جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية

البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠٣م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية

إعداد الباحث
أحمد عبد الله بن سعيد

إشراف
أ.د/مصطفى عبد العزيز مرسي

القاهرة
٢٠٠٧

الجزء الأول

إهداء

إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد المكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

إلى صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي
عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الفجيرة

إلى صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة

إلى سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء

إلى سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية

شكر وتقدير

شكري وتقديري إلى:

أستاذي الفاضل الدكتور/**أحمد يوسف** مدير معهد البحوث والدراسات العربية على جهوده الطيبة

التي بذلها نحوي حين تقدمي للحصول على الموافقة على إكمال دراسة الدكتوراه في المعهد.

شكري وتقديري إلى:

أستاذي الفاضل الدكتور/**مصطفى عبد العزيز مرسي** على جهوده الكبيرة التي بذلها في الأشراف

على الرسالة وتنقيحها.

شكري وتقديري إلى:

سعادة وكيل وزارة الخارجية وإلى الوكلاء المساعدين ومدراء الدوائر والإخوة الزملاء على جهودهم

الكبيرة ومساعدتهم لي التي مكنتني من إنجاز رسالة الدكتوراه.

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
شكر وتقدير	٥
التمهيد	٧
الإطار النظري	٩
نظرية السياسة الخارجية	١١
١- تعريف والترلجان	١٢
٢- تعريف حامد ربيع	١٢
٣- تعريف ناصيف يوسف	١٢
٤- تعريف روزناو	١٣
٥- تعريف عبد الوهاب الكيالي	١٣
٦- تعريف هولستي	١٣
أهداف السياسة الخارجية	١٤
طبيعة الموضوع	١٥
الدراسات السابقة	١٧
الخطوط الرئيسية للدراسة	٢١
أهمية الدراسة	٢٢
أهداف الدراسة	٢٣
منهجية الدراسة	٢٤
فرضية الدراسة	٢٩
خطة الدراسة	٣١
الفصل الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	**٣٣**
مقدمة	٣٥
المبحث الاول: العوامل الداخلية	٣٦
اولا: الموقع الجغرافي واهميته الاستراتيجية	٣٦
ثانيًا: العامل الاقتصادي	٤٨
١- القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية	٥١
٢- الموارد الغذائية	٥٣
٣- القطاع الصناعي	٥٦
٤- الموارد المعدنية	٥٧
العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية لدولة الإمارات	٧١
اولا: العلاقات الاقتصادية العربية والإقليمية	٧١
ثانيا: العلاقات الاقتصادية الدولية	٧٢

الموضوع	الصفحة
السياسة التجارية	٧٢
ثالثًا: العامل الديمغرافي	٧٣
رابعًا: العامل الثقافي	٨٥
المبحث الثاني: العوامل الإقليمية إشكالية الأمن الإقليمي	٨٩
هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وخصائصه البنائية	٩٤
التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي	٩٤
العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي	٩٦
حدود النظام الإقليمي الخليجي	٩٧
هيكلية النظام الإقليمي الخليجي	٩٩
طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي	١٠٦
طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام العالمي	١١١
تطور تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي	١١٦
تطلعات دول الجوار غير العربية	١١٨
المبحث الثالث: العوامل الدولية المؤثرة في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة	١٣٣
العلاقات الأمريكية الخليجية وتداعيات ١١ سبتمبر	١٣٣
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي كعنصر توازن	١٥٦
العلاقات الإماراتية البريطانية	١٦٢
العلاقات الإماراتية الفرنسية	١٦٤
علاقات دولة الإمارات مع الدول الاسيوية	١٦٦
العلاقات الإماراتية الباكستانية	١٦٧
العلاقات الإماراتية الهندية	١٧١
العلاقات الإماراتية الصينية	١٧٤
العلاقات الإماراتية الروسية	١٧٧
تحليل وتعليق	١٨٢
الفصل الثاني: آليات صنع قرار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	**١٨٥**
هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية	١٩١
أولا: السلطة التنفيذية	١٩٢
١- المجلس الاعلى للاتحاد	١٩٢
٢، ٣- رئيس الاتحاد ونائبه	١٩٣
٤- مجلس الوزراء	١٩٥
أولا: وزير الخارجية	١٩٨
ثانيا: وزير الدولة للشئون الخارجية	١٩٩
ثانيًا: السلطة التشريعية	٢٠٠
ثالثًا: السلطة القضائية	٢٠٥
الفصل الثالث: أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ووسائل تنفيذها	**٢٠٥**

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول: أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات	٢٠٧
أولاً: الامن والسلامة الإقليمية لدولة الإمارات	٢٠٧
أولا: أهداف دائمة	٢٠٨
ثانيًا: أهداف متغيرة	٢٠٨
أولا: المجال الوطني	٢١٤
التحديات الخارجية	٢١٧
التحديات الداخلية	٢١٨
٢- تحرير الجزر الثلاث	٢١٩
ثانيًا: المجال الخليجي	٢٢١
ثالثا: المجال القومي العربي	٢٢٥
ثانيًا: دعم القضايا الخليجية الإقليمية في شقها العربي	٢٢٩
ثالثا: تعزيز التضامن العربي	٢٤٤
رابعًا: إقامة العلاقات الدولية المتوازنة	٢٥٨
المبحث الثاني: وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات	٢٧٧
أولا: الوسيلة الدبلوماسية	٢٨١
ثانيًا: الوسيلة الاقتصادية	٢٨٩
ثالثا: الوسيلة الإعلامية	٢٩٧
الفصل الرابع: توجهات سياسة دولة الإمارات نحو التجمعات الخليجية والعربية	**٣٠١**
المبحث الاول: الإمارات والتوجهات العربية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٠٣
العلاقات الإماراتية العُمَانية	٣٢٠
العلاقات الإماراتية السعودية	٣٢١
العلاقات الإماراتية القطرية والبحرينية	٣٢٢
العلاقات الإماراتية الكويتية	٣٢٤
العلاقات الإماراتية بالدول العربية غير الخليجية	٣٢٤
المنظمات الإقليمية العربية	٣٣٣
المبحث الثاني: الإمارات وجامعة الدول العربية وتطوير ودعم الأداء	٣٣٧
المبحث الثالث: الأهمية النسبية لعلاقات الإمارات مع دول المشرق والمغرب العربي	٣٤٣
أولا: العلاقات مع دول المشرق العربي	٣٤٥
العلاقات الإماراتية المصرية	٣٤٥
العلاقات الإماراتية الأردنية	٣٥١
العلاقات الإماراتية اللبنانية	٣٥٣
العلاقات الإماراتية اليمنية	٣٥٩
العلاقات الإماراتية السورية	٣٦٢
العلاقات الإماراتية الفلسطينية	٣٦٣
العلاقات الإماراتية السودانية	٣٦٩

الموضوع	الصفحة
العلاقات الإماراتية الصومالية	٣٧١
العلاقات الإماراتية الجيبوتية	٣٧٣
العلاقات الإماراتية الجزر قمرية	٣٧٤
ثانيًا: العلاقات مع دول المغرب العربي	٣٧٥
العلاقات الإماراتية المغربية	٣٧٥
العلاقات الإماراتية الليبية	٣٨٠
العلاقات الإماراتية التونسية	٣٨٤
العلاقات الإماراتية الموريتانية	٣٨٨
العلاقات الإماراتية الجزائرية	٣٩١
الفصل الخامس: توجهات سياسة الإمارات نحو القضايا الخليجية والإقليمية	**٣٩٥**
المبحث الاول: رؤية الإمارات لأمن الخليج العربي	٣٩٧
المبحث الثاني: الإمارات وقضية الجزر المحتلة الثلاث والمواقف الدولية والعربية من تلك القضية	٤٢٣
لمحة تاريخية	٤٢٣
احتلال الجزر	٤٣٠
الأدلة على عروبة الجزر الإماراتية	٤٣١
الادعاءات الإيرانية في السيادة على الجزر الثلاث	٤٣٧
تناقض الخطاب الإيراني	٤٤٤
أولا: تناقض موقف إيران من مبدأ التغييرات الإقليمية	٤٤٤
ثانيًا: تناقض الموقف الإيراني من الحل السلمي لمشكلة الجزر الثلاث	٤٤٦
ثالثًا: التناقض حول طبيعة الخلاف على الجزر	٤٤٩
رابعًا: التناقض حول التسوية	٤٥٠
جهود الإمارات لإنهاء الاحتلال واسترجاع الجزر	٤٥٢
الوسائل الدبلوماسية التي تتبعها دولة الإمارات للوصول إلى أهدافها	٤٥٣
أولا: الحوار المباشر	٤٥٤
ثانيًا: اللجوء إلى الأمم المتحدة	٤٥٥
ثالثًا: عرض النزاع على القضاء الدولي	٤٥٧
رابعًا: اللجوء للمنظمات الإقليمية العربية والإسلامية	٤٦٠
(أ) مجلس التعاون	٤٦٠
(ب) الجامعة العربية	٤٦٤
(ج) الاتحاد المغاربي	٤٦٥
مواقف الدول العربية والاجنبية من قضية الجزر	٤٦٧
أولا: المواقف العربية	٤٦٧
دولة الكويت	٤٦٧
المملكة العربية السعودية	٤٦٧
دولة قطر	٤٦٨
سلطنة عمان	٤٦٨

الموضوع	الصفحة
دولة اليمن	٤٦٩
جمهورية مصر العربية	٤٧٠
الجمهورية العراقية	٤٧١
الجمهورية العربية السورية	٤٧٢
الجمهورية اللبنانية	٤٧٤
المملكة الأردنية الهاشمية	٤٧٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤٧٦
الجمهورية التونسية	٤٧٧
المملكة المغربية	٤٧٨
دولة موريتانيا	٤٧٩
دولة جيبوتي	٤٨١
ثانيا: المواقف الأوربية والدولية	٤٨١
المملكة المتحدة (بريطانيا)	٤٨٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨٣
جمهورية فرنسا	٤٨٤
جمهورية تركيا	٤٨٥
الفصل السادس: توجهات سياسة الإمارات نحو القضايا العربية	**٤٩١**
المبحث الاول: مواقف الإمارات من أهم القضايا العربية وجهودها لدعم التكامل العربي	٤٩٣
الإمارات والأزمات العربية الخلافات العربية – العربية	٤٩٦
المبحث الثاني: الإمارات والقضية الفلسطينية	٥٠٩
موقف الإمارات من الانتفاضة الفلسطينية	٥١٩
المبحث الثالث: الإمارات وغزو العراق	٥٢٣
ردود الفعل العربية والدولية	٥٣٦
المبحث الرابع: الإمارات والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م	٥٦١
خاتمة الدراسة	**٥٧٩**
المصادر والمراجع	**٥٩٧**
أولا: المصادر والمراجع العربية	٥٩٩
ثانيا: تقارير منظمات إقليمية عربية ومنظمات دولية	٦١٧
ثالثا: وثائق وتقارير وكتب سنوية إماراتية	٦١٧
رابعا: الدوريات والصحف	٦١٩
خامسا: المصادر والمراجع الأجنبية	٦٢١
محتويات الدراسة	**٦١٠**
فهرس الجداول والاشكال التوضيحية	٦٢٧
محتويات الدراسة	٦٢٩

فهرس الجداول والأشكال التوضيحية

الموضوع	الصفحة
جدول (١): المنشآت الصناعية المسجلة حسب التوزيع القطاعي حتى ٢٠٠٤	٥٤
جدول (٢): المنشآت الصناعية المسجلة حسب التوزيع الجغرافي في ٢٠٠٤	٥٥
جدول (٣): إنتاج النفط الخام منذ بدايات الإنتاج عام ١٩٦٢م حتى عام ٢٠٠٣م	٥٩
جدول (٤): مقارنة كمية وقيمة الإنتاج حسب الإمارة بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)	٦١
جدول (٥): صادرات النفط الخام والغاز ونسبتها من إجمالي الصادرات السلعية للدولة	٦٣
جدول (٦): إنتاج النفط الخام ١٩٩٠، ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩م	٦٣
جدول (٧): قيم عوائد الصادرات (١٩٩٠-٢٠٠٠)	٦٤
جدول (٨): أعداد سكان الإمارات ما بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٦م)	٧٨
جدول (٩): توزيع السكان على مختلف الإمارات وكيف تطور فيما بين (١٩٦٨-٢٠٠١م)	٨٠
جدول (١٠): توزيع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٦٨-٢٠٠٠م)	٨٣
شكل يبين العلاقة بين العراق والولايات المتحدة وإيران ومجلس التعاون الخليجي	١٠٥
جدول (١٢): إجمالي مبالغ نشاطات صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي خلال (١٩٧١-٢٠٠١م)	٢٩٣
جدول (١٣): قروض ومنح صندوق أبو ظبي للتنمية حسب المنطقة الجغرافية	٢٩٤
خارطة توضح مواقع الجزر المحتلة	٤٨٨
خارطة توضح مواقع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى المحتلتين	٤٨٩
شكل رقم (٢): مخطط يبين طبيعة العلاقات بين الإمارات والكويت والعراق	٥٤٧

التمهيد

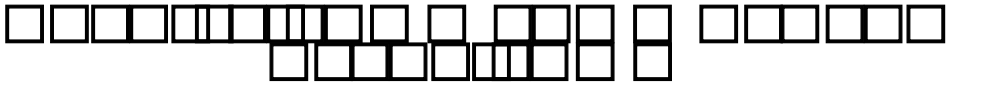

تمهيد

لقد وجدت من المناسب وضع تمهيدٍ يتضمن مقدمة عامة عن موضوع الدراسة وطبيعته، ثم أتناول الدراسات السابقة بشيء من التحليل، ثم الخطوط العامة للدراسة، ثم أهمية الدراسة وأهدافها، وبعد ذلك أقوم بتحديد منهجية الدراسة، ثم أحدد فرضية الدراسة، وخطتها وأقسامها.

— — —

الإطار النظري:

تستقطب دراسة السياسة الخارجية اهتمام السياسيين والباحثين والأكاديميين كل حسب اهتماماته. فمن أجل معرفة سلوك دولة ما، وردود أفعالها نحو قضية أو حدث ما فإن ذلك يتطلب دراسة وتفسير خلفية الأسباب والعوامل الكامنة وراء التوجه السياسي الخارجي لهذه الدولة تجاه هذه القضية أو الحدث.

وعلى الرغم من صعوبة هذا الأمر بسبب تداخل وتشابك العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. إلا أنه يمكن بطريقة أو بأخرى الاجتهاد في تفسير هذه الأسباب والعوامل وتتبع آثارها، وهذا ما تهتم به دراسات السياسة الخارجية بالدرجة الأولى[١].

ولقد برز مفهوم السياسة الخارجية مع بداية القرن العشرين، حيث يعبر المفهوم عن تميز يتعلق بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسية، فالسياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الخارجي، الذي يعالج مشاكل تتعلق بما وراء حدود الدولة، على العكس من السياسة الداخلية التي تهتم بما هو داخل الحدود عادةً[٢].

---

(١) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل. سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص١٩.

(٢) نقلاً عن خالد أحمد الملا، (١٩٩٨)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص(٨٦).
وانظر كذلك في عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي (١٩٧١-١٩٩٠م). ص (٢١).
وانظر: مارسيل مر. ترجمة خضر خضر، السياسة الخارجية (بيروت: جروس برس، د.ت) ص (٣). وانظر ص (٣١-٤٥)، حول العوامل التي أدت إلى التطور في مفهوم =

ومع التطورات التي شهدها العالم على امتداد القرن العشرين وصولًا إلى نهايته، ومع تحول العالم إلى ما يشبه قرية صغيرة بسبب ثورة الاتصالات والمعلوماتية فقد تطور مفهوم السياسة الخارجية نتيجة تأثر العلاقات الدولية بهذا التقارب، وعليه فقد تراجعت فكرة السيادة التي كانت تتمتع بها الدول في السابق. فقد تداولت العديد من المسائل والتي كانت يُسمح لها بتقرير شئونها بحرية واستقلالية مطلقة من خلال مؤسساتها، فلم تعد الدول تمتلك حرية الحركة الكاملة في إدارة بعض جوانب شئونها الخارجية التي أصبحت أكثر تداخلًا وتعقيدًا في ظل عصر العولمة، كقضايا البيئة والإرهاب وحقوق الإنسان والجرائم المنظمة وغيرها.

ونتيجة لتداخل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية والتأثير المتبادل بينهما وتدويل العديد من القضايا التي كانت تعتبر في الماضي قضايا داخلية، فقد تآكلت حدود السيادة الوطنية بشكل متفاوت فيما بين الدول القوية والدول الضعيفة التي تأثرت بهذا التآكل بشكل أكبر؛ لذلك تحاول هذه الدول التغلب على أكبر قدر من التأثيرات والاختراقات الخارجية غير المرغوب فيها، والتي تهدد سيادتها، وتضر بمكانتها الدولية التي اكتسبتها؛ وذلك باتباع أساليب متعددة لتحجيم هذه الاختراقات.

وعليه فإن الدولة الرشيدة تحاول دائمًا أن تتبع سياسة متوازنة تجاه المشاكل والقضايا الخارجية المعقدة، وبشكل يتسق مع إمكانياتها وقدراتها من جهة، ومصالحها ورغباتها وبيئتها الداخلية والتوازنات الدولية من جهة أخرى.

ويرى البعض أن دراسة العلاقات الدولية تُعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية، وأن الغاية الأساسية من هذه العلاقات تحقيق أهداف هذه السياسة كما يحددها صانع القرار أو المشرع[١].

نظرية السياسة الخارجية:

تتعدد النظريات والتعريفات للسياسة الخارجية. والمتأمل في هذه التعريفات يجد صعوبة في الحديث عن تعريف توفيقي موحد لهذه الظاهرة، وذلك بسبب تعقد وتشابك أبعادها وتغير توجهات السياسات الخارجية، بغية تحقيق الأهداف المتغيرة، ولكن يمكن القول بأن هناك الكثير من التداخل بين

السياسة الخارجية. وانظر سليم، محمد السيد.(١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(١) محمد، منذر. (٢٠٠٢). مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ص (٢٨).

هذه التعريفات التي جاءت لتعرف هذا المفهوم، وللتمثيل لهذه التعريفات فإننا نورد بعضًا منها[١]:

١- تعريف والترلجان:

السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام؛ ويكتنف هذا التعريف بعض الإبهام والغموض؛ إذ يحصر السياسة الخارجية في الالتزام الخارجي والقوة فقط دون التطرق إلى السلوكيات الأخرى، والقدرات والخطط والمهارات ومناهج العمل، وهي نظرة تستهدف العدو المحتمل دون الحلفاء والأصدقاء[٢].

٢- تعريف حامد ربيع:

الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها «جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية؛ أي هي نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية التي تنطوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[٣].

٣- تعريف ناصيف يوسف حتي:

سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة، كما عرف السياسة الخارجية أيضًا بأنها امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية[٤].

٤- تعريف روزناو:

«منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفًا؛ بحيث تهدف هذه السياسة إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. ص (٢٢-٢٤).

(٢) تعريف آخر ورد في مؤلَّف: براون، كريس. (٢٠٠٤). فهم العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة ص (٥).

(٣) نقلا عن: عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق. ص (٢٢-٢٤).

(٤) ورد في: الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٥). العلاقات السياسية الدولية. الطبعة الأولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ص (٧).

وحمايـة مصـالحها الاقتصـادية، ويـؤثر فـي ذلـك جملـة مـن العوامـل: الاستراتيجية، والاقتصادية، والديمغرافية، والثقافية، والتاريخية، وغيرها[١].

٥- تعريف موسوعة السياسة:

وقد يكون التعريف الأشمل للسياسة الخارجية هو تعريف موسوعة السياسة والذي عرفها على أنها: تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية[٢].

٦- تعريف هولستي:

عرف ك.ج.هولستي السياسة الخارجية بأنها «أفعال الدولة تجاه البيئة الخارجية والظروف المحيطة بعملية صنع القرارات التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدولة»[٣].

وعليه فإننا نرى مما سبق تعدد تعريفات ظاهرة السياسة الخارجية، وأنه لا يمكن التعرف عليها من خلال جملة من المؤثرات التي تعطي نتائج متناقضة حيال القضايا المختلفة مع الأطراف المختلفة؛ فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة، وسياسة أخرى صراعية لقضية أخرى مع الدولة ذاتها، كما يمكن الاستنتاج من التعريفات السابقة أن السياسة الخارجية لأية دولة ممكن أن تتحدد وفق الثوابت التالية:

أولًا: منهجية تنظيمية تبدأ بأهداف وتنتهي بالتنفيذ.

ثانيًا: تحقيق المصالح والأهداف القومية من جهة، وتحقيق الكيان الذاتي للدولة في المحافل الدولية من جهة أخرى.

ثالثًا: إمساك الدولة بزمام السياسة الخارجية من خلال ممثليها الرسميين، أو ممن تفوضهم من غير الرسميين بصفة رسمية ليقوموا بمهام معينة ترسمها لهم.

واستنادًا إلى ما سبق من ثوابت فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية لأية دولة هي المنهجية التنظيمية التي تفرضها هذه الدولة في علاقاتها الخارجية بغية تحقيق مصالحها وأهدافها القومية من جهة، وتحقيق كيانها الذاتي في مختلف المحافل الدولية[٤].

---

(١) سليم، محمد السيد. (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية. ص ١١.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. ط٣، ج٣، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص (٣٨٦-٣٨٧).

(3) K.J.Holsti, International politics, A Framework for Analysis (Englewood cliffs: prentice-Hall) 1972, P. 21.

(٤) الرمضاني، مازن إسماعيل. (١٩٩١). السياسة الخارجية - دراسة نظرية. مطبعة دار الحكمة، بغداد.

أهداف السياسة الخارجية:

في مقدمة الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لأي بلد: المحافظة على استقلاله وأمنه وسلامته الإقليمية، وحماية مصالحه الحيوية، والسياسة الخارجية في أحد معانيها هي ذلك الجزء، من النشاط الحكومي لأي دولة، الموجه نحو الخارج، والذي يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية هي استراتيجية الدولة التي تتضمن الخطوط الرئيسية لعلاقاتها الدولية، والدبلوماسية هي وسيلة وأداة تنفيذها.

وهناك علاقة وثيقة بين الأوضاع الداخلية لدولة ما وسياستها الخارجية. فقوة الداخل تمنح الفعالية للسياسة الخارجية خارج الحدود، فهناك دومًا نوع من الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية والتأثر المتبادل بينهما. وقد عبر الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي عن هذا الواقع بشكل موفق حيثما قال: ((إن الحدود التي تفصل المشاكل العالمية عن قضايانا الداخلية هي غامضة، من الآن وصاعدًا، مثل الخط الذي نرسمه في الماء، فكل ما يحصل عندنا يؤثر مباشرة، ويعمق على كل ما نستطيع، وما يجب علينا القيام به في الخارج، وكل ما يحدث في الخارج له تأثير مباشر وعميق على كل ما نستطيع، وما يجب القيام به عندنا))[١].

— — —

طبيعة الموضوع:

ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى تحليل البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتعرف على العوامل المؤثرة في هذه السياسة، وبيان آليات صنع القرار لهذه السياسة خارجيًا، وتوضيح أهدافها ووسائل تحقيقها، وتوجهات هذه السياسة نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية.

ودراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بشكل عام، وتجاه الوطن العربي بشكل خاص تعتبر من الموضوعات الجديرة بالبحث والمتابعة؛ وبصفة خاصة الفترة الزمنية التي تغطيها (١٩٩٠-٢٠٠٣م)، وذلك لأنها مليئة بالأحداث والتفاعلات السياسية من جهة، ولأن هذه السياسة لم تُبحث بشكل مرحلي مفصل ودقيق ومتكامل من جهة أخرى، حيث إنه ومن خلال تتبع الباحث للدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وجد أنها

---

(١) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢، تحرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. القاهرة مايو ٢٠٠٢ ص ٨، وجون كنيدي، استراتيجية السلام، كالمان ليفي ١٩٦١، ص ١٥٩.

غالبًا ما تأتي على صورة عموميات ووصف عام، لا تتناول بعمق مضمون وخصائص هذه السياسة ودوافعها خلال حقبة زمنية محددة وأهدافها.

ونظرًا لقرب الباحث من مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية بحكم وظيفته فقد لمس عن قرب مدى ما تتسم به من عمق عربي أكثر من أي بعد آخر فهذا البعد يحتل مرتبة الصدارة في توجهات السياسة الخارجية الإماراتية، وعليه تأتي هذه الدراسة لتبحث في عمق هذا البعد، ولتكمل ما بدأه الباحث نفسه من دراسة لهذه السياسة في الفترة الواقعة ما بين تاريخ قيام الدولة عام ١٩٧١م وإلى عام ١٩٩٠م؛ بحيث تتناول دراسة هذه السياسة في الفترة الواقعة ما بين أعوام (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

وقبل البدء بالحديث عن السياسة الخارجية الإماراتية والعوامل المؤثرة فيها، وأهدافها، وآليات صنع القرار فيها، ومعرفة توجهاتها، ووسائل تحقيقها، فقد وجدنا من المناسب هنا استعادة المقصود بالسياسة الخارجية بشكل عام: فقد عرفها (**العلكيم، ٢٠٠٤**)[١] «فهي نتاج للتفاعلات التي تتم بين عناصر البيئتين الداخلية والخارجية إزاء قضية ما للوصول إلى نتيجة ما، بما ينسجم والأهداف القومية التي نص عليها الدستور سلفًا، ويتمثل ذلك في شكل سلوك الدولة الخارجي بهدف المحافظة أو التأثير على التطورات الإقليمية أو الدولية. وقد جاء دستور دولة الإمارات ليحدد الثوابت والمبادئ العامة للسياسة الخارجية للدولة؛ إذ نصت المادة (١٢) منه على أن «سياسة الاتحاد الخارجية تهدف لنصرة القضايا العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية»[٢].

وفي إطار المبادئ العامة لسياسة الإمارات الخارجية التي أقرها الدستور، فقد حرصت دولة الإمارات على أن تلعب دورًا إيجابيا في النظام الإقليمي الفرعي الخليجي، والنظام الإقليمي العربي، إضافة إلى النظام الدولي.

— — —

الدراسات السابقة:

(١) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٩٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينات. مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٩)، مارس ١٩٩٣م، ص (٢١٣).

(٢) صدر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في (٢/كانون الأول – ديسمبر ١٩٧١م، وفي تموز/يوليو ١٩٧٥م حيث كُلفت لجنة بوضع دستور دائم للبلاد، غير أن المجلس الاتحادي قرّر عام ١٩٧٦م جعل الدستور مؤقتاً، ثم إنه عدّل عام ١٩٨١م المادة (١٤٢) من هذا الدستور ليجعل حق إنشاء الجيش من صلاحية حاكم الاتحاد نفسه وقد تم إقرار الدستور الدائم في عام ١٩٩٦م)، ونشر نصه بالكامل في الجريدة الرسمية.

تناول أكثر من باحث موضوع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من تعمق الدراسات التي قاموا بها إلا أنها اقتصرت على الحديث عن الخطوط العريضة لهذه السياسة بشكل عام دون التطرق إلى الأطراف التي استهدفتها هذه الدراسة أو الفترة الزمنية التي رافقتها.

ومن بين الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع على هذا النحو تلك الدراسة التي قام بها (عبيد، ٢٠٠٤) بعنوان «**السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق**»، وقد بينت الدراسة مرتكزات وأهداف هذه السياسة، والمؤسسات التي تصنع القرار السياسي الخارجي، والوسائل والأدوات التي تُستخدم لتحقيق تلك الأهداف، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تضمنت الكثير من الجوانب المتعلقة بهذه السياسة إلا أنها لم تُحدد بفترة زمنية تبين ممارسات هذه السياسة نحو جهة ما[١].

وقد نوه الباحث في هذه الدراسة بصفة خاصة إلى أنه بالرغم من صغر حجم دولة الإمارات وحداثة استقلالها، إلا أنها قد استطاعت ومن خلال الدور المحوري لصانع القرار فيها أن توظف وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية بشكل موفق لتحقيق أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في نصرة القضايا العربية، وتقديم المساعدات الإنسانية، والسعي إلى حل النزاعات الخارجية بالطرق السلمية، والعمل على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار الدولي.

وهو ما حفز الباحث على السعي لتعميق مثل هذه الدراسات واستكمالها بفترة زمنية لاحقة، شهدت فيها المنطقة العربية أحداثًا جسامًا تركت تداعيات غير عادية على النظام العربي؛ وهما: غزو العراق للكويت، ثم حرب تحريرها عام ١٩٩١م. وتلى ذلك ما عرف بـ(**الأزمة العراقية**) التي شهدت عام ٢٠٠٣م إسقاط النظام العراقي.

أما دراسة **(بن حارب، ١٩٩٩)** فقد ألقت الضوء على مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتعرضت للخصائص العامة للنظام الدستوري لهذه الدولة، كما تطرقت كذلك إلى بيان الاختصاصات والصلاحيات للسلطات الاتحادية، ودورها في صنع السياسة الخارجية للدولة؛ وبمعنى آخر فإنها ركزت بصفة خاصة على الجوانب الدستورية[٢].

وبتفحص هذه الدراسة نجد أن الباحث قد تطرق إلى بعض جوانب السياسة الخارجية بشكل سردي وعام، وقد خلص الباحث إلى أن المحيط الخارجي لواقع دولة الإمارات، والتفرد الواضح لمرتكزات السياسة الخارجية لهذه الدولة، والدور الإيجابي في صنع قراراتها الخارجية؛ جميعها عوامل قد

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق.

(٢) بن حارب، عبد الرحمن يوسف. (١٩٩٩). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

أسهمت مجتمعة في استقلالية قرارها الخارجي، وفي ترسيخ دعائم الاستقرار لهذه الدولة الفتية على الرغم من تشابك وتسارع وتداعيات الأحداث والأحوال التي يشهدها عالم اليوم، إلا أنه يلاحظ على هذه الدراسة أنها قد تطرقت إلى بعض جوانب السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة دون أخرى، وبشكل سردي وعمومي[١].

ومن بين الدراسات الأخرى التي تطرقت إلى السياسة الخارجية لدولة الإمارات تلك الدراسة التي قام بها كل من **(الضعيفي وسكسك،١٩٩١)**[٢]، وتناولا فيها تحليلًا لمواقف وخطب الشيخ زايد رحمه الله ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، وتحديدًا القضايا العربية والدولية ومواقف دولة الإمارات من تلك القضايا والأحداث، وقد خلص الباحثان إلى نتيجة مفادها بأن الشيخ زايد رحمه الله ومن منطلق إيمانه بوحدة المصير العربي قد دأب على اتخاذ مواقف حاسمة وإيجابية في مصلحة القضايا العربية.

أما دراسة **(العلكيم،١٩٨٩، وهي رسالة دكتوراه)** فقد عالجت موضوع السياسة الخارجية لدولة الإمارات بشيء من التفصيل، ومن ثم خلصت إلى نتيجة مفادها: أن السياسة الخارجية للإمارات مثلها مثل أي سياسة خارجية لأي دولة أخرى تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، كما أشار الباحث أيضًا إلى أن هذه الدولة وبالرغم من صغر حجمها وقلة عدد سكانها إلا أنها استطاعت المحافظة على استقلالية سياستها الخارجية[٣]. وهذه الرسالة تمثل إسهامًا علميًّا هامًّا في موضوعها، إلا أنه يلاحظ أن أحداثًا عربية هامة تلت الفترة التي انتهت فيه مناقشة هذه الرسالة (١٩٨٩م) من المفيد متابعتها بالدراسة والتحليل.

وتوجد دراسة أخرى قام بها **(شراب،١٩٨٧)** تحدث فيها الباحث عن سياسة دولة الإمارات بشكل عام دون التطرق بعمق إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة، ومن ثم خلص إلى نتيجة مفادها: أنه على الرغم من الظروف التي مرت بها المنطقة بشكل عام، والصعوبات التي واجهتها دولة الإمارات بشكل خاص إلا أنها استطاعت أن تخط لنفسها خطًا منفردًا ومميزًا في السياسة الدولية يتميز بالعقلانية والاتزان[٤]. غير أنها بدورها رغم ما أضافته لموضوعها، لكنها تناولت حقبة زمنية خالية من الأحداث الجسام عدا الحرب

---

(١) بن حارب، عبد الرحمن يوسف. (١٩٩٩). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
(٢) الضعيفي، شمس الدين وسكسك محمد خليل. (١٩٩١). زايد والبناء الوطني. منشورات ديوان رئيس الدولة. الطبعة الأولى. مطبعة الخالدية، أبو ظبي.
(٣) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٩٣) مرجع سابق، ص (٦٣-٨٦).
(٤) شراب، ناجي. (١٩٨٧). دراسة في الحكم والسياسة. الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العيد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

العراقية الإيرانية بطبيعة الحال، غير أنها لم تتزامن مع انتهائها (١٩٨٠-١٩٨٨م).

وقد سبق للباحث أن تناول في رسالة الماجستير السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الوطن العربي، وتناول في بدايتها الخلفية التاريخية لدولة الإمارات، والظروف والعوامل التي رافقت وأثرت في تكوين هذه الدولة، ومن ثم تتبع هذه السياسة بكافة معطياتها خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٧١-١٩٩٠م)[١] مما أتاح للباحث التعرف على هذه الدراسات وغيرها.

وقد خلص الباحث إلى أن سياسة الإمارات العربية المتحدة الخارجية قد اتسمت بالهدوء والعقلانية والتوازن، ولقد استطاعت هذه الدولة بالرغم من حداثتها، وصغر حجمها، وقلة عدد سكانها أن تنأى بنفسها عن الصراعات الإقليمية والدولية، واستطاعت أن تقيم علاقات متوازنة مع دول العالم المختلفة، وأن تشارك في حل عدد من القضايا الإقليمية والدولية. ورأى الباحث أنه من المفيد مواصلة دراسة الفترة الزمنية التالية (١٩٩٠-٢٠٠٣م) للتعرف على أثر الثوابت والمتغيرات على مسار السياسة الخارجية الإماراتية.

الخطوط الرئيسية للدراسة:

لتحقيق أهداف البحث وغاياته الأساسية، فقد اتبع الباحث الخطوات الإجرائية التالية:

أولًا: تحديد البعد الأساسي للدراسة وهو «**البعد العربي**». وبذلك حصرت مجالها في بعدٍ واحدٍ محددٍ؛ وهو المجال العربي.

ثانيًا: تم تحديد الفترة الزمنية لموضوع الدراسة وهو خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م). وبذلك تحدد البعد الزمني للرسالة في إطار هذه السنوات؛ لتبدأ بعام ١٩٩٠م عام غزو الكويت وتنتهي عام ٢٠٠٣م الذي شهد سقوط نظام صدام حسين على يد قوات التحالف؛ لما وقع من أحداث هامة بين هذين العامين.

ثالثًا: جاءت الدراسة لتكون امتدادًا لما قام به الباحث من تتبع لنفس السياسة في الفترة الواقعة ما بين (١٩٧١-١٩٩٠م)، وعليه فإن الدراستين ستغطيان معًا السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الوطن العربي منذ بداية تأسيسها (١٩٧١م) وإلى (٢٠٠٣م).

---

(١) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي. رسالة ماجستير، بجامعة بغداد.
وقد تم نشرها على شكل كتاب بنفس العنوان صادر عن المجمع الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعًا: ركز البحث على تناول علاقة الدولة مع شقيقاتها العربية والقضايا ذات العلاقة بعمق أكثر من القضايا الأخرى المتعلقة بباقي دول العالم.

خامسًا: تناول البحث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وأهدافها، وآليات صنع القرار فيها، وتوجهات هذه السياسة نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية والعالمية.

سادسًا: أعطى الباحث اهتمامًا خاصًّا لبعض القضايا الدولية والإقليمية التي تهم دولة الإمارات وأثرها على السياسة الخارجية لدولة الإمارات؛ مثل: قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، وتحرير الكويت وغيرها.

— — —

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من منطلقات عدة:

أولًا: أهمية دراسة البعد العربي في سياسة دولة الإمارات من خلال إطاريها النظري والتطبيقي، وضمن ثوابتها الوطنية والتاريخية، والمتغيرات التي مرت بها، ونظرتها إلى المستقبل في بناء علاقاتها المتميزة مع شقيقاتها من الدول العربية.

ثانيًا: إن الدافع الرئيس وراء اختيار موضوع البحث هو دراسة الباحث لأفكار وأطروحات رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد رحمه الله، وتحليل مواقفه ومدى حرصه منذ قيام الدولة في ديسمبر ١٩٧١م على تعزيز الروابط والعلاقات مع الدول العربية من جهة، وتقوية صلات الدولة مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة؛ لخدمة قضايا الأمة العربية المصيرية.

ثالثًا: ولعل ما يزيد من أهمية هذه الدراسة الطبيعة الفيدرالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وآلية اتخاذ القرار الخارجي فيها، والتي جعلت منها نموذجا للدولة الصغيرة التي مارست شئونها بعيدًا عن الضغوط الخارجية إلى حد كبير، فكونت لنفسها سياسة خارجية ذات صبغة خاصة ارتكزت على الإيمان بوحدة التضامن العربي، ووحدة المصير المشترك، وقد اتسمت تلك السياسة –في تقدير الباحث- بالمرونة والعقلانية والتوازن، واضعة كل الإمكانيات المتاحة لها في خدمة ونصرة القضايا العربية المصيرية، وستبين هذه الدراسة إلى أي مدى تحقق ذلك من عدمه.

رابعًا: ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إضافة علمية لموضوع السياسة الخارجية عمومًا، ومن مساهمة فاعلة في تزويد الباحثين والقراء والمهتمين بالمزيد من التحليل السياسي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات تحديدًا.

— — —

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقق جملةً من الأهداف؛ من أهمها:

أولًا: تحديد وتحليل أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

ثانيًا: تتبع آليات صنع القرار في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودستورية مصادره.

ثالثًا: توضيح الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعًا: التعرف على الوسائل التي تتبعها السياسة الخارجية لدولة الإمارات من أجل تحقيق أهدافها، والمؤسسات التي تنفذها.

خامسًا: تحري الأسباب التي أدت إلى نجاح هذه السياسة أو تعثرها في تحقيق أهدافها، والمحافظة على استقلاليتها وتوازنها، ومواجهتها لكثير من الضغوط والصدمات الكبيرة في ظل عالم متغير، تسوده متغيرات متعددة وعلاقات تحكمها القوة وعنوانها الصراعات، على الرغم من صغر هذه الدولة وحداثتها.

سادسًا: الجمع بين التنظير والتطبيق بطرح أمثلة عملية تبين نجاح هذه السياسة أو تعثرها في المحافظة على التوازن والتعاون والتفاهم في علاقات دولة الإمارات مع العالم، ومدى قدرتها على استغلالها لعوامل قوتها المتمثلة في كونها دولة نفطية ذات اقتصاد قوي، وذلك بشكلٍ فعال وإيجابي يطغى على عناصر ضعفها.

سابعًا: عرض هذه السياسة كـ«**نموذج**» أو «**دراسة حالة**» لإحدى دول الجنوب، قد تفيد هذه الدول وغيرها.

— — —

منهجية الدراسة:

درجت المدرسة التقليدية على النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة يصعب إخضاعُها للدراسة والبحث العلمي، وقد سيطر هذا الاعتقاد على موضوع السياسة الخارجية، وأعاق دراستها والبحث فيها لفترة طويلة، إذ بُنيت نظرة هذه المدرسة لهذا الموضوع على أن السياسة الخارجية لأية دولة ما هي إلا برنامج عمل تضعه القيادة السياسية لتلك الدولة أو تلك نحو العالم الخارجي بما في ذلك الأهداف والوسائل؛ أي تصورها لما يجب أن يكون ولا شأن للعالم بدراسة أو تحليل هذا البرنامج.

ونتيجة لسيطرة هذا الاعتقاد لفترة زمنية طويلة على المدارس السياسية فقد حد ذلك من دراسة موضوع السياسة الخارجية، وبالتالي قلل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السابق، واقتصر ما جاء من دراسات على تتبع التسلسل التاريخي لبعض السياسات الخارجية الخاصة بالدول الكبرى تحديدًا، وبيان بعض الأهداف القيمة والأساليب الفنية التي

تضمنتها، ولكن مع تطور العلاقات الدولية وتشعبها وتعقدها فقد كانت الحاجة ماسة إلى إجراء بحوث ودراسات تتناول علاقات الدول وسياساتها الخارجية، ومن جوانب عدة.

ويرى (**سليم، ١٩٩٨**) أن موضوع التحليل العلمي لأي سياسة خارجية يتضمن عدة أبعاد أساسية، من أهمها[١]:

أولًا: وصف ظاهرة السياسة الخارجية؛ وذلك برصد الأبعاد الأساسية المكونة لظاهرة العمل السياسي الخارجي، انطلاقا من أبعاد محددة سلفًا، وتصنيف تلك الأبعاد بشكل منهجي، خاصة وأن العمل السياسي الخارجي يتضمن أبعادًا أساسية من مثل: التوجهات العامة للدولة، والأهداف والأدوار الدولية، والاستراتيجيات، والقرارات، والسلوكيات، وغير ذلك من الأبعاد القابلة للتوصيف العلمي.

ثانيًا: تفسير السياسة الخارجية؛ إذ يعتبر التفسير العلمي للسياسة الخارجية صلب عمل هذه السياسة، ويقصد بذلك تحديد مجموعة المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية، وتحليل وتفسير الأثر النسبي لتلك المتغيرات في تلك السياسة.

ثالثًا: صياغة السياسة الخارجية؛ ويقصد بها الآليات التي تصنع من خلالها قرارات السياسة الخارجية؛ أي بمعنى الصياغة الأيديولوجية للأهداف، وتحديد الوسائل الفردية لتحقيقها.

وما تجب الإشارة إليه في هذا المقام أن المدرسة التقليدية قد نظرت إلى السياسة الخارجية على أنها بعيدة عن التحليل العلمي، إلا أن عملية صنع هذه السياسة قد أثبتت العكس وأصبحت جزءًا من عملية التحليل العلمي لهذه السياسة.

وبناءً على ما تقدم فإن السياسة الخارجية شأنه شأن العلوم الأخرى يقوم على المنهج العلمي في البحث الذي يشمل عمليات: الوصف، والتفسير، من أجل الوصول إلى حكم على الأشياء، أي أن هذا العلم يبدأ بما هو كائن محاولًا وصف وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية بهدف الوصول إلى أحكام موضوعية عامة تؤدي إلى فهم السياسات الخارجية المختلفة، وهذا بدوره يقودنا إلى منهج التحليل في السياسة الخارجية.

ويجب التمييز هنا بين مجموعة من النماذج الأساسية المعتمدة في دراسة مناهج السياسة الخارجية والتي تعتمد أسلوبين رئيسين:

الأول: يعتمد على تقديم تفسير عام للسياسة الخارجية لمجموعة من الوحدات الدولية في زمن محدد أو على وحدة واحدة عبر فترة زمنية طويلة وهو ما يسمى في الأدب السياسي المعاصر «**السياسة الخارجية المقارنة**».

---

(١) سليم، محمد السيد. (١٩٩٨) مرجع سابق. ص (٧-١٢).

أما الثاني: فهو دراسة الحالة أي دراسة السياسة الخارجية لدولة واحدة بشكل معمق وفي فترة زمنية محددة.

ومن أهم هذه المناهج:

أولا: منهج النظم: يمثل أحد المداخل المهمة في دراسة الظاهرة السياسية منذ عقد الستينيات. وهو منهج يتبع في جانب منه منهج المُدْخَلات والمُخْرَجَات، وفي جانب آخر منه الإسهامات الحديثة لتحليل النظم في علم السياسة. والسياسة الخارجية هي إحدى مخرجات تفاعلات نظام سياسي معين؛ ولذا فإن هذا المدخل يعد مهمًّا في هذه الدراسة. ويعتبر هذا النموذج منهجًا وسطًا حيث يجمع بين دراسة الحالة وبين الإطار النظامي الذي يتناول مجموعة من الوحدات معًا، ومن أشهر من قدموا هذا النموذج (**بريتشر**)[١].

ثانيًا: منهج صنع القرار: إن السياسة في النهاية تتضمن صناعة القرارات، وعملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسة السياسية[٢].

وهو منهج يركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرر بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها، ومن أبرز الذين قدموا هذا المنهج (**هولستي، ودين برويت، وريتشارد سنايدر**)[٣].

ثالثًا: منهج دراسة الحالة: ويهتم هذا المنهج بجميع الجوانب المتعلقة بوحدة أو حالة واحدة؛ مثل: فرد أو مؤسسة أو مجتمع أو دولة، أو أي جماعة واحدة للدراسة، ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات في

---

(١) وردت الإشارة إليه في رسالة الدكتوراه الخاصة بـ:
Obied, N. Ali.(1988).United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade; Belgrade University Press, 1988) pp (78-79).

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا المنهج انظر: د/حمد يوسف أحمد، د/محمد زبارة. مقدمة في العلاقات الدولية. مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة. ١٩٨٥م. ص ٥٧-٦٠.

(3) Snyder,Richard, H.W. Burk & Burton Spain. "The Decision Making Approach To The Study Of International Politics" In Resenau, James N. International Politics & Foreign.Policy: A Reader In Research & Theory.(NewYork:Free Press,1969). Pp (99-206).

مرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها[١].

رابعًا: منهج النسق العقائدي: أصبح من المسلم به أن المصالح الوطنية تتحدد وفق عقائد وإدراكات للقائد السياسي؛ ومن ثَمَّ فإن هذه العقائد والإدراكات تلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسات والقرارات، خاصة في الدول النامية؛ وذلك بحكم ضعف المؤسسات في تلك الدول[٢].

والآن وبعد هذا الاستعراض السريع لبعض المناهج المتبعة في دراسة السياسات الخارجية. ولما كان من المسلم به أن الظاهرة السياسية ظاهرة مركبة، فقد استدعى ذلك استخدام أكثر من منهج، وهو ما سأتبناه. فسيقوم الباحث باستخدام منهج دراسة الحالة بشكل رئيس عند دراسة مواقف دولة الإمارات تجاه بعض الأحداث والقضايا الخارجية؛ نظرًا لأن بحثنا قد تناول بعض هذه المواقف تجاه بعض الأحداث الخارجية الهامة؛ مثل: موقف دولة الإمارات من الغزو العراقي للكويت، وموقفها من تطورات القضية الفلسطينية وعلاقة ذلك باستقرار الشرق الأوسط، وكذلك موقفها من تطورات الاحتلال الأمريكي للعراق كحالات منفردة وذلك بشكل متعمق من أجل فحص واختبار هذه المواقف ومن ثم الوصول إلى تعميمات عملية متعلقة بها.

وإضافة لذلك سيستخدم الباحث منهج النظم، ومنهج اتخاذ وصنع القرار في السياسة الخارجية، فضلًا عن المنهج التاريخي والمنهج المقارن في مواقع أخرى من الدراسة.

كما سيتم التركيز على استخدام منهج النسق العقائدي بصفة خاصة كمدخل تحليلي يتصل بشكل مباشر بمنهج اتخاذ وصنع القرار؛ لارتباط تطورها بشكل رئيسي بشخصية الشيخ زايد رئيس الدولة الراحل. فعلى الرغم من التسليم بأهمية المصلحة الوطنية في تحليل السياسة الخارجية لدولة ما، إلا أنه أصبح من المسلم به أن هذه المصالح تتحدد وفق عقائد وإدراكات القائد

---

(١) بدر، أحمد. (١٩٨٤). أصول البحث العلمي ومناهجه. الطبعة السابعة، وكالة المطبوعات، الكويت، ص (٣٢٧-٣٢٩).

(٢) سليم، محمد السيد، مرجع سابق، ص(٤١٤-٤٢٢). وانظر كذلك: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣م) ص(٢٠٠-٢٠٧) حول ما يوليه K.J.HOLSTI من أهمية للصور والانطباعات والاتجاهات والقيم والمذاهب والمعتقدات والأيديولوجيات والسمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية لصانعي القرار في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.

السياسي وطبيعته الشخصية. ومن ثم فإن هذه العقائد والإدراكات تلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسات والقرارات خاصة في الدول النامية، بحكم ضعف المؤسسات السياسية في تلك الدول، بالإضافة لعدم توافر تقاليد سياسية راسخة(١).

— — —

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أولي فحواه: أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حاولت في سياستها الخارجية قدر إمكانياتها أن تتمسك بمرتكزاتها الأساسية التي نص عليها دستور الدولة، واستطاعت أن توازن بين إمكانياتها وأوضاعها الداخلية ومحيطها الخارجي ومجموعة القيم العربية التي تدافع عنها، أي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها والبيئة الخارجية بكل ما تعنيه من متغيرات وتوازنات دولية وإقليمية وتحالفات، فاتبعت سياسة مرنة في علاقاتها وسياساتها وتسوية خلافاتها الخارجية، وحاولت توظيف قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية من ناحية، ومصالح الوطن العربي من ناحية أخرى. وقد نجحت إلى حد كبير في سياسة كسب الأصدقاء ودعمهم للقضايا العربية. وساعدها في ذلك عاملان مهمان؛ هما:

الأول: توفُّر الموارد المالية في دولة الإمارات -وتتمثل في عائدات النفط- مقارنة بمحدودية عدد السكان؛ مما جَنَّبَ دولة الإمارات معضلة محدودية الموارد التي تمثل عادةً ورقة ضغط على توجهات السياسة الخارجية في البلاد النامية.

الثاني: التمسك القوي من جانب رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد آل نهيان بعروبته وحرصه الشديد على إعطاء البعد العربي أولويةً كبيرةً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولاختبار هذه الفرضية ومدى تحققها، فإن الدراسة ستحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

أولًا: ما هي الثوابت والمتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات؟

---

(١) عمر عز الرجال محمد يوسف، السياسة العربية لمصر (١٩٨١-١٩٨٩م) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م، ص ٥، ٦.

ثانيًا: كيف تعمل آلية صنع القرار في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، والجهات التي تشارك في صنعه؟

ثالثًا: من هي الجهات الموكل إليها تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات؟

رابعًا: ما هي القضايا العربية الأساسية التي اهتمت بها دولة الإمارات؟

خامسًا: كيف تصرفت دولة الإمارات حيال خلافاتها مع بعض دول الجوار؟

سادسًا: كيف تتصرف دولة الإمارات حيال القضايا الإقليمية المحيطة؟

— — —

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وسأتناول فيه العوامل الداخلية (**الاستراتيجية، والاقتصادية، والديموغرافية، والثقافية**) والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية. كما سأتعرض للعلاقات الأمريكية-الخليجية بصفة عامة والإماراتية بصفة خاصة، وما حدث لهذه العلاقات من تطورات ناتجة عن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك من زاوية تأثيرها على القضايا العربية الهامة، كذلك تكلمت عن العلاقات الإماراتية-الأوروبية وكذلك الآسيوية من نفس الزاوية.

الفصل الثاني: آليات صنع قرار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهذه الآليات تشمل السلطة التنفيذية والتشريعية والرأي العام وهيئات المجتمع المدني.

الفصل الثالث: أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ووسائل تنفيذها. تحدثت فيه عن أهداف هذه السياسة وحددتها في شكل نقاط محددة، كما تحدثت عن وسائل هذه السياسة (**الدبلوماسية، والاقتصادية، والإعلامية**).

الفصل الرابع: توجهات سياسة دولة الإمارات نحو التجمعات الخليجية والعربية. تحدثت فيه عن الدور الإماراتي في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في جامعة الدول العربية. كما ناقشت أهمية العلاقات الإماراتية مع دول المشرق العربي ودول المغرب العربي أيضًا. كما تحدثت فيه عن رؤية دولة الإمارات لأمن الخليج العربي، وأفردت مساحة خاصة لقضية الجزر الثلاث المحتلة، للتعرف على مدى استفادة دولة الإمارات من استثمارها السياسي في المجال العربي، معبرًا عنه في موقف الدول العربية من تلك القضية الإماراتية الكبرى، ومدى المساندة العربية لدول الإمارات.

الفصل الخامس: توجهات سياسة الإمارات نحو القضايا الخليجية والإقليمية. رصدت في هذا الفصل دور الإمارات في القضايا الخليجية وموقفها من موضوع أمن الخليج العربي وكذلك موقفها من التحرك الإيراني في هذا الصدد، وموقفها من قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران. وقد توقفت كثيرًا أمام هذه القضية على اعتبار أنها القضية القومية الأولى لدولة الإمارات.

الفصل السادس: توجهات سياسة الإمارات نحو القضايا العربية. ركزتُ في هذا الفصل على دور الإمارات في قضايا التكامل العربي، وكذلك القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية الكبرى، كذلك تكلمت عن دور الإمارات في محاولة مواجهة الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣م.

وفي **الخاتمة** سأتناول أهم النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة.

والله الموفق إلى سواء السبيل.

– – –

– –

–

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن الدارس لنظريات ومفاهيم ومناهج السياسة الخارجية لأية دولة، يجد أن صياغتها وتوجيهاتها تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية بدرجات متفاوتة، ودولة الإمارات شأنها شأن هذه الدول. فنجد أن سياستها الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وفيما يلي استعراض لهذه العوامل، ومن ثَمَّ مناقشتها[١]:

أولاً: العوامل الداخلية: ومن هذه العوامل: العامل الاستراتيجي والموقع الجغرافي والتضاريس، والعامل التاريخي والثقافي، والعامل الاجتماعي والديموغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل العسكري.

ثانيًا: العوامل الخارجية: ومن أهمها: مواقف دول الجوار، والمنطقة الإقليمية، وتداعيات الأحلاف الدولية، والأحداث العالمية، والمستجدات على الساحة الدولية.

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص (٦١-٨٥).

المبحث الأول
العوامل الداخلية

هناك ارتباط عضوي بين السياسات والعوامل الداخلية ومنها السياسة الخارجية؛ فالعوامل الداخلية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في السياسة الخارجية لأية دولة؛ فلا يختلف اثنان على أن طبيعة النظام السياسي للدول وموقعها الجغرافي ومياهها وطبيعة تضاريسها وعدد سكانها ومستوى تعليمهم ومعدلات أعمارهم وثقافاتهم، جميعها عوامل تؤثر في صناعة قرارات السياسة الخارجية مثلما تؤثر في القرارات الداخلية أيضًا.

وعليه فإننا سنستعرض فيما يلي أهم العوامل الداخلية التي تؤثر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وهي:

١- الموقع الجغرافي. **٢- العامل الاقتصادي.**
٣- العامل الديموغرافي. **٤- العامل الثقافي.**

أولاً: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في رسم سياستها الخارجية، وطبيعة علاقتها بالدول المجاورة والعالم بشكل كبير؛ فطبيعة المنطقة وتضاريسها ومناخها وحدودها ومواردها الطبيعية تؤثر في سلوك وتوجهات صانعي القرار السياسي للدولة التي تقع ضمنها بشكل مباشر وغير مباشر.

وعليه فإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تتأثر بشكل كبير بانتمائها إلى منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية قديمًا وحديثًا، والتي لا تحتاج إلى تأكيد. فقد حظيت منطقة الخليج باهتمام الكثير من العلماء والباحثين الاستراتيجيين قديماً وحديثاً؛ وقد زاد هذا الاهتمام في عقد التسعينيات من القرن المنصرم وما تلاه من أحداث هامة وخطيرة تركت ولا زالت تترك آثارها على العالم كله.

ومن هؤلاء الباحثين والعلماء: محمد رشيد الفيل في كتابه «**الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**»[١]، وكذلك محمد فتحي العفيفي في دراسته «**التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات**»[٢]،

---

(١) صدر عن دار ذات السلاسل في الكويت سنة ١٩٨٨م.
(٢) ضمن سلسلة محاضرات الإمارات (٦٦) الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ودراسة محمد السعيد إدريس «**النظام الإقليمي للخليج العربي**»[١]، وغير ذلك الكثير مثل علي الدين هلال، وحامد ربيع، وعبدالجليل زيد مرهون، وعبدالخالق عبدالله، وعبدالرحمن النعيمي... إلخ[٢].

لقد مثلت منطقة الخليج -ولا تزال- أهميةً استثنائيةً للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لسببين رئيسين يرتبطان ارتباطًا مباشرًا بالأمن القومي الأمريكي: **أولاهما** النفط، **وثانيهما** استراتيجي عسكري يرتبط بضمان استمرار حركة سفنها وطائراتها في المنطقة وخارجها.

ولا شك أن الصراع الدولي بين الشرق والغرب حول منطقة الخليج لم يكن غائبًا عن إدراك المسئولين فيها، فقد عبر عن ذلك الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «إن دولة الإمارات تعمل بكل قوة لكي تبقى منطقة الخليج العربي في منأى عن الأطماع والصراعات الدولية». مؤكدًا «أن الخليج ليس ميدانًا لكل من أراده»[٣].

إن أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في موقعها بوصفه جزءًا من منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيوسياسية منذ زمن طويل، ولعل هذه الأهمية تبرز كثيرًا؛ لكون الخليج العربي الشريان الرئيسي للملاحة الدولية الذي تُطِلُّ على مياهه سبعُ دول عربية وإسلامية؛ إذ تطل إيران على السواحل الشرقية بطول ١٢٠٠كم بينما تطل الدول العربية على الساحل الغربي للخليج بطول ١٨٠٠كم، ابتداءً من العراق وحتى جزيرة مسندم على مضيق هُرْمُز في سلطنة عُمَان[٤].

ويمتاز الخليج العربي بتعدد الجزر الواقعة في مياهه والبالغ عددها حوالي ٢٠٠ جزيرة تتفاوت من حيث المساحة والأهمية، وتستمد هذه الجزر أهميتها إما لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو عسكرية، وتنتشر بالقرب من الساحل العربي[٥].

---

(١) ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤) الصادرة عم مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق. وعبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

(٣) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق. والسخنيني، أحمد علي. ص (٢٣).

(٤) أنتوني، جون ديوكز (٢٠٠٢). دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٢)، أبو ظبي.

(٥) الفيل، محمد رشيد. (١٩٨٨). الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي. الطبعة الثانية، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

وتمثل هذه الجزر أهميةً استراتيجيةً كبيرةً بسبب موقعها الذي يطل على مضيق هرمز. فهذا المضيق يشكل قناةً ضيقةً تربط بين خليج عمان والخليج العربي، ويبلغ عرضه ٤٨كم وعمقه نحو ٦٠م، إذ تستطيع الدولة التي تفرض سيطرتها عليه أن تمارس ضغوطًا على الدول الأخرى وفقًا لمصالحها القومية، فضلًا عن أهمية هذا المضيق لارتباطه بطرق التجارة الدولية من وإلى منطقة الخليج العربي لنقل السلع والبضائع لا سيما النفط، إذ تُبحر عبر هذا المضيق ما بين ٤٠: ٦٠ سفينة في اليوم[١].

ويتصل الخليج العربي بممرات مائية دولية ذات أهمية قصوى، فهو يرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي عبر مضيق هرمز، كما تتصل الجزيرة العربية بالبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية المتزايدة؛ بسبب ربطه بين منطقة الخليج العربي ومنطقة شرق إفريقيا بكل ما تمثله من أهمية استراتيجية في صراع القوى العظمى.

ومن الناحية الجغرافية السياسية فإنه يمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاث حلقات متداخلة[٢]:

الحلقة الأولى: وتمثلها الكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتقع هذه الحلقة في قلب المنطقة البترولية.

الحلقة الثانية: وتتمثل في إيران، والعراق، والسعودية، وهي القوى الرئيسة الثلاث في المنطقة.

الحلقة الثالثة: ويدخل في نطاقها تركيا وباقي الدول العربية الأخرى[٣].

إذن فالإمارات العربية دولة خليجية بالدرجة الأولى تشترك مع باقي الدول الخليجية بتاريخ وسمات حضارية واجتماعية ودينية واحدة، بحيث تشكل هذه الدول ظهيرًا حاميًا لها، تثق به وتركن إليه، وثانيًا هي دولة عربية شرق أوسطية مَعْنِيَّة بهموم الأمة العربية ومشاكل الشرق الأوسط؛ إذ ارتكزت سياستها الخارجية كما ورد في دستورها على أن «الاتحاد هو جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك». وشعب الإمارات شعب واحد، وجزء من أمته العربية[٤].

ومن هنا يتضح أن دولة الإمارات تقع في قلب منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية المتميزة. ويحدها من الشمال الغربي مياه الخليج، ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والسعودية، ومن

---

(١) الهيتي، صبري فارس. (١٩٨١). الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الثانية، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، ص (٢١-٢٨).
(٢) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.
(٣) شراب، ناجي. (١٩٨٧). مرجع سابق.
(٤) بن حارب، عبد الرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق.

الشرق خليج عمان والسلطنة. وتمتد سواحلها المطلة على الخليج العربي مسافة ٦٤٤كم من قاعدة شبه جزيرة قطر غربًا وحتى رأس الخيمة، بينما يمتد ساحل إمارة الفجيرة بطول ٩٠كم على امتداد ساحل خليج عمان، وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٢٢ و٢٦.٥ درجة شمالًا، وخطي طول ٥١ و٥٦ شرق خط غرينتش، مع الإشارة هنا إلى أن الحدود الشرقية للدولة عبر إمارة رأس الخيمة تمتد إلى مشارف مضيق هُرمز؛ وبذلك تشترك مع سلطنة عمان وإيران في التحكم بهذا الموقع الاستراتيجي الهام والمؤثر على الصعيدين: الأمني، والاقتصادي.

كما منحها موقعها منفذًا بحريًّا على الخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي، والذي جعل منها منطقة ودولة ذات منفذ خارجي هام، وعليه فقد جعل ذلك منها منطقةً من أكثر المناطق حساسية على مستوى العالم، بحكم مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي المميز عند مدخل الخليج(١).

إن شكل دولة الإمارات الأقرب إلى المستطيل مع وجود استطالة زائدة في الجزء الشمالي الشرقي منها يجعل هناك صعوبة في الارتباط بالمركز، إلا أن سَعْي الدولة إلى تطوير قدراتها الاقتصادية واستثمار الموارد الطبيعية فيها، وتطوير وسائل النقل والمواصلات بين أجزاء الدولة وربطها على نحو مكثف من خلال وسائل تكنولوجية متقدمة، قد ساعد كثيرًا على ربط أجزاء الدولة مع بعضها البعض من جهة، ومع العالم الخارجي من جهة أخرى، مما أسهم في تجاوز الدولة لعناصر ضعفها الجغرافي، وجعلها دولة منفتحة على العالم الخارجي بحجم موقعها الاستراتيجي عند التقاء الخليج العربي بخليج عمان الذي يُطل على المحيط الهندي(٢).

وتتوزع مساحة الدولة البالغة ٨٣٦٠٠كم^{٢} على الإمارات السبع المكوِّنة للاتحاد، وهذه المساحة موزعة على النحو التالي:

١- تشكل إمارة أبو ظبي ما نسبته (٨٦.٦٧%) من مجمل مساحة أراضي الدولة.
٢- تليها إمارة دبي بنسبة (٥%).
٣- ثم إمارة الشارقة بنسبة (٣.٣٣%).
٤- تليها إمارة عجمان بنسبة (٣.٣%).
٥- تليها إمارة رأس الخيمة بنسبة (٢.١٧%).
٦- ثم إمارة الفجيرة بنسبة (١.٥%).
٧- وأخيرًا إمارة أم القيوين بنسبة (١%).

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.
(٢) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تُصنف ضمن الدول الصغيرة حسب تصنيف هارم دبليه، والصغيرة جدًّا حسب تصنيف نورمان باوندز(١).

إن المساحة الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة جعلت منها دولة تتميز بموقع بالغ الحساسية، وقد ذهبت الدراسات النظرية في السياسة الخارجية إلى تباين درجة العلاقة بين صغر مساحة الدولة وطبيعة تفاعلاتها الخارجية، وأشارت إلى أن ذلك يُفضي بأي دولة إلى أن تتصف سياستها الخارجية في العموم بالتالي(٢):

أ- انغماس في التفاعلات السياسية الدولية.
ب- نشاط مكثف في المنظمات الدولية، والعالمية، والإقليمية.
ج- الالتزام بقواعد القانون والمبادئ الدولية.
د- عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لفض المنازعات السياسية.

---

(١) تختلف التعريفات والمعايير التي طورها علماء السياسة والقانون الدولي والاقتصاد حول مفهوم «**الدولة الصغيرة The small state**» خاصة في تحديد المعايير لحجم الدولة بكل أبعادها الديموجرافية والجغرافية والاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية. فيعرفها البعض بأنها: كل الدول ذات السيادة التي يبلغ تعداد سكانها أقل من مليون ونصف مليون نسمة. وحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الكومنولث فإن الدول الصغيرة هي دول يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ولا تزيد مساحتها الجغرافية على بضع مئات أو بضعة آلاف من الكيلو مترات المربعة من الأراضي. كما يرى البعض أنه من المنظور الاقتصادي تعتبر دولة صغيرة اقتصاديًّا تلك التي يتميز حجم سوقها المحلية بالصغر وقدرتها الإنتاجية بالمحدودية، إضافة إلى عدم تنوع منتجاتها وخدماتها.
لمزيد من المعلومات في هذا الشأن انظر مقال: قاسم حجاج، «أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة: دراسة حالة الدول الصغيرة»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٦-أكتوبر ٢٠٠٦م، ص ٦٠-٧١.
وكذلك انظر: ديفيد جارنم. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم. ضمن سلسلة محاضرات الإمارات (١٩٩٧/١٦م). وكذلك محاضرته الأخرى ضمن نفس السلسلة (١٩٩٨/٢١م)، بعنوان أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) الوارد في: عبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجية (٦٥). ص (٢٦-٢٩).
(٢) شبيب، قصي كامل. (١٩٨٦). أهمية باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
مع الإشارة هنا بأن هذا الوضع لا يشكل قاعدة عامة حيث إن هناك دولاً كثيرة تمتاز بصغر مساحتها وقلة مواردها، إلا أن سياستها وعلاقاتها مع جاراتها من الدول تمتاز بالعدوانية وانطوائها على نفسها وعدم التزامها بقواعد القانون والمبادئ الدولية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، ولا أدل على ذلك من وجود إسرائيل في المنطقة العربية.

أما بالنسبة **للمناخ** فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع ضمن المناطق المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال إفريقيا، وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفًا بارتفاع نسبة الرطوبة، مع وجود تفاوت فيما بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في تنوعها تضاريس الدولة؛ فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة في شهر تموز عن ٣٧.٧ درجة سيليزية، وترتفع نسبة الرطوبة لتصل أحيانًا حد الإشباع، بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تشكل القسم الأعظم من أراضي الدولة، ويعتدل المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات(١).

أما بالنسبة **لتضاريس** دولة الإمارات فإنها تتوزع إلى الظواهر التضاريسية التالية:

الشريط الساحلي، والمنطقة الصحراوية، وسلسلة جبال حجر، ومعظمها صحراوي خاصة المناطق الغربية الداخلية، مع توزع بعض الواحات من خلالها؛ مثل: واحة ليوا، وواحة الظفرة المشهورة بمراعيها الخصبة، إضافة للعين وضواحيها.

وتفتقر الدولة إلى المناطق الجبلية فيما عدا سلسلة جبال حجر التي يصل ارتفاع أعلاها إلى حوالي (٢٤٣٨) مترًا فوق سطح البحر، وكذلك جبل حَفِيت في العين الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١٢٢٠) مترًا(٢).

أما المناطق الساحلية فمعظمها رملي؛ وعند مقارنة طول هذه السواحل مع المساحة الكلية للدولة نجد أن كل كيلو متر طولي من الساحل يقابله حوالي (١٠٠)كم٢ من اليابسة، وبذلك يتحقق التوازن الإقليمي بين طول السواحل والمساحة الكلية للدولة، مما ييسِّر للدولة حماية أجزائها بسهولة أكبر نسبيًّا.

والمياه الإقليمية ضحلة عمومًا، إذ يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي (٣٥) مترًا، بينما يبلغ أقصى عمق لها حوالي (٩٠) مترًا، باستثناء منطقة مضيق هرمز التي يصل عمق مياهها في بعض مناطقه إلى حوالي (١٤٥) مترًا.

وقبل الانتهاء من الحديث عن العامل الجغرافي فإنه لا بد من الإشارة إلى الموارد المائية، والتي أولتها دولة الإمارات أهمية خاصة، لمواجهة احتياجات الزيادة في عدد السكان وخاصة العمالة الوافدة، والتوسع في المشروعات الزراعية والسكنية؛ إذ قامت الدولة بإنشاء ٤٠ سدًّا بطاقة تخزينية قدرها ١٠٠مليون متر مكعب، وشجعت الدولة على التوسع في إقامة محطات تحلية المياه لتوفير مياه الشرب، مما أدى إلى أن تصل نسبة مساحة الأرض المروية إلى ٦١% من مجموع مساحة الأرض الصالحة للزراعة عام ١٩٩٦م، فيما بلغ نصيب الفرد من مصادر المياه الداخلية المتجددة ٠.٢ متر مكعب سنويًّا،

(١) بن حارب، عبدالرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص (٢٦-٢٧)
(٢) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

كما سعت الدولة إلى حفر الآبار لتعويض تذبذب الأمطار وتلبية الحاجة الضرورية من المياه، إضافة للاستفادة من تقنية تحلية مياه البحر.

ويصل الإجمالي العام لمصادر المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (٨٣٨) مليون متر مكعب يتم تجميعها من المصادر التقليدية وغير التقليدية؛ بحيث تشكل المصادر التقليدية كميات الأمطار والمياه الجوفية ما نسبته (٣٧.٥٨%)، وتشكل المصادر غير التقليدية كمياه البحر المحلاة والمياه المعالجة ما نسبته (٦٢.٤٢%).

وهذا الموقع الاستراتيجي المتميز لدولة الإمارات أتاح لها منذ القدم إقامة علاقات خارجية واسعة، عاودت نشاطها وتألقها بعد قيام الاتحاد وبعد أن تخلصت من الاستعمار البريطاني الذي كان قد حَدَّ من هذه العلاقات.

وهكذا فقد سعى الحكام في الدولة إلى أخذ هذه الأهمية بعين الاعتبار، وقد عبر عن هذه الأهمية الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «إن الأهمية الكبيرة لموقع بلادنا من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية تُضفي أهمية خاصة على السياسة الخارجية التي ننتهجها والتي نتعامل بها مع سائر الدول والشعوب، القريب منها والبعيد»[١].

وتحرص دولة الإمارات بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها[٢] على إقامة علاقات صداقة مع جميع دول العالم، إذ تُصنف الإمارات على أنها من الدول ذات الكيان الصغير في المساحة وعدد السكان والموارد البشرية، وعلى هذا الأساس يرى موريس إيست أن سلوك السياسة الخارجية للدول يشكل معيارًا هامًّا في تحديد صغرها، وهذا لا يعني بالضرورة أن الدول الكبيرة فقط هي الأكثر فاعلية والأقوى في صنع السياسة الخارجية المؤثرة؛ إذ أن هناك بعض الدول الصغيرة المساحة التي تمتاز بسياسات خارجية مؤثرة وفعالة بسبب بعض العوامل؛ مثل: العوامل الاقتصادية المتمركزة بشكل خاص في البترول كمعظم دول مجلس التعاون، أو حققت مستوى تكنولوچي رفيع في بعض المجالات كسنغافورة مثلًا.

---

(١) بن حارب، عبدالرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق.

(٢) أشارت آخر الإحصائيات (٢٠٠٦) إلى أن عدد سكان دولة الإمارات يبلغ (٤.١) مليون نسمة، بلغ عدد المواطنين منهم نحو (٨٢٥) ألف نسمة بنسبة (٢٠.١%) من إجمالي عدد السكان، و(٨٠%) منهم وافدون؛ ففي أول تعداد سكاني يجري في البلاد منذ أحد عشر عاماً (١٩٩٥م) أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٦م) بأن العدد الإجمالي لسكانها بلغ (٤.١) مليون نسمة، في حين بلغ عدد غير المواطنين (٣.٢٧) مليون نسمة بنسبة تصل إلى حوالي (٨٠%)، يشكل الآسيويون أكثر من (٧٥%) منهم. (www.uae.gov.ae.mop).

وفي ظل ما سبقت الإشارة إليه فقد اتجهت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المضي في:

أ- العمل على تأسيس كيان قوي يضم الإمارات العربية المتناثرة على الساحل الغربي للخليج العربي، الأمر الذي يدفع العمل الوحدوي إلى الأمام، ويفرض على الدولة انتهاج سياسة خارجية تتبنى دعم فكرة العمل الوحدوي على الصعيد الخليجي أولاً ومن ثم على المستوى العربي ثانيًا.

ب- العمل على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة امتدادًا طبيعيًّا لجسم الأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، وأن تحظى علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة بباقي الأقطار العربية بأولوية خاصة، وأن تشكل محور اهتمام صانعي القرار السياسي في الدولة؛ لتكون محصلة ذلك دعم الكيان الوحدوي لدولة الإمارات.

ج- اتباع سياسة خارجية تنأى بالمنطقة عن الصراعات والمنافسات الدولية؛ إذ تحتل الاعتبارات الأمنية أهمية خاصة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعزز الأمن القومي العربي.

د- الانفتاح على العالم الخارجي بانتهاج سياسة خارجية متوازنة، فموقع دولة الإمارات العربية المتحدة فرض عليها أن تبقى -وعلى الدوام- في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية وعلى كافة الأصعدة، الأمر الذي يستلزم سياسة خارجية فاعلة ونشطة[١].

– – –

(١) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.
وعبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجية (٦٥). ص (٢٦-٢٩). ص ٩.
وخالد أحمد الملا، (١٩٩٨)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص(٥١-٥٣).

ثانيا: العامل الاقتصادي

يتركز نظام العلاقات الدولية على محورين أساسيين هما: العلاقات السياسية، والعلاقات الاقتصادية (**التجارة والاستثمار**). وتعكس هذه العلاقات مدى القوة السياسية والاقتصادية للدولة.

وتؤثر القدرة الاقتصادية للدولة بشكل كبير في تحديد أهداف سياستها الخارجية وآليات تنفيذها ورفدها بعناصر على قدر كبير من الأهمية.

ولم يعد من الممكن في عالم اليوم الفصل بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية للدولة، فالاقتصاد كان ولا يزال عاملاً أساسيًّا في تفاعل الدول وعلاقاتها مع بعضها البعض سلبًا وإيجابًا، فبسبب العوامل الاقتصادية تخضع دول وتقوى دول وتزول دول أخرى.

وتشكل العوامل الاقتصادية مرتكزًا أساسيًّا في بنية النظام السياسي بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، وبالرغم من الدور المؤثر لعامل المساحة والسكان فإن الهيكلية الاقتصادية للدولة تؤثر بشكل كبير في نجاح الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية خاصة إذا ما قامت على:

أ- عدم الاعتماد على الغير في كافة مظاهر النشاط الاقتصادي، وتحررها من كونها مجرد منتج للمواد الخام وسوق لتصريف المنتجات الأجنبية.

ب- تحقيق التكامل الاقتصادي للدولة؛ بمعنى تنويع قاعدتها الإنتاجية وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج.

و تأخذ العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر مجالًا أوسع في العلاقات الدولية من العلاقات السياسية؛ وذلك عن طريق الدبلوماسية الاقتصادية. وتتجه الدول لخدمة وحماية مصالحها ودعم قضاياها من خلال تنمية المصالح الاقتصادية والاعتماد المتبادل مع مختلف الدول، وليس بالسيطرة العسكرية أو السياسية، لاسيما ونحن نعيش في ظل العولمة الاقتصادية[١].

وتتعدد مجالات الاقتصاد الدبلوماسي لتتشعَّب وتتنوع لتشمل مجالات عدة مثل: المفاوضات الدولية، والاتفاقيات التجارية والاستثمارية، وعولمة الاقتصاد الوطني، والتجارة الخارجية، واستراتيجية تنمية الصادرات،

---

(١) مثلما يتمتع إقليم الخليج بقوة جيوستراتيجية مميزة جعلته بؤرة للتنافس العالمي، فانه يحتوي أيضًا على قوة اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة. والقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فقط، بل بزمانها أيضًا، أي مدى أهميتها في اللحظة المحددة.
وليس من شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط، ولا يمكن فهم أهمية النفط كوسيلة من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية دون النظر اليه باعتباره قوة مركبة؛ فهو أولاً المصدر الرئيس والأهم للطاقة في العالم الآن، لكنه علاوة على ذلك يعتبر مصدراً لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشط لشركات عالمية عملاقة.
عبدالخالق عبدالله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، السنة (١٦)، العدد (١٨١) آذار/مارس ١٩٩٤م، ص(١٧).

واستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية، واستراتيجية التسويق في الأسواق الدولية، وتقييم الاقتصاديات، والأسواق الأجنبية، والمعرفة والإلمام بالقوانين الاقتصادية والتجارة الدولية.

ويتوجب على الدبلوماسي العامل في هذا المجال حماية المصالح الاقتصادية للدولة والترويج لها، والعمل على تنمية الصادرات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية للدولة، والمساعدة على عقد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة[١].

هذا وقد بلغ الناتج الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٩م حوالي (١٩٠.٨٨٤) مليار درهم أي ما يعادل (٥١.٨٥٨) مليار دولار، وبمعدل زيادة (١٠%) عن عام ١٩٩٨م، ووصل عام ٢٠٠٠م إلى (٢١٤.٣٢٧) مليار درهم أي ما يعادل (٥٨.٣) مليار دولار، وعام ٢٠٠١م إلى (٢١٧.٠٢٥) مليار درهم، ومن المتوقع زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأعوام القادمة وبنسب مرتفعة.

ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي بحوالي (٦٤.٨) ألف درهم أي ما يعادل (١٧٦٥١) دولار سنويًا، كما ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (٦٧%) عام ١٩٩٦م إلى (٧٤.١%) عام ١٩٩٩م.

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية للدولة عام ١٩٩٩م نحو (٦.٥٦٩) مليار دولار، وسجلت الصادرات الإجمالية (٣.٢٧٠) مليار دولار، والواردات الإجمالية (٣.٢٩٩) مليار دولار؛ وحقق الميزان التجاري فائضًا بمقدار (٣.٣٨) مليار دولار.

وعلى صعيد العلاقات التجارية الخارجية فإن أهم الشركاء التجاريين على صعيد التصدير هي اليابان التي تتمتع بنسبة (٣٠%) من إجمالي الصادرات، ثم كوريا (٧%) فالهند (٦%).

وعلى صعيد الاستيراد، فإن أهم الدول التي تستورد منها الإمارات احتياجاتها هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٩%)، ثم اليابان والمملكة المتحدة بنسبة (٨%) لكل منهما. وقد مثلت التجارة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته (٥.٧%) من إجمالي التجارة الخارجية عام ١٩٩٨م[٢].

---

(١) غيلين، روبرت. (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. الطبعة الأولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

(٢) النقر، علي السيد فؤاد. (٢٠٠١). السياسة الخارجية اليابانية-دراسة تطبيقية على شرق آسيا. سلسلة دراسات استراتيجية (٦٣)، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.

وبالنسبة لدولة الإمارات فإن وفرة الموارد المالية تشكل عاملًا مهمًّا في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، خاصة إذا ما علمنا بأن حجم القروض والمساعدات والمنح الخارجية التي قدمتها دولة الإمارات قد بلغت حوالي (١٥) مليار درهم أي ما يعادل (٤) مليار دولار؛ منها (٨) مليارات لتمويل (٢٤٠) مشروعًا في (٥١) دولة[١].

وبما أنه للموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج (**الأرض، ورأس المال، والقوى العاملة، والإدارة، والتكنولوجيا**) علاقة مباشرة بالثقل السياسي للدولة ووزنها الاستراتيجي، وينظر إلى دور الموارد الاقتصادية من حيث كميتها ونوعها وتعدُّد مصادرها وطبيعة استغلالها وكيفية تسخيرها لبناء اقتصاد الدولة. فإن من أهم المؤشرات على الأبعاد السياسية للموارد الاقتصادية: القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية، وكذلك الموارد الغذائية، والقطاع الصناعي، والموارد المعدنية.

وفيما يلي عرض تحليلي سريع لكل من هذه الموارد الاقتصادية[٢]:

١- القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية:

إن للموارد البشرية دورها الكبير والمؤثر في عملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ودولة الإمارات العربية شأنها شأن معظم الدول العربية قد تأثرت بوجود الاستعمار الغربي فيها، وجعل منها دولةً زراعية بالأساس تعتمد على الواردات الصناعية من الدول الاستعمارية؛ مما كان له أكبر الأثر في تدهور القطاع الحرفي. ولم يكن للصناعة دور يذكر في رفد الاقتصاد، ولكن -وبعد مساهمة النفط بشكل كبير في رافد الاقتصاد الوطني- فقد ازدادت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي من ٢١.٦% عام ١٩٨٥م إلى ٢٩.٦% عام م١٩٩٥م.

وتشير الإحصاءات إلى أن القطاعين: الخدمي والصناعي يستحوذان على النسبة الكبرى من الأيدي العاملة في كل الأحوال، وهذا بحد ذاته يمثل حراكًا مهنيًّا متعاظمًا وانتقالًا من النمط العائلي إلى العمل المأجور.

كما تشير هذه الإحصاءات أيضًا إلى أن نسبة القوى العاملة في دولة الإمارات تقدر بنحو ٥١% من مجموع السكان خلال العام ١٩٩٥م. وقد تزايدت أعداد العاملين من (٥٥٨) ألف مشتغل (وافد) في عام ١٩٧٥م إلى

---

(١) وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٣).
(٢) الداوود، محمود علي. (١٩٨٠). آفاق التعاون الاقتصادي في الخليج العربي في دولة الإمارات، وزارة الخارجية، الندوة الدبلوماسية الثامنة.

(١٤٣٨) ألف مشتغل عام ١٩٩٨م إلى (١٦٣٢) ألف عام ١٩٩٩م وإلى (١٨٥٣) ألف عام ٢٠٠١م، حتى وصلت إلى (٤٠٤١) ألف عام ٢٠٠٣م[١].

٢- الموارد الغذائية:

حَقَّقت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات كبيرةً ومنجزات متميزةً في قطاع الزراعة، وبصفة خاصة في مجال إنتاج الغذاء؛ إذ يوجد في الدولة حوالي (٢٧٠٠) مزرعة مساحتها (٦٨٠٤٤) هكتارًا تزرع (٢١.٧%) منها بالخضروات والباقي بمحاصيل أعلاف مستديمة. وقد زادت الرقعة المزروعة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥م بحوالي ١٥٠٠ هكتار أي بنسبة ٢.٦% خلال عامين.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في سبيل تحسين ورفع معدلات الإنتاج الزراعي، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستوى المطلوب؛ إذ بلغت قيمة هذه المساهمة -**وكما يشير الجدول رقم (١)**- ما قيمته ١١٧٤ مليون دولار فقط، أي بنسبة ٢.٦٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب نسبة ١٠% فقط، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية إلى دولة الإمارات عام ١٩٩٥م ما قيمته ٢.٣٨١ مليون دولار، وبلغ نصيب الفرد من هذه

---

(١) وزارة التخطيط. (٢٠٠٤). التقرير الإحصائي.
ولقد تمت الإشارة إلى تطور السكان على شكل جدول في موقع آخر من هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين (١٩٤٨-١٩٩٦)، فقد تزايد عدد السكان الأصليين من (٩٥٠٠٠) نسمة عام ١٩٤٨م إلى (١١٤.٤٤٤) مواطن، عام ١٩٦٨م وبعد تشكيل الاتحاد عام ١٩٧٢م وصل إلى (٣٢٠٠٠٠) نسمة.
وقد أشارت آخر إحصائية رسمية نتيجةً للتعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦م إلى أن عدد المواطنين هو (٨٢٥) ألف نسمة بنسبة (٢٠%) من التعداد الإجمالي للسكان الذي بلغ حوالي (٤.١) مليون نسمة، حيث شكّل الوافدون والمقيمون على أرض الدولة حوالي (٨٠%) من المجموع الكلي للتعداد.
ويلحظ قلة عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة الأصليين (المواطنين) نسبياً، وهذا بالطبع يمثل إحدى نقاط الضعف لأي دولة، لكن أمكن التغلب على هذا العامل والعوامل الأخرى المتعلقة بحداثة الاستقلال، وكونها دولة صغيرة نسبياً، وذات نظام سياسي اتحادي من خلال عوامل قوة كونها دولة غنية بالثروات والموارد النفطية وهو ما يجعلها ثالث أكبر دولة نفطية في العالم، بالإضافة لموقعها الاستراتيجي، وقوة اقتصادها واستخدامها الفاعل لوسيلة الدبلوماسية الاقتصادية وارتباطها بمعاهدات واتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة.
عبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٦٥). ص (٣٢-٣٨).

الواردات ٨٧٦ دولار، أما نصيبه من الواردات الغذائية فقد بلغ ٨٥٤.٦ دولار.

وفيما يلي إحصائيات حديثة مأخوذة عن موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط الإماراتية على الإنترنت:

جدول (١)
المنشآت الصناعية المسجلة حسب التوزيع القطاعي حتى ٢٠٠٤م

النشاط الصناعي	المنشات الصناعية	الاستثمار مليون درهم	عدد العمال
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٨١	٢٧٣٩٤	٢٥٥٩٦
صناعة النسيج والملابس والجلود	٢٤٦	٩٦٠	٣٢٤٨١
صناعة الخشب والاثاث	٣٦٥	٦٧٢	٢٠٠٥٧
صناعة الورق والطباعة والنشر	٢٢٠	١٥٨٦	١٤٠١٢
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	٥٤٢	١٤٦٧٤	٣١٥٤٥
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية	٤١٣	٧١٣٢	٣٨٢٦٠
الصناعات المعدنية الاساسية	٦٠	٦٩٤١	٧٢٤٨
صناعة المنتجات المعدنية والالات والمعدات	٧٧٥	٣٤٦٢	٥٨٣٣٤
الصناعات التحويلية الاخرى	١٣٤	١٥٧	٣٧٤٢
المجموع	٣٠٣٦	٦٢٩٧٨	٢٣١٢٧٥

مأخوذ بتصرف عن موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط على الإنترنت (www.uae.gov.ae)

جدول (٢)
المنشآت الصناعية المسجلة حسب التوزيع الجغرافي في ٢٠٠٤م

الإمارة	عدد المنشات	حجم الاستثمار بالمليون درهم	عدد العمال
ابو ظبي	٢٨١	٣٤٣٢٧	٣٧٢٨١
دبي	١١٧٧	١٤٦٦٠	٨٣٠٧٩
الشارقة	٩٣٣	٣٦٦٦	٦٤٣١٤
عجمان	٤٢٢	١٠٣٨	٢٦٩٠٤
راس الخيمة	٩٢	٣٠٥٥	١٢٠١٥
ام القوين	٨٢	٤١٦	٣٧٧١
الفجيرة	٤٩	٥٨١٦	٣٩١١
المجموع	٣٠٣٦	٦٢٩٧٨	٢٣١٢٧٥

مأخوذ بتصرف عن موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط على الإنترنت (www.uae.gov.ae)

ويترتب على هذا الوضع تهديد مباشر للأمن الغذائي في الدولة؛ مما يجعلها عُرْضَةً للضغوط التي تَتَّبعُها الدول المنتجة للغذاء، إضافةً لتزايد الأعباء التي يتحملها الاقتصاد الوطني، وتأخير عملية التنمية الاقتصادية بدلًا من تعزيزها، فضلًا عن أنه يعد عاملَ ضعفٍ للدولة جيوبوليتيكيًّا(١).

٣- القطاع الصناعي:

يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. وفي الدول العربية النفطية -ومنها الإمارات- فإن الصناعات الاستخراجية تتفوق على الصناعات التحويلية، باعتبار أن النفط مادة أولية للإنتاج والتصدير، ويعد بالتالي مصدرًا رئيسا لموارد التمويل والاستثمار في مشروعات التنمية.

وتحتل الصادرات الصناعية الأولية من الوقود والمعادن نسبة ٨٦% من مجموع السلع التي تصدرها دولة الإمارات للخارج والبالغة حوالي ٣٥٩١ مليون دولار عام ١٩٩٥م، فيما احتلت صناعة الملابس والنسيج ٩%، ومعدات النقل ١%، وتوزعت ٤% الباقية على السلع المصنعة الأخرى.

وبالإضافة لاستمرار الأعمال التطويرية والاستكشافية لآبار النفط والغاز، فقد اتجهت الدولة نحو تطوير النشاط الصناعي بإنشائها العديد من المشروعات الصناعية الضخمة؛ مثل: مصنع الزجاج في منطقة جبل علي، ومصنع دبي لإنتاج القضبان الحديدية التي لا تصدأ، ومصنع رأس الخيمة للأسمنت، وغيرها من المنشآت الصناعية التي بلغ عددها عام ١٩٩٩م حوالي ١٦٩٥ منشأة، وهي في ازدياد مستمر.

فمن المؤمَّل -ومن خلال سياسة التصنيع التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة لتنويع مصادر الدخل- أن تؤديَ إلى نمو ثابت طويل المدى تكون له مشاركة فاعلة في الناتج القومي إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ممارستها التوظيف الكبير لرأس المال؛ مثل: البتروكيماويات، والحديد والصلب، والألمنيوم. وذلك باتباع استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى استثمار مواردها النفطية الحالية في تطوير هياكل اقتصادية سليمة، إضافةً للتوسع في النفقات الخاصة بالخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين لرفع المستوى الحضاري للمجتمع، ويزيد من الثقل الجيوبوليتيكي الاقتصادي في قوة الدولة وانعكاساته على القوة الجيوبوليتيكية العربية في مضمار التكتلات الاقتصادية العالمية، ويضمن كذلك انعكاسات سياسية تضمن للدولة مكانتها ودورها المؤثر على المستوى العالمي.

---

(١) العجيلي، محمد صالح. (٢٠٠٢). مرجع سابق ص (٣٢-٤٠).

٤- الموارد المعدنية:

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة مخزونًا هائلًا من النفط بلغ ٩٧.٨ مليار برميل عام ١٩٩٦م بنسبة ١٥.٢% من إجمالي الاحتياطي لدول منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (**الأوابك**) البالغ ٦٤٠.٢ مليار برميل من نفس العام، وبنسبة ٩.٤% من الاحتياطي العالمي البالغ ١٠٣٥.٩ مليار برميل.

أما إنتاجها من النفط فقد بلغ ٢٢٠٩ برميل في اليوم، وبنسبة ٣.٢% من الإنتاج النفطي العالمي لعام ١٩٩٦[١].

ويمثل النفط العمود الفقري لاقتصاد دولة الإمارات وقد أسهم بنسبة تقدر بـ(٢٥.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩م، كما وتشكل صادرات النفط أكثر من (٧٠%) من موارد النقد الأجنبي وعائدات الحكومة. وقد تطورت نسبة إسهام النفط في الناتج المحلي للدولة خلال الأعوام الخمسة (١٩٩٥-١٩٩٩م) كالآتي: ٣٠.٦%-٣٢.٥%-٢٩.٧%-٢١.٢%-٢٥.٩%.

والجدول رقم (٣) فيه مقارنة بين الإمارات ودول مجلس التعاون والإجمالي العالمي من حيث إنتاج النفط:

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ٣٠.

جدول (٣)
إنتاج النفط الخام منذ بدايات الإنتاج عام ١٩٦٢م حتى عام ٢٠٠٣م (ألف برميل)

السنة	المتوسط اليومي	المتجمع	السنة	المتوسط اليومي	
1962	14.2	5,183	1983	1,149.0	8,587,775
1963	48.2	22,776	1984	1,069.0	8,979,037
1964	186.8	91,145	*1985	1,009.1	9,347,375
1965	282.2	194,148	*1986	1,128.6	9,759,296
1966	360.0	325,548	*1987	1,242.3	10,212,731
1967	382.1	465,014	*1988	1,323.5	10,697,122
1968	496.6	646,770	*1989	1,593.0	11,278,568
1969	627.8	875,917	*1990	1,762.6	11,921,927
1970	779.6	1,160,471	*1991	2,027.4	12,661,931
1971	1059.5	1,547,188	*1992	2,235.7	13,480,186
1972	1202.7	1,987,377	1993	2,159.3	14,268,325
1973	1532.6	2,546,776	1994	2,166.5	15,059,110
1974	1678.6	3,159,465	1995	2,148.0	15,843,130
1975	1663.8	3,766,752	1996	2,161.3	16,634,166
1976	1936.4	4,475,475	1997	2,160.7	17,422,821
1977	1998.7	5,205,004	1998	2,244.1	18,241,918
1978	1830.5	5,873,137	1999	2,048.8	18,989,730
1979	1830.7	6,541,339	2000	2,174.7	19,785,670
1980	1,701.9	7,164,231	2001	2,115.2	20,557,718
1981	1,502.3	7,712,570	2002	1,900.3	21,251,327
1982	1,248.8	8,168,382	2003	2,248.0	22,071,847

المصدر: نشرة أوبك الإحصائية السنوية عام ٢٠٠٣. Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2003.

ويتبين من هذا الجدول تضاعف الإنتاج آلاف المرات عما كان عليه قبل تكوين الدولة الاتحادية؛ حيث تمتلك الإمارات حوالي عُشْر الاحتياطي العالمي من النفط.

وقد اتسمت السنوات الأربع الأخيرة بتقلبات شديدة في أسعار النفط الخام، حيث بلغ معدل سعر البرميل الواحد ثمان دولارات عام ١٩٩٨م ، وبلغ

ثلاثين دولارا عام ١٩٩٩م ليصل إلى حوالي سبعين دولارًا في الوقت الذي كنت أنتهي فيه من هذه الدراسة (٢٠٠٦م).

لقد تطور إنتاج النفط بشكل كبير ومتسارع؛ حيث ارتفع متوسط الإنتاج من (١٤.٢) ألف برميل يومياً عام ١٩٦٢م ، ليرتفع إلى (١٢٠٢.٧) ألف برميل يومياً عام ١٩٧٢م، وإلى (٢٢٤٨) ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٣م، وإلى (٢٣٧٨) ألف برميل يومياً أي (٢٣.٧٩٧.٥٧٥) برميل عام ٢٠٠٥م.

وتوالت الأحداث وأدت إلى عدم استقرار كثير من مناطق العالم وكذلك حرب الخليج الثالثة؛ مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، مما حدا بصناع القرار السياسي في العالم إلى الطلب من المنظمات والدول المنتجة للنفط زيادة الإنتاج للحد من هذا الارتفاع غير المتوقع في الأسعار، والذي بدوره أربك الكثير من الفعاليات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى والدول المستهلكة للنفط الخام، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هذا الارتفاع في الأسعار.

وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدةً من خلال سياستها البترولية إلى تحقيق الإنتاج الذي يتفق والنواحي الفنية والاقتصادية[١]، بالتوسع في عمليات تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي، وهما المصدران الرئيسيان اللذان يحددان إيرادات الدولة.

وقد تتغير كمية الإنتاج وقيمته بصورة عامة بتغير الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية، وكذلك التغير في العرض والطلب ، إضافة إلى عامل تحديد حصص الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (**أوبك**)، وهو ما يؤثر على عائدات الدولة من تصدير النفط.

جدول (٤)

مقارنة كمية وقيمة الإنتاج حسب الإمارة بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)

الإمارة	٢٠٠٢		٢٠٠٣	
	كمية (مليون برميل)	قيمة (مليون درهم)	كمية (مليون برميل)	قيمة (مليون درهم)
أبو ظبي	٧٢٧	٦٦٦٤٨	٨٦٣	٩٠١٢٦
دبي	٥٧	٥١٣٤	٥٣	٥٧٤٠

(١) يقصد بالنواحي الفنية عمليات التنقيب وحفر الآبار وما يرافقها من أعمال. أما الاقتصادية فتتعلق مباشرةً بأسعار النفط وقضايا العرض والطلب وما يؤثر فيها من أحداث وقضايا محلية وإقليمية وعالمية.

الشارقة	٢٩	٢٧٣٤	٣٢	٣٦٤٠
رأس الخيمة	٢	١٦٦	٢	٢٢٥
إجمالي	٨١٥	٧٤٧٢٠	٩٥٠	٩٩٧٤٢

ويتبين من هذا الجدول أن كمية إنتاج الدولة من النفط الخام 815 مليون برميل عام ٢٠٠٢م ، بمعدل إنتاج يومي مقداره 2.23 مليون برميل ، ارتفعت إلى 950 مليون برميل عام ٢٠٠٣م ، بمعدل إنتاج يومي مقداره 2.6 مليون برميل. وبنسبة زيادة في الإنتاج مقدارها ١٦.٦% عن عام 2002 ، وذلك للظروف التي مرت بالمنطقة وتأثير انخفاض إنتاج العراق من النفط الخام. ويتضح من الأرقام السابقة أن كمية الإنتاج زادت بنسبة ١,٨% في عام ٢٠٠٣م؛ وتأتي الزيادة تلبية للطلب العالمي المتزايد على النفط الخام في عام ٢٠٠٣م وذلك للسبب الذي ذكر سابقا.

تأتي إمارة أبو ظبي في المرتبة الأولى في الإنتاج حيث بلغت نسبة إنتاجها 90.8% من إجمالي إنتاج الدولة ، أما إمارة دبي فقد بلغت نسبة إنتاجها 6% من إجمالي الإنتاج ويظهر أنه لا يوجد اكتشافات لحقول جديدة سواء كانت برية أو بحرية تزيد من احتياطي هذه الإمارة من النفط الخام إضافة إلى محدودية الحقول المنتجة . وأما باقي النسبة 3.2% تمثل إنتاج إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وهي 3% و 0.2% على التوالي.

أما قيمة الإنتاج فترتبط بالكمية المنتجة والأسعار؛ وكان هذان العاملان من الأسباب التي أدت إلى زيادة إيرادات النفط حيث بلغت حوالي 99742 مليون درهم أي ما يعادل (٢٧.١١٨) مليار دولار عام ٢٠٠٣م ،بينما كانت قيمة الإنتاج 74720 مليون درهم أي ما يعادل (٢٠.٣١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٢م مسجلة نسبة زيادة في قيمة الإنتاج مقدارها 33.5% في عام ٢٠٠٣م ، بينما سجلت قيمة الإنتاج انخفاضًا مقداره 16% في عام ٢٠٠٢م عن عام ٢٠٠٠م، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج عام ٢٠٠٣م.

وبلغ الناتج المتولد (القيمة المضافة) من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي المباع مباشرة إلى المصانع 72146 مليون درهم في عام ارتفع إلى 93385 مليون درهم عام ٢٠٠٣م محققا زيادة مقدارها 29.4% عن عام ٢٠٠٢م، وهي قريبة من نسبة الزيادة في قيمة الإنتاج ، ومعلوم أن القيمة المضافة مرتبطة بقيمة الإنتاج وتتناسب طرديًّا معها . وبالتالي فإن هذه الزيادة تؤدي إلى وفرة في الإيرادات تحسن من أداء الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته. والجدول رقم (٤) يبين قيمة عوائد صادرات النفط:

جدول (٥)

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبتها من إجمالي الصادرات السلعية للدولة (مليون درهم)

	٢٠٠٢	النسبة المئوية%	٢٠٠٣	النسبة المئوية%
النفط الخام	٦٢٢٤٠	٣٢.٥	٨١٢١٧	٣٣.٦
إجمالي الصادرات السلعية للدولة	١٩١٥٧١	١٠٠	٢٤١٧٨٤	١٠٠

تعتبر إيرادات صادرات الدولة من النفط الخام موردا رئيسيا لمواردها المالية، وتلعب دورًا بارزًا في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية ومتطلباتها، كما تمثل إحدى مصادر في دعم التوجهات السياسة الخارجية الإماراتية عبر تقديم المساعدات لعدة دول. وتمثل قيمة الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة؛ حيث بلغت عام ٢٠٠٣م، 33.6%، بينما كانت 32.5% عام ٢٠٠٢م.

والجدول رقم (٦) يبين مقارنة بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والإجمالي العالمي من حيث إنتاج النفط:

جدول (٦)
إنتاج النفط الخام ١٩٩٠، ١٩٩٥، وحتى عام ١٩٩٩م (مليون برميل)

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الإمارات	٢.٠٦٢.٠	٢.١٦٠.٠	٢.١٦١.٣	٢.١٦٠.٨	٢.٢٤٤.١	٢.٠٤٨.٨
دول مجلس التعاون	١٧.٧٦١.٠	١٣.٥٩٨.٠	١٣.٧٦٢.٠	١٤.١٣٦.٠	١٤.٢٨٦.٠	١٣.٣٤٩.٨
الإجمالي العالمي	٦٤.٨٤٧.٠	٦٦.٢٣١.٥	٦٢.٠٧٢.١	٦٣.٦٩٠.٨	٦٥.٥٩٤.٣	٦٤.٤٨٤.٩

كما يبين الجدول رقم (٧) قِيَم عوائد الصادرات النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٠م)[١].

جدول (٧)
قيم عوائد الصادرات النفطية (١٩٩٠- ٢٠٠٠)

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سبتمبر/أيلول٢٠٠١. ملحق ٦/٦ ص ٣١٤.

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
القيمة بالمليون دولار	١٥٦٠٠	١٣٣٥٠	١٤٩٨٠	١٥٢٧٠	١٠٢٦٠	١٥٠٢١	١٩٠٨٨

وإلى جانب النفط تمتلك دولة الإمارات احتياطيًّا مهمًّا من الغاز الطبيعي الذي بلغ ٥٨٠٢ مليار متر مكعب عام ١٩٩٦م، أما إنتاجها منه فقد بلغ ٣٧٤١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٩٥م.

وتكمن الأهمية الفعلية لهاتين المادتين في قيمة عوائدهما وآثارهما في عملية البناء والتنمية، فضلًا عن قدرة الدولة على منح القروض والمساعدات المالية، التي تبدو آثارها جليةً واضحةً في مختلف الجوانب الاقتصادية والخدماتية المختلفة.

وقد بدأ الاقتصاد الإماراتي - شأنه شأن باقي اقتصاديات المنطقة- تقليديًّا معتمدًا على الصيد والغوص والزراعة، ولكن بعد استخراج النفط بكميات تجارية حدث تحول جوهري في هذا الاقتصاد وتغيير كبير في مختلف الأنشطة والنواحي الأخرى وفي مقدمتها العلاقات مع العالم الخارجي، بعد أن ساهم هذا الاكتشاف في قيام الاتحاد، إضافةً لقطاعات أخرى أهمها: التربية والتعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، وتسارعت وتيرة التطور بصورة مذهلة، وبشكل متوازن بين جميع الإمارات حيث قامت الإمارات الغنية بدعم الإمارات متواضعة الدخل منها وتعضيد نهضتها، كما شكلت هذه الأخيرة امتدادًا جغرافيًّا وديمغرافيًّا للأولى، مما كون أولى حلقات التكامل بين الإمارات.

كما أخذت دولة الإمارات على عاتقها دعم قضايا التنمية والتحرُّر في العالم العربي والإسلامي، وكذلك في الدول الصديقة. كما أضحت دولة الإمارات في عِدَاد الدول التي تستطيع الاستفادة من مصادرها الطبيعية في دعم سياستها الخارجية[١].

ولقد عمدت دولة الإمارات إلى وضع الخطط التي تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية، والهادفة إلى التخلص جزئيًّا وعلى مراحل من التبعية الاقتصادية، ولكن مما يعيق ذلك قلة عدد السكان واعتماد هذه الخطط والاستراتيجيات على العمالة الوافدة القادمة من آسيا بشكل رئيس[٢].

---

(١) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق

(٢) عبد الله، مطر أحمد. (٢٠٠٠). واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. وانظر للباحث نفسه كذلك: الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها (الشارقة: وحدة الدراسات بجريدة الخليج، ١٩٩٩) ص (٧٣-٨٠).

=

وقد تحول اقتصاد دولة الإمارات تدريجيًّا من قاعدة محددة الموارد بصورة عامة إلى بعض التنويع النسبي، وإن كانت قاعدته ما زالت ترتكز على مصدر رئيسي واحد من فروع الإنتاج والتصدير وهو النفط، في حين تتصف الواردات بالتنوع الشديد الذي يعتمد كليًّا من خارج منطقة الخليج لاستيفاء كافة الاحتياجات الداخلة؛ مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثر بالتغيرات التي تؤثر في الأسواق العالمية مثل التقلبات الشديدة في الأسعار، وهكذا يعد هذا الاقتصاد معتمدًا بصفة أساسية على البلاد المتقدمة نتيجة لضيق القاعدة الإنتاجية.

ويتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بالخصائص التالية[١]:

أ- سيادة قطاع النفط واعتماد ميزانية وموارد الدولة على العائدات النفطية بشكل رئيسي وأساسي.

ب- اتباع نظام الاقتصاد الحر.

ج- ضيق السوق المحلي.

د- الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل كبير.

هـ- مشاركة رأس المال الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.

و- تأثره بالموقع الجغرافي بشكل واضح.

ولكن رغم الاختلال الواضح في الهيكلية الاقتصادية، فقد أدت العائدات النفطية إلى إحداث نقلة نوعية في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات رغم حداثة عمرها.

وانطلاقًا من الاقتناع بأنه لا استقلال سياسي دون استقلال اقتصادي وتنمية حقيقية، فقد عملت دولة الإمارات العربية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد أن كانت الشركات الأجنبية النفطية هي المتحكمة في إنتاج وتسويق وتسعير النفط. وتَمَّ لها ذلك بعد مفاوضات طويلة ومضنية مع هذه الشركات، وأصبحت الدولة في الوقت الحاضر هي المسيطرة على غالبية أسهم هذه الشركات. وفي مجال التنمية والتحديث فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نموًّا اقتصاديًّا بمعدلات غير مسبوقة.

ومما يدلل على قوة الاقتصاد الإماراتي ومكانته العالمية: وجود فائض كبير في ميزانية الدولة ارتفع من ٣.١ مليار درهم عام أي ما يعادل (٨٤٢) مليون دولار ١٩٧٢م ليصل إلى ٢٦.٦ مليار درهم عام ١٩٩١م أي ما يعادل (٧.٢٣٢٢) مليار دولار تقريباً[٢].

لأن العمالة الآسيوية هي الأرخص، والتي تشكل نقطة خلافية فيما بين إجراءات وزارة العمل ومواقف رجال الأعمال والتجار والماليين.

(١) وزارة الخارجية. الدائرة الاقتصادية. (٢٠٠٥).

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٣). الكتاب السنوي، ص ٢٢٤.

ولكن يمكن تحقيق هذا الهدف ابتداءً من استثمار البُعْد العربي في خطط للتنمية والتطوير الاقتصادي الذي يقوم على استثمار الموارد الوفيرة في الوطن العربي.

وذلك من خلال إقامة المشاريع المشتركة القائمة على تحقيق التكامل الاقتصادي؛ بحيث تقوم دولة بتقديم رأس المال اللازم وما يلزمه من احتياجات مادية، وتقوم الدولة الأخرى بتقديم الأيدي العاملة اللازمة، وتقوم ثالثة بتقديم الخبرة والمشورة، وربما تقدم دولةً أخرى الأرض والمواد الخام وهكذا.

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم الكثير من المشروعات والاستثمارات العربية من خلال المنح والقروض الميسرة التي كان يقدمها صندوق أبو ظبي للتنمية، والعمل كذلك على دعم خطط التنمية في الدول العربية، واستقطابها للعمالة والكفاءات العربية في مجالات عدة.

من هذه اللمحة الموجزة عن الاقتصاد الإماراتي يتبين تمامًا أن النفط من أهم مقومات اقتصاد هذه الدولة وازدهارها، والذي أتاح لها فرصة ممارسة سياسة خارجية نشطة تتمثل في السلوك التالي:

أولًا: إقامة علاقات تعاون تنموي مع باقي دول الخليج، وإيجاد نوع من التكامل الشامل؛ بهدف زيادة التلاحم بين هذه الدول والحصول على القوة المرجوَّة في المسرح الإقليمي الخليجي.

ثانيًا: استخدام فائض العوائد النفطية في دعم مشاريع التنمية وحركات التحرر في العالمين العربي والإسلامي ودول العالم الثالث بالهبات والقروض، مما أكسبها المزيد من الحلفاء الدوليين، إضافةً لانتمائها للمنظمات الدولية والتفاعل معها.

ثالثًا: إقامة علاقات متينة مع الدول المنتجة للسلع الضرورية؛ بسبب حاجة هذه الدول إلى النفط، وبالمقابل حاجة الإمارات لهذه السلع الضرورية.

رابعًا: استخدام جزء لا بأس به من الموارد النفطية في دعم السياسة الخارجية، من خلال تأمين وسائل الدعاية وتأمين مستلزمات السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج.

لذا فقد أسهمت هذه الإمكانيات الاقتصادية لهذه الدولة والمستندة إلى واردات النفط في فاعلية وقدرة السياسة الخارجية لها، وجعلها أكثر مصداقية وتأثير على الصعيدين: القومي، والدولي[١].

---

(١) بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.
وعبيد، نايف. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (٨١)
وعبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٦٥). ص (٦٩-٧٢).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن هذه المداخيل الضخمة عرضة للتراجع والانتكاس في حال تعرض أسعار النفط أو ضخه لأية انتكاسة، حيث تشير الدراسات إلى أن اعتماد أية دولة من الدول عل مصدر واحد للدخل ينطوي على مخاطر كثيرة، خاصة إذا ما كانت هذه الموارد من المصادر الناضبة مع مرور الزمن مثل النفط.

ويُذكر أيضًا أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد دخلت ميدان الإنتاج النفطي في نهايات عام ١٩٦٣م؛ إذ بدأ إنتاج النفط في إمارة أبو ظبي، ثم لحقت بها دبي عام ١٩٦٩م فالشارقة عام ١٩٧٠م، ورأس الخيمة عام ١٩٧٦م، وتشكل عائدات النفط نحو ٨٤% من مجموع الدخل السنوي للدولة، أي أنه المورد الأكبر والرئيس(١).

وتشير بعض المصادر إلى ضرورة توافر مجموعة من الشروط لضمان نجاح التخطيط للصناعة الاستراتيجية النفطية بحيث تؤدي إلى:

١- ارتباط التخطيط النفطي بتخطيط عام وشامل للاقتصاد الوطني كافة.

٢- صياغة أهداف محددة للخطط النفطية ضمن الإمكانيات الواقعية في المجالات كافة، لاسيما الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصنيع والتسويق.

٣- محاولة تحقيق أعلى درجات الاستفادة من التكنولوجيا بشكل يحقق الجدوى الاقتصادية.

ولقد أدرك صُنَّاع القرار في دولة الإمارات ضرورة التخطيط الشامل المؤدي إلى اقتصاد سليم، وإدارته بشكل يؤدي إلى زيادة مستويات التنمية ومعدلات الاستقرار.

وهكذا يمكن القول بأن اقتصاد دولة الإمارات العربية قد حقق خطوات كبيرة في سبيل تأمين قدرة الدولة؛ عبر العمل على إيجاد الحلول للعقبات التي أثرت على مسيرة الاقتصاد، إذ يتعزز إدراك صانع القرار في الدولة بأهمية الاقتصاد في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة(٢).

وها نحن نجد الآن أن اقتصاد دولة الإمارات قد حقق خطوات واسعة نحو العالمية، أي نحو تحقيق المشاريع العملاقة في دولة الإمارات، ولا أدل على ذلك من تسابق الدول والشركات العالمية العملاقة على الاستثمار وإقامة

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٩٣). أبو ظبي، وزارة الإعلام والثقافة، ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٦٠.

(٢) عبيد، نايف. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص(٢٩-٣٠).
وعبدالخالق عبدالله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي. مجلة المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١، (آذار/مارس ١٩٩٤م)، ص١٧.

المكاتب التجارية في الدولة، حيث تتنوع المشاريع التجارية والصناعية الضخمة، حتى أصبحت مدينة دبي من أكبر المدن الاقتصادية في العالم، حيث تتمركز فيها العديد من المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة.

ولهذا سعت دولة الإمارات إلى تقليل الاعتماد النسبي على النفط شريانًا وحيدًا للاقتصاد الوطني، والعمل على أن يصبح واحدًا من شرايين عدة تعتمد عليها الدولة في اقتصادها. التطلعات المستقبلية للدولة تتلخص في تحقيق الأهداف التالية:

أولًا: تحقيق معدلات نمو مستديمة وأعلى من السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ثانيًا: تعزيز عملية تنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة.

ثالثًا: التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية والتعليم التقني الحديث.

رابعًا: منح القطاع الخاص دورًا اقتصاديًّا كبيرًا.

خامسًا: تنمية القدرات المهارية للقوى العاملة المواطنة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل لرفع إنتاجيتها ولاستخدامها بصورة أمثل.

سادسًا: إنشاء بيئة غنية بالمعلومات والبحث العلمي لتشجيع المعرفة العلمية والمهارات الفنية.

سابعًا: تشجيع التميز في العطاء الإداري والصناعي والمبادرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والحد من العقلية الربحية القائمة على الربح السريع والنظرة الفردية الضيقة.

ثامنًا: تشجيع الشراكة الاقتصادية بين الإمارات في الدولة وبين رجال الأعمال فيها.

العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية لدولة الإمارات

أولا: العلاقات الاقتصادية العربية والإقليمية:

١- العضوية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
٢- عقد اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول العربية والإقليمية.
٣- عقد اتفاقيات تجارية واستثمارية مع عدد من الدول العربية والإقليمية.
٤- العضوية في الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون (منذ بداية عام ٢٠٠٣م).

ثانيا: العلاقات الاقتصادية الدولية:

١- اتفاقيات تجارية واستثمارية مع العديد من دول العالم.
٢- اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول الأجنبية.
٣- العضوية في منظمات اقتصادية دولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للتنمية الصناعية، المنظمة الدولية لتنمية التجارة... إلخ)، إضافة للمنظمة الأهم على صعيد التجارة العالمية وهي منظمة التجارة العالمية (**WTO**).

ولعل الحدث الأبرز في هذه الفترة هو انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية (**WTO**) ووثيقة جولة أورجواي، وذلك من خلال المرسوم الاتحادي الذي أصدره الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله بالتصديق على اتفاقية بروتوكول انضمام دولة الإمارات إلى هذه المنظمة[١].

ولعل أهم قطاع التزمت به الإمارات ضمن هذه المنظمة هو الالتزام تجاه قطاع الخدمات مثل: بعض خدمات الأعمال، والبريد السريع، والإنشاءات، والبيئة، والخدمات المالية، والسياحة[٢].

السياسة التجارية:

وبالنسبة للسياسة التجارية فتشير الأرقام والإحصاءات إلى وجود فائض مستمر في الميزان التجاري وصل إلى ٥٠.٩ مليار درهم أي ما يعادل (١٣.٨) مليار درهم في عام ٢٠٠٣م نتيجة لوفرة العائدات النفطية، كما ترتكز السياسة التجارية في الدولة على سياسة تجارية حرة تهدف إلى الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية للدولة؛ بحيث لا تفرض أية قيود كمية أو فنية على الواردات، وتهدف كذلك إلى تطوير العلاقات التجارية الإقليمية والدولية من خلال: العضوية في منظمة التجارة العالمية (**منذ شهر مارس ١٩٩٦م**)، وعقد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية والتجارة الحرة، والمشاركة في المعارض التجارية الدولية، وإقامة المراكز التجارية، والملحقات التجارية في سفارات الدولة في الخارج[٣].

– – –

(١) جريدة الخليج، العدد٦٥٣٣، ١٩٩٧/٤/٨م.
(٢) الأمم المتحدة -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠١م). أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة (٤).
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (**الإسكوا**)، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية.
(٣) عميرة. (٢٠٠٥)، مرجع سبقت الإشارة إليه. ص ١٦٣.

ثالثا: العامل الديمغرافي

يؤثر حجم السكان في قوة الدولة، وتحديد مركزها بين جيرانها، ومدى نفوذها وتأثيرها في السياسة الإقليمية والدولية، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مسألة حجم السكان لا تتماشى في أحيان كثيرة مع قوة الدولة تمامًا، إذ لا يكفي حجم السكان وحده لإعطاء فكرة صحيحة عن قوتها ونفوذها، بل إنه يشكل عائقًا أحيانًا في بناء قواها الذاتية في حالة عدم تحقق شرط التوازن بينه وبين العوامل الأخرى التي تشكل قوة الدولة.

كما أن قلة عدد السكان في بعض الدول يشكل عائقًا بينها وبين الوصول إلى القوة والنفوذ الدولي، والأمثلة على كلتا الحالتين كثيرة ومتعددة: فدول قليلة السكان من مثل: سويسرا، والسويد، والنرويج لم تصل في قوتها ونفوذها إلى مصاف دول تمتاز بكثرة عدد سكانها من مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، على الرغم من تشابهها في كثير من العوامل الأخرى(١).

ومن المؤكد أن لحجم السكان تأثيرًا كبيرًا في الوزن السياسي للدولة، خاصة إذا ما أخذت عوامل نوع السكان وحيويتهم وقدرتهم على التطور والبناء بعين الاعتبار، بحيث يقودون بلدهم نحو مكانة مهمة في الساحة الدولية. ولكن وبغض النظر عن تعدد الآراء حول أهمية العامل البشري في جيوبوليتيكية الدولة من حيث الكم والنوع، فإن قلة عدد السكان على العموم يقلل من احتمالات قيام دولة قوية لها وزنها وفعلها السياسي وقادرة على هضم معطيات جغرافيتها لتدعم سلوكها السياسي، وتعزز دورها الإقليمي.

وتشير بعض الدراسات إلى محدودية خيارات السياسة الخارجية تبعًا لمحدودية عدد سكانها وصغر حجمهم، وذلك بسبب العجز في الكادر الوطني المؤهل اللازم لإدارة هذه الأجهزة، والعكس يحدث في الدول ذات الحجم الكبير سكانيًّا، إذ يعد ذلك عنصرًا فاعلًا يعزز من إمكانيات قوة الدولة صناعيًّا وعسكريًّا ويوسع من مجال حركتها على الصعيد الخارجي(٢).

وبناءً على ما سبق فإن قلة عدد السكان تعتبر إحدى المشكلات التي تعاني منها دولة الإمارات العربية شأنها في ذلك شأن باقي دول الخليج العربي، وقد

---

(١) العجيلي، محمد صالح. (٢٠٠٢). مرجع سابق. ص ٣٢.
(٢) فرجاني، نادر. (١٩٩٩). أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات ـ في التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص (٢٧٤-٢٧٥).

خضعت هذه المشكلة للدراسات المتعددة على الصُعُد كافة؛ لبيان مدى أثرها على سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

إن المتتبع للنمو السكاني في دولة الإمارات العربية يجد أن أولى التقديرات التخمينية قد بدأت منذ بداية القرن العشرين من خلال بعض الرحالة والباحثين الذين زاروا المنطقة من أمثال (**لوريمر**) الذي زار أبو ظبي عام ١٩١٠م، وذكر أن عدد سكان أبو ظبي آنذاك (١٠) آلاف نسمة، وعدد سكان دبي (١٥) ألف نسمة.

وفي منتصف القرن العشرين تناولت دراسة ديمغرافية عدد سكان ساحل دولة الإمارات واعتمدت في مصادرها على تقديرات الحكومة البريطانية، إذ قدرت سكان الساحل بحوالي (١١٠) آلاف نسمة منهم (١٥) ألف نسمة في أبو ظبي، و(٥٥) ألف في دبي، و(٦.٥) ألف في عُجْمان، و(٥) آلاف في كل من رأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة، ولم تتطرق هذه التقديرات إلى عدد سكان الشارقة[٢].

وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن عدد سكان دولة الإمارات قد بلغ (٢.٩٣٨) مليون نسمة عام ١٩٩٦م[٣]، وتشغل الفئة العمرية لمن هم أقل من ١٤ عامًا ما نسبته ٣١% منهم، ويشكل من هم ما بين ١٥-٦٤ عامًا نسبة ٦٧%، و٢% لمن هم أكبر من ٦٤ عامًا، وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن

---

(١) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.
وعبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٦٥).
حيث تناولت هذه الدراسة بالوصف والتحليل المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة فيها ونتائجها، والتي ركز الباحث من خلالها على الحديث عن تلك العوامل المؤثرة في هذه السياسة بشكلٍ كبير ولا سيما صغر مساحة الدولة نسبياً وقلة عدد سكانها وطبيعة نظامها السياسي (**اتحادي**)، وكيف استطاعت أن توظف عوامل أخرى كقوة اقتصادها وحسن علاقاتها في إتباع دبلوماسية هادئة تقوم على المبادرات في أحيانٍ كثيرة.
وقد أوضحت تلك الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتبعت في العموم سياسة خارجية نشطة ومنفتحة تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية.
(٢) الصباح، أمل يوسف. (١٩٧٩). سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في جغرافية السكان، ص ٢٩.
(٣) لم تتجاوز نسبة السكان الأصليين (٢٠%)؛ أي حوالي ستمائة ألف نسمة، وتحديداً كان عدد السكان الأصليين في عام ١٩٩٥م حوالي (٥٨٨.٢٩٤) مواطن.
www.uae.gov

عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة قد كان (٢.٦٢٤) مليون نسمة عام ١٩٩٧م، و(٢.٤١١) مليون نسمة عام ١٩٩٥م؛ أي بمعدل نمو سكاني يقدر بحوالي ٥.٥٣% عام ١٩٩٧م مقابل ٢.٧٥% عام ١٩٩٦م.

في أول تعداد سكاني يُجرى في البلاد منذ إحدى عشر سنة أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٦م) ووفقاً للنتائج الأولية لهذا التعداد في ليلة السادس من ديسمبر/كانون أول الماضي بأن العدد الإجمالي لسكانها بلغ (٤.١) مليون نسمة.

بلغ عدد المواطنين منهم نحو (٨٢٥) ألف نسمة بنسبة (٢٠.١%) من إجمالي عدد السكان، في حين بلغ عدد غير المواطنين (٣.٢٧) مليون نسمة بنسبة تصل إلى حوالي (٨٠%).

وقد أشارت هذه النتائج إلى أن إجمالي عدد السكان من الذكور قد بلغ حوالي (٢.٥) مليون نسمة بنسبة (٦٧%) من إجمالي السكان بينهم (٤١٨) ألف مواطن.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن السكان الأصليين لدولة الإمارات هم عرب ومسلمون تعود أصولهم إلى القبائل التي هاجرت من الجزيرة العربية واليمن، واستقرت في مناطق مختلفة من الدولة والمناطق المجاورة لها، وقد ساهم هذا الترابط في تعزيز وحدة الإمارات وزاد منه انتشار هذه القبائل في العديد من إمارات الدولة بتقاليدها وقيمها وإرثها المشترك، مما جعل منه أثرًا إيجابيًّا نحو قوة الاتحاد[١].

ومع اكتشاف النفط والاستثمار فيه فقد تدفق إلى الدولة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، ورافق ذلك عملية تجنيس واسعة لغير المواطنين؛ مما أدى إلى زيادات كبيرة في عدد السكان مصحوبة بانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة[٢].

وتشير الإحصاءات أيضًا إلى أن عملية التجنيس قد أدت إلى زيادة سنوية تصل إلى (٦%)، وأن أعداد الوافدين تنمو بمعدل يزيد عن (٢٣%) سنويًّا.

---

(١) راشد، حسين راشد. (١٩٩٤). التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب والرفض، مجلة درع الوطن، عدد (٧٢).

(٢) عبد الله، مطر أحمد. (٢٠٠٥). واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة. سلسلة محاضرات الإمارات (٤٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص ٥.

وقد نجم عن ذلك أن تضاعفت أعداد المواطنين وازدادت أعداد الوافدين لأكثر من اثني عشر مثلًا في الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨-١٩٨٠م) مثلًا[١].

ويبين الجدول رقم (٨) تزايد أعداد سكان الإمارات في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٤٨م-١٩٩٦م):

(١) وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٢). المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠١م.

جدول (٨)
أعداد سكان الإمارات ما بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٦م) ومعدل هذه الزيادة*

السنة	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة السنوية(%)	ملاحظات
١٩٤٨	٩٥.٠٠٠	-	-	
١٩٥٠	٨٠.٠٠٠	-١٥.٠٠٠	١٥.٨	تاريخ تشكيل الاتحاد
١٩٥٤	٥٥.٠٠٠	+٢٥.٠٠٠	٣١.٢٥	
١٩٥٩	٨٠.٠٠٠	+٦.٠٠٠	٤٥.٥	بدايات الطفرة النفطية
١٩٦٠	٨٦.٠٠٠	٠.٠٠٠	٧	
١٩٦١	٨٦.٠٠٠	+٩.٠٠٠	٠.٠٠	
١٩٦٣	٩٥.٠٠٠	+٦٠.٠٠٠	٩.٥	
١٩٦٥	١٢٠.٠٠٠	+١٤٠.٠٠٠	٢٦.٣	تزايد أعداد الوافدين للعمل
١٩٦٨	١٨٠.٠٠٠	+٢٣٨.٠٠٠	٥٠	
١٩٧٢	٣٢٠.٠٠٠	+٣٠٤.٠٠٠	٧٨	
١٩٧٣	٣٢٠.٠٠٠	+١٨٠.٠٠٠	٠.٠٠	
١٩٧٥	٥٥٨.٠٠٠	+٦٤.٠٠٠	٧٤.٣	
١٩٧٧	٨٦٢.٠٠٠	+٤٠.٠٠٠	٥٤.٥	
١٩٨٠	١.٠٤٢.٠٠٠	+٣٥٧.٠٠٠	٢١	
١٩٨١	١.١٢٢.٠٠٠	+٨.٠٠٠	٨	
١٩٨٢	١.١٨٦.٠٠٠	+٧٢.٠٠٠	٦	
١٩٨٣	١.٢٢٥.٠٠٠	+٦٦.٠٠٠	٣.٣	
١٩٨٤	١.٢٦٥.٠٠٠	+٧٣.٠٠٠	٣.٢	
١٩٨٥	١.٦٢٢.٠٠٠	+٧٥.٠٠٠	٢٨	
١٩٩١	١.٦٣٠.٠٠٠		١٥	
١٩٩٢	٢.٠١١.٠٠٠		٢٣.٤	
١٩٩٣	٢.٠٨٣.٠٠٠		٦.٨	
١٩٩٤	٢.١٤٩.٠٠٠		٣.٢	
١٩٩٥	٢.٢٢٢.٠٠٠		٣.٤	
١٩٩٦	٢.٢٩٧.٠٠٠		٣.٤	

* مصادر الجدول: (١) الهيئة العامة للمعلومات، وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة (٢) حمدي تمام، موسوعة زايد، الكتاب الأول، الإمارات، الإنسان والوطن، الطبعة الأولى، طوكيو ١٩٩٢م، ص (٣٦) (٣) د. عبد السلام ياسين الإدريس، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير خاص عن قطر خليجي، مجلة الخليج العربي، مجلد (١٥)، العدد (٢-٤)، ١٩٨٣م، ص (٢٤٤) (٤) الكتاب السنوي (١٩٨٢-١٩٨٣)، مؤسسة الاتحاد للنشر، وزارة الإعلام، ١٩٨٣م، ص (١٣) (٥) د. ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العين، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص (٩٥) (٦) معهد البحوث والدراسات العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مَسْحِيَّة شاملة، ١٩٨٧م، ص (٢٥٩).

وأشارت آخر الإحصائيات (٢٠٠٦) إلى أن عدد سكان دولة الإمارات يبلغ (٤.١) مليون نسمة، بلغ عدد المواطنين منهم نحو (٨٢٥) ألف نسمة بنسبة (٢٠.١%) من إجمالي عدد السكان، في حين بلغ عدد غير المواطنين (٣.٢٧) مليون نسمة بنسبة تصل إلى حوالي (٨٠%).

ويتبين من الجدول السابق أن عدد سكان دولة الإمارات في تزايد مستمر، ويتضح منه أيضًا أن هناك بعض المحطات التي حدثت فيها طفرة في الزيادة حيث بلغت هذه الزيادة ذروتها بعد قيام الاتحاد مباشرة، إذ ارتفع عدد السكان من حوالي (١٨٠) ألف نسمة في العام ١٩٦٨م لتصل إلى حوالي (٣٢٠) ألف نسمة في العام الذي تشكل فيه الاتحاد وهو عام ١٩٧٢م بمعدل زيادة (٧٨%)، إضافة لتزايد أعداد الوافدين طلبًا لفرص العمل خاصة بعد بروز آثار الطفرة النفطية، كما تعود الزيادة أيضًا إلى عوامل أخرى متعددة مثل:

١- جهود الحكومة الرامية إلى تشجيع الزواج وزيادة نسبة المواليد من خلال تقديم الحوافز المادية والرعاية الصحية المستمرة.

٢- ظاهرة الهجرة إلى دول الخليج بشكلٍ عامٍّ، والإمارات بشكلٍ خاصٍّ بسبب حدوث الطفرة النفطية.

٣- تغير نمط الإنتاج من نمط بدائي يعتمد على الصيد والزراعة إلى نمط اقتصادي يعتمد على البترول وعوائده لتطوير البيئة الاقتصادية الجاذبة[١].

كما تشير الإحصاءات أيضًا إلى أن عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في تزايد مستمر وبشكل مضطرد؛ فقد كان في عام ١٩٧٥م نحو (٥٠٠) ألف نسمة، ثم ارتفع إلى (٢.٤) مليون نسمة عام ١٩٩٨م، ووصل عددهم عام ٢٠٠٥ إلى ثلاث ملايين نسمة، ومن المتوقع أن يؤلف السكان الحضر فيها ما نسبته (٨٨.٧%) من مجموع السكان عام ٢٠١٥، في حين كانوا (٨٥.٢%) عام ١٩٩٨م، و(٦٥.٤%) عام ١٩٧٥م، مع الإشارة هنا إلى انخفاض معدل النمو السكاني في دولة الإمارات والبالغ (٢.٨%) مقارنة بدول عربية فقيرة، مثل: السودان (٣.٠%)، واليمن (٣.٥%)، وحتى بعض الدول الخليجية: قطر (٥.٤%)، والكويت (٣.٧%)، والبحرين (٣.٦%) كما أشارت إلى ذلك الإحصاءات ذات العلاقة في عام ١٩٩٦م، ولعل من أسباب ذلك انخفاض نسبة المواليد البالغة (٢.٢٧%) حسب عام ١٩٩٣[٢].

ويبين الجدول رقم (٩) توزيع سكان الدولة على مختلف الإمارات، وكيف تطور في الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨-٢٠٠١م).

الجدول رقم (٩)

توزيع سكان الدولة على مختلف الإمارات وكيف تطور في الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨-٢٠٠١م)*

السنة	ابو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	ام القيوين	راس الخيمة	الفجيرة

(١) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القاهرة. ص (٢-٤).

(٢) راشد، حسن راشد. (١٩٩٤). التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب والرفض. مجلة درع الوطن، العدد (٢٧٢)، ص ٢٧.

١٩٦٨	٤٦.٥٧٥	٥٩.٢٧١	٣١.٩٦٨	٤.٢٤٦	٣.٧٤٤	٢٤.٦٨٧	٩.٧٣٥
١٩٧٥	٢١١.٨١٢	١٨٣.١٨٧	٧٨.٧٩٠	١٦.٦٩٠	٦.٩٠٨	٤٣.٨٤٥	١٦.٦٥٥
١٩٨٠	٤٥١.٨٤٨	٢٧٦.٣٠١	١٥٩.٣١٧	٣٦.١٠٠	١٢.٤٢٦	٧٣.٩١٨	٣٢.١٨٩
١٩٨٥	٥٦٦.٠٣٦	٣٧٠.٧٨٨	٢٢٨.٣١٧	٥٤.٥٤٦	١٩.٢٨٥	٩٦.٥٧٨	٤٣.٧٥٣
١٩٩٥	٩٤٢.٤٦٣	٦٨٩.٤٢٠	٤٠٢.٧٩٢	١٢١.٤٩١	٣٥.٣٦١	١٤٣.٣٣٤	٧٦.١٨٠
٢٠٠١	١٣٦٢.٠٠٠	١٠٢٩.٠٠٠	٥٦٢.٠٠٠	١٩٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	١٨١.٠٠٠	١٠٦.٠٠٠

* هذه الإحصاءات تشمل العمال الوافدين والمواطنين، وذلك موضح في الجدول المذكور.

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م)، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠١، (موقع وزارة التخطيط على الإنترنت: (http://www.uae.gov.ae/mop)[١].

ويلاحظ في هذا الجدول تركز السكان في إمارتي أبو ظبي ودبي، كما يوضح أيضًا التزايد السكاني الكبير في كل إمارة من إمارات الدولة في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٦٨-٢٠٠١م)، ويرجع هذا التزايد كما يؤكده الجدول السابق أيضًا إلى تزايد العمالة الوافدة.

ويمكن النظر إلى انخفاض معدل المواليد من ناحية القوة السياسية للدولة على أنه عامل ضعف أكثر مما هو عامل قوة، في ضوء حاجة الدولة إلى حجم سكاني كبير؛ لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية، على العكس مما هو عليه الوضع في دول العالم المتقدم الذي وصل إلى وضع سكاني مستقر وثابت.

ومن الملاحظ أيضًا عدم التوازن فيما بين حجم السكان والإمكانيات الاقتصادية لدولة الإمارات بعد اكتشاف النفط فيها، وهي سمة تتميز بها معظم دول الخليج العربي، مما انعكس على خصائصها الديمغرافية والاجتماعية.

والواقع أن هذه الزيادة لم تكن طبيعية، فهي لم تنتج عن زيادة معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات، بل نتجت عن تدفق المهاجرين من الجنسيات المختلفة إلى داخل الخليج بحثًا عن العمل وكسب الرزق؛ مما جعل التركيبة السكانية لدولة الإمارات تتمايز فيها ثلاثة عناصر أساسية:

- المواطنون. - والوافدون العرب. - فضلًا عن الأجانب.

---

(١) ينظر أيضًا: نايف علي عبيد. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ص (٧٥). ومرجعه في ذلك: د. مطر أحمد عبدالله. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠م)، سلسلة محاضرات الإمارات (٤٣)، ص (٥).

إذ أضحى غالبية سكان دولة الإمارات من غير العرب، فضلًا على الأجانب(١).

وتشير بعض المصادر إلى أن عددًا من الاختلالات السكانية قد أصابت المجتمع في الدولة سواء من حيث التركيب النوعي للسكان الذي عكس زيادة عدد الذكور على حساب الإناث، أو الاختلال السكاني النوعي إلى التركيب العمري للسكان، إذ زادت نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسب الأطفال والشيوخ.

وتتميز القوى العاملة الوافدة بجملة من الخصائص العامة، من أهمها:

١- يأتي معظمها من دول شرق آسيا بصفة خاصة؛ بسبب الفائض السكاني وقلة الأجور هناك، وقرب المسافة الجغرافية ولاعتبارات تاريخية.

٢- ذات حجم هائل وتزداد معدلاتها تدريجيًّا بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي استهدفت إقامة المشروعات الضخمة.

٣- أغلب هذه العمالة غير ماهرة وغير متعلمة، فهي غير ناقلة للمعرفة التقنية أو الفنية، إذ يتركز معظمها في قطاعي البناء والتشييد والخدمات.

٤- تتشكل من العناصر الشابة التي تقع أعمارها فيما بين سن العشرين والخامسة والأربعين.

والجدول رقم (١٠) يبين تطور توزيع سكان دولة الإمارات العربية والعمال الوافدين في الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨-٢٠٠٠م):

جدول (١٠)

توزيع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٦٨-٢٠٠٠م) *

السنه	المواطنون	النسبه المئويه	الوافدون	النسبه المئويه	المجموع
١٩٦٨	١١٤.٤٤٤	٦٣.٥	٦٥.٧٨٢	٣٦.٥	١٨٠.٢٢٦
١٩٧٥	١٨٧.٣٦٦	٣٠.٠	٣٩٠.٥٢١	٧٠.٠	٥٧٧.٨٨٧
١٩٨٠	٢٩٠.٥٤٤	٢٧.٩	٧٥١.٥٥٥	٧٢.١	١.٠٤٢.٠٩٩
١٩٨٥	٣٩٩.٧٠٧	٢٨.٩	٩٨٢.٧٥٧	٧١.١	١.٣٨٢.٤٦٤
١٩٩٤	٥٥٠.٠٠٢	٢٥.٣	١.٦١٩.٢٥٨	٧٤.٧	٢.١٦٩.٢٦٠
١٩٩٥	٥٨٨.٢٩٤	٢٤.٤	١.٨٢٢.٧٤٧	٧٥.٦	٢.٤١١.٠٤١
٢٠٠٠	٧١٢.٣١٥	٢٢.٤	٢.٤٦٢.٣٤٥	٧٧.٦	٣.١٧٤.٦٦٠

*** وزارة التخطيط، ٢٠٠٣م.**

إن وجود هؤلاء الأجانب بشكل كبير على هذا النحو يؤدي بصورة أو بأخرى إلى حدوث خلل في التركيبة الاجتماعية في دول الخليج العربي؛ مما يشكل تهديدًا لجوهر الدولة والمجتمع.

---

(١) عبدالله، مطر أحمد. (٢٠٠٠). واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) سلسلة محاضرات الإمارات (٤٣).

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يؤديه هؤلاء الأجانب، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية التي تنتج عن تواجدهم بأعداد كبيرة؛ مثل: تهديد الهوية الحضارية للمجتمع، فضلاً عن حدوث مشكلات اجتماعية بسبب بعض الأفراد غير المنضبطين مثل الجرائم والاضطرابات الاجتماعية، والتأثير في العادات والتقاليد؛ خاصة وأن عادات هذه الفئات مغايرة لا تتلاءم مع عادات وتقاليد المجتمع الأصلي، فهذه التجمعات في واقع الأمر يكون ارتباطها بمجتمعاتها الأصلية التي قدمت منها أكثر من ارتباطها بالمجتمع الذي تقيم فيه(١).

كما تؤدي العمالة الوافدة أيضًا إلى استنزاف جزء كبير من الدخل القومي في صورة أجور مدفوعة ومحولة للخارج، ناهيك عن الأعباء الخدمية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نحو هؤلاء، وهذا كله سببه تدني نسبة مشاركة قوة العمل الوطنية.

وتأتي الآثار السلبية لهذه الظاهرة لتمثل خطرًا ماثلًا على الصعيد السياسي يتمثل في التالي:

١- تعريض الهوية القومية للسكان العرب وكيان الدولة للخطر بسبب زيادة أعداد الأجانب بشكل ساحق، وجعل المنطقة عرضة لتغييرات سكانية جذرية.

٢- تسهيل التدخل الأجنبي في شئون الدولة بحجة حماية الرعايا الأجانب.

٣- إثارة حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب ولاءات الجاليات الأجنبية في الدولة لموطنها الأصلي بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي، وربما تستخدم في إثارة الفتن والتخريب والتجسس.

ومما يزيد من هذه المخاطر وتفاقمها ما ظهر مؤخرًا من مطالبات بالمساواة في المعاملة والحقوق ما بين الجاليات والمواطنين؛ مما قد يؤدي مستقبلًا إلى المطالبة بحقوق أكثر قد تنعكس على الوضع السياسي للبلد.

لقد قامت دولة الإمارات بعمل موازنة لحجم العمالة الوافدة من خلال تركيزها على العمالة العربية من أجل التقليل من الآثار المترتبة على استقدام العمالة الآسيوية؛ خاصةً الهندية والباكستانية والبنغالية، لكن هذه الجهود غالباً ما تصطدم ببعض العقبات من مثل: تدني الأجور التي تتقاضاها العمالة الآسيوية مقابل العمالة العربية وذلك بسبب فروقات العملة ومستوى المعيشة وطبيعة الحياة وغير ذلك.

إضافةً لأن بعض هذه المهن لا تناسب العامل العربي بينما يقبل عليها الآخرون.أضف إلى ذلك كله ارتباط الدولة باتفاقيات اقتصادية مع هذه الدول تلزمها بتبادل الخبرات واستقدام العمالة من هذه الدول، ووجود العديد من

---

(١) غنيم عبد الرحمن الشاعر، محمد إبراهيم. (١٩٩٨) الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة. بيروت.

رؤوس الأموال من جاليات هذه الدول وامتلاكهم لكثير من المؤسسات والشركات والمنشآت التي تستقطب أبناء جنسياتها دون غيرهم.

وفوق ذلك كله فإن للموقع الجغرافي لهذه الدول وقربها من دولة الإمارات العربية المتحدة (أقرب في البعد الجغرافي من معظم الدول العربية، خاصةً إنه لا يفصلها عن هذه الدول سوى بحر العرب) وكذلك وجود علاقات تجارية قديمة مع هذه الدول الآسيوية، خاصةً الهند وباكستان.

– – –

رابعًا: العامل الثقافي

لا يختلف اثنان على أهمية التعليم وأثره في بناء المجتمعات المتقدمة، فبعد أن كانت قوة الدول والمجتمعات تقاس بما تملكه من قوة وعتاد، أصبحت تقاس الآن بما تملكه من علماء وبما تنتجه من أبحاث.

فلا يمكن تجاهل ما للتعليم من قوة مؤثرة في بناء الأجيال والقيادات القادرة على اتخاذ القرارات في المجالات المختلفة، ومنها صنع القرارات السياسية الخارجية، وبالتالي التأثير في نوعية الدور الذي تؤديه دولة ما في النظام السياسي الدولي، فضلًا عل دوره الكبير في تحديد آفاق المستقبل لها، وبخاصة لدولة حديثة التكوين كدولة الإمارات العربية المتحدة.

ودولة الإمارات العربية شأنها شأن شقيقاتها باقي الدول العربية كان التعليم فيها قبل اكتشاف النفط بدائيًّا وعلى وفق النمط التقليدي (**الكتاتيب**).

ثم سرعان ما أخذ بالتطور الكمي والنوعي مع اكتشاف النفط وتسويقه، وخاصةً بعد قيام الاتحاد فيما بين الإمارات العربية المتحدة، واستمر ولا يزال هذا التطور مستمرًّا إلى يومنا هذا.

ونظرًا لما للسياسة التربوية من دور مهم في توفير متطلبات مواجهة عملية التحديث وبالتالي تحديد الدولة لأهدافها السياسية الخارجية، فقد خضعت هذه السياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة لجملة من المؤثرات حددها الدستور ومبادئ الشريعة الإسلامية فضلًا على القِّيم السائدة في المجتمع أصلًا. كما هدفت هذه السياسة إلى تعميق الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ قواعد الأمن والسلام التي حددتها قيم الإسلام، ناهيك عما لهذه السياسة من إسهام فاعل في رفد الوطن بعناصر كفئة مضافة وبخاصة في حقل السياسة الخارجية.

وقد شهد تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٧م قفزة نوعية في التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة بافتتاح أول جامعة فيها وهي جامعة الإمارات

العربية، بحيث شكلت هذه الجامعة الخطوة الأولى نحو التعليم العالي، ونحو إنشاء جامعات وكليات متخصصة أخرى في مختلف مناطق الدولة[١].

وقد اهتمت الدولة بالتعليم العالي من خلال تخصيص المبالغ اللازمة لهذا النوع من التعليم، واهتمامها بإرسال طلبة في بعثات علمية للخارج من أجل إكمال دراساتهم العليا[٢].

وهكذا يتضح لنا أن التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة قد خطا خطوات واسعة، وقفز قفزات مميزة كمًّا ونوعًا وفي فترة قصيرة نسبيًّا، فعلى سبيل المثال فقد تضاعفت أعداد الطلبة ثلاث مرات خلال عشر سنوات في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٠م)، وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم أيضًا إلى انخفاض نسبة الأمية إلى ١٧.٥% بين الذكور وإلى ١٠.٥% بين الإناث، كما وقدرت نسبة الإنفاق على التعليم حوالي ١٠.٨% من الناتج القومي الإجمالي[٣].

ولعل من أهم العوامل التي ساعدت على الاهتمام بالتعليم والإقبال عليه هو: الطلب الاجتماعي المتزايد عليه بوصفه الوسيلة الأهم في تحقيق الصعود والتطور والرقي في مختلف المجالات، إضافة للتحفيز المادي والمعنوي اللذان يقدمهما المسئولون عن التعليم في الدولة للمتعلمين في المراحل المختلفة؛ وذلك بهدف ربط التعليم بإطار التحديث والانتقال بالمجتمع من طور البداءة إلى طور التقدم والرقي في مختلف مجالات الحياة، وما تتطلبه عملية الانتقال تلك من أجيال متعلمة وأيادٍ مدربة تقوم بتنفيذ خطط وسياسات الدولة وبناء الأجهزة والمؤسسات القادرة على رعاية وتنفيذ هذه السياسات، ولا شك أن هذا سينعكس بشكل مباشر على تعزيز إدراك صانع القرار في الدولة لأهمية التعليم والثقافة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

من خلال استعراضنا للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أهم ما نخلص إليه وأهم ما يميز هذه الدولة الفتية هو موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب منطقة الخليج العربي وإطلالها على مضيق هرمز الذي يعتبر من أهم المنافذ التجارية، ولاسيما أنه يعبر من خلاله حوالي ٧٠% من الإنتاج النفطي العالمي من خلاله.

---

(١) البسام، عبد العزيز. (١٩٩٨). السياسة التربوية في دولة الإمارات: واقعها واتجاهات تطويرها؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، تجربة دولة الإمارات الوحدوية.
(٢) شراب، ناجي صادق. (١٩٨٧). مرجع سابق.
(٣) محمد (٢٠٠١).

لدولة الإمارات العربية المتحدة

ومن الناحية الديمغرافية فهذه الدولة عربية الانتماء وإسلامية المعتقد وقليلة السكان، تتميز بتعدد وكثرة الجاليات الوافدة للعمل فيها، وهي دولة صغيرة الحجم نسبيًّا (**مساحةً وسكانًا**)، إضافة لكونها دولة اتحادية في تركيبتها السكانية والاقتصادية.

وقد لعبت الثروة النفطية دورًا مساعدًا في بناء الدولة وتكوين التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ولعبت كذلك دورًا رئيسًا في تنميتها وتوجيه دفة السياسة فيها، وقد كان لشخصية مؤسس الاتحاد الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رحمه الله الدور المحوري في صياغة سياستها الخارجية وصناعة القرار فيها.

– – –

– –

–

المبحث الثاني
العوامل الإقليمية
إشكالية الأمن الإقليمي

إن تحقيق الأمن القومي للدولة أمر ثابت لا يتغير بتقلب الأوضاع الجيوسياسية، ويجب حمايتها والأهداف الوطنية من أي تهديد مهما كان الثمن وبلغت التحديات؛ إذ يعتبر هذا الأمر غايةً في حد ذاته وليس وسيلةً لتحقيق هدف ما. لذا ينبغي على الدول أن تعمل على تحقيق أهدافها الأساسية المتعلقة بأمنها الوطني والإقليمي من خلال وضع سياسة أمنية وطنية شاملة؛ لحمايتها وحفظ مُقَدَّرَاتِها ومكتسباتها(١).

ويحدد دستور الدولة ووثائقها الأساسية القيم الرئيسية للدول بشكل واضح وجلي، بحيث يبين حقوق شعبه في الحرية والحياة السعيدة. ولتحقيق هذه الغاية تنشأ الحكومات بين البشر والتي تستمد سلطتها العادلة من رضا المحكومين، بحيث يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الأمنية الوطنية هو حماية القِيَم الأساسية للمجتمع والدولة وحماية سلامتها الإقليمية.

وتشمل سياسات الأمن القومي الأهداف: السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

بحيث تركز **الأهداف العسكرية** على حفظ أمن الدولة من الخارج والداخل ضد التهديدات الخارجية والداخلية، إذ يعد الأمن المادي شرطًا أساسيًّا للأمن القومي، وإن لم يكن شرطًا كافيًا وحده؛ فقد أصبح المفهوم الشامل للأمن القومي هو السائد؛ بمعنى عدم اعتماده على القوة العسكرية وحدها على أهميتها بل بإضافة عناصر أخرى.

وهو ما يفسر سعي الدول كذلك إلى تحقيق **أمنها السياسي** من خلال تحقيق هدفين من أهداف السياسية القومية وهما: هيبة الحكم الوطني، والاستقرار السياسي والاجتماعي. وتتفاوت الدول في مدى تحقيق استقلالها وأمنها السياسي؛ فمن هذه الدول ما تملكه بالمطلق ومنها ما تملكه بشكل نسبي ومنها من تكون في ذلك تابعة لدول أكبر وأقوى. ورغم اختلاف هذه الفئات

---

(١) جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). أساسيات الأمن القومي (تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات (٢١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الثلاث فإن أيًّا منها لا تمثل حكما ذاتيًّا كاملًا، وبالشكل الذي تصبو الدول القومية إلى تحقيقه.

أما **الأمن الاقتصادي** فيتم تحقيقه من خلال تحقيق هدفين رئيسين هما: الرخاء الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي. ويقاس الهدف الأول من خلال التعرف على نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. أما الهدف الثاني فمن الصعب تحقيقه في ظل اتساع نطاق ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وعليه فإن الدول تستطيع أن تتمتع بمستويات معيشة مرتفعة من خلال دخولها الاقتصاد العالمي أكثر من أن تكون وحدات اقتصادية منفصلة أو منعزلة، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار البعد الاقتصادي في ظاهرة العولمة.

أما التكامل فيخلق نوعين من الارتباط: الحساسية، وسهولة التأثر؛ بحيث تقاس الحساسية بمدى تأثر اقتصاد الدولة بالأحداث والمتغيرات الخارجية، فعلى سبيل المثال فإن الاقتصادين الأمريكي والياباني حساسان إزاء تغير أسعار النفط مثلًا(١).

وعادة ما يحدد كبار قادة الدولة عناصر سياسة الأمن الإقليمي تحديدًا واضحًا؛ لذا فإن الأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتعلق بدولة الإمارات نفسها، لكنها تمتد لتشمل التضامن مع الأمتين: العربية والإسلامية(٢).

وفي دراستنا هذه والتي تهدف إلى فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ فإننا ومن أجل فهمها بشكل جيد وجلي سنتطرق في هذا المسمى إلى دراسة الأمن القومي للبيئة المجاورة (**Neighboring Environment**) لدولة الإمارات وهي دول الخليج العربية بالدرجة الأولى، وإيران وباقي الدول المجاورة لها بالدرجة الثانية، إضافة إلى التأكيد على أن نشاط أي دولة مجاورة وعضو في النظام الإقليمي تؤثر في السياسة الخارجية للأطراف باقي أعضاء النظام، سواء كانت تلك الأنشطة تعاونية أم صراعية، وكذلك فإن السياسة الدولية لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا كان التركيز منصبًّا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي المسيطر دون اهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية(٣).

---

(١) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٩٩). الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. دراسة استشرافية، قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
(٢) جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). مرجع سابق.
(٣) إدريس، محمد السعيد. (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. سلسلة إطروحات الدكتوراة (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية.

وتأتي أهمية دراسة الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج من منطلق أنه يأتي كحالة بينية بين تحليل السياسة الخارجية لدولة الإمارات من جهة، وتحليل النظام العالمي من جهة أخرى. ولكونه يهدف كذلك إلى الكشف عن الطبيعة التداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، والتعرُّف إلى خصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات، ومعرفة الكيفية التي ترتبط بها النظم الإقليمية بالنظام العالمي، وهذا بالتالي يساعد على معرفة أسباب تمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من جهة، وبين الأقاليم العالمية من جهة أخرى، وكذلك معرفة مدى تشابه العلاقات الدولية للأقاليم بعضها مع بعض، وكيف وإلى أي مدى تتأثر تفاعلات النظام الإقليمي بتفاعلات النظم الإقليمية المجاورة؟ وهل هذه التأثيرات تتم بمعزل عن النظام الدولي، أم أنها مرتبطة بتفاعلات النظام الدولي وطبيعة خصائصه؟(١)

فالتساؤلات السابقة تعتبر إشكاليات بحثية تختلف أهميتها من نظام إقليمي لآخر، لكنها بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي الذي تعتبر الدولة المستهدفة من هذه الدراسة جزءًا منه، فإنها تكتسب أهمية خاصة نظرًا لما هو شائع عنها من أنها تمتلك صفة الخضوع لدرجة عالية من الاختراق والتبعية للنظام الدولي، إلى درجة أن البعض يعتبره «**ضيعة دولية**»، والبعض الآخر يصفه بأنه «**نظام نفطي**»، ويتحدث عن «**الخليج العربي النفطي**». وهو ما يعني أن تفاعلات هذا النظام الإقليمي الخليجي ما هي إلا تعبير مباشر عن علاقة التبعية التي تربطه بقيادة النظام الدولي، فما هي حدود مصداقية هذا التوصيف وموضوعيته؟ وبمعنى آخر: إلى أي حد تأثرت تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بالبيئة الداخلية لهذا النظام، والى أي حد تأثرت هذه التفاعلات بفعل التحولات الجديدة في هيكلية وخصائص النظام الدولي من النظام الثنائي القطبية إلى نظام ما بعد القطبية الثنائية.

ويقصد بالبيئة الداخلية للنظام الإقليمي: مجموعة العوامل أو المحددات النابعة من خصائصه الذاتية والتي تؤثر في أنماط تفاعلاته، وتكتسب عملية تحليل هذه المحددات أهميتها وضرورتها من كونها هي التي تميز نظامًا إقليميًّا عن آخر، وتحكم وتضبط التفاعلات التي تحدث داخل النظام وإمكانية تطويرها تعاونًا أو صراعًا، وبالتالي فإن أي تغير يحدث على هذه المحددات ينعكس بشكل مباشر على أنماط تفاعلات النظام الإقليمي، وإن خصائص وطبيعة هذه المحددات هي التي تحكم مسار العلاقات بين دول النظام، وهي

(١) عبد الخالق، عبد الله. (١٩٩٩). التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي. دار قرطاس للنشر،/ الكويت.

التي تحدد نوعية علاقاته وارتباطاته بالنظام الدولي وتحكم مدى استقلاليته أو تبعيته لهذا النظام، كما أنها هي التي تحدد إلى أي حد نوع ومستوى علاقاته بالنظم الإقليمية الأخرى المجاورة(١).

وتتضمن البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي ثلاث مجموعات من المحددات:

الأولى: تشمل هيكلية النظام وخصوصية نشأته.

الثانية: تتعلق ببنية القوة في النظام من ناحية مستواها ومن ناحية توزيعها بين أعضاء النظام.

الثالثة: تشمل الخصائص الأساسية للنظام المتماسك بأنواعه ومستوى وطبيعة التهديدات وتأثيرها في الاستقرار السياسي للنظام.

هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وخصائصه البنائية:

إن حالة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار هي الحالة السائدة والقاعدة العامة التي تتصف بها الأوضاع السياسية في الخليج العربي، في حين أن حالة الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين بلدان المنطقة هي الاستثناء؛ فمنطقة الخليج العربي كانت ولا زالت واحدة من تلك المناطق ذات الحساسية الأمنية الشديدة، فصراعاتها الداخلية والإقليمية ليست متنوعة ومعقدة فحسب، بل إنها تستأثر بالاهتمام العالمي نتيجة لجملة من الظروف الجيوبوليتيكية، وسرعان ما تتحول إلى صراعات ونزاعات ذات أبعاد دولية.

ومثال ذلك: فقد عايشت المنطقة وخلال عقد واحد نزاعين متتاليين يعتبران من أعنف نزاعات العالم الثالث ومن أكثر الحروب كلفة في هذا القرن على منطقة الخليج العربي؛ وهما: الحرب العراقية الإيرانية، وحرب تحرير الكويت.

وفيما يلي تعريف سريع بالنظام الإقليمي الخليجي وبخصوصية نشأته وقطاعاته المختلفة وتوزيع الدول داخل هذه القطاعات، وتأثير هذه الخصوصية في تفاعلات هذا النظام.

التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي:

---

(١) إدريس، محمد السعيد. (٢٠٠٠). المرجع السابق. ص ٢٣.

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج وما تبع ذلك من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية، فقد شاع عند أغلب الأوساط الأكاديمية أن النظام الإقليمي الخليجي يتألف بصفة أساسية من ثمانية عناصر؛ هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي: إيران، والعراق، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان[١].

ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا المصطلح (**النظام الإقليمي الخليجي**) قد أثار قدرًا من الغموض والحساسية عند بعض الأوساط السياسية والأكاديمية العربية؛ إذ يوجد من ينكر فكرة وجود هذا النظام أساسًا، ومنهم من استقبل الفكرة مع تحفظه على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما، و لعل مثل هذا الإنكار وهذه التحفظات قد تعود في أغلبها إلى أسباب ودوافع سياسية؛ خشية أن يؤديَ وجود مثل هذا إلى تكريس حالة التجزئة وتعميق التفكك بين أجزاء الوطن العربي[٢].

إضافة لما ورد أعلاه من سوء فهم لجوهر النظام الإقليمي، أثار موضوع النظام الإقليمي الخليجي في أوساط بعض مُنَظِّري النُّظُم الإقليمية قضيتين رئيسيتين:

الأولى: حول علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي والعربي.

والثانية: تدور حول حدود النظام الإقليمي الخليجي.

العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي:

يتركز الخلاف المشار إليه حول النظام الإقليمي الخليجي حول جوهر عملية تشكل هذا النظام من منظور ارتباطه بالنظام الشرق أوسطي؛ حيث إن الدول الثماني الأعضاء في هذا النظام الخليجي أعضاء في الأصل معًا في النظام الشرق أوسطي، ويتحدث المختصون بهذا الشأن في رأيين مختلفين:

---

(١) أندرسون. (بلا تاريخ). الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي. في محمد مغيث الدين، محرر، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي. ترجمة خليل علي مراد (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣) ص (٩١-٢٠٥). والنسخة الإنجليزية بعنوان:

Mohammed Mughisuddin, ed, Conflict & Cooperation in the Persian Gulf, Praeger Special Studies In International Politics & Government (New York: praeger Publishers, 1977.

(٢) عبدالله، عبدالخالق. (١٩٩٣). النظام الإقليمي الخليجي. مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣م.

الرأي الأول: يتحدث عن تحول مركز النظام الإقليمي الشرق أوسطي من الصراع العربي-الإسرائيلي إلى منطقة الخليج العربي.

والرأي الثاني: يتحدث عن تشكُّل مركز منفصل للنظام الإقليمي الخليجي، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من العراق من جهةً وإيران من جهة أخرى.

ولكن توجد حقائق كثيرة تنفي وجود أي انشقاق من جانب الإقليم الخليجي العربي أو انفصاله عن منطقة انتمائه القومي العربي، فالذي حدث هو عبارة عن تفرع لهذه الدول الثماني المكونة لهذا الإقليم عن النظام الإقليمي العربي. فمجلس التعاون الخليجي يعتبر نظامًا فرعيًّا عن النظام الإقليمي الخليجي، وهكذا يمكن أن نتصور سلسلة متصلة من التفرعات حتى نصل إلى مستوى نظام الدولة-الوطنية (**Nation – state**) التي تشكل بدورها نظامًا فرعيًّا عن النظام الإقليمي الفرعي التي هي عضو فيه[١].

– – –

حدود النظام الإقليمي الخليجي:

تعاني معظم النظم الإقليمية من وجود بعض الغموض والاختلاف حول مسألة العضوية باستثناء حالة النظم الإقليمية القومية، حيث تلعب الهوية القومية الواحدة دورًا بارزًا في حسم أي خلاف حول حدود وعضوية تلك النظم، ويرجع ظهور هذه القضية إلى اختلاف وتعدد المعايير المستخدمة من جانب الباحثين في تحديد عضوية النظم الإقليمية، مما يؤدي إلى إدخال أو إخراج دولة أو أكثر من عضوية نظام إقليمي ما، ويؤدي بالتالي إلى تداخل العضوية بين النظم الإقليمية المتجاورة[٢].

إن المعايير الخمسة التي تَمَّ استخلاصُها من تحليل أدبيات تعريف النظم الإقليمية تحسم الخلاف الذي يثار حول عضوية وحدود النظام الإقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثماني المطلة على سواحل الخليج العربي، فهذا

---

(1)Duke, J. Anthony(1982), "Transformation Amidust Tradition: The UAE In Transition: IShahram Chubin, Robert Litwak & Avi Plascov, Security In The Gulf, Adelphi Library Aldeshort, Hants UK: Published For The International Institute For Strategies Studies By Gower, 1982, PP (19-30)

(2)Bruce M. Russet.(1967). International Regions & International System; A Study In Political Ecology, Rand McNally Series In Comparative Government & International Politics (Chicago, IL; Rand McNally). P2.

النظام ووفق تكوينه يضم أكثر من ثلاثة أعضاء (**ثماني دول**)، ويتعلق بمنطقة جغرافية محددة هي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني.

إضافة إلى ذلك هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام الثماني، بحيث أصبح هذا النظام مختلفا أو مميزا في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذا لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (**الصراع العربي-الإسرائيلي**)، وهذا لا ينفي تأثير النظام الإقليمي الخليجي تداعيات هذا الصراع.

لذلك يستخلص هاندرسون من هذا التطور أن دول الخليج باتت تعتبر نظامًا فرعيًّا بحد ذاتها، مع وجود بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام لاعتبارين:

الأول: يتمثل في نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع باقي دول النظام.

والثاني: يتمثل في ضآلة إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

وربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع -بما فيها العراق- أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، ولكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، مع الإشارة هنا إلى أن التجانس ليس المعيار الرئيس في تحديد حدود النظام الإقليمي، وهذا الشرط ربما يكون خاصا بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنسبة للنظم الإقليمية الأخرى، فالتفاعل هو المعيار الأهم، وإذا ما أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام[١].

إلى هذا الحد ترتبط إيران بالخليج، وربما العراق أيضا بالدرجة نفسها، والمدلول العملي لهذا الارتباط هو وجود درجة عالية ومكثفة من التفاعلات الإيرانية والعراقية في الخليج، ولا أدل على ذلك من أن الخليج قد شهد حربين مدمرتين على مدى أقل من عشر سنوات كانت إيران طرفًا مباشرًا في

(١) مسألة الأمن في الخليج: رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد (٥٣)، فبراير ١٩٨٩م، الرباط، ص (١٠٧- ١٢٥).

إحداها، وكان العراق طرفًا مباشرًا في الاثنتين معًا ضمن الصراع على تأكيد النفوذ الإقليمي(١).

– – –

هيكلية النظام الإقليمي الخليجي:

تتأثر تفاعلات النظام الإقليمي بطبيعة الحراك داخل قطاعاته وفيما بينها، وتؤثر هذه التفاعلات في خصائصه بشكل كبير، ويمكن تقسيم النظام الإقليمي الخليجي إلى قطاعين:

الأول: محوري أو مركزي يضم كلا من إيران والعراق والسعودية، وهذه الدول الثلاث تمثل أكبر قوة عسكرية واقتصادية والأكثر انغماسا في تفاعلات هذا النظام.

والثاني: طرفي يضم الدول الخمس الصغيرة في النظام وهي الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين،وهذا استنادا إلى معياري القوة والتفاعل(٢).

لكن إذا ما أعطيت الأولوية للقوة البشرية فإن النظام الخليجي يقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول يضم كلا من إيران والعراق وهما دولتان ذواتا حجم سكاني كبير نسبيا، ولكل منهما قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، وتعانيان فائضا في الأيدي العاملة.

ويضم **القسم الثاني** كلا من العربية السعودية وعمان، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني متوسط تغطي الصحراء معظم أرجائهما، وتعاني كلا منهما نقصا نسبيًّا في العمالة الفنية والماهرة.

أما **القسم الثالث** فيضم كلا من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر، وتعتمد هذه الدول اعتمادا كليا على النفط، وتستورد الأيدي العاملة بدرجة كبيرة بحيث أصبح عدد الوافدين يساوي أو قد يفوق عدد المواطنين.

---

(١) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

(٢) Pearson, "Internaction In An International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964"1968 ويعتبر بيرسون هذا من أبرز الذين تحثوا عن فكرة انتقال مركز نظام الشرق الأوسط إلى الخليج.

ولكن هذه الدول وعلى رغم ضعفها السياسي والاجتماعي إلا أنها تمتلك القوة النفطية التي تحيطها بمكانة خاصة نسبية بين دول العالم وبخاصة الدول المستهلكة للنفط، ولذلك فإن هذه الدول لم تقدم وسائل وفرص الموائمة والموازنة مع القوى الثلاث الكبرى داخل النظام، بل وامتلاك القدرة على التأثير في ميزان القوى داخل النظام(١).

وتتميز أدوار القوى الكبرى الثلاث المكونة للقطاع المحوري إلى مهيمن ومنافس وموازن؛ ففي حين تأخذ إيران دور القوة الساعية للهيمنة فإن العراق ينافسها في ذلك، في حين تقوم السعودية بدور الموازن الإقليمي بين هاتين القوتين على الرغم من طموحاتها في زعامة عربية وإسلامية على دول الشاطئ العربي للخليج، لكن كل هذا لم يحل دون وصول الأزمة إلى مستوى عنيف مثل ما حدث في انفجار حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران(٢).

ما سبق يشير إلى أن هيكل النظام الإقليمي أقرب ما يكون إلى مواصفات القطبية الثنائية المتعددة والتي ظلت سائدة طيلة عقد السبعينات، إلى أن شهدت تطورين بارزين:

الأول: مع بداية عقد الثمانينات وتحديدا في أيار / مايو 1981م بظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنظام فرعي إقليمي متفرع عن النظام الإقليمي الخليجي.

والثاني: دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيس في القطاع المحوري ضمن هيكلية النظام الإقليمي الخليجي في أعقاب أحداث حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)(٣).

وقد أدى ظهور التطورين السابقين إلى إحداث حراك وتغيير في أدوار النظام وفواعله، وكان من أهم فواعلهما(٤):

أولًا: أدى التطور الأول وهو ظهور مجلس التعاون الخليجي إلى تغيير النظام الإقليمي الخليجي من القطبية الثنائية إلى القطبية المتعددة، فتشكل مجلس التعاون من دول السعودية والإمارات وعمان وقطر والبحرين جعل

---

(١) الأشهل. (١٩٩٠)

(٢) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). المرجع السابق. ص (١٤٩).

(4)Al-alkame, H. Hamdan.(2001). "The Arabian Gulf At The New Melliennium: Security Challenges", in Joseph Kechichian (ed.), Iraq, Iran & the Arab Gulf States, New York: Palegrave, P.P. (407-425).

منه قوة قادرة نسبيًّا على موازنة القطبين الآخرين (**إيران والعراق**) باقتصاده وعائداته النفطية وإنفاقه العسكري، وقد فاقت هذه القوة قوة: العراق وإيران مجتمعتين؛ حيث امتلك جمع عناصر القوة باستثناء القوة البشرية التي تمثل عنصر الضعف الرئيسي لتجمُّع مجلس التعاون الخليجي.

ولكن ما تجب الإشارة إليه أن مجلس التعاون الخليجي لم يحدث تلك التحولات الايجابية داخل النظام الإقليمي الخليجي بسبب عدم تحوله إلى تكتل حقيقي داخل هذا النظام وبقي أقرب إلى صفة المنظمة الإقليمية التشاورية تجتمع قمته سنويًّا للتشاور فيما بين القيادات السياسية العليا، كما أن قرارات هذا المجلس تراعي حفظ السيادة الوطنية لكل دولة عضو، والتصويت بداخله يخضع لقاعدة الإجماع وليس الأغلبية.

وهناك من يضيف سببًا آخر وهو أن مجلس التعاون الخليجي يعني لكل عضو فيه غير ما يعنيه للأعضاء الآخرين، فقد شكل بالنسبة للسعودية بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير «**منتدى**» تلعب فيه دور الشريك الأكبر، ومن جهة ثانية شكل للكويت منبرًا تُعرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلا لقيادة البلدان الأصغر لخلق توازن مع الشريك الأكبر «**السعودية**». أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، فالمجلس كان بمثابة «**ملجأ آمن**» يقيها من تطورات سياسية إقليمية عاصفة، أما عمان فقد نظرت إلى تشكيل مجلس التعاون على أنه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها والتأثير في الأحداث في المنطقة، ومنح سياستها الخارجية بعدًا إضافيًّا وهي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب[١].

ثانيًا: أدى التطور الثاني وهو دخول الولايات المتحدة كفاعل محوري في النظام الإقليمي الخليجي -والذي جاء كنتيجة أسفرت عنها حرب الخليج الثانية- إلى كثير من التحولات داخل وخارج هذا النظام[٢].

لقد تجاوز دور الولايات المتحدة الأمريكية الدور المتعارف عليه في النظرية الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تقدم عامل الجوار الجغرافي على عامل التفاعلات إلى ما هو أبعد من ذلك فأصبحت هي اللاعب الرئيس الذي يحدد تفاعلات هذا النظام ويتحكم به، فقد أدت عوامل كثيرة إلى هذا الدور؛

---

(١) الأشعل، عبد الله. (١٩٨٣). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي: حول خصائص النظام كما هي واردة في النظام الأساسي للمجلس، الرياض، ص (١٣٩-١٥٢).

(٢) علوي، مصطفى. (١٩٩٤). أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمن أم ترتيبات أمنية مترابطة؟ مصطفى علوي، محرر، مصر وأمن الخليج بعد الحرب (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

مثل: أحادية القطب وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام العالمي، والنظرة الأمريكية إلى منطقة الخليج ومصالحها فيها، والاتفاقات العسكرية والأمنية الثنائية التي عقدتها مع الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي بشكل فردي، وكبديل لصيغة إعلان دمشق[١].

وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيس مسئول عن ضمان الأمن الإقليمي الخليجي أخذت هيكلية هذا النظام شكلاً جديدًا، فأصبحت تأخذ شكل المستطيل بدلا من المثلث الذي ظهر في علاقات الثمانينيات: ويطلق جيمس بل (**James A. Bill 1996**)[٢] على هذا المستطيل مستطيل التوتر، فالزوايا الأربع لهذا المستطيل وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأمريكية تربطها علاقات معقدة وذلك قبل غزو العراق، فهو في حالة صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى باستثناء علاقة الولايات المتحدة مع مجلس التعاون الخليجي، الذي تقف خلفه القوى المهيمنة العالمية وتعزز من موقفه، إما موقفها من القوتين فقد كان في حال نزاع مستمر، فالقوتان المؤيدتان للتغيير: إيران والعراق وهما بدوريهما في حالة نزاع مع بعضيهما البعض، فالقوة الثورية المهيمنة إقليميا (**إيران**) تعتبر خصما طبيعيا للدولة المعتدية ذات النزعة العسكرية (**العراق**) ويسعى كل منهما إلى السيطرة الإقليمية.

والشكل التالي يبين هذه العلاقات المعقدة بين رءوس مستطيل التوتر الأربعة

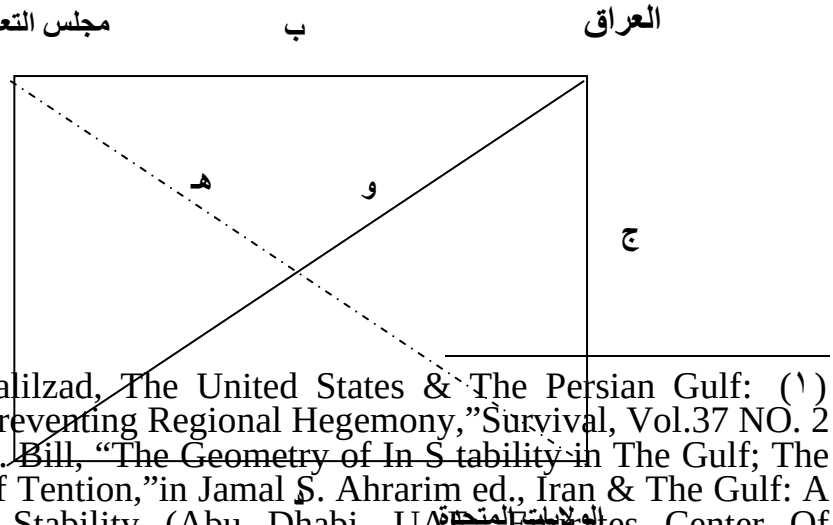

(١) Zalmay Khalilzad, The United States & The Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,"Survival, Vol.37 NO. 2 (١٩٩٥).

(2)James A. Bill, "The Geometry of In S tability in The Gulf; The Rectangle of Tention,"in Jamal S. Ahrarim ed., Iran & The Gulf: A Search for Stability (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center Of Strategies Studies & Research,1996)

فيلحظ على الشكل أن هناك خمسة مسارات داخل النظام هي مسار العلاقات الإيرانية-العراقية كما هو واضح الخط (هـ) ومسار علاقات العراق مع مجلس التعاون الخليجي الخط (ب)، أما مسار علاقات مجلس التعاون الخليجي مع إيران فيمثلها الخط (أ)، ويبين الخط (د) علاقات الولايات المتحدة مع إيران، والخط (ج) علاقاتها مع العراق.

وكما يلاحظ على هذا الشكل وجود مسار واحد للعلاقات التعاونية يتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الخط (هـ).

وهكذا يبدو أن النظام الإقليمي الخليجي يغلب عليه الصراع وعدم الاستواء، لذلك يصعب تصور استمرارية هذه الهيكلية، وهذا الوضع دون حدوث تغيرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها تراجع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون هي السبيل الوحيد للإبقاء على النظام[١].

وفي النهاية فإنه لابد من التذكير بأن نشأة النظام الإقليمي الخليجي تتميز بأنها ذات طبيعة معينة ارتبطت بثلاث تطورات أكسبته خصائص مميزة ساهمت في إكسابه شخصيته المستقلة كنظام إقليمي فرعي وأثرت كثيرا في أنماط تفاعلاته، وعلاقاته مع النظام الدولي والنظم الإقليمية المجاورة وعلى الأخص النظام الإقليمي العربي؛ وهذه التطورات هي: الانسحاب العسكري البريطاني من إقليم الخليج وما نتج من فراغ قوة داخل الإقليم، وحداثة نشأة دول الخليج، وأخيرا جاء تفجر الثروة النفطية ليزيد من عمق قضايا الأمن الإقليمي وحساسيتها وليرفع من قدرات الدول الصغيرة على المناورة والتوازن مع القوى الأكبر داخل الإقليم، وفي التأثير في أوضاع السوق العالمية للنفط لصالحها في الفترة التي سبقت عودة الدول المستهلكة للتحكم مرة أخرى بدرجة ملحوظة في أوضاع هذه السوق أصبح لهذه الدول دورا كبيرا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي:

إن ارتباط الخليج العربي بالوطن العربي هو ارتباط عضوي ومصيري؛ فالخليج العربي بحكم التاريخ والجغرافيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي بكل طموحاته وتحدياته وإخفاقاته ونجاحاته، فالانتماء العربي هو الإطار

(1)James A. Bill, “The Geometry of In S tability in The Gulf; The Rectangle of Tention,”in Jamal S. Ahrarim ed., Iran & The Gulf: A Search for Stability (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center Of Strategies Studies & Research,1996)

المرجعي الذي يشكل العمق الحضاري والبشري والاستراتيجي للخليج العربي والذي يستمد منه هويته وشخصيته[١].

وفي تقديري أنه من الصعب التفكير في الخليج العربي خارج إطار واقعه العربي، كما أنه لا يمكن فهم ما يجري في الخليج وما يجري من حوله بمعزل عن محيطه العربي العام، والخليج لم يكن ولن يستطيع الانعزال أو الانسلاخ عن النظام الإقليمي العربي، مهما حاولت بعض القوى الداخلية أو الخارجية عزله، ومهما كانت طبيعة العلاقات والأزمات والتوترات بين دول الخليج وباقي الدول العربية؛ فإنها تطورات عابرة لن تتمكن من تغييب التاريخ المشترك والتراث الواحد والروابط اللغوية والدينية الراسخة أشد الرسوخ في الذاكرة العربية الجماعية[٢]، فضلًا عن التحديات الإقليمية والدولية المشتركة.

لكن وعلى الرغم من هذا الارتباط العضوي والمصيري بين الخليج العربي وعمقه العربي الحضاري، وعلى رغم بديهية القول بأن الخليج العربي: شعبًا ومصيرًا وواقعًا ومستقبلًا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، فإنه من المهم التذكير بأن للجزء دائمًا همومه واهتماماته وانشغالاته وخصوصياته[٣].

فلهذا الجزء الخليجي العربي خصوصيته التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والسكانية والحياتية العامة؛ فللخليج العربي خصوصيته التاريخية المتمثلة في استقلاله السياسي المتأخر عن الاستعمار البريطاني الذي دام أكثر من ١٥٠ عام في المنطقة، كما أن للخليج العربي خصوصيته الجغرافية والسكانية والاقتصادية، مع التأكيد على أن لكل من هذه الخصوصيات خصوصية نسبية وليست مطلقة، بل إن هذه الخصوصية خصوصية آيلة للزوال بزوال معطياتها وظروفها الآنية والمرحلية وعواملها الحقيقية أو المفتعلة.

من ناحية أخرى فإنه لابد من التذكير بأنه ليس فقط للجزء خصوصيته النسبية عن الكل، بل إن علاقة الجزء بالكل وبالأجزاء الأخرى القريبة والبعيدة ليست بالضرورة أن تكون دائمًا علاقة ود ومحبة وانسجام، وخالية

---

(١) الإبراهيم، حسن. (١٩٨٤). الخليج والوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة، العدد (٦٦) آب/أغسطس ١٩٨٤م)، ص ٤.

(٢) عبد الله، عبد الخالق. (١٩٩٦). العلاقات العربية-الخليجية. مجلة المستقبل العربي، السنة (١٨)، العدد (٢٠٥)، آذار/مارس ١٩٩٦م، ص (٧-١١).

(٣) انظر: مصطفى عبد العزيز مرسي. (١٩٨٢). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، الدوحة، ص (٢٩-٣٠). وكذلك انظر: قاسم حجاج، أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة: دراسة حالة الدول الصغيرة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٦-أكتوبر ٢٠٠٦م، ص (٦٠-٧١).

من التعقيدات والتوترات والأزمات، وأن هذا الانسجام والود الدائم لا يتحقق إلا بالأحلام، وإن الحقيقة تقول بأن العلاقات العربية-الخليجية قد بلغت حد التوتر والانقسام والانشطار على إثر (**أزمة الخليج الأولى**)، وازدادت توترًا بعد غزو العراق للكويت (**أزمة الخليج الثانية**) عام ١٩٩٠م، وما تبعها من تطورات وتداعيات.

يتداخل النظام الإقليمي الخليجي الفرعي مع النظام الإقليمي العربي، ويؤثر كل منهما في الآخر بشكل كبير وفعال، وذلك بسبب الانتماء القومي المشترك والمصالح المشتركة بينهما والحوافز التي تدفع النظام الإقليمي العربي في النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته، والحقوق التي يستند إليها في ممارسة هذا التأثير، فكلاهما مرتبط بالآخر إلى حد الاعتماد المتبادل بسبب محتواها الحضاري والثقافي والسياسي والاجتماعي المشترك[١].

ولعل هذه العلاقة التي توصف على أنها علاقة اقتران قد جعلت من أي تغيير يحدث في أي منهما يترك أثره الفوري والمباشر في الآخر، وعليه فإن أي تغيير يحدث في خصائص النظام الإقليمي العربي يؤثر في النظام الإقليمي الخليجي الفرعي والعكس صحيح.

وقد تميز النظام الإقليمي العربي بعدد من الخصائص التي كانت تحكم تفاعلاته وتنظم العلاقات بين وحداته. فالروابط المادية والجغرافية متنوعة كما أسهم التجانس اللغوي والثقافي في نمو الإحساس بالقرابة، وبوجود هوية عربية واحدة تَجُبُّ الهويات القوية الأخرى، وزاد من قوة العلاقة أيضًا رحلة المد التي تزامنت مع المد القومي وبروز قيادة للنظام القومي العربي في المرحلة السابقة رغم تراجعها، كما أدى الإيمان بالهوية العربية المشتركة إلى النظر إلى الوحدة العربية على أنها هدف وأمل مرغوب فيه لذاته.

هذه الخصائص الخمس التي ميزت النظام الإقليمي العربي في سنوات المد القومي التي سبقت نشوء النظام الإقليمي الخليجي تصلح لأن تكون مقياسا لدراسة التطور والتحول في العلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي، ولكن ما تجب الإشارة إليه بوضوح أن الثروة النفطية قد دعمت منطق الدولة القطرية على حساب الدولة العربية الواحدة بما أوجدته من مصلحة ذاتية هائلة للقطاع النفطي في الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة، وهكذا أصبح الحد الأقصى المتصور للوحدة العربية في هذه الإطار هو التضامن العربي وليس الوحدة الدستورية بصورة أو بأخرى وأصبحت الأداة الغالبة لهذا التضامن هي المساعدات الاقتصادية[٢].

---

(١) الإبراهيم، حسن. (١٩٨٤). مرجع سابق.
(٢) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص (٣٣-٣٤).

لقد أدت تأثيرات وتطورات من مثل: نكسة 1967م ووفاة جمال عبد الناصر وتولي أنور السادات السلطة في مصر، وحرب 1973م ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، والزيادة الهائلة في إيرادات الدول العربية النفطية عقب قرار رفع أسعار النفط بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973م واعتماد الدول العربية التقدمية على الدول العربية النفطية المحافظة، وحدوث تغير في بنية القوة داخل النظام العربي، كل هذه التأثيرات أدت إلى حدوث تغيرات استجدت على النظام العربي، وهي التي حكمت بالتالي العلاقات بينه وبين النظام الإقليمي الخليجي الفرعي في مرحلة ما بعد عام 1971م وحددت أبعاد تأثيره في هذا النظام وتفاعلاته.

وفي ظل تلك المتغيرات والحقائق الجديدة التي شهدها النظام العربي بعد انحسار مرحلة المد القومي الثوري ابتداء من عام 1971م برز الكثير من النتائج؛ مثل: غياب القيادة القومية التي كانت قادرة على تجسيد مثاليات وتطلعات الجماهير العربية نحو الوحدة الشاملة، وتغذية مشاعر التوحيد العربي في الهوية والمصالح والأمن والطموح في مستقبل عزة وكرامة، كما تلاشى الوعاء القومي الذي كانت تمارس من خلاله تلك القيادة القومية دورها مع توجه القيادات الفرعية للنظام، وبسبب الأهمية الحيوية التي اكتسبها إقليم الخليج بعد تعديل أسعار النفط عام 1973م على المستوى الدولي كمصدر أساسي للنفط، وكمركز للبترودولار وكسوق استهلاكية هائلة، وبسبب تزايد اعتماد الدول العربية غير النفطية على المساعدات المالية التي تحصل عليها من دول الخليج، وعلى تحويلات العمالة العربية المهاجرة إلى تلك الدول، أصبحت الأخيرة تحتل المركز التفاوضي الأقوى داخل النظام العربي، وأصبحت الأجدر بالنفوذ والتأثير داخل هذا النظام وتراجعت بالتالي قدرة النظام العربي على التأثير في النظام الإقليمي الخليجي[١].

وضمن هذا الإطار أصبح مسار التأثير الأساسي يمر من النظام الإقليمي الخليجي إلى النظام العربي وليس العكس، وانكمشت أدوات تأثير النظام العربي في النظام الإقليمي الخليجي بعد أن أصبحت الثروة النفطية هي أداة التأثير الحقيقية في تلك الحقبة.

وعلى أية حال يظل الخياران: خيار الأمن القومي وخيار الأمن الإقليمي أفضل الخيارات المطروحة؛ ففي الأول يطمئن الخليج إلى أنه في حضن أمته بما تمتلكه من قدرات وإمكانيات بشرية واقتصادية وعسكرية، وفي الثاني

(١) سعيد، محمد السيد. (١٩٩٢). مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة؛ (١٥٨)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،١٩٩٢)، ص ١٠٧.

يسهم الخليج مع جيرانه في الدفاع عن الإقليم الذي يشتركون جميعًا فيه ويستغلون خيراته[١].

طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام العالمي:

أفصح تحليل العلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي عن وجود علاقة تبادلية واختيارية حرة بين النظامين، ولكن نمو الثروة النفطية الخليجية وما نتج عنها من تأثيرات عميقة في المجمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي، وما ترتب عليها من تحجيم لقدرة النظام العربي على توجيه تفاعلات النظام الخليجي والتأثير فيها على الرغم من الارتباط العضوي فيما بينهما، ولكن وبالمقابل فإن العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي والعالمي هي علاقة اضطرارية ومقيدة؛ نظرا لأن النظام الخليجي أصبح منتجًا منفتحًا كليًّا على الخارج[٢]. وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين من تاريخ العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي:

الأولى: هي مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية والتي تميزت بوجود قدر من التأثير المتبادل.

والثانية: هي مرحلة ما بعد القطبية الثنائية بزعامة أمريكية طامحة لتحويل العالم إلى نظام أحادي القطبية.

وفي هذه المرحلة قل التأثير المتبادل وأصبح أحادي الاتجاه غالبا، وتراجعت قدرة النظام الخليجي على المساومة إن لم تكن قد تلاشت، وتحول النظام الخليجي إلى نظام مكفول أمريكيًّا في ظل هيمنة طاغية.

وإذا ما تحدثنا عن طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي بشيء من التفصيل في كل من المرحلتين لوجدنا أن النظام الدولي قد أحدث قدراً كبيرا من التأثير في تفاعلات النظام الخليجي وعلى عدة مستويات في ظل انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين سعت كل منهما إلى توسيع مناطق نفوذها في العالم، والتدخل في شئون الأقاليم والدول لتوسيع نطاق التحالف في مواجهة كل منهما للأخرى، وكان إقليم الخليج من أهم المناطق التي تنافست عليها الكتلتان: الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة، والاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي سابقا؛ مما عرض هذا الإقليم للتدخل في شئونه

---

(١) سويدي، جمال سند وآخرون: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٠٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(٢) عبد الله، عبد الخالق. (١٩٩٣). النظام الإقليمي الخليجي. مجلة السياسة الدولية، السنة (٢٩)، العدد (١١٤)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣م، ص (٢٨-٢٩).

الداخلية وتوجيه تفاعلاته بما يخدم المصالح الخاصة لكل منهما على حساب الأخرى وعلى حساب الدول أعضاء النظام الخليجي.

وقد استطاعت دول النظام الخليجي عرقلة مساعي الكتلتين والقوتين العظمتين نحو تحقيق أهدافهما في أحيان كثيرة، بل استطاعت التأثير في سياسات القوتين العظمتين الخاصة بالخليج وكانت علاقة النظام الخليجي مع النظام العالمي بشكل عام ومع كل من الكتلتين تأخذ حالة المد والجزر، لا سيما وأن هذا النمط من العلاقات يستلزم معرفة الأسباب والحوافز التي دفعت وشجعت القوتين العظمتين على التدخل ومحاولة السيطرة على النظام الإقليمي الخليجي، ويستلزم أيضا معرفة السياسات التي اتخذتها الدولتان العظميان للسيطرة وفرض النفوذ في الخليج، كما يستلزم معرفة أشكال القوتين العظميين ووسائل تأثيرها في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي[١].

ولعل من أهم دوافع وحوافز القوتين للسيطرة على الخليج: الموقع الاستراتيجي، والنفط والمصالح الاقتصادية، والأحداث والتطورات المهمة التي شهدها الخليج، إضافة لخصائص النظام الإقليمي الخليجي والدول الأعضاء فيه.

أما بالنسبة لسياسات وأشكال تدخل القوى الدولية في النظام الإقليمي الخليجي؛ خاصة القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك فقد تنوعت وتبدلت وفقًا لمحصلة تفاعل القوى الأربعة السابقة الذكر، وذلك من مرحلة لأخرى ضمن استراتيجيات محددة وانطلاقًا من مبادئ مختلفة، وقد كانت هذه السمات تتغير بتغير القيادات السياسية وطبيعة سياستها الخارجية سواءً في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وأوروبا وإسرائيل.

ومع تزامن ظهور نظام ما بعد القطبية الثنائية بمعالمه التي أخذت ترسي قواعد لنظام عالمي جديد له سماته وخصائصه ووظائفه مع ظهور واقع إقليمي خليجي جديد على إثر غزو العراق للكويت وانتهاء بحرب عاصفة الصحراء التي غيرت خصائص معادلة توازن القوى في هذا الإقليم، وغيرت كذلك من أنماط ارتباطه مع النظام الدولي بحيث أصبح أكثر خضوعًا وتبعية. كما أدى هذا التزامن والترابط بين الحدثين أيضًا إلى ظهور تحولات في خصائص البنية الدولية للنظام الإقليمي الخليجي شملت جانبين أساسيين: يتعلق **الأول** بمكانة وأنماط تفاعل القوى الدولية، ويتعلق **الثاني** بسياسات

---

(١) انظر: نص خطاب مارتن إنديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، في الخليج، ١٩٩٣/٥/٢٣.

وأشكال تدخل القوى الدولية في النظام الخليجي[١]. وبطبيعة الحال أثر ذلك بشكل واضح على توجهات السياسات العربية والإقليمية والدولية لدول الخليج العربي ومن بينها بطبيعة الحال دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وانهيار حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء عصر النظام الدولي ثنائي القطبية، وظهرت تحولات على مستوى هيكلية وخصائص النظام الدولي وآثارها الواضحة على النظام الإقليمي الخليجي، وعلى مستويين:

الأول: هو التغير في ترتيب مكانة القوى الدولية الكبرى كفواعل في النظام الخليجي.

والثاني: هو طبيعة تفاعلات تلك القوى داخل النظام الإقليمي الخليجي.

وقد ساعد هذا على بلورة وإبراز هذه التحولات استجابة القوى الدولية للتحدي الذي فرضه الغزو العراقي للكويت ودور هذه القوى في حل الأزمة الدولية التي ترتبت على هذا الغزو.

ولا بد من الإشارة هنا إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهائها من حرب عاصفة الصحراء إلى فرض هيمنتها وتفردها الكامل على إقليم الخليج، وهي عندما تفعل ذلك فإنما تفعله من منطلقين:

الأول: أنها صاحبة مصالح حيوية استراتيجية في الخليج، وأنها هي التي حررت الكويت، والقوة المسئولة عن الأمن والاستقرار في الإقليم.

والثاني: أنها القوة العظمى الأوحد في العالم، وأنها هي المعنية بالحفاظ على الاستقرار العالمي[٢].

وقد حرصت الولايات المتحدة على اتباع سياسة خاصة بالنظام الإقليمي الخليجي تتمثل باختصار في عملها على إقصاء أي قوة دولية عن الخليج، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفيما عدا ذلك فإنه من الصعب تصور وجود سياسات للقوى الدولية الأخرى خاصة بهذا الإقليم، ولكن هذا لا يعني تخلي القوى الدولية الأخرى خاصة كأوروبا الغربية واليابان عن مصالحها في الخليج، من منطلق شعورها بالتوجس والخيفة تجاه مساعي السيطرة الأمريكية على الخليج الرامية إلى التحكم في المصدر الرئيسي للطاقة وهو النفط، ومن ثم التحكم في مسار التطور الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، لذا فإن القوى الدولية المختلفة وإن لم تكن لها حاليًا سياسات رسمية خاصة

---

(١) بدران، ودودة. الرؤية الأمريكية لأمن الخليج. د/عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص (٣٨٦-٣٩٣).

(٢) أبو النصر، عبد الكريم. (١٩٨٤). تفويض أمريكي لإسرائيل بالتدخل في حرب الخليج. المستقبل (باريس، ٧/ابريل/نيسان ١٩٨٤)، ص ٣١.

بالخليج، فإنها تستخدم وسائل متنوعة للحفاظ على مصالحها والحد من التسلط والسيطرة الأمريكية على الإقليم[١].

تطور تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي:

تميز النظام الإقليمي الخليجي بسمات خاصة ميزت تفاعلاته عن غيرها من تفاعلات النظم الإقليمية الأخرى نتيجة لمجموعة من المحددات التي أثرت في هذه التفاعلات ومساراتها وأنواعها وتغيرها.

ولمعرفة تأثير هذه المحددات وكيف تتطور فإننا سنتعرض إلى مراحل تطور النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته ومدى ثباتها أو تغيرها خلال مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة البحث عن قواسم مشتركة بين الدول الثماني أعضاء النظام من عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٧٨م.

والمرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستقطاب والصراع من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٩م، والتي كان من أبرز معالمها ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحيز الوجود والحرب العراقية الإيرانية.

أما **المرحلة الثالثة:** فهي مرحلة الانفجار والمراجعة التي ابتدأت عام ١٩٩٠م ولا زالت ممتدة حتى الآن، وهي المرحلة التي أخذت فيها هيكلية النظام تأخذ شكل مستطيل التوتر بدخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي في تفاعلات النظام بسبب دورها في أزمة الخليج الثانية[٢].

نتيجة لما سبق وبسبب عدم التجانس في القوة فقد برزت ثلاث قوى إقليمية طامحة في قيادة وزعامة إقليم الخليج العربي؛ فقد حاولت كل من إيران والعراق القيام بدور المهيمن على المنطقة، بينما كانت السعودية تقوم بدور الموازن على مستوى التنافس، والسعي للسيطرة على الدول الخمس الصغيرة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ مما أدى إلى لجؤها إلى سياسة «**التحالفات الإقليمية والدولية**» لموازنة محاولات السيطرة التي ظلت تتعرض لها، ولذلك أخذت التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي مسارين من العلاقات أو مجموعتين من العلاقات المثلثية (**Triangular Relations**) وهي:

---

(١) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص (١١٣-١١٦).
(٢) الأسطل، كمال محمد. (٢٠٠١). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الأولى: مجموعة العلاقات بين القوى الكبرى الثلاث (**إيران والعراق والسعودية**) من أجل الهيمنة الإقليمية واكتساب دور القوة الإقليمية المهيمنة.

الثانية: مجموعة العلاقات بين السعودية كطرف، والدول الخمس الصغرى كطرف ثانٍ، والعراق وإيران وقوى إقليمية ودولية أخرى كطرف ثالث، من أجل السيطرة على الساحل العربي للخليج.

وقد أفرز هذان المساران من العلاقات أنماطًا متعددة من التفاعلات الصراعية والتعاونية داخل النظام على مدى فتراته الثلاث، وكانت هذه التفاعلات ذات مستويات متدرجة بل ومتداخلة في أحيان كثيرة؛ حيث لم تقف عند حدود اتجاه التعاون أو الصراع، بل كان يحدث أحيانًا تداخل بين نمطي التفاعل بين دولتين أو أكثر، إذ كانت العلاقات تشمل تفاعلات صراعية عند مستوى من المستويات، وتفاعلات تعاونية عند مستوى آخر، أي أن أنماط التفاعلات كانت وكما وصفها كانتوري وشبيغل (**Cantori and Spiegel,1970**) أشبه بـ«**طيف العلاقات**»، وكانت تمتد ما بين محوري «**العداوة والصداقة**».

ونظرًا لصعوبة فرز هذه التفاعلات بمستوياتها المتدرجة والمتداخلة فإنه يكفي دراسة أبرز وأهم هذه التفاعلات ذات الصفة المحددة: التفاعلات الصراعية والتفاعلات التعاونية بأنواعها المختلفة في كل مرحلة من مراحل التطور الثلاث لمعرفة مدى الثبات والتغير في هذه الأنواع من التفاعلات والأسباب المسئولة عن ذلك.

_ _ _

تطلعات دول الجوار غير العربية:

أشرنا بوضوح أثناء حديثنا عن النظام الإقليمي الخليجي وإشكالياته وعناصره وصراعاته إلى أن إيران تشكل أحد أركان هذا النظام، كما أنها عضو فاعل في هذا النظام سواءً في العلاقات القائمة على مستوى «**مستطيل التوتر**» أو «**العلاقات المثلثية**»؛ فهي دائمًا تشكل إحدى الرءوس في هذه العلاقات.

وقد تميز أسلوب إيران في التعامل مع جيرانها القدماء والجدد في عهد ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد أزمة الخليج الثانية بثلاث سمات بارزة؛ هي: الحذر والتركيز على المصالحة، والتركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلًا من التطلعات الأيديولوجية، وتوسعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وقد كان لهذا الأسلوب الإيراني بعض النتائج الايجابية في العلاقات، سواءً مع جيرانها العرب أو مع الدول الجديدة التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق.

ولم تخل علاقات إيران دومًا من التوتر مع الدول العربية الخليجية أو الدول العربية الصديقة للغرب حتى في عهد ما قبل الثورة عندما كانت إيران حليفًا حميمًا للغرب، وإن كان مستوى هذا التوتر يختلف باختلاف الفترات والدول، وذلك لعدة أسباب: بعضها يعود إلى منافسات تاريخية وثقافية،

وبعضها الآخر يعود إلى عهود قريبة هي المسئولة عن هذه الحالة شبه المستمرة من العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج العربية.

ومن الأمور التي تتمتع بأهمية خاصة في هذا المجال التنافس على مناطق النفوذ الإقليمي بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، والخلافات في الأيدولوجيا والنظرة العالمية والطبيعة المختلفة للحلفاء الأجانب لكل دولة من هذه الدول(١).

فإيران وبحكم موقعها الجغرافي شكلت إحدى الحالات المعقدة في العلاقات بين الوطن العربي من جانب ودول الجوار الجغرافي من جانب آخر، فبعد الثورة الإسلامية في إيران حدث تحول كبير في العلاقات الإيرانية مع العالم بشكلٍ عام، والعالم العربي بشكلٍ خاص، فانتقلت الحالة من البرود والركود في العلاقات إلى حالة من تأجج التفاعل على مختلف الصعد(٢).

كما أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد حافظت على وجودها على مدى أكثر من عقدين، وهي تمثل بالنسبة للولايات المتحدة عقبة صعبة، بسبب ضخامة عدد سكانها وموقعها الجيوستراتيجي واحتياطاتها الضخمة من النفط والغاز، إضافة لحماسها الأيديولوجي، كما وتتهمها واشنطن بانتهاك حقوق الإنسان، ودعم الإرهاب الدولي والتصلب في المواقف السياسية.

وخلافاً لما ينطبق على الحالة العراقية فإن بدء مواجهة مباشرة مع إيران سيقود الولايات المتحدة إلى حرب قد لا تنتهي بالضرورة بأحوال مواتية لمصلحة حقبة السيطرة الأمريكية على العالم؛ ففي حالة إيران لا ينحصر الهدف في زعزعة عدو بل زعزعة معتقد وتجربة تاريخية وديانة، وإن تحقيق هذه الأهداف المرغوب بها بشدة يبقى أمرًا مناسبًا للأهداف الاستراتيجية المعقدة والمتداخلة المرتبطة بالجوانب الكبرى من الاستراتيجية الأمريكية، وليس بجوانبها العسكرية فقط(٣).

وعود على بدء وفيما يتعلق بالعلاقات العربية الإيرانية فإنه لولا انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها لاستمرت حالة الانتقال من البرود والفتور في العلاقات إلى حالة التفاعل وعلى الصعد كافة؛ فقد خلفت هذه الحرب آثارًا سيئة على العلاقات بين الجانبين، وأعادت حالة الفتور والشكوك والحساسيات لتتحكم في إدارة العلاقات بين الطرفين، فقد خرج العراق من حربه مع إيران قويًا عسكريًا ومنتصرًا، في حين خرجت إيران من هذه الحرب ضعيفة ومهزومة، وتجسدت هذه الحقيقة في اضطرار إيران للقبول بالقرار رقم (٥٩٨) في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨م، والذي نص على: وقف إطلاق النار، والانسحاب إلى الحدود الدولية وتبادل الأسرى، وعقد

---

(١) هنتر. (٢٠٠٣)
(٢) إيران وأزمة الخليج. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، ص ١٤٦.
(٣) عمرو. (٢٠٠١)

مفاوضات سلام من أجل حل جميع المشكلات العالقة بين الدولتين، وأخيرًا إعادة إعمار البلدين بمساعدة دولية[١].

وقد ترتب على هذا الوضع تردد العراق في قبول وقف إطلاق النار بسبب شعوره بالانتصار، ومحاولة تحقيقه الأهداف التي دخل من أجلها الحرب وتحمل من أجلها كل تلك المعاناة والخسائر والتضحيات على مدى ثماني سنوات كاملة، وكان يريد احتواء الخطر الأيديولوجي الإيراني بإسقاط النظام الإسلامي الحاكم بكسر القدرة العسكرية الإيرانية كي يصبح العراق هو القوة الإقليمية الكبرى الوحيدة في منطقة الخليج، ومن ثم يفرض زعامته عليها وعلى كل الوطن العربي.

وبعكس الممارسات العراقية فقد كانت إيران تسعى إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية داخلية، وإلى تحسين علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية بانتخابها برلمان جديد عام ١٩٨٨م، ومجيء قيادة متماسكة وإعادة بناء الجيش وتقوية الاقتصاد؛ الأمر الذي كان يستوجب حدًّا أدنى من العلاقات مع بلدان أوروبا الغربية باعتبارها مصدرًا لرأس المال والتجارة والتكنولوجيا.

كما عملت إيران على الانفتاح على جارها الاتحاد السوفيتي -آنذاك- وتحسين العلاقات مع الدول الخليجية المجاورة، وبمعنى آخر انتهاج سياسة خارجية مغايرة للسياسة السابقة التي ركزت على خلق الأعداء بدلًا من جذب الأصدقاء[٢].

وهكذا وبينما كان العراق يتجه نحو ممارسة الهيمنة كانت إيران تسعى لإعادة البناء بكل ما فرضته من ضوابط على سلوك السياسة الخارجية وأنماط تفاعلاتها داخل النظام الإقليمي الخليجي.

ومع انحسار التأثير والنفوذ السوفيتي في أغلب أقاليم العالم، وانطلاق السياسة الأمريكية نحو الزعامة العالمية؛ فقد أظهرت الولايات المتحدة اهتماما كبيرًا بمقاومة القوى الإقليمية التي يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية بعد أن كان التركيز في السابق على مواجهة الخطر الناجم عن التهديدات السوفيتية، وكان إقليم الخليج أبرز الأقاليم التي حظيت بهذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي، وكان العراق ومن بعده إيران هما محور الاهتمام في هذا التوجه[٣].

---

(١) الصراع العراقي-الإيراني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، المشرف ورئيس التحرير السيد ياسين (القاهرة: المركز ١٩٩٠)، ص ١٦١.

(٢) و Middle East Journal ١٩٨٨.

(٣) الحاج. (١٩٩٦)

وكان هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي الجديد يعني أن واشنطن قد تخلت عن سياسة «**توازن القوى**» التي التزمت بها طيلة عقدي: السبعينيات (**بدعم إيران في مواجهة العراق**)، والثمانينيات (**بدعم العراق في مواجهة إيران**)، وأنها أمام طموحات الهيمنة الإقليمية العراقية والإيرانية في الخليج، وأنها باتت معنية بمواجهة القوتين معًا، خاصة بعد أن استنفذت الحرب العراقية- الإيرانية أغراضها في تعطيل المشروع الأيديولوجي والسياسي الإيراني طيلة سنوات الحرب العراقية- الإيرانية، والتي فرضت على إيران تقديم تنازلات كثيرة ومراجعة سياستها الخليجية العدوانية.

وفي ظل هذه فقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على عدم التدخل بشؤون الغير واحترامها لدول الجوار خصوصاً والمنطقة عموماً، وقد كانت توجهاتها تتوافق دائماً مع شقيقاتها دول الخليج العربية من ناحية، وباقي الدول العربية من ناحية أخرى.

وقد حظيت الحرب العراقية-الإيرانية بنصيب كبير من الاهتمام بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى ما تتمتع به المنطقة من أهمية، ولما لهذه الحرب من انعكاسات مباشرة عليها، وكذلك إلى الظروف الشديدة الحساسية التي تمر بها.

ونظراً لمحدودية القدرات العسكرية لهذه الدول فقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من دون إهمال العمل على تقوية قدراتها الدفاعية والأمنية.

ومن خلال دراسة قام بها (عبيد، ١٩٩٦) واستهدفت موقف الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية-الإيرانية، حيث من الممكن تعميم هذا الموقف على الدول الخليجية الأخرى، وبصورة أكبر على العربية السعودية والكويت، والذي كانت أبرز معالمه: تطور ردود الأفعال ومجريات الحرب، والحياد على الصعيد الرسمي، وببعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي، مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيهل المصالح الاقتصادية والعلاقات القديمة التي تربط بعض الإمارات مع إيران، وقد كانت دول مجلس التعاون تبقي على خيوط اتصال مع إيران عن طريق دولة الإمارات العربية المتحدة حتى في أوج الأزمة بين دول مجلس التعاون وإيران[١].

(١) عبيد، ١٩٩٦، ص ١٦٤، ١٦٥.

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لإيقاف هذه الحرب، وذلك عن طريق تكليف وزير الخارجية آنذاك راشد عبدالله النعيمي بزيارة كل من إيران والعراق بمبادرة الشيخ زايد رحمه الله لإيقاف تلك الحرب.

وقد أخذ هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي ثلاثة أبعاد هي:

- العمل على عدم تمكين أي من القوتين الإقليميتين (**العراق وإيران**) من امتلاك القدرة على تهديد المصالح الأمريكية في الخليج وتهديد أمن واستقرار الدول الخليجية الصديقة.
- **والبعد الثاني** هو الاستعداد للتدخل العسكري واللجوء إلى القوة بدعوة أو بدون دعوة من أي من دول الخليج.
- أما **البعد الثالث** فهو العمل على فك الارتباط بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان قد قوي بفعل الحرب العراقية الإيرانية[١].

لقد أحدث الاجتياح العراقي للكويت تحولًا كبيرًا في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران، وبخاصة الدولتين اللتين وقفتا إلى جانبه بقوة ووضوح (**السعودية والكويت**) وتحديدًا في السنتين الأخيرتين من تلك الحرب؛ فبسبب حرب الناقلات وجدت هاتان الدولتان نفسيهما طرفين في تلك الحرب، وعليه فقد كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤثرًا باتجاه تردي العلاقات بين البلدين.

هذه العلاقات الصراعية تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية ووجدت دول مجلس التعاون أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي أو على الأقل لتحييد الخطر الإيراني والحيلولة دون حدوث تحالف عراقي إيراني بمقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة؛ إضافة لأن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايدة من الحرب ورفض الإغراءات العراقية قد ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه[٢].

فبعد أيام من انتهاء حرب عاصفة الصحراء وتحديدًا بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١م قامت السعودية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بعد قطيعة دامت نحو أربع سنوات، وكانت زيارة وزير الخارجية السعودية لطهران في أيار/مايو من ١٩٩١م بمثابة تصديق على تحسين العلاقات بين

---

(١) النعيمي، عبد الرحمن محمد.(١٩٩٢). الصراع على الخليج العربي. المكز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٠٤.

(٢) مرهون، عبد الجليل. (١٩٩٦). العلاقات الخليجية ـ العراقية: بنية الوزن الجيو بوليتيكي (القسم الثاني). **شئون الشرق الأوسط**، السنة ٥، العدد ٤٩ (شباط/فبراير ١٩٩٦) ص ٤٩.

البلدين، ومن ثم قام وفد اقتصادي إيراني بزيارة السعودية والكويت في شباط/فبراير ١٩٩٢م من أجل تقوية الروابط الاقتصادية المشتركة.

أما الكويت فقد بدأت مشوار التقارب مع إيران فور الاجتياح العراقي لأراضيها، وأخذت القيادة الكويتية في المنفى بإطلاق التصريحات المتتالية في هذا الاتجاه؛ ففي أيار/مايو ١٩٩٣ تم تأليف لجنة كويتية-إيرانية لتوسيع العلاقات وتعزيزها بين البلدين وذلك في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني للكويت، وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٤م وقعت الكويت وإيران اتفاقًا للتعاون في مجال النقل البحري يهدف إلى تطوير التبادل التجاري بين البلدين(١).

وبقدر ما كانت السعودية والكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى تواقة لتحسين علاقاتها مع إيران، كان الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية بزعامة هاشمي رافسنجاني متحمسًا لذلك هو الآخر لسببين رئيسين:

أولاهما: حاجة إيران الأكيدة إلى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الإقليمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول المجلس.

وثانيهما: رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة.

لذلك قام الرئيس رافسنجاني في أيلول /سبتمبر ١٩٩٣م بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساعدة إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمة أوبك، وأجرى اتصالًا هاتفيًا بالملك فهد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م لهذا الشأن، وتبادلت الدولتان لمدة قصيرة سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية أسفرت عن موافقة السعودية داخل أوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة للكويت وإيران، وتجميد حصص الإنتاج لكل من الإمارات والسعودية.

ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الإنتاج اليومي الإيراني من النفط بمعدل ٢٦٠ ألف برميل، وفي المقابل كان الفهم السائد في كل من أبو ظبي والرياض أن إيران قد أصبحت أخيرًا على استعداد لتسوية نزاعها مع دولة الإمارات حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبلها (**أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى**) بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات الثنائية، وفي تلك الأثناء أيضًا قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة السعودية وأعلن في الدوحة أثناء زيارته لقطر في ٧ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٣م بأنه يحمل دعوة رسمية للملك فهد لزيارة إيران، وإن العاهل السعودي قد قبلها.

---

(١) مرهون، عبد الجليل. (١٩٩٦). مرجع سابق ص ٤٦.

وبمجرد الإعلان عن تلك الدعوة حدثت اضطرابات سياسية في طهران بين المتشددين الذين عارضوا هذه الزيارة من جهة والمعتدلين من جهة أخرى؛ ونظم حوالي مائة ألف طالب إيراني مسيرة داخل جامعة طهران للاحتجاج على تلك الدعوة، كما قامت بعض الشخصيات الدينية بالتهجم على السعودية وقادتها على صفحات الصحف الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى انتكاسة العلاقات بين البلدين، وساءت أكثر نتيجة قرار الحكومة الإيرانية المفاجئ بعدم طرح قضية الجزر الإماراتية للنقاش أثناء جولة المفاوضات التي كان مقررًا عقدها في طهران أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣م بين دولة الإمارات وإيران، الأمر الذي أدى إلى نسف تلك الجولة من المفاوضات عشية انعقادها(١).

وقد ساهم العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ذلك منها: اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام ١٩٩٤م، وكذلك اتجاه إيران في آب/أغسطس ١٩٩٢م نحو فرض سيادتها على جزيرة أبو موسى الإماراتية وبما يتعارض مع اتفاق ١٩٧١م بين كل من إيران وإمارة الشارقة، مما دفع دولة الإمارات العربية المتحدة بمساندة باقي دول المجلس إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، والالتزام بمذكرة التفاهم ١٩٧١م بشأن جزيرة أبو موسى وعدم التدخل بأية طريقة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة عل الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم المتعلقة بهذه القضية(٢).

وامتدت هذه التوترات إلى مسألة الحج بين إيران والسعودية ابتداءً من موسم حج ١٩٩٤م، بعد أن شهد عام ١٩٩٣م تفاهمًا مشتركًا بين البلدين، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران وهو ٥٥ ألف حاج وفق الحصة المقررة في اتفاق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن كانت تسمح لإيران بضعف هذا العدد منذ موسم ١٩٩٠م، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج، مما زاد من توتر العلاقات

---

(1) Chubin & Tripp" Iran – Saudi Arabia Relations & Regional Order: Iran & Saudi Arabia in the Balance Of Power in the Gulf". Oxford, New York: Oxford University press for the International Institute for Strategies Studies, 1996. P 314 – 315.

(٢) مرهون. عبد الجليل. أمن الخليج بعد الحرب الباردة.

ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب التي كان يسعى إليها رافسنجاني[١].

ولكن هذه القضايا الخلافيةكانت تخفي وراءها مسائل استراتيجية وسياسية أهم تعرقل إمكانية التقارب بين إيران وبين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي:

أولًا: صراع السلطة الداخلي في إيران بين الجناح المتشدد الرافض لأي تقارب مع السعودية والدول الخليجية باعتبارها عميلة للولايات المتحدة، والجناح المعتدل الذي يدرك بأن إيران بحاجة إلى إصلاح اقتصادي عميق لن يتحقق إلا بالانفتاح على العالم العربي والدول العربية الخليجية، وبالتالي فإن العلاقات الإيرانية-الخليجية ستظل رهينة لتطورات الصراع على السلطة في إيران.

ثانيًا: الاختلاف على علاقة الدول العربية الخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية وإعطاء دور رئيس في الأمن الإقليمي الخليجي لواشنطن؛ فوجهة النظر السعودية تأخذ في اعتبارها الخطرين: العراقي، والإيراني كمصدرين لتهديد الأمن والاستقرار الداخلي لدول الخليج العربي، وعليه فإنها تعتقد أن إقامة علاقة وطيدة ودائمة مع الولايات المتحدة تعتبر مسألة لا يمكن التخلي عنها أو الإنقاص من قيمتها من أجل تحسين العلاقات مع إيران، وبالمقابل فإن وجهة النظر الإيرانية بشأن الأمن في الخليج لا تقتصر على أن الوجود الأمريكي في المنطقة أمر غير مرغوب فيه فحسب، بل تؤكد أيضًا على أنه تهديد أساسي لإيران وللأمن في الخليج، وعليه فإن العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة تظل بالنسبة لإيران تحديًا أساسيًا على درجة كبيرة من الأهمية.

واتصالًا بذلك فإن العلاقات الإيرانية مع السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى سوف تتأثر بمسار العلاقات الإيرانية-الأمريكية وتقلباتها، وسوف تتأزم علاقة الولايات المتحدة بإيران طبقًا للدرجة التي تعتبر فيها الإدارة الأمريكية طهران بمثابة عامل إحباط للعلاقات الأمنية الخاصة بين واشنطن ودول مجلس التعاون[٢].

وأخيرًا فإن الخلفية الأساسية التي تحكم هذه المعادلة هي اختلال توازن القوى بين إيران والسعودية؛ فمع غياب العراق كقوة موازنة تبقى القوى الخارجية

---

(1) Saleh Al-Mani, " The Ideological Dimention In Saudi – Iranian Relations", In: Al-Suwaidim ed., Ibid., P.171.

(٢) مسعد، نيفين. (١٩٩٦). الرؤية الإيرانية لأمن الخليج. المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. ص (٣١٤-٣١٥).

-وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية- عامل توازن رئيس في الخليج، في حين تحبذ إيران نظامًا أمنيًا خليجيًا خالصًا لا وجود فيه للقوى الخارجية سواءً أكانت عربية أو غير عربية، ومن هنا كان رفضها لإعلان دمشق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من مصر وسوريا(١).

وقد فتحت هذه الخلافات حول حدود ومضمون النظام الأمني الإقليمي في منطقة الخليج مجددًا الملف العراقي، وهذا بدوره يلقي كثيرًا من الضوء على ما يسمى بـ(**الورقة العراقية**) بالنسبة لكل من إيران والسعودية ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي.

وعليه وبناءً على ما سبق، فإننا نجد بأن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من هذه التطورات قد اتسم بالحكمة والعقلانية والتوازن على الرغم من صعوبة وتعقد ما يحيط بها من أحداث ومتغيرات؛ فاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والصراع العربي-الإسرائيلي، والحرب العراقية-الإيرانية، واحتلال العراق للكويت أو ما سمي بـ(**أزمة الخليج الثانية**)، ومن ثم احتلال الولايات المتحدة للعراق، والمد الشيعي في المنطقة ومحاولة تصدير الثورة الإسلامية للخارج، وغير ذلك من أحداث وعوامل مؤثرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط تعتبر جميعها عوامل تؤثر في توجيه السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

فأثناء الحرب العراقية-الإيرانية قامت الإمارات بدعم العراق اقتصاديا وإعلاميا ولوجستيا؛ شأنها في ذلك شأن باقي الدول العربية المشكلة لمجلس التعاون الخليجي.

أما بعد احتلال العراق للكويت فقد اتخذت الإمارات موقفا حازما من هذه القضية، وطالبت العراق ومن خلال صعد عدة بالانسحاب الفوري من الكويت، وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن، وعندما رفض ذلك شاركت الإمارات بالجهد العسكري الذي هدف لتحرير الكويت، ولكنها فيما بعد سعت إلى المصالحة العربية-العربية وكانت أول دولة خليجية تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعد أن عجز الحصار المفروض على العراق في تغيير النظام.

وسنتطرق إلى مناقشة مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه كل من هذه الأحداث والعوامل والقضايا في مواقع متقدمة من هذه الدراسة.

رأينا في هذا المبحث أن سياسة الأمن الإقليمية لدولة الإمارات لم تُراعِ الأمن القومي فقط، بل امتدت لتشمل التضامن مع الأمتين العربية والإسلامية.

---

(١) مسعد. (١٩٩٦). المرجع السابق.

ورأينا كيف أن دولة الإمارات في سياستها الخارجية الإقليمية كانت ضد الاختراق والتبعية لقيادة النظام الدولي، خاصة في منطقة الخليج العربي أو ما يسمونه بـ«**الخليج العربي النفطي**».

ولا أدل على ذلك من تلك الدعوات القومية التي كان يطلقها الشيخ زايد رحمه الله، والتي كانت تدعو دائماً إلى إبعاد المنطقة عن الصراعات والتحالفات الدولية، وتدعو في الوقت نفسه إلى تعزيز التضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله رحمه الله في حديثه مع الوفد المرافق لملك السعودية آنذاك الملك خالد بن عبدالعزيز رحمه الله في ١٩٧٦/٢/٢٩م، وذلك نقلاً عن كتاب: زايد والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص (٧٠-٧١):

«أن أبناء المنطقة هم حماة الخليج».

«إن المنطقة ليست ميداناً لكل من أراده».

«إن هذه أرضنا، ويجب أن تبقى بعيدة عن الصراعات الدولية، وسنحتفظ بأرضنا ونتعاون مع أشقائنا على هذا الأساس، وعلينا أن نسعى جميعاً في الخير، لمنع أي صراع في المنطقة».

ومن خلال هذا المبحث استطعنا أن نلمس دور الإمارات العربية في محاولة إزالة حالة الصراع وعدم الاستقرار السائدة في منطقة الخليج العربي، مع مراعاتها لتلك الحساسية الأمنية الشديدة لتلك المنطقة.

وقد كان لنظام دولة الإمارات كدولة اتحادية أهمية كبيرة في مساعدة الدولة ككل على لعب دور أكبر في سياسة الأمن الإقليمية.

وقد استوعبت السياسة الأمنية الإقليمية لدولة الإمارات حقيقتين غاية في الأهمية:

الحقيقة الأولى: مدى الشرخ والجرح الذي أحدثه اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت وما تبع ذلك من تداعيات في المنطقة.

الحقيقة الثانية: وجود بعض التحفظات على عضوية إيران والعراق في النظام الإقليمي الخليجي؛ وذلك لانخفاض مستوى التجانس بين هاتين الدولتين مع دول النظام.

كما أخذت الإمارات في حسبانها دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في ضمان الأمن الإقليمي الخليجي.

هذا وقد اتسم النظام الإقليمي الخليجي بالتطور وكذلك تفاعلاته البينية ومدى ثباتها أو تغيرها، مما جعلنا نقسمه إلى ثلاث مراحل: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة، ثم مرحلة الاستقطاب والصراع، ثم مرحلة الانفجار والمراجعة والتي لا تزال ممتدة حتى الآن.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وقد كانت القيادة السياسية في دولة الإمارات على وعي كامل بتطلعات دول الجوار في منطقة الخليج العربي، خاصة التطلعات الإيرانية المريبة في المنطقة.

وقد اتسم موقف الإمارات من معظم التطورات الإقليمية بالحكمة والعقلانية؛ بداية من حرب الخليج الأولى وما تبعها من أحداث عظام في المنطقة، خاصة موضوع احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران. وقد كانت كافة تحركات الإمارات متناغمة مع التحركات الخليجية والعربية؛ وذلك سعيًا منها لحفظ الأمن الإقليمي الذي هو إحدى ركائز السياسة الخارجية.

— — —

— —

—

المبحث الثالث

العوامل الدولية المؤثرة في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة

اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط على العالم الخارجي؛ فهي مشاركة بفعالية في جميع الأنشطة الدولية والحكومية وغير الحكومية، كما تشارك في جميع النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية، كما أنها عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات العالمية، وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة.

وقد انبثقت هذه السياسة من نص المادة الثانية عشرة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والتي تنص على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي[١].

العلاقات الأمريكية الخليجية وتداعيات ١١ سبتمبر

شكلت أحداث ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١م التي تمثلت في تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك، وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (**البنتاغون**) نقطة تحول مفصلية في العلاقات الدولية وساهمت بشكل كبير في تغيير هيكلية النظام الدولي عامة[٢]، وكان لها تداعياتها واسعة المدى في منطقة الخليج.

وتأتي هذه الأحداث التي أصابت قلب النظام الدولي وعجلته الرئيسة، لتشكل زلزالًا قويًا ضرب أهم قوة في العالم الذي أصبح أحادي القطبية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد انحسار الاتحاد السوفيتي وابتعاد الصين عن لعب دور رئيس في العالم، وقناعة الاتحاد الأوروبي بأنه منافس اقتصادي للولايات المتحدة أكثر من كونه منافسًا سياسيا وعسكريا، أصبحت هذه الدولة وبما تمتلكه من وسائل القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتقنية أن

---

(١) دستور لدولة الإمارات العربية المتحدة.
(٢) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

تستفرد بالنظام الدولي كقوة شبه وحيدة يصعب مقارنتها بأية قوة دولية أخرى(١).

وقد شبه أحد الباحثين الدول في سلوكياتها بسلوكيات الإنسان، فالقوة تغري بالعظمة وبالتالي فإن توظيف هذه القوة واستثمارها جعل من الدول ما هو قوي طموح، ومنها ما هو قوي قانع، ومنها ما هو ضعيف طموح، وضعيف تابع، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي ضمن الدول القوية الطموحة؛ فهي دولة حديثة شابة، محصنة بالمحيطات، تمتلك معظم وسائل القوة الشاملة إن لم تكن كلها، وقد تجدد هذا الطموح بعد دورها الهام في حسم الحرب العالمية الثانية وانحدار القوى الغربية إثر هذه الحرب، وتحولت بحكم الظروف العالمية وبفعل الديناميات الدولية من دولة معزولة إلى قوة لا سابق لها، ولكن بشكل مختلف في وسائله وأهدافه عن أهداف ووسائل سياسات الإمبراطوريات القديمة، خاصة بعد استخدام الوسائل العسكرية في حال لم تفلح الوسائل الدبلوماسية أو وسائل التهديد(٢).

وعلى الرغم من غلبة المثالية التي سادت في مطلع التسعينيات على بعض الأدبيات السياسية فإن المصالح والقوة لا زالتا الأساس في توجيه السياسات الخارجية للدول وليست الأخلاقيات، وهذا ما تشهد به الأحداث والتاريخ الدولي حتى الآن(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الصراع الذي نقصده ليس بالضرورة أن يكون كله حروبًا عسكرية، فربما يكون صراعًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا أو غير ذلك، ولكن ربما تستدعي بعض المواقف أحيانًا لجوءًا إلى استخدام القوة في سبيل تحقيق المصالح والأهداف، وهذا ما نشهده على أرض الواقع اليوم، وما تشهد به ميزانيات واستراتيجيات التسلح العالمي الذي تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى فيه على العالم من حيث نسبة الإنفاق حيث تنفق على التسلح ما

---

(١) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٩٤). العرب وأمريكا والنظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، شتاء ١٩٩٤م، ص (٥- ٢٦). وغالي، بطرس بطرس. (٢٠٠٢). العلاقات الدولية بعد ١١ سبتمبر. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢م.

(٢) زيبنغيو بريجنسكي (ترجمة: أمل الشرقي). (١٩٩٩). رقعة الشطرنج: الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٥.

(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

يقارب من نصف ميزانيتها وثلث النفقات العالمية في هذا المضمار وتسعى باستمرار إلى زيادة هذه النسبة من النفقات على التسلح(١).

وبعد مجيء بوش الابن ليتولى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد والده الذي أعلن إبان حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م مقولته الشهيرة التي تنص على: «**America Must Always Come First**» خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولأن الفرصتين السابقتين (**حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي**) لم تكونا وحديهما كافيتين لتحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة على العالم فإن أحداث ١١ سبتمبر التي جاءت مع بداية حكم بوش الابن الذي كان يعتقد بأن عليه أن يحقق ما لم يستطع والده إتمامه وهي الزعامة الأمريكية الوحيدة على العالم في ظل إدارة متشددة يطلق على المتقنفذون فيها «**المحافظون الجدد**» أو «**اليمين المسيحي المتصهين**» فقد انتقلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من الدفاع عن المصالح الخارجية واستعراض القوة، وسياسة الاحتواء أو التعاون مع دول العالم كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية والحرب الباردة إلى تحقيق التفوق الساحق على أية قوة عالمية أخرى خاصة بعد أن ضُربت هيبتها وفي عقر دارها للمرة الثانية عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي اعتبرته اعتداءً على أمنها القومي والذي يأتي في المرتبة الأولى في حسابات الدول(٢).

وبالنسبة **لتداعيات هذه الأحداث على العالم العربي ومنطقة الخليج بشكل عام**، وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص؛ فقد أثرت هذه الأحداث في هذه المنطقة بشكل أكبر من غيرها، لا سيما بعد توجيه الولايات المتحدة أصبع الاتهام إلى مجموعة من العرب ادعت أنهم مرتبطون بمنظمة القاعدة التي يتزعمها أسامة بن لادن، والتي تتمركز في أفغانستان وتمتد شبكتها لتشمل أكثر من خمسين دولة معظمها دول عربية وإسلامية، وقامت باستجواب واحتجاز عدد كبير من الجاليات العربية والمسلمة في الولايات المتحدة للتحقيق معهم. وأعلنت على قائمة الإرهاب أسماء عدد كبير من المصارف والجمعيات الخيرية والمنظمات التي تقاوم المحتل المغتصب لأرضها، وتجاهلت -مع الأسف- في حمأة غضبتها البحث عن الأسباب الحقيقية للإرهاب، والتمييز بين الإرهاب وبين مقاومة المحتل التي أقرتها كل القوانين والأعراف الدولية، وتحول هاجسها إلى هوس أمني(٣).

---

(١) سلامة، غسان. (٢٠٠٣). التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية. المستقبل العربي، العدد (٢٨٨)، فبراير ٢٠٠٣م.

(2) Dickey, Christopher. "The Once And Future Petro Kings" Newsweek,(8/4/2002).

(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (٣١٦-٣١٨).

وقد ساهمت هذه الأحداث يدعمها الإعلام الصهيوني في إثارة تصورات خاطئة عن العرب والمسلمين في نفوس الأمريكيين، ووجدت إسرائيل فيها فرصة ذهبية للتغطية على أعمالها القمعية والإجرامية ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي تعطيل أو تأجيل أي مساندة غربية للشعب الفلسطيني، خاصة وأن الانتفاضة الفلسطينية بدأت تلقى متعاطفين معها على الصعيد الدولي نتيجة للتصرفات الوحشية لحكومة شارون، وقد ساعد في نجاح الرعاية الصهيونية آنذاك وجود إدارة أمريكية يتحكم بها أساسًا المحافظون الجدد الذين يؤمنون بالنبوءات التوراتية في عودة المسيح المنتظر[١].

كما ترتب على ذلك اعتبار العديد من المنظمات التي تقاوم الاحتلال مثل: حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس، وحزب الله، حركات إرهابية، بل ذهب الأمر ببعض المسئولين الأمريكيين والغربيين البارزين والإعلاميين بأبعد من ذلك عندما حاولوا تشويه العقيدة الإسلامية نفسها، والمطالبة بتغيير المناهج الدينية والتعليمية الإسلامية التي «**تفرخ الإرهاب**» حسب تعبيرهم، مما دفع ببعض القادة العرب مثل: الأمير عبد الله ولي عهد السعودية (وقتئذ)، والشيخ زايد إلى الدعوة لإصلاح البيت العربي والإسلامي وتعزيز جبهته وتوحيد مواقفه تجاه قضاياه المصيرية من أجل المحافظة على الهوية العربية والإسلامية وحمايتها من التشويه[٢].

وللمرة الثالثة خلال ثلاثة عقود تتعرض منطقة الخليج للأزمات، بل تكون في قلب الحدث، فبعد الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨م)، وحرب تحرير الكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١م) تأتي أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لتضع دول الخليج في واجهة هذه الأحداث بعد أن وجهت السلطات الأمريكية اتهامات إلى بعض الأفراد في دول الخليج ادعت بأن لهم علاقة بهذه الأحداث وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، كما قامت بحملة اعتقالات واستجوابات طالت العديد من أبناء الخليج، كما رافق ذلك حملة إعلامية مشوهة تناولت قيم الإسلام ومفاهيمه وعقائده ومناهجه التعليمية[٣].

---

(١) غريب، أدموند. (٢٠٠٢). السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وانعكاساتها. الشئون العامة، العدد (٢١)، يناير ٢٠٠٢م، ص ص (٧-٤١).

(٢) الدسوقي، أبو بكر. (٢٠٠١). أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٦)، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١م، ص ص (٩٩-١٠٤). وأنظر التقرير الاتراتيجي الخليجي (٢٠٠١/٢٠٠٢)، ص ص (١٣-١٤) و ص (١٧)، وأنظر كذلك كلمة الأمير بن عبدالله آل سعود في مؤتمر القمة الخليجية الثانية والعشرين على موقع مجلس دول التعاون الخليجي العربية على شبكة الإنترنت.

(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤)، مرجع سابق.

ونظرًا للتشابك الكبير في المصالح بين منطقة الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية، فإن الإشكالية بالنسبة لدول هذه المنطقة كبيرة ومعقدة، وتمتد تداعياتها على صعيدين، **أولاهما:** الخطوات الأمريكية المحتملة في الحرب الممتدة ضد الإرهاب، واحتمالية شمولها لدول عربية وإسلامية أخرى، **وثانيهما:** مستقبل النظام العالمي بعد هذه الحرب، وموقع الولايات المتحدة من هذا النظام، خاصة وأن العلاقات بين معظم الدول الخليجية والولايات المتحدة قبل تفجر هذه الأزمة لم تكن على ما يرام، بل كانت هناك مشاكل ظاهرة بسبب الموقف الأمريكي شديد السلبية تجاه الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وقد أشارت هذه الدول على لسان الأمين العام السابق لمجلس التعاون جميل الحجيلان إلى ضرورة توخي الولايات المتحدة عدم الاندفاع في توجيه اتهامات لا دليل عليها، الأمر الذي يثير مشاعر العداء والاستفزاز ضد دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمال الإجرامية، التي طالما شجبتها وأدانتها، وتصدت لها بكل الوسائل[١].

إضافة لما سبق فقد كان لمواقف بعض قادة الدول الخليجية دليل واضح على عدم الانصياع لأوامر أمريكية تصدر من أعلى، وفق معادلة الرئيس الأمريكي جورج بوش (**من ليس معنا فهو مع الإرهاب**)، ومثال ذلك: محادثة الشيخ زايد رحمه الله مع الرئيس الأمريكي ورسالته إلى الدول الخمسة عشر، وكذلك ولي عهد السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي أكد في حديث له مع صحيفة نيويورك تايمز والواشنطن بوست في ٢٠٠٢/١/٢١م على قوة العلاقات الأمريكية السعودية، ولكنه أضاف في الوقت نفسه أنه: لا مجال للدفاع عن موقف واشنطن تجاه الفلسطينيين[٢].

أما **الانعكاسات الأمنية** لأحداث ١١ سبتمبر فقد تركت آثارًا بالغة الأهمية على الروابط الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية منها (عبيد، ٢٠٠٣):

١- استكمال عملية التطويق الاستراتيجي الأمريكية لمنطقة الخليج باستغلال الأزمة من أجل البقاء الدائم في المنطقة.

٢- تعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي الخليجي الأمريكي، والتركيز على التبادل الأمني والمعلومات من أجل مواجهتها.

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٠٢). التقرير الاستراتيجي الخليجي، ص (٥٣-٥٩). وانظر: الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية. الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، العدد (١٤٧).

(٢) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٠٣). وانظر: الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر في السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، ص (١٧٢-١٨٧).

٣- ضرب العراق وتعقد التفاعلات الإقليمية في الخليج والساحة الدولية وتقويض التحالف الدولي المناهض للإرهاب، وتهييج قطاعات واسعة من العرب والمسلمين ضد السياسة الأمريكية(١).

٤- تطور العلاقات الإيرانية-الأمريكية، وما تبع ذلك من تأثيرات كبيرة وواسعة على الأمن في منطقة الخليج(٢).

وبالنسبة للتداعيات الاقتصادية يرى بعض الخبراء في الاقتصاد أن الاستثمارات الخليجية الخارجية قد تضررت بشكل كبير بعد أحداث ١١ سبتمبر بعد أن شهدت انتعاشًا ملحوظًا قبل تلك الأحداث، فحجم الاستثمارات الخليجية في أسواق الأسهم الأمريكية يزيد عن (٨٠٠) مليار دولار، وقدرت خسائر السعودية لوحدها بـ (٢٨) مليار دولار من جملة استثماراتها البالغة (١٥٠) مليار دولار. في حين قدرت الإيرادات الفعلية لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو (١٢٥) مليار دولار في العام ٢٠٠٠م أي قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م بفترة قصيرة(٣).

وفيما يتعلق بسوق البترول كان لتلك الأحداث آثار مباشرة وغير مباشرة عليه، ففي بداية الهجمات على الولايات المتحدة تجاوز سعر برميل النفط (٣١) دولار بسبب الصدمة التي سادت أسواق النفط العالمية عند الضربة، ومن ثم انخفضت أسعار النفط بعد ذلك إلى أدنى مستوى لتؤدي إلى انخفاض في إيرادات السعودية في النفط، وخسائر في عائدات الاستثمارات الخارجية الكويتية وبما يزيد عن ٣٠% في المتوسط، وتراجع الأداء الاقتصادي الإماراتي بنسبة ١٥%.

كما أسهمت الأحداث وتداعياتها العسكرية في زيادة درجة المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي حَدَّت من تدفق رءوس أموال الاستثمارات الأجنبية.

وبشكل عام فإن خبراء الاقتصاد توقعوا تأثير هذه الأزمة على اقتصاديات معظم دول العالم لفترة طويلة، لا سيما وأن هذه الأحداث قد طالت هيبة أكبر وأقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر اقتصادها

---

(١) الهزاط، محمد. (٢٠٠٣). الحرب الأمريكية على العراق والشرعية الدولية. مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٢)، حزيران/يونيو ٢٠٠٣م، ص (٧٨-١١٤).
(٢) الهزاط، محمد. (٢٠٠٣) مرجع سابق، ص (٧٨-١١٤).
(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٠٢). التقرير الاستراتيجي الخليجي (٢٠٠٠/٢٠٠١م). مرجع سابق، ص (٩١-١٠٧).

العصب الذي يرتكز عليه الاقتصاد الدولي والذي يمثل ٢٨% من الناتج الإجمالي العالمي(١).

وفي النهاية فإنه يمكن استنتاج موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من أحداث ١١ سبتمبر من خلال نص البيان الختامي للقمة الخليجية الثانية والعشرين التي عقدت في مسقط في الفترة الواقعة من (٣٠-٣١) ديسمبر ٢٠٠١م أي بعد هذه الأحداث بحوالي ثلاثة شهور، فقد عبر المجلس الأعلى بقلق بالغ عن تزايد ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب التي أصبحت تشكل هاجسًا عالميًّا ورفضه المطلق لهذه الظاهرة واستنكاره لما تعرضت له الولايات المتحدة في أحداث ١١ سبتمبر، واستعداده لدعم التحالف الدولي للقضاء على الإرهاب.

كما دعا المجلس الأعلى لمجلس التعاون قادة الرأي والمفكرين والعلماء في العالم الإسلامي إلى العمل على توضيح مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحقيقي، القائمة على إظهار روح التسامح ونبذ العنف وتحريم قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وهي سمات أساسية من تعاليم الإسلام، ودعوة أصحاب الديانات الأخرى إلى التزام الواقعية والتعقل، وعدم تحميل الإسلام مسئولية ما يقع من أعمال وممارسات بعيدة كل البعد عن روح الإسلام ومعتقداته السامية وأكد المجلس في بيانه كذلك على أهمية التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال العسكري وبين الإرهاب المدان بكل أشكاله مهما كانت مبرراته(٢).

ولكن الحشود على العراق وتطور الموقف الأمريكي والوجود الأمريكي في منطقة الخليج بكثافة زاد الأمور تعقيداً خاصة مع الأعباء الإضافية التي يفرضها هذا التواجد على دول مجلس التعاون مع أعباء إضافية في سبيل توفير الأمن لهذه القوات المتواجدة خشية قيام عمليات مقاومة ضدها كما حدث في الكويت، والسعودية على سبيل المثال(٣).

---

(١) الصلح، رغيد كاظم. (٢٠٠٣). العلاقات العربية الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
(1) Foreign Affairs, 2002, Volume (81), NO (5). September/October 2002, PP (18-95) 11/9: One Year Later.
(٣) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠٣). لا خليجية للحرب، جريدة الخليج، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣م.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أما بالنسبة للدولة مدار البحث وهي دولة الإمارات العربية المتحدة وموقفها من أحداث ١١ سبتمبر خصوصا والإرهاب عموما وتأثرها بهذه الأحداث؛ فإنه يمكن القول:

إنها قد تأثرت بصورة أو بأخرى أكثر من غيرها، فهي إحدى دول ثلاث كانت تعترف بحكومة طالبان في أفغانستان إضافة لباكستان والسعودية، وما زاد الأمر تعقيدًا هو أن السلطات الأمريكية قد وجهت الاتهام إلى أن لبعض أنصار القاعدة حسابات في المصارف الإماراتية[١]. إضافة إلى أن منطقة الخليج التي تعتبر الإمارات جزءاً منها من أكثر المناطق ارتباطاً بالعالم بأسره، حيث تحتضن ما يقارب (٧٠%) من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي المميز، وتعدد الجاليات الوافدة فيها، وجوارها لدولتين تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب وهما إيران والعراق، ولا شك أن السلوك السياسي لهذه الدول تجاه هذه الأحداث لا بد وأن ينعكس على سياسة دولة الإمارات وموقفها بحكم علاقات دولة الإمارات معها[٢].

وللتعرف على موقف دولة الإمارات من هذه الأحداث وتداعياتها فإنه يمكن القول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد جددت في بيان لها أمام الأمم المتحدة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٩م نبذها وإدانتها القاطعة لجميع الأعمال والوسائل ذات الطابع الإرهابي بوصفها جرائم ضد الإنسانية وتنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وأكدت خلال البيان الذي أدلى به عضو وفد الإمارات لدى اللجنة السادسة للجمعية العامة على أن مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة هي مسئولية عالمية مشتركة لا يمكن لأي دولة أو إقليم مواجهتها منفردا وخصوصا بعد أن دلت التحقيقات القانونية الإدارية حولها بأنها متجاوزة للحدود الوطنية والإقليمية.

كما أوضح أن دولة الإمارات، ومن منطلق إيمانها بمسئولياتها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي تعتبرها دخلية على ثقافة وعادات ومعتقدات مجتمعها المتوارثة والمستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، حرصت على سن التشريعات والقوانين والأنظمة اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة.

وشاركت دولة الإمارات في مداولات الأمم المتحدة بعنوان (**الحوار بين الحضارات**) وأكدت في كلمتها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٩م تأييد الإمارات لجميع التوجهات الدولية المطروحة والجهود المبذولة في سبيل تعزيز الحوار البناء والموضوعي بين الحضارات والثقافات المختلفة للشعوب والدول بحيث تعالج ظواهر الإرهاب والتعصب

(١) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٢م.
(٢) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

الديني والعرقي والنزاعات وحالات الاحتلال، وتكديس أسلحة الدمار الشامل ولا سيما النووية منها، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في حل الخلافات، وحق الشعوب في تقرير المصير، ومكافحة الفقر والمرض، وتضييق الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، والحد من الانتهاكات المتواصلة لمبادئ حقوق الإنسان، وقد دعت دولة الإمارات في كل المحافل الدولية إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من أجل ضمان استقرار البشرية.

ودعا راشد عبد الله وزير الخارجية السابق في كلمة دولة الإمارات أمام الأمم المتحدة إلى العمل على إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية وخصوصا مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي(١).

كما دعا مجددا المجتمع الدولي إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحذرت دولة الإمارات من تنامي المشاكل النابعة من استمرار الحروب والخلافات والتطهير العرقي في بعض مناطق القارة الإفريقية والبلقان، مما يشكل مصدر قلق متواصل للمجتمع الدولي.

وأعلن راشد عبدالله في كلمته أمام الأمم المتحدة يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠م تأييد دولة الإمارات لجميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة والرامية إلى معالجة هذه القضايا بالطرق السلمية.

وأكد أن التسوية العادلة والدائمة لها لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الإطراف المعنية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والتزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

كما حذرت دولة الإمارات من استمرار الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ازدياد وتفاقم حالات الفقر والبطالة وتراكم الديون وتدهور البيئة.

وفي هذا المقام نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت لنفسها منهجاً يقوم على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف أياً كان مصدره، كما عملت جاهدة على إقامة منظومة من العلاقات الحسنة مع مختلف دول العالم.

ولكنها في الوقت نفسه حذرت وأشارت إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه المشكلة (التطرف والإرهاب) ومعالجتها من الجذور؛ مؤكدةً على أن وجود الازدواجية في التعامل مع قضايا المنطقة من قبل بعض الدول النافذة

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

في مجلس الأمن، واستمرار تعمُق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول النامية والمتقدمة سيؤدي بلا شك إلى تعمق هذه الظاهرة الأزمة (الإرهاب والتطرف) وتفاقمها، وإذا استمر الحال على ما هو عليه دون محاولات جادة وعادلة لحل قضايا المنطقة فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ستكون حلقة من سلسلة أحداث طويلة ستطال العالم بأسره.

ودعا راشد عبد الله في كلمته أمام الأمم المتحدة، المجتمع الدولي إلى تبني إعلان قمة الألفية الثالثة للمنظمة الدولية الذي يدعو إلى القضاء على الفقر وخلق بيئة مواتية للتنمية والسماح لصادرات البلدان النامية للوصول بحرية إلى أسواق الدول الصناعية، وأكد عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم هذه الخطة، والعمل على أن تكون هذه الفجوة بين الغنى والفقر أقل حدة، موضحا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال مستمرة في جهودها وبشكل متواصل في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم خاصة إفريقيا وآسيا سواء كان ذلك عن طريق المشاركة المباشرة في تمويل تلك المشاريع أو من خلال دعم الجهود الدولية والإقليمية لبلوغ تلك الأهداف(١).

وعملت وزارة الداخلية من خلال جهودها الذاتية والعمل الجماعي في إطار منظومة وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب على مكافحة جميع الأعمال والجرائم الإرهابية بكل إشكالها وأيًّا كانت الأسباب التي تتستر خلفها، والتي تتنافى مع الشرائع الدينية والقيم الإنسانية والأخلاقية كافة. وصادقت دولة الإمارات على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من شهر مايو ١٩٩٩م، وأكد وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون في ختام اجتماعهم العشرين الذي عقد بالمنامة في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١م، بمشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة، تأييدهم للتحرك والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر التمويل عنه وعلاج أسبابه، كما أكدوا موقفهم الثابت والواضح حيال التمييز بين الإرهاب والحق في الكفاح والنضال المشروع لمقاومة وطرد الاحتلال الأجنبي.

ومن الدلائل على موقف الإمارات هذا تلك المحادثة التي أجراها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من خلال اتصال هاتفي يوم ١٧ سبتمبر، وكلمة الإمارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠١م، ففي اتصاله مع الرئيس الأمريكي بوش أكد الشيخ زايد موقف دولة الإمارات الثابت في رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وضرورة تضامن المجتمع الدولي لمحاربتها، وفي الوقت نفسه شدد

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

في حديثه مع الرئيس الأمريكي على العدالة الدولية حيث قال: إن التضامن الدولي ضد الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين، وأن على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أيضًا العمل على وقف أعمال الإرهاب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي لا تشعر شعوب العالم بالظلم والإجحاف(١).

كما أكد رحمه الله في رسالة مباشرة وجهها إلى قادة الدول الخمسة عشر الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في ١٦ سبتمبر ٢٠٠١م إدانته للإرهاب المستمر الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي يوميًّا في الأراضي الفلسطينية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل(٢)، إضافة لدعوته لعدد من العلماء المسلمين في أبو ظبي إلى بذل كل جهد ممكن من أجل نشر الدعوة الإسلامية على الأسس الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف وإبراز الصورة المشرقة للإسلام القائم على الرحمة والمحبة والتسامح الذي لا يعرف التطرف والعنف الذي يمارسه الإرهابيون(٣).

وأكد هذا الموقف أيضًا ما ورد في كلمة مندوب الإمارات الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمام جلسة الجمعية العامة المعنية بمناقشة الإرهاب بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠١م، والتي من أهم ما جاء فيها:

١- تأكيد متانة روابط الصداقة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة، وأن العملية التي تعرضت لها مرفوضة من جميع شعوب دول العالم.

٢- تأكيد إدانة الإمارات لهذه العملية، وتضامنها مع الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وتعاونها في تبادل المعلومات، ومساندة الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب.

٣- إعلان دولة الإمارات رسميًّا قطع علاقاتها مع حكومة طالبان اعتبارًا من ٢٠٠١/٩/٢٢م.

٤- الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم (١٧٣١) باتخاذ إجراءات صارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب وعناصره.

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ص (٣٢٦).
وانظر: الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر. في السياسة الدولية، العدد (١٤٧) ص (١٧٢-١٨٧). انظر: الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص(٥٨-٦٥).
(٢) المركز الدبلوماسي، ٢٠٠٢.
(٣) جريدة الاتحاد.٨ أكتوبر ٢٠٠١.

٥- التأكيد على أن موقف الإمارات وما اتخذته وستتخذه من إجراءات جاءت نتيجة لقناعتها المطلقة بالعدالة البشرية وضرورة محاربة ظاهرة الإرهاب، ولم تأتِ نتيجة لضغوط خارجية أو صدفة.

٦- ضرورة إيجاد تعريف واضح ومحدد للإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال والسيطرة، وتقرير المصير استنادًا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٧- اعتبر البيان أن أخطر أنواع الإرهاب العالمي هو إرهاب الدولة الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

٨- تنبيه المجتمع الدولي إلى المحاولات الإسرائيلية باستغلال الحدث لتشويه صورة الإسلام وإبادة وتهجير الشعب الفلسطيني.

٩- أكد البيان على ضرورة تحقيق التسوية الشاملة والعادلة لقضية فلسطين، والحالة في الشرق الأوسط، وإلا فإن العكس يؤدي إلى ردة فعل متطرفة تهدد المنطقة والعالم أجمع.

١٠- طالب البيان بضرورة وقف ومحاربة الحملات العدائية للعرب والمسلمين ووقف جميع أشكال الصدام بين الثقافات والحضارات؛ لأنها تساهم بتهييج المشاعر وعدم الاستقرار.

١١- تعزيز دور الأمم المتحدة في أي خطة ترتيبات دولية لمكافحة الإرهاب وتمنع تفرد الدول باتخاذ قرارات عالمية دون الرجوع إلى الأمم المتحدة.

إضافة لما سبق فإن الشاهد الثالث على موقف دولة الإمارات من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م هو الحوار الاستراتيجي الإماراتي-الأمريكي؛ حيث بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إجراء لقاءات مع عدد من صناع القرار في الإدارة الأمريكية بعد هذه الأحداث.

وقد هدفت هذه اللقاءات إلى تطوير علاقات الدولة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعطاء هذه العلاقة نوعاً من الفاعلية بما يخدم مصالح الدولة في المجالات والقطاعات المختلفة[١].

كما أن مثل هذا الحوار يسهم أيضًا في توضيح موقف دولة الإمارات من الأحداث الدولية والإقليمية بخاصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي حاولت بعض الجهات الإعلامية الأمريكية استغلالها من أجل الافتراء على دول

(١) عبيد. (٢٠٠٤). مرجع سابق.

الخليج العربي بصورة خاصة، ولتوفر الفرصة كذلك لشرح موقف دولة الإمارات وسياستها الخارجية أمام صناع القرار والشعب الأمريكي حتى لا يبقى يستمع إلا إلى صوت واحد مشوِّه للحقائق هو صوت اللوبي الصهيوني ومن يناصره[١].

ويخدم مثل هذا الحوار أيضًا القضايا العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية والدعوة إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي بشكل يضمن للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وعودة الأراضي العربية المحتلة الأخرى إلى أصحابها (الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية) ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يهدف هذا الحوار أيضاً إلى التفريق بين الإرهاب ومقاومة المحتل؛ حيث حاولت إسرائيل من خلال استغلالها لأحداث ١١ سبتمبر الخلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب لتظهر للعالم بأنها هي الفريسة والمقاومة هي الإرهاب[٢].

وعليه فقد أصغى الجانب الأمريكي إلى وجهات النظر الإماراتية هذه، إضافة إلى إظهار استحسانه للمناهج التعليمية في دولة الإمارات، وكذلك وجهة النظر الإماراتية المعارضة لشن أي حرب على العراق، وأن مثل هذه الحرب سوف تعرض أمن الخليج واقتصاده للفوضى والخطر[٣].

وقد تم الاتفاق بين الجانبين الإماراتي والأمريكي على أن يتم اللقاء سنويًّا لاستعراض المستجدات، وأن تتم اتصالات أخرى على جميع المستويات لتطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

أما على الصعيد المالي، فقد جاء التحرك الإماراتي منسجماً مع قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) المتعلق بحسابات وودائع واستثمارات الأفراد والمنظمات ذات العلاقة بالإرهاب، ووجهت الحكومة لاتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب وعناصره.

وأهم هذه الإجراءات:

١- طلب المصرف المركزي الإماراتي من القطاع المالي وقطاع التأمين البحث الفوري عن أي حسابات أو ودائع أو استثمارات تمتلكها أربع جماعات حددتها الإدارة الأمريكية وهي: (إرهابيون) و(منظمات إرهابية) و(منظمات غير حكومية إرهابية) و(جهات إرهابية) وتجميدها، وعدم تحريك أي موارد من وإلى هذه الجهات وتجميدها فورًا[٤].

---

(١) الشعيبي. (٢٠٠٢).
(٢) عبيد، مرجع سابق.
(٣) العتيبي. (٢٠٠٢).
(٤) جريدة الاتحاد. ١١/٨ /٢٠٠١م.

٢- أصدر المصرف المركزي بتاريخ (٢٠٠١/١١/٧م) تعليمات إلى جميع البنوك والصرافات وشركات الاستثمار المالية والمنشآت المالية الأخرى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتجميد أي حسابات أو ودائع أو استثمارات أو حوالات لـ(٦٢) جهة من الجهات التي تساعد الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالعراق فقد رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة في أكثر من مناسبة وعلى لسان العديد من مسئوليها استهداف العراق وضربه، وقد أعرب عن ذلك الشيخ زايد رحمه الله بقوله: إننا نرى أن أي قرار متسرع من أي جانب لن يكون في مصلحة الاستقرار في المنطقة.. فالحروب لا تحل قضية بقدر ما تعقدها، وإن الحوار والحكمة والعقل هو الطريق الصحيح لإنهاء الخلافات بين الدول وإن حل النزاعات الدولية يجب أن يقوم على مبادئ سيادة العدالة والقانون على ما عداها(١).

وقد تأكد هذا الموقف على أكثر من صعيد؛ فقد جددت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بقرار القمة العربية التي عقدت في بيروت مارس / آذار ٢٠٠٢م الرافض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ورفضها كذلك لأي عمل عسكري موجه ضد العراق، مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق، وقد تكرر التأكيد على هذا الموقف في تصريحات مندوب الدولة في الجامعة العربية وفي اجتماعات وزراء الخارجية العرب، والاجتماعات الوزارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢).

ولكن ونتيجة لتفاقم الوضع وإصرار الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية قاضية للعراق بحشدها لترسانة عسكرية ضخمة في منطقة الخليج، مما أنذر بنتائج سيئة وخسائر فادحة على العراق وشعبه والوطن العربي برمته، فقد قام الشيخ زايد رحمه الله بتقديم بعض الأفكار من خلال رسالة بعث بها إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ في الأول من شهر مارس ٢٠٠٣م، أي قبل أيام من غزو العراق واحتلاله، لطرح مبادرة عربية تجنب العراق عدوانًا أمريكيًا وشيكًا عليه، وتحافظ على الشعب العراقي، واستقرار العراق ووحدته، وتحول دون حلول كارثة مدمرة لو وقع العدوان عليه، كما يتضمن حلاً توفيقياً للأزمة في بوتقة عربية دولية.

---

(1) Al-alkame, H. Hamdan (2000). The Gulf Subregion in The Twenty – First Century: US Involvement & Sources of Instability, American Studies International, Feb. 2000, vol. XXXVIII, No. 1, P.P. (72-94).

(٢) جريدة الاتحاد. ٢٠٠٢/٣/١٨م.

وقد تركزت هذه المبادرة في أربع نقاط رئيسية:

أولًا: أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة، وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

ثانيًا: تقديم ضمانات قانونية ملزمة محلياً ودولياً تضمن للقيادة العراقية عدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

ثالثًا: إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

رابعًا: تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة عملية الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتئيه الشعب العراقي الشقيق(١).

كان لهذه الأفكار الجريئة عدد من المناصرين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، لكن الجانب العراقي اعتبرها تدخلا في شئونه الداخلية ورفضها جملة وتفصيلا، كما أنه تم التحفظ عليها من قبل بعض الدول العربية، ولكن على أية حال فقد رَفعت هذه المبادرة من صورة دولة الإمارات في المسرح الدبلوماسي(٢).

ومع كل ما سبق وبعد قيام القوات الأمريكية والبريطانية بشن الحرب في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م واحتلالها العراق، وإلحاقها أضرارا بالغة بالأرواح والممتلكات العراقية فقد سارعت دولة الإمارات إلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية الفورية للشعب العراقي، ومن بينها إنشاء مستشفى الشيخ زايد العسكري في بغداد والذي يتسع لحوالي مائة سرير مجهز بكادر طبي متخصص ومعدات ومستلزمات طبية، وتم افتتاحه في ٩ مايو ٢٠٠٣م من أجل المساعدة في علاج الجرحى والمصابين من الشعب العراقي، كما واستقبلت مستشفيات الدولة أعداداً من الجرحى العراقيين، ثم أنشئ مستشفى الشيخ زايد في الرطبة العراقية، إضافة إلى بعض المساعدات الأخرى مثل: تركيب محطات لتحلية المياه وغيرها(٣).

ولقد منحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للولايات المتحدة الفرصة المناسبة لتحقيق هيمنتها العالمية، وتنفيذ أجندتها في ميدان سياستها الخارجية، وتأديب الدول التي تعتبرها مارقة أو خارجة عن نظامها، وأعطتها كذلك تبريرًا تامًا لإعادة ترتيب الأوضاع في العالم بالصورة التي تراها تحقق

---

(١) التقرير السنوي الخليجي. (٢٠٠٣).
(٢) جريدة أخبار العرب. ٢٠٠٣م.
(٣) جريدة الاتحاد، ٢٠٠٣/٣/٢١م.

طموحاتها وخططها، وهذا ما لم ولن تستطيع تحقيقه في ظروف طبيعية، ولكن تم ويتم تحقيقها في الظروف الاستثنائية التي تلت أحداث سبتمبر.

ولعل أول ما قامت به الولايات المتحدة في هذا الاتجاه فرصة تاريخية لطالما حلمت بها وهي الدخول إلى أفغانستان ذات الموقع الاستراتيجي الهام الذي يتوسط الباكستان صاحبة القنبلة النووية الإسلامية الوحيدة في العالم من جهة، وكذلك إيران صاحبة المشروع النووي، إضافة لقربها من بحر قزوين والحدود الروسية والصينية، وبالتالي أتاح لها الوجود في قلب منطقة وسط آسيا عامة، كما مهدت لها هذه الأحداث طريق العودة إلى الصومال تحت نفس دعوى مقاومة الإرهاب والوجود بالقرب من باب المندب، ومداخل البحر الأحمر(١).

هذا كله انتقل بالولايات المتحدة الأمريكية من عملية تسيير مصالحها وسياساتها عن بعد من واشنطن أو بواسطة وكلائها إلى عملية تسيير هذه المصالح وتنفيذ هذه السياسات بشكلٍ مباشر من خلال إقامة القواعد العسكرية الثابتة في دول آسيا الوسطى لتأمين خطوط النفط والغاز وأسواق الاستهلاك الكبيرة، وتحكمت كذلك بمفاصل خطوط التواصل العالمي من خلال تعزيز وجودها قريبًا من المنافذ البحرية كباب المندب ومضيق هرمز والخليج العربي والقرن الإفريقي والبلقان وفي المناطق المحيطة بروسيا والصين وإيران، كما قامت بإلغاء معاهدة الصواريخ مع روسيا وأطلقت العنان لبرامجها التسليحية الصاروخية وما يسمى بـ(**الدرع الصاروخي**) وشكلت قوانين جديدة ألزمت العالم بها مفادها: إما معنا وإما مع الإرهاب، ومن لا يتبع لها يعامل معاملة الخارج عن القانون(٢).

– – –

– –

–

(١) معلوم، حسين. (٢٠٠٢). الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع.... والآفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢م، ص ص (٨٤-٩٣).

(٢) سوكولسكي، ريتشارد وجونسون، ستيوارت. (٢٠٠٤). أمن الخليج العربي وتحسين مساهمات الحلفاء العسكرية. الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ووارنر، دانيال. (١٩٩٨). السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٥).

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي كعنصر توازن

بقيت العلاقات بين بلدان الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي التي تقوم على النمط الثنائي، وهو أمر أسهمت في بروزه عهود الاستعمار الأوروبي في منطقة الخليج، ومن الناحية التاريخية كان لبعض دول الاتحاد الأوروبي نفوذ كبير في منطقة الخليج وأسهمت تلك الدول بشكل فاعل في مسيرة التطورات التي شهدتها المنطقة وفي وضع الحدود الدولية الحالية القائمة بين دول الخليج المختلفة.

وعلى الرغم من أن أولى مراحل التدخل الأوروبي في منطقة الخليج تعود إلى عام ١٤٩٨م عندما بدأ البرتغاليون الدخول إلى بعض المناطق الخليجية، أما بريطانيا فقد كانت هي القوة الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر التي وسعت سيطرتها على منطقة الخليج لأسباب اقتصادية واستراتيجية بحتة، وحتى بعد انسحابها من المنطقة خلال فترتي خمسينيات وستينيات القرن الماضي لم تتناقص درجة الأهمية التي توليها لدول المنطقة.

وعليه فإن العلاقات التي تقيمها دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي تشكل عنصر توازن لعلاقاتها مع باقي دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق آسيا (الهند والصين وباكستان) من جهة، وتساهم في توجيه مواقف هذه الدول تجاه الدول العربية وقضاياها من جهة أخرى.

ويلحظ على علاقة الإمارات مع باقي دول العالم بأنها تتم من خلال دوائر ثلاث متداخلة تبدأ من الداخل إلى الخارج، وهي: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية والإسلامية، والدائرة الدولية بما فيها دول أوروبا.

وهنا فإن العامل الجيوسياسي والاقتصادي من خلال هذه الدوائر الثلاث يتأثر ويؤثر في كل منها، وبالتالي فأن طبيعة وقوة علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أوروبا عموماً، والمؤثرة منها في القرارات العالمية خصوصاً (بريطانيا، وفرنسا) بالإضافة لألمانيا كبرى دول الاتحاد وكذلك إسبانيا وإيطاليا تؤثر بلا شك في علاقات هذه الدول مع باقي الدول العربية والخليجية وقضاياها المختلفة. كما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن توظف علاقاتها مع هذه الدول لدعم القضايا العربية المركزية خاصة القضية الفلسطينية والقضية العراقية واللبنانية.

ونظراً لسيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزء كبير من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي فإن الاتحاد الأوروبي سينظر إليها كمصدر دائم للطاقة؛ وفي هذا السياق يجب على الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن يهتما أكثر بالكيفية التي يتم عبرها حل المشاكل والقضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط؛ خاصةً المسألتين: الفلسطينية والعراقية.

ولا تتوقف المصالح الأوروبية في منطقة الخليج على عنصر النفط فقط، والدليل على ذلك الدور الاستراتيجي الكبير الذي لعبته دول الخليج خلال فترة

الحرب الباردة والتي سادها صراع دولي بين القوى الرأسمالية والاشتراكية، وكان للأحداث الإقليمية أيضًا تأثيرًا كبير على العلاقات بين دول الخليج والدول الأوروبية، ومن بين أهم تلك الأحداث اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م والغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠م[١].

وقد أدت هذه الأحداث إلى تغيير صورة العراق وإيران في العالم الغربي، وفي إطار تلك التحولات ساد علاقة الدول الغربية بكل من إيران والعراق نوع من التوتر، الأمر الذي انعكس على سياسات الغرب تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما أعقبها من هجمات انتحارية في الرياض والمغرب (**تفجيرات الدار البيضاء**) في مايو ٢٠٠٣م أثر فعال في زيادة الشعور الغربي بخطر الإرهاب وما يمكن أن يشكله من تهديد للمصالح الغربية في منطقة الخليج وأبرز أهمية الشراكة الأوروبية الفعالة والعميقة قي المنطقة[٢].

ولكن على الرغم من شبكة الروابط الثنائية القومية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوروبية، فإن الروابط على المستوى المؤسساتي بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي كمنظمتين إقليميتين ظلت تسير ببطء شديد ولم تكن تعكس مستوى التقارب الجغرافي بين الجانبين والاعتماد المتبادل بينهما في مختلف المجالات[٣].

وخلال الفترة الماضية نجحت الدول الأوروبية والخليجية في التطرق لمسألة التعاون الجماعي خلال مناقشتها ومفاوضاتها الثنائية «ولكن هناك اتجاهًا تدريجيًا في الوقت الحالي للاهتمام بالتعاون على المستوى الجماعي بين الكيانين الأوروبي والخليجي».

ونستطيع القول بشكل عام بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ظلت تتأثر وتتحرك وفقًا للتطورات التي تحدث في المجالات الثلاثة التالية:

١- أسواق النفط العالمية.
٢- التبادل التجاري والاستثماري.
٣- التحولات الاستراتيجية العالمية.

---

(1)Hassan Hamdan Al-Alkimm, The GCC States in An Unstable World: Foreign Policy Dilemmas Of Small States (Saqi Books: London, 1994) P.35.

(٢) جوردون، فيليب. (١٩٩٨). سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٥)، أبو ظبي.

(٣) Hamdan١٩٩٤. مرجع سابق.

أما على الصعيد العسكري فقد ظلت دول الاتحاد الأوروبي تنشط عسكريًا في منطقة الخليج إلى جانب الولايات المتحدة طوال السنوات العشر الماضية لكن ذلك النشاط كان على مستوى الدول، ولم يكن على مستوى الاتحاد الأوروبي ككيان يجمع بين تلك الدول.

وقد أظهرت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على رسم سياسة خارجية موحدة ومتماسكة، وبعد تلك الحرب بعشر سنوات تكرر نفس السيناريو مرة أخرى عندما نشب خلاف داخل دول الاتحاد الأوروبي من جهة وبين تلك الدول والولايات المتحدة من جهة أخرى حول الكيفية التي ستتم بها معالجة المسألة العراقية(١).

وفي المجال العسكري كان من المفترض أن يكون إسهام الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج أكبر من ذلك الذي تم تقديمه، لكن يبدو أن ذلك لم يحدث لأسباب كثيرة، كان أهمها: أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك مؤسسة خاصة به، وكان الاعتماد الكلي على جيوش الدول الأعضاء بشكل فردي وليس بشكل جماعي.

وفي هذا الإطار أسهمت بريطانيا بالجزء الأكبر، أما فرنسا وبسبب موقفها المبدئي من الحرب فقد كانت إسهاماتها ضئيلة للغاية، ومن جانبها كانت إيطاليا مقيدة بدستورها الذي يمنع استخدام القوات المسلحة في حل النزاعات الدولية ولو أنها أسهمت بجزء ضئيل من قواتها، أما ألمانيا الدولة الأوروبية الأقوى فلم تتمكن من المشاركة العسكرية وذلك بسبب العوائق الداخلية.

وبعد نهاية حرب الخليج الثانية كانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة أكثر حرصًا على تطبيق إجراءات أمنية في منطقة الخليج من أجل المساعدة على حل الصراعات القائمة في المنطقة وتحسين الأوضاع الأمنية، وكان الهدف الرئيسي من وراء تلك الإجراءات هو تقليص فرص حدوث أزمات مشابهة لأزمة الاحتلال العراقي للكويت وتوفير دور أكبر من الحماية لموارد النفط.

ومن أجل الوصول إلى مثل ذلك الهدف كان لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي من بذل الكثير كما كان لا بد أيضًا من إحداث نوع من التصالح بين سياستين متضادتين: تتمثل **الأولى** في التعاون بين البلدان الخليجية كافة على الرغم من وجود بعض الخلافات بينها، أما **الثانية** فتتمثل في الحفاظ على مصلحة كل دولة من تلك الدول واحترام آرائها واستراتيجيتها، وفي هذا

(1)Arnaud Jacomet, "The Rule of WEU in the Gulf Crisis,"in Nicole Gnesotto & John Roper (ed.), Western Europe & The Gulf (The Institute for Strategic Studies: Paris, 1992) P.23.

الإطار يعتبر التعاون بين البلدان في المنطقة أمرًا حيويًا بالنسبة لأمن المنطقة بأسره، لكنه في الوقت نفسه مسألة صعبة التحقيق.

أما بالنسبة لمشكلة الإرهاب فإن لدى كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي مصلحة مشتركة في احتواء المجموعات الإرهابية التي تهدف إلى الإطاحة بالحكومات الخليجية وتهديد المصالح الغربية، ولكن على الرغم من المصلحة المشتركة فإن هناك مشكلة أساسية تكمن في الاختلاف بين الحكومات الغربية وحكومات البلدان الإسلامية حول تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية، ولكن وعلى النقيض من الموقف الأمريكي فهناك شبه توافق بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة التفريق بين الإرهابيين والمجموعات الأخرى التي ينظر إليها كثير من المسلمين وحكوماتهم كحركات مقاومة شرعية(١).

وقد ظلت حكومات دول الاتحاد الأوروبي تركز من خلال سياستها المعلنة على عدم التدخل في الشئون الداخلية والأنظمة الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولم يحدث أن شكل موضوع الإصلاحات الداخلية في دول الخليج مسألة أساسية في علاقات الاتحاد الأوروبي ككيان إقليمي أو كدول متفرقة مع البلدان الخليجية، ويأتي هذا في إطار حرص الاتحاد الأوروبي على احترام سيادة الدول الخليجية، وتجنبًا لحدوث توتر في العلاقات معها، ولكنه مهتم بقضايا كبرى أخرى في دول الخليج ويعتبرها مهمة جدًّا من أجل تشكيل العلاقات الثنائية مع تلك الدول مثل: احترام حقوق الإنسان وإصلاح الأنظمة التعليمية ومسألة الحكم الصالح(٢).

وفي هذا الإطار فإن الموقف الإماراتي من هذه القضية العالمية المستجدة (التطرف والإرهاب) يمثل إلى حدٍ كبير مواقف ووجهات نظر شقيقاتها باقي الدول العربية، التي تنادي بعدم ربط الإرهاب بدين أو جنس، وتدعو في الوقت نفسه الدول الكبرى المسيطرة على القرار في المحافل الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى العقلانية والعدالة وعدم الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا المنطقة خاصةً القضية الفلسطينية، وما تظهره هذه الدول من انحياز واضح لصالح إسرائيل، وتدعو في الوقت نفسه الدول

(1) Steven Everts, The EU & The Middle East: a cell of action Center for European Reform, working paper, January 2003, P.37.
(2) Katinka Barysch & Heather Grabbe, "Who is Ready For EU Enlargement" Center for European Reform, working paper, November 2002, P.34.

والمجتمعات العربية والإسلامية إلى الوسطية والاعتدال والبعد عن المغالاة والتطرف.

وأخيرا وبالنسبة لمستقبل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي فإنه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد ظل النفط يشكل العامل المحوري في العلاقة بين البلدان الأوروبية والخليجية.

ويشكل النفط السلعة الرئيسية في التبادل التجاري بين الجانبين كما يعتبر عاملاً مهمًا من العوامل التي تسهم في الوضع الاستراتيجي الذي تتميز به المنطقة، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الجانبين في المفاوضات الساعية إلى التوصل إلى اتفاق تحرير التجارة، والتوتر الناتج عن عدم رضا الاتحاد الأوروبي عن أوضاع حقوق الإنسان في بعض دول الخليج فإن الروابط التاريخية بين الجانبين والتزامهما بالمحافظة على استقرار أسواق النفط كانت من العناصر المهمة التي أسهمت في الحفاظ على مستوى العلاقات نسبيًا.

وخلال العقد الماضي حدث تقدم ملحوظ في مسار تحقيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن وتيرة ذلك التقدم كانت بطيئة، وذلك لأسباب من بينها الاختلاف في الأهداف والأولويات بين الجانبين، إضافة إلى تضارب المصالح بين بعض البلدان الأوروبية والخليجية.

وفيما يلي استعراض سريع لعلاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الدول الأوروبية الرئيسة مثل: بريطانيا، فرنسا[١].

العلاقات الإماراتية البريطانية:

توجد بعض الدول الأوروبية -لاعتبارات تاريخية وسياسية- لها علاقات وثيقة مع دولة الإمارات في مقدمتها بريطانيا، وهناك تشاور وتبادل للأفكار بينهما في العديد من القضايا الإقليمية التي تهم الجانبين، فبريطانيا أول دولة اعترفت رسميًا بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم تشكيل لجنة وزارية مشتركة عام ١٩٧٥م، هدفت إلى تفعيل العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، وقد أسهمت بشكل فعال في هذا الاتجاه.

وقد جاء هذا الاعتراف بعد ١٥٠ عامًا من الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج من خلال تحكمها بالسياسة الخارجية للمنطقة بفرضها معاهدات واتفاقيات غير متكافئة تمثلت بجملة من الاتفاقيات أعطت الأخيرة منها عام ١٨٩٢ بريطانيا الحق القانوني والاحتكاري في تمثيل المنطقة في كافة التعاملات التجارية.

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تعددت فيما بعد العلاقات ما بين الدولتين وتشعبت من منطلق حدوث نقلة نوعية في تعامل بريطانيا مع الإمارات كدولة مستقلة وذات سيادة، وألغيت الاتفاقيات القديمة واستعيض عنها باتفاقيات صداقة وتعاون جديدة، وقد شملت هذه العلاقات كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ففي المجال الاقتصادي تعتبر بريطانيا أكبر ثالث شريك تجاري للإمارات بعد اليابان والولايات المتحدة، وشهد حجم التبادل التجاري تزايدًا ملحوظًا في الأعوام الأخيرة، كما وقع البلدان اتفاقية الازدواج الضريبي عام ١٩٨٥م من أجل خلق مناخ إيجابي يشجع على الاستثمارات المتبادلة مما أدى إلى زيادة عدد أفراد الجالية البريطانية المقيمة في الإمارات إلى حوالي (٣٠) ألف شخص.

وعلى الصعيد السياسي شهدت العلاقات بين البلدين تبادل للزيارات على أعلى المستويات، فقد قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة بريطانيا خلال أعوام ١٩٧١-١٩٨٩م ثلاث زيارات رسمية، وفي المقابل قامت الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٧٩م، وفي عام ١٩٨٤م قام الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي آنذاك بزيارة بريطانيا أيضًا وبالمقابل قام الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، ومارغريت تاتشر وخلفها جون ميجور بزيارة دولة الإمارات.

وعلى الصعيد العسكري تعززت العلاقات بين البلدين في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، وأبرمت العديد من صفقات شراء الأسلحة، مثل صفقة طائرات هوك التدريبية عام ١٩٨٤م، واستمر التعاون العسكري والأمني بين الجانبين وحتى الآن.

وخلال التسعينات وإثر الغزو العراقي للكويت وما شهدته المنطقة من اضطرابات أمنية فقد تعززت العلاقات العسكرية بين البلدين، وتمثلت في شراء مقاتلات «**التورنادو**» البريطانية ثم مشاركة بريطانيا في تحديث القوات المسلحة الإماراتية، وشهد عام ١٩٩٦م توقيع اتفاقية دفاعية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية توقعها بريطانيا مع دول من خارج حلف الأطلسي[١].

العلاقات الإماراتية الفرنسية:

ساهمت السياسة الفرنسية المعتدلة في تعزيز أواصر التعاون بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا من حيث الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي ثاني دولة تؤسس لجنة عليا

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والبيئي مع الإمارات وذلك في عام ١٩٧٤[١].

وقد ساعد على تطور هذه العلاقات الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين والسياسات الفرنسية المعتدلة تجاه القضايا العربية.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بروزًا للدور الفرنسي في الاستثمار في مجال النفط، وفي الوقت نفسه تعتبر فرنسا من بين أكبر الدول المستوردة للنفط الإماراتي، وتعتبر دولة الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط، وقد وصلت واردات الإمارات من فرنسا من عام ٢٠٠٠م حوالي سبعة مليارات درهم[٢].

وعلى الصعيد العسكري قامت فرنسا بتزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بـ(٣٠) طائرة (**ميراج ٢٠٠٠**) وبحوالي (٣٥٠) دبابة من طراز «**لوكليرك**» المتطورة عام ١٩٩٩م وقد بلغت قيمتها أكثر من ٣ مليارات دولار.

وفي نهاية التسعينات وافقت دولة الإمارات على شراء أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من فرنسا، كما قام البلدان بإجراء مناورات عسكرية مشتركة.

وربما تكون اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين البلدين عام ١٩٩٥م من أبرز أوجه التعاون العسكري بينهما والتي تتضمن «توفير ضمانات بالحماية العسكرية تقدمها فرنسا لدولة الإمارات العربية المتحدة في حالة وقوع اعتداء خارجي عليها»[٣].

– – –

– –

–

(١) برو، شارل سان. (٢٠٠٣). السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. سلسلة محاضرات الإمارات (٧٠).
(٢) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
(٣) الكتاب السنوي (٢٠٠٣).

علاقات دولة الإمارات مع الدول الآسيوية

يعتقد بعض الباحثين أن هناك درجة من الاعتماد الخليجي على آسيا؛ فقد استوعبت دول آسيا حوالي ٤٠% من إجمالي الـ(١٩.٣) مليون برميل نفط التي كانت تنتجها منطقة الخليج العربي خلال عام ١٩٩٦م، وفي عام ١٩٩٥م بلغ حجم التجارة بين دول شرق آسيا ودول الخليج العربي حوالي (٨٠.٤٨) مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ ما نسبته ٤٦% من إجمالي تجارة دول الخليج العربي في ذلك العام والتي بلغت قيمتها حوالي (١٧٣.٣١) مليار دولار[١].

وقد أشرنا أثناء حديثنا عن تداعيات ١١ سبتمبر إلى أهمية العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة الدول الآسيوية، وذلك لجملة من العوامل والأسباب ذات العلاقة بالجوار الجغرافي والأهمية الاستراتيجية، إضافة للعلاقات التجارية والاقتصادية فيما بينها، واعتماد دول الخليج بشكل رئيس على العمالة الوافدة من هذه الدول وأثر ذلك على الوضع الديمغرافي لدول الخليج بسبب ارتفاع نسبة هذه العمالة مقارنة بمواطني هذه الدول.

ويأتي حديثنا عن علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الدول غير العربية على الرغم من أن دراستنا تعنى بدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات في بعدها العربي، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها:

١- مقارنة علاقات الإمارات مع هذه الدول بعلاقاتها مع شقيقاتها مجموعة الدول العربية من جهة، وعلاقة هذه الدول مع مجموعة الدول العربية من جهة أخرى أينما أمكن ذلك.

٢- معرفة أثر وانعكاسات هذه العلاقة على العلاقات مع الدول العربية، وتأثيرها في القضايا العربية المختلفة.

٣- التعرف على كيفية قيام الدبلوماسية الإماراتية بتوظيف هذه العلاقات في خدمة القضايا العربية.

العلاقات الإماراتية الباكستانية:

تمتاز هذه العلاقات بقدمها ومتانتها، وتمتد إلى ما قبل استقلال الباكستان وانفصالها عن الهند عام ١٩٤٧م، وقبل إعلان اتحاد دولة الإمارات عام ١٩٧١م، عندما كان بعض العمال يقدمون إلى المنطقة لخدمة القوات البريطانية التي كانت متواجدة آنذاك في «**إمارات الساحل المتصالح**» خاصة

(١) راجان كاناجا وآخرون. (١٩٩٧). النظرة الآسيوية نحو دول الخليج. سلسلة منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٣)، أبو ظبي.

في الشارقة ودبي عندما كان حاكم بومباي يرعي مصالح الهند في منطقة الخليج(١).

وبالرغم من العلاقات الجيدة بين بريطانيا وباكستان في الستينيات فإن الأولى لم تسمح للثانية بالتعامل السياسي أو الدبلوماسي مع الإمارات، حيث كانت السياسة الخارجية لهذه الإمارات تقع ضمن المسئولية البريطانية، ولكن سمحت لها بنوع من العلاقات التجارية كفتح فرع تجاري في أبو ظبي وآخر في دبي.

وفي عام ١٩٧٠م كان البنك الباكستاني **(United Bank Limited)** أول بنك يعمل في أبو ظبي، وكان يعمل على مساعدة الجالية الباكستانية الموجودة في أبو ظبي وعلى تطوير وتمتين العلاقات مع إمارة أبو ظبي بناءً على طلب من الحكومة الباكستانية، بسبب عدم وجود سفارة أو تمثيل دبلوماسي لها في الإمارات، وكانت تعتمد على السفارة الباكستانية في الكويت من أجل رعاية شئون جاليتها في الإمارات كتجديد الجوازات والشئون الرسمية وغير ذلك.

وتتميز العلاقات الإماراتية-الباكستانية أيضا في أن باكستان من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة بعد بريطانيا، إضافة لأن كلتا الدولتين عضوان ناشطان في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي منظمات دولية وإقليمية أخرى، فالعلاقات بين البلدين تعززها الروابط الدينية والحضارية والقرب الجغرافي، والزيارات المتواصلة والمتبادلة بين كبار المسئولين في كلا البلدين حيث قام الشيخ زايد رحمه الله بزيارات متكررة إلى باكستان، وبالمقابل فقد زار الإمارات جميع القادة الباكستانيين ابتداءً من زيارة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو لأبو ظبي عام ١٩٧١م وانتهاءً بزيارة الرئيس الحالي برويز مشرف خلال عام ٢٠٠٣م.

وقد عبر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات عن متانة هذه العلاقات عندما كان وليًا لعهد أبو ظبي ونائبًا لقائد القوات المسلحة بقوله: «إن الروابط بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان لم تأت من فراغ، بل من روابطنا الدينية والروابط بين حضارتينا وقربنا الجغرافي وعلاقات حسن الجوار»(٢).

وقد ساهمت باكستان ومنذ السنوات الأولى من استقلال الإمارات في تدريب القوات المسلحة الإماراتية إضافة لمساهمتها في تشييد البنية التحتية

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٨٧-١٩١).
(٢) زايد فكر وعمل. أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي. د. ت. ص (١٧٦).

لدولة الإمارات في مختلف المجالات: الزراعية، والخدماتية، والعمرانية، وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي.

وفي مقابلة أجريت[١] مع القائم بالأعمال الباكستاني في سفارة باكستان في أبو ظبي بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٠م أشار إلى أن عدد الجالية الباكستانية في دولة الإمارات كان يقدر بحوالي نصف مليون، وتعتبر ثاني أكبر جالية بعد الجالية الهندية، والواقع أن تزايد أعداد الجالية الباكستانية تعود أسبابها لخطة دولة الإمارات في السنوات الأولى من الاستقلال الرامية إلى بناء أسس البنية التحتية، وحاجة الدولة إلى الخدمات الأساسية إضافة لوجود اتفاقيات وتعاون في مجال صناعة وتكرير النفط في عامي ١٩٧٢-١٩٧٣م، واتفاقيات أخرى في مجال الملاحة، واتفاقية للتبادل الصناعي/الثقافي في ١٩٧٤/٣/١١م، وأخرى إعلامية في ١٩٨٢/١١/١٩م، وتبادل ثقافي في ١٩٩٥/١١/٥م، وغيرها من الاتفاقيات[٢].

وقد ساهم في تحسين هذه العلاقات أيضًا ما وجه به الشيخ زايد رحمه الله من إقامة وبناء مشاريع خيرية في باكستان؛ مثل: مستشفى لاهور، ومعاهد في بيشاور وكراتشي، ومدرسة ثانوية في إسلام آباد، وبعض المشاريع الزراعية والصناعية في باكستان مثل: بناء سد، وإقامة ستة مشاريع للمياه والطاقة من خلال ستة قروض بتسهيلات ائتمانية بقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي المليار درهم إماراتي، إضافة لفتح كثير من البنوك وفروعها في الدولتين.

إضافة لما سبق فقد انطلقت تعاملات دولة الإمارات العربية المتحدة مع باكستان من منطلق الروابط الدينية، وعضوية كل منها في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أهمية باكستان وقربها الجغرافي من منطقة الخليج، وعليه وحفاظًا على سلامة دولة باكستان وأمن واستقرار المنطقة فقد دعت الإمارات وما زال تدعو إلى حل النزاع الباكستاني الهندي بشأن كشمير بالطرق السلمية لا سيما أن هذا الخلاف المستمر منذ أكثر من خمسين عامًا قد استنزف البلدين بشريًا وماديًا، ولا زال يعرض المنطقة والعالم للخطر، خاصة بعد امتلاك الدولتين لأسلحة نووية.

وعندما تجددت الأزمة بين الهند وباكستان في نهاية عام ٢٠٠١م أبدت دولة الإمارات على لسان الشيخ زايد رحمه الله استعدادها لبذل كل جهد ممكن

---

(١) عبيد، ٢٠٠٣.

(٢) عبيد، نايف علي.(٢٠٠٤). مقابلة أجراه المؤلف في ٢٠٠٣/٩/١٨م مع السفير جميل حسن، وهو أول سفير لدولة باكستان في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومقابلة في ٢٠٠٣/٩/٢٠م مع القائم بالأعمال الباكستاني في سفارة باكستان في أبو ظبي. ص (١٨٨).

من أجل تخفيف التوتر القائم بين الجانبين، ودعم التقارب والوفاق بين الجارتين: الهند وباكستان، كما أكد رئيس دولة الإمارات آنذاك الشيخ زايد رحمه الله بعد تلقيه رسالتين خطيتين من كل من الرئيس الباكستاني والرئيس الهندي، على ضرورة التزام البلدين بطرق السلام والحكمة وضبط النفس، والحوار البناء من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لشعبي البلدين الجارين، وضرورة استبعاد الحرب كوسيلة لحل المشاكل بين الدول.

كما ناشد مجلس الوزراء الإماراتي في بيان أصدره في ٣ يونيو ٢٠٠٢م البلدين الصديقين التحلي بضبط النفس والحكمة في حل الأزمة القائمة بينهما، ونزع فتيل التوتر المتصاعد عن طريق الحوار والمفاوضات، وبما يحقق مصالحهما المشتركة، ويكفل استتباب الأمن والاستقرار بينهما وفي المنطقة بأسرها، كما طالب البيان أيضًا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي -خاصة الدول الكبرى- ببذل كل جهد لمنع انفجار الوضع المتأزم في جنوب آسيا، والتقريب بين البلدين الجارين: الهند وباكستان للمساعدة على تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية، وأكد البيان كذلك على استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها على بذل كل جهد ممكن يهدف لتحقيق التقارب في وجهات النظر بين الجانبين بما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[١].

ويبرز هذا نقطتين مهمتين في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

١- تأثير الروابط الدينية والجوار الجغرافي في السياسة الخارجية للدولة.

٢- السياسة السلمية الإصلاحية لدولة الإمارات في حل النزاعات بين الدول.

وهذا بدوره يعزز من علاقة الدولة بهاتين الدولتين الهامتين من جهة وعلاقاتهما بباقي الدول العربية من جهةٍ أخرى، وأن أي انفجار للوضع بين هاتين الدولتين الهامتين سيؤثر بلا شَك في المنطقة العربية واقتصادها وقضاياها.

العلاقات الإماراتية الهندية:

يعود تاريخ هذه العلاقات بين الجانبين إلى قرون عدة من خلال التواصل بين الخليج وشبه القارة الهندية بسبب الموقع الجغرافي والتبادل التجاري الذي كان قائمًا على تبادل المواد الأولية كالتوابل والحرير واللؤلؤ، ولكنها تقوم اليوم على تجارة النفط والبضائع الأخرى.

وترتبط دولة الإمارات مع الهند بعلاقات قوية ومتشعبة: سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية أيضا، حيث استقر بعض التجار العرب

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي. (٢٠٠٣). ص ١١٠.

وعائلاتهم في شبه القارة الهندية، وبالمقابل استقر العديد من التجار الهنود وعائلاتهم في الخليج أيضًا، إضافة للأعداد الضخمة من العمالة الهندية الوافدة إلى منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط وحاجة المنطقة إلى تأسيس البنية التحتية، والتي وصل عددها إلى ما يقارب (٣.٥) مليون هندي يعملون في منطقة الخليج، وحوالي ٣٠% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

أما بالنسبة للعلاقات السياسية ما بين الهند والدول العربية بشكل عام، وما بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص فقد شهدت ازدهارًا ملحوظًا في عهد جواهر لآل نهرو وأنديرا غاندي من خلال مناصرتهما للقضايا العربية عندما كانت الهند من أبرز المؤسسين لحركة عدم الانحياز.

ولكن وبسبب التطورات الدولية خاصة بعد التسعينيات من القرن العشرين ونتيجة لضعف النظام العربي وما تعرض له من أزمات فقد تطورت العلاقات الهندية-الإسرائيلية على حساب مساندة ومناصرة القضايا العربية، خاصة بعد وصول حزب الشعب الهندوسي المتطرف إلى دفة الحكم في الهند في عام ١٩٩٢م وعلاقته المتميزة بإسرائيل والتي أدت إلى تعزيز التعاون في الجوانب الأمنية والعسكرية بين الهند وإسرائيل، وأثر ذلك على موقف الهند من القضايا العربية.

وعلى الرغم من ذلك تبقى الهند ذات أهمية كبيرة من وجهة النظر الإماراتية لكونها رابع قوة عسكرية في العالم، وثاني قوة في آسيا والعالم بعد الصين من حيث السكان، إضافة لامتلاكها لأسلحة نووية، وبالمقابل تنظر الهند إلى دولة الإمارات كدولة في قلب المنطقة لها موقع ودور في مناطق الثروة العالمية لا سيما بسبب مخزونها النفطي الضخم الذي هو عصب الحياة العالمية المعاصرة.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند فهناك الكثير من التبادل التجاري والمعرفي بين الدولتين. فتعمل في دولة الإمارات (١٦٥) شركة هندية، ويعمل العديد من الهنود في القطاع المصرفي. ويدفع هذا صناع القرار في دولة الإمارات لإعطاء عناية خاصة إلى العلاقات الإماراتية-الهندية، وإلى الموازنة بين علاقاتها مع كل من الهند وباكستان البلدين.

وتلعب العلاقات الاقتصادية بين البلدين دورًا بارزًا، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين للأعوام (١٩٨٨- ٢٠٠٠م) إلى أكثر من (١٥) مليار درهم بما فيها تجارة النفط، كما أن هناك أكثر من (٥٠٠) شركة ومصنع تعمل في المنطقة الحرة بجبل علي في دبي، بالإضافة إلى ذلك هناك

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (١٩١- ١٩٤).

عدد كبير من الشركات الهندية العاملة في المنطقة الحرة في الشارقة والإمارات الأخرى.

أما على صعيد العلاقات الثقافية فهناك برنامج مشترك ينظم التبادل الثقافي بين البلدين يتعلق بتبادل الخبرات التعليمية والفنية وزيارات أساتذة الجامعات في البلدين بالتناوب، كما أن هناك مشاركة في بعض المعارض الفنية، وللجالية الهندية، التي تشكل أولى الجاليات من حيث عددها مدارسها وأنديتها، فضلاً عن النشاطات الأخرى داخل نطاق الجالية.

وهناك العديد من الاتفاقيات التي تربط بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، من أهمها اتفاقيات:

١- التعاون القانوني والقضائي في المسائل المصرفية والتجارية.
٢- المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.
٣- تبادل المجرمين.
٤- منع الازدواج الضريبي عام ١٩٨٩م.
٥- النقل الجوي عام ١٩٨٩م.
٦- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التعاون الإعلامي.
٧- التعاون في المجال الإخباري بين وكالة أنباء الإمارات ووكالة برس ترست أوف إنديا.

ومعلوم للجميع بأن العلاقات العربية الهندية قد شهدت ازدهاراً ملحوظاً في عهد كلٍّ من جواهر لآل نهرو وأنديرا غاندي، ومناصرتهما للقضايا العربية عندما كانت الهند مع مصر عبد الناصر ويوغسلافيا تيتو من أبرز المؤسسين لحركة عدم الانحياز.

لكن التطورات الدولية خاصةً تلك التي حدثت بعد تسعينيات القرن الماضي، من مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وحروب الخليج وضعف النظام العربي، وتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية الجديدة، قد أدَت إلى تراجع السياسة الهندية في مناصرة القضايا العربية خاصةً بعد وصول حزب الشعب الهندوسي المتطرف إلى دفة الحكم في عام ١٩٩٨م، فقد أدت علاقة هذا الحزب المتميزة مع إسرائيل والتعاون الأمني والعسكري معها إلى تغير الموقف الهندي من القضايا العربية[١].

العلاقات الإماراتية الصينية:

تعطي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى علاقاتها مع الصين أهمية خاصة، وذلك لكون الصين من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون أحد أقطاب النظام الدولي في المدى المنظور، فالصين ذلك المارد الراقد في الشرق كما

(١) عبيد، نايف. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (١٩٢).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وصفها نابليون بونابرت والذي استيقظ الآن كما وصفه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون تتمتع بمواصفات القدرة والإمكانات؛ فهي الدولة الأكثر سكانًا في العالم، إذ يبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠م حوالي (١.٣٠٠.) مليار نسمة، كما أنها تملك ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم، وتتمتع بأعلى نمو اقتصادي بحيث زاد الناتج المحلي الإجمالي لها بمعدل ١٥% سنويًا خلال مطلع ومنتصف التسعينات ولا زال في ازدياد مستمر، وهذا التوسع والنمو أدى إلى رواج توقعات بأن الصين ستتخطى الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية في العالم في نقطة ما من مطلع القرن الواحد والعشرين وهي من الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض «**الفيتو**» في مجلس الأمن(١).

وعلى صعيد العلاقات الإماراتية، الصينية، فقد كانت الصين تتبنى منهجًا أيديولوجيًا «**شيوعيًا**»، متشددًا في عهد زعيمها الراحل «**ماوتسي تونغ**» ولكن وبعد وفاته راحت الصين تنتهج سياسة أكثر انفتاحًا وأقل تشددًا؛ فمع مطلع التسعينات وانتهاء ما يسمى بـ«**الحرب الباردة**» اتجهت هذه السياسة نحو الانفتاح والواقعية السياسية ومحاولة بناء الذات، وأدى ذلك إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية مستفيدة في ذلك من تجربة الاتحاد السوفيتي الذي أرهقه التنافس.

وقد أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية على مستوى السفراء وافتتحت الصين سفارة لها في أبو ظبي عام ١٩٨٥م، كما افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة سفارة لها في بكين عام ١٩٨٧م ثم افتتحت قنصلية لها في هونغ كونغ عام ٢٠٠٠م(٢).

وبالنسبة للعلاقات السياسية بين الصين والدول العربية بشكل عام والصين ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ خاص فقد تغيرت بسبب التطور في السياسة الصينية ومحاولة تحسين علاقاتها بجميع دول العالم والنظر إلى مصالحها وبناء ذاتها في المقام الأول، فبعد أن كانت من أبرز الدول المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني والمناصرة لنضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة أو دعمها لمختلف القضايا العربية في المحافل الدولية، فقد قل هذا الاندفاع.

كما أن موقف الصين من قضية الجزر الإماراتية الثلاث غير واضح، وتتسم تصريحاتها بالعمومية والترضية إن صح التعبير، وتحاول أن توازن بين علاقتها بدولة الإمارات وعلاقتها مع إيران، لا سيما وأن مصالحها الاقتصادية هي التي تتحكم بعلاقاتها لا إيديولوجيتها كما كانت سابقًا.

---

(١) مركز الإمارات للبحوث والدراسات، ٢٠٠٢

(٢) وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٠٣م.

وقد ساهم في تطور العلاقات الإماراتية الصينية أيضًا زيارة الشيخ زايد رحمه الله إلى الصين في عام ١٩٩٠م، حيث تبرع لإقامة مركز الإمارات لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية إضافة للكثير من التبرعات والمساعدات الإنسانية.

وعلى الصعيد الاقتصادي ترتبط دولة الإمارات مع الصين بأكثر من ست اتفاقيات شملت[١]:

١- التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٨٥م.
٢- إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة.
٣- النقل الجوي المدني عام ١٩٩٠م.
٤- تجنب الازدواج الضريبي، خاصة بحماية وتشجيع الاستثمار عام ١٩٩٣م.
٥- بروتوكول استيراد النفط من الإمارات.
٦- للتعاون في مجال الخدمات الطبية.

كما تشهد العلاقات التجارية نموًا ملحوظًا ومتزايدًا حيث وصلت قيمة واردات دولة الإمارات من الصين في عام ٢٠٠٠م حوالي (٧.٥٧) مليون درهم، وتعتبر الصين رابع شريك اقتصادي للإمارات بعد الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، كما أن هناك أكثر من (٨٠) شركة صينية تعمل حاليًا بدولة الإمارات في المجالات التكنولوجية والتجارة والمقاولات والأيدي العملة، وقد حصلت الشركات الصينية على عقود جديدة لمشاريع المقاولات والعمالة في الدولة، وازدادت قيمتها الإجمالية بنسبة (٤٦%) عام ١٩٩٧م.

وانطلاقًا من رغبة البلدين في تقوية العلاقات في المجال الإعلامي والثقافي فقد تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الإعلامي والثقافي بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في ١٩ يونيو ٢٠٠٢م.

العلاقات الإماراتية الروسية:

رفضت الدول العربية في الخليج إقامة أية علاقات مع موسكو في مطلع السبعينيات وذلك لسببين رئيسيين:

الأول: الأيدولوجيا الشيوعية المناقضة تمامًا للمنهج السياسي والاقتصادي الذي تتبناه دول الخليج العربية.

الثاني: مساندة السوفييت لليمن الديمقراطي الذي كان يتبنى المنهج الشيوعي في ذلك الوقت وكان يساند ثوار ظفار في سلطنة عُمان.

---

(١) العلاقات بين الإمارات والصين. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص ٥.

ومن ثم جاء التدخل السوفيتي في أفغانستان بعد الانقلاب الشيوعي الأفغاني في نيسان/إبريل ١٩٧٨م، ليزيد من قلق الدول العربية في الخليج ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وخشيتها من مواصلة القوات السوفيتية تقدمها إلى الخليج لتحقق ما كان يحلم به قياصرتها من قرون للوصول إلى المياه الدافئة، وعليه فقد قامت دول الخليج العربية بدعم المجاهدين الأفغان ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان، ولكن في الوقت نفسه لم تناصر مبدأ كارتر (**Carter Doctrine**) الموجه بصورة أساسية نحو الاتحاد السوفيتي، خشية منها من تزايد الصراع السوفيتي الأمريكي في منطقة الخليج، ودعت إلى إبعاد المنطقة عن صراع القوى العظمى.

ولكن خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عاد السوفييت للعب دور سياسي واقتصادي في منطقة الخليج عندما طلبت الكويت من الاتحاد السوفيتي حماية ناقلات النفط، إضافة لتخفيف حدة أطروحاتها الأيديولوجية ورافق ذلك نوع من الانفراج في منتصف الثمانينات بين موسكو وواشنطن(١).

يضاف إلى ذلك أن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة ارتأت أن توازن علاقاتها بين المعسكرين: الشرقي والغربي هو ما يعزز من أهداف سياستها الخارجية في الابتعاد عن صراعات القوى الكبرى، لهذا قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م معلنة أن هذه الخطوة تتسق مع سياسة عدم الانحياز التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة وفي إطار العمل على توسيع نشاطاتها وصداقتها مع العالم، وبطبيعة الحال زادت هذه العلاقات وتطورت مع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

كما يتم تنسيق بعض المواقف على الساحة الدولية من خلال اتصالات تجري بين البلدين عن طريق السفارات أو بشكل مباشر يتم خلالها تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما تقوم وفود حكومية وبرلمانية وعسكرية وشخصيات رسمية وغير رسمية لبحث آفاق التعاون الثنائي في العديد من المجالات.

وتنظر روسيا إلى حل قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة من قبل إيران بالطرق السلمية البحتة ووفق القوانين الدولية، وأن الحوار السلمي هو الطريق الوحيد لبلوغ هذا الهدف وهو الذي يحول دون دخول المنطقة في نزاع إقليمي جديد يؤثر سلبًا على مستقبل الأمن والاستقرار فيها، ولكن موسكو لم تقدم إلى الآن رؤية واضحة للحل، ولم تطرح مبادرة بهذا الشأن كما لم تعرض موقفًا دقيقًا في مسألة عودة الجزر، وتكتفي فقط بإسداء النصائح للطرفين وتدعوهما للتحلي بالصبر وفتح ملف الجزر بهدوء وروية.

---

(1) William Rugh, Op. Cit., P30, PP.(44-45)

وفي هذا المقام فإن روسيا شأنها شأن الصين لا تريد أن تتخذ خطوات من شأنها التأثير سلبًا على علاقاتها الجيدة بالطرفين، فهي تمتلك علاقات كبيرة واستراتيجية مع إيران، خاصة في مجال التعاون النووي، لذا تحاول أن تبقى علاقاتها مع كلا الطرفين: العربي والإيراني جيدة.

وفيما يتعلق بالمسألة الشيشانية فإن دولة الإمارات ترى بأنه يجب حلها بالطرق السلمية وضمن إطار الاتحاد الروسي(١).

وعلى الصعيد الاقتصادي تجدر الإشارة إلى أن حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق قد وقعتا على اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني عام ١٩٩٠م والتي تم بموجبها تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين، وعقد اجتماع لها في الأول من مارس ١٩٩٧م في أبو ظبي ناقشت خلالها سبل تطوير وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ورسم آفاقها المستقبلية في كافة المجالات، وتشجيع الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي(٢).

وفي مجال التجارة الخارجية فقد وصل حجم التداول التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا ممثلة بالموارد حوالي (١٥٦٢٤٤) ألف درهم أي: حوالي (٤٢٦.٩) مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠م.

وفي مجال العلوم والتعليم فما تزال العلاقات في هذا المجال ضعيفة إذا ما قيست بنشاطات دول خليجية عربية أخرى مثل السعودية والكويت وعمان، لكن هناك بروتوكول للتعاون الثقافي بين الإمارات وروسيا ثم التوقيع عليه عام ١٩٩٦م، يتيح الفرصة لتبادل الوفود الثقافية والفنية والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وإقامة المعارض والمهرجانات المشتركة(٣).

كان لسياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط من قبل دولة الإمارات على العالم الخارجي وسعيها إلى تكوين أواصر الصداقة والتعاون مع دول العالم، أثر كبير على علاقات الإمارات الخارجية، مما ساعدها وبنجاح على توظيف تلك العلاقات الطيبة في خدمة قضايا الأمة العربية في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد العربي في سياسة الإمارات الخارجية.

وقد ظهرت هذه السياسة الخارجية بشكل قوي إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من تداعيات واسعة المدى في الخليج العربي خاصة

---

(1) William Rugh, Op. Cit., P30, PP.(47-48),

(٢) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (١٩٩).

(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (٢٠٢).

والعالمين العربي والإسلامي بشكل عام ووصف العرب والمسلمين بتهم الإرهاب والدموية والهمجية. وقد ساعد على ازدياد حدة هذه النبرة الأمريكية تولي قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة «**المحافظين الجدد**» وعلى رأسهم جورج دبليو بوش الذين يُوصفون بـ«**اليمين المسيحي المتصهين**». فما كان من دولة الإمارات إلا أن تحركت بشكل فوري للدفاع عن العرب وذلك بالتوازي مع التحركات العربية الأخرى.

فقد جددت الإمارات في بيان لها أمام الأمم المتحدة في ١٧ نوفمبر ١٩٩٩م نبذها وإدانتها القاطعة للإرهاب، في خطوة مهمة منها لإزالة تلك الصورة المشوهة التي ألصقت بالعرب والمسلمين، وذلك مظهر آخر من مظاهر تجليات البعد العربي في السياسة الخارجية الإماراتية.

كذلك شاركت الإمارات في مؤتمر (**الحوار بين الحضارات**) الذي أقامته الأمم المتحدة يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٩م لنفس الغرض.

وقد حاولت دولة الإمارات بكل السبل إقناع الإدارة الأمريكية وحلفائها الغربيين بأن أحداث سبتمبر ليست معبرةً عن العقلية والأيدلوجية العربية، بل الذين قاموا بذلك مجموعة غير مقبولة في الواقع العربي والإسلامي.

ومن أمثلة تلك التحركات المحادثة التي أجراها الشيخ زايد رحمه الله مع جورج بوش يوم ١٧ سبتمبر عقب هذه الأحداث الأليمة.

وقد حاولت تلك التحركات الإماراتية مع مثيلاتها العربية إيجاد قنوات حوار بين أمريكا والعالمين العربي والإسلامي؛ كي تساعد تلك القنوات على التخفيف من وطأة الهجوم الأمريكي على العرب والإسلام.

كما حاولت دولة الإمارات إقناع الأمريكيين بالتفريق بين الإرهاب المرفوض وبين المقاومة المشروعة عن الأرض المتمثلة في المقاومة الفلسطينية حرصًا من دولة الإمارات على الدفاع عن قضايا الأمة العربية.

كما أوضحت دولة الإمارات وفي أكثر من مرة معارضتها الشديدة لشن أي حرب على العراق، وأوضحت موقفها ذلك للإدارة الأمريكية وحاولت أن تثني عزم هذه الإدارة عن تلك الحرب، تقديرًا من قيادة الإمارات لحجم الخطر الذي ستقع فيه المنطقة من جراء تلك الحرب.

فعلى سبيل المثال: قام الشيخ زايد رحمه الله بتقديم بعض الأفكار من خلال رسالة بعث بها إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٣م قبل أيام من غزو العراق لطرح مبادرة عربية تجنب العراق عدوانًا أمريكيًّا وشيكًا.

وقد كان لدولة الإمارات حكومة وشعبًا مواقف مشهودة في العراق حتى بعد احتلاله؛ من خلال تقديم يد العون لهذا الشعب العربي المظلوم.

ونستنتج مما سبق أن موقف دولة الإمارات فيما يتعلق بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ينطلق من منطلقات عدة:

الأول: إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات عملية لمحاصرته ومحاربته، وقطع العلاقات الدبلوماسية بحكومة طالبان في أفغانستان التي كانت تؤوي تنظيم القاعدة المسئول من وجهة النظر الأمريكية عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

والثاني: التصدي للحملات الإعلامية المغرضة على الإسلام والمسلمين إثر اتهام السلطات الأمريكية لمجموعة من العرب والمسلمين بتنفيذ تلك الهجمات على نيويورك وواشنطن.

والثالث: معارضة الحملة الأمريكية التي تهدف إلى ضرب العراق بحجة أنه لم ينزع أسلحة الدمار الشامل، والدعوة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية، والمحافظة كذلك على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وتعزيز تعاونه مع أشقائه وجيرانه، وذلك من منطلق الحفاظ على أمن منطقة الخليج واستقرارها، وحفظ التوازن فيها.

وبالنسبة للعلاقات **الإماراتية-الأوروبية** فقد كانت طيبة بشكل عام، خاصة وأن النفط كان السلعة الرئيسية في التبادل التجاري بين الجانبين، كما يعتبر عاملًا مهمًّا يُسهم في تشكيل الوضع الاستراتيجي للمنطقة.

أما عن العلاقات **الإماراتية-الآسيوية** فقد تميزت بالقوة، وذلك لوجود درجة من الاعتماد الخليجي على آسيا، خاصة فيما يخص الأيدي العاملة وكذلك استيعاب المنتوج النفطي. وقد أسفر ذلك عن علاقات قوية مع بعض الدول الآسيوية –خاصة باكستان- مما أفسح المجال أمام إقامة مشاريع إماراتية تخدم أبناء الوطن العربي على أراض آسيوية، مثل إنشاء مركز الإمارات لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلاميَّة في الصين سنة ١٩٩٠م.

كما كان للعلاقات الطيبة مع اليابان وما بذله الشيخ زايد من جهود حميدة أثر كبير في موافقة الحكومة اليابانية على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو[١].

وبالنسبة للعلاقات **الإماراتية-الروسية** فقد شهدت تحسنًا كبيرًا في الفترة الأخيرة؛ مما كان له أكبر الأثر في اتخاذ روسيا مواقف إيجابية فيما يخص القضايا العربية وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة في منظمة هيئة الأمم المتحدة.

كل ذلك يظهر لنا أهمية السياسة الخارجية لدولة الإمارات بالقضايا العربية وأنها سياسة ذات بعد عربي واضح، وقد قدمت أمارات على ذلك.

وتعتبر العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا علاقة مهمة لكلا الطرفين، حيث أدركت دول الإمارات وعلى الرغم من المآخذ التي

---

(١) العلاقات بين الإمارات واليابان، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص (٧٨-٨٣).

أشَرتها على الاتحاد السوفيتي السابق- ولا سيما غزوه لأفغانستان – أهمية روسيا حالياً لمعادلة القضايا الإقليمية والعربية عموماً والصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً، وموقف روسيا المستمر في مناصرة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، إذ دفع هذا الإدراك دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع روسيا،

وتأتي هذه العلاقة الايجابية لتزيد من دعم روسيا ونصرتها للقضايا العربية.

– – –

– –

–

الفصل الثاني

آليات صنع قرار السياسة الخارجية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتميز عملية صنع قرار السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بسمات خاصة تتفق وخصائص وملامح النظام السياسي في الدولة الذي يعتبر مزيجًا من التقليدية والمعاصرة.

لقد نتجت الصيغة الاتحادية لدولة الإمارات من معادلة صعبة جمعت بين الطموحات الكبيرة وبين الواقع. فبعد فشل الاتحاد التساعي في نهاية عام ١٩٧٠م كان هناك إعلان الاتحاد السباعي في ١٨ يوليو ١٩٧١م، وتم توقيع الإمارات السبع على الدستور المؤقت ليكون دستور دولة الإمارات العربية المتحدة التي قامت رسميًا في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م[١].

ومع إعلان دولة الاتحاد انتهت الشخصية المستقلة لكل من الإمارات السبع وذابت في بوتقة الاتحاد الجديد، وتحولت كل منها إلى وحدات دستورية داخلية تمارس بعض مظاهر الاستقلال والحكم الذاتي على أراضيها، وذلك بعد أن كانت وحدات دولية تمارس سياستها وتتمتع بكامل استقلالها. وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور وهو «أن تمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشئون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى الدستور».

وفيما يختص بتوزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات فقد أشارت المادة (١٢٠) من الدستور إلى الأوجه التي ينفرد بها الاتحاد بالتشريع والتنفيذ، ونجد في مقدمتها مجال الشئون الخارجية.

وقد حدد دستور دولة الإمارات ثلاث مناطق أساسية لعملية صنع القرار في الدولة[٢].

أولًا: منطقة تنفرد فيها السلطات الاتحادية بالتشريع والتنفيذ في نفس الوقت وهي الشئون التي حددتها المادة (١٢٠) من الدستور على سبيل الحصر أو ليس للإمارات التدخل في تلك المنطقة.

ثانيًا: منطقة مشاركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإمارات المحلية حيث تتولى السلطات الاتحادية عملية التشريع فقط بينما تنصب عملية التنفيذ على عاتق سلطات الإمارات المحلية كما نصت المادة (١٢١) من الدستور، فالتعاون بين عملية التشريع والتنفيذ قائمتين في تلك المنطقة.

---

(١) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). ص (٨٠-٨٥).
(٢) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (المادتان ١٢١، ١٢٢).

ثالثًا: المنطقة الخاصة بسلطات الإمارات المحلية، حيث تقرر المادة (١٢٢) من الدستور أن الإمارات المحلية تنفرد بالتشريع والتنفيذ بكل ما لم تنفرد به السلطات الاتحادية سواءً بالتشريع والتنفيذ أو التشريع فقط.

ورغم أن الدستور قد حدد توزيع اختصاصات صنع القرار فيما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، إلا أن هذه المناطق ليست مناطق اختصاص خالصة تمامًا، فإذا كانت المادة (١٢٠) قد حددت اختصاصات السلطات الاتحادية من حيث التشريع والتنفيذ إلا أن الدستور قد وضع قيودًا على اختصاصات السلطات الاتحادية في عملية صنع القرار، ومن هذه القيود:

أولًا: استثنت المادة (١٢٣) من الدستور بعض الصلاحيات التي أسندت للإمارات الأعضاء في الاتحاد فيما يتعلق بحق الانفراد بعملية التشريع والتنفيذ في الشئون الخارجية، وأعطتها الحق فقط في عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها بشرط أن لا يتعارض ذلك مع المصالح العليا للاتحاد بأي حال من الأحوال، ولا مع القوانين الاتحادية، وعلى الإمارات إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقًا بتلك الاتفاقيات التي تنوي عقدها، وإذا ما اعترض المجلس على مضمون تلك الاتفاقية فإن على الإمارة إرجاء عقد الاتفاق إلى أن تبت المحكمة الاتحادية في الموضوع.

ثانيًا: تقرر المادة (١٢٤) من الدستور أنه يجب على السلطات الاتحادية المختصة قبل إبرامها لأية معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الإمارات، استطلاع رأي هذه الإمارة مسبقًا، وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيها.

ثالثًا: أجازت المادة (١٢٣) من الدستور للإمارات المحلية الاحتفاظ بعضويتها في منظمة (الأوبك) وكذلك منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) أو الانضمام إليها.

رابعًا: استثنت المادة (١٢١) من الدستور أن تتولى السلطات الاتحادية التشريع فيما يختص باستيراد الأسلحة والذخائر إذا كانت تلك الأسلحة والذخائر لاستعمال القوات المسلحة أو قوات الأمن التابعة إلى إمارة من الإمارات الأعضاء في الاتحاد.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاستثناءات إضافة لأمور أخرى تتعلق بالحدود الدولية والمياه الإقليمية لكل إمارة تشكل نقطة ضعف في السياسة الخارجية وتضعف من تكاملية وشمولية تلك السياسة، وبالتالي تحد من قدرتها على الحركة والمبادرة في الشئون الخارجية والدولية، وتؤثر في رسم

السياسة الخارجية للدولة سلبًا لما نص عليه الدستور من بعض مظاهر الاستقلال الخاصة بكل إمارة. ومن أهم الاستثناءات[١]:

أولًا: تنص المادة (١٢١) من الدستور على أن تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص لاستخدامه داخل إقليمها.

ثانيًا: تنص المادة (٢٣) على أن الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة.

ثالثًا: يجوز لإمارتين أو أكثر التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بإدارة أي مرفق من هذه المرافق ولكن بعد مصادقة المجلس الأعلى للاتحاد على هذا التكتل حسبما ورد في المادة (١١٨) من الدستور.

رابعًا: تعطي المادة (١٩٢) الحق للإمارات الأعضاء في الاتحاد بإنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضعها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الحاجة للدفاع ضد أي عدوان خارجي.

وبطبيعة الحال فإن لظاهرة احتفاظ كل إمارة بسيادتها تأثيرها على مسار السياسة الخارجية للاتحاد، وذلك لأن الأوضاع الداخلية تؤثر على قوة السياسة الخارجية دون شك. فعلى سبيل المثال فإن ما نصت عليه المادة (٢٣) من الدستور حول ملكية كل إمارة لما تحويه من ثروات وموارد طبيعية يؤثر في قدرات الاتحاد على تصريف شئون الدولة سواء الداخلية منها أو الخارجية، حيث يعني أن ملكية كل إمارة لثرواتها بصورة غير مباشرة أن الدولة الاتحادية لا تملك أي موارد ذاتية إلا ما تجود به الإمارات الأعضاء وفقًا لحصصها في الميزانية السنوية للاتحاد حسبما ورد في المادة (١٢٧) من الدستور، وهذا ما قد يخلق مشكلة خطرة تتعلق بالقرار والإمكانات المادية للدولة الاتحادية، وبالتالي ينعكس على دورها في المجال الخارجي.

لذلك فإن التشريعات الخاصة بكل إمارة قد تحد من قدرة الدولة على تطبيق بنود الاتفاقيات التي تعقدها أو تنضم لها الدولة، هذا رغم أن المادة (١٢٥) من الدستور تنص على ضرورة أن تقوم حكومات الإمارات باتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة من الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ.

ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أنه ومن الناحية العملية ومنذ قيام الاتحاد فإن التفاهم والتوافق بين الإمارات السبع قد ساعد السياسة الخارجية على تنفيذ أغراضها وتحقيق أهدافها في كثير من الأمور. فالتنسيق بين حكام الإمارات في المواقف المختلفة والاعتداد بالمصالح العليا للاتحاد قد ساهم

---

(١) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المادة (١٢١).

كثيرًا في وضع السياسة الخارجية للدولة على نحو يتفق والمصالح الاتحادية بغض النظر عن بعض المظاهر السيادية من الناحية الدستورية.

هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية

يقصد بهياكل صنع السياسة الخارجية: تلك المؤسسات الرسمية المعنية بإعداد ورسم السياسة الخارجية، وهي تبعًا لذلك تتأثر بنوعية وطبيعة نظامها السياسي بحيث نلاحظ أن عملية صنع السياسة الخارجية في الدول الأوتوقراطية مثلًا تختلف عنها في الدول الديمقراطية، بمعنى أن الأولى تأخذ بالمركزية بينما تأخذ الثانية باللامركزية في صنع السياسة الخارجية.

يقوم النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة على مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك على وفق ما حدد في الباب الرابع من المادة (٤٥) من الدستور الذي ينص على: «تتكون السلطات الاتحادية من: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس الوزراء الاتحادي، والمجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي»، وباستقراء الاختصاصات المخولة لكل من هذه السلطات يتبين أن السلطات العامة من الاتحاد تتمثل في الواقع في ثلاث سلطات[١]:

السلطة الأولى: سلطة تنفيذية تضم المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه ومجلس الوزراء.

السلطة الثانية: سلطة تشريعية تضم المجلس الوطني الاتحادي.

السلطة الثالثة: سلطة قضائية والتي يمارسها القضاء الاتحادي.

وفيما يلي استعراض لهيكلية كل من هذه السلطات الثلاث والصلاحيات التي تمارسها.

أولاً: السلطة التنفيذية

١- المجلس الأعلى للاتحاد:

يعد المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، طبقًا لأحكام الدستور، ويتكون المجلس من حكام الإمارات السبع، ورئاسته منوطة برئيس الدولة، وقد نص الدستور في المادة (٤٦) على أن «المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه، ويشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم، أو تعذر حضورهم»[٢].

---

(١) إبراهيم، محمد. (١٩٧٥). أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ص (٢٠٧).
(٢) المادة (٤٦) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد حددت المادة (٤٧) من الدستور مهام المجلس الأعلى للاتحاد وهي على النحو الآتي:

١- رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور، والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد، والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

٢- التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها، بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي.

٣- التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد.

٤- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم.

٥- الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم.

٦- الرقابة العليا على شئون الاتحاد بوجه عام.

٢، ٣- رئيس الاتحاد ونائبه:

ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لأكثر من مرة، ويمارس نائب الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب، وذلك طبقًا للمادة (٥١) من الدستور.

وإذا كان دستور الدولة قد حدد صلاحية رسم السياسة العامة للدولة للاتحاد، وبتنفيذها لمجلس الوزراء الاتحادي من خلال وزارة الخارجية وشارك السلطات الاتحادية الخمس في صياغة القرار السياسي للدولة بنسب متفاوتة، إلا أن الدستور في المادة (٥٤) منح رئيس الدولة سلطات هامة في هذا المجال؛ من ذلك:

١- رئاسته للمجلس الاتحادي الأعلى وحق دعوته وإدارة مناقشاته وإنهاء اجتماعاته.

٢- الدعوة لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء.

٣- يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية، التي يصادق عليها المجلس الاتحادي الأعلى.

٤- تعيين رئيس مجلس وزراء الإتحاد، وقبول استقالته، وإعفاؤه نفسه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى، فضلًا على ممارسة السلطات نفسها مع نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

٥- تعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول، وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين، ويقبل استقالاتهم وعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد.

٦- يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية، ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد، ويتلقى أوراق اعتمادهم.
٧- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بوساطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المختصين.
٨- يمثل الاتحاد في الداخل والخارج، بوصف رئيس الدولة هو رمز السلطة العامة في دولته، وهو الذي يمثلها باعتبارها وحدة سياسية في الداخل والخارج وتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى بواسطة وزير الخارجية.
٩- ممارسة حق العفو أو تخفيف العقوبات ويصادق على أحكام الإعدام وفقًا لأحكام هذا الدستور والقوانين الاتحادية.
١٠- منح الأوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية وفقًا للقوانين الخاصة بهذه الأنواط.
١١- أية اختصاصات أخرى يخوله إياها المجلس الأعلى، أو تخول له بمقتضى أحكام هذا الدستور أو القوانين الاتحادية.

٤- مجلس الوزراء:

هو السلطة التنفيذية في دولة الإمارات وهو المسئول عن الأجهزة الحكومية الاتحادية كلها. ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء الذين يحدد لهم القانون اختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويكون رئيس المجلس والوزراء مسئولين سياسيًا بالتضامن أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج، وكل منهم مسئول شخصيًا أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى عن أعمال وزارته أو منصبه.

ويتولى مجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد، تصريف جميع الشئون الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للحكومة الاتحادية وإعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي وإعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة والإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية والإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد وغيرها من المهام والصلاحيات والمسئوليات الأخرى.

يشكل مجلس الوزراء الركن الثالث الأساسي في السلطة التنفيذية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمجلس مسئول في صلاحياته صلاحية كاملة أمام رئيس الدولة الاتحادية والمجلس الأعلى للاتحاد. ويتكون مجلس الوزراء الاتحادي من رئيس المجلس الذي يعين بموافقة المجلس الأعلى للاتحاد ونائبه وعدد من الوزراء ويتم تعيينهم بمرسوم من رئيس الاتحاد، ويحدد القانون اختصاصات وصلاحيات كل وزير، وقد حددت مهامه على وفق المادة (٦٠) من الدستور كالآتي:

١- متابعة تنفيذ السياسات العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج.

٢- اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية، وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للمصادقة عليها.
٣- إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي.
٤- إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة والإشراف على تنفيذها.
٥- وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية وكذلك لوائح الضبط واللوائح الخاصة بترتيب الإدارة والمصالح العامة في حدود أحكام الدستور والقوانين الاتحادية.
٦- الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
٧- تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقًا لأحكام القانون ممن لا يتطلب عزلهم أو تعيينهم إصدار مراسيم بذلك.
٨- مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الاتحادية، ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عمومًا وأية اختصاصات أخرى يخولها القانون أو المجلس الأعلى في حدود الدستور.

أما **وزارة الخارجية** فقد سبق أن أشرت إلى أن وزارة الخارجية جزء من السلطة التنفيذية للاتحاد بوصفها الوزارة التي تتولى المسئولية المباشرة عن عملية تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الاتحاد، فإنها تتولى على وفق القوانين والمراسيم الاتحادية المهام الآتية[١]:

١- الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى وتنظيم عملية التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع تلك الدول.
٢- الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية.
٣- تنظيم مشاركة الدولة في المؤتمرات والمنظمات والمعارض الدولية والإقليمية.
٤- حماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.
٥- القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد الاتفاقات والمعاهدات التي ترغب الدولة أن تكون طرفًا فيها كافة.
٦- جمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة.
٧- تنظيم الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الدولة وبين الهيئات والحكومات الأخرى وبعثاتها التمثيلية.

---

(١) شراب، صادق ناجي. مرجع سابق. ص (١٤٥-١٤٦).

٨- التعريف بالدولة وتراثها الحضاري وسياستها والدفاع عنها، واكتساب الاحترام والتأييد لها في الخارج.
٩- القيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسيم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين في الخارج، والإشراف على شئون المزايا والحصانات والبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين لدى الدولة.
١٠- اقتراح سياسة وقواعد ونظم الهجرة الأجنبية إلى الدولة.
١١- إصدار وتجديد الجوازات الدبلوماسية الخاصة والعادية للمواطنين وفقًا للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية.
١٢- منح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها للأجانب في الخارج وفقًا للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية.
١٣- توجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والمالية اللازمة لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها.
١٤- الإشراف على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.
١٥- أية اختصاصات أخرى يعهد بها إلى الوزارة.

أما فيما يتعلق بتوزيع السلطات والاختصاصات على كل من وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية، فقد حدد الدستور والمراسيم الاتحادية وقرارات مجلس الوزراء مهام كل منهم كالتالي:

أولاً: وزير الخارجية[١]:

يعتبر وزير الخارجية المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في مسائل الشئون الخارجية، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية في إطار السياسة العامة للدولة. ووفقًا للمادة (٣١) من قرار مجلس الوزراء بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية، يتمتع وزير الخارجية بالصلاحيات التالية:
١- اقتراح السياسة العامة والخارجية للوزارة في إطار السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.
٢- إقرار وإصدار المخططات السنوية للوزارة بقرارات منه، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها.
٣- الإشراف على سير العمل في الوزارة وعلى العاملين فيها، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنظيم وحسن أداء العمل في الوزارة وجميع الأجهزة التابعة لها.

(١) المرجع السابق، المادة (٣١)، ص ١٠٠.

٤- اقتراح مشروع تقديرات الاعتمادات المخصصة للوزارة في الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها ضمن الاعتمادات المقررة فيها طبقًا للنظم المالية المعمول بها في الدولة.
٥- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالوزارة، ورفعها إلى السلطات المختصة في الدولة.
٦- التشاور مع السلطات المعنية في إمارات الدولة بشأن ما يمارسه من الاختصاصات ذات الصلة بهذه السلطات.
٧- تمثيل الوزارة لدى جميع الجهات داخل الدولة.
٨- تفويض بعض اختصاصاته إلى وزير الدولة للشئون الخارجية أو وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو المدراء، كما أن له أن ينيب عن وكيل الوزارة في حالة غيابه أو قيام مانع لديه أي من الوكلاء المساعدين أو المدراء أو كبار موظفي الوزارة وذلك بقرار منه.
٩- أية صلاحيات أخرى تخولها له القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

ثانيا: وزير الدولة للشئون الخارجية[١]:

نظرًا لتشابك العلاقات الدولية، ولزيادة أعباء ومسئوليات وزير الخارجية، ولتوسع علاقات دولة الإمارات مع الخارج، أضيف مسمى وزير دولة للشئون الخارجية في التشكيل الوزاري الثاني بموجب مرسوم اتحادي رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣م، وتم تعيين سيف غباش أول وزير دولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات، وبموجب المادة (٣٢) من قرار مجلس الوزراء المذكور آنفا يمارس وزير الدولة للشئون الخارجية الاختصاصات والصلاحيات الآتية:
١- الاختصاصات والصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في هذا الشأن، وتتمثل مهمته في «الإشراف المباشر لأعمال الوزارة ومتابعة القرارات والإجراءات اليومية، وفي حين أن وزير الخارجية يتولى الإشراف السياسي العام».
٢- الاختصاصات المقررة لوزير الخارجية حال غيابه أو شغور منصبه.

مما سبق يتضح لنا مدى اهتمام السياسة الخارجية لدولة الإمارات بالبعد العربي؛ لدرجة جعلتها تجعل في وزارة خارجيتها إدارتين تتوليان ملفات القضايا الخليجية والعربية؛ مما يؤكد لنا على اهتمام الإمارات بالبعد العربي

(١) المرجع السابق، المادة (٣٢)، ص ١٠١.

في سياستها سواء من الناحية النظرية على مستوى التشريعات والقوانين، أو الناحية التطبيقية على مستوى التحركات الدبلوماسية.

– – –

ثانيًا: السلطة التشريعية

نصت المادة (٦٨) من الدستور على توضيح نوع الحكم في الدولة، بأنه «حكم ديمقراطي نيابي» لذا توجب تشكيل المجلس الوطني الاتحادي، ليمثل السلطة التشريعية في الدولة، الذي يتكون من أربعين عضوًا موزعين على عدد من المقاعد المخصصة لكل إمارة وذلك اعتمادًا على الثقل السكاني لها كما يأتي:

- أبو ظبي ودبي ثمانية مقاعد لكل منهما.
- الشارقة ورأس الخيمة ستة مقاعد لكل منهما.
- عجمان وأم القيوين والفجيرة أربعة مقاعد لكل منها.

ولم يحدد الدستور في المادة (٦٩) الطريقة التي يتم بها اختيار أعضاء المجلس، بل تُركت طريقة الاختيار مفتوحة أمام كل إمارة لتحدد ممثليها في المجلس، ممن يكونون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد مقيما بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس فضلًا على إمكانياته الفكرية الملاءمة لمسئوليات هذا المجلس، وحددت مدة العضوية في المجلس لسنتين، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.

على الرغم من أن الدستور قد خلا من أي نص صريح يحدد السلطة المسئولة عن التشريع، إلا أننا نعتبر أن المجلس الوطني الاتحادي هو الممثل لتلك السلطة.

أضف إلى ذلك بأن هناك إجماعًا في الهيكل على أن السلطة أو الهيئة التشريعية في الأنظمة المختلفة تلعب دوراً محدداً في عملية صنع السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الأمر متفاوت من دولةٍ لأخرى؛ ففي المجتمعات الديمقراطية تقوم السلطة التشريعية بالمشاركة في إقرار المعاهدات وتعيين المسئولين عن تنفيذ السياسة الخارجية ورسم ميزانيتها وإعلان الحرب.

ورغم هذا الاختلاف فيما بين الدول في الأدوار المسندة للسلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية فأن هناك أمورًا مشتركة فيما بينها؛ يتمثل أهمها في أن مشاركتها في رسم ومراقبة السياسات الداخلية للدولة أكبر بكثير من دورها في السياسات الخارجية، وذلك لأسباب تتعلق بالسرية والحساسية.

والجدير بالذكر أن القوانين الاتحادية تعرض على المجلس الوطني بعد عرضها على مجلس الوزراء؛ فإذا ما أدخل المجلس الوطني تعديلاً على القانون أو رفضه بعد إعادته إليه للمرة الثانية فأنه يمكن لرئيس الاتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس عليه.

لذا فإن الاتفاقيات التي تعقدها الدولة مع الدول الأخرى من خلال وزارة الخارجية تعرض على المجلس الوطني على شكل قوانين اتفاقيات من أجل مناقشتها وليس إقرارها(١).

وقد حددت اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي بما يأتي:

١- مراقبة حكومة الاتحاد والسلطة التنفيذية.
٢- المصادقة على القوانين الاتحادية المحالة له.
٣- اقتراح التشريعات المختلفة ومناقشاتها.
٤- تمثيل شَعْب الاتحاد وإيصال صوته ومطالبه للمسئولين.
٥- مناقشة الموازنة العامة وإقرارها.

وقد حرص الدستور على استقلال المجلس الوطني الاتحادي، بوصفه المحور الرئيسي وإن لم يكن النهائي للسلطة التشريعية، وذلك بالحصول على الضمانات التي تمكنه من إبداء رأيه وذلك لتمثيل الشعب حق تمثيل، توفيراً لحرية الرأي والعمل للمجلس وأعضائه وتمكيناً لهم من القيام بوظائفهم وواجباتهم، وتبدو مظاهر هذه الاستقلالية واضحة في عملية انتخاب رئيس المجلس ونائبه، وتنظيم أمانته العامة، وكذلك لجانه ولائحته الداخلية، وأخيراً في الحصانات التي تضمن لهم حرية التصرف والتعبير، على وفق مواد تحددها اللائحة الداخلية للمجلس بمعزل عن تأثير أي سلطة أخرى.

ثالثاً: السلطة القضائية

تنص المادة (٩٤) من الدستور على استقلالية القضاء، وأن القضاة لا يخضعون لغير القانون وضمائرهم حسبما تنص المادة «العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم»، لتبين لنا هذه المادة واقع السلطة القضائية في دولة الإمارات العربية التي تؤمن بأن العدل يجب تنفيذه لأنه مطلب إسلامي عريق.

---

(١) خالد أحمد الملا، (١٩٩٨)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص(١٢٩-١٣٠). وانظر: الدستور المؤقت، المواد (١٢٥، ١٢٩).
بن حارب، عبد الرحمن يوسف، ١٩٩٩م، مرجع سابق، ص(٥٥).

وندرج موضوع السلطة القضائية في حديثنا عن السياسة الخارجية للإمارات من زاوية أن المحكمة الاتحادية العليا هي المحكمة المختصة بالبحث والفصل في دستورية التشريعات الصادرة، وتفسير أحكام الدستور، ومساءلة الوزراء، والجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.

ولكن خلاصة القول أن السلطة التنفيذية بمكوناتها الثلاث (المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس الوزراء) هي التي تمتلك قرار رسم وتخطيط الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية؛ سواءً من حيث سن القوانين الخاصة بتلك السياسة أو من حيث تنفيذها، وهي السلطة التي تعلو على سواها من السلطات في هذا المجال[١].

– – –

– –

–

(١) خالد أحمد الملا، (١٩٩٨)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص(١٣١-١٣٢). وانظر: الدستور المؤقت، المادة (٩٨).

الفصل الثالث

أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ووسائل تنفيذها

المبحث الأول

أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات

كانت للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أهدافها الواضحة والمحددة التي تعمل من أجل تحقيقها؛ ويتمثل ذلك في أربعة أهداف أساسية هي:

أولا: الأمن والسلامة الإقليمية لدولة الإمارات.
ثانيا: دعم القضايا الخليجية الإقليمية في شقها العربي.
ثالثا: تعزيز التضامن العربي.
رابعا: إقامة العلاقات الدولية المتوازنة.
وفيما يلي شرح لأهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

أولا: الأمن والسلامة الإقليمية لدولة الإمارات

إن الغاية النهائية من ممارسة السياسة بشكلٍ عام هو تحقيق أهدافها، وكما يرسمها المشرع أو صانع القرار(١).

وتقسم أهداف السياسة الخارجية بشكل عام حسب أهميتها وديمومتها إلى قسمين رئيسيين(٢):

أولا: أهداف دائمة: وهي الأهداف الثابتة التي لا تتغير، ولعل من أهمها على الإطلاق: المحافظة على الأمن القومي للدولة والمحافظة على كيانها وتراثها ونظامها السياسي، وكذلك المحافظة على مصالح الدولة القومية على اختلاف أنواعها، ويأتي هذا في المرتبة الثانية بعد الأمن القومي(٣).

ثانيًا: أهداف متغيرة: أو مرحلية أو تكتيكية، وهي التي ترتبط ببعض المواقف والقضايا سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي وفور انتهاء هذا

(١) الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عبيد، ٢٠٠٤. مرجع سابق، ص (٢٧). عمان، الأردن. ص (٩-١١).
(٢) عبيد، ٢٠٠٣ ص (٢٧).
(٣) مقلد، إسماعيل صبري، ومحمد محمود ربيع (محرران). موسوعة العلوم السياسية. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤). ص (٨٠٦-٨٠٧).

الموقف أو القضية فإنها تنتهي بدورها، ويؤثر في هذه الأهداف ويتأثر بها أيضًا طبيعة المواقف التي تمسها قرارات السياسة الخارجية.

وقد قسم البعض وعلى رأسهم ريتشارد سنايد هذه المواقف على النحو التالي(١):

أ- المواقف ذات الهيكل غير المحدد؛ والمواقف الهلامية أو المواقف السائلة: وهذه المواقف تفتقر إلى خاصية التحديد وتتميز بالفوضى وعدم الاستقرار بحيث يصبح من الصعب على واضع القرارات أن يستخلص دلالات محددة لها.

ب- المواقف الضاغطة، والمواقف غير الضاغطة؛ وهي المواقف التي تؤدي بصانع القرار إلى الأخذ بنمط سلوكي معين، وقد يكون هذا الضغط نابعًا من الداخل أو من الخارج.

جـ- المواقف الحرجة، والمواقف غير الحرجة؛ وتتحدد هذه الحساسية بمدى ارتباط الموقف بالأهداف الرئيسية التي يركز عليها واضعو القرارات.

د- المواقف الانفعالية، والمواقف غير الانفعالية؛ وهي المواقف التي تتسم بالحدة والتسرع والانفعالية النابعة من ارتفاع درجة التهديد والاستفزاز والعداء.

هـ- مواقف السياسة الخارجية من حيث البعد الزمني؛ فهناك مواقف تتسم بخاصية الاستمرار أو المناسبات وقائع أو أحداث، وهناك مواقف عارضة ليست لها امتدادات تاريخية أو زمنية سابقة.

و- المواقف التي يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية؛ وهي المواقف التي يتعذر ترويضها والتحكم فيها والمواقف التي تخلو من ضغط العوامل الطبيعية.

وهناك من المهتمين بالعلاقات الدولية من صنف الأهداف السياسية للدولة بطريقة أخرى(٢):

أولًا: فئة الأهداف المحورية؛ وهي شبيهة بفئة الأهداف الدائمة المذكورة في التصنيف السابق كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ووحدتها الوطنية.

ثانيًا: فئة الأهداف المتوسطة؛ والمقصود بها الأهداف التي تصفها الدولة من أجل تحقيق مصالحها القومية لحل بعض القضايا والمشكلات التي تواجهها، ومثال ذلك الأهداف المتعلقة ببناء النفوذ السياسي في العلاقات

---

(١) عبيد، ٢٠٠٣ ص (٢٧).

(٢) حتي، ناصيف يوسف. (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ص (٩٠).

الدولية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وكذلك خدمة المصالح العامة للدولة.

ثالثًا: فئة الأهداف بعيدة المدى؛ وهي الأهداف الاستراتيجية المبنية على تخطيط مدروس، ومثال ذلك تصورات بناء نظام إقليمي أو دولي ما مثل إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبشكل عام، وبغض النظر عن التصنيف الذي يتبعه أصحاب الاختصاص والمهتمون بالعلاقات الدولية حول أهداف السياسة الخارجية للدول فإنه يمكن القول بأن هذه الأهداف بشكل عام تتمثل في حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني للدولة، وتنمية مقدرات الدولة من القوة، وزيادة مستوى الرخاء الاقتصادي للدولة، وتعزيز مكانتها الدولية، وتحقيق السلام والاستقرار الدوليين(١).

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فإنها تستند في سياستها الخارجية على جملة من الثوابت المبدئية الأساسية التي تؤمن بها وتعمل على ترجمتها إلى أهداف واضحة ضمن أولوياتها ومصالحها، وقد التزمت بهذه المبادئ منذ اليوم الأول لتأسيسها وحددت نهج سياستها الخارجية، وقد تضمنت ديباجة دستورها ما يلي: «نظرًا لأن إرادتنا (**الحكام**) وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعًا ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين البلدان العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول الشقيقة، ومع كافة الدول الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عمومًا، على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع».

كما تؤكد المادة السادسة من هذا الدستور على أن الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك وركز على أن «شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية».

وجاء في المادة السابعة من الدستور أيضًا أن الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

كما نصت المادة الثانية عشرة منه على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية على: «نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى الدولية»(٢).

---

(١) حتي، ناصيف يوسف. (١٩٨٥). مرجع سابق. ص (١٥٧).
(٢) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المادة (١٢).

وقد حدد الشيخ زايد رحمه الله في ضوء رؤيته وفلسفته ركائز المبادئ العامة التي تستند إليها السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله: «لقد انطلقت سياستنا الخارجية من عدة مبادئ ثابتة، آمنّا بها». وقد جاءت هذه المبادئ على النحو التالي:

١- اتباع سياسة الصداقة وسياسة مد اليد العون لدول وشعوب العالم كافة.
٢- الإيمان بضرورة التعاون الدولي والابتعاد عن سياسة العزلة.
٣- حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية.
٤- توسيع قاعدة الاتحاد والترحيب بدول المنطقة للانضمام إليها.
٥- دعم القضايا العربية والتنسيق والتشاور والتعاون مع الدول العربية في المجالات كافة.
٦- الالتزام بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة والمشاركة في المنظمات الدولية ودعم التعاون العربي.
٧- اتباع سياسة تقوم على التوازن في علاقاتها الدولية؛ فالسياسة الخارجية لدولة الإمارات تسير في اتجاهين متوازيين، فهي في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية تنطلق مما جاء به الدين الإسلامي الحنيف وعلى علاقة وروابط حسن الجوار، وفي علاقاتها مع الدول الأجنبية من منطلق التعاون والاحترام المتبادل، فهي تنهج خطًا إنسانيا بحتًا على اعتبار أن دولة الإمارات هي جزء من العالم الكبير.
٨- اتباع سياسة تقوم على عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور، فدولة الإمارات ما أن نالت استقلالها حتى بادرت بالانضمام إلى مجموعة دولة عدم الانحياز، لاعتقادها الراسخ بأن مبادئ هذه الحركة وأهدافها هي أفضل ما يضمن السلام العالمي، وضرورة أن تكون الإمارات العربية المتحدة بمنأى عن الصراع بين المعسكريين: الشرقي والغربي، وقد أكد ذلك الشيخ زايد بقوله: «فنحن لسنا طرفًا في أي معسكر ولسنا مع معسكر على آخر».

كما حدد رحمه الله أهداف السياسة الخارجية في كلمة له في أول مناسبة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧٢م، عندما قال: «تتحرك أهداف سياساتنا الخارجية في أربعة اتجاهات[١]:

أولًا: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية.

---

(١) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

ثانيًا: توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحًا أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.

ثالثًا: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية في كل المجالات.

رابعًا: الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، «وستظل سياسة دولتنا تجاه العالم الإسلامي مشاركة فعالة في كل ما يرفع من شأن الإسلام والمسلمين».

كما اعتبر أن دولة الإمارات جزء من الوطن العربي الكبير بقوله: «إننا هنا دولة وشعبًا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك»(١).

واستكمالًا لرؤى وفلسفة الشيخ زايد رحمه الله حول المبادئ التي ينبغي أن تكون عليها سياسة دولة الإمارات في علاقاتها الخارجية فقد حدد مجلس الوزراء دوره في السياسة الخارجية، وذلك عن طريق استحداثه وزارة الخارجية بموجب المادة (٥٨) من الدستور والتي حددت اختصاصات وزارات مجلس الوزراء الاتحادي والتي جاءت فيها وزارة الخارجية بالرقم واحد من بين اثنتي عشرة وزارة، وأوكل إليها مهمة الإشراف على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، بعد أن كانت إدارة أمورها الخارجية بيد بريطانيا، على أن تنطلق بممارسة صلاحياتها مما يلي(٢):

١- إن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة خليجية.

٢- إن شعب الإمارات العربية المتحدة يرتبط بروابط الدين والتاريخ مع جميع شعوب العالم الإسلامي.

٣- دولة الإمارات دولة عربية تنتمي إلى مجموعة دول العالم الثالث.

٤- إن دولة الإمارات العربية المتحدة عضو في هيئة الأمم المتحدة، وتؤمن إيمانًا راسخًا بميثاق هذه المنظمة نصًا وروحًا، وترى بأن هذه الهيئة هي المرجع الأول لتحقيق السلم في العالم.

وهكذا يتضح من سياسة ورؤية وفلسفة الشيخ زايد رحمه الله طبيعة أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي سوف تقوم

---

(١) وزارة الإعلام والثقافة، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٢م، أبو ظبي ١٩٩٣م.

(٢) للتفاصيل ينظر: عبد الرحيم غنيم ومحمد الشاعر. (١٩٨٧). الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الجليل، دمشق. ص (١٤٤- ١٤٥).

بتحقيقها ومعالجتها ضمن عدة مجالات بحكم انتمائها إلى عدة دوائر، وهذه المجالات هي:

- المجال الوطني.
- المجال الخليجي.
- المجال القومي.

أولا: المجال الوطني:

على مستوى المجال الوطني فإن السياسة الخارجية للإمارات ركزت على أمرين مهمين:

١- تحقيق أمن وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم مما تواجهه من تحديات خارجية وداخلية.

٢- تحرير الجزر العربية الثلاث (**طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى**) المحتلة من قبل إيران.

وسنتعرض لهاتين القضيتين بشيء من التفصيل في فصل لاحق من هذه الدراسة.

وعندما تتصرف الدولة إزاء محيطها الخارجي، فإن هذا التصرف لا بد أن يكون مدروسًا كقاعدة، دراسة وافية اختارت على أساسها انتهاج طريق حصين دون غيره، وهذا السلوك يكون ضمن إطار عام يعرف بمبادئ أو أسس تلك السياسة والتي تحدد الأهداف الخارجية لتلك الدولة الخارجية، والتي تُقَاس على أساسها درجة تحقيقها نجاح أو فشل تلك السياسة الخارجية[١].

ولعل تلك الأهمية الاستراتيجية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات قد تحددت بشكل واضح، كما تحدثنا سابقًا من خلال الثوابت التي حددها الشيخ زايد رحمه الله بوصفها الدبلوماسية الهادئة، ذات الطابع الشمولي التي تبدأ بالمركز في دولة الإمارات لتتسع شيئًا فشيئًا لتتعدى إطارها الإقليمي إلى العالمية، وهي تستند بذلك إلى الرؤية الشاملة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي يبدأ بإنسان الإمارات لينتهي بالإنسان في كل مكان، وذلك ما يتضح من قوله رحمه الله: «إن الأهمية الكبيرة لموقع بلادنا من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية تضفي أهمية خاصة على السياسة الخارجية، التي ننتهجها والتي نتعامل بها مع سائر الدول والشعوب الأخرى القريب منها والبعيد».

إن من أولويات أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات هو ضمان أمن وسيادة الدولة، وهي سياسة تهدف إلى ضمان الحدود وحماية الاستقرار

---

(١) الرمضاني، مازن إسماعيل. (١٩٧٨). إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١م ص ١٥٩.

والاستقلال وسيادة دولة الإمارات على أراضيها وضمان حياة حرة كريمة ومستقرة وآمنة لأبناء دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتناسب مع حقها في تحقيق الأمن والاستقرار والانخراط في المجتمع الدولي لتحقيق قدر كبير من الخطوات نحو التقدم والازدهار من خلال إقامة علاقات ثنائية وإقليمية وعالمية على مختلفة الصعد والمجالات(١).

ولا ضير من الإشارة في هذا المقام إلى أن الأمن القومي يفهم تقليديًا على أنه قوة الدولة عسكريًا وقدرتها على حماية مصالحها عن طريق استعمال هذه القوة أو التهديد بها كوسيلة نهائية لاحتواء مصادر التهديد الخارجي لمصالحها، إلا أن المفهوم المعاصر للأمن الشامل قد اختلف بفعل عدة متغيرات كشمولية العلاقات الدولية واتساع النظام السياسي الدولي والتقارب بين الدول وتشابك مصالحها واعتمادها المباشر وغير المباشر على بعضها، ليشمل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة إضافة للبنى العسكرية، والقادرة في مجملها على تحقيق أهدافها ومنع تهديدها سواء من الداخل أو الخارج(٢).

وبالنسبة لدولة الإمارات فإن مفهوم الأمن لديها ينقسم إلى قسمين: خارجي وداخلي تبعًا للتحديات التي تواجه أمنها الوطني:

التحديات الخارجية: تشكل التحديات الخارجية مصدر قلق لصانع القرار في الدولة، لأنها تهدد أمن دولة الإمارات العربية المتحدة واستقرار نظامها السياسي، وتأتي في مقدمة ذلك الأطماع الإيرانية على طول الساحل العربي من الخليج العربي وتهديدات إيران المستمرة والتي لا تعرف لاحترام الجيرة معنى، ولا للدبلوماسية طريقًا للتعامل، وإلى ذلك يشير الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «نحن نبذل المساعي الهادئة، ونبذل هذه المساعي أيضًا لتبقى علاقتنا بإيران علاقة طيبة، فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران، وأيضًا يجب أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران وأخرى مسلمة وهي الإمارات العربية المتحدة»(٣).

---

(١) السخنيني، أحمد علي. (١٩٩٢). الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، مكتبة الرائد العلمية، عُمان. ص (٨٩).

(٢) محمد، ثامر كامل. (١٩٨٢). دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ص (٩-١١).

(٣) من حديث الشيخ زايد رحمه الله لصحيفة العمل التونسية في ١٩٧٢/٦/٦م نقلًا عن زايد والسياسة الخارجية، ص (١٥٦).

ومن التحديات الخارجية أيضًا محاولة إيران تصدير الثورة الإسلامية إلى جيرانها بعد وصول الإمام الخميني وأتباعه إلى الحكم، ويزيد من خطورة ذلك وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين داخل دولة الإمارات.

أما إسرائيل فقد شكل وجودها على الأرض العربية المغتصبة أحد التهديدات الموجهة إلى أمن دولة الإمارات عبر سياسته التوسعية من جهة، وقدرته العسكرية على ضرب أهداف منتخبة في الخليج العربي من جهة أخرى، ومثال ذلك ما حصل مع العراق من قيام إسرائيل بالاعتداء على مفاعل تموز النووي عام ١٩٨١(١).

ولا ننسى هنا التحدي القائم حاليًا وهو احتلال الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للعراق الشقيق، ووجود أعداد كبيرة من القوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي والذي تزايد بعد احتلال العراق للكويت، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة.

ومثل هذه الأوضاع والمتغيرات تمثل جانبًا من التحديات الخارجية وتهديدًا لأمن وكيان وسيادة الدولة. لذا كان من الطبيعي أن يشكل الحفاظ عليها من أولويات مهام السياسة الخارجية لدولة الإمارات عبر التأكيد على الأمن القومي العربي وعبر التعاون الاقتصادي والثقافي وتبادل المعلومات الأمنية على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية مع رفض الاتفاقيات أو الأحلاف غير المقبولة شعبيًا من جهة والتي تحمل هيمنة الدول الأقوى في الحلف من جهة أخرى، وهو أمر تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تجنبه في سياستها الخارجية.

التحديات الداخلية: تواجه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية في تحقيقها لسيادة الأمن والاستقرار في البلاد تحديات داخلية نابعة من طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وتتمثل التحديات السياسية الاجتماعية في طبيعة التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية والنسبة المرتفعة للقوى العاملة الأجنبية، فكما لاحظنا فإن التركيب السكاني خليط غير متجانس من حيث الانتماء الاجتماعي والولاء القومي، فالعمالة الوافدة تتكون من جنسيات مختلفة، وفي بعض الحالات يسودها التعصب الطائفي والنزعة العشائرية، وهو ما يولد جملة من التناقضات التي ينبثق عنها حركات سياسية مختلفة ومتباينة في ولاءاتها الخارجية التي قد تتعارض مع توجهات الدولة المضيفة، والتي تشكل أحيانًا عامل ضغط على السياسة الخارجية في التعامل معها واحتوائها لضمان تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي الذي هو في مقدمة الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للدولة.

---

(١) محمد، جاسم محمد. (١٩٨٢). من يهدد أمن الخليج، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية الاستراتيجية، السلسلة الخاصة (٦٤)، ص (١٥).

أما طبيعة اقتصاد دولة الإمارات فعلى الرغم من أنه أهم عناصر قوتها، إلا أنه يشكل في الوقت نفسه أحد التحديات الداخلية للسياسة الخارجية لها، إذ أن هذا الاقتصاد يشكل أحد تهديدات أمنها باعتماده بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية، والتي تؤدي بلا شك إلى تبعية اقتصاد دولة الإمارات إلى أسواق العمل الخارجي والتأثر بها وبأزماتها، فضلًا عن التحويلات المالية الضخمة لهذه العمالة(١).

إضافة لما سبق فإنه يجب التنبيه أيضًا على الدور الكبير للشركات الأجنبية (**الشركات عابرة القارات**) التي أصبحت إحدى ركائز السياسة الدولية عبر اكتسابها الكثير من خصائص الدولة ووسائلها في التأثير، عبر الكوادر المتخصصة وامتلاك مناطق النفوذ وحمايتها للنشاطات الدبلوماسية والتجسسية(٢) مما يؤثر على طبيعة صنع القرار السياسي الخارجي ودوره في تحقيق الأمن والاستقرار للدولة والحفاظ على كيانها المستقل.

٢- **تحرير الجزر الثلاث:** تعد قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (**أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى**) القضية الأولى على المستوى الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد سلك الشيخ زايد رحمه الله في طريق حلها أسلوب الدبلوماسية الهادئة، بوصفها الطريقة المثلى للتغلب على جميع التوترات بين الدول كافة إذ يوضح رحمه الله ذلك بقوله: «نحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلًا لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء».

وبناء على ذلك وانطلاقًا من هذه الرؤية فقد اعتمدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات أسلوب الدبلوماسية الهادئة بكل وضوح في معالجة قضية الجزر لتجنب المنطقة أبعاد القرارات السياسية السلبية، وقد أكد الشيخ زايد حرصه على اتباع تلك السياسة؛ لأنها تحقق الأمن والسلام في العالم بقوله: «إننا نسعى دائمًا أن تكون علاقاتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام والروابط الأخوية القوية المتينة، ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا»(٣).

كما يخص إيران بالقول: «نحن نبذل هذه المساعي الهادئة لتبقى علاقاتنا بإيران علاقة طيبة، فهناك يجب أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة وهي إيران، وأخرى مسلمة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة».

وقد ارتكزت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان شرعية سيادتها على هذه الجزر وضرورة تحريرها من الاحتلال الإيراني على عدة حقائق أهمها:

---

(١) النفيسي، عبد الله فهد.(١٩٨٣). مجلس التعاون الخليجي، الإطار السياسي والاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، العدد الأول ١٩٨٣م.
(٢) فضة، محمد إبراهيم. (١٩٨٠). مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان. ص (١٣).
(٣) صحيفة العمل التونسية (١٩٧٢م).

١- عروبة سكان هذه الجزر، إذ ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- ولاء سكان هذه الجزر لدولة الإمارات، فقد كانت الحيازة للجزر فعلية ومتواصلة، وبما أن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أية جزيرة من هذه الجزر، فالادعاءات الورقية لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للاقليم.

٣- رفع علم دولة الإمارات على هذه الجزر، ووجود ممثلين للدولة في الجزر بصفة دائمة ووجود مرافق عامة تابعة لدولة الإمارات عليها[١].

وهكذا يتضح جليًا موقع الجزر في أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، على اعتبار أنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من سيادتها، ولذا قامت الدولة على إشراك الأطراف الإقليمية والدولية للمطالبة بإعادتها لدولة الإمارات، وهذا ما يتضح من حديث الشيخ زايد رحمه الله الذي جاء فيه: «ولهذا فنحن رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية»[٢]. فضلًا عن إشراك الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يتضح من رسالته رحمه الله للأمم المتحدة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠م، والتي طالب فيها المجتمع الدولي العمل على إعادة السيادة الكاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث.

وسوف سنتطرق للحديث عن قضية احتلال الجزر الثلاث والمواقف العربية منها بشكل مفصل في فصل آتٍ من هذه الدراسة.

– – –

ثانيًا: المجال الخليجي:

على مستوى المجال الخليجي هدفت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق هدف رئيس هو أمن الخليج.

لقد ذكرنا في موقع سابق بأن منطقة الخليج العربي تعد الدائرة الحيوية الأولى بالنسبة لدولة الإمارات ويمكن اعتبار المسألة الأمنية في الخليج من أهم الأهداف التي تشكل سياسة الإمارات الخارجية لاعتبارات عدة[٣]:

١- إن دولة الإمارات لها حدود مشتركة مع معظم الأطراف العربية في الخليج العربي، مما سمح بوجود روابط وتأثيرات مشتركة، قادت إلى

---

(١) السخنيني، أحمد علي. (١٩٩٨). الشيخ زايد - فلسفة حكم وانبعاث أمة - مكتبة الرائد العلمية، عُمان.

(٢) حديث صاحب السمو لمندوب صحيفة العمل التونسية في ١٩٧٢/٦/٦م نقلًا عن زايد والسياسة الخارجية، المصدر السابق، ص (١٥٦).

(٣) السويدي، جمال. (١٩٩٩). مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ضرورة تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بين دول المنطقة بما فيها الطموح الوحدوي المشروع.

٢- نظرًا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بوصفها أحد مراكز الصراع الدولي والإقليمي لما تحتويه من ثروات نفطية هائلة، لذا ينبغي أن يكون لدولة الإمارات دور فاعل وأساسي فيها، وأن تبدي نوعًا من المرونة في تعاملها الدبلوماسي في الوقت الذي تسعى فيه إلى الاستفادة من الظروف التي تسمح لها بزيادة أمن واستقرار الخليج العربي.

٣- إن معظم منتجات الإمارات النفطية تصدر عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز ولهذا تحرص دولة الإمارات على خلق حالة من الاستقرار في المنطقة وإلا تَعَذَّرَ تصدير هذه الثروة المهمة.

٤- إن قضية أمن الخليج ناتجة عن تركيز الدولة على قاعدتين راسختين في سياستها الخارجية:

أولاهما: ضرورة ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي.

وثانيهما: محاولة تجنيب المنطقة الدخول في محاور الصراع الدولي(١).

ويتضح ذلك من إعلان الشيخ زايد رحمه الله رئيس الدولة آنذاك بقوله: «إن حماية الخليج العربي من مسئولية أبنائه وحدهم، وإن على الدول الكبرى أن ترفع أيديها عن هذه المنطقة من أجل خير العالم ومصلحته»، مؤكدًا على قدرة المنطقة ودولها على تحقيق ذلك إذا ساروا على وفق سياسة التعاون والتنسيق بقوله «إن ما نحتاج إليه في منطقة الخليج هو التنسيق والتعاون في حاجاتنا المختلفة، السياسية والأمنية والاقتصادية والفكرية، حتى تستطيع هذه المنطقة أن تخلق بهذا التكامل روحًا وجسدًا واحدًا، ينبثق من صحته أمن الخليج»(٢).

وهكذا يتضح بأن سياسة الإمارات تجاه الخليج العربي تتمثل بإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ورفض أي تواجد عسكري للدول الكبرى فيها، كما تعمل جاهدة على خلق قوة رادعة في المنطقة بقيادتها عن طريق التعاون فيما بينها من أجل استتباب الأمن والاستقرار فيها.

كما أن مفهوم الإمارات الأمني لمنطقة الخليج العربي يجب أن يكون ضمن الأمن العربي الجماعي، وذلك ما يتضح في تصريح الشيخ زايد رحمه

---

(١) وزارة الإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، خمسة عشر عامًا على طريق التقدم والبناء، ص (٦٠).

(٢) من تصريح الشيخ زايد لصحيفة الرأي الكويتية في ١٩٧٦/٤/١٩م نقلًا عن زايد والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص (٧٥).

الله في ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٧٨م الذي أكد فيه «أن الطابع في أمتنا العربية كلها، هو الطابع نفسه في خليجنا العربي، لأنه جزء من العالم العربي».

ثم يردف قائلًا: «إن أي تنسيق بين دول الخليج من أي نوع ومن أي حجم، يعود بالخير والفائدة المرجوة على المنطقة وعلى الأمة كلها، ونحن ليس لدينا إلا كل التجاوب وكل الدعم لهذا التنسيق الذي من شأنه أن يقوي وحده الخليج... ومهما يكن الثمن إلى تحقيق ذلك غاليًا، نعتبره ثمنًا زهيدًا»[١].

وأخيرًا عبَر الشيخ زايد رحمه الله عن سياسة بلاده الخارجية الهادفة إلى الحفاظ على أمن الخليج العربي، رافضًا كل أشكال التدخل والحماية الخارجية لإدراكه أن هذه الحماية الخارجية المزعومة تُخفي وراءها أهدافًا استعمارية خبيثة بعيدة المدى وغاية في الخطورة، وقد أكد ذلك في حديث له إلى التلفزيون الفرنسي في آذار/مارس ١٩٨٠م، عندما أعلن أنه: «على العالم كله أن يعرف بوضوح أن الأمن والسلام في المنطقة لا يمكن أن يتوفر إلا بالتشاور والتعاون المشترك بين أبنائها وحدهم». وأضاف في محادثاته مع مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨١م: «أن مفهومنا لأمن الخليج هو أن تُترك دُوَله تعيش بأمن واستقرار دون الاستعانة بقوى خارجية، ودون تدخل الدول الكبرى أو غيرها بتحديد مصير هذه المنطقة، ودون أن ينظر إلى هذه المنطقة وشعوبها على أنها منطقة نفوذ لأي كان»[٢].

وهكذا حدد الشيخ زايد رحمه الله سياسة بلاده الخارجية بالنسبة للأمن الخليجي برفضه مسألة فراغ القوة وربط المنطقة بالتحالفات الغربية والأمريكية على وجه التحديد، طالبًا من الدول الكبرى أن تستبعد الخليج من مجال تنافسها، مؤكدًا على أنه على دول الخليج العربي ضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها بل والاتحاد، ولذلك اعتبر اتحاد دولة الإمارات العربية بمثابة النواة الحقيقية لوحدة خليجية أوسع وأشمل.

وضمن هذا التوجه لم تتوانَ الدولة عن الإسهام الإيجابي والمباشر في تحويل فكرة مجلس التعاون الخليجي إلى واقع ملموس، فقد أسهمت في مؤتمرات القمة كافة وشاركت في كل لجانه ومؤسساته ومؤتمراته وحتى شهدت العاصمة أبو ظبي أول تجمع عربي خليجي يعقد على مستوى ملوك

---

(١) من حديث الشيخ زايد بعنوان: الأمن الخليجي والأمن العربي لصحيفة الرأي العام الكويتية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٨م نقلًا عن زايد والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص (٨٣- ٨٤).

(٢) شراب، ناجي صادق. (١٩٨٧). مرجع سابق. ص (١٧٢، ١٧٣).

ورؤساء دول المنطقة واتفقوا فيه على تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١].

ثالثًا: المجال القومي العربي:

ترتكز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها القومية على ما جاء في نص المادة (١٢) من الدستور، الذي ينص على: «نصرة القضايا العربية المصيرية، والتعاون إلى أبعد حد ممكن مع جميع الدول العربية في سبيل تحقيق أماني الأمة العربية في الوحدة والحياة الأفضل»[٢].

فضلًا عن تأكيد نص المادة (٦) منه على عروبة الاتحاد، ومن ضمن ما ورد فيها: «إن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية، وأبواب الاتحاد مفتوحة لجميع الأقطار العربية». مما يشير بوضوح إلى إيمان دولة الإمارات بالوحدة بين الدول العربية، حيث تبين هذا الموقف منذ استقلالها.

ولعل البيان الأميري الصادر في الأول من تشرين أول/أكتوبر عام ١٩٧١م، قد أطر الأسس القومية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي جاء فيه: «إن السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة وصريحة، فهي سياسة عربية من أساسها وأهدافها، تؤمن بوحدة المصير المشترك للأمة العربية وتعمل من أجل تحقيق الحق العربي والأماني القومية، وتسير يدًا بيد مع الدول الشقيقة» [٣].

(١) ينظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وثائق مجلس التعاون الخليجي، وزارة الثقافة والإعلام، أبو ظبي سنة ١٩٩٦م، ص (٨٦).
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الدستور المؤقت، الجزريدة الرسمية، السنة الأولى ١٩٧١م، ص (٣٤).
(٣) جريدة الاتحاد، أبو ظبي، العدد (٢١٧)، ٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٧١م.

وهكذا فالسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى العربي تنطلق من مبادئ ثابتة لتحقيق أهدافها على هذا الصعيد، والتي يمكن تحديدها بالآتي[١]:

١- المصلحة الوطنية والقومية للشعب بوصفه جزءًا من الأمة العربية.

٢- الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج العربي، وما تقتضيه من إقامة علاقات أوثق مع الأشقاء في الخليج العربي، وذلك عن طريق تنسيق الجهود وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والإعلامي للحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية.

٣- المصلحة القومية لأمتنا العربية وآمالها المشروعة في تحرير الأرض ومساندة قضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

٤- تدعيم الروابط والتعاون مع أجهزة جامعة الدول العربية، والوكالات المتخصصة والاتحادات العربية، وإبرام اتفاقيات التعاون العلمي والفني مع عدد من الدول العربية.

ويعد الفكر السياسي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الموجه الرئيس للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لا يمكن لدولة الإمارات أن تأخذ دورها الإنساني في المنطقة، أو في العالم بدون المشاركة الفاعلة والتعاون مع الأقطار العربية[٢].

وقد عبر رحمه الله عن ذلك منذ اليوم الأول لإعلان الاتحاد بقوله: «إننا نؤمن في هذا البلد بأن ثرواتنا ليست ملكًا لنا وحدنا، إن حقًا علينا مساعدة إخواننا في العروبة وفي أي مكان من الأراضي العربية، إن الإنسان العربي هو هدفنا الأول، ومن هنا فإن أي مشروع إنمائي ناجح في أي بلد عربي سيلقى دعمنا» [٣]. وقد احتلت القضايا العربية على هذا النحو مرتبة الصدارة في سياسة دولة الإمارات الخارجية.

ومن هنا يمكن تفسير الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة حيال المنطقة العربية من خلال توسطها في حل المشكلات القائمة فيها، هدفًا في تحقيق التضامن العربي، وقد ذكرنا الكثير من الأمثلة على هذه الوساطات في موقع سابق.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام، الكتاب السنوي، ١٩٧٤م، ص (٣٤).

(٢) السخنيني، أحمد علي. (١٩٩٨). مرجع سابق، ص (٩٤).

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٢م، الكتاب السنوي، كانون أول/ديسمبر ١٩٧٢م، ص (١٠٦).

فبالإضافة إلى دعم الدولة للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية على كافة الصعد وبمختلف الوسائل فقد قامت بدعم جميع القضايا العربية وفي مختلف المحافل.

ومن جهة ثانية فقد أكدت السياسة الخارجية للدولة على الاتحاد الاقتصادي العربي واستعدادها لتقديم المعونات المالية للأقطار العربية ومن خلال القروض المقدمة من صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي[١] وكذلك عن طريق صندوق الإنماء الاقتصادي العربي الذي باشرت دولة الإمارات العربية بالاشتراك فيه وتقديم الهبات والمساعدات والمنح من خلاله[٢].

وهكذا تميزت علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالدول العربية منذ استقلالها بالاعتدال والتقدير المتبادل، وقد تمكنت دولة الإمارات من أن تصبح عضوًا فعالًا ونشطًا في العلاقات العربية، وقد يعزى هذا النجاح إلى جملة من الخطوط العريضة التي حددتها السياسة الخارجية للدولة، وفي مقدمتها:

١- التزام دولة الإمارات بالمصلحة العربية العليا والدفاع عن القضايا العربية.

٢- سعي دولة الإمارات الدءوب من أجل تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية والعمل على حل الخلافات وتصفية الأجواء العربية.

٣- تقديم المساعدات المادية والاقتصادية بتخصيص صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي لذلك.

٤- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية.

٥- دعم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطيني على اعتبار أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ماديًا ومعنويًا وسياسيًا.

٦- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات العربية كافة.

٧- تنمية علاقاتها سواء عن طريق الاتفاقات الثقافية أو من خلال جامعة الدول العربية.

٨- الابتعاد عن سياسة المحاور العربية وانتهاج سياسة الباب المفتوح مع التيارات والاتجاهات السياسية كافة.

ثانيًا: دعم القضايا الخليجية الإقليمية في شقها العربي

(١) الدوري، ماهر عبد الواحد خليل. (١٩٩٠). مرجع سابق، ص (١١٥).
(٢) راشد، علي محمد. (١٩٧٢). مولد دولة، مجلة العربي، العدد (١٦٠)، آذار/مارس ١٩٧٢م، دبي، ص (٢٩).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

انطلاقًا من الرؤية الاستراتيجية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبعد تحقيقه لحلم طالما راوده وهو الاتحاد بين إمارات الخليج، فقد حرصت دولة الإمارات على تكثيف التنسيق والتعاون وترسيخ علاقات الإخوة مع دول الخليج العربية لإقامة كيان يجمعها ويجمع قادتها في مجلس تعاون واحد، ومن منطلق عبر عنه الشيخ زايد بقوله: «إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق واحد كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية»(١).

وتابع اتصالاته بمثابرة وإخلاص حتى أثمرت تلك الجهود عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ولد في أبو ظبي يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١م، وفي أعقاب التوقيع على وثائق إنشائه قال: «إن القيمة الحقيقية لهذا المجلس تتحدد أساسا في كونه تتويجًا لفترة طويلة من الجهود المتصلة عبر السنوات الماضية من قبل دول المنطقة، لبلورة أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها وتنميتها وتعزيزها».

وأضاف بقوله: «والآن بعد أن اتضحت معالم الطريق وأبعاد العلاقات، وأصبح وجود هذا المجلس أمرًا منطقيًا ولازمًا مفيدًا، فإن المجلس لا يشكل بأي حال من الأحوال منظمة إقليمية جديدة أو مستقلة، إنما هو إضافة درع واقية جديدة لجسم الأمة العربية وتعزيز لجناح من أجنحة الوطن المترامي الأطراف»(٢).

ولعل أهم القضايا الخليجية الإقليمية التي سنتعرض لها في هذا العرض هما قضيتان:

أولاهما: احتلال العراق للكويت، وما ترتب على ذلك من عقوبات فرضت على العراق وما ترتب على ذلك من تداعيات.

والثانية: احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وحلفائها.

مركزين عليهما مساحة ذات أهمية خاصة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أما تفاصيل هاتين القضيتين فسيتم الحديث عن كل منهما بشيء من التفصيل في موقع لاحق من هذه الدراسة.

---

(١) وكالة أنباء الإمارات، ١٩٨٦م

(٢) من حديث للشيخ زايد رحمه الله عند الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥-٢٦ أيار/مايو ١٩٨١م في أبو ظبي.
بن سعيد، أحمد عبدالله.(٢٠٠٣). مرجع سابق. ص(١٨٥).

فالبنسبة **للقضية الأولي** وهي الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها في آب/أغسطس ١٩٩٠م، والذي أدى إلى تشكيل تحالف دولي حرر دولة الكويت بعد ستة أشهر لاحقة، فقد شكلت حدثًا رئيسيًا كان له تأثير عميق في الدبلوماسية الإماراتية(١).

فبعد أن كانت دولة الإمارات داعمًا ومسانداً للعراق بشأن العديد من القضايا قبل نشوب الأزمة، ابتداءً من الدعم المالي خلال حربه الطويلة مع إيران، وانتهاءً بدعمها له ضد الحملات الصهيونية، ودعوتها للمصالحة بينه وبين الكويت، انتقلت إلى تحذيره من خلال إجراء تمرين عسكري مشترك مع القوات الأمريكية حمل اسمًا رمزيًا هو العدالة الناجزة (**Ivory Justice**) بسبب توجيه اتهامات للسياسة النفطية لدولة الإمارات التي قامت الدولة بدحضها وتفنيدها في حينه(٢).

كما نشط الدور الإماراتي في حل هذه الأزمة من خلال الاتصالات والقنوات العربية، ومشاركته الفاعلة في نقاشات مؤتمرات القمة العربية التي عقدت خلال هذه الأزمة وفي الوقت نفسه قامت الإمارات باستضافة أكثر من (٦٦) ألف مواطن كويتي لجئوا إليها أثناء الأزمة، وأمرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بأن يخضع موظفو الدولة وطلاب الجامعات لتدريب عسكري مدته ستة أسابيع بغرض تجهيزهم لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تفرزها الأزمة.

وفي ١٩ آب/أغسطس من العام نفسه، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة موافقتها على استقبال بعض «**القوات العربية والصديقة**» ونشرها على أراضيها، وذلك إسهاما منها في الجهود العربية والدولية المبذولة للدفاع عن المنطقة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تسمح فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بنشر قوات أجنبية على أراضيها، وخلال الفترة المتبقية من شهر آب/أغسطس نفسه واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية من أراضي دولة

---

(١) رو. وليم. (٢٠٠٣). ملامح الدبلوماسية والسياسة الفاعلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣)، أبو ظبي، ص (٦٨- ٧٣).

(٢) هيكل. محمد حسنين. (١٩٩٢). أوهام القوة والنصر. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ٣٢٢- ٣٢٣.

الكويت، كما أكدت التزامها الكامل وبدون أي تحفظ بقرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بفرض عقوبات على العراق[١].

كما قامت دولة الإمارات العربية باستقبال قوات من مصر وسوريا والمغرب، والتي أرسلت استجابة لروح التآزر والإخاء العربي؛ لتقوية قوات الردع الدفاعية لدولة الإمارات العربية في الظروف السائدة آنذاك.

كما واصل الشيخ زايد رحمه الله مشاوراته مع قادة الدول العربية وغير العربية الأعضاء في التحالف ضد العراق، واستقبل مسئولين كبار من دول التحالف. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م أعلن رحمه الله في بيان مشترك مع وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر أن «حل الأزمة الراهنة في المنطقة يتمثل في الانسحاب العراقي التام وغير المشروط من الكويت».

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠م، عند اقتراب الموعد النهائي لانتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة لبغداد للانسحاب من الكويت كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تقف بصلابة ضد العراق، وبالإضافة إلى ذلك، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التأكيد على ضرورة انسحاب العراق من دولة الكويت قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩١م، وأن الكويت يجب أن تحرر، سلمًا أو حربًا، وعودة حكومة الكويت والشيخ جابر الأحمد الصباح.

وأخيرًا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١م، عندما رفض صدام حسين الانسحاب وبدا واضحًا أنه لا بد من إخراجه بعمل عسكري، بدأت الحرب الجوية واستمرت حتى ٢٤/فبراير ١٩٩١م، وشاركت الطائرات المقاتلة من دولة الإمارات العربية المتحدة في الحملة الجوية منفذة (١٢٣) طلعة جوية، كما شاركت القوات البرية من دولة الإمارات العربية المتحدة في الهجوم البري خلال الفترة ٢٤-٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١م، وكانت ضمن طليعة القوات التي دخلت الكويت وساعدت على تحريرها[٢].

كما أكد الشيخ زايد رحمه الله في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١م أثناء سير معركة «**عاصفة الصحراء**» التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتحرير دولة الكويت.

وفي ٣ نيسان/إبريل ١٩٩١م أجاز مجلس الأمن القرار الدولي رقم (٦٨٧)، والذي فرض عددًا من القيود على العراق والتي أيدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثلة بتفكيك وتدمير ما تبقى لديه من أسلحة

---

(١) عبيد، مجدي علي. (١٩٩٠). المقدمات السياسية للغزو. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م، ص (١٨- ١٩).
(٢) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق، ص ٢٩٤.

الدمار الشامل، فضلا عن استمرار العقوبات الاقتصادية، كما أمر بتشكيل نظام تفتيش دولي لمراقبة الالتزام بهذا الشرط.

وبعد إخراج القوات العراقية من دولة الكويت، توقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مثل ما توقع شركاؤها الآخرون في التحالف أن يستقيل نظام صدام حسين أو أن يقبل قرارات الأمم المتحدة. وعندما أظهر أنه قادر على البقاء استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المرحلة الأولى في تقديم دعمها الكامل لجهود التحالف الدولي ضده بأساليب عديدة.

وفي الفترة التي أعقبت عاصفة الصحراء كانت هناك فكرة تروق لبعض الدول العربية التي شاركت فيها، وهي الاستمرار في إقامة تحالف يضم الشركاء العرب الذين شاركوا في تحالف «**عاصفة الصحراء**» ليشكل ترتيبًا أمنيًا على المدى الطويل، واجتمع المعنيون وهي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة لكل من مصر وسوريا في إطار ما عرف بدول «**إعلان دمشق**»، ولكن على الرغم من أن ممثلي هذه الدول الثماني ظلوا يجتمعون من وقت لآخر، فإنهم لم يقوموا بوضع أي ترتيبات أمنية ذات صفة رسمية(١).

ومع مرور الوقت بعد انتهاء «**عاصفة الصحراء**»، وعدم تنازل صدام حسين عن السلطة أو تغيير سلوكه أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر إحباطًا؛ لأن الحظر لم ينجح في تحقيق أهدافه، وشعر المسئولون في الدولة أن الشعب العراقي الشقيق أصبح يعاني من الحرمان المادي الذي كان يزداد سوءًا على سوء مع مرور الوقت وكانوا يتخوفون من أن العراق، الذي ما زال يعتبر من أقوى الدول العربية في منطقة الخليج العربي، يتعرض لاستنزاف قواه إلى حد خطير قد يجعله أقل قدرة على أداء دور موازن ضد إيران في المستقبل.

واستمر الوضع القائم وزاد من إحراج قادة دولة الإمارات نحو مفهومهم للتضامن العربي، إذ ازدادت معاناة الشعب العراقي وتدهورت أوضاعه بسبب الحصار المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة، واستمر صدام حسين في تحديه لقراراتها في حين كان القادة في دولة الإمارات العربية المتحدة يأملون في إيجاد مخرج من هذا الوضع الذي وصل إلى طريق مسدود، لكن لم يجدوا خيارًا سهلًا، لذلك استمروا في تأييد التحالف الدولي وتقديم التسهيلات والإجراءات المتخذة في مكافحة محاولات التهريب التي تحاول تفادي الحظر المفروض على العراق.

ومع بقاء صدام حسين في السلطة واستمرار معاناة الشعب العراقي، بدأ الشيخ زايد رحمه الله بالرد على الدعايات التي كان يروج لها صدام حسين،

---

(1) John Duke Anthony, After the Gulf War: The G.C.C & the world. (Washington D. C. Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992). P.123.

ففي آذار/مارس ١٩٩٤م، قال رحمه الله: «نحن غير مسئولين عن معاناة الشعب العراقي، إن معاناة شعب العراق يتحمل مسئوليتها الرئيس العراقي نفسه، ونطلب من الله أن يهدي صدام حسين في يوم من الأيام، وإذا اتفق العرب مع بعضهم، ربما يغير رأيه وينتهج الطريق الصحيح الذي يسره ويسر الشعب العراقي والأمة العربية، وربما يتحقق ذلك، ويجب ألاّ نيأس من إقناع إنسان أو تغيير إنسان» (١).

وفي مستهل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م، تحركت قوات عسكرية عراقية كبيرة نحو الحدود الكويتية، مما شكل إنذارا بالخطر في الخليج العربي والغرب عمومًا، فجاء رد الشيخ زايد رحمه الله حازمًا وسريعًا، ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م، وكردة فعل على التحرك العراقي أكد في اتصال هاتفي مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب دولة الكويت ودعمها لها مواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها، وقال: إن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تساعد على حماية أراضي الكويت، لنشرها إلى جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى، لتعمل كقوة ردع للعدوان العراقي الجديد، وكان من القادة العرب القلائل الذين وافقوا على المساهمة العسكرية المباشرة في هذا الجهد.

وبحلول عام ١٩٩٥م، تنامى اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمعاناة الشعب العراقي من المواجهة غير المحسومة، وفي تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام قال الشيخ زايد رحمه الله: «لقد أصبح رفع المعاناة عن الشعب العراقي أمرًا واجبًا، وأن وقت المصالحة قد حان». وقالت الصحافة آنذاك: إن رسالته رحمه الله في هذا الصدد تعني أنه يدعو إلى رفع الحصار الدولي عن العراق، وقال أيضًا: «إن صدام حسين ارتكب خطأ، وإنه يدفع الآن ثمن هذا الخطأ، وإن شعب العراق يتعرض الآن للجوع والحاجة، وإن أي عربي يتقبل هذا الوضع ليس له أي صلة بالعروبة والإنسانية(٢).

إن الإسلام دين المحبة والغفران والتسامح والرأفة ورسالته خالدة ولا يعرف التطرف؛ لأن المتطرفين أبعد ما يكونون عن الإسلام، والإسلام بريء منهم، لقد أخطأ صدام حسين عندما كان البادئ في الحرب مع إيران... وبعد تلك الحرب، وأخطأ عندما كان يعد نفسه لغزو الكويت بإرسال طائراته وسفنه

---

(١) جريدة جلف نيوز ١٢/٤/١٩٩٤م

(٢) تصريحات الشيخ زايد رحمه الله لدى استقباله مجموعة من السفراء الأجانب الجدد. انظر: جريدة جلف نيوز (Gulf News) الإماراتية في ١٧/تشرين ثاني/أكتوبر/١٩٩٥م. نقلًا عن: وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣) الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ص (٧٦، ٧٧).

وسلاحه إلى إيران، وكانت هذه الخطوة هي خطأه الثاني، فكيف يمكن أن يتوقع من عدوه السابق، الذي تعرض للكثير من الخسائر بسببه، والذي لا زال لديه الكثير من الأسرى المحتجزين في العراق، أن يحفظ له طائراته وأسلحته بأمان ثم يقوم بإعادتها له؟

وليس هناك شك في أن صدام حسين قد ارتكب العديد من الأخطاء كما أنه ارتكب خطأ عندما شن حرب الخليج الثانية، ثم إنه أخطأ أيضًا في بعض من اعتقدهم أصدقاءه وسمع منهم ثم شاهد عكس ما يقولون، لا شك في أنه قد اخطأ خطأً فادحًا، لكن إخواننا أيضًا في الكويت يخطئون عندما يرفضون التقارب مع الدول العربية التي تسعى إلى المصالحة معهم، كيف تسعى دولة إلى مصالحتك وأنت تقول: لا؟ تلك دول لم تحارب مع العراق ضدكم، ولكنها أخذت مواقف معينة، وهي الآن تريد المصالحة، من الذي يحارب ولا يصالح؟ إن الدول نفسها تدخل في حروب ومواجهات تنتهي إلى الصلح، هكذا كان الأمر في وقت الجاهلية (قبل الإسلام) وفي عصر الإسلام»[١].

وفي آب/أغسطس ١٩٩٦م تفجرت أزمة أخرى خلال فصل الصيف حين شن الجيش العراقي هجومًا على القوات الكردية في أربيل التابعة لجلال الطالباني بناءً على استنجاد مسعود البرزاني بالقوات العراقية، وردت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق صواريخ كروز على القوات العراقية، كما وسعت منطقة حظر الطيران في جنوب العراق من خط العرض ٣١ درجة إلى خط العرض ٣٣ درجة شمالًا، ولكن هذا الإجراء لم يَحُلَّ الموضوع، ففي عام ١٩٩٦م استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في دعوة العراق إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم (٩٨٦)، وفي الوقت نفسه رحبت بقرار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أصبح نافذًا، اعتبارًا من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦[٢].

وفي هذا السياق وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة قال الشيخ زايد بن سلطان في كلمته في هذه المناسبة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦م: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى ضرورة أن يبقى العراق موحدًا وأنه يجب أن يحافظ على وحدة أراضيه وسلامتها، وأن يتمتع بعدم التدخل في شئونه الداخلية». وأضاف

---

(١) تصريحات الشيخ زايد رحمه الله لدى استقباله مجموعة من السفراء الأجانب الجدد. انظر: جريدة جلف نيوز (Gulf News) الإماراتية في ١٧/تشرين ثاني/أكتوبر/١٩٩٥م. نقلاً عن: وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣) الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ص (٧٦، ٧٧).
وكذلك ملحق جريدة الاتحاد بمناسبة العيد الوطني في ٢/ديسمبر/٢٠٠٢م.
(٢) جريدة أخبار العرب، ١٢/كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦م.

قائلًا: «لقد عبرنا أيضًا عن رغبتنا في ضرورة إنهاء معاناة الشعب العراقي».

وفي مطلع عام ١٩٩٧م بدأ مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة، بدعم من الشيخ زايد رحمه الله بالقيام بجهد مباشر لمساعدة الشعب العراقي، فقد تبرعت مجموعة من رجال الأعمال الإماراتيين بمبالغ لشراء (٣٥) طنًا من الأغذية والأدوية، وقامت مجموعة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بإيصالها إلى العراق في سفينة صغيرة خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٧م، وفي شباط/فبراير من نفس العام تبعتها سفينة أخرى أكبر حجمًا محملة بـ(٥٠٠) طن من الغذاء والدواء والكساء.

كما استمر تأكيد الشيخ زايد أيضًا على اهتمامه بأمر المصالحة؛ ففي مقابلة أجريت معه في آب/أغسطس ١٩٩٧م طالب رحمه الله الدول العربية بالعمل الجاد من أجل إعادة العراق إلى الصف العربي ورفع العقوبات المفروضة عليه، وقال في هذا الصدد: «هذا واجب بل من أوجب ما يكون، لأن الجسم لا يمكن أن يكون سليمًا وأحد أعضائه مريض»[١].

ومرة أخرى، وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧م، قال رحمه الله في حديث له: «آن لنا أن نلم الشمل ونسعى للصفح وندعو للتسامح فيما بيننا وأن ندع باب العودة مفتوحًا على مصراعيه لجميع العرب للعودة إلى الصف العربي... كفانا انشقاقًا ونكبات». وأضاف: «إنه قد مضى من الوقت ما يكفي منذ انتهاء حرب الخليج الثانية المشئومة لكي ننسى ما حصل، وآن الأوان لصياغة دعوة مخلصة لمواطنينا وأن نعيد التضامن العربي».

وفي مناسبة أخرى أكد الشيخ زايد رحمه الله على أن: «مصير الأمة العربية واحد، وأن إيماني هو أن أي دولة عربية تعاني فهي معاناة لجميع الدول العربية وما يسعد أي دولة عربية يسعدنا جميعًا».

وفي شباط فبراير ١٩٩٨م، عندما تصاعدت الأزمة مع العراق، وذهب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، إلى بغداد للمساعدة على إيجاد حل للأزمة أعلن الشيخ زايد رحمه الله تأييده للحل الدبلوماسي بدلا من القوة قائلًا: «إن هذا سيجنب العراق والمنطقة كل التأثيرات السلبية المتوقعة التي ستنتج إذا تم اللجوء إلى العمل العسكري». وقال: «إن التوصل إلى حل للأزمة لن يتحقق بدون التزام العراق التام بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته... هذا هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق... إن هذا الحل بدوره سيؤدي إلى تحسين إمكانية رفع العقوبات المفروضة على العراق،

(١) جريدة أخبار العرب، ٢٢/أغسطس/١٩٩٧م

والتي سيؤدي استمرارها إلى زيادة حدة المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي حاليًا... إن الحل الدبلوماسي لهذه الأزمة هو الأنسب... واللجوء إلى العمل العسكري ستكون له انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة».

وفي هذا الإطار دعا الشيخ زايد رحمه الله جميع الأطراف المعنية إلى إفساح المجال بشكل رحب أمام الجهود الدبلوماسية وفي مقدمتها مهمة كوفي عنان، وقال: «إن العمل العسكري ضد العراق ستكون له انعكاسات على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، وسيعيد المنطقة إلى الوراء لأنه ليس في صالح أحد، وستكون له عواقب سيئة على حاضر العلاقات بين الشرق والغرب وعلى مستقبله، وسيهدم الكثير من منجزات الثقة والتعاون التي تحققت في السنوات الماضية، وعليه فإن منطقة الخليج العربي تحديدًا والدول العربية عمومًا ستتضرر بصورة مباشرة؛ لأن هذا الوضع سينعكس سلبًا لا محالة على كل القضايا العربية، كمستقبل القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية المتعثرة في الشرق الأوسط، بخاصة في ظل عدم نجاح الجهود الأمريكية في تحريك هذه العملية والوصول بها إلى نتائجها المرجوة، وكذلك مستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وأناشد القيادة العراقية عمل كل ما يمكن من أجل إزالة الأسباب التي يمكن أن تجلب الحرب وما سيسفر عنها من دمار وخراب».

وفي الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في التأكيد على أن العراق يشكل تهديدًا خطيرًا، ولكن الشيخ زايد رحمه الله تبنى موقفًا مخالفًا بقوله في شباط/فبراير ١٩٩٨م: «إن العراق لا يشكل تهديدًا لجيرانه». وكرر مناشدته للولايات المتحدة الأمريكية بأن تتخلى عن اللجوء إلى استخدام القوة ضد العراق في الأزمة الجارية فيها بشأن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة[١].

وقال رحمه الله: «إنني أدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضبط النفس والتفكير مليًّا وليس هناك خير في الحرب التي تعني مجرد الدمار والخراب، إن الحرب لا تحل المشكلات، إن أمريكا دولة عظمى، ونأمل أن تكون سياستها مع الحق والعدل، إن الضربة العسكرية ضد العراق أمر مرفوض من قبلنا وسيء وكريه، ومن شأنها أن تتسبب في مشكلات لا نهاية لها وتضر بعلاقات الصداقة والتعاون بين الغرب من جهة والعرب من جهة أخرى، إني

(١) تصريحات الشيخ زايد رحمه الله عقب استقباله الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. انظر: جريدة جلف نيوز (Gulf News) الإماراتية في ٢١/شباط/فبراير/١٩٩٨م. نقلاً عن: وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣) الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ص (٨٠، ٨١).

أناشد المجتمع الدولي وكل الخيرين في العالم ببذل المساعي الصادقة لتجنب المواجهة العسكرية في الأزمة العراقية، وأن لا تستعجل الولايات المتحدة الأمريكية العمل العسكري، ويجب على العراق الاستجابة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل حرمان أمريكا من حجج القيام بضربة عسكرية وإنقاذ شعب العراق من ويلات الحرب»(١).

وفي مقابلة صحفية أجريت مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في حزيران/يونيو ١٩٩٨م عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز بقدر أكبر على شخص صدام حسين باعتباره المشكلة، سئل الشيخ زايد عما إذا كان على الولايات المتحدة أن تبدأ حوارًا مع العراق، فرد قائلًا: «أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد بدء حوار مع صدام حسين، بل تريده أن يختفي تمامًا، كيف يمكن أن يحدث هذا؟ إنها لا تعرف كيف، وليس هناك من يعرف».

وعندما سئل عن العراق قال الشيخ زايد: «المعتدلون يرون أن صدام ظَلَمَ وتم الرد عليه ودفع الثمن، وفرضت عقوبات على بغداد سبع سنوات، والآن العراق جوعان وعريان ومتعب جدًا كيف تستمر في حصاره وهو على هذا الوضع، لا يجب أن يعاقب ولا يجب أن يحاصر أكثر من ذلك.. يجب عدم الاستمرار في معاقبته ويجب رفع العقوبات عنه، إلى متى سيستمر هذا الوضع، نحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نقول: كفى».

وفي حزيران يونيو ١٩٩٨م أيضًا التقى رحمه الله بوزير الخارجية الأمريكية، آنذاك وليم كوهين وطالبه بإيجاد حل سلمي للأزمة القائمة بين العراق والأمم المتحدة بشأن التفتيش عن الأسلحة، ودعا إلى ضبط النفس ومراعاة الحفاظ على مصالح الشعب العراقي واحترام قرارات الأمم المتحدة(٢).

وفي عامي ١٩٩٨-١٩٩٩م عندما قامت القوات الأمريكية بعمل عسكري ضد العراق، قرر الشيخ زايد عدم السماح للأمريكيين باستخدام أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لشن العمليات، وذلك لأنه كان يرى أن الأمر لا يستلزم توجيه ضربات عسكرية، وعلى الرغم من ذلك استمرت الأشكال الأخرى من العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية من دون انقطاع.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩م، بينما كانت واشنطن تدعم المعارضة العراقية وتطالب بإسقاط صدام حسين قال مسئول إماراتي كبير عندما سئل

---

(١) جريدة جلف نيوز، ٢٠/حزيران/يوليو ١٩٩٨م
(٢) جريدة جلف نيوز، ٢٥ حزيران/يوليو ١٩٩٨م.

عن الدعم الأمريكي لإسقاط صدام حسين: إنه لا يوجد من يعتقد في فاعلية المعارضة العراقية، وأضاف أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتعامل مع هذه القضية من باب مراعاة معاناة الشعب العراقي وقال: إن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل أن يكون العراق في وضع أفضل.

وحتى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لم يتم التوصل إلى حل للمشكلة العراقية، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: «إنه قلق بشأن معاناة الشعب العراقي». وأضاف: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته بالتوصل إلى صيغ تؤدي إلى تنفيذ كامل قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل رفع العقوبات الاقتصادية عنه وإنهاء معاناة شعبه».

وقال رحمه الله أيضًا: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على تمسكها وحرصها التام على استقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية». وعلى الدول العربية عقد «قمة عربية عاجلة لحل الخلافات الراهنة».

وبنهاية عام ٢٠٠٠م، تم افتتاح خط ملاحي بين دبي والبصرة يربط العراق بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي العام نفسه أيضًا اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة قرارًا بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، مما سمح بتبادل فتح سفارتي البلدين في كل من بغداد وأبو ظبي.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١م أقر مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منطقة تجارة حرة بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهكذا على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد واصلت التأكيد على ضرورة تقيد العراق بقرارات الأمم المتحدة، فإن علاقاتها الثنائية معه كانت تسير بصورة تدريجية نحو المزيد من التقارب.

– – –

ثالثًا: تعزيز التضامن العربي

يعتبر الوطن العربي بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة خط دفاعها السياسي الأول، فإذا كان الخليج العربي هو محيطها الأقرب وخط احتكاكها الأول فإن الوطن العربي هو عمقها الثقافي ومخزونها الروحي والعقائدي الذي تستمد منه هويتها وشخصيتها[١].

وإذا قلنا: إن دولة الإمارات تلازمها سمات تعتبرها دولة خليجية، اتحادية، نفطية، صغيرة نسبيًا، وحديثة الاستقلال، فإن السمة الخليجية وهي السمة التي لا يمكن التشكيك فيها أصبحت سمة طارئة وقابلة للجدل كون

(١) أنتوني، جون ديوك. (٢٠٠٢). دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة. سلسلة محاضرات الإمارات (٦٢)، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الشخصية الخليجية مرتبطة بالموقع الجغرافي، والجغرافيا لم يعد لها الأهمية نفسها التي كانت تتمتع بها في وقت من الأوقات، وأصبحت في طريقها للزوال في ظل العولمة وعالم بلا حدود[١].

أما كونها تتميز بأنها دولة اتحادية فإنه يمكن تجاوزها في يوم من الأيام إلى حالة الدولة الوحدوية، كما أن سمة النفطية من السمات الطارئة أيضًا كون النفط مصدرًا طبيعيًّا ناضبًا والاعتماد عليه كمصدر للثروة لن يستمر طويلًا، وإن التنويع في الاستثمارات الضخمة في القطاعات الاقتصادية هو الذي سينقل هذه الدولة بأمان إلى مستقبل ما بعد النفط.

كذلك تبدو سمة الدولة الحديثة الاستقلال التي اكتسبتها دولة الإمارات العربية المتحدة على إثر حصولها على الاستقلال من السمات المؤقتة؛ فهي لن تظل دولة حديثة الاستقلال طويلًا، بل إنها الآن وبعد مرور حوالي ثلاثين عامًا على الاستقلال قد تجاوزتها فعلًا في العديد من المجالات، وحتى سمة الدولة الصغيرة نسبيًّا، والتي تميزها أكثر من أي سمة أخرى، وهي التي تؤثر في علاقاتها وأولياتها أكثر من أي سمة أخرى هي أيضًا سمة نسبية وقابلة للتغير نتيجة لتغير معايير تقويم الدول الصغيرة والكبيرة في العالم المعاصر وأصبحت سمة الصغر والكبر من السمات النسبية بعد أن أخذت الدول الصغيرة تتصرف وكأنها دول كبيرة والأخيرة كأنها دول صغيرة[٢].

ودولة الإمارات العربية المتحدة عربية اللغة والهوية والتاريخ والمصير والانتماء وقد حرصت على تأكيد هذه الهوية وهذه الرابطة من خلال المادة السادسة من الدستور والتي تنص على أن: «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك وشعب الإمارات شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية».

لذا فإن هذه الأمور الواردة في الدستور هي من المسلمات والبديهيات التي لا تقبل الشك بالنسبة إلى فهم دولة الإمارات العربية المتحدة لنفسها ولدورها وفي تعاملها مع الكل الدولي والكل العربي.

ومن هذا المنطلق فإن أول قرار سياسي خارجي مهم اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة لحظة ولادتها هو قرار الانضمام إلى جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها، والالتزام بكل الالتزامات والواجبات والتبعات

(١) عبد الخالق عبد الله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (دراسات استراتيجية (٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي). ص (٥٦-٦٠).

(٢) عبدالخالق عبدالله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (دراسات استراتيجية (٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي). ص (٥٦-٦٠).

الواردة في هذا الميثاق الذي يدعو الدول العربية جميعها إلى توطيد وتدعيم الروابط فيما بينها من أجل تحقيق أماني الأمة العربية وآمالها[١].

وعلى الرغم من صعوبة الفترة التي كانت تعيشها البيئة العربية عندما انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جامعتها إلا أنها أكدت دائمًا وفي أكثر من موقف على انتمائها القومي وتحملها المسئولية، ومن خلال أعلى المستويات فيها.

وقد أكد ذلك الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «إننا هنا دولة وشعبًا ووطنًا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد، تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك فنحن وإياهم يد واحدة في مسيرة التحرير والتقدم والبناء، نلتزم بما يلتزمون ونسهم بما يسهمون»[٢].

كما التزمت الإمارات بما ورد في اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية وانضمت إلى كل المنظمات والهيئات والاتحادات العربية، وبخاصة تلك التابعة لجامعة الدول العربية، ولجأت دولة الإمارات إلى سياسة الاتزان والتوازن وعدم الانحياز مع أو ضد أي طرف من الأطراف العربية المتصارعة، ولم تنتمِ إلى أي محور عربي ضد أي محور آخر أو تقف مع طرف ضد طرف من الأطراف السياسية المتناحرة.

وقد نجحت هذه الدولة الفتية في تجاوز الخلافات والانقسامات العربية وتعاملت مع الجميع دون استثناء، كما أنها ارتبطت بعلاقات ودية ووثيقة بالدول العربية الثورية والمحافظة، التقدمية، والتقليدية، الجمهورية والملكية، المحسوبة على الشرق والمحسوبة على الغرب، وتلك المنتمية إلى المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي، وتعاملت مع جميع الدول العربية بنفس الحماس وبأكبر قدر من التفهم[٣].

وتعتبر دولة الإمارات من الدول العربية القليلة المقبولة سياسيًا[٤] وذلك بسبب اتسام سلوكها بالانفتاح الإيجابي على الجميع، والابتعاد عن

---

(١) آل نهيان، سلطان بن خليفة بن زايد. الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية. رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، د.ت، ص ٢٠٤.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الدستور المؤقت. الجريدة الرسمية، السنة الأولى. ١٩٧١م. ص (٩).

(٣) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٦٠- ٦١).

(٤) المقصود بالقبول السياسي هنا هو ابتعاد دولة الإمارات عن سياسة الأحلاف والمحاور والمعسكرات مما أدى إلى قبولها واحتفاظها بعلاقات طيبة مع جميع شقيقاتها الدول العربية؛ فقد ارتبطت بعلاقات ودية ووثيقة بالدول العربية الثورية والمحافظة والتقدمية والتقليدية والجمهورية والملكية، المحسوبة على الشرق والغرب، وتلك المنتمية =

الانقسامات، وتميزت صورتها بالقبول والتميز والإيجاب لدى الشعب العربي في الشرق والغرب، فهي لم تبتعد عن الانقسامات فحسب، بل إنها اتبعت في العموم سياسة خارجية اتسمت باتخاذ المبادرات الجريئة وربما غير المألوفة بالنسبة إلى الدول الصغيرة حديثة الاستقلال، إضافة لقيام هذه الدولة بمبادرة تطبيق قرار قطع إمدادات النفط ووقف تصديره إلى الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت العدو الصهيوني خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م من منطلق «أن النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي»(١).

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من المبادرات السياسية الشجاعة، التي امتدت بامتداد الوطن العربي لتشمل: مصر والأردن والسودان والعراق والقضية الفلسطينية، كمبادرتها لإعادة علاقاتها مع مصر بعد معاهدة كامب ديفيد، ومساعدة لبنان في تجاوز الحرب الأهلية، والمبادرة لحل الأزمة والتوقيع على اتفاقية الطائف وتهنئته فيما بعد بتحرير الجنوب. وفي السياق نفسه أيضًا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في إعطاء القضية الفلسطينية رعاية خاصة وأولوية مطلقة من بين القضايا العربية المصيرية، ودعم السلطة الفلسطينية معنويًا وماديًا؛ مثل مبادرتها لتمويل مشروعات سكنية وخدمية ضخمة في مدينة القدس لمواجهة عملية الاستيطان ومحاولات مس هوية المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها العرب، وكذلك جاء تمويل مشروع مدينة زايد السكنية في قطاع غزة سنة ١٩٩٩م ومقاومة الحملة الدعائية لانحياز شركة والت ديزني للكيان الصهيوني(٢).

وبالنسبة للعراق -وكما أشرنا سابقًا- فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح العربي فيما يخص مرارات أزمة

إلى المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي، وتعاملت مع كل الدول العربية بنفس الحماس وبأكبر قدر من التفهم. ولم تكن في أي لحظة محسوبة سياسياً أو أيديولوجيا على أي معسكر من المعسكرات؛ لذلك كانت كل الدول العربية تنظر إليها بأكبر قدر من الارتياح والقبول.

لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية القليلة المقبولة سياسياً من كل الأطراف العربية، بل وكانت مقبولة على مستوى الصعيدين: الرسمي والشعبي العربيين.

انظر: عبد الخالق عبد الله. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (دراسات استراتيجية (٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي). ص (٦٣-٦٤).

(١) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص ٢٠٨.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي (٢٠٠٠/٢٠٠١)، ص (١١١-١١٢).

الخليج الثانية وتداعياتها وعودة العراق إلى الصف العربي، وأيد هذه الأقوال مبادرة فتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٠م، ومن ثم مبادرة الشيخ زايد بن سلطان المشهورة لحل الأزمة العراقية وتجنيب أرضه وشعبه ويلات الحرب.

ناهيك عن المبادرات الأخرى المتعددة التي جاءت لمساعدة الدول العربية على تجاوز خلافاتها الداخلية والخارجية، ولقد جاءت هذه المبادرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على كل الجبهات العربية لتشير بوضوح إلى أنه بإمكان دولة صغيرة كدولة الإمارات العربية المتحدة أن تتخطى صغرها النسبي وتتصرف كدولة كبيرة فيما إذا ما توافرت لها الإرادة السياسية، كما جاءت هذه المبادرات لكي تشير أنه بإمكان الدول الحديثة الاستقلال أن تتصرف باستقلالية تامة منذ لحظة حصولها على الاستقلال، خاصة إذا ما أحسنت توظيف قدراتها وإمكانياتها.

كذلك جاءت هذه المبادرة لتشير إلى أنه بإمكان الدول المحدودة الخبرات في العمل السياسي أن تتجاوز كل القيود المفروضة على سلوكها الخارجي إذا ما توافر لديها الاقتناع بضرورة اتخاذ المبادرات وعدم الاكتفاء بالاستجابات في التعامل مع التطورات الخارجية.

لقد تجاوزت دولة الإمارات العربية المتحدة قيودها وتخطت محيطها السياسي وقفزت على سقفها الإقليمي وتمكنت من إيصال نفوذها وحضورها الدبلوماسي والمعنوي إلى الأفق العربي البعيد، وشاركت بحيوية وفاعلية في القضايا العربية المصيرية، بل إنها نجحت في كل ذلك بامتياز ملحوظ[١].

وعليه فإن سجل المبادرات الإماراتية قد أصبح واضحًا كل الوضوح، ومتميزًا ويشكل مصدر اعتزاز بالنسبة لدولة صغيرة نسبيًا وحديثة الاستقلال كدولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت وما زالت سخية كل السخاء في تقديم المساعدات والمعونات المالية إلى أمتها العربية في المجالات التنموية والنهضوية العربية، إضافة لأن هذه العطاءات والمنح كانت عطاءات نوعية سواءً كانت واضحة أو مستترة، وقد بلغت نسبة هذه المنح والعطاءات في فترة من الفترات حوالي ٢٥% من إجمالي الناتج القومي، بل إن دولة الإمارات في فترة من الفترات خصصت عام ١٩٧٥م حوالي ٣٠% من دخلها على شكل مساعدات خارجية وهي أعلى نسبة في العالم، وكان من المفروض إدراجها ضمن الأرقام القياسية العالمية، ويؤكد ذلك مصادر الأمم المتحدة التي تشير إلى أن هذه الدولة قد قدمت أكثر من (١٠٠) مليار درهم

---

(١) مراد، نسرين عبدالرحمن. (١٩٩٩). العلاقات الدولية والإقليمية للإمارات. مجلة شئون عامة، العدد ٢، (أبو ظبي: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص (٢٧- ٤٢).

كقروض ومنح لتخفيف معاناة أكثر من (٥٠) دولة منكوبة، تأتي الدول العربية في مقدمتها.

ورغم الانتقادات الداخلية التي توجه لمثل هذا السخاء الكبير من العطاء الخارجي من أن بعض مناطق الدولة بأمس الحاجة لاستكمال البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والحياتية الضرورية في بداية الاتحاد، إلا أن هذا السخاء النوعي قد استمر تجاه الدول العربية وبخاصة دول القلب أو ما كان يسمي بدول المواجهة وهي: مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث وصلت قيمة المساعدات المالية النقدية التي قدمت إلى هذه الدول إلى أكثر من (٧٠) مليار دولار[١].

ونتيجة لهذا السخاء فقد كسبت دولة الإمارات العربية المتحدة عددًا كبيرًا من الأصدقاء المهمين على الصعيد العربي خلال السنوات الثلاثين الماضية، وغابت خصوماتها مع الدول العربية، وهذا يعتبر من أكبر النجاحات والحالات النادرة في السياق العربي القائم على الخصومات المشروعة وغير المشروعة.

وعلاوة على غياب الخصومات أيضًا فقد تميزت التجربة الوحدوية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالاحترام والتقدير والمكانة الخاصة، لا سيما وأنها التجربة العربية الوحدوية الوحيدة التي كتب لها النجاح في العصر الحديث، والتي صمدت في وجه التجزئة وكتب لها أن تقوم وتستمر منذ عام ١٩٧١م، وأثبتت بما لا يترك مجالًا للشك خطأ كل التوقعات المتشائمة حول عدم قدرة العرب على إنجاز مهمة الوحدة التي تحققت على أرض الإمارات، حيث تداخلت المصالح بين إمارات الدولة وتشابكت المكتسبات الشعبية والوطنية، وأصبح الاتحاد حقيقة واقعية وغير قابلة للتراجع عنها، لذلك اعتبر هذا الإنجاز إنجازا لكل العرب بقدر ما هو إنجاز ضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة التي عمقت علاقاتها بيئتها العربية وانطلقت بعد ذلك لكي تتواصل مع بعدها العالمي.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بحتمية وأهمية الوحدة بين الأقطار العربية، بوصفها مطلبا جماهيريا رئيسيًا ناضلت من أجله الجماهير العربية خلال تاريخها، بكل أرجاء الوطن العربي.

وقد شكلت قضية الوحدة العربية اهتمامًا جوهريًا في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها، وذلك ما يتضح جليًا من تصريحات صانع القرار السياسي فيها، فقد أكد الشيخ زايد رحمه الله ذلك

---

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٦٩- ٧٠).

بقوله: «إن الوحدة العربية هي الطريق لتحقيق أهداف الأمة العربية والقضاء على كل أمراضها، وإن الوحدة العربية الشاملة هي العلاج الوحيد لكل أمراض المجتمع العربي» (١).

كما أكد وزير خارجية دولة الإمارات على هذا المعنى في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/ديسمبر ١٩٨٧ بقوله: «نحن نؤمن إيمانًا عميقًا بالوحدة العربية الشاملة، ونحن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، فإننا نلتزم كليًا بالمواقف المبدئية والأساسية التي اتخذتها الدول العربية ضمن إطار الجامعة العربية التي ننتسب إليها» (٢).

وتشكل الوحدة العربية في فكر وفلسفة الشيخ زايد رحمه الله بوصفها أمرًا ضروريًا وحتميًا، لأنها الأصل في الأمة العربية، وما حالة الفرقة والتشتت إلا مرحلة عابرة ستتجاوزها الأمة العربية، ولعل ذلك التفاؤل بالوحدة نلمسه من قوله الذي جاء فيه: «لم تجتمع في أمة من أمم الأرض مقومات الوحدة بين شعوبها، مثلما اجتمعت للأمة العربية من مقومات تاريخية ودينية ولغوية ومصالح مشتركة»(٣).

وتتضح فلسفة الوحدة عند صاحب القرار السياسي لدولة الإمارات من خلال دعوته للوحدة، والتي تأتي من خلال سياسة المراحل باتجاه تحقيق الوحدة العربية الشاملة، لذا فإنه يؤكد على دور جامعة الدول العربية بالعمل من خلالها وضرورة تقويتها وتدعيم ميثاقها، وتقوية دورها لأن أقل ما تقدمه للشعب العربي هو اجتماع القادة العرب، إذ لولاها لما حصل مثل ذلك الاجتماع الشامل.

لذا نرى دولة الإمارات ترحب وتبارك كل خطوة وحدوية، كخطوة أولى نحو الوحدة الشاملة، وذلك يتضح من مباركة الشيخ زايد رحمه الله لتشكيل التجمعات العربية الإقليمية الفرعية بقوله: «نحن الآن وصلنا إلى التعاون والاتحاد دون حاجة إلى تصريحات أو شعارات، وبعد ذلك وصلنا إلى التجمعات العربية، مثل مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، وهذا بركة وتوفيق وأصبحنا ثلاثة آراء بدلًا من واحد وعشرين رأيًا، شركاء متعاونين إخوة، وهذا الأصل؛ لأن ذلك يمثل عونًا للأمة العربية، وإذا ثبت

(١) شراب، صادق ناجي. (١٩٨٧). مرجع سابق، ص ١٧٨.
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، المصدر السابق، ص ١٢٥.
(٣) جريدة الاتحاد الإماراتية في ١٩٧٩/١٢/٢م.

التعاون واستمر، واستفادت الشعوب وأكلت من ثمار هذا التعاون، ربما تطالب بعد ذلك بتحقيق الوحدة الشاملة» (١).

كما يتضح ذلك أيضًا من خلال ترحيب الشيخ زايد رحمه الله بمشروع ميثاق الاتحاد العربي الذي اقترحه الرئيس الليبي معمر القذافي في إعلانه: «أنه لا سبيل لنا جميعًا لمواجهة خطر العدوان الصهيوني والمخططات العدوانية التي تسعى للسيطرة على مقدرات أمتنا إلا بإيجاد صيغة تحقق لها وحدة الصف»(٢).

وهكذا فالتجمعات العربية الإقليمية تشكل خطوة أساسية نحو الوحدة العربية الشاملة بنظر صانع القرار السياسي لدولة الإمارات كما هو الحال في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يشكل علامة بارزة في التطبيق الوحدوي في مراحل الوحدة الإقليمية الشاملة.

أما الأساس الثاني نحو تحقيق الوحدة بنظره فيتمثل بالعامل الاقتصادي وذلك ما أكده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بقوله «إن الساحة الاقتصادية دوما هي القاعدة الراسخة للتضامن العربي، وإن العمل الاقتصادي المشترك الذي يعتمد لغة المنافع المتبادلة والمصالح الثابتة هو الأكثر صمودًا أمام رياح التقلبات السياسية» (٣). ولا شك في أن مثل الحديث يعكس فلسفة وحدوية شاملة، إذ إن الوحدة لن تنجح إذا اقتصرت على مجرد الشكل ودون فاعلية، بمقياس نجاحها يرتبط بمدى الفائدة الاقتصادية التي تعم الشعب العربي من جراء تحقيق هذه الوحدة.

وضمن هذا الإطار لجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقديم المساعدات للأقطار العربية غير النفطية للإسهام في تنميتها أو لبناء قوتها العسكرية، خاصة بالنسبة إلى دول المواجهة مع إسرائيل سواء ما أقرته مؤتمرات القمة العربية أو بمبادرات من تلك الدول ذاتها، وقد خصصت دولة الإمارات العربية صندوقًا لهذا الغرض سُمي بـ«**صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي**». فقد انطلق صانع القرار السياسي في الدولة في مساعداته للأقطار العربية بوصف هذه المساعدات عملا في خدمة التضامن والوحدة والمصالح العربية، وثانيًا على أساس أن أحد أهداف الوحدة هو تحقيق التطور

(١) جريدة الاتحاد الإماراتية في ١٩٨٩/١٢/٥م. من حديث الشيخ زايد رحمه الله مع رجال الإعلام في ١٩٨٩/١٢/٤م.
(٢) نقلًا عن صادق ناجي شراب، المصدر السابق، ص ١٧٨م.
(٣) جريدة الاتحاد الإماراتية في ١٩٨٩/١١/٥م، من نص حديث الشيخ زايد رحمه الله أمام مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية الذي عقد في أبو ظبي في ١٩٨٩/١١/٤م.

السريع وتقليل الفوارق في الدخول ومستويات المعيشة بين الدول العربية وبعضها البعض والمساعدات تؤدي الدور نفسه[١].

وبتعبير آخر فإن سياسة دولة الإمارات العربية الخارجية لتحقيق الوحدة العربية، تنطلق من النهوض بالواقع العربي بالارتقاء بالتنمية الاقتصادية على المستوى القطري أولًا. وتمثل تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا واقعيًا يمكن الأخذ به، وثانيًا البدء في المشروعات التنموية المشتركة بين الدول العربية، وذلك عن طريق تأسيس نظام عربي موحد قادر على التفاعل مع مقتضيات العصر ومتطلباته.

لقد حدد صانع القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات أهمية التكامل الاقتصادي العربي، بوصفه المنطلق نحو الوحدة العضوية للوطن العربي الكبير. ففي تقديره أن بقاء الدول العربية متفرقة ومنخرطة في النظام الدولي لن يؤدي إلى التنمية العربية المنشودة مهما ارتفعت معدلات التنمية في كل قطر عربي على حده، لأن هذه التنمية كما بينها الشيخ زايد رحمه الله هي تنمية تابعة لا تقوى على مجاراة القوى الاقتصادية العالمية، ولعل ذلك ما نلمسه بشكل واضح في حديثه أمام مؤتمر الاتحاد لغرف التجارة والصناعة في الدول العربية الذي عقد في أبو ظبي في الرابع من تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٩م بقوله: «وإذا نظرنا إلى ما يواجهنا من عقبات وتحديات في هذا المضمار، نرى أننا لا نستطيع تخطي تلك العقبات وهذه التحديات إلا بالتعاون العربي المثمر الفعال».

وذلك أن الأمن والنماء لا يمكن أن يتحققا إلا بالتضامن العربي الفعال والشامل، وبوجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا التنمية المشتركة الشاملة، الأمر الذي يؤمن السياج الواقي للمنجزات الإنمائية، والتصدي للتحديات المتعاظمة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية تحقيقًا للتكامل القومي، وبديلًا عن التكامل الدولي التابعي، ولذا فإن التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة سوق عربية مشتركة، هو المدخل العملي والحقيقي للوحدة العربية، والذي لم تعد ضرورة حتمية فحسب بل أضحت مسألة قدر ومصير»[٢].

وهكذا يتضح بأن وجهة نظر الإمارات نحو تحقيق الوحدة العربية تكمن أولًا في التكامل الاقتصادي العربي، وليس معنى ذلك الانعزال عن العالم، وإنما التعامل مع الآخرين من منطلق التعاون الاقتصادي والمصالح المتبادلة،

---

(١) أحمد، محمد سيد. (١٩٧٨). العوائد النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣/أغسطس ١٩٧٨م، ص (١٢٩- ١٣٣). وينظر كذلك: تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩م، ص ١٢٣.

(٢) حول نص الحديث الكامل انظر: جريدة الاتحاد الإماراتي في ١٩٨٩/١/٥م.

فالتكامل في سياسة دولة الإمارات بنقل الأقطار العربية من مبدأ الاعتماد على الذات الفردية، إلى الاعتماد على الذات الجماعية المشتركة. ويمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي مثالًا بارزًا، وخطوة نحو التكامل العربي الشامل وتأتي السوق العربية المشتركة باعتبارها مشروعًا يقصر الطريق للوحدة العربية الشاملة، وأخيرًا لا بأس من التأكيد على أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة تعد بدورها تجربة ناجحة قادت إلى ولادة دولة مميزة في مناحي الحياة كافة، بل أحدثت كذلك نقلة نوعية في مفهوم الوحدة، عززت من مفهومها بنظر العرب، وأثبتت حضورًا عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا قويًا، لذلك شكلت هذه التجربة ركيزة أساسية في فلسفة واستراتيجية الشيخ زايد رحمه الله التي تتضح من تصريحاته والتي تؤكد أن الوحدة قادرة على وضع العرب في النظام العالمي كقوة سياسية واقتصادية ضخمة، ومؤثرة في إرساء دعائم السلام والتعاون الدولي والبعد عن عوامل التفرقة والتشتت التي لا تمنح الأمة العربية إلا الضعف والوهن. وقد كان رحمه الله دائما ما يؤكد على تلك الفكرة في تصريحاته؛ ومنها قوله: «على العرب أن يسلكوا طريق التآزر ويستمروا حتى يقووا من وجودهم، ويحافظوا على حقوقهم وكرامتهم، لكي يجنوا الثمار، ويصبح لهم ثقل ووزن دولي».

كما أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله كان يرى أن الوحدة العربية ستحدث تغييرات هائلة في النظام العالمي عند تحقيقها، وسيكون العالم الإسلامي أول مستويات التأثر من جراء هذه الوحدة، بسبب العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين العالمين العربي والإسلامي، التي ترجع في أساسها إلى وحدة العقيدة، وهو ما يتضح من قوله: «إننا على يقين بأنه لو اتحد العرب واتحدت الأمة العربية، فإن الأمة الإسلامية ستكون من ورائها متحدة».

– – –

رابعًا: إقامة العلاقات الدولية المتوازنة

لاحظنا فيما سبق أن الجزء الأكبر والأهم من علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة واهتماماتها يتركز في الدائرتين: الخليجية والعربية، وذلك بحكم كثير من العوامل والارتباطات الاجتماعية والجغرافية والسياسية وغيرها ولكن وعلاوة على ذلك فإن هذه الدولة ومنذ بداية تأسيسها لم تكن منعزلة أو تسعى إلى الانطواء، فهي جزء لا يتجزأ من المحيط العالمي، حيث نصت المادة الثانية عشرة من دستورها على أن: «الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى إلى توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي».

وقد اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط على العالم الخارجي، وشاركت بفعالية في جميع الأنشطة الدولية والحكومية وغير الحكومية، وكذلك في جميع النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية، وهي كذلك عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات العالمية وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة.

فدولة الإمارات لم تكن في يوم من الأيام مؤمنة بالانعزال وسياساته ولم تنتابها مشاعر الخوف والإحباط مما يدور حولها، بل كانت مبادِرة بإيجابية في رؤيتها للعالم الخارجي وأبدت أكبر قدر من الاستعداد للتعاون مع دول العالم والتعايش معها في إطار الاحترام المتبادل، لذلك كان الإقبال على العالم الخارجي إقبالا طبيعيًا وجاء الاحتفاء بالانتماء العالمي مهمًا وغير مصطنع وموازيًا للانتماءين: الخليجي والعربي.

وعليه فقد اهتمت دولة الإمارات العربية بمحيطها العالمي بقدر اهتمامها بمحيطها الخليجي والعربي، وارتبطت بروابط اقتصادية واستثمارية وسياسية واستراتيجية وثقافية متنامية ببقية دول العالم، بحيث أصبحت تعد من أكثر دول الخليج انفتاحًا على العالم، وأكثرها اندماجًا في الاقتصاد العالمي وتأثرًا بالمستجدات المعاصرة، وفجأة وبدون مقدمات أصبحت هذه الدولة في قلب العالم وأمام التزامات دولية جديدة، وأصبحت مصالحها متشابكة أشد التشابك بالمصالح الدولية، وبالتالي فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تخطت سقفها الخليجي ومجالها العربي وبلغت العالمية في تطلعاتها وروابطها وعلاقاتها ومشاركتها وحضورها، فهي حاضرة في كل الفعاليات الدولية الرسمية، وغير الرسمية تشارك في كل النشاطات العالمية السياسية منها والاقتصادية، وهي عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها تلك التابعة للأمم المتحدة.

ولعل من أهم أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة هو تجاوز المجالين: الخليجي والعربي في علاقتها لترتقي بطموحاتها وترتبط بروابط عميقة بكل دول العالم لخدمة أهداف هذين المجالين، بما يترتب على ذلك من تبعات ومسئوليات، ولتشمل هذه العلاقات كل قارات وأقاليم العالم.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إقبال هذه الدولة الصغيرة في الانفتاح على العالم قد بدأ منذ لحظة ولادتها، وأكدت أن إقبالها على العالم هو إقبال بلا حدود ولا تقيده القيود أو الاعتبارات الضيقة التي لا تنسجم مع متطلبات العصر، وفي الوقت نفسه حرصت على أن يكون هذا الانفتاح انفتاحًا إيجابيًّا ولمصلحة القضايا العربية القومية؛ لأن ذلك من الركائز الأساسية بالنسبة لدولة الإمارات التي نسجت علاقاتها مع كل دول العالم بأقل قدر من التحفظ، ولم يكن الانفتاح على العالم مجرد شعار من الشعارات السياسية التي تناسب العصر، بل كان ومنذ بداية الاستقلال مبدأ تبناه وله أهدافه ويطبقه باني هذه الدولة الحديثة طيب الله ثراه.

لقد هدفت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال هذا الانفتاح إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أولًا: التعويض عن سنوات طويلة من الانغلاق والحرمان والانعزال السياسي والحضاري الذي فرضه عليها الاستعمار.

وثانيًا: جاء قرار الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي من أجل الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال ورفد مسارات التنمية وبرامجها وتعزيز الثقة بالذات[1]، فضلًا عن توظيفه في خدمة القضايا العربية والإسلامية.

وإيمانًا من هذه الدولة بأن العالم قد أصبح قرية صغيرة لا تؤمن بالحدود التقليدية والفواصل الجغرافية، وأن الانغلاق في عالم اليوم لم يعد مجديًا خاصة مع ازدياد اندماج اقتصاديات العالم ومجتمعاته وثقافاته، فقد بدأت رحلتها الأولى في التفاعل مع البيئة العالمية، وحدوث هذه الإدراكات وهذا الإيمان أسس التعامل النشيط مع الدول وتحولت إلى مسلمات وركائز القرارات الصغيرة والكبيرة التي اتخذتها تجاه العالم الخارجي.

ولعل أول قرار سياسي اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه محيطها العالمي هو قرار الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١م أي بعد مرور أسبوع واحد فقط على قيام الدولة الاتحادية، معلنة بذلك التزامها الكامل بكل مبادئ هذه المنظمة والتي يأتي في مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، ومبدأ احترام سيادة الدول، وعدم اللجوء للقوة لتحقيق أي هدف من الأهداف، وكذلك مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي.

لقد عملت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه المبادئ السامية قولًا وفعلًا في تعاملها مع دول العالم وأبدت كل الاحترام لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، بل كانت مثالًا يحتذى به في الحرص على الالتزام بكل قرارات

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٧٢- ٧٥).

الشرعية الدولية، الأمر الذي مهد الطريق لكي تحصل على عضوية مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٨٦م ممثلة للمجموعة الآسيوية التي وضعت ثقتها فيها لتعبر عن مصالحها ومواقفها خلال هذه الفترة(١).

علاوة على ذلك فقد حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على العضوية الدائمة في كل الهيئات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، كما نالت عضوية المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي، وهو من المناصب التنفيذية العليا في هذا الصندوق الذي أصبح أغنى المؤسسات الاقتصادية وأكثرها تأثيرًا في الاقتصاد العالمي.

لهذا لم يقتصر تفاعل دولة الإمارات المتحدة مع محيطها العالمي على الانضمام إلى الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها، بل بادرت إلى نسج شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع معظم دول العالم، وذلك انسجامًا مع المادة (١٢) من دستور الدولة والتي تنص على أن: «هدف السياسة الخارجية هو توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية».

وتجاوبًا مع سياسة الانفتاح التي تميز السلوك السياسي للدولة على المساحة الدولية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة استقبلت وما زالت تستقبل العديد من ملوك ورؤساء دول ووزراء ومسئولين من كل دول العالم ومن كل المستويات، ووفودا رسمية سياسية واقتصادية وثقافية تزور الدولة وتلتقي المسئولين فيها على مدار العام وبشكل مستمر تقريبًا.

فعلى سبيل المثال فقد استقبلت الدولة خلال عام ١٩٩٩م مثلًا نحو ٢٢ ملكًا ورئيس جمهورية ورئيس وزراء ومن هم في مرتبة رؤساء الوزراء؛ أي بمعدل زيارة كل أسبوعين وعلى مدار السنة. حتى أصبحت زيارات المسئولين والوفود الخارجية إلى الدولة ظاهرة يومية، حيث تكتظ مدينة أبو ظبي بالزوار والوفود الرسمية القادمة والمغادرة باستمرار وهو أمر غير مألوف عادة بالنسبة لدولة صغيرة مثل الإمارات(٢).

وعلى الرغم من تزايد علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة ورغم أهميتها فإن لها علاقات عميقة ومميزة وخاصة مع ثلاث دول هي: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على كافة المستويات السياسية، والاستراتيجية والثقافية والاقتصادية، وتكاد تقترب بحجم العلاقات مع الدول الخليجية العربية. وتبدي الإمارات حرصًا واضحًا على أن تكون علاقاتها مع هذه الدول الثلاث عميقة ومميزة، على الرغم من هذا التباين مع هذه الدول في القيم والتوجهات وعداء بعض هذه الدول للقضايا العربية والإسلامية، وذلك لأسباب تاريخية واستراتيجية واقتصادية ونفطية وسياسية.

---

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٧٥).
(٢) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٧٧).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وإذا كانت العلاقات الوثيقة القائمة بين دولة الإمارات وبريطانيا يعود لأسباب تاريخية تمثلت في مرحلة الاستعمار التي استمرت لحوالي ٢٠٠ سنة، وما تم تأسيسه خلالها وبعدها من روابط متداخلة خلال هذه الفترة التاريخية الطويلة، فإن الارتباط الوثيق مع هذه الدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا يعود في جزء مهم منه إلى النفط، وذلك لأن الجزء الأكبر من نفط الدولة يصدر إلى الدول الصناعية، وكذلك فإن معظم الفائض المالي النفطي يوظف ويستثمر في هذه الدول، إضافة لأن معظم الواردات غير النفطية يأتي في المقام الأول من هذه الدول(١).

وعلاوة على عاملي التاريخ والنفط فإن الارتباط الدقيق والمتميز لدولة الإمارات مع الدول الغربية يعود في جزء آخر منه إلى اعتبارات أمنية وسياسية لها علاقة بكون دولة الإمارات العربية المتحدة دولة نفطية صغيرة نسبيًا تعيش في منطقة مضطربة وغير مستقرة، وهي بالتالي بحاجة ماسة إلى حلفاء أقوياء وأصدقاء مهمين يعتد بصداقاتهم وقادرين على الحماية في اللحظات الحرجة والصعبة والمصيرية، وهذه الاعتبارات هي التي وجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توثيق علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا متجاوزة كل الخلافات الأيدلوجية والثقافية، وعلى الرغم من وجود بعض الانتقادات خاصة عندما كان العالم رأسماليا بزعامة الولايات المتحدة واشتراكيا بزعامة الاتحاد السوفيتي(٢).

ورغم وجود بعض السلبيات والمشاكل فإن علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في تزايد وعمق مستمرين.

وتأتي **الولايات المتحدة الأمريكية** على رأس قائمة الدول التي ترتبط بها دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات متنوعة ومتشعبة ومتميزة. وقد زاد عمق هذه العلاقات وتعددت أوجهها بعد أزمة الخليج الثانية، واحتلت هذه العلاقات موقعًا متميزًا في التفكير السياسي للدولة، وازداد كذلك الحضور السياسي والعسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصبح هذا الحضور بجميع أشكاله المادية والمعنوية يفوق حضور أي قوة أو دولة أخرى وخاصة فيما يتعلق بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، والمنطقة العربية عمومًا.

لقد برزت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وذلك بعد نهاية حرب الخليج الثانية وظهور النظام العالمي الجديد، وأهم ملامح هذه

---

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٧٨).
(٢) راشد، علي محمد. (١٩٨٩). الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين دولة إمارات ساحل عمان وبريطانيا (١٨٠٦- ١٩٧١م)، الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٩م.

المرحلة هو تفعيل دور وزارة الخارجية وتعديل هيكلتها لمواجهة المتغيرات الجديدة.

كما شهدت العلاقات الخارجية لدولة الإمارات دبلوماسية نشطة لمواجهة مخاطر ما بعد تلك المرحلة بالدعوة إلى التضامن العربي وتناسي الخلافات والتسامح، والدعوة إلى نظام عالمي جديد عادل ومتوازن يحمي مصالح الدول النامية من أطماع الدول القوية، أما على الصعيد الخليجي فقد بذلت جهوداً كبيرة لإقامة نوع من التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري كخطوة نحو تحقيق الوحدة الخليجية.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تغيير موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث استقدام قوات صديقة وبناء أحلاف عسكرية وعقد اتفاقيات بهذا الخصوص هو ما تعرضت له منطقة الخليج من أحداث كبيرة وخطيرة من مثل: احتلال العراق للكويت، وحروب الخليج: الأولى والثانية والثالثة، وما ترتب عليها من حصار واحتلال للعراق وتغيير نظامه، وبالتالي شعور القيادة السياسية في الدولة بالحاجة إلى مثل هذه الأحلاف خاصةً بعد اختلال التوازن الاستراتيجي والعسكري في المنطقة والذي كان العراق يشكل فيه أحد الأطراف الرئيسة.

وفي الوقت نفسه ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدولة الإمارات العربية المتحدة، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة في التفكير الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الأمريكي، لا سيما وأن دولة الإمارات تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ولديها بنية تحتية تفوق تلك القائمة في الدول المتقدمة، وتمتلك كذلك قدرات وسمات وإمكانيات تميزها عن غيرها؛ كالقدرات التسويقية والترويجية والتنافسية المتقدمة، وتمتلك جاذبية خاصة لدى رجال الأعمال والمال والشركات الأمريكية الباحثة عن الاستثمارات في منطقة الخليج العربي، كما أصبح للإمارات مكانة خاصة لدى الدوائر الحكومية الأمريكية الرسمية كوزارات التجارة والطاقة والدفاع التي أخذت تنظر إليها باهتمام متجدد.

ولقد شكلت أزمة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) نقطة تحول في تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية الخليجية بشكل عام، والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، حيث تولد لدى الإمارات الانطباع بجدية ومصداقية الولايات المتحدة في الرد على التهديدات التي قد يتعرض لها أصدقاؤها، لذلك وأن الحنكة السياسية تشير إلى أنه أهمية العمل على كسب تأييد وصداقة القوة العظمى الوحيدة في العالم، كما أنه من المهم الاعتماد عليها من أجل مواجهة المخاطر الخارجية والتهديدات الإقليمية الكامنة والمحتملة.

جميع ما سبق دفع بقوة نحو بناء علاقة جديدة ومتطورة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، غير تلك العلاقات التي لم تكن دائمًا ودية وسلسلة كما أصبحت عليه الآن، إذ كانت في السابق

صعبة وتخللتها مواقف متوترة ومرت بمحطات صعبة تراوحت بين الصعود والهبوط، إذ ساندت الولايات المتحدة الأمريكية شاه إيران علنًا وأعطت إيران الضوء الأخضر لاحتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م وتأكيد هيمنتها السياسية على المنطقة، وذلك من منطلق إعطاء الولايات المتحدة أولوية علاقاتها مع القوى الخليجية الكبرى ومصالحها غير مكترثة بمصالح الدول الصغيرة في المنطقة، وقد كان لهذا الموقف الأمريكي المنحاز لإيران تداعياته السلبية في دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

ورغم ما تتسم به عادة العلاقات بين دولة عظمى ودولة صغيرة من خلل واضح في علاقات القوى، ونزعة للهيمنة والسيطرة، ومخاوف مبررة من اتخاذ مواقف معاكسة لمواقف الطرف الأقوى في هذه العلاقة، بأن ذلك لم يمنع دولة الإمارات من اتخاذ المواقف التي تمليها عليها قناعتها السياسية، وانتماءاتها العربية والإسلامية، والتزاماتها بالدفاع عن القضايا العادلة، رغم محاذير وتداعيات مثل هذه المواقف والاستعداد لتحمل نتائجها وتباعاتها.

فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها لقرار انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة القاضي بوقف تصدير النفط لها عام ١٩٧٣م، وتهديدها بوقف التعامل مع الشركات النفطية الأمريكية، كما أنها أبدت الاستياء من المواقف الإماراتية المبدئية تجاه القضايا القومية، بما في ذلك التنديد بعدوانها على ليبيا وإدانتها المتكررة للسياسات الأمريكية المنحازة إلى إسرائيل أو عدم احترامها لوجهة النظر العربية بالنسبة إلى الصراع في الشرق الأوسط.

كما اتسمت العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالجمود خلال الفترة ما قبل ١٩٩٠م، بل واتسمت بالتوتر أحيانًا، وتقليص حجم الزيارات الرسمية لواشنطن، والتوقف عن شراء الأسلحة من شركات الأسلحة الأمريكية، ولم تسعَ إلى جذب اهتمام الشركات النفطية الأمريكية، مما أدى إلى تراكم هذه المواقف والمشاعر السلبية المتبادلة.

لكن بعد عام ١٩٩٠م والمشاركة الفعالة للولايات المتحدة في تحرير الكويت عام ١٩٩١م، دخلت العلاقات بينهما منعطفًا جديدًا ومختلفًا كل الاختلاف عن مرحلة ما قبل أزمة الخليج وحدث تقارب ملحوظ في العلاقات بين الدولتين وأبدت كل منهما استعدادًا جديًا لتوطيد العلاقات على أسس مختلفة عما كان سائدًا في السابق، فتغير الخطاب السياسي وبدأت سلسلة من الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بما في ذلك الزيارة الناجحة التي قام بها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة آنذاك ورئيس الدولة حاليًا إلى واشنطن في الفترة من ١٢-١٤

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٨٤- ٨٨).

أيار/مايو ١٩٩٨م، واستقبال الرئيس الأمريكي له في البيت الأبيض، ولقد فتحت هذه الزيارة آفاقًا جديدة في علاقات البلدين التي توجت لاحقًا بقرار دولة الإمارات العربية المتحدة التوقيع على صفقة أسلحة بتكلفة تصل إلى أكثر من سبعة مليارات دولار لشراء (٨٠) طائرة مقاتلة من طراز «**أف ١٦ بلوك ٦٠**» والتي تحتوي على أحدث التقنيات الحربية وآخر المواصفات القتالية ومزودة بصواريخ من طراز «**إبراهام**» بالإضافة إلى خزانات وقود إضافية تساعد على الطيران إلى مسافات بعيدة(١).

ورغم ما أعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من تداعيات وتداخلات إقليمية دولية بعيدة المدى وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، إلا أنه أمكن تجاوز هذه الأزمة، وساد العلاقات بين الجانبين نوع من التفهم والتفاهم، لاسيما بعد هذه الأزمة غير العادية بتبني نوع من المرونة في المواقف ومبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة السريعة بقطع علاقاتها الدبلوماسية وسحب اعترافها بحكومة طالبان في أفغانستان مما كان له صدى إيجابي في واشنطن، وهذه المبادرة الدبلوماسية وغيرها من المواقف المبدئية زادت من التقارب بين واشنطن وأبو ظبي، وأسهمت في تقوية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وعلى الرغم من قوة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وحلول الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول التي ترتبط بها دولة الإمارات بعلاقات متنوعة ومتشعبة ومتميزة، إلا أن **بريطانيا** ما زالت تتصدر قائمة الدول التي تربطها بدولة الإمارات علاقات تاريخية واستراتيجية خاصة، ولقد مرت هذه العلاقة بمراحل متعددة ومتفاوتة في طبيعتها من فترة لأخرى.

ففي مرحلة الاستعمار وخلال فترة ما قبل ١٩٧١م كانت هذه العلاقة أحادية الاتجاه بحيث كانت بريطانيا تتحكم بطبيعتها وتسيرها وفق مصالحها. أما خلال مرحلة ما بعد ١٩٧١م فقد قسمت العلاقات بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بالتوازن النسبي، حيث تعاملت بريطانيا مع دولة الإمارات كدولة مستقلة ذات سيادة واستبدلت الاتفاقيات الاستعمارية بمعاهدة صداقة وتعاون وقعت عام ١٩٧١م.

وبدأت العلاقات بين البلدين تتطور في مختلف المجالات حيث أصبحت بريطانيا الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات خلال السبعينيات، كما تعززت بشكل ملحوظ خلال فترة الثمانينيات، وتم إنشاء لجنة عليا مشتركة بين البلدين هدفها تدعيم التعاون في مختلف النشاطات والتنسيق في المواقف تجاه المستجدات.

---

(١) جريدة الخليج (الشارقة: ١٨/مارس/٢٠٠٠م)

وفي فترة الثمانينيات أيضًا وتحديدًا خلال عام ١٩٨٤م قامت دولة الإمارات العربية بالارتقاء بعلاقاتها الاستراتيجية والعسكرية مع بريطانيا من خلال شرائها صفقة من طائرات «**هوك**» التدريبية والقتالية لدعم سلاحها الجوي، وفي عام ١٩٨٥م وقع البلدان اتفاقية منع الازدواج الضريبي من أجل خلق مناخ إيجابي يشجع على الاستثمارات المتبادلة وشهدت هذه الفترة زيارات عديدة على أعلى المستويات السياسية بين البلدين بما في ذلك تلك الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الدولة لبريطانيا عام ١٩٨٩[١].

وخلال فترة التسعينات شأنها شأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت العلاقات الإماراتية البريطانية أيضا خاصة في المجال العسكري حيث قامت الإمارات بشراء مقاتلات «**التورنادو**» البريطانية، وشاركت بريطانيا في تحديث القوات المسلحة الإماراتية، وكذلك توقيع اتفاقية دفاعية بينهما عام ١٩٩٦م، وهي الاتفاقية الأولى التي توقعها بريطانيا مع دولة من خارج حلف شمال الأطلسي، وهذه الاتفاقية دليل واضح على الخصوصية التي تميز العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وبخاصة أنها تعتمد على شبكة من العلاقات التاريخية والشخصية المشتركة التي تدفع باستمرار في اتجاه تعميق هذه العلاقات التاريخية والارتقاء بها إلى مجالات جديدة ومتجددة بتجدد الاهتمامات والمعطيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

وتأتي **فرنسا** في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بعد بريطانيا لدرجة أنه لا يمكن التفضيل بين بريطانيا وفرنسا من حيث مضمون ومستوى العلاقات التجارية والاستراتيجية والسياسية بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد استطاعت فرنسا أن تعوض سبق بريطانيا في علاقاتها مع دولة الإمارات وسعت منذ استقلال دولة الإمارات إلى تعميق وتنويع نطاق ومجالات علاقاتها معها حتى بلغت الآن مستويات متقدمة تضاهي تلك التي تتمتع بها مع بريطانيا، وهو ما سمح للإمارات بإيجاد نوع من التوازن والتنوع في علاقاتها الأوروبية.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين وبسبب التقارب في وجهات النظر بين القيادة السياسية في البلدين تجاه بعض القضايا العربية والإقليمية والدولية أصبحت فرنسا من أهم الشركاء والحلفاء الدوليين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وثاني دولة تؤسس منها لجنة عليا مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والفني ١٩٧٤م. فقامت هذه اللجنة بدور هام في دعم وتطوير العلاقات بين البلدين في كل المجالات بما في ذلك المجالات

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٧٩- ٨١).

السياسية التي توثقت خلال السنوات الثلاثين الماضية نتيجة للزيارات الدورية للمسئولين في البلدين، فقد حرص كل من الرؤساء فاليري جيسكار ديستان عام ١٩٨٠م، وفرانسوا ميتران عام ١٩٩٠م، وجاك شيراك عام ١٩٩٥م على زيارة الإمارات العربية المتحدة، فكان لهذه الزيارات الأثر الطيب والوقع الإيجابي والعميق في دولة الإمارات العربية المتحدة وأدت إلى بناء صداقات شخصية بين المسئولين في الدولتين(١).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد استندت العلاقة بفرنسا منذ لحظاتها الأولى على المصالح والاستثمارات النفطية، ودليل ذلك أن أكبر الشركات النفطية العاملة في الدولة هي الشركات الفرنسية، كما أن فرنسا تعتبر من أكبر الدول المستوردة للنفط الإماراتي، وعلاوة على ذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر ثاني أكبر شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط بأسرها(٢).

وعلى الصعيد العسكري فإن التعاون بين البلدين في هذا المجال هو الأعمق من بين كل دول العالم، إذ تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة اعتمادًا كبيرًا على فرنسا في توريد المعدات العسكرية لقواتها الجوية والبرية والبحرية(٣).

وقد توج التعاون العسكري بين البلدين في مشاركة القوات الإماراتية مع القوات الفرنسية ضمن قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفا بحوالي (٣٠٠٠) جندي وضابط من القوات المسلحة الإماراتية المجهزين بأفضل الأسلحة وأحدثها، وذلك من أجل حفظ السلام في منطقة البلقان بجانب قوات من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة من خارج أوروبا التي تقوم بهذه المهمة الأمنية الضخمة في كوسوفا، بحيث تأتي هذه المشاركة الإماراتية بهذه المهمة، المرتبطة بوقف عمليات التطهير العرقي وإيقاف

(١) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٨٢).
(٢) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٨٢).
(٣) التقرير الاستراتيجي الخليجي (١٩٩٩-٢٠٠٠م)، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).

المذابح التي ارتكبت ضد المسلمين كثمرة من ثمرات علاقاتها المتميزة بفرنسا، والتي تتجه نحو المزيد من التعاون على المستويات كافة[١].

ولا بد من الإشارة هنا إنه وبالإضافة للعلاقات المتميزة لدولة الإمارات العربية المتحدة مع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فإنها على علاقة ممتازة مع معظم دول العالم وعلى كافة المستويات الاقتصادية والثقافية وغيرها مثل: اليابان، والباكستان، والهند، وروسيا، والصين.

ويمكن القول بأن هذه المجموعة من الدول تأتي في المرتبة الثانية من حيث اهتمام السياسة الخارجية لدولة الإمارات ضمن الدائرة الدولية بعد مجموعة (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا) وذلك لعوامل واعتبارات كثيرة تربط هذه المجموعة من الدول مع دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة العوامل الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة القول: أنه إذا كان دستور دولة الإمارات العربية المتحدة قد أكد على أن دولة الإمارات جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك، فإن أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات ركزت على نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية؛ انعكاسًا لوجود بعد عربي قوي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، جعلت من خدمة القضايا العربية أحد أكبر أهم محاور هذه السياسة.

ومن قضايا الأمة العربية التي أقلقت دولة الإمارات قضية استمرار احتلال إسرائيل لأراض عربية، ورفضها لكل مبادرات السلام.

كذلك قضية الاحتلال الأمريكي للعراق، تلك القضايا أدرجتها دولة الإمارات في مقدمة أجندة سياستها الخارجية وضمن التحديات الخارجية للدولة.

كذلك كان من أهم أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات أمن الخليج العربي بطبيعة الحال (**وهذا أحد ركائز البعد العربي**). وقد أكد الشيخ زايد على أن مفهوم الإمارات الأمني لمنطقة الخليج يجب أن يكون ضمن الأمن العربي الجماعي[٢].

وقد كانت كل مواقف الإمارات فيما يتعلق بأمن الخليج العربي رافضة كل أشكال التدخل والحماية الخارجية، لما في هذا التدخل من أطماع استعمارية

---

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٨١).

(٢) من حديث للشيخ زايد رحمه الله لصحيفة الرأي العام الكويتية في ٢٤/نيسان/أبريل ١٩٧٨م تحت عنوان: الأمن الخليجي والأمن العربي. نقلاً عن كتاب: زايد والسياسة الخارجية. لمؤلفيه: شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل سكسك. منشورات رئيس الدولة، مطبعة الخالدية التجارية، أبو ظبي (١٩٩١م). ص (٨٣-٨٤).

خبيثة. وقد تجلى ذلك في رفض دولة الإمارات ربط منطقة الخليج بالتحالفات الغربية -والأمريكية على وجه التحديد- بعد تداعيات حرب الخليج الثانية.

وكرد فعل على تلك التحالفات ساهمت الإمارات إيمانًا منها بالتضامن العربي في إنشاء مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الأخطار المواجهة لتلك المنطقة العربية المهمة.

فقد كان لدولة الإمارات قناعاتها الثابتة التي لا تتغير، فقد رفضت احتلال العراق للكويت إيمانًا منها باستقلالية الدول العربية وحريتها، فكون الوطن العربي الكبير وطن واحد، لا يعني تدخل دولة في شئون أخرى. كذلك لما صارت أرض العراق هي المحتلة من قبل أمريكا رفضت أيضًا الإمارات هذا الاحتلال إيمانًا منها باستقلال العراق حريته.

من هنا كانت تحركات الإمارات الدبلوماسية في مواجهة احتلال العراق للكويت، وحرصًا عليه السلام لم الشمل العربي، وتقديرًا منها لما يحمله هذا الاحتلال من تداعيات لا نبالغ إن قلنا **(مرعبة)** على المنطقة العربية ككل.

أما بالنسبة إلى الحرب على العراق فقد كانت الإمارات دائمًا ما تؤكد على الحلول الدبلوماسية طالما كانت ممكنة، وكانت تدعو دائمًا إلى عدم الانزلاق إلى حرب على دولة عربية شقيقة رغم ما صدر عنها من أعمال طائشة.

وكانت هذه الخطوة قد سبقتها خطوة قام بها الشيخ زايد رحمه الله على شكل مبادرة قدمها إلى القمة العربية الأخيرة التي عقدت في القاهرة تهدف إلى اعتزال صدام حسين السلطة في العراق لتجنب الشعب العراقي الحرب باعتبارها الخطوة الأخيرة والحل الأسلم لحقن الدماء، وفيما يلي النص الكامل لهذه المبادرة التي أعلن عنها في وسائل الإعلام في حينه:

صاحب الجلالة الأخ الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله ملك مملكة البحرين رئيس القمة العربية.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية الشقيقة.

تتسارع التطورات ومعها تعظم المخاطر التي تحدق بالأمة العربية والعالم بسبب ما وصلت إليه الأزمة في العراق والتي تستفحل كل يوم بل كل ساعة منذرة بأسوأ وأفدح الأخطار ليس على العراق وشعبه الشقيق فحسب بل علينا جميعًا وعلى العالم بشكل عام.

ولعل انعقاد القمة العربية اليوم يوفر فسحة من الأمل لقادة الأمة العربية لأن يسهموا في بلورة مخرج من هذه الأزمة المعقدة والخطيرة يحفظ للعراق وحدته الإقليمية ويقي شعبه مزيدًا من الدمار والخراب والخسائر وينزع فتيل حرب ضروس ستؤدي دون ريب إلى زعزعة امن واستقرار المنطقة والعالم سائرة.

ومن منطلق التزامنا الثابت بوحدة العراق وبكل ما فيه الخير لشعبه الشقيق على المدى البعيد ولقناعتنا بان يكون لقادة الأمة العربية دور رئيسي فيما يمكن أن يرقى إلى اجتراح معجزة للتوصل إلى تسوية سليمة للخطر

الداهم وإدراكا منا لكل الظروف المحيطة بالأزمة وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية ولكل التعقيدات التي تكتنفها والى امتداداتها المتشعبة فقد ارتأينا أن نتوجه إليكم أخواتي الأعزاء واضعين أمام ناظريكم بعض الأفكار والتصورات التي نرى أنها قد تساهم فيما نتمناه جميعًا وما حرصنا عليه كلنا من حماية للعراق وضمانًا لمستقبله ووحدة أراضيه واستقلاله وسيادته ومن تجنيب المنطقة من التداعيات التي قد تترتب على ما نراه من استعدادات وحشود وتجهيزات لعمل عسكري يصعب التكهن بما سيسفر عنه من معطيات على الأرض.

إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة أنني أدعو لان تعلن القمة العربية مبادرة تتركز في النقاط الرئيسية التالية...

أولًا: أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية هذه.

ثانيًا: تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليًا ودوليًا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

ثالثا: إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

رابعًا: تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتئيه الشعب العراقي الشقيق.

إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة..

ومن واقع مسئولياتنا أمام الله وأمام شعوبنا فان لنا وطيد الأمل أن تحظى هذه الأفكار بعنايتكم واهتمامكم والله من وراء القصد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كان لهذه الأفكار الجريئة عدد من المناصرين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، لكن الجانب العراقي اعتبرها تدخلا في شئونه الداخلية ورفضها جملة وتفصيلا، كما أنه تم التحفظ عليها من قبل بعض الدول العربية، ولكن على أية حال فقد رفعت هذه المبادرة من صورة دولة الإمارات في المسرح الدبلوماسي.

كما كان من الأهداف العربية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات أيضًا تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛ فجاء إنشاء صندوق أبو ظبي الاقتصادي (**وصندوق الإنماء العربي**) تحقيقًا لهذا الهدف؛ وذلك من خلال ما تم تقديمه من مساعدات اقتصادية للدول العربية رأت فيها الإمارات أن ذلك واجب عليها تجاه أشقائها، وسنتحدث عن تفاصيل ذلك في الفصل التالي.

– – –

المبحث الثاني

وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات

تعتمد الدول في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق الأهداف المرجوة على مجموعة من الوسائل والأدوات المتعددة التي تتباين تبعًا للمكان والزمان والظروف الخاصة بكل موقف، وبما يتوافق مع السمات الخاصة بهذه الدول.

وفي الواقع فإن هذه الوسائل محددة ومعروفة إلا أن الاختلاف في مستوى استخدامها يكون عبر إمكانيات التحكم والسيطرة في عناصرها ومكوناتها، وكذلك قدرة الدولة على توظيف قدراتها وإمكانياتها الداخلية في التحكم والتأثير في سلوكها الفاعل دوليًا(١).

لقد برز مفهوم السياسة الخارجية في بداية القرن العشرين ليدل على مجموعة التعاملات والارتباطات الرسمية القائمة بين دول العالم، ومع نهايات القرن نفسه أخذ هذا المفهوم أبعادًا جديدة نتيجة لتقارب الدول وزيادة الارتباطات فيما بينها وانحسار مفهوم السيادة المطلقة وتداخل العلاقات الرسمية وغير الرسمية وبالتالي فرضت هذه التطورات على الدول إعطاء السياسة الخارجية أولوية وذلك من أجل ممارسة النشاطات والاهتمامات والفعاليات التي تقوم بها الدولة للتعامل في المجال السياسي الدولي.

ونظرًا لمحاولة الدول وسعيها في تعاملها مع العالم الخارجي إلى منع وصد وتحييد أكبر قدر من المخاطر والتأثيرات الخارجية غير المرغوب فيها من جهة، وسعيها لاستغلال أكبر قدر من الفرص المصاحبة للتحولات العالمية وتوظيفها لخدمة غاياتها وأهدافها الوطنية من جهة أخرى، فإن ممارساتها في سياستها الخارجية تتأرجح ما بين المبادرات والأفعال تارة والاستجابات وردود الأفعال تارة أخرى من أجل التعامل مع الفرص والمخاطر الخارجية بالشكل المناسب(٢).

وعندما تكون الدول في حالة مبادرة تجاه العالم الخارجي فإنه من المفترض أن تستند في ذلك إلى برامج معدة إعدادًا جيدًا من قبل مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي، بحيث تكون هذه البرامج واضحة الأهداف ومحددة الغايات وتحمل رسالة حضارية واضحة ومقنعة من أجل التأثير في سلوكيات الدول الأخرى وبخاصة دول الجوار الجغرافي أو الإقليم الواحد،

---

(١) الرمضاني، مازن إسماعيل. (١٩٩١). مرجع سابق. ص (١٦٣).
(٢) عبد الله، عبد الخالق. المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠١). دراسات استراتيجية (٦٥). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مع الإشارة هنا بأن الدول لا تتعامل مع بعضها البعض بناءً على برامج معدة سلفًا ولا تتفاعل عادة مع الأحداث بناء على خطط جاهزة، لأنه مهما كانت الخطط والبرامج جاهزة وواضحة ومحكمة ومتكاملة فإنها لن تفيد في التعامل مع الأحداث الطارئة والمواقف المفاجئة، والمستجدات العالمية السريعة والمتلاحقة، والتي تكون أحيانًا خارجة عن سيطرة الدول بما في ذلك أكثر الدول تحكمًا في الشأن السياسي العالمي.

إن أكثر الممارسات في السياسة الخارجية لمختلف دول العالم تميل إلى الاستجابات أكثر من المبادرات، وإلى ردود الأفعال أكثر من الأفعال، وذلك لأن الاستجابات المدروسة وردود الأفعال المحسوبة وكيفية التكيف مع المستجدات على الساحة الدولية أكثر فائدة وأقل ضررًا من الأفعال والمبادرات على الرغم من أهميتها لاسيما بالنسبة للدول الضعيفة والصغرى.

كما أن المواقف في السياسة الخارجية مواقف متحولة وغير ثابتة وتتغير عادة بتغير المصالح التي تربط بين دول العالم؛ فلا صديق دائم ولا عدو دائم وإنما هناك مصالح دائمة، وكذلك الأمر بالنسبة للأحلاف الدولية؛ فجميع التحالفات هي تحالفات آنية ومتقلبة وعابرة، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من السياسة الخارجية للدول هي في الواقع عبارة عن إدارة أزمات وردود أفعال واستجابات وقرارات آنية وظرفية ومواقف متقلبة بتقلب الأحداث، والتي عادة ما تزول بزوال التطورات الخارجية التي فرضتها والتي تتم بمعزل عن إرادة الدول وسيطرتها المباشرة(١).

وإذا ما علمنا بأن الدول تهدف في الحد الأقصى لسياستها الخارجية إلى التأثير في الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه استيعاب التأثيرات الخارجية السلبية التي تستهدفها موظفة لذلك ثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة متجاورة دونما حدود فاصلة، فإننا نجد أن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب قدرات وإمكانيات غير متوافرة إلا لبعض الدول الكبرى المهيمنة والقادرة على تحقيق الحد الأدنى والأقصى لأهداف السياسة الخارجية.

وانطلاقًا من ذلك فإن الدول تسعى إلى تنفيذ سياستها الخارجية، وتحقيق أهدافها من خلال جملة من الوسائل والأدوات بشكل يضمن التوازن فيما بين هذه الوسائل والأهداف والإمكانيات المتاحة انطلاقًا من الأسس التالية(٢):

---

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق.

(٢) ربيع، حامد. (١٩٧٤). سلاح البترول والصراع العربي الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص (١٥٣- ١٥٤).

أولًا: التوازن بين الهدف والوسيلة، بحيث لا تكون تكاليف الوسائل أكبر من الفوائد التي يوفرها تحقيق الهدف.
ثانيًا: الموازنة بين الهدف والوسيلة المحددة لتحقيق وجعل الوسائل الأخرى وسائل مساعدة.
ثالثًا: الموازنة بين هذه الوسائل وتنسيقها، لتحقيق الأهداف حتى وإن بدت متناقضة.

ومع الأهمية التي تمتلكها هذه الوسائل إلا أنه يبقى لعنصر القوة العسكرية ودورها المتميز في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، سواء كان ذلك وسيلة لفرض الإرادة باستعمالها أو التهديد بذلك، أو استخدامها كوسيلة للتخلص من الضغوط العسكرية الصادرة من الطرف الآخر بالتصدي(١).

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من السمات المميزة لها كدولة اتحادية خليجية نفطية صغيرة نسبيًا وحديثة الاستقلال، إضافة لقلة خبرتها في مجال العمل السياسي الخارجي عند بدايات تكوينها، وافتقارها آنذاك للكوادر الدبلوماسية المحنكة والمدربة والقادرة على ترتيب أولويات العمل السياسي الخارجي، وتحمل مسئولياته وتحقيق أهدافه فقد استطاعت وبفضل السياسة الواقعية التي تبناها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبفعل قوتها الاقتصادية أن تمارس سياسة خارجية نشطة يتراوح ما استخدمته من وسائل ما بين الاستجابات والمبادرات تارة، وما بين الأفعال وردود الأفعال تارة أخرى، آخذة بعين الاعتبار العوامل الداخلية والسمات المميزة لها(٢).

وقد استبعدت دولة الإمارات –بطبيعة الحال- أداة الردع العسكري من سياستها، واعتبرتها مسألة ثانوية إن لم تكن معدومة، وذلك لكونها دولة صغيرة لا تمتلك القوة العسكرية، لذلك فقد ركزت هذه الدولة على أدوات ووسائل أخرى غير العسكرية، لا سيما الاقتصادية منها، تبعًا لقدرتها المالية عبر ما تقدمه من مساعدات للدول العربية وغير العربية، واستعمال الأساليب السياسية والدبلوماسية والاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية والإعلام، ولذا فإن سياسة دولة الإمارات العربية الخارجية توصف بأنها سياسة دفاعية تدافع من خلالها عن مصالحها وأهدافها وهذا يعني أنها تعمل على حماية وصيانة المصالح القومية لدولة الإمارات اعتمادًا على الأساليب المتبعة المشروعة، وهي: الوسيلة الدبلوماسية، والوسيلة الاقتصادية، والوسيلة الإعلامية.

أولا: الوسيلة الدبلوماسية:

(١) البزاز، حسن. (٢٠٠١). إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م) ص (٩٢- ٩٧).
(٢) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق. ص٢١.

إن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول، ولا سيما في وقت السلم، ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: «عملية التنفيذ والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها»(١).

وتحرص الدول على تنفيذ سياستها الخارجية عن طريق الوسيلة الدبلوماسية بشكل أكثر من الوسائل الأخرى، وذلك لأنها أقل تكلفة من جهة، وأكثر قبولًا في المجتمع الدولي من جهة أخرى.

إلا أن الدبلوماسية تكون قاصرة عن تنفيذ أهدافها ما لم تكن مدعومة بالوسائل الأخرى التي تضع المفاوض في موضع قوة، وتعطيه القدرة على المناورة والتصلب وفرض آرائه على الطرف الآخر، وهكذا فإن الأساس في استخدام الوسيلة الدبلوماسية هو عملية المفاوضة، وتعرف المفاوضة بأنها: «تلك العملية التي يتم خلالها تقديم المقترحات من الأطراف المتفاوضة بهدف الوصول إلى اتفاق رسمي ومدون لتحقيق أو تبادل مصالح مشتركة»(٢).

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من قلة الخبرة في مجال العمل الدبلوماسي، شأنه شأن المجالات الأخرى عند ولادة الاتحاد، فإن هذه الدولة لم تنعزل عن العالم، بل على العكس من ذلك فقد اتبعت سياسة الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي، وفضلت الاندماج السريع في النظام السياسي والاقتصادي العالمي بكل إيجابياته وسلبياته وفرصه ومخاطره، وتمكنت من تجاوز قلة الخبرة من خلال اتباع سياسة خارجية نشطة ومنفتحة ومعتدلة هدفها الأساس تأكيد الحضور السياسي للكيان الاتحادي في البيئة الخليجية والعربية والدولية التي استقبلته عضوًا كامل العضوية في المنظمات العربية والدولية، والمحافظة كذلك على الاستقلال وعدم التفريط فيه، وتدعيم مظاهر الاستقلال السياسي وبناء مؤسسات الدولة الحديثة(٣).

وتأتي سياسة انفتاح الإمارات على العالم الخارجي كاستراتيجية أساسية هدفها التعويض عن سنوات طويلة من الانعزال والانغلاق السياسي والحضاري والحرمان الذي فرضه عليها الاستعمار البريطاني الذي استمر لأكثر من (١٥٠) سنة متواصلة، ولكي تحقق كذلك الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة في تدعيم مظاهر الاستقلال، ورفد مسارات وبرامج التنمية وتعزيز الثقة بالذات.

---

(١) عبيد. نايف علي (٢٠٠٤). مرجع سابق
(٢) الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١). مرجع سابق. ص (٢٠٠).
(٣) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق. ص ٣١.

ويؤكد هذا الانفتاح واهتمام الإمارات بالتواصل مع العالم الخارجي ما اتخذته من قرارات منذ الأيام الأولى من تكوين الاتحاد؛ بانضمامها إلى جامعة الدول العربية في اليوم الرابع من إعلان الاتحاد أي بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦م، وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في ١٩٧١/١٢/٩م، معلنة التزامها التام بمبادئ كل من المنظمتين، ومشاركتها الفاعلة في جميع الهيئات والمجالس التابعة لكل منهما(١).

وانطلاقًا من السياسة الحكيمة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وانسجامًا مع السمات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد عمدت هذه الدولة إلى مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم، ولجأت إلى استخدام الدبلوماسية الهادئة التي تعمل بدأب من أجل تحقيق أهدافها بعيدًا عن الأضواء في كثير من الأحيان.

وتطمح دولة الإمارات أيضا إلى لعب دور كبير في حل الخلافات العربية وتحقيق المركز السياسي الذي تطمح إلى تحقيقه على المستوى العربي، وإلى ذلك يشير الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «نحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلًا لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء».

ويضيف في ذات السياق: «وإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد استطاعت بواسطة هذه الدبلوماسية أن تحل الكثير من المشاكل، وبهذه الدبلوماسية استطعنا أن نكسب الأصدقاء من الشرق والغرب، وأن نحظى باحترام العالم».

وقد ظهرت الدبلوماسية الهادئة التي تمارسها دولة الإمارات في سياستها الخارجية بشكل واضح في معالجتها لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، في محاولة لتجنيب المنطقة أبعاد القرارات السلبية التي تقود إلى الحروب الصراعات، إذ تقوم هذه الدبلوماسية على إشراك الأطراف الإقليمية والدولية في حل النزاعات بين الدول، وفي هذا الصدد يقول الشيخ زايد رحمه الله في حديثه إلى مجلة روز اليوسف في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢م: «وهذه القضية ليست قضية محلية، إنها قضية عربية في الدرجة الأولى، وقد عرض موضوع الجزر على كل المسئولين في الدول العربية، بل ونوقش في اجتماعات الجامعة العربية أكثر من مرة بعد الاحتلال

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي (٢٠٠٠/٢٠٠١)، لندن: ترايدنت برس، ص (١٢٠- ١٣٠).

وقد كلفت الجامعة العربية بعض الدول الأعضاء ذوي العلاقة الحسنة مع إيران بالتوسط في هذا الموضوع وإنهائه بالطرق السلمية الهادئة»[١].

كما اتسمت الدبلوماسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات بالعقلانية والابتعاد عن التسرع والمغامرة السياسية في عملها وسعيها نحو تحقيق أهدافها، ولعل ذلك ما كان واضحًا في إقامة علاقات جيدة مع السعودية على الرغم من الاختلاف الحدودي معها بشأن قضية البريمي عند بداية قيام دولة الإمارات سنة ١٩٧١م[٢].

واتسمت الدبلوماسية التي اتبعتها دولة الإمارات في سياستها الخارجية كذلك بالمرونة أيضًا في مواقفها تجاه الأقطار العربية ببعدها عن رد الفعل السريع المتصلب، وذلك ما يتضح من الدور الذي كانت قامت به الدولة ممثلة بالشيخ زايد رحمه الله في حل الخلافات والقضايا العربية-العربية. مثال ذلك: توجيهه نداء إلى الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجيه، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في ٥ نيسان/إبريل ١٩٧٩م ناشدهم فيه بوضع حد للقتال الدائر في لبنان حفاظاً على الدماء العربية، واصفًا تلك الحرب بأنها: «أقذر حرب؛ لأنها ضد مصلحة الأمة العربية، يضيع فيها المال والرجال بدون سبب وتستنزف القوة العربية بلا طائل»[٣].

كما سلك رحمه الله بذات السلوك في حل الأزمة اليمنية وهو ما عكسه مضمون البرقيتين اللتين بعث بهما إلى قادة شطري اليمن في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ والتي جاء فيهما: «لقد آلمنا كثيرا الأنباء التي تلقيناها عن الاقتتال الدائر بين الأشقاء في شطري اليمن، والذي لا يخدم إلا أعداء الأمة العربية، وإننا باسم الأخوة التي تربطنا والإسلام الذي ندين به، وباسم الأهداف السامية التي نناضل من أجلها جميعًا نطالبكم بالعمل فورًا لوقف الاقتتال بين الأشقاء حقنًا للدماء الزكية»[٤].

ومثل ما لدولة الإمارات العربية المتحدة من مواقف تجاه القضايا العربية-العربية فإن لها العديد من المواقف والمبادرات على الصعيد الدولي أيضًا؛ فقد دعت وما زالت تدعو في كل المحافل الدولية إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ووقف سباق التسلح من أجل ضمان أمن واستقرار العالم، وعليه فقد أودعت دولة الإمارات وثيقة تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة للحظر

(١) نقلًا عن إبراهيم العابد، الإمارات العربية المتحدة. ١٩٩٦م. ص ٧٢.
(٢) النفيسي، عبدالله فهد، مرجع سابق. ص (٢٢).
(٣) السخنيني، أحمد علي. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص ١٠٥.
(٤) المرجع السابق. ص١٠٧.

الشامل للتجارب النووية للعام ١٩٩٦م والبروتوكول الملحق بها لدى الدائرة القانونية بمنظمة الأمم المتحدة منذ يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠م.

كما تدعو دولة الإمارات إلى حل النزاعات الدولية سلميًا، وكانت في طليعة الدول المشاركة في إنقاذ ودعم شعب كوسوفو، من خلال قيام قواتها المسلحة، وجمعية الهلال الأحمر، والجمعيات الخيرية الأخرى بتقديم مختلف المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والإنمائية لشعب كوسوفو، فضلا عن مشاركة قواتها العسكرية في حفظ السلام فيها من خلال عملية الأمم المتحدة، الرامية لحفظ السلام في كوسوفو والمسماة «**كيفور**» والعمل كذلك على عودة اللاجئين إلى ديارهم إضافة إلى إنشاء المشاريع الحيوية كالمدارس والطرق والمستشفيات»[١].

ونتيجة للهوة الاقتصادية الهائلة بين الدول المتقدمة والدول النامية وما لها من آثار وانعكاسات على حياة شعوب هذه الدول والاستقرار العالمي فقد راحت دولة الإمارات تطالب المجتمع الدولي بإزالة هذه الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تعاظم أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تشكل أول ضمانات الاستقرار السياسي الذي ينشده المجتمع الدولي.

وفي الإطار نفسه فقد دعت دولة الإمارات أيضًا إلى ضرورة تطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وإلى ضرورة مواصلة جهود الإصلاح والتطوير لهياكل المنظمة الدولية لا سيما مجلس الأمن، والجمعية العامة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية[٢].

ولمواكبة سياسة الانفتاح التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قامت وزارة الخارجية بتوسيع تمثيلها الدبلوماسي مع أقطار العالم كافة منذ بداية تأسيسها، وذلك بافتتاح سفارات لها في الخارج، مركزة في البداية على الدول العربية ومن ثم الدول الأخرى فضلًا عن افتتاح سفارات عربية وأجنبية في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة[٣].

وانطلاقًا من دستورها وإيمانًا منها بضرورة الانفتاح على العالم، والتواصل مع الشعوب والحكومات فقد أقامت الإمارات علاقات دبلوماسية مع أكثر من (١٤٠) دولة من دول العالم البالغ عددها (١٩٢) دولة؛ أي أكثر

---

(١) الكتاب السنوي (٢٠٠٠/٢٠٠١م).
(٢) عبيد، نايف. (٢٠٠٣). مرجع سابق، ص (١١٠).
(٣) بن سعيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق، ص (١٧٢).

من (٧٥%) من إجمالي عدد دول العالم، ويبلغ عدد سفارات الدولة في الخارج حوالي (٥٦) سفارة و(١٠) قنصليات بالإضافة إلى بعثة دائمة في نيويورك وأخرى في جنيف تمثل الدولة في الأمم المتحدة[١].

لقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة زمنية قياسية من تجاوز قدراتها السكانية والجغرافية والفنية المتواضعة والمحدودة، وأخذت تؤدي أدوارًا سياسية ودبلوماسية متنوعة يعجز عن القيام بها العديد من الدول الإقليمية الكبرى، فهي لا تتصرف في المحافل الإقليمية والدولية على أساس أنها دولة صغيرة، إذ كان صغرها دائمًا صغرًا نسبيًا وليس صغرًا مطلقًا، كما أن صغرها النسبي لم يدفعها إلى الانعزال أو الابتعاد عن الشأن العالمي، كما أن هذا الصغر النسبي لم يدفعها في يوم من الأيام لأن تكون في حاجة إلى مساعدات من الآخرين، ولم تتصرف في أي لحظة من اللحظات سوى من وحي من الاقتناع بواجباتها الوطنية والتزاماتها القديمة ورعاية مصالحها، ولم تتخذ إلا المواقف المنسجمة مع قناعة وليس مع قناعات الدول الكبرى أو القوى الإقليمية السياسية[٢].

وعليه فلقد تحولت دولة الإمارات ومن خلال استخدامها لأساليب الدبلوماسية الهادئة وتوظيف اقتصادها القوي إلى قوة تتعامل مع القوى الإقليمية بذكاء وحنكة، كما تمكنت على الرغم من صغرها من تجنب الكثير من المخاطر الخارجية التي كانت تهدد وجودها خاصة خلال السنوات الأولى من تأسيسها، كما أنها أظهرت قدرًا كبيرًا من الاعتدال والاستقلال في سلوكها الخارجي.

وربما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة صغيرة نسبيًا بالمقاييس السكانية والجغرافية والعسكرية، ولكنها تبدو الآن كبيرة بمبادراتها وصداقاتها ونشاطاتها وسياساتها وطموحاتها التي لم تعد طموحات محلية أو عربية بل تجاوزت الأطر المحلية والعربية لتصبح طموحات عالمية ومنسجمة مع عصر العولمة، وعليه فقد أصبحت دولة الإمارات على صغرها جزءًا من الكل العالمي، كما هي جزء أصيل من الكل الخليجي والعربي[٣].

وفي نهاية حديثنا عن الوسيلة الدبلوماسية كإحدى الوسائل المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات وتحقيق أهدافها بل وأهمها، فإنه لا بد من التذكير بأن هذه الدولة الفتية التي وعلى الرغم مما اعترضها من

---

(١) الكتاب السنوي ١٩٩٩م، مرجع سابق، ص ١٤٥.
(٢) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق. ص (٢٨- ٣١).
(٣) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق. ص (٣٢- ٣٤).

صعوبات وقيود قد استطاعت وباقتدار أن توظف دبلوماسيتها القائمة على الاتزان والهدوء والحكمة في معالجة القضايا المحلية والإقليمية والعربية والعالمية.

كما أنها استطاعت تجاوز جميع الصعوبات التي اعترضتها خاصة عند بدايات تكوين الاتحاد، على الرغم من بدايتها المتواضعة في كل المجالات وبخاصة في مجال السياسة الخارجية وقلة الخبرة الدبلوماسية وذلك من خلال اتباعها لسياسة الانفتاح الخارجي الإيجابي على العالم، واندماجها السريع في النظام السياسي والاقتصادي العالمي بكل إيجابياته وسلبياته وفرصه ومخاطره، واستطاعت تجاوز قلة الخبرة من خلال اتباع سياسة نشطة ومنفتحة ومعقولة هدفها تأكيد الحضور السياسي للكيان الاتحادي الجديد في البيئة الخليجية والعربية والدولية التي استقبلته عضوًا كامل العضوية في المنظمات العربية والدولية.

– – –

ثانيًا: الوسيلة الاقتصادية:

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة المتسم بوفرة موارده والتي تمثل إحدى الوسائل الأساسية والدعائم القوية لتحقيق وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ولقد وظفت الدولة قدراتها الاقتصادية والنفطية من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة بشكل عام وخدمة القضايا العربية والإسلامية بشكل خاص وقامت بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية والإفريقية والآسيوية دون تمييز.

وربما تكون دولة الإمارات من أكثر دول العالم التي تقدم مساعدات اقتصادية للدول الأخرى بالنسبة لدخلها القومي، حتى وصل بها الأمر إلى أن خصصت في إحدى السنوات حوالي ٣٠% من ميزانيتها لهذه الغاية، وخصوصًا قبل انخفاض سعر النفط وهبوط معدلات الإنتاج، علمًا بأن قاعدة السياسة الدولية تشير أنه بغض النظر عن الروابط القومية بين الدول إلا أنها في تقديمها لهذه المعونات لن تشذ عن القاعدة المعروفة في هذه السياسة بحيث تكون هذه المعونات التي تقدمها لها ثمن سياسي إذ: «أن المساعدة المجردة الخاصة لا توجد في لغة الدولة وإن كل ما يقدم في شكل مساعدات له مقابل»[١].

---

(١) عبد الله، عبد الخالق. (١٩٩٨). النظام الإقليمي الخليجي. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ص (٧١- ١٢٢).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

والباحث في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات يجد أنها تنطلق في استخدامها للوسيلة الاقتصادية من فلسفة الشيخ زايد رحمه الله الاقتصادية الإنسانية التي ترى بوصفه أن الثروة وسيلة يسعى الإنسان لأن يتجاوز الاستعانة بها. وهذا الفكر يشكل دوائر تنموية مترابطة ومتكاملة، هادفا من ذلك إلى الوصول إلى التنمية التي تتجسد في أبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والدولية، ولعل ذلك ما يتضح من حديثه رحمه الله لإذاعة مونت كارلو في السادس من كانون الثاني/يناير ١٩٧٥م، والذي جاء فيه: «فهذه الثروات تنفق في الدرجة الأولى على أبناء شعبنا الذين عانوا من فترات الحرمان والتخلف سنوات عديدة، هذه الثروات تنفق على شكل خدمات ومدارس ومستشفيات وطرق زراعية، ثم بعد ذلك علينا التزامات تجاه إخواننا وأشقائنا العرب الذي تجمعنا وإياهم وحدة الهدف والمصير، ثم علينا التزامات تجاه إخواننا من أبناء الدول الإسلامية والصديقة الذين يساندون قضايانا، إذن نحن نشير في عدة مسالك وخلال عدة دوائر لا يتعارض أحداهما مع الآخر، بمشاريع التنمية الداخلية مستمرة، وخدماتنا لإخواننا العرب المسلمين مستمرة»[١].

وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم المساعدات الخارجية تجاه الوطن العربي تقدم من خلال قنوات ثلاث:

أولًا: المساعدات المقدمة من دولة الإمارات إلى دول المواجهة العربية مع إسرائيل، سواء أكانت هذه المساعدات ضمن مقررات مؤتمرات القمة العربية من خلال التزامها بدفع حصتها من المبالغ المترتبة عليها بموجب هذه المقررات إلى دول المواجهة، أو بصورة انفرادية، على الرغم من أن المسئولين في الدولة لا يميلون إلى ذكر الأرقام، على اعتبار أن ما يقومون به في هذا الميدان يعد جزءًا لا يتجزأ من واجب دولة الإمارات العربية.

لقد كانت دولة الإمارات وما زالت تتصدر قائمة الدول العربية النفطية، من حيث قيمة المبالغ التي تخصصها من فائضها المالي لمساندة جهود دول المواجهة (مصر، سوريا، والأردن) والتي تجاوزت (٥٠) مليار دولار من أجل دعم جهودها العسكرية والسياسية في مواجهة العدو الصهيوني، وذلك قبل البدء بعملية التسوية وتوقيع معاهدات السلام.

إضافة لذلك فقد التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم السلطة الفلسطينية والتي تجاوزت

---

(١) زايد والسياسة الخارجية. مرجع سابق.

الـ(٢٠) مليار دولار لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على أرضه[١].

مع الإشارة هنا إلى أن هذه المعونات قد قُدمت من دون شروط مسبقة ودونما اعتبارات سياسية انطلاقا من قناعتها بأن النفط ليس أغلى من الدم العربي وأنه من المهم توظيف الثروة النفطية كسلاح لتحقيق الأهداف المقدسة المشروطة للأمة العربية.

ثانيًا: المساعدات المقدمة لبقية الأقطار العربية عن طريق التعامل الثنائي، وفي هذا الإطار قام وزير النفط الإماراتي السابق بالتعبير عن ذلك في تلك الفترة بقوله: «إن هذه المساعدات تقدم إلى الدول التي هي أحوج ما تكون إلى رءوس الأموال لمشروعات التنمية الاقتصادية فيها وحاجاتها الضرورية، إيمانًا منها بضرورة مساعدة هذه الدول وخاصة العربية منها، وذلك لمساعدتها على التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية»[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك جملة أهداف تتبناها دولة الإمارات في سياستها الاقتصادية الخارجية تجاه الدول العربية منها: أن هذه السياسة تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي للأقطار التي تحصل على المساعدات ولا سيما أن الأوضاع السياسية في بعض الأقطار العربية غير مستقرة، إضافة لأن هذه المساعدات لا بد وأن تسهم في إحداث التنمية وتحسن الأحوال المعيشية لمواطنيها وبالتالي تحقيق استقرارها السياسي واستمرار التنمية في المنطقة العربية مما يقلل من فرص التدخل الأجنبي في شئون الدولة الداخلية.

وهكذا فقد اعتمدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات الوسيلة الاقتصادية في علاقاتها الخارجية منذ أن بدأ إنتاج النفط في البلاد، إذ سخرت الدولة جانبًا من مواردها ومقدراتها الاقتصادية والنفطية على وجه الخصوص في خدمة القضايا العربية والإسلامية، فضلًا على تقديم المساعدات للدول الإفريقية والآسيوية الآخذة في النمو إحساسا منها بمسئولياتها أمام الضمير الإنساني والواجب القومي.

وإيفاءً لهذا الغرض فقد أُسس «**صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي**» الذي كان الغرض منه تقديم المساعدات الاقتصادية ليس للدول العربية فحسب بل حتى للدول الإفريقية والآسيوية.

---

(١) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٨٧). الإمارات والمسألة الفلسطينية. شئون اجتماعية، العدد ١٤، (الشارقة: صيف ١٩٨٧م)، ص (٣- ٣١).
(٢) المرجع السابق ص (٣٠، ٣١).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ويقوم هذا الصندوق بتقديم معونات تمتاز بانخفاض أسعار الفائدة وطول فترة السداد، إضافة إلى تقديم منح مالية لا تسترد، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الميسرة والمنح والمساعدات التي قدمها وأشرف على إدارتها هذا الصندوق منذ إنشائه في نهاية عام ٢٠٠٠م حوالي (١٥٠٦) مليار درهم أسهمت في تمويل أكثر من (١٣٠) مشروعًا تنمويًّا في حوالي (٥٠) دولة من دول العالم، والجدول رقم (١٢) يبين إجمالي المبالغ التي تمثل أنشطة الصندوق خلال الفترة (١٩٧١–٢٠٠٠م).

جدول رقم (١٢)
إجمالي المبالغ التي تمثل نشاطات صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي
خلال فترة ٣٠ عامًا بالمليون درهم (١٩٧١-٢٠٠١)

البيان	الدول العربية	افريقيا	اسيا	دول اخرى	الإجمالي
قروض الصندوق	٦١٥٢.٤٠	٥٢٦.٥٦	٦٩٦.٦٠	١٤٨.٠٠	٧٥٢٣.٥٦
منح الصندوق	٤٩٤.٦٣	٣١.٨٩	-	-	٥٢٦.٥٢
قروض حكومة ابو ظبي	٢١٦٨.٧٦	٦٠٣.٥١	٠٠.٤	-	٢٧٧٦.٢٧
منح حكومة ابو ظبي	٤١٨٠.٤٦	٣٥.٧١	٣١.٨٤	٩١.٨٣	٤٣٣٩.٨٤
مساهمات الصندوق	٣٩٩.٤٨	-	١١.٠١	٥٣.٤٣	٤٦٣.٩٢
مساهمات الحكومة	١٢.٢٤	-	-	٤٤.٤٢	٥٦.٦٦
الإجمالي	١٣.٤٠٧.٩٧	١١٩٧.٦٧	٧٤٣.٤٥	٣٣٧.٦٨	١٥.٦٨٦.٧٧
النسبة المئوية	%٨٥.٤٧	%٧.٦٤	%٤.٧٤	%٢.١٥	%١٠٠

* المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية «٣٠ عامًا من المساهمة في التنمية»، ص(٥).

والحقيقة أن دولة الإمارات العربية وهي تقدم هذه المساعدات تقدمها رغم الحاجة إليها لإنفاقها على متطلبات التنمية فيها تحسبًا ليوم ينضب فيه النفط، مما يتطلب بداهة العمل على إيجاد مصادر جديدة وبديلة للدخل القومي(١).

وقد استهدفت برنامج الإقراض من هذا الصندوق عند تأسيسه الدول العربية فقط، إلا أنه توسع فيما بعد ليشمل دولا إفريقية وآسيوية، وقد ارتفعت قيمة إجمالي التزامات القروض من مليار درهم فقط في عام ١٩٧٧م إلى أربعة مليارات درهم في عام ١٩٨٧م ثم إلى (٧.١٦) مليار درهم قدمها الصندوق مع نهاية عام ٢٠٠٠م، وتتوزع هذه القروض على (١٣١) مشروعًا في (٩٥) دولة، إضافة إلى مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وما يتبع لها من المؤسسات والمنح الحكومية، والجدول (١٣) يوضح قروض ومنح صندوق أبو ظبي للتنمية حسب التوزيع الجغرافي.

جدول رقم (١٣)
قروض ومنح صندوق أبو ظبي للتنمية حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	عدد القروض	عدد الدول	القيمة(مليون درهم)	النسبة المئوية
الدول العربية	٨٢	١٤	٦١٥٢.٤٠	%٨١.٧٧
الدول الاسيوية	١٤	٩	٦٩٦.٦٠	%٩.٢٦
الدول الإفريقية	٣٢	٢٢	٥٢٦.٥٦	%٧.٠٠
الدول الاوروبية	٣	٢	١٤٨.٠٠	%١.٩٧
الإجمالي	١٣١	٤٥	٧٥٢٣.٥٦	%١٠٠

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية (٣٠ عامًا من المساهمة في التنمية) ص ٧.

(١) العتيبة، مانع سعيد. (١٩٧٧). البترول واقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ١٩٧٧م، ص (٦١٩).

وعلاوةً على ذلك فهناك بعض المساعدات المقدمة من بعض المؤسسات الإماراتية الخيرية الأخرى مثل هيئة آل مكتوم الخيرية ومؤسسة محمد بن راشد الخيرية[١].

وعلى الرغم من شمول السياسة الخارجية لدولة الإمارات للعالم بقاراته المختلفة من خلال الدور الإنساني الذي تقوم به، فإن لدورها العربي نصيب الأسد من ذلك.

وانطلاقًا من مقولة الشيخ زايد رحمه الله: «النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي». من أجل توظيف الثروة النفطية كسلاح لتحقيق الأهداف المقدسة المشروعة للأمة العربية فقد تبرع رحمه الله بالإضافة لكل ما سبق بمبلغ (٣٠) مليون دولار لأسر ضحايا انتفاضة الأقصى، كما قدمت دولة الإمارات المساعدات ومواد الإغاثة الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني، وقد قامت دولة الإمارات أيضًا بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية إلى الشعب العراقي خلال الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق واحتلاله في مارس ٢٠٠٣م، وعليه فإن الاعتبارات القومية والإنسانية هي التي حددت بالدرجة الأولى مسار المعونات المالية والعينية التي قدمتها دولة الإمارات للدول العربية والدول الأخرى في العالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالثروات والموارد النفطية، والتي تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة تقارب الـ(١٠٠) مليار برميل من النفط الخام أي ما يعادل حوالي (١٥%) من إجمالي الاحتياطي العالمي وهو ما يجعلها ثالث أكبر دولة نفطية في العالم في الوقت الذي تحتل فيه المركز الخامس كأكبر دولة مصدرة للنفط والمركز الثامن كأكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم، ومن المتوقع أن يستمر النفط في الإمارات أكثر من (١٠٠) سنة قادمة[٢].

ونظرًا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي، وفي تسيير العجلة الصناعية في الدول المتقدمة والتي تعتمد اعتمادًا شديدًا على النفط الخليجي كمصدر مهم من مصادر الطاقة، إضافة للقيمة السعرية للاحتياطيات النفطية المعروفة في دولة الإمارات والتي تساوي حوالي (١٠٥) تريليون دولار أي ما يوازي الناتج القومي الإجمالي لفرنسا حاليًا، والتي هي خامس أكبر دولة صناعية في العالم، فقد وظفت الإمارات جانبًا من هذه الثروة النفطية الهائلة في جلب

(١) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٢٨- ٣٢).
(٢) مجموعة مؤلفين، الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م).

الدعم الدولي وخلق مجال للنفوذ السياسي الذي يمكن أن يتسع باتساع الاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي، واستثمرت جزءًا مهمًّا من الفائض النفطي كأداة من أدوات السياسة الخارجية وكوسيلة لكسب الأصدقاء وتحييد أكبر قدر ممكن من الأعداء المحتملين فقد أدركت هذه الدولة الصغيرة مبكرًا قيمة توظيف سياسات التمويل في العلاقات الدولية فخصصت خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات ما لا يقل عن (٢٥%) من إجمالي دخلها القومي للمعونات المالية الخارجية، وهي أعلى نسبة للمعونات الخارجية في العالم، واستمرت بتقديم كل أشكال المعونات والمساعدات والهبات والمنح والقروض المالية الميسرة وبسخاء ملحوظ، على الرغم من تقلب أسعار النفط وتراجع العوائد النفطية في بعض الأوقات كما حدث أثناء فترة التسعينيات.

وعمومًا فقد نجحت الوسيلة الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأن تؤدي دورًا أساسيًا فاعلًا على المستوى العربي، ومكنها كذلك من اتباع سياسة خارجية ناجحة لتحقيق بعض أهدافها ومصالحها الخارجية.

كما كانت المساعدات المالية التي قدمتها دولة الإمارات للدول العربية والدول الأخرى في العالم موضع تقدير واحترام وحظيت بمصداقية عالية، وأعطتها مكانة سياسية مميزة ربما تفتقدها الدول النفطية الأخرى، وذلك لأنها قدمت هذه المساعدات لاعتبارات أخلاقية وإنسانية بالدرجة الأولى. ولقد بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تجني ثمار هذه المعونات المالية السخية في شكل شبكة واسعة من الأصدقاء والذين ضاعفوا إحساسها بالأمن والاستقرار كدولة حديثة الاستقلال.

– – –

ثالثًا: الوسيلة الإعلامية:

لغرض تحقيق أهداف السياسة الخارجية، تلجأ الدول إلى وسيلة الإعلام والدعاية، بوصفها إحدى الوسائل التي تعتمد عليها في تنفيذ السياسة الخارجية، وتهدف هذه الوسيلة إلى شرح أبعاد ومضامين السلوك السياسي الخارجي لدى الأوساط الرسمية بصفة عامة وأوساط الرأي العام في مختلف الدول بصفة خاصة للتأثير على اتجاهاتها بشكل إيجابي.

ويستخدم في هذه الوسيلة مجموعة من الأدوات الدعائية المؤثرة من أهمها: وسائل الاتصال بشكليها الأساسيين: المرئية وغير المرئية، والتي تأتي في مقدمتها الإذاعات الموجهة والصحافة التي يمكن أن تمارس دورًا مؤثرًا في كسب التأييد لأهداف وسياسات الدولة، وإعطاء صورة عن إمكانية الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة الإمارات.

والإعلام الحر هو السلطة الرابعة التي تدعم قدرة المجتمعات على كشف أخطائها وتصحيحها، ومن ثم التوجه الصحيح نحو المستقبل، وهذا يتطلب البعد عن المزايدات وتجنب الشعارات الزائفة(١).

وبالنسبة لدولة الإمارات فإنه يلجأ صانع القرار فيها إلى هذه الوسيلة في علاقاتها الخارجية وبالذات العربية منها، وذلك من خلال محاولة إقناع صانع القرار للأطراف العربية الرسمية بشرعية السياسة الخارجية لدولة الإمارات وما يمكن أن تحققه للعرب من مصالح قومية.

والحقيقة كثيرًا أننا ما نجد رئيس الدولة بنفسه يلجأ إلى اتباع هذه الوسيلة، عن طريق إجراء الحوارات وعقد المؤتمرات واللقاءات الصحفية لإيضاح السلوك الخارجي لدولة الإمارات.

والإعلام في دولة الإمارات يمكن تقسيمه إلى قسمين: رسمي وغير رسمي.

فالإعلام الرسمي يسير على وفق توجهات الدولة المركزية وتحت إشرافها المباشر.

أما الثاني وهو **الإعلام غير الرسمي** وهو على اختلاف اتجاهاته المتباينة بين اليمين والوسط واليسار المعتدل، قد يسير على خط ونهج الإعلام الرسمي عبر الاقتناع الذاتي بسلامة توجهات الدولة الخارجية أو بموالاته للسلطة المركزية التي استطاعت احتوائه ضمن توجهاتها السياسية الواقعية، وتعتبر الصحف والمجلات الصادرة داخل الدولة من أهم وأبرز وسائل الإعلام؛ مثل صحف: الاتحاد والخليج والبيان والوحدة وغيرها(٢). وتفتح أبوابها للكتاب العرب من مختلف أنحاء العالم العربي، وتتيح لهم حيزًا ملموسًا من حرية التعبير؛ وهو ما جعل صحافة الإمارات صحافة إماراتية/عربية تشغل الأحداث العربية وتطوراتها حيزًا واسعًا فيها.

وإذا تتبعنا إحصائيات وزارة التخطيط ووزارة الإعلام حول النشاط الإعلامي، نرى التقدم السريع والتطور من حيث الكم والنوع، فلدى الدولة الآن أربع محطات تلفزيونية وخمس محطات إذاعية، وتسع صحف يومية من بينها ثلاث صحف باللغة الإنجليزية.

إضافة لذلك فهناك الدور الكبير الذي تقوم به وكالة أنباء الإمارات **(وام)** التي جاء تأسيسها في عام ١٩٧٦م؛ لتأكيد دور الإعلام في السياسة الخارجية،

---

(١) آل نهيان، عبد الله بن زايد. (٢٠٠٢). الخليج وتحديات المستقبل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(٢) بن سعيد، أحمد عبد الله. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٧٥).

وتعتبر الأداة الرئيسية لوزارة الإعلام والثقافة في تنفيذ السياسة الإعلامية على الصعيدين: المحلي والخارجي.

وتساهم كذلك في إعطاء صورة متكاملة عن إمكانية الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة الإمارات في مجمل النشاطات الحركية[١] والشعبية للمشتركين في الداخل والخارج، كما أن لها مراسلين في جميع المواقع الحركية داخل الدولة، وفي عدد من الدول العربية والأجنبية.

وتساهم الدولة كذلك في إقامة النشاطات الثقافية والمعارض في مختلف أنحاء العالم من أجل التعريف بالقضايا الوطنية لدولة الإمارات وتاريخها وسياستها وقضاياها العادلة.

إلى جانب ما سبق فهناك وزارة الإعلام والثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقوم بالعديد من الأنشطة الإعلامية والثقافية، إضافة للقاءات والندوات والحوارات الصحفية والزيارات التي يقوم بها وزير الإعلام من وقت لآخر[٢].

ومن هنا فإن الاعتقاد السائد لدى صانع القرار في دولة الإمارات يؤكد على أن الوسيلة الإعلامية لا تقل أهمية عن الوسائل الأخرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في دولة الإمارات بشكل عام، والتركيز على التعريف بقضاياها الوطنية والحقوق التاريخية والشرعية لدولة الإمارات في جزرها المحتلة الثلاث، والوقوف بوجه الدعاية الإيرانية التي تروج باطلاً لأحقيتها في هذه الجزر، والوقوف كذلك في وجه الدعاية الصهيونية التي تحاول خلق حالة اليأس والإحباط لدى الشعب العربي، وتعمل على إضعاف معنوياته وتشويه الصورة الحقيقية للصراع في أوساط الرأي العام العالمي[٣].

– – –

– –

–

---

(١) المقصود بالحركية هنا: المواقع التي تشهد نشاطات مختلفة وليس الحركات أو المنظمات والأحزاب.

(٢) القاسمي، خالد بن محمد. (١٩٩٢). التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٤٥- ١٩٩١)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د. ت. ص (٤٣١- ٤٣٣).

(٣) للتفاصيل ينظر: نص تصريح الشيخ زايد رحمه الله. فلسطين والموقف الأمريكي. في زايد والسياسة الخارجية، المصدر الثالث، ص (٣٦٧).

الفصل الرابع

توجهات سياسة دولة الإمارات

نحو التجمعات الخليجية والعربية

المبحث الأول

الإمارات العربية والتوجهات العربية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتميز دولة الإمارات العربية عن غيرها من الدول العربية الأخرى في أنها تشكل امتدادًا جغرافيًّا للخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، وتعتبر كذلك امتدادًا ثقافيًّا لشبه الجزيرة العربية، وامتدادًا اقتصاديًّا للدول الخليجية النفطية، وتشكل كذلك امتدادًا أمنيًّا لمنطقة الخليج التي تعتبر الانتماء الحيوي الأولي بالنسبة لأمن دولة الإمارات(١).

فعبر المراحل التاريخية المختلفة، فإن منطقة الخليج العربي تعتبر الأكثر قربًا وتداخلًا وتشابكًا في العادات والتقاليد والسمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الدول الست التي شكلت فيما بينها مجلس التعاون الخليجي في شهر مايو من عام ١٩٨١م(٢).

فبما أن دولة الإمارات دولة خليجية اتحادية، فاحتلت منطقة الخليج العربي مساحة واسعة من تفكيرها السياسي والاستراتيجي والأمني، وتؤثر فيها سلبًا وإيجابًا ويمكن اعتبار المسألة الأمنية في الخليج من أهم الأهداف التي تشغل سياسة الإمارات الخارجية لعدة اعتبارات:

أولًا: تمتلك دولة الإمارات حدودًا مشتركة مع معظم الأطراف العربية في الخليج العربي، مما سمح بوجود روابط وتأثيرات مشتركة، قادت إلى ضرورة تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بين دول المنطقة بما فيها الطموح الوحدوي المشروع(٣).

ثانيًا: تسعى دولة الإمارات إلى القيام بدور فاعل وأساسي في منطقة الخليج من خلال اتباع منهج دبلوماسي متزن؛ محاولة الاستفادة من الظروف التي تسمح لها بزيادة أمن واستقرار هذه المنطقة نظرًا لأهميتها الاستراتيجية النسبية.

---

(١) بن سعيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٥٤- ١٥٧).
(٢) عبيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٤٧).
(٣) قادت الدبلوماسية الإماراتية إلى التقارب مع السعودية بهدف تهدئة النزاعات وخلق حالة من الاستقرار، إذ توصل الطرفان إلى حل الخلاف على قضية واحة البريمي الحدودية في ٢٩/يوليو/١٩٧٤م. لمزيد من التفاصيل انظر:
Agwani, Mohammad Shafi. (1978). Politics in the Gulf. New Delhi, Vicas Pub. House.P 463

ثالثًا: تحرص دولة الإمارات على خلق حالة من الاستقرار في منطقة الخليج عمومًا، ومضيق هرمز خصوصًا، لاسيما وأنها تصدر ثرواتها النفطية المهمة من خلال هذا المضيق الذي يشكل أهمية استراتيجية حيوية لمختلف دول العالم المستهلكة للنفط.

رابعًا: تركيز دولة الإمارات على قاعدتين راسختين في سياستها الخارجية المتعلقة بأمن الخليج:

أولاهما: ضرورة ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي.

وثانيهما: محاولتها تجنيب المنطقة الدخول في محاور الصراع الدولي.

ويتضح ذلك في إعلان الشيخ زايد رحمه الله: «إن حماية الخليج العربي من مسئولية أبنائه وحدهم، وإن على الدول الكبرى أن ترفع أيديها عن هذه المنطقة من أجل خير العالم ومصلحته». مؤكدًا قدرة دول المنطقة على تحقيق ذلك إذا ساروا وفق سياسة التعاون والتنسيق بقوله: «إن ما نحتاج إليه في منطقة الخليج هو التنسيق والتعاون في حاجاتنا المختلفة، السياسية والأمنية والاقتصادية والفكرية حتى تستطيع هذه المنطقة أن تخلق بهذا التكامل روحًا وجسدًا واحدًا، ينبثق من صحته أمن الخليج»[١].

وتستند سياسة الإمارات تجاه الخليج العربي إلى مجموعة من المبادئ في مقدمتها: إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ورفض أي وجود عسكري للدول الكبرى فيها، والعمل المتداخل لخلق قوة رادعة ذاتية في المنطقة تحت إشراف وقيادة دولها عن طريق التعاون فيما بينها من أجل استتباب الأمن والاستقرار فيها.

كما أن مفهوم الإمارات لأمن منطقة الخليج العربي ينطلق أيضًا من مبدأ ارتباطه بالأمن العربي الجماعي، وهذا ما يتضح في تصريح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٧٨م، الذي أكد فيه: «أن الطابع في أمتنا العربية كلها، هو الطابع نفسه في خليجنا العربي؛ لأنه جزء من العالم العربي». ثم يردف قائلًا: «إن أي تنسيق بين دول الخليج من أي نوع ومن أي حجم، يعود بالخير والفائدة المرجوة على المنطقة وعلى الأمة كلها، ونحن لدينا كل التجاوب وكل الدعم لهذا التنسيق الذي من شأنه أن يقوي وحدة الخليج... ومهما يكن الثمن إلى تحقيق ذلك غاليًا، نعتبره ثمنًا زهيدًا»[٢].

---

(١) من تصريح الشيخ زايد رحمه الله لصحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٧٦/٤/١٩م، نقلًا عن زايد والسياسة الخارجية، المصدر السابق، ص (٧٥).

(٢) العسومي، محمد عبد الرحمن. (٢٠٠٢). محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥٦)، أبو ظبي.

يتضح مما سبق أن سياسة دولة الإمارات العربية نحو الأمن الخليجي التي حددها الشيخ زايد رحمه الله تتسم برفضه مقولة فراغ القوة والدعوة إلى ربط المنطقة بالتحالفات الغربية والأمريكية على وجه التحديد، طالبًا من الدول الكبرى أن تستبعد الخليج من مجال تنافسها، مؤكدًا على أهمية تركيز دول الخليج العربي على التعاون الوثيق والتنسيق فيما بينها، بل واعتبر اتحاد دولة الإمارات العربية النواة الحقيقة لوحدة خليجية أوسع وأشمل. ولم تتوانَ الدولة عن الإسهام الإيجابي والمباشر في تحويل فكرة مجلس التعاون الخليجي إلى واقع ملموس، من خلال مشاركتها في جميع مؤتمرات القمة الخليجية ولجانه ومؤسساته ومؤتمراته، وقد انطلقت من أبو ظبي، في السادس والعشرين من أيار/مايو ١٩٨١م المكان الذي انطلقت منه الدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تعود فكرة إقامته إلى عام ١٩٧٥م، حيث جرت محادثات ثنائية بين الدول التي شكلته فيما بعد، وقدمت اقتراحات متعددة، أهمها الاقتراح السعودي، والمشروع الكويتي، والمشروع العماني[١].

وقد جاء في المادة الرابعة من نظامه الأساسي تحديدًا لأهداف مجلس التعاون الأساسية، وهي[٢]:

أولًا: تحقيق التناسق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها.

ثانيًا: تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

ثالثًا: وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون التالية:

أ- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

ب- الشئون التعليمية والثقافية.

ج- الشئون الاجتماعية والصحية.

د- الشئون الإعلامية والسياحية.

هـ- الشئون التشريعية والإدارية.

---

(١) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م). ص (١٣٤).

(٢) المهيري، سعيد حارب وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٧).

رابعًا: دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات: الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وهنا لا بد من الإشارة بأنه قد كان للأوضاع الأمنية الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات؛ مثل: الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والغزو السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٩م، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠م وما مثلته من مخاطر وتهديدات كان لها كبير الأثر في دفع دول الخليج إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون فيما بينها؛ ففي الرابع من شباط/فبراير ١٩٨١م وأول مارس من نفس العام تم عقد عدة اجتماعات للتشاور لوزراء خارجية كل من قطر، والسعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية، وعمان واتفقوا من خلالها على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات، وتم خلالها التوصل إلى صيغة تكاملية لمضمون وأهداف ومؤسسات مجلس التعاون[١].

وقد ركز البيان الختامي لأول قمة لدول مجلس التعاون بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١م في أبو ظبي على عدد من الجوانب السياسية منها[٢]:

١- أمن المنطقة واستقرارها هو مسئولية شعوبها ودولها، وأن مجلس التعاون يعبر عن مسئولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

٢- رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة أيًّا كان مصدره، وضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

٣- ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلًّا عادلًا يؤمِّن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤- تأييد الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية والإيرانية[٣].

---

(١) مرسي، مصطفى عبد العزيز. (٢٠٠٤). الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٩٦)، أبو ظبي ص (٤٣-٤٥).

(٢) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص (١٤٩- ١٥٠).

(٣) عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مرجع سابق، ص (١٤٩).

ولكن ما تجب الإشارة إليه هنا أن حقائق الواقع السياسي الإقليمي، وموازين القوى، ومجريات الأحداث الإقليمية والدولية حالت دون تحقيق بعض هذه الأطروحات.

وبالرجوع إلى أهداف مجلس التعاون التي وضعت قبل قرابة ربع قرن، والتي كانت تمثل طموحًا واسعًا لقادة المنطقة وأبنائها الذين كانوا يتطلعون إلى وحدة خليجية تجمعهم في ظل تكتلات وقوى إقليمية وعالمية تحيط بهم، بل وتهدد أمنهم، وهذا ما بدا واضحًا من خلال الحرب العراقية-الإيرانية، فإننا نجد أنه قد تم تحقيق الكثير من الإنجازات التي تحقق ولو جانبًا من طموحات وغايات الإنسان الخليجي، فقد قام المجلس ومنذ اجتماعه الأول بإصدار العديد من القرارات والتوصيات، وقام بإعداد اللجان وفرق العمل المشتركة، ولعل أبرز هذه اللجان ما تم تشكيله في الاجتماع الأول؛ حيث قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون تشكيل اللجان التالية[١]:

١- لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٢- لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، وتختص بالتنسيق في مجالات: التعاون المالي والنقدي، وانتقال الأموال، والتبادل التجاري، والنقل والمواصلات.

٣- لجنة التعاون الصناعي.

٤- لجنة النفط.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

كما قام المجلس بعد ذلك بتشكيل عدد من اللجان الخليجية المشتركة ذات الاختصاص الواحد، مثل لجنة وزراء الداخلية، ولجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، ولجنة وزراء العمل والشئون الاجتماعية، ولجنة وزراء الإعلام والثقافة وغيرها من اللجان، كما قام المجلس بتشكيل لجان في مجالات أخرى متعددة.

إلا أن الملاحظ أن هذه اللجان لم تحقق الأهداف المرجوة منها، كما أنها أثقلت دول المجلس وأمانته العامة بكثير من الالتزامات والأدوار التي تتطلب أداءً جيدًا، كما تتطلب توافر إمكانيات بشرية ومالية، بالإضافة إلى أن أداءها كان دون المستوى المطلوب، كما تأخذ الدورة الإدارية واتخاذ القرارات اللازمة لأعمال هذه اللجان وقتًا طويلًا مما يفقدها روح المثابرة والمتابعة، كما أن تطور الأحداث والحاجة إلى اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في وقت قصير يجعل أعمال هذه اللجان متأخرة عن الوقت المطلوب إنجازها فيه.

---

(١) المهيري، سعيد حارب وآخرون. (١٩٩٩). مرجع سابق، ص (٩).

لكن ذلك لا يمنع من القول بأن المجلس قد أنجز العديد من الأدوار أو المهمات، خاصة وأن المنطقة قد مرت بفترات اضطراب عسكري واقتصادي، كما تعرضت إحدى دول المجلس لاحتلال وحرب شغلت المجلس بمتابعتها، كما شغلته بعد ذلك بآثارها التي ما زالت مستمرة حتى اليوم، ولعل الدور السياسي والأمني الذي مارسه المجلس خلال الفترة الماضية من أبرز الأدوار التي يمكن ملاحظتها، بالإضافة إلى الأدوار الأخرى ذات العلاقة بأعمال اللجان المذكورة سابقًا والتي من أهمها: التعاون الأمني والدفاعي، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية[١].

وفيما يتعلق بالتحديات والمخاطر التي يحتمل أن تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية فهي كثيرة ومتعددة، وعلى مختلف الصعد: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والأمنية. ولعل أبرزها التحديات الخارجية المهددة لأمن دول مجلس التعاون وهي خليجية في المقام الأول، حيث تأتي من العراق أو من إيران أو من الدولتين معًا، فلكل منهما نزعة طموح لأخذ مكانة مميزة للتأثير في أحداث المنطقة؛ فإيران تريد الموقع الأول في معادلة المساواة، والعراق كان يسعى من خلال نظامه السابق إلى امتيازات إقليمية تجعله متفوقًا إن لم يكن متساويًا مع إيران، وكل ذلك على حساب أمن دول الخليج ومصالحها.

وعليه فقد استجوب الرد على هذا الواقع عملًا خليجيًّا طموحًا في مجالات التنسيق والتكامل العسكري، وفق خطة يتم بموجبها تحقيق الهدف الخليجي العسكري الموحد الذي يوحد المنظور ويفرض بناء الجيش الخليجي الموحد[٢]. وبطبيعة الحال فإن تحقيق ذلك ليس أمرًا هينًا ويحتاج إلى إدارة سياسية قوية ومتواصلة تعزز مسار هذا الهدف، وفترة زمنية طويلة لتحقيق مراحله.

كما يواجه هذا المجلس تحديًا آخر يتمثل في مواكبة المستجدات العالمية؛ إذ ترتكز الدبلوماسية الخليجية على ثوابت مستمدة من تقاليد الاعتدال، والجنوح نحو الحوار، وتفضيل التفاهم واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الخلافات وتحرير الدبلوماسية من النزعة العقائدية، وتوظيف الإمكانيات لتوسيع دائرة الاعتدال إقليميًّا ودوليًّا، والسعي للتأثير في الأحداث، لتثبيت النهج الواقعي العقلاني.

---

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (١٩٩٧)، موجز انجازات مجلس التعاون.

(٢) الهاملي، حيي جمعة وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٤٩- ٥٢).

ولكن وعلى الرغم من فضل هذه السمات في حصول مجلس التعاون على مكانة مرموقة في الدبلوماسية العالمية والتأييد الدولي لمواقفها، إلا أنه ومع التطورات التي يشهدها العالم لم تعد عوامل النجاح الدبلوماسي محصورة في الاعتدال والإيجابية والتعقل فقط، وإنما صار لمتطلبات نظام القطب الأوحد الجديد، لاسيما من أحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م، متطلبات تمس النهج الداخلي وسلوك النظام في الداخل، وأنماط تعامله مع شعبه وقد برزت دعوات تجاه إرساء دعائم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودور المرأة، والانفتاح الإعلامي وحرية الأديان، وحرية الصحافة، وحقوق الأقليات، والأداء العام للدولة، وأسلوب تعاملها الإقليمي والدولي(١).

أما التحدي الثالث الذي يواجه مجلس التعاون الخليجي فهو المتعلق بجهود الاندماج الاقتصادي؛ إذ ما زال المجلس بطيئًا في مسيرته الاقتصادية نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، رغم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١م، والتي ترتكز على خمسة مسارات؛ وهذه المسارات هي(٢):

١- حرية العمل والتنقل.
٢- حرية ممارسة التجارة والاستثمار
٣- الانسياب الحر للبضائع والصناعات.
٤- خطة اقتصادية موحدة تحقق التكامل والتنسيق.
٥- الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد.

ولكن ما زالت المشكلات تعترض الاتفاق على منظومة الاتحاد الجمركي المرتقبة للتعرفة الجمركية الموحدة، وذلك لتباين الفلسفات بين الدول، كما أن دول المجلس لا تستطيع أن تستمر بالصيغة الحالية، إذا ما أرادت أن تحصل على مكانة بارزة على المستوى الدولي خاصة مع التوجه العالمي نحو العولمة وتشجيع التجمعات الإقليمية والاعتراف بالمكانة الاقتصادية.

ويعتبر التحدي الفكري والتعليمي والتقني تحديًا رابعًا يواجه دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث إنه لا مجال للجمود في عصر ثورة المعلومات وزوال الحواجز وتبني التقنية، ولا مكان للفكر المحلي القروي، ولا مجال للتقيد بالتراث والانكباب على قناعات قديمة.

---

(١) المرر، خليفة شاهين وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٥٧- ٦٥).

(٢) الشامسي، فاطمة سعيد وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٧٤- ٨٤).

إن ثورة التعليم التي يشهدها العالم تدعو إلى مراجعة كاملة للفلسفات التعليمية السابقة، وتبني واقع الارتباط بالعلم والبحث عن المعرفة، وذلك بالانفتاح ودعم التفوق وتشجيع الإبداع، وإعادة النظر في منظومة التعليم القديمة وجعلها منسجمة مع متطلبات المجتمع، والدفع نحو الانضباط الاجتماعي، والانفتاح الفكري، والانفتاح الإنساني.

وخامس هذه التحديات تتمثل بشكل كبير في التهديدات الديمغرافية (**Demographic Threats**) إذ تعاني دول المجلس من قلة السكان ومن الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية، كما تتميز بمستوى عالٍ من المعيشة وتحقيق «**دولة الرفاهية**» إلى حد كبير وسط بيئة عامة فقيرة تمتد من القارة الهندية شرقًا مرورًا بإيران وتركيا غربًا ونزولًا نحو السواحل الإفريقية(١).

وقد شهدت المنطقة التي تشكل واحدة من المناطق المهمة في العالم تزايد معدلات القوى العاملة الأجنبية وما تحمله من مخاطر على الأمن القومي لدول المجلس، وما تحدثه من المشكلات السياسية والاجتماعية والتربوية، ويؤدي إلى بروز مدن أجنبية تقطنها تجمعات وافدة، وهذه الظاهرة ستخلق إشكالات وهواجس سياسية للمنطقة مستقبلًا مع تزايد المطالبة بحقوق المهاجرين على الصعيد الدولي.

أما التحدي السادس الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي فهو التحدي الكونفدرالي (**Confederation challenge**). وفي هذا الإطار فقد حقق مجلس التعاون الكثير من الخطوات التوحيدية ولعب دورًا مميزًا في الحفاظ على الصفة الأمنية بالمنطقة وميزان القوى، وصار تجمعًا مؤثرًا على المستوى الإقليمي والدولي رغم المعوقات الأيديولوجية والأولوية والبيروقراطية، علمًا بأن الكونفدرالية لا تعني الوحدة أو الاندماج إنما يمكن تحقيقها من خلال ما يلي(٢):

- تبني صيغة تعاون عسكري وأمني موحد.
- تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية.
- الاتفاق على فلسفات تعليمية وتربوية موحدة.

---

(١) المرر، خليفة شاهين وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٥٧- ٦٥).

(٢) بشارة، عبد الله وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٥٣- ٥٦).

- تحقيق الخطة التنموية الاقتصادية الموحدة.
- تبني سياسة خارجية واحدة.

كما أن هناك بعض التحديات والمخاطر الإقليمية الأخرى أهمها مشكلة احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، والوضع العراقي، والوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، وعدم وضوح دور الأجيال الصاعدة في دول مجلس التعاون في صنع السياسة العامة.

ومن خلال رؤية مستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومع انطلاق الثورة المعرفية والثورة المعلوماتية، وما تتعرضان له من تحديات أمنية وسياسية وإذا ما أخذنا في الاعتبار ما شهدته نهاية القرن العشرين من تكتلات اقتصادية عديدة، وما عكسته من تحديات اقتصادية على مجلس التعاون، فإننا نجد أنفسنا أمام مفترق طرق يدفعنا إلى حساب الذات حول ماضي وحاضر هذا المجلس انطلاقًا للمستقبل. وعليه فإن هناك عدة سيناريوهات مستقبلية محتملة لهذا المجلس، من أهمها[١]:

أولًا: استمرار المجلس بنهجه وتنظيمه ودوره الحالي.

ثانيًا: تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي بين دوله، سواءً بالاتحاد أو بصيغة ما تحقق ذلك، وتكوين الضلع الثالث في مثلث توازن القوى الإقليمي الخليجي.

ثالثًا: التنبؤ بتفككه وانفصام عُرى تماسكه في ظل ضعف وترهل النظام الإقليمي العربي.

رابعًا: تفرد إحدى دوله بالزعامة على باقي دول المجلس لتحقيق سياستها الخاصة دون النظر إلى مصالح باقي دوله.

خامسًا: حدوث توسع إقليمي يضم دولًا أخرى إلى تجمعه الخليجي.

سادسًا: إبقاء الأوضاع على ما هو عليه بما يحمله من مخاطر عمليات الاستقطاب الإقليمي والدولي.

ولكن وفي جميع الأحوال فإن الآمال معقودة على أن يكون لمجلس التعاون الشأن الكبير في المستقبل، وفي النظام العالمي الجديد إذا ما نجح في الحصول على الشخصية الخليجية الكونفدرالية التي تشكل الهدف الأكبر، كما جاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون. ولم يرد مفهوم الكونفدرالية في النظام الأساسي، وإنما وردت نكرة.

---

(١) السويدي، جمال سند وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (٨٧- ١٠٧).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

لذا وبناءً على ما سبق فإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تحاول الاستفادة من مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة في تحقيق أهدافها عبر سلوكها الوطني والقومي كعضو في تجمع إقليمي لديه إمكانيات جماعية مادية واسعة(١).

ولعل أبرز أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات، والتي تصبو لتحقيقها من خلال المجلس هو تشجيع أعضاء المجلس على التعاون والتنسيق في مجال السياسة الخارجية ومعالجة القضايا المصيرية ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء وصولًا إلى تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة.

وقد شهدت المنطقة عددًا من الأحداث والتطورات والتغيرات الهامة من أبرزها: قيام النظام الجمهوري في إيران، وإصراره على احتلال الجزر الإماراتية العربية الثلاث، وقيام الحرب العراقية الإيرانية، وما كانت تحمله من أخطار توسعية لتشمل الخليج بأسره، وكذلك التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان وخطر وصول السوفيت إلى المياه الدافئة وما تبع ذلك من أحداث هامة كاحتلال العراق للكويت، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي تمثلت في ضرب مفاصل ورموز القوى العسكرية والاقتصادية الأمريكية وما تبع ذلك من أحداث، وتغير واضح في موازين القوى ومجريات الأحداث الإقليمية والدولية التي تركت تداعياتها وتأثيرها على مسار السياسة الخارجية لدولة الإمارات مقارنة بما كانت عليه في المرحلة التي سبقت قيام المجلس نتيجة لانضمامها إليه، باعتبارها عضوًا بارزًا في منظمة إقليمية لها مؤسساتها وشخصياتها وسياساتها التي أصبحت تميزها عن غيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى(٢)، وأصبح على دولة الإمارات العمل على تنسيق مواقفها الخارجية مع شركائها في مجلس التعاون قدر الإمكان.

ورغم كل ما تحقق من خلال هذا المجلس، وبرغم ما تفرضه عضوية المجلس من واجبات والتزامات جديدة، فإن مجلس التعاون لم يتطور بعد إلى كيان سياسي يُلزم أعضاءه باتباع سياسة خارجية موحدة.

ومنذ أن قام مجلس التعاون الخليجي وبدأ نشاطه الفعلي كتجمع إقليمي – في بيئة جغرافية- شهدت أربع حروب إقليمية، حرص على إدارة علاقاته الخارجية كجماعة إقليمية، وأكد في تعامله مع الدول الكبرى والتكتلات الإقليمية، كالتفاوض التجاري مع الاتحاد الأوروبي مثلًا، على أنه كتلة متماسكة تتطلب إدارة العلاقات معها انطلاقًا من كون المجلس تجمعًا إقليميًّا له مصالح مشتركة. ولكن هذا التوجه لم يمنع الدول الأعضاء في مجلس

---

(١) وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية، ١٩٩٦م.
(٢) عبد الله، عبد الخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق، ص (٣٨- ٣٩).

التعاون من ممارسة سيادتها كدول مستقلة، وإن حرص أغلبها على ألا يأتي ذلك على حساب مصالح التجمع الإقليمي الخليجي قدر الإمكان، لا سيما أن هذا الإطار، هو إطار تعاوني يقوم على التوافق.

فدول الخليج العربية لم تكن مهيأة منذ البداية لقبول مؤسسات ذات صلاحيات فوق وطنية صحيح وقد تم استحداث مؤسسات وتعديلات تنظيمية مهمة، ولكنها تصب جميعًا في خانة الإضافات البنائية لاستكمال الشكل المؤسسي الأولي، دون إحداث تغيير في توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين هيئات وأجهزة المجلس، وكان ذلك ترجمة أمينة للواقع الداخلي في الدول الأعضاء، وكان من الصعب تجاوزه على المستوى الإقليمي الجماعي. وهو ما يفسر تباين بعض المواقف الخارجية لدول هذا المجلس على المستوى الدولي الإقليمي.

فقد جاءت صيغة (**التعاون**) لتضم تحت مظلتها ست دول مستقلة تحافظ على سيادتها وعلى تشريعاتها الداخلية، وتراعي شخصيتها وهويتها، ولكنها تنسق وتتعاون من أجل تحقيق التكامل، وأن يتم تحقيق ذلك بالتراضي والاقتناع والتوافق والقبول. فالمجلس يعتمد على الإجماع الذي يعتمد بدوره على ((التفهم والتفاهم)). ولما كان هذا المجلس يستند إلى معاهدة جماعية رضائية، تضم ست دول خليجية عربية، يقوم اتفاقها التعاقدي على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الجماعية المشتركة، التي ورد ذكرها في ميثاق تأسيس هذا المجلس وما يستجد عليها، فإن تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي يجب أن يأخذ هذه الحقائق في الاعتبار، سواء بالنسبة لموضوع تنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، أو مسار عملية التكامل الاقتصادي أو غيرها. فالتلاقي والتباين في بعض المواقف الخارجية لدول مجلس التعاون يعد لذلك أمرًا طبيعيًّا.

وهذا التباين في السياسات الخارجية لا تنفرد به دول مجلس التعاون الخليجي بل نجده حتى في التجمعات الإقليمية التي حققت مرحلة متطورة في الاندماج الاقتصادي والسياسي والمالي كالاتحاد الأوروبي. فما زالت بعض هذه الدول تتبنى أحيانًا مواقف لا تتسق مع الخط السياسي والتوجهات المتفق عليها جماعيًّا. فالموقف الجماعي في الواقع هو موقف وسط أو محصلة بين أكثر المواقف تشددًا وأكثر اعتدالًا.

ومفهوم مجلس التعاون الخليجي لم يتضمن منحة سلطات عليا فوق الدول، لأن دوله لا تتطلع –في هذه المرحلة- إلى قيام كيان خليجي واحد يلغي

واحد يلغي وجودها، وإنما تريد الاستمرار في الاحتفاظ بمظلة خليجية إقليمية مشتركة ((تجمعها بالتعاون ولا تدمجها بالانصهار))[١].

وطالما استمرت دول مجلس التعاون في الاقتصار على منح تجمعها الإقليمي صلاحياته الحالية المنبثقة عن مفهومه التعاوني الحالي، فلن يتجاوز دوره السعي –قدر الإمكان- لتحقيق التقريب الرضائي بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء فيه، في إطار المواقف الجماعية المشتركة، وليس في إمكانه الحيلولة دون ممارسة بعض هذه الدول -فرادى- لحقها في حرية الحركة السياسية الخارجية، والتي قد لا تتسق أحيانًا مع الخط السياسي العام للمجلس سواء لأسباب تكتيكية أو لقناعة ذاتية أو لمصالح خاصة. وإلى أن ترى الدول الأعضاء في المجلس أن الوقت قد حان لتبني المجلس لمفهوم أكثر تطورًا وقرارات أكثر إلزامًا يبقى لكل حدث حديث.

وفيما يلي استعراض سريع لعلاقات دولة الإمارات مع كل من أعضاء ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك علاقاتها مع باقي الدول في منطقة الخليج.

– – –

العلاقات الإماراتية العُمَانية:

ظلت الخلافات الحدودية المتوارثة بين البلدين عالقة إلى عام ١٩٨١م، حيث أبرمت اتفاقية بين البلدين لترسيم الحدود الفاصلة بين عمان ورأس الخيمة، واستمرت المشاورات حول ترسيم الحدود الأخرى بين البلدين إلى أن بادرتا إلى معالجة باقي القضايا الحدودية بينهما، وتم التوقيع في شهر مايو ١٩٩٩م على اتفاقية لترسيم الحدود والتي غطت ثلثي الحدود بين الدولتين، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين اعتبارًا من ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠م، كما تم في ٢٢ يونيو ٢٠٠٢ في أبو ظبي التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية النهائية بين الدولتين بحضور الشيخ زايد رحمه الله والسلطان قابوس بن سعيد اللذين كان لعلاقة الصداقة القائمة بينهما الدور الأكبر في التقريب بين مواقف البلدين[٢].

---

(١) استخدم هذا التعبير رضا محمد لاري في مقاله: ((منظمة الوحدة الأوروبية)) صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٦/٢٥ في حديثه عن وثيقة الدستور الأوروبي، وهو تعبير ينطبق إلى حد كبير على واقع دول مجلس التعاون الخليجي.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي (١٩٩٩)، لندن: ترايدنت برس، ص (١٠٠- ١٠٣).

وشهدت العلاقات بين البلدين تطورًا خلال العقد الماضي من خلال تشكيل لجنة عليا مشتركة، عقدت أول اجتماع لها في نوفمبر ١٩٩١م في مدينة أبو ظبي وتم الاتفاق بينهما على تبادل السفراء للمرة الأولى منذ حصولها على الاستقلال، على الرغم من كونهما عضوين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام ١٩٨١م.

وقد ترتب على هذا الاتفاق أيضًا تقوية العلاقات في المجالات السياسية والأمنية، كما قررت الإمارات وسلطنة عمان استخدام البطاقة الشخصية في حركة انتقال المواطنين عبر منافذ الدخول والخروج، وكذلك بدأت اللجنة المشتركة بعقد اجتماعاتها لتقوية العلاقات في المجالات المختلفة.

العلاقات الإماراتية السعودية:

لم تعترف السعودية بدولة الإمارات عندما أعلنت استقلالها عام ١٩٧١م ولم تقم معها علاقات دبلوماسية نتيجة الخلافات الحدودية التي كانت قائمة بين البلدين حول واحة البريمي، وبعض الأماكن الحدودية الأخرى مثل حقل نفط زُرَارة وخور العَدِيد المحاذي لقطر.

ولكن وبعد الزيارة التي قام بها الشيخ زايد رحمه الله إلى السعودية فقد تم تسوية الخلافات الحدودية في ٢١ أغسطس ١٩٧٤م، والتي تم على إثرها اعتراف السعودية بدولة الإمارات دبلوماسيًا.

ولكن لا بد من الإشارة هنا بأنه وخلال الفترة التي سبقت الاعتراف الدبلوماسي والخلاف مع دولة الإمارات حول المسائل الحدودية فقد ظلت السعودية ملتزمة التزامًا كاملًا بمساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الدولية والإقليمية، وكان للموقف السعودي الأثر الكبير في التأسيس لعلاقات ودية لاحقًا بعد تسوية المشاكل الحدودية بينهما(١).

وتنبع أهمية السعودية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات من كونها أكبر دول الجوار الجغرافي من حيث القدرات والإمكانات السكانية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى ثقلها الثقافي والروحي المرتبط بالعقيدة الإسلامية.

هذا بالإضافة إلى أنه وضمن إطار مجلس التعاون الخليجي فإن دولة الإمارات تقوم بتنسيق مواقفها وتحركاتها تجاه التطورات الإقليمية والعالمية مع السعودية، ويشمل التنسيق جميع المجالات وبخاصة النفط.

وقد وَقَّعَت دولة الإمارات مع السعودية مجموعة من الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصادية والاستثمارية والتي تسمح بانتقال العمالة والسلعة التجارية والزراعية ورءوس الأموال بحرية تامة بين البلدين من خلال

(١) عبيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٥١- ١٥٢).

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقَّع عليها قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض ١٩٨١/١١/١١م، كما وقَّع البلدان على اتفاقية للتعاون الأمني عام ١٩٨٢[١].

العلاقات الإماراتية القطرية والبحرينية:

أشرنا سابقًا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتصل جغرافيًّا بدول الخليج العربية الأخرى وتتشارك معها في عاداتها وتقاليدها ولغتها ومعتقداتها، كما تتشابه معها من حيث تكوين الأنظمة السياسية، وجميعها أعضاء في مجلس التعاون من جهة، ومع جامعة الدول العربية من جهة أخرى، ويربطها مع بعضها البعض الكثير من الاتفاقيات الثنائية[٢].

وبالنسبة لعلاقات الإمارات مع كل من قطر والبحرين فقد تميزت بداية بمحاولة تشكيل اتحاد تُساعي يضم الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، ولكن في السنوات الأخيرة شهدت العلاقات بين هذه الدول الثلاث تطورًا وعمقًا من خلال تبادل الزيارات بين كبار المسئولين فيها، وقيام دولة الإمارات بدور وساطة حميدة بين قطر والبحرين لحل النزاع العالق بينهما حول جزر حُوار.

كما شكلت دولة الإمارات ودولة قطر لجنة عليا مشتركة في ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م بهدف إرساء روح التعاون بين البلدين والوصول به إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات، وتم التوقيع من خلال لجنة عليا مشتركة في ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م على اتفاقيتين للتعاون والتنسيق الأمني والدبلوماسي والقنصلي، وتم الاتفاق أيضًا على زيادة حجم التبادل التجاري، والسماح للشركات المساهمة بفتح فروع لها في البلدين، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين للاستثمار المشترك في بعض أنشطة قطاع النفط وتبادل الخبرات في المجال الصناعي، وكذلك التعاون في مجال الخدمات الطبية والعلاجية، كما أُعلن في أبو ظبي عن البدء بالعمل باستخدام بطاقة الهوية لمواطني دولة قطر أثناء مرورهم بجميع منافذ الدخول والخروج بدولة الإمارات.

أما بالنسبة لعلاقات دولة الإمارات مع دولة البحرين فقد ساهم في تعميقها: الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين في البلدين. وذلك في إطار

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي (٢٠٠٠/٢٠٠١)، لندن: ترايدنت برس، ص (٩٠)

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي (١٩٩٩)، لندن: ترايدنت برس، ص (١٠٢- ١٠٣).

نهج التشاور والتنسيق المستمرين بين قيادتي البلدين لما فيه الخير والمصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين وبما يخدم العمل الخليجي المشترك(١).

ونتيجة لتشكيل اللجنة الوزارية العليا بين البلدين فقد تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الدبلوماسي والقنصلي والتعاون التربوي، وإصدار بيان مشترك يقر العمل بنظام استخدام البطاقة الشخصية في تنقل مواطني البلدين أثناء مرورهم بجميع منافذ الدخول والخروج وذلك اعتبارًا من أول يوليو عام ٢٠٠٠م.

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي (٢٠٠٠/٢٠٠١)، لندن: ترايدنت برس، ص (٩٠- ١٠٠).

العلاقات الإماراتية الكويتية:

تشترك هاتان الدولتان في اتباعهما سياسية خارجية غير منحازة إلى أي طرف أثناء فترة الحرب الباردة. وقد تأكد هذا التوجه في مواقف وخطابات قيادتي الدولتين في المحافل الدولية المختلفة، وتركيزها على رفض التبعية للدول العظمى أو الانضمام لأحلافها العسكرية، والتمسك بمبادئ عدم الانحياز وتنسيق مواقفهما إزاء القضايا الدولية المختلفة(١).

ولكن احتلال العراق للكويت قلب الوضع الإقليمي الخليجي رأسًا على عقب، وسمح بتدخل القوى الخارجية في المنطقة، وقد وقفت الإمارات إلى جانب الكويت ماديًا وسياسيًا وعسكريًا، كما قامت بإرسال قوات إلى دولة الكويت في شهر مارس ٢٠٠٣م، بناءً على طلب الأخيرة وفقًا لاتفاقيات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف الدفاع عن الكويت في حال تعرضها لأي هجوم خارجي.

العلاقات الإماراتية بالدول العربية غير الخليجية

أكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال نص المادة السادسة على عروبتها لغةً وهويةً وتاريخًا ومصيرًا وانتماءً حيث جاء في نص هذه المادة: «إن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية، وأن باب الاتحاد مفتوح لجميع الأقطار العربية». وهذا يشير بوضوح إلى إيمان هذه الدولة بالوحدة بين الدول العربية وهي تتبنى هذا الموقف منذ استقلالها، وترتكز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها القومية على ما جاء في نص المادة الثانية عشر من الدستور والتي نصت على: «نصرة القضايا العربية المصيرية، والتعاون إلى أبعد حد ممكن مع جميع الدول العربية في سبيل تحقيق أماني الأمة العربية في الوحدة والحياة الأفضل»(٢).

وقد تأكدت هذه السياسة والتوجهات بالأقوال والأفعال والممارسات على الأرض. وقد أكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على الانتماء القومي لدولة الإمارات، وتحملها للمسئولياتها العربية في أكثر من موقف ومناسبة، وعلى

---

(١) مقلد، إسماعيل صبري. (١٩٨٤). امن الخليج وتحديات الصراع الدولي. شركة ربيعان للتوزيع والنشر، الكويت، ص (١٧٥- ١٧٨).
(٢) دستور لدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١م.

مستوى أكثر من صعيد، وقد عبر رحمه الله عن ذلك بقوله: «إننا هنا دولة وشعبًا ووطنًا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد، ويجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك فنحن وإياهم يد واحدة في مسيرة التحرير والتنمية والبناء نلتزم بما يلتزمون ونُسهم بما يسهمون».

وقد أطر البيان الأميري الصادر في الأول من تشرين أول/أكتوبر عام ١٩٧١م الأسس القومية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقد جاء فيه: «إن السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة وصريحة، فهي سياسة عربية من أساسها وأهدافها تؤمن بوحدة المصير المشترك للأمة العربية وتعمل من أجل تحقيق الحق العربي والأماني القومية وتسير يدًا بيد مع الدول الشقيقة».

وهكذا فالسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى العربي تنطلق من مبادئ ثابتة لتحقيق أهدافها على الصعيد العربي، والتي يمكن تحديدها بالآتي[١]:

١- المصلحة الوطنية والقومية للشعب بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية.

٢- الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج العربي، وما تقتضيه من إقامة علاقات أوثق مع الأشقاء في الخليج العربي، وذلك عن طريق تنسيق الجهود وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والإعلامي للحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية.

٣- المصلحة القومية لأمتنا العربية وآمالها المشروعة في تحرير الأرض ومساندة قضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

٤- تدعيم الروابط والتعاون مع أجهزة جامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة والاتحادات العربية وإبرام اتفاقيات التعاون العلمي والفني مع عدد من الدول العربية.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تحملت خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة مسئولياتها العربية بعد إعلان قيامها عام ١٩٧١م وما سبقه؛ مثل: تداعيات هزيمة ١٩٦٧م، والصراعات العربية-العربية، والإخفاقات التنموية والحضارية، وانقسام العالم العربي إلى معسكرين: **راديكالي**: له علاقات جيدة بالمعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي. **ومحافظ**: ويضم أنظمة ملكية وراثية لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، وكانت على علاقات وثيقة بالغرب، وما رافق ذلك من صراع أثناء

(١) بن سعيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٤٥)

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الحرب الباردة، فقد اتبعت هذه الدولة الفتية في علاقاتها مع الدائرة العربية سياسة خارجية نشطة ومعتدلة ومتوازنة، ابتعدت عن الخلافات العربية ولم تنضم إلى أي محور عربي ضد آخر، أو تقف ضد أي طرف من الأطراف السياسية المتناحرة، وارتبطت بعلاقات ودية ومتوازنة ووثيقة مع كافة الدول العربية على مختلف اتجاهاتها(١).

كما عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على مناصرة القضايا العربية ماديًّا ومعنويًّا، وسعت إلى حل الخلافات العربية-العربية في سبيل تعزيز وتماسك الأقطار العربية لمواجهة التحديات الخارجية، وقامت بدعم التقارب العربي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو عن طريق الاتفاقات والاتصالات الثنائية.

ويعد الفكر السياسي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الموجه الرئيس للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال إيمانه الراسخ بأنه لا يمكن لدولة الإمارات أن تأخذ دورها الإنساني في المنطقة، أو في العالم بدون المشاركة الفاعلة والتعاون مع الأقطار العربية(٢).

وقد عَبَّرَ رحمه الله عن ذلك منذ اليوم الأول لإعلان الاتحاد بقوله: «إننا نؤمن في هذا البلد بأن ثرواتنا ليست ملكًا لنا وحدنا، إن حقًّا علينا مساعدة إخواننا في العروبة، وفي أي مكان في الأراضي العربية، إن الإنسان العربي هو هدفنا الأول، ومن هنا فإن أي مشروع إيجابي ناجح في أي بلد عربي سيلقى دعمنا»(٣).

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل الحفاظ على التضامن العربي من خلال توسطها في حل العديد من المشكلات القائمة فيها، وفيما بين أقطارها، مثل: توسط الشيخ زايد رحمه الله في نزع فتيل التوتر بين مصر وليبيا عام ١٩٧٩م من خلال رسالة حملها وزير الخارجية آنذاك لكل من البلدين، وتوسطه كذلك بين العراق وسوريا عام ١٩٨٣م، والمصالحة بين شطري اليمن عام ١٩٨٩م.

وكذلك كان له رحمه الله دور فاعل في تخفيف التوتر في العلاقات بين البلدين الشقيقين: الجزائر والمغرب بسبب نزاعيهما حول الصحراء العربية، فضلًا عن اختيار الدولة عضوًا في لجنة التعاون العربي التي شكلتها جامعة الدول العربية عام ١٩٧٧م، وتوسطها كذلك في وقف الحرب بين العراق

---

(١) عبيد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٥٩).
(٢) السخنيني، أحمد علي. (١٩٨٢). مرجع سابق. ص (٩٤).
(٣) مركز الوثائق والمخطوطات، ١٩٧٢م

وإيران عام ١٩٨٧م، إضافة للمبادرة الشهيرة التي قام بها الشيخ زايد رحمه الله عام ٢٠٠٣م في محاولة منه لمنع الاحتلال الأمريكي للعراق الشقيق وتدميره وتشريد أهله(١).

وقد قام بها الشيخ زايد رحمه الله بتقديم مبادرة إلى القمة العربية التي عقدت في القاهرة عام ٢٠٠٣م وقبل شن الحرب على العراق بفترة قليلة تهدف إلى اعتزال صدام حسين السلطة في العراق لتجنب الشعب العراقي الحرب باعتبارها الخطوة الأخيرة والحل الأسلم لحقن الدماء، وفيما يلي النص الكامل لهذه المبادرة التي أعلن عنها في وسائل الإعلام في حينه:

صاحب الجلالة الأخ الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله ملك مملكة البحرين رئيس القمة العربية(٢).

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية الشقيقة.

تتسارع التطورات ومعها تعظم المخاطر التي تحدق بالأمة العربية والعالم بسبب ما وصلت إليه الأزمة في العراق والتي تستفحل كل يوم بل كل ساعة منذرة بأسوأ وأفدح الأخطار ليس على العراق وشعبه الشقيق فحسب بل علينا جميعًا وعلى العالم بشكل عام.

ولعل انعقاد القمة العربية اليوم يوفر فسحة من الأمل لقادة الأمة العربية لأن يسهموا في بلورة مخرج من هذه الأزمة المعقدة والخطيرة يحفظ للعراق وحدته الإقليمية ويقي شعبه مزيدًا من الدمار والخراب والخسائر وينزع فتيل حرب ضروس ستؤدي دون ريب إلى زعزعة امن واستقرار المنطقة والعالم سائرة.

ومن منطلق التزامنا الثابت بوحدة العراق وبكل ما فيه الخير لشعبه الشقيق على المدى البعيد ولقناعتنا بان يكون لقادة الأمة العربية دور رئيسي فيما يمكن أن يرقى إلى اجتراح معجزة للتوصل إلى تسوية سليمة للخطر الداهم وإدراكا منا لكل الظروف المحيطة بالأزمة وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية ولكل التعقيدات التي تكتنفها والى امتداداتها المتشعبة فقد ارتأينا أن نتوجه إليكم أخواتي الأعزاء واضعين أمام ناظريكم بعض الأفكار والتصورات التي نرى أنها قد تساهم فيما نتمناه جميعًا وما حرصنا عليه كلنا من حماية للعراق وضمانًا لمستقبله ووحدة أراضيه واستقلاله وسيادته ومن تجنيب المنطقة من التداعيات التي قد تترتب على ما نراه من استعدادات وحشود وتجهيزات لعمل عسكري يصعب التكهن بما سيسفر عنه من معطيات على الأرض.

---

(١) شراب.ناجي صادق (١٩٨٩). مرجع سابق. ص (١٧٨- ١٧٩).
(٢) جريدة الخليج ٢٠٠٣/٣/٢م.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة أنني أدعو لان تعلن القمة العربية مبادرة تتركز في النقاط الرئيسية التالية...

أولًا: أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية هذه.

ثانيًا: تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليًا ودوليًا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

ثالثا: إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

رابعًا: تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من اجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتئيه الشعب العراقي الشقيق.

إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة..

ومن واقع مسئولياتنا أمام الله وأمام شعوبنا فان لنا وطيد الأمل أن تحظى هذه الأفكار بعنايتكم واهتمامكم والله من وراء القصد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كان لهذه الأفكار الجريئة عدد من المناصرين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، لكن الجانب العراقي اعتبرها تدخلا في شئونه الداخلية ورفضها جملة وتفصيلا، كما أنه تم التحفظ عليها من قبل بعض الدول العربية، ولكن على أية حال فقد رفعت هذه المبادرة من صورة دولة الإمارات في المسرح الدبلوماسي(١).

إذن فإن هذه المبادرة قد قوبلت بالرفض الشديد من قبل الحكومة العراقية، وقام الإعلام الرسمي العراقي بمهاجمتها.

وعلى مستوى المجتمع الدولي أعربت دولة الإمارات عن مواقفها تجاه الوطن العربي، من ذلك مثلًا: مضمون الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية دولة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧م إزاء القضايا العربية، ويؤكد كذلك إيمان دولة الإمارات العميق بالوحدة العربية الشاملة والتزامها بالمواقف المبدئية والأساسية التي اتخذتها الدول العربية ضمن إطار الجامعة العربية.

وكان حضور دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمرات القمة العربية ممثلة بشخص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حضورًا فاعلًا ومميزًا،

---

(١) جريدة أخبار العرب. ٢٠٠٣م.

وشكلت القضايا العربية اهتمامًا جوهريًّا في السياسة الخارجية للدولة[١]؛ إذ ابتعد عن سياسة المعسكرات والمحاور العربية منتهجًا سياسة الباب المفتوح مع كل الأنظمة العربية.

وقد شكلت القضية الفلسطينية القضية الأولى في تعاطي دولة الإمارات العربية المتحدة لسياستها الخارجية، وأعلنت الدولة -منذ قيامها- تأييدها المطلق لنضال الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الكاملة والمشروعة، وأعلن رئيس الدولة الشيخ زايد رحمه الله على: «أن المعركة المصيرية التي يخوضها العرب تفرض عليهم جميعًا الاتحاد لمحو العار وإعادة الكرامة للأمة العربية؛ فالوطن العربي ملك لأبنائه، وكل فرد مطالب لرفع الخطر الذي يتعرض له كيان الأمة».

كما واصلت دولة الإمارات موقفها الداعم لنضال الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة في كل المحافل الدولية؛ إذ أعلن مندوب دولة الإمارات لدى هيئة الأمم المتحدة بمناسبة قبولها عضوًا في عام ١٩٧١م بقوله: «إننا نؤيد جهاد أهل فلسطين لاستعادة حقوقهم في أرض جدودهم وسنقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل ما نملك، فليس المال أغلى من الدم وليس النفط أغلى من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر وسوريا»[٢].

وعندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٧م، أعلن الشيخ زايد رحمه الله تأييده للانتفاضة ودعمه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وخاطبها رحمه الله بالقول: «أقول للانتفاضة ورجالها وأطفالها ومن فيها: استمروا واثبتوا حتى تحققوا ما تريدون وتصلوا إلى ما يرضيكم وهنا فكروا ولا تتعجلوا فكروا وتشاوروا ثم اتخذوا ما تشاءون تجاه انتفاضتكم...»[٣].

كما حث منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات آنذاك رحمه الله على ألا يقدموا شيئًا أو يؤخروا شيئًا إلا بعد الاستماع إلى قادة الانتفاضة الموجودين في الداخل والتشاور معهم[٤].

ومن جهة ثانية أكدت سياسة الدول الخارجية على الإنماء الاقتصادي العربي واستعدادها لتقديم المعونات المالية للأقطار العربية، من خلال القروض المقدمة من صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي، وكذلك عن طريق

---

(١) السخنيني. (١٩٨٢). مرجع سابق. ص (٩٤)
(٢) منشورات وزارة الثقافة ١٩٧٢م.
(٣) زايد والسياسة الخارجية، مرجع سبق الإشارة إليه (ص ٣٣).
(٤) مجلة الحوادث، لندن، ١٩٨٩م.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

صندوق الإنماء الاقتصادي العربي الذي باشرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك فيه وتقديم الهبات والمساعدات والمنح له[١].

وهكذا تميزت علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالدول العربية منذ استقلالها بالاعتدال والتقدير المتبادل، وقد تمكنت دولة الإمارات من أن تصبح عضوًا فعالًا ونشطًا في العلاقات العربية، وقد يُعزى هذا النجاح إلى جملة من الأهداف التي حددتها السياسة الخارجية للدولة، وهي على الشكل الآتي:

- التزام دولة الإمارات بالمصلحة العربية العليا والدفاع عن القضايا العربية.
- سعي دولة الإمارات الدءوب من أجل تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية والعمل على تصفية الخلافات العربية.
- تقديم المساعدات المادية والاقتصادية بتخصيص صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي لذلك.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية.
- دعم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ماديًا ومعنويًا وسياسيًا.

الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات العربية كافة.

تنمية علاقاتها سواء عن طريق الاتفاقات الثقافية أو من خلال جامعة الدول العربية.

الابتعاد عن سياسة المحاور العربية، وانتهاج سياسة الباب المفتوح مع التيارات والاتجاهات السياسية كافة.

المنظمات الإقليمية العربية:

تؤمن دولة الإمارات العربية بأهمية المنظمات الإقليمية العربية في نصرة القضايا ودعم المصالح العربية المشتركة، والعمل على تدعيم التضامن العربي والتدخل لحل الخلافات العربية، الأمر الذي يجعل وجودها أمرًا حتميًا بوصفها إحدى الخطوات الوحدوية التي تقود إلى الوحدة بين الدول العربية. ومن هنا فقد تبنت دولة الإمارات هذه الاستراتيجية في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، وقد أكد ذلك جليًا أقوال وأفعال المسئولين في دولة الإمارات وعلى رأسهم الشيخ زايد رحمه الله، وركزوا كذلك على أن الوحدة العربية هي

(١) راشد، علي محمد. (١٩٧٢). مولد دولة. مجلة العربي، العدد (١٦٠). دبي، آذار/مارس ١٩٧٢م. ص (٢٩).

الطريق لتحقيق أهداف الأمة العربية والقضاء على كل أمراضه، وأن الوحدة العربية الشاملة هي العلاج الوحيد لكل أمراض المجتمع العربي»[١].

كما علق رحمه الله على أهمية تلك المنظمات للعمل العربي المشترك بقوله: «إن قيام التجمعات العربية يعد علامة مضيئة وصحوة وحدوية أصيلة تدب في أوصال الجسد العربي، وتشكل روافد قوية ودعامات عملية واقعية للوصول إلى الوحدة العربية الشاملة بطريقة أكثر يسرًا وأسرع نجاحًا»[٢].

وتأتي أهمية المنظمات الإقليمية العربية في أنها إحدى وسائل التحرك الهادفة للسياسة الخارجية والتي تسعى الدولة لاستغلالها في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية عن طريق التأثير في القرارات والتوصيات التي تصدر عنها بما ينسجم مع مصالحها، كما أن هذه المنظمات إحدى وسائل الدولة للحصول على المعلومات بشأن القضايا المطروحة للمسائل الإقليمية والدولية، وتعد وسيلة للتعبير عن موقفها من هذه القضايا وتقديم المقترحات بشأنها وخلق تصورات معينة لدى الدول الأعضاء حول القضايا والمشاكل التي تهم تلك الدول من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها[٣].

وفي ضوء ذلك فقد تم البحث في أوضاع ثلاث منظمات إقليمية عربية تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بعضويتها وتعد إحدى مجالات التحرك السياسي الخارجي للدولة، للاستفادة منها لتنفيذ سياستها الخارجية وهي جامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (**الأوابك**) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– – –

– –

–

(١) شراب، ناجي صادق. (١٩٨٩). مرجع سابق. ص (١٧٨).
(٢) زايد والسياسة الخارجية، مرجع سبقت الإشارة إليه ص (١٩٧).
(٣) الحديثي، نزار. (١٩٨٢). العلاقات العربية ـ الفارسية، دراسة تاريخية، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.

المبحث الثاني

الإمارات وجامعة الدول العربية وتطوير ودعم الأداء

تعتبر جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تشمل جميع الأقطار العربية على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية؛ وفي مقدمة أهداف إنشائها تحقيق تعاون سياسي وثيق بين البلدان العربية يؤدي إلى قيام وحدة عربية[١].

وهدف الجامعة حسبما جاء في المادة الثانية من ميثاقها هو «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خطتها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها وصيانةً لاستقلالها وسيادتها»[٢].

وانطلاقًا من سياسة دولة الإمارات العربية الخارجية التي يعد من أبرز مرتكزاتها تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية، والعمل على تصفية الخلافات العربية، فقد سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية في السادس من كانون الأول/يناير ١٩٧١م، وإعلانها الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية وبكافة القرارات العربية الصادرة عنها[٣].

وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تدعيم جهود الجامعة العربية في كل القضايا التي تهم الوطن العربي، وأسهمت إسهامًا فعّالًا في كل المؤتمرات وعزّزت الاتصالات بينها وبين دول الجامعة، من أجل نصرة القضايا العربية المصيرية والتعاون إلى أبعد حد ممكن مع الدول العربية جميعها في سبيل تحقيق أماني الأمة العربية في الوحدة والحياة الأفضل، وقد عبر عن تلك الأهمية الشيخ زايد رحمه الله بقوله: «إنه لا سبيل لنا جميعًا لمواجهة خطر العدوان الصهيوني والمخططات العدوانية التي تسعى للسيطرة على مقدرات أمتنا إلا بإيجاد صيغة تحقق بها وحدة الصف»[٤].

وقد أكد البيان الأميري الصادر في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١م على أهمية ذلك في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنصه على: «أن السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة وصريحة، فهي سياسة عربية في أساسها وأهدافها، تؤمن بوحدة المصير المشترك للأمة

---

(١) ميثاق الجامعة العربية، ١٩٤٦م.
(٢) رضوان، أروى طاهر. (١٩٧٣). اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، ص (٥٧).
(٣) السخنيني. (١٩٨٢). مرجع سابق. ص (١٣٧).
(٤) شراب، ناجي صادق. (١٩٨٩). مرجع سابق. ص (١٧٨).

العربية، وتعمل من أجل تحقيق الحق العربي، والأماني القومية وتسير يدًا بيد مع الدول الشقيقة»[١].

وقد قامت دولة الإمارات العربية بتحقيق سياستها من خلال أجهزة جامعة الدول العربية، فقد اختارتها الجامعة ممثلة بوزير خارجيتها السابق للوساطة بين ليبيا ومصر عام ١٩٧٧م، إضافة لأدوار الوساطة بين الدول العربية والتي ذكرناها في موضع سابق من هذا البحث.

كما أثمرت مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة الكويت عن اتفاق بضليع[٢] لترسيم الحدود بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الجنوبية **(سابقا)**.

فضلًا عن دور الإمارات في الدعوة إلى عودة مصر إلى الصف العربي بعد عزلتها عقب معاهدة كامب ديفيد، وذلك من خلال تحرك الإمارات باستصدار قرار جماعي في القمة العربية لذلك، بعد أن ظهرت بوادر التحسن في العلاقات الثنائية في عهد الرئيس حسني مبارك؛ وذلك بعد اتباع مصر سياسة الانفتاح على الأقطار العربية[٣] فضلًا عن جهوده في إيجاد حل عادل لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية[٤].

كما التزمت دولة الإمارات بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنص من بين بنودها على عدم إبرام أي اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكًا يتنافى مع أهداف الأمة العربية، كما التزمت باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تدعو إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بصورة تدريجية، والتزمت بنص وروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية التي تشكل الدعامة الأساسية لفكرة الوحدة العربية.

ودولة الإمارات العربية المتحدة عضو فاعل في جميع المنظمات والهيئات والمؤسسات التابعة للجامعة العربية والتي بلغ عددها حوالي (٢٠٠) اتحاد ومنظمة وهيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عربية، بدءًا بمجلس الدفاع العربي المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية واتحاد إذاعات الدول العربية، وانتهاءً بغيرها من المنظمات والهيئات، إضافة لارتباطها باتفاقيات ثقافية واقتصادية وتعليمية وقضائية وإعلامية على مستوى ثنائي مع الدول العربية[٥].

---

(١) جريدة الاتحاد، أبو ظبي، العدد (٢١٧)، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١م.
(٢) ضليع العوازم اسم منطقة في دولة الكويت.
(٣) شراب، ناجي صادق. (١٩٨٩). مرجع سابق. ص (١٧٨- ١٧٩).
(٤) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (١٦٣).
(٥) عبدالله، عبدالخالق. (٢٠٠١). مرجع سابق. ص (٦٠- ٦١).

وعلى صعيد إصلاح وتفعيل دور جامعة الدول العربية وتعظيم دورها وهيبتها فقد عملت الإمارات وما زالت تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال:

أ- تقديم الدعم المادي والمعنوي للجامعة باستمرار.

ب- العمل على تعديل ميثاق الجامعة بما يتماشى مع أوضاع وقضايا النظام الدولي والإقليمي.

جـ- المطالبة بإنشاء محكمة عدل عربية تحت مظلة الجامعة العربية للفصل في المنازعات بين الأطراف العربية.

د- استمرار السعي لإيجاد التكامل العربي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا في إطار جامعة الدول العربية.

هـ - تفعيل آلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العسكري بين دول الجامعة العربية[١].

أما على صعيد تطوير جامعة الدول العربية وتوسيع اختصاصاتها وتفعيل قراراتها، وتطوير العمل العربي المشترك ومنظومته بشكل عام، فإنه ومهما كان الخلاف في وجهات النظر حول تقييم العمل العربي المشترك الذي تقوده الجامعة العربية أو تحركه، وحول أسباب نجاحه أو فشله، فإن انقضاء زهاء ستين عامًا على وجود الجامعة وحركة نشاطها وآلياتها وزيادة حجم العضوية فيها والتغيرات الدولية حولها، كل ذلك يفرض ضرورة إحداث وقفة لمراجعة موقف العمل العربي المشترك، ويتطلب جهدًا صادقًا لتقوية إيجابياته والقضاء على سلبياته ومعوقاته وتجاوزها[٢].

فبعد التطورات التي شهدتها نهاية القرن الماضي، وبعد عودة السيادة للدول التي كانت رازحة تحت الاستعمار سواءً كان ذلك على أقاليمها أو على مواردها الاقتصادية، وبعد أن هدفت جميع المنظمات الدولية وعلى تنوعها إلى تحقيق وتعزيز السلم والأمن الدوليين وإزالة أسباب الخلاف بين الدول وفض النزاعات فيما بينها بالوسائل السلمية، وفي هذا الإطار فإنه ومهما كانت النتائج المترتبة على ذلك مطلقة، أو نسبية بالقياس إلى الأهداف المبتغاة، فإن النجاح كان وما يزال رهنًا بأمرين:

أولاهما: الإصرار على توفير عوامل الازدهار للتنظيم الدولي من جهة.

وثانيهما: عدم إصرار الدول أعضاء التنظيم على مطلق سيادتهم بما يعوق تطوير التنظيم.

---

(١) آل نهيان، سلطان بن خليفة بن زايد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (٢٠٤).

(٢) أبو علي، سيد أنور. (٢٠٠٤). جامعة الدول العربية... وفلسفة التطوير. دورية شئون عربية، العدد (١١٧)، ربيع ٢٠٠٤م، القاهرة. ص (١٥- ٢٧).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إضافة إلى أن القرن الحادي والعشرين ينذر بأحداث وتطورات كبيرة وتغيرات خطيرة للعالم ودوله، ويتطلب ذلك فهم وبذل المزيد من الجهد لمواكبة التطورات المتلاحقة مع العمل على تنظيم هذا الجهد وزيادة حجم التعاون بينهم في شتى المجالات وتطوير آليات العمل العربي المشترك وزيادة مرونة هذه الآليات ولتواجه مستجدات الحياة الدولية.

وقد هدفت الجامعة إلى الحفاظ على أمن وسلم المنطقة العربية ودولها، والوقوف في وجه ما يقع عليها من اعتداءات وما يتهددها من مخاطر، مع العمل على ازدهار المنطقة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتوثيق صلات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في جميع المجالات التي تستهدفها الجامعة[١].

أما بالنسبة لعلاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالجامعة العربية، فلقد انضمت الإمارات إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٦ كانون أول/ديسمبر ١٩٧١م أي بعد أربعة أيام فقط من استقلالها، ووقعت على ميثاقها والتزمت بكل ما ينص عليه هذا الميثاق من واجبات، كما التزمت بما ورد في معاهدة الدفاع المشترك التي تنص من بين بنودها على عدم إبرام أية اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكًا يتنافى مع أهداف الأمة العربية[٢].

وما زالت دولة الإمارات تعمل على تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال: تقديم الدعم المالي والمعنوي، والعمل على تعديل ميثاق الجامعة بما يتوافق مع الأوضاع والقضايا والآليات المعاصرة التي طرأت على النظام الدولي والإقليمي، وإنشاء محكمة عدل عربية تحت مظلة الجامعة العربية، للفصل في المنازعات بين الأطراف العربية، واستمرار السعي لإيجاد التكامل العربي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا في إطار جامعة الدول العربية، وكذلك تفعيل آلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العسكري بين دول الجامعة العربية[٣].

– – –

– –

(١) الصادق، شعبان. (١٩٨٥). أدوار ووظائف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلة دورية عربية، العدد (٤١)، مارس ١٩٨٥، القاهرة.
(٢) أبو عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق.
(٣) آل نهيان، سلطان بن خليفة بن زايد. (٢٠٠٣). مرجع سابق. ص (٢٠٧).

–

المبحث الثالث

الأهمية النسبية لعلاقات الإمارات مع دول المشرق والمغرب العربي

ذكرنا سابقًا بأن الفكر السياسي للشيخ زايد بن سلطان رحمه الله يعتبر الموجه الرئيس لدفة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ يؤمن رحمه الله إيمانًا تامًّا وراسخًا بأنه لا يمكن لدولة الإمارات أن تأخذ دورها في المنطقة أو العالم بدون المشاركة الفاعلة والتعاون مع الأقطار العربية، وقد عبَّر رحمه الله عن ذلك منذ اليوم الأول لإعلان الاتحاد بقوله: «إننا نؤمن في هذا البلد بأن ثرواتنا ليست ملكًا لنا وحدنا، إن حقًا علينا مساعدة إخواننا في العروبة، وفي أي مكان من الأرض العربية، إن الإنسان العربي هو هدفنا الأول، ومن هنا فإن أي مشروع إنمائي ناجح في أي بلد عربي سيلقى دعمنا».

كما ترتكز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها القومية على ما جاء في نص المادة (١٢) من الدستور الذي ينص على: «نصرة القضايا العربية المصيرية، والتعاون إلى أبعد حد ممكن مع جميع الدول العربية في سبيل تحقيق أماني الأمة العربية في الوحدة والحياة الأفضل»(١).

فضلًا عن تأكيد نص المادة (٦) من نفس الدستور على الروابط القوية والعميقة التي تربط دولة الإمارات بباقي شقيقاتها العربية: «إن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية، وإن باب الاتحاد مفتوح لجميع الأقطار العربية». وهذا يشير بكل وضوح إلى إيمان دولة الإمارات بالوحدة بين الدول العربية، وتبنيها هذا الموقف منذ البدايات الأولى لاستقلالها(٢).

أولت دولة الإمارات العربية أهمية خاصة وكبيرة لعلاقاتها مع كل من دول المشرق العربي والمغرب العربي؛ فكما أن لها علاقات وطيدة مع دول المشرق العربي مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والأردن وسوريا ومصر واليمن والعراق وفلسطين ولبنان والسودان، فإن لها علاقات وطيدة أيضًا مع دول المغرب العربي مثل المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا(٣).

ولتوضيح الأهمية الكبيرة التي توليها دولة الإمارات لعلاقاتها مع كل من دول المشرق والمغرب العربي فإننا سنستعرض فيما يلي طبيعة هذه العلاقات

---

(١) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة الثانية عشرة.
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، السنة الأولى، ١٩٧١م، ص (٩).
(٣) مطر، جميل. وهلال، علي الدين. (٢٠٠١م). النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ومجالاتها وأهم معالمها وسبل تطويرها، متبعين في ذلك منهجية محددة تتمثل في استعراض هذه العلاقة من خلال محاور عدة أهمها: تاريخ العلاقة، والمواقف المشتركة، والموقف من قضية الجزر الإماراتية المحتلة، والعلاقات الاقتصادية والمساعدات المالية، والتبادل التجاري، والاتفاقيات العلمية والثقافية، وغيرها. وكذلك موقف دولة الإمارات من القضايا الخاصة بهذه الدول، مع الإشارة هنا إلى أنه بالنسبة لعلاقة الإمارات مع باقي دول الخليج العربية فقد تم بحثها في موقع سابق من هذه الدراسة، عند حديثي عن مجلس التعاون الخليجي[1].

– – –

– –

–

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

أولا: العلاقات مع دول المشرق العربي

العلاقات الإماراتية المصرية[١]:

تتميز العلاقات الإماراتية المصرية بالعمق والتطابق والاتفاق في المواقف إزاء معظم القضايا العربية والإقليمية والدولية، ولا ينسى الشعب المصري مقولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م: «إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي». وما زال الشعب المصري يتذكر أيضًا وقفته رحمه الله عشية مؤتمر القمة العربية في عمان نوفمبر ١٩٨٧م عندما أعلن أن الإمارات ستعيد علاقاتها مع مصر أيًا كان قرار القمة.

وعندما قام النظام العراقي السابق بالاعتداء على دولة الكويت واحتلها في أغسطس ١٩٩٠م التقت الرؤية المصرية الإماراتية في المعارضة الكاملة لأن يعتدي الأشقاء العرب بعضهم على بعض، وقد تأكد تطابق هذه المواقف بالتأييد المصري الواضح لنداءات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في أكتوبر ١٩٩٥م بالدعوة إلى المصالحة العربية الشاملة، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي.

وفي عام ١٩٩٦م شاركت الإمارات في قمة القاهرة ودعا رحمه الله أيضًا إلى استعادة التضامن العربي، وهذا الموقف تبنته مصر أيضًا إيمانًا منها بأن التجمع العربي هو الطريق الوحيد لزيادة القدرات العربية.

إضافة لذلك فإن مواقف الإمارات ومصر حيال القضية الفلسطينية تتميز بالتطابق التام والدعم الكامل للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة.

وفي ١٧ أغسطس ١٩٧٤م نجحت الوساطة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بين الزعيمين العربيين: الرئيس المصري السابق أنور السادات رحمه الله والرئيس الليبي معمر القذافي في الإسكندرية من منطلق حرصه رحمه الله على ضرورة إنهاء الخلافات بين الدول العربية.

وفي أغسطس ١٩٧٤م صدر بيان مشترك عن محادثات زايد والسادات أكد على اتفاق البلدين على زيادة التعاون بينهما في جميع المجالات، وفي ١٥ أكتوبر ١٩٧٦م تسلم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله رسالة من الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات ناشده فيها البقاء في موقع القيادة لدولة الإمارات، وبعدها وفي ٩ أكتوبر ١٩٨١م أدانت دولة الإمارات وبشدة

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات وكافة أشكال الاغتيال السياسي، مؤكدة أن هذا الأسلوب لا يتفق والقيم الإسلامية والأخلاق العربية.

إضافة لما سبق وفي ٢٦ من الشهر نفسه بدءًا بالاتصال الهاتفي المباشر مع المدن المصرية حيث تم افتتاح ١٩ دائرة هاتفية مباشرة من دولة الإمارات إلى مصر، وتم في القاهرة كذلك في ١٢ يناير ١٩٨٦م التوقيع على اتفاق لتسيير خط جوي لطيران الإمارات بين دبي والقاهرة، وفي ١٩ مارس ١٩٨٨م شهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مع الرئيس المصري بيانًا عمليًّا للصواريخ من إنتاج مصر، وقد أشار رحمه الله إلى أن الإنتاج الحربي المصري مدعاة إلى الفخر.

وفي ٢٨ يونيو ١٩٩٦م أشاد الرئيس المصري محمد حسني مبارك خلال استقباله للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي العهد آنذاك والرئيس الحالي لدولة الإمارات بالجهود المضنية التي يبذلها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله من أجل بث الروح في الجسد العربي بعد الجراحات العميقة التي ألمت به.

أما بالنسبة لموقف مصر من قضية الجزر فقد أيدت مصر موقف الإمارات من جزرها الثلاث التي احتلتها إيران، وعلى أهمية احترام سيادة الإمارات على الجزر.

ونعود لما بدأنا به وهو موقف الإمارات من حرب التحرير في ٦ أكتوبر ١٩٧٣م؛ فقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المساعدات الإنسانية لمصر إبان خوضها لتلك الحرب، وقد أجرى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله سلسلة من الاتصالات المهمة لمتابعة الموقف على الجبهتين: المصرية والسورية منذ بداية الحرب، وقد أبلغ رحمه الله كل من الرئيسين: المصري المرحوم أنور السادات والسوري المرحوم حافظ الأسد بأن دولة الإمارات تضع جميع إمكانياتها لدعم الموقفين لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، ولا زال العالم يذكر مقولة الشيخ زايد رحمه الله في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣م:

«إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي».

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧٣م قررت دولة الإمارات إرسال بعثة طبية رسمية إلى جبهة القتال في مصر، وبناءً على ذلك وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م توجهت بعثة طبية مؤلفة من (٨٣) طبيبًا وممرضًا وممرضة إلى القاهرة للمساهمة في المجهود الحربي، وقامت أيضًا بتشكيل لجان من المواطنين لجمع التبرعات من أجل دعم المجهود الحربي كذلك.

وفي ١٨ أكتوبر كان القرار التاريخي الجذري من قبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله عندما أمر بقطع إمدادات النفط عن الولايات

المتحدة الأمريكية بسبب مشاركتها في الحرب ضد مصر؛ ومن ثم وفي ٢٣ من الشهر نفسه أمر رحمه الله بقطعه عن هولندا بسبب موقفها العدائي من الأمة العربية.

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٩٠م أمر رحمه الله أيضًا بإقامة جسر جوي على نفقته الخاصة للمساهمة في نقل المواطنين المصريين الذين اضطروا لمغادرة الكويت والعراق أثناء عملية الغزو.

وبعد خمسة أيام أي في ٤ سبتمبر ١٩٩٠م أعلن مصدر مسئول أن دولة الإمارات قد استقبلت قوات عسكرية من مصر استجابة لروح التآزر والإخاء العربي من أجل تقوية قدرات الردع الدفاعية لدولة الإمارات في الظروف التي كانت سائدة آنذاك.

كما قدمت الإمارات إلى مصر العديد من المساعدات المتمثلة في المنح والقروض والاستثمارات المباشرة عن طريق دائرة مالية أبو ظبي وصندوق أبو ظبي للتنمية. وتشير إحصائية متعلقة بهذا الخصوص صادرة في عام ١٩٩٨م إلى بعض هذه المساعدات من مثل: مدينة الشيخ زايد بمبلغ (٧٣٤.٢٠٥) مليون درهم، واستصلاح أراضي في النوبارية بمبلغ (٣١٢.٦٠٠) مليون درهم.

وبالنسبة للمشروعات التي ساهم صندوق أبو ظبي للتنمية في إنجازها في جمهورية مصر العربية على شكل قروض ومنح فمن أهمها: مشروع استصلاح الأراضي بمرحلتيه الأولى والثانية (١٩٨٩-١٩٩١م) فقد بلغت (٣٨٥.٦٦٥) مليون درهم، وكذلك إعادة فتح وتطوير قناة السويس (٢٠٥.٠٥٠) مليون درهم، وكهرباء أبو قير (١٢٧.٩٠٧) مليون درهم، وقرضان آخران للصندوق الاجتماعي للتنمية بمرحلتيه الأولى والثانية بمبلغ (٢١٩.٩٢٠) مليون درهم.

كما ساهم الصندوق أيضًا بمبلغ (١٨٨.٢٥١) ألف درهم في رأس مال شركة أبو ظبي للاستثمارات السياحية وهي شركة مصرية إماراتية مشتركة، وساهمت دولة الإمارات أيضًا في مشروع ترعة الشيخ زايد بتوشكى جنوب الوادي بمبلغ (١٠٠) مليون دولار سنة ١٩٩١م، وفي يناير ٢٠٠٠م تم إنجاز مشروع ترعة الحمام بطول (٥٧) كيلو مترًا، والذي يصل مياه النيل إلى الساحل الشمالي الغربي لمصر، ويروي (١٤٨) ألف فدان، وذلك بتكلفة مقدارها (٦٦) مليون درهم.

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٩٢م وبتوجيهات من الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم رحمه الله أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن التبرع بمبلغ عشرة ملايين دولار لإعادة إسكان المتضررين من الزلزال في مصر.

وفي ٣ نوفمبر ١٩٩٤م تبرع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بمبلغ (١٣) مليون جنيه لمساعدة متضرري السيول في مصر، وفي اليوم

التالي تبرع رحمه الله أيضًا بمبلغ مليون درهم لمعهد الأورام القومي بمصر، وكذلك تبرع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بمبلغ مماثل.

أما بالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين البلدين فهي متعددة وشاملة لمعظم جوانب وآفاق التعاون بين البلدين ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- بروتوكول التعاون الإعلامي بين وزارة الإعلام بدولة الإمارات ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية التعاون العلمي والفني في الميادين الزراعية بين حكومة دولة الإمارات وحكومة مصر العربية.
- اتفاقية إنشاء هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية، والموقعة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.
- الاتفاقية الخاصة بإنشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربي الموقعة بين دولة الإمارات والسعودية ومصر وقطر برأس مال (١.٠٤٠) مليون دولار، وقد وصفت هذه الاتفاقية آنذاك بأنها حدث كبير في تاريخ الأمة العربية.
- اتفاقية تنظيم القوى العاملة المصرية في دولة الإمارات (مرسوم اتحادي رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠م).
- التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين في يوليو ١٩٨٨م من قبل وزيري الاقتصاد في البلدين، وقد انبثق عنها لجنة مشتركة عقدت اجتماعين: أولهما في يناير ١٩٩٠م في القاهرة، والثاني في نوفمبر ١٩٩١م بأبو ظبي.
- في ٢١ نوفمبر ١٩٨٩ وقعت الدولتان على اتفاقية لاستصلاح ١٥٥ ألف فدان بتكلفة مليار وخمسة وعشرين مليون درهم.
- اتفاقية تعاون ثقافي وتربوي وعلمي بين دولة الإمارات وجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية حماية وتشجيع وضمان الاستثمارات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار والتي تم التوقيع عليها في أبو ظبي في ١٩٩٨/١/٢٢م.
- كما يزيد من عمق العلاقات الإماراتية-المصرية تلك الزيارات المستمرة والمتبادلة ما بين القيادتين في الدولتين الشقيقتين.

– – –

العلاقات الإماراتية الأردنية[١]:

وتعتبر الأردن في مقدمة الدول العربية التي أقامت معها الإمارات علاقات دبلوماسية بعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتسم العلاقات بين البلدين بالتميز وذلك بسبب تقارب التوجهات السياسية لدى قيادتي البلدين، والذي كان له أكبر الأثر في ترسيخ هذه العلاقات، كما كان للأردن إسهامات كبيرة في قيام الاتحاد من خلال تعاونه المستمر في المجالات العسكرية والتعليمية، إضافة للزيارات العديدة المتبادلة بين قيادتي البلدين والمسئولين في كل منهما.

وبالنسبة للقضايا والمواقف المشتركة فيتم التشاور والتنسيق بين البلدين في معظم القضايا العربية والإقليمية والدولية، وقد عادت العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها بعد فترة الفتور القصيرة التي مرت بها نتيجة لأزمة الخليج، ولا أدل على ذلك من مظاهر الحداد الذي عبرت عنه دولة الإمارات على كافة المستويات: قيادةً وحكومةً وشعبًا عند وفاة جلالة الملك حسين بن طلال رحمه الله، ومشاركتها في تشييع الجنازة التي كان لها مغزاها السياسي في التعبير عن التضامن مع القيادة الجديدة في الأردن، والذي كان له أطيب الأثر في عودة العلاقات إلى طبيعتها التي كانت عليها، والتي أثبتت رسوخها إزاء مجمل التحديات التي تولدت عن أزمة الخليج.

وقد أكد ذلك تصريح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله عندما عبر عن موقف بلاده من التغيرات الدستورية التي أجراها الملك حسين رحمه الله عام ١٩٩٩م وقام على أساسها بنقل ولاية العهد من أخيه الأمير حسن إلى إبنه الأكبر الأمير عبدالله - الملك عبدالله حالياً- بقوله: «تابعنا باهتمام بالغ ومن منطلق الحرص الأخوي التطورات الأخيرة التي تمت في الأردن الشقيق العزيز على قلوبنا الذي كان دومًا مع أمته العربية مدافعًا عن قضاياها، وعلى الرغم مما تم في الأردن إلا أنه يدعونا لأن نؤكد مجددًا دعمنا الكامل وتأكيدنا التام ومباركتنا الأخوية لكل خطوة يتخذها جلالة الملك الحسين»، وفي ختام تصريح سموه رحمه الله أعلن أن دولة الإمارات تدرس سبل دعم الأردن الشقيق لتمكينه من الاستمرار في القيام بدوره الوطني والقومي، وقد ترجم تصريح سموه رحمه الله إلى إجراء تحويل وديعة مالية إلى المصرف المركزي الأردني في ١٩٩٩/٢/٦م من أجل المحافظة على قيمة صرف الدينار الأردني والخوف من انهياره بعد رحيل الملك حسين رحمه الله.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أما بالنسبة لموقف الأردن من قضية الجزر، فقد أَيَّدَ الأردن موقف الإمارات من جزرها المحتلة الثلاث ومساعيها ودعوتها السلمية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر بالتفاوض أو الإحالة إلى محكمة العدل الدولية.

وقد دعم الأردن ولا زال يدعم التوجهات السياسية للإمارات ومبادرات القيادة فيها الداعية إلى المصالحة العربية والتضامن العربي.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد قدم الصندوق للأردن قرضين اثنين بقيمة (٧٣.٤٥٠.٠٠٠) ثلاثة وسبعون مليونًا وأربعمائة وخمسون ألف درهمًا، كان الأول منهما لتمويل مشروع التطوير المتكامل للأغوار الجنوبية بقيمة (٥٥.٠٥٩.٠٠٠) درهم، أما القرض الثاني فقد ساهم في تمويل مشروع تطوير حوض نهر اليرموك وبلغت قيمته (١٨.٣٦٥.٠٠٠) درهم، أما القرض الثالث فقد ساهم في مشروع البوتاس الحبيبي بقيمة (٣٦.٤٠٠.٠٠٠) درهم.

إضافة لذلك فقد قدمت الإمارات العديد من القروض من مثل: تمويل سد الملك طلال بقرض مقداره واحد وعشرون مليون درهم عام ١٩٧٤م، وتمويل سد الملك طلال بخمسة ملايين درهم عام ١٩٧٥م، والأسمدة الفوسفاتية بتسعة عشر مليون درهم، ومبرة أم الحسين بأحد عشر مليون درهم، وبناءً على توجيهات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، فقد تم التوقيع على اتفاقية قرض صندوق أبو ظبي للتنمية للحكومة الأردنية بمبلغ (٣٦.٧٣٠.٠٠٠) درهمًا لتمويل مشروع سد الوحدة على نهر اليرموك.

أما بالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين البلدين فهي متعددة وشاملة لمعظم جوانب وآفاق التعاون بين البلدين ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- اتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة عام ١٩٨٢م.
- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي عام ١٩٩٩م.
- اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين الأردن والإمارات عام ١٩٩٩م.
- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتقني عام ١٩٩٩م.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل.
- اتفاقية حماية الاستثمار، وقد تم التفاوض بشأنها في شهر مايو عام ٢٠٠٠م.

– – –

العلاقات الإماراتية اللبنانية(١):

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية في عام ١٩٧٢م.

وفي ١٢ إبريل من العام نفسه أيضًا وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم اتحادي بإقامة سفارة للدولة في لبنان، وفي ٢ إبريل من العام ١٩٧٥م قام الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء آنذاك- باستقبال حسيب العبد الله السفير اللبناني لدى الدولة، ومن ثم استمر تبادل السفراء بين الدولتين الشقيقتين وازدادت العلاقات الأخوية عمقًا وتوافقًا على مجمل القضايا التي تهم الأمة العربية.

وقد عبرت دولة الإمارات عن تضامنها مع لبنان بسبب ما تواجهه من مشكلات وحرب أهلية متعددة؛ ففي ١٢ سبتمبر ١٩٧٢م استنكرت دولة الإمارات العربية المتحدة العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في ١٩٧٢/٩/١٢م، وفي اليوم التالي أعلن أحمد بن خليفة السويدي وزير الخارجية الإماراتية آنذاك استنكار دولة الإمارات العربية المتحدة لموقف بعض الدول الكبرى في مجلس الأمن واستخدامها لحق النقض –الفيتو- لمنع إدانة إسرائيل بسبب عدوانها على لبنان.

كما أكد السويدي أثناء لقائه مع مجلة روز اليوسف المصرية في ٢٦ يوليو ١٩٧٦م على استعداد بلاده للمشاركة في أي مشروع عربي من شأنه أن يساهم في حل الخلافات في لبنان، وبعدها بثلاثة شهور صرح عمران تريم عمران سفير دولة الإمارات بالقاهرة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بإبلاغ جامعة الدول العربية رسميًا بموافقتها على المشاركة في تشكيل قوة الأمن العربية في لبنان.

وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦م أعلن السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية أن دولة الإمارات قد قررت المساهمة بنسبة (٢٥%) من نفقات قوة الردع العربية في لبنان.

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٧٦م وصلت الدفعة الأولى من قوات الإمارات المشاركة في هذه القوات إلى دمشق في طريقها إلى لبنان؛ ومن ثم في ٩ إبريل /نيسان ١٩٧٩م قررت الإمارات سحب قواتها مع نهاية مهمتها في ٢٧ إبريل / نيسان ١٩٧٩م.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وفي ١٢ إبريل/ نيسان ١٩٧٩م أعلن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في حديث له لمجلة «الوطن العربي» أن قرار سحب قوات الإمارات العاملة ضمن قوات الردع العربية في لبنان كان بسبب توقيع معاهدة الصلح بين مصر والعدو الإسرائيلي التي وصفها رحمه الله آنذاك بأنها تشكل خسارة للعرب جميعًا وللمصريين أنفسهم.

ولكن وعلى الرغم من سحب الإمارات لقواتها من لبنان، إلا أن المساعدات الإماراتية لم تتوقف؛ ففي ١٩ يوليو من العام ١٩٨١م أمر رئيس الدولة رحمه الله بإرسال فريق طبي وكميات من الأدوية للمساعدة في علاج ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وفي ١٠ يونيو ١٩٨٢م أمر رئيس الدولة رحمه الله باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتيسير نقل المتطوعين إلى ميدان القتال في لبنان لدعم جهاد القوات اللبنانية الفلسطينية المشتركة ضد الغزو الصهيوني.

وفي ١١ يوليو تعرضت السفارة الإماراتية في بيروت لقصف مُرَكَّز من قِبَل قوات الغزو الصهيوني التي كانت تحاصر العاصمة اللبنانية بيروت.

وفي ٢٠ سبتمبر بعث رئيس الدولة رحمه الله برسائل إلى رؤساء الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي حول المجازر الوحشية التي ارتكبها العدو الصهيوني وعملاؤه ضد الشعبين: اللبناني والفلسطيني في صبرا وشاتيلا. وفي نفس اليوم قرر مجلس الوزراء توقيف العمل لمدة نصف ساعة حدادًا على أرواح الضحايا الذين استشهدوا في تلك المجازر.

واستمر الدعم الإماراتي للنضال البطولي الذي خاضته المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات الغزو الصهيوني.

وفي ١٧ يوليو ١٩٨٨م دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله إلى تحرك فوري لإنقاذ لبنان.

وفي ٣١ مايو من العام ١٩٩٢م أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي اللبنانية وناشدت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد عاجل لهذه التصرفات.

وفي أغسطس ١٩٩٩م وتحت رعاية الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية قام سفير دولة الإمارات العربية في لبنان محمد حمد عمران بافتتاح «مخيم المكفوفين العرب» الذي أقيم في مؤسسات رعاية اليتيم في جبل لبنان. وبعده بثلاثة شهور وتحديدًا في ١٧ ديسمبر ١٩٩٩م أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة العدوان الإسرائيلي على لبنان وأكدت مساندتها للبنان وصموده، وفي تصريح للشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لوكالة أنباء الإمارات بَيَّن أن هذا الاعتداء يعد انتهاكًا سافرًا لتفاهم نيسان بين لبنان وإسرائيل الذي يمنع التعرض للسكان المدنيين.

وفي ٩ فبراير ٢٠٠٠م دعت دولة الإمارات المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل الفوري من أجل وضع حد للاعتداءات

الإسرائيلية الواسعة النطاق على لبنان، وفي الشهر نفسه دعا الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة آنذاك خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية إدوارد ووكر في أبو ظبي؛ دعا الولايات المتحدة إلى إقناع إسرائيل بضرورة «الكف عن اعتداءاتها المستمرة على لبنان». كما صدر بيان عاجل عن الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية في فبراير ٢٠٠٠م تضمن دعم لبنان من أجل استعادة حقوقه وتحرير أرضه وتنفيذ القرار (٤٢٥) وذلك إثر ضرب إسرائيل البُنَى التحتية ومنشآت الكهرباء اللبنانية.

وفي ١١ مارس ٢٠٠٠م جاء في كلمة راشد عبد الله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في افتتاح أعمال الدورة «١١٣» لمجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في بيروت: «أن دولة الإمارات العربية المتحدة حكومةً وشعبًا تدين ما تعرض له لبنان من اعتداءات وعدوان غاشم وظالم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأن ما تمارسه المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال ما هو إلا حق في الدفاع عن النفس داخل أراضيها المحتلة؛ فهو حق مشروع تنص عليه المواثيق الدولية، ودولة الإمارات تقف مع لبنان الشقيق في دعم المقاومة المشروعة ضد الاحتلال».

كما قام الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع آنذاك خلال زيارته للبنان في ٢٩ مايو ٢٠٠٠م بنقل تهاني رئيس الدولة رحمه الله وحكومة وشعب الإمارات إلى رئيس الجمهورية اللبنانية وحكومة وشعب لبنان بتحقيق النصر وتحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ٢٧، ٢٨ مارس ٢٠٠١م أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال اجتماع مؤتمر القمة العربية الثالث عشر -الذي عُقِدَ في الأردن في تلك الفترة- التنازل عن دورها في استضافة القمة العربية الرابعة عشرة لمصلحة انعقادها في لبنان في مارس من العام ٢٠٠٢م تقديرًا منها لمواقف لبنان الوطنية، ولتأكيد الدعم الإماراتي للبنان في استعادة حقوقه.

أما بالنسبة لموقف لبنان من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران فإنه من خلال متابعة الوضع اللبناني نجد أنه يواجه العديد من الضغوط الإيرانية؛ لذلك لا يوجد أي تصريح لبناني رسمي بأحقية دولة الإمارات العربية المتحدة بجزرها الثلاث، ولكننا نجد أنه من خلال اللقاءات الجانبية مع المسئولين اللبنانيين فإن معظمهم يحرص على التأكيد على أحقية دولة الإمارات لجزرها الثلاث، وأن موقف لبنان من قضية الجزر واضح وهو الدعم لدولة الإمارات.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد بدأت منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ففي ١٩٧٢/٩/٢٠م تبرع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بمبلغ مليون دولار لضحايا العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وفي ١٩٧٩/٧/١٨م تبرعت دولة الإمارات العربية المتحدة بعشرة ملايين دولار للحكومة اللبنانية؛ مساهمةً منها في التخفيف عن متضرري أحداث جنوب لبنان ومساعدة الجمعيات الخيرية اللبنانية.

وفي ١٩٨١/١١/١١م سددت دولة الإمارات العربية المتحدة حصتها من المساعدات العربية المقررة للحكومة اللبنانية في قمة تونس والبالغة (٤٥) مليون دولار أمريكي.

وفي ١٩٩٨/٥/٤م أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة مبلغ (١٠٠) مليون دولار أمريكي في المصرف المركزي اللبناني كوديعة للاستفادة منها.

وفي عام ٢٠٠١م قررت دولة الإمارات العربية المتحدة تبني مشروع إزالة الألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان؛ وذلك بالتعاون مع لبنان والأمم المتحدة والدول التي ترغب في المشاركة في هذا المشروع، وتقدر قيمة هذا المشروع بحوالي (٥٠) مليون دولار.

كما شملت المساعدات والهبات أمورًا أخرى من مثل: إعادة تأهيل القصر الجمهوري في بعبدا بحوالي (٥) ملايين دولار أمريكي، ومساعدة الجيش اللبناني لإقامة بعض المنشآت الرياضية، وبقطع الغيار وغير ذلك.

أما على صعيد المساعدات والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي للتنمية فقد شملت قطاعات عدة من مثل: تطوير ميناء بيروت -الحوض الرابع- في عام ١٩٧٧م، وتطوير قطاع الكهرباء في شمال لبنان في العام نفسه، أما في قطاع الخدمات الاجتماعية فقد تم دعم مشروع بناء المساكن بحوالي (٩١.٨٢٥) مليون درهم في عام ١٩٩٣م.

وبالنسبة للتبادل التجاري بين البلدين فيشمل جوانب عدة في مجالي الاستيراد والتصدير.

وأخيرًا فإن من أهم العوامل التي عَمَّقت ولا زالت تعمق العلاقات الأخوية بين الدولتين الشقيقتين هو تلك الزيارات الكثيرة المتبادلة بين قيادتي الدولتين وعلى أعلى المستويات.

– – –

العلاقات الإماراتية اليمنية[١]:

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

تتميز العلاقات الإماراتية اليمنية بالعمق وكثرة مجالات التعاون شأنها في ذلك شأن علاقة الإمارات مع جميع شقيقاتها الدول العربية، وتعود هذه العلاقات إلى بدايات نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة حيث إنه بمجرد إعلان الاتحاد في ٢٩ نيسان/إبريل عام ١٩٧٢م قرر مجلس الوزراء الإماراتي إقامة سفارة للدولة في الجمهورية اليمنية.

وبعد ذلك في الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢م استقبل رئيس الدولة آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله سفراء الدولة الجدد في كل من اليمن والكويت والعراق وباكستان[١].

وقد زاد هذه العلاقات عمقًا وقوة كثرة الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين وعلى مختلف المستويات منذ نشأة الاتحاد الإماراتي ولغاية تاريخه، إضافة لوجود كثير من اللجان المشتركة التي تعقد اجتماعاتها لبحث أوجه التعاون على مختلف الصعد.

ولقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من بين دول الخليج العربية التي وافقت على انضمام اليمن إلى منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما بالنسبة للموقف اليمني من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران؛ فإنه بالإضافة للدعم المعنوي الذي تقدمه دولة الإمارات للجمهورية اليمنية من أجل إنهاء قضاياها الحدودية مع الدول المجاورة لها؛ فإننا نجد بالمقابل دعمًا سياسيًّا يمنيًّا مسانِدًا لدولة الإمارات في قضيتها العادلة لاستعادة جزرها الثلاث المحتلة.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد بلغت قيمة إعادة التصدير في إطار التجارة الخارجية بين البلدين حوالي (٥١١.٥٩٤.٥٣٤) مليون درهم إماراتي، كما بلغ إجمالي قروض الصندوق حوالي (٤٠٧.٠٨) مليون درهم توزعت على جملة من المشاريع في قطاعات النقل والمواصلات، وقطاع توفير المياه والمجاري، وتنمية المرتفعات، والصيد، والكهرباء، والمسح الجيولوجي وغير ذلك.

وعلى صعيد المساعدات والمنح الممولة من قبل حكومة أبو ظبي، فقد شملت قطاعات عدة من مثل: قطاع الزراعة والثروة السمكية والتنمية الريفية حيث تم منح قرض بقيمة (٣٠٨.٥٣) مليون درهم لمشروع سد مأرب في

---

(١) الشريف، عبده حمود. (٢٠٠٤). العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. أوراق بحثية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

عام ١٩٨٤م، ومن ثم ألحق بمبلغ آخر قيمته (٧٣.٤٦) مليون درهم لتكملة الأعمال الإضافية في العام ١٩٨٧م.

وفي مجال قطاع الخدمات الاجتماعية فقد تم تقديم جملة من المساعدات والمنح لإقامة مشاريع وحدات سكنية ومتنزهات في أماكن مختلفة من اليمن، وقد بلغ إجمالي هذه المنح حوالي (٥٣٠.٤٨) مليون درهم إماراتي.

أما على مستوى الاتفاقيات الثنائية فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين البلدين التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في أبو ظبي بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢١م.
- مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني وغيرها الكثير وعلى مختلف الصعد التربوية والأمنية والعسكرية.

_ _ _

العلاقات الإماراتية السورية[١]:

تعود العلاقة بين البلدين الشقيقتين إلى ما قبل نشأة الاتحاد الإماراتي، ففي ١٩٧١/٣/٤م وقد قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بأول زيارة رسمية لدمشق، وفي ١٩٧١/١٢/١٢م قام الرئيس السوري حافظ الأسد رحمه الله بأول زيارة رسمية للدولة، ومن ثم توالت الزيارات الرسمية المتبادلة بين قيادتي الدولتين وعلى أعلى المستويات مما ساهم في توطيد عرى التواصل بينهما.

وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة في كل المحافل الدولية على دعم الموقف السوري في قضية استعادتها للجولان المحتل، وقد أكد ذلك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله خلال استقباله للرئيس السوري بشار الأسد أثناء زيارته للدولة بتاريخ ٢٠٠١/١/٢١م، والذي أكد فيه أن الدولة تبذل كل جهد ممكن من أجل إحياء عملية السلام على كافة المسارات وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثم فقد شهدت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا بعد حرب الخليج الثانية نوعًا من سوء التفاهم بسبب التباين الذي ظهر في

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

وجهات النظر بين البلدين بشأن قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث؛ إضافة إلى العلاقات الاستراتيجية بين سوريا وإيران، لكن حدث تحول نوعي في موقف سوريا فيما بعد بشكل إيجابي تجاه الموقف الإماراتي سأوضحه في المبحث المخصص لقضية الجزر.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فهناك العديد من أوجه هذا التعاون، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مشاركة صندوق أبو ظبي للتنمية بتقديم جملة من القروض لسوريا لاستخدامها في قطاعات: النقل والمواصلات، والطاقة والكهرباء، والصناعة.

كما يرتبط البلدان بجملة من الاتفاقيات من أهمها: اتفاقية منع الازدواج الضريبي، والاتفاق التربوي للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني التي تم التوقيع عليها في ٢٠٠٠/٤/٢م، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار في ٢٠٠١/١/١٠م، إضافة لوجود مشاريع اتفاقيات تحت الدراسة من مثل مشروع اتفاقية «استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، ومشروع اتفاقية للتعاون بين وزارتي الداخلية في كلا البلدين.

العلاقات الإماراتية الفلسطينية[١]:

تنطلق العلاقات الإماراتية - الفلسطينية من منطلقين أساسيين:

أولهما: عروبة فلسطين.

وثانيهما: أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وهي لب قضايا الشرق الأوسط.

ويوجد اقتناع رسمي وغير رسمي بأنه لن تُحل هذه القضايا ما لم تحل القضية الفلسطينية؛ وذلك منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م الخاص بتقسيم فلسطين؛ أصبح التركيز على هذه القضية والالتزام بها أحد المقاييس الوطنية والقومية لأي نظام سياسي عربي، بحيث لم يستطع أي نظام عربي أن يتنصل منها أو يتخلى عن العمل لضمان الحقوق الشرعية لشعب فلسطين بأي شكل أو صيغة، سياسية

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

كانت أم عسكرية، وإن كانت درجة التعامل معها والأساليب المتبعة في ذلك متفاوتة ومتباينة من نظام عربي لآخر.

ودولة الإمارات العربية المتحدة كأحد هذه الأقطار قد أكدت منذ استقلالها على لسان رئيسها آنذاك الشيخ زايد رحمه الله على الالتزام التام بالمسئولية القومية تجاه تحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين بالكامل، ودعمها المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك -السلطة الفلسطينية حاليًا- بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتأييدها لها واعترافها بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكدت دولة الإمارات كذلك إيمانها المطلق بأن حل الصراع العربي الإسرائيلي مرتبط تمامًا بتسوية القضية الفلسطينية، والذي لا يمكن أن يقوم إلا على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتحرير القدس العربية وإيجاد تسوية عادلة تضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

ومن الومضات المضيئة التي تبين مواقف الإمارات تجاه هذه القضية نورد بعض الأمثلة:

في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٠م قررت دولة الإمارات العربية المتحدة قطع العلاقات مع أي دولة تستجيب لقرار إسرائيل وتقوم بنقل سفارتها إلى القدس العربية المحتلة، وبعد ذلك بعامين في ١٩ حزيران/يوليو ١٩٨٢م أصدر ديوان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله رئيس الدولة آنذاك بيانًا بإلغاء كافة مظاهر الاحتفال بعيد الفطر المبارك تضامنًا مع الشعبين: الفلسطيني واللبناني اللذين يواجهان الغزو الصهيوني.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م بعث رحمه الله برسائل إلى رؤساء الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي حول المجازر التي ارتكبها العدو الصهيوني وعملاؤه ضد الشعب الفلسطيني واللبناني في صبرا وشاتيلا، وأصدرت الخارجية الإماراتية بيانًا حملت فيه أمريكا مسئولية هذه المذابح.

وفي ١٦ كانون ثان/يناير ١٩٨٦م تقدمت دولتا الإمارات والمغرب بطلب باسم الدول الإسلامية لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى.

هذا واستمرت هذه المواقف الإماراتية الشجاعة لنصرة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة؛ ففي ١٥ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٨٨م أعلنت دولة الإمارات دعمها وتأييدها لقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله أن الإمارات ستدعم قرارات المجلس في المحافل الدولية.

وفي ١٦ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٨٨م أعلنت الإمارات اعترافها الرسمي الكامل بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

في ١٣ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٨م دعا الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان الولايات المتحدة خلال لقائه السفير الأمريكي في أبو ظبي إلى فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعليه وفي ٥ كانون ثان/يناير ١٩٨٩م وضع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رحمهما الله حجر الأساس لسفارة فلسطين لدى الدولة.

وبعد ذلك في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠م أصدر مجلس الوزراء بيانًا أعرب فيه عن قلقه البالغ لاستمرار تهجير اليهود السوفيت إلى فلسطين المحتلة من أجل تكريس سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤م أدانت دولة الإمارات وبشدة تلك الجريمة النكراء التي ارتكبها المستوطنون الصهاينة بحق المصلين في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل وحملت الحكومة الإسرائيلية المسئولية عن هذه المذبحة الفظيعة.

وفي ٢٥ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٥م بحث الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان مع السفير الأمريكي لدى الدولة قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقال: إن دولة الإمارات تعتبر القرار صدمة كبيرة؛ لأنه يشكل انحيازًا صارخًا لجانب إسرائيل ويضعف مصداقية أمريكا في الشرق الأوسط.

وفي ١٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠م أدان مجلس الوزراء برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان المجازر الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكها لحرمات المقدسات، وطالب المجتمع الدولي بوقف العدوان الإسرائيلي، كما وجه مجلس الوزراء إلى استقطاع راتب يوم واحد من جميع العاملين في الوزارات والهيئات لمعاونة ومساعدة أسر شهداء الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد توالت المساعدات الإماراتية للشعب الفلسطيني بصورة سخية وأشكال متعددة، ومن هذه المساعدات ما أعلنه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٦م أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله قد منح منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (٣٠) مليون دولار.

وفي ٥ نيسان/إبريل ١٩٨٨م تبرع رحمه الله بمبلغ (١٠) ملايين دولار لشهداء الانتفاضة.

وفي ٢٨ نيسان/إبريل أوضح مصدر مسئول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد شاركت بتوجيهات من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في اجتماع الدول المانحة الذي عقد في واشنطن، وأعلنت عن تعهدها بتقديم (٢٥) مليون درهم كدعم للسلطة الفلسطينية على مدى خمس سنوات بدءًا من العام ١٩٩٤م.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وفي الأول من تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٩٥م بدأت الجهات المختصة بالدولة وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية بحث الخطوات العملية لتنفيذ قرار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بتمويل عدد من المشروعات السكنية في القدس المحتلة، وكذلك ترميم عدد من المنشآت والمشروعات فيها.

وفي ٦ كانون ثان/يناير ٢٠٠١م صدر قرار الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان بتخصيص (١٠) ملايين درهم لإعادة تعمير وصيانة المباني المتضررة نتيجة العدوان الإسرائيلي.

كما قامت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي بتقديم العديد من المساعدات النقدية والعينية للشعب الفلسطيني خاصة في المجال الصحي والطبي والإسعاف بلغت في مجموعها منذ شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠م ولغاية تاريخه حوالي (٣٩.٩٤١.٠٠٨) درهم إماراتي.

أما بالنسبة لحملة التبرعات التي أطلقتها الدولة وشاركت فيها جميع الفئات بدءًا من القيادة والحكومة ومرورًا بموظفي الدولة والمقيمين على أرضها والجامعات والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية فقد تجاوز مجموع مبالغها منذ شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠م ولغاية تاريخه مليار درهم إماراتي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تبرع رئيس الدولة آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بمبلغ (٣٠) مليون درهم، وحكومة دولة الإمارات بحوالي (١٥٠) مليون دولار، ومواطنو ومقيمو الدولة بحوالي (٦٥) مليون دولار، وصندوق أبو ظبي للتنمية بحوالي (٥٠) مليون دولار، ودولة الإمارات بحوالي (٧) مليون دولار، كما بلغت تبرعات موظفي وزارات الدولة الاتحادية حوالي (١٢) مليون درهم، ومجموعة عميد بن يوسف (٤) مليون درهم، إضافة لتكفل حاكم الشارقة بفرش المسجد الأقصى بالكامل، وتكفل ولي عهد دبي ببناء مدرسة ثانوية في الموقع الذي استشهد فيه الطفل محمد الدرة، وتبرع حكومتي الأردن والإمارات بتوفير مستشفى طبي متنقل، وجامعة عجمان بـ(٤٠) منحة دراسية للطلبة الفلسطينيين، وغير ذلك من أوجه التبرع المختلفة من جهات مختلفة.

وفي مجال التبرعات أيضًا فقد تبرع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بمبلغ مليوني دولار لإنشاء مركز لتعليم وتأهيل المعاقين في فلسطين عن طريق منظمة العمل الدولية في جنيف التي تولت تنفيذ المركز والإشراف عليه، كما قدمت وزارة المالية والصناعة مبلغ (٦.٣) مليون دولار كمنحة من حكومة دبي.

وفي عام ١٩٩٤م قدمت دائرة مالية أبو ظبي مبلغ (١٠) ملايين دولار، قدمت منها خمسة ملايين للسلطة الفلسطينية، وخمسة أخرى دفعت لصندوق هولست التابع للبنك الدولي.

وفي عام ١٩٩٥م تم دفع (١٠) ملايين دولار لنفس الصندوق، وذلك عن قسطي ١٩٩٥م و١٩٩٦م.

وفي عام ١٩٩٥م تم دفع (٥) ملايين دولار للسلطة الفلسطينية أيضًا.

هذا كله بالإضافة إلى تبرعات أخرى من جهات أخرى من مثل: مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وهيئة أبو ظبي للأعمال الخيرية وتبرعات الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة؛ إضافة لحملات التبرعات التي ترافق المهرجانات والأنشطة المختلفة، فعلى سبيل المثال في مهرجان للطفل الفلسطيني أقيم في دبي في كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦م فتح الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع باب التبرعات بمبلغ مليون وسبعمائة وخمسون ألف دولار ليصل المبلغ الإجمالي الذي تم جمعه في ذلك المهرجان إلى أربعة ملايين دولار (جريدة الاتحاد، ١٨ ديسمبر ١٩٩٦م).

وكذلك في الحملة التي أطلقها تليفزيون الشارقة بعنوان «القدس تناديكم» فقد وصلت التبرعات إلى أكثر من (٧٥) مليون درهم إماراتي.

– – –

العلاقات الإماراتية السودانية[١]:

تعتبر السودان من أوائل الدول العربية التي أقامت الإمارات معها علاقات دبلوماسية بعد قيام دولة الاتحاد، حيث تلقى رئيس الدولة آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨م برقية تهنئة بقيام دولة الإمارات من الرئيس السوداني الأسبق محمد جعفر نميري، وفي ١٩٧٢/٤/٢٩م قرر مجلس الوزراء إقامة سفارة جديدة لدولة الإمارات في الخرطوم.

ومن ثم تم تبادل السفراء ما بين الدولتين الشقيقتين، واستمر كذلك تبادل الزيارات ما بين قيادتي البلدين وعلى أعلى المستويات مما كان له أطيب الأثر في تعميق العلاقات الأخوية بين البلدين.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فهناك الكثير من أوجه هذا التعاون التي شملت العديد من المشاريع والاتفاقيات، ومن أمثلة ذلك فقد بلغت قيمة إجمالي التبادل التجاري السلعي بين السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة حوالي (١٢٥.٤) مليون درهم في العام ١٩٩٦م، ومن ثم ارتفعت لتصل إلى (١٨٥.٧) مليون درهم في العام الذي يليه بزيادة نسبية وصلت إلى

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

(٤٨.١%)، ولتنخفض بعد ذلك لتصل في عام ١٩٩٨م إلى (١٤١.٧) مليون درهم.

أما على صعيد المساهمات المقدمة من دولة الإمارات من خلال جمعية الهلال الأحمر وهيئة الأعمال الخيرية فهي كثيرة ومتعددة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مساهمة جمعية الهلال الأحمر الإماراتي بتقديم مساعدات إنسانية للكوارث التي مرت بالسودان؛ ففي نيسان/إبريل ٢٠٠٠م تم إرسال أجهزة ومستلزمات طبية عبر جسر جوي مباشر من أبو ظبي إلى منطقة كادوقلي في جنوب غرب السودان بمعدل سبع رحلات يومياً، كما قدمت الجمعية مساعدات للسودان تمثلت في بناء مساجد وكذلك حفر آبار لمياه الشرب وكفالة الأيتام والإغاثة بأنواعها المختلفة وذلك خلال الفترة ما بين عامي(١٩٩٨-٢٠٠٠م)، وقد بلغ حجم هذه المساعدات حوالي (٦.٣٨٤.٩١٦) مليون درهم.

ومن أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاقية النقل الجوي بين البلدين.

العلاقات الإماراتية الصومالية[١]:

بدأت العلاقات الثنائية بين الإمارات والصومال منذ منتصف السبعينيات والعلاقة بين البلدين لها طابعها المميز بفضل السياسة الحكيمة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله والرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري.

حتى بعد انهيار الدولة في الصومال في ١٩٩١م لم تتخلَ الإمارات عن الصومال في محنتها بل كانت دائمًا وعلى لسان الشيخ زايد رحمه الله تناشد المجتمع العربي والدولي من أجل التدخل الفوري لمساندة الأشقاء في محنتهم ومناشدة الفصائل الصومالية وقف القتال فيما بينهم.

وبالنسبة لموقف الإمارات من المصالحة في الصومال فعندما قررت الأمم المتحدة إرسال قوات دولية إلى الصومال لمحاولة إيجاد حل مناسب لوقف القتال هناك، فقد كانت الإمارات من أوليات الدول التي قررت المشاركة في هذه القوات، ووصلت كتيبة من القوات المسلحة الإماراتية إلى الصومال في ١٩٩٣/١/١٨م للمشاركة في هذه العملية والتي أطلق عليها عملية «إعادة الأمل» الدولية.

كما ساندت الإمارات كل اتفاق من شأنه أن ينهي الأزمة الصومالية، فعندما قررت الفصائل الصومالية عقد مؤتمر مصالحة في مصر في العام

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

١٩٩٧م كانت الإمارات من أوائل الدول العربية التي ساندت الاتفاق، وساندت المبادرة الجيبوتية التي هدفت لإنهاء النزاع في الصومال ورحبت باختيار عبد القاسم صلاد حسن رئيسًا لجمهورية الصومال.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م غادرت ميناء زايد باخرة إغاثة محملة بمختلف المواد الغذائية.

وفي ١٦ كانون ثان/يناير ١٩٩٦م وصلت إلى العاصمة الصومالية مقديشو سفينة شحن تابعة لهيئة أبو ظبي الخيرية وعلى متنها (٣٤) طنًا من المواد الغذائية والطبية كمساعدة عاجلة للشعب الصومالي، كما بلغت قيمة المساعدات المقدمة من قبل جمعية الهلال الأحمر الإماراتي للصومال حتى أواخر عام ١٩٩٩م حوالي (١٠.٠٨٦.٤٦٢) درهم إماراتي.

وقد قدمت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية في عام ١٩٩٨م معونة إنسانية بمقدار مليون درهم لإغاثة المنكوبين من جراء الفيضانات التي اجتاحت بعض المناطق الصومالية، إضافة لإعادة بناء وتأهيل عدد من المؤسسات التعليمية التي دمرتها الحرب الأهلية هناك، وذلك بالتعاون مع لجنة مسلمي إفريقيا.

– – –

العلاقات الإماراتية الجيبوتية:

أما بالنسبة للعلاقات الإماراتية مع جيبوتي فإنه من خلال تتبعنا ورصدنا لهذه العلاقات فقد وجدنا أنها ضعيفة وتفتقر إلى تبادل الزيارات من الجانبين، ويبدو أن الجانب الجيبوتي لم يبادر إلى تفعيل هذه العلاقات إلا بين الحين والآخر؛ إضافة لأن التمثيل الدبلوماسي لم يرتقِ إلى مستوى الطموح واقتصر على مستوى سفير غير مقيم بحيث يكون سفير جيبوتي لدى السعودية هو السفير غير المقيم لدى الإمارات، والسفير الإماراتي لدى السعودية هو السفير غير المقيم لدى جيبوتي.

أما بالنسبة لموقف جيبوتي من قضية الجزر الإماراتية المحتلة؛ فقد أكد الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر حيلة أثناء زيارته لدولة الإمارات في ٧ آيار/مايو من العام ٢٠٠٠م دعم بلاده الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزرها الثلاث.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد قامت دائرة المشتريات في أبو ظبي في تشرين ثان/نوفمبر ١٩٩٤م بشحن مواد غذائية عن طريق الجو والبر لمساعدة المتضررين من الأمطار في جيبوتي؛ وذلك استجابة لنداء الاستغاثة الذي أطلقته حكومة جيبوتي. وفي عام ١٩٩٠م قدمت حكومة أبو ظبي مبلغ (١٣.٣٣٣.٣٣٤) دولار أمريكي، وفي عام ١٩٩٥م قدمت أيضًا (٢.٣٠٠.٣٧٠) درهم إماراتي.

كما قام صندوق أبو ظبي بتقديم قرض إسكاني بقيمة (٨) ملايين دولار، وفي ٢٠٠٠/٥/٧م وافقت الإمارات على دفع الرواتب المتأخرة للموظفين في جيبوتي. وفي ٢٠٠٠/٥/٧م طلب الرئيس الجيبوتي من الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان عند استقباله إياه في أبو ظبي بعض المساعدات من مثل: المساعدة في المنشآت السكنية والمياه والطاقة والتعليم، ووعد بتقديم المساعدة الممكنة من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية، خاصة ما يتعلق بالجفاف.

العلاقات الإماراتية الجزر قمرية[١]:

من خلال متابعتنا لملف العلاقات الثنائية بين الإمارات وجزر القمر نلاحظ أن النشاط الدبلوماسي بين البلدين محدود، ويرجع ذلك إلى أن جزر القمر دولة حديثة العهد حيث أعلنت استقلالها في عام ١٩٧٥م وانضمت إلى الجامعة العربية في عام ١٩٩٤م، وعليه فإن التمثيل الدبلوماسي بين البلدين

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

قد اقتصر على اعتماد سفيري الدولتين في المملكة العربية السعودية ليكونا سفيرين غير مقيمين لكل منهما، شأنها في ذلك شأن دولة جيبوتي.

ومن مواقف الإمارات تجاه جزر القمر هو تأييدها لانضمامها للجامعة العربية في أواخر عام ١٩٩٣م، ومساندتها لها كذلك في حل أزمتها الداخلية الناتجة عن انفصال جزيرة بنجوان عن الحكومة الاتحادية وتقديمها مساعدات مادية للحكومة القمرية للتغلب على المشاكل المادية.

وعلى صعيد المساعدات الاقتصادية فقد قام صندوق أبو ظبي للتنمية بتقديم عدة مساعدات في قطاعات النقل والمواصلات لتطوير مطار عنجوان في العام ١٩٧٩م، وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم. كما قامت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية بإنشاء مركز صحي عام بمدينة موروني العاصمة بتكلفة إجمالية قدرها مليون دولار أمريكي، كما تلقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله في ٢٠٠٠/٤/٢٣م رسالة من الرئيس القمري عثمان غزالي ينشد فيها مساعدة دولة الإمارات لجزر القمر من أجل تنفيذ بعض المشاريع.

– – –

– –

–

ثانيًا: العلاقات مع دول المغرب العربي

العلاقات الإماراتية المغربية[١]:

ابتدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٢م؛ ففي ١٩٧٢/٦/٢١م وافق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله على إنشاء سفارة للدولة في الرباط، وبتاريخ ١٩٧٢/٩/٧ تقرر إنشاء سفارة رسمية للدولة في المغرب.

وفي الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٧١م؛ أي قبل تشكيل الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة ولغاية الآن فقد شهدت العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين الكثير من أوجه التعاون وتبادل الزيارات والآراء؛ ففي ١٩٧١/٨/١٨م بعث حاكم إمارة الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد القاسمي رحمه الله برسالة إلى العاهل المغربي آنذاك الملك الحسن الثاني رحمه الله بخصوص جزيرة أبو موسى.

وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢م بعث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله برسالة إلى العاهل المغربي رحمه الله بمناسبة تشكيل الاتحاد الإماراتي الأول، وفي ١٩٧٢/١٢/٢م تلقى رحمه الله برقية من العاهل المغربي يهنئه فيها بمناسبة قيام الاتحاد.

ومن ثم استمرت الزيارات المتبادلة بين الدولتين الشقيقتين وعلى أعلى المستويات، وعلى مختلف الصعد والفعاليات بحيث أصبح يزور دولة الإمارات العربية المتحدة سنويًّا وفود شعبية مغربية من مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية.

كما يتم عقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية البلدين في عاصمتي البلدين وعلى هامش اجتماعات الأمم المتحدة؛ بغية تنسيق الجهود وتبادل المعلومات، وكذلك عقد اجتماعات لكبار المسئولين بالوزارتين لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجان المشتركة واللجان الفرعية المنبثقة منها ولزيادة التعاون والاتصالات.

أما بالنسبة للموقف المغربي من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران؛ فقد أيدت المغرب جميع القرارات المتعلقة باحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والصادرة عن مجلس الجامعة العربية وعددها ثمانية عشر قرارًا وآخرها بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨م.

وبالمقابل فقد وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب المغرب في قضية الصحراء المغربية، وأيدتها في نضالها المشروع من أجل استرجاع

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

أراضيه واستكمال وحدته الترابية، وقد أيدت دولة الإمارات القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٦م المعبر عن مؤازرة الدول العربية للخطوات المتعلقة بشأن الصحراء، وتجاوب هيئة الأمم المتحدة بعد ذلك مع طلب المغرب بعرض قضية تحرير الصحراء من الاحتلال الأسباني على محكمة العدل العليا للإجابة على سؤالين متعلقين بالولاية التي كانت على إقليم الصحراء وقت استيلاء أسبانيا عليها، والروابط القانونية التي كانت تربط بين الإقليم وكل من المغرب وموريتانيا.

كما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من جملة الدول العربية التي ناشدت المملكة المغربية للتوجه إلى مؤتمر القمة الإفريقي في نيروبي يوم ١٩٨١/٦/٢٦م لعرض موقفها من الصحراء، ومن هناك ومن على منصة ذلك المؤتمر طالب عاهل المغرب رحمه الله بقبول إجراء استفتاء بشأن الصحراء المغربية من خلال الأمم المتحدة.

وتؤيد الإمارات حاليًا الحلول السلمية للمشكلة الصحراوية في إطار المصالحة العربية وتشجيع أي وساطة جديدة، وإن كانت هذه الوساطات قد توقفت خلال الفترة الأخيرة. فبعد اتصالات جرت بين الإمارات والجزائر لتلمس ما يمكن القيام به لتقريب وجهات النظر أعرب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن عدم ترحيبه بمدخل الوساطة وأن العلاقة بين الجزائر وبين المغرب كفيلة بحل هذه المسألة.

ورغم أن دولة الإمارات تحبذ إيجاد حل عربي لهذه القضية، فإنه في حالة عدم توافره، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون مع الشرعية الدولية والخطوات التي اتخذت بهذا الشأن، وقد دأبت الإمارات منذ قبول طرفي النزاع لخطة التسوية وفق قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في يونيو ١٩٩٠م على مساندة الموقف المغربي الذي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكذلك وعندما نشبت الخلافات وازدادت حدتها بين المغرب والجزائر تدخلت دولة الإمارات بشخص رئيسها آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بإجرائه العديد من الاتصالات والمقابلات، وعبر عن أسفه لذلك من خلال الرسالة التي بعث بها رحمه الله إلى العاهل المغربي آنذاك الملك الحسن الثاني رحمه الله، كما ساهمت دولة الإمارات بشكل فاعل من خلال الجامعة العربية والوساطات الأخرى ببذل الجهود في التوسط لحل النزاع.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ترتبط مع المملكة المغربية بالعديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع أن هذه العلاقات لم ترق ولم تصل بعد إلى المستوى المطلوب والمتقدم الذي وصلت إليه العلاقات السياسية والتي قد تعود في جزءٍ منها إلى توقف اجتماعات اللجنة المشتركة منذ عام ١٩٨٨م.

وفي الزيارة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله للمغرب خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٧-١٩٩٧/٦/٢٩م) أعلن الشيخ فاهم القاسمي وزير الاقتصاد الإماراتي آنذاك عن قيام محادثات بين البلدين الشقيقين لإقامة منطقة للتبادل التجاري بين البلدين وعن رغبة المغرب في مساهمة الجهات ذات العلاقة بالإمارات في مشاريع استثمارية في المغرب تشمل مجالات عدة من مثل: المياه والطرق والزراعة والصناعة، وأكد أن المشاريع التي تم تمويلها من جانب صندوق أبو ظبي للتنمية كانت ناجحة ومربحة، وأن المغرب يفي بديونه في المواعيد المحددة.

لقد انعكست العلاقات الأخوية بين البلدين عل حجم الاستثمارات بينهما، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في قائمة المستثمرين العرب والمرتبة الثالثة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخاصة في المغرب والتي بلغت في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال حوالي (٢٢٠) مليون دولار، وتتنوع مجالات نشاطها ما بين قطاعات الصناعة والصيد البحري والعقارات والمواصلات، بالإضافة إلى السياحة التي تشكل المجال الرئيسي للاستثمار في المغرب، ومن الجدير بالذكر هنا أن مساهمات صندوق أبو ظبي للتنمية تعتبر الركيزة الأساسية لهذه الاستثمارات حيث ساهم المشروع في إقامة سبع من كبرى المؤسسات العاملة في المجالات السابقة الذكر باستثمارات تصل إلى حوالي (١٥١) مليون درهم، ومن الأمثلة على الشركات الإماراتية النشطة في هذا المجال شركة «ليوا» التي يوجد مقرها في مدينة أبو ظبي، والتي قامت بشراء خمسة فنادق في كل من مراكش وأغادير والرباط والدار البيضاء.

ومن أهم المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لشقيقتها المملكة المغربية ذلك المشروع الذي تبرع به رئيس الدولة رحمه الله لغرس مليون نخلة بمنطقة الرشيدية بالمغرب وتم التوقيع في ١٩٩٣/٤/٣٠م، وكذلك غرس ألف هكتار في منطقتي بوعرفة وجرادة بأشجار الزيتون ليستفيد منها السكان المحليين في تلك المناطق، وكذلك مساهمته رحمه الله في تمويل مستشفى جهوي وإقامة مشاريع تخص كهربة (٦٢) منطقة في أنحاء مختلفة من المغرب، وتسيير جسر جوي لإغاثة المتضررين من السيول التي اجتاحت المغرب في شهر أغسطس سنة ١٩٩٥م تنفيذاً لتوجيهاته رحمه الله، هذا بالإضافة للكثير من المساعدات الأخرى كالدعم السنوي المقدم من رئيس الدولة لتحمل نفقات عدد من الحجاج المغاربة.

وقد منحت الإمارات المغرب العديد من القروض؛ سواءً كان ذلك من خلال دائرة مالية أبو ظبي أو من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية، ومن الأمثلة على ذلك القرض الميسر الذي قدمته الدائرة المالية للمغرب في ٢٠٠١/١/٨م بقيمة (٦٠) مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروع الطريق المداري المتوسطي الرابط بين الرباط والحسيمة والناظور، وتقديم صندوق أبو ظبي للتنمية

قروضًا تصل لحوالي (٢٦٠) مليون درهم لإقامة جملة من المشاريع التجارية والصناعية.

أما بالنسبة للمنح فقد قدم صندوق أبو ظبي للاستثمار وأدار بناءً على توجيهات رئيس الدولة رحمه الله العديد من المنح وصلت في مجموعها إلى حوالي (٣٣٠) مليون درهم إماراتي، وشملت جملة من المشروعات التي من أهمها: مشروع إسكان موظفي الداخلية في الدار البيضاء، ومستشفى الشيخ زايد في الرباط، والعديد من المشاريع الأخرى كإقامة السدود والجسور والإسكانيات والكهربة وغيرها.

أما على صعيد الاتفاقيات فهناك الكثير من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين الشقيقين (دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية) التي تشمل العديد من أوجه التعاون: التربوي والتجاري والصناعي والأمني والعسكري والقضائي وتنظيم سوق العمالة وتشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، إضافة لبروتوكولات تعاون بين البلدين في مجال الشباب والتعاون الثقافي وغير ذلك.

_ _ _

العلاقات الإماراتية الليبية[١]:

شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين توافقًا في الرؤى والمواقف تجاه القضايا التي تهم البلدين والعالم العربي والإسلامي، وقد تم إقامة سفارة للجماهيرية الليبية لدى الدولة في عام ١٩٧٢م، وبالمقابل تم إنشاء سفارة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجماهيرية الليبية في شهر مارس ١٩٧٣م؛ ومن ثم تعززت هذه العلاقة من خلال الزيارات المتبادلة بين الدولتين الشقيقتين وعلى أعلى المستويات، وزادها عمقًا المواقف المتبادلة من قبل الطرفين تجاه قضيتي الجزر الإماراتية المحتلة ولوكربي، وإذا ما استعرضنا حصيلة ومجالات التعاون بين البلدين سنلاحظ بأنهما يرتبطان بتنسيق وتعاون في الكثير من الميادين التي عبرت عنها الزيارات والاتصالات المتبادلة وأوجه التعاون المختلفة:

بمجرد الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة شرع البلدان في ربط الصلات الرسمية بينهما عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية بينهما لتحويل علاقاتهما لواقع ملموس اعتبارًا من عام ١٩٧٢م، وعمومًا فإن توافق سياسة قيادتي البلدين على ضرورة توحيد الأمة العربية، والتي كانت تشكل المحور الرئيس الذي ترتكز عليه علاقاتهما الخارجية قد مثلت المبادئ

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

والمحاور التي ارتكزت عليها علاقاتهما الخارجية، وعليه فإننا نرى توافقًا وتطابقًا في موقفيهما في المحافل الدولية ودعمًا متبادلًا لقضاياهما المحورية، وخصوصًا قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وقضية لوكربي وحادث تفجير الطائرة الفرنسية (UTA).

ومن المواقف الداعمة التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه قضايا شقيقتها الجماهيرية الليبية تأييد ليبيا في قضية الألغام التي زرعت في أراضيها إبان الحرب العالمية الثانية، وتوسط الإمارات في حل الخلاف الذي نشب بين الجارتين العربيتين مصر وليبيا عام ١٩٧٧، وتأييد ليبيا في حقها في الدفاع عن سيادتها وترابها الوطني أثناء حربها مع تشاد، وتضامنها كذلك مع ليبيا في مواجهة القرصنة الإسرائيلية التي تعرضت لها طائرة ركاب ليبية.

ووقوف الإمارات مع ليبيا كذلك ضد سلسلة الإجراءات الاقتصادية الأمريكية والتهديدات العسكرية الأمريكية المعادية لها من خلال جملة من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية، كما أيدت الإمارات مشروع القرار الليبي الذي طرح بالدورة ١٩٩٨/٥٣م في الجمعية العامة للأمم المتحدة (بند ٥١) بعنوان «إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي» الذي يدعو كافة الدول إلى عدم الاعتراف بما تفرضه دولة ما من جانب واحد من تدابير اقتصادية قسرية أو تشريعات تتجاوز حدود إقليمها وتطبيقها، كما وقفت الإمارات إلى جانب ليبيا ضد الاعتداءات العسكرية الأمريكية من خلال جملة من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية في عام ١٩٨٦م، وزيادةً على ذلك فقد قامت الإمارات من خلال سفارتها بواشنطن برعاية المصالح الليبية طوال فترة القطيعة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة لقيام البلدين بدعم وتأييد مرشحي كل منهما لشغل المناصب الشاغرة في المنظمات الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة للموقف الليبي من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران؛ فإن ليبيا كانت مؤيدة تماما للموقف الإماراتي، وبل واتخذت إجراءات سيرد تفصيلها فيما بعد ردًا على الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث.

وبالنسبة للموقف الإماراتي من قضية لوكربي وحادث تفجير الطائرة الفرنسية (UTA) فنلاحظ ما يلي:

رفضت الإمارات الاتهامات الأمريكية والبريطانية والفرنسية الموجهة ضد ليبيا وما ترتب عليها من قرارات استصدرتها من مجلس الأمن تشمل عقوبات حظر جوي وتجميد أرصدة، ووافقت بالمقابل على كافة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية المتعلقة بالقضية.

التضامن مع الجماهيرية في موقفها من معالجة القضية وتأكيد حقها في التمسك بضرورة توفير جميع الضمانات التي تكفل محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في بلد ثالث محايد مع ضمان جميع حقوقيهما القانونية والإنسانية أثناء وبعد المحاكمة.

حث مجلس الأمن على عدم إصدار قرار باتخاذ إجراءات اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية يكون من شأنها زيادة المضاعفات انتظارًا لما سيصدر من محكمة العدل الدولية حول القضية المقدمة إليها بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣م وإعطاء الفرصة لجهود اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية.

تبني المقترح الليبي بإجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما وفق القانون الاسكتلندي من قبل قضاة اسكتلنديين بمقر محكمة العدل الدولية في لاهاي شريطة توفير الضمانات اللازمة.

المطالبة برفع العقوبات المنصوص عليها بقراري مجلس الأمن (٧٤٨) عام ١٩٩٢م و(٨٨٣) عام ١٩٩٣م عن الجماهيرية الليبية بمجرد توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق.

الترحيب بقرار بريطانيا وأمريكا بقبول مقترح الجامعة العربية وليبيا التي دعمتها منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمحاكمة المشتبه فيهما بقضية لوكربي في بلد محايد.

دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العربية الليبية لبحث وتسوية ما قد يكون حائلًا دون تطبيع العلاقات الثنائية بينهما.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فتقوم الجماهيرية الليبية باستيراد أغلب المواد الغذائية والملابس وقطع غيار السيارات والأجهزة الطبية والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية من أسواق دبي والأدوية من شركة جلفار للأدوية برأس الخيمة ويقدر استيرادها من الدولة بما يعادل (٣٠%) من إجمالي وارداتها لتلك الأنواع خلال العام ١٩٩٤م.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين أيضًا تجدر الإشارة إلى أنه سبق لوزارة التخطيط الإماراتية أن أرسلت نسخة من مذكرة أمانة اللجنة التنفيذية العامة للوحدة بالجماهيرية الليبية لوزارة الاقتصاد والتجارة بالدولة ضمن كتابها رقم (١٩٩٣/٤٨٥م) للجنة المذكورة بشأن إعفاء السلع العربية ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد. وبقي الموضوع قيد الدراسة، وحسب علم الباحث لم يُتخذ قرار بشأنه لغاية تاريخه.

وعلى صعيد القروض فقد أفادت دائرة مالية أبو ظبي والوارد في النشرة المتخصصة بالعلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والصادرة عن إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية العربية بأنه قد تم منح الجماهيرية الليبية قرضًا قدره (١٠٠) مليون دولار أمريكي في ١٩٨٢/١/٥م، وربما احتاجت ليبيا لمثل هذا القرض في ظل سلسلة الإجراءات الاقتصادية والتهديدات العسكرية الأمريكية المعادية لليبيا التي كانت سائدة آنذاك ضدها، على الرغم مما تمتلكه الجماهيرية من ثروات نفطية.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أما على صعيد الاتفاقيات فهناك العديد من الاتفاقيات المبرمة بين البلدين من مثل اتفاقية الطيران المبرمة فيما بين طيران الإمارات والخطوط الليبية التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٩م، ومشروع اتفاقية النقل الجوي بين البلدين، واتفاقية التعاون الإعلامي والثقافي والفني، والتعاون الرياضي، واتفاقية إقامة منطقة تجارة عربية حرة، هذا بالإضافة لبعض الاتفاقيات الأخرى من مثل: اتفاقية التعاون الثقافي بين مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث مع عدة مراكز: جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، جامعة قاريونس بمدينة بنغازي الليبية.

– – –

العلاقات الإماراتية التونسية[١]:

إن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية وعلى الرغم من التباعد الجغرافي تعتبر علاقة قديمة ومتينة، وقد ارتبط البلدان بجملة من الاتفاقيات كان أهمها على الصعيد الاقتصادي والخبرات والأيدي العاملة، وما كانت هذه العلاقة والخطوات التكاملية بين البلدين لتتم لولا حرص القيادة في كل منهما على أن تكون اللقاءات والزيارات المتبادلة بين اللجان المشتركة في كلتا الدولتين الشقيقتين هي العامل الحاسم والراجح في بلورة الرؤى المشتركة وتنفيذها ونقلها من التعاون البروتوكولي إلى شراكة حقيقية ومثمرة في أغلب الميادين.

وقد تطورت العلاقة الثنائية بين البلدين الشقيقين بعد أن تولى الرئيس زين العابدين بن علي سدة الحكم في الجمهورية التونسية، وازدادت متانة ورسوخًا بفضل التوجيهات السامية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والتي حثت دائمًا على تكثيف اللقاءات والتواصل المستمر بين البلدين على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات لما فيه خير الشعبين الشقيقين.

وإن دلت هذه العلاقة المميزة على شيء فإنها تدل على أن التباعد الجغرافي لا يمكن أن يكون عائقًا في طريق إقامة علاقات عربية ـ عربية واعدة وفاعلة، والعلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية تداخلت عناصرها، وتعددت مجالاتها بين دولتين عربيتين.

وأهم ما يميز هذه العلاقة هو العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين من مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي، والنقل الجوي،

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

والتعاون الأمني، والإعلامي، والشباب والرياضة، وتشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين.

ومن أهم المؤشرات الدالة على فاعلية العلاقة بين الإمارات وتونس: حجم القروض والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين والذي تجاوز حاجز المليار درهم أي ما يقارب حوالي (٣٠٠) مليون دولار حتى عام ٢٠٠٣م.

لقد شهدت العلاقات الإماراتية التونسية تطوراً في المجال الاقتصادي، ولكن على الجانب السياسي وما يتعلق بقضية الجزر بشكل خاص فقد اتخذت تونس جانب الحذر وذلك بسبب العلاقات التي تربطها بإيران، وقد أعربت أيضاً عن استعدادها للقيام بمساعي صلح بين دولة الإمارات وإيران.

وفعلاً فقد قام معالي الحبيب بن يحيى وزير الشئون الخارجية السابق بالاتصال بالسفارة التونسية في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٢م مبلغًا إياها بأنه مكلف من قبل الرئيس زين العابدين بن علي بتقديم مقترح تونسي للقيام بوساطة لدى السلطات الإيرانية بشأن إيجاد حل تفاوضي لقضية الجزر المحتلة، وقد طلب الحبيب بن يحيى إشعاره بالطلبات أو المقترحات الإماراتية ليقوم بنقلها إلى الجانب الإيراني.

ولكن وحسب تحليلنا فإن الجانب الإيراني لم يستجب لهذه المقترحات كعادته. وعلى الرغم من أن العلاقة بين الدولتين التي كان يسودها الاحترام والود المتبادل إلا أن تلك العلاقة سادها في الفترة الأخيرة بعض الفتور نظرًا لاختلاف وجهات النظر تجاه بعض القضايا العربية، وهذا ما أشار إليه تقرير صادر عن السفارة التونسية في أبو ظبي، والذي خاطبت بشأنه وزارة الخارجية التونسية لاتخاذ القرار المناسب بشأن واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين(١).

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فيعد الاتفاق الاقتصادي الذي وقع في ١٩٧٤/١١/١٨م بين الإمارات وتونس هو الأساس في الانطلاقة الفعلية للتعاون الاقتصادي بين البلدين، فقد عبرت الحكومتان في ذلك الاتفاق عن رغبتهما في تقوية أواصر الود والإخاء وإنماء العلاقات الاقتصادية على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وتأمين الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار بين البلدين؛ بحيث يسمح بمقتضى ذلك الاتفاق لكل من الدولتين بحرية تصدير المنتجات الصناعية والثروات الطبيعية والصناعات التقليدية والمواد الغذائية ذات المنشأ أو المورد المحلي إلى البلد الآخر، كما تعفى من

---

(١) نقلاً عن تقرير خاص بالعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية، إدارة الشئون العربية في وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٠٤، ص (٩).

الرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها إحدى الدولتين، كما يشجع الاتفاق أيضًا كلا الطرفين على تنقل رءوس الأموال واستثمارها في البلدين، وكذلك إقامة مشاريع سياحية مشتركة وتقديم كافة التسهيلات لإنشاء شركات ومؤسسات مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية.

وعلى صعيد التبادل التجاري بين البلدين فإنه يعود إلى مرحلة مبكرة من عمر الاتحاد، وقد ساهم في تفعيل وزيادة حجم هذا التبادل: تلك الزيارات الرسمية بين قيادتي البلدين وكذلك الوفود التجارية والاقتصادية، ومشاركة تونس في المعارض التجارية التي تقام في الإمارات بشكل كبير وفاعل.

وفي ١٩٩٦/٤/١١م وَقَّعَت الدولتان اتفاقيتين هامتين تتعلق الأولى بحماية وضمان الاستثمارات، والثانية بمنع الازدواج الضريبي، وقد شهد التبادل التجاري بين الإمارات وتونس تطورًا ملحوظًا في النصف الثاني من عقد التسعينيات؛ بحيث ارتفع من (١٦) مليون درهم أي حوالي أربعة ملايين دولار عام ١٩٩٤م إلى حوالي (٧٥) مليون درهم أي حوالي عشرين مليون دولار عام ١٩٩٨م، وهذا مؤشر جيد يدل على وجود نقلة نوعية وكمية على مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتونس عام ٢٠٠٣م حوالي (٣٥.٤٢٤.٤٠٠) مليون دينار تونسي أي ما يعادل (٢٦.٧٠٧.١٧٧) دولار أمريكي، وبالنسبة للمنح الممولة من قبل حكومة أبو ظبي والتي يديرها صندوق أبو ظبي للتنمية فقد قدم الصندوق إلى تونس قروضًا بقيمة (٦٧٢.٧٢٤) مليون درهم لدعم وتمويل تسعة مشاريع ضخمة كان آخرها بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٩م بقيمة (٩١.٨٢٥) مليون درهم وذلك لبناء (٢٠) سدًّا جبليًّا موزعة على ست ولايات (محافظات).

وأخيرًا وبالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين فإن من أهمها: اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار وقد دخلت حيز النفاذ منذ تاريخ ١٩٩٧/٣/٨م، واتفاقية منع الازدواج الضريبي على الدخل، واتفاقية التعاون الأمني والتعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٩٨م.

وكذلك اتفاقية تعاون بين الجمهورية التونسية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الشباب والرياضة عام ١٩٩٩م، واتفاقية النقل البري الدولي لنقل الركاب والبضائع عام ١٩٩٩م أيضًا، وأخيرًا برنامج تنفيذي للتعاون الإعلامي بين الطرفين في ١٩٩٩/١١/٢١م.

وفي كانون أول/يناير ٢٠٠٠م تم التوقيع على توأمة بين مهرجان دبي للتسوق (القرية العالمية) ومهرجان تونس للتسوق، وفي ٢٠٠٠/٤/٢م افتتحت تونس مكتبًا تجاريًّا وسياحيًّا في دبي.

وفي ٢٠٠٠/١٠/٢٠م شاركت دولة الإمارات بفعالية في معرض تونس الدولي في العاصمة التونسية، وذلك من خلال غرفة تجارة وصناعة دبي، وسلطة موانئ دبي، والمنطقة الحرة لجبل علي.

العلاقات الإماراتية الموريتانية[١]:

إذا استعرضنا حصيلة التعاون المشترك بين البلدين يلاحظ أنهما يرتبطان بتنسيق وتعاون في الكثير من الميادين عَبَّرَت عنه الزيارات والاتصالات المتبادلة وأوجه التعاون المختلفة، وفيما يلي استعرض سريع لأهم أوجه التعاون بين البلدين.

فمنذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة شرع البلدان في ربط الصلات الرسمية بينهما وذلك من خلال الاتصالات والزيارات التي قام بها قادة البلدين، ومن خلال ربطها بعلاقات دبلوماسية من الجانب الموريتاني عام ١٩٧٤م ومن الجانب الإماراتي عام ١٩٩٣م، وبقيت العلاقات بين الدولتين على الدوام في مستوى متقدم وذلك من خلال قيام كل من البلدين بدعم إحداهما للأخرى وتأييد مرشحي كل منهما لشغل المناصب الشاغرة بالمنظمات الإقليمية والدولية والتعاون في المحافل الدولية من خلال تنسيق الجهود والمواقف.

وعند مراجعة الموقف الموريتاني من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، نجد أن موريتانيا كانت مؤيدة للموقف الإماراتي ومساندة لجميع القرارات التي أدانت الموقف الإيراني.

هناك تعاون اقتصادي وتجاري ما بين البلدين وإن كان مازال محدودًا، فقد بلغت قيمة حجم التبادل التجاري للواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بين البلدين حسب جدول إحصاءات التجارة الخارجية الصادر من وزارة التخطيط للعام ١٩٩٨/١٩٩٧م حوالي عشرة ملايين درهم لإعادة التصدير وحوالي مليونين للصادرات غير النفطية ومائة ألف درهم فقط كواردات.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فقد ساهم صندوق أبو ظبي للتنمية بتقديم القروض لكثير من المشاريع من مثل: مصنع الحديد والصلب، ومشروع الجلجول وتنمية حوض السودان، إضافة لمنحة قيمتها حوالي (٣٧) مليون درهم من أجل إقامة مستشفى بنواكشوط.

إضافة لبعض المساهمات من مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية من مثل: دعم مشاريع حفر الآبار عام ١٩٩٣م،

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

وبرنامج تطعيم الأطفال عام ١٩٩٤م، وكذلك تقديم المساعدة للكثير من المشاريع كبناء المساجد، وتوزيع بعض المواد الغذائية، وتأمين الحجاج، وتقديم رواتب للفقراء.

كما ساهمت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي وبناءً على توجيهات من الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس الجمعية بتقديم شحنة من الأجهزة والمواد الطبية كهدية ومساعدة إنسانية للشعب الموريتاني الشقيق وذلك عام ١٩٩٤م.

وهناك اتفاقيات مبرمة للتعاون بين البلدين من ذلك مثلًا الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الداخلية في البلدين لتنظيم إعارة مجموعة من الضباط وضباط الصف وأفراد الشرطة الموريتانيين للعمل لدى شرطة أبو ظبي.

كما أن هناك مشاريع اتفاقيات من مثل مشروع اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين.

أما التعاون في مجال الخبرات والأيدي العاملة فقد استقبلت الكليات العسكرية الإماراتية وخاصة كلية زايد بن سلطان العسكرية وأكاديمية الطيران عددًا من الضباط الموريتانيين الذين تلقوا دورات تدريبية خلال عقد التسعينيات. إضافة لاستعارة مجموعة من القضاة وأئمة المساجد والوعاظ العاملون في حقول الإرشاد والتوجيه وضباط ووكلاء شرطة وأفراد يبلغ عددهم حوالي (٥٠٠) معار لشرطة أبو ظبي وعدد من العاملين الموريتانيين في شرطة إمارة الشارقة وبعض المدرسين المعارين لوزارة التربية والتعليم. كما يوجد بعض الموريتانيين العاملين في القطاع الخاص في دولة الإمارات.

هناك العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين وعلى مستويات مختلفة؛ ففي عام ١٩٩٣م بحث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مع الرئيس الموريتاني -لدى توقفه في أبو ظبي وهو في طريقه إلى الصين- القضايا العربية الراهنة وفي مقدمتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين.

– – –

العلاقات الإماراتية الجزائرية:

توصف العلاقة بين الإمارات والجزائر بأنها قوية ومتينة وذلك بفضل السياسة الحكيمة والرشيدة التي انتهجها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مع جميع الدول الشقيقة والصديقة.

وقد كان لهذه الثوابت السياسية في العلاقات الثنائية بين الإمارات والجزائر الأثر الطيب والاحترام المتبادل، هذا مع العلم بأن العلاقة بين الدولتين الشقيقتين علاقة قديمة ومتينة زاد من متانتها عمق العلاقة بين القيادتين في البلدين.

وأهم الثوابت السياسية المقصودة هنا هو النظرة المشتركة إلى مجمل القضايا العربية والمنطقة خاصةً القضية الفلسطينية، والانخراط في العمل العربي المشترك، وقضايا الإرهاب والتطرف.

وفيما يتعلق بالعلاقات والمساعدات الاقتصادية والقروض المقدمة من صندوق أبو ظبي الدولي؛ فتوجد لجنة عليا مشتركة تعقد اجتماعات دورية لبحث وتنشيط أوجه التعاون بين الدولتين، وقد قدم صندوق أبو ظبي جملة من القروض للجزائر الشقيقة من أهمها: قرض بقيمة (١١٠.١٩٠) مليون درهم لمشروع بناء سد هارون في العام ١٩٩٣م، وقرض آخر بقيمة (٧٢.٤٦٠) مليون درهم لإقامة مشروع إسكاني يشمل (٦٠٠) وحدة سكنية في العام ١٩٩٧م، وبعدها بعامين وفي العام ١٩٩٩م قدم الصندوق (٢٠) مليون درهم لتمويل جزئي لمشروع محطة توليد كهربائية بالعاصمة.

كما توجد مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية من مثل اتفاقية التعاون القضائي، وإنشاء اللجنة المشتركة، واتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني، واتفاقية التعاون بين وكالة أنباء الإمارات ووكالة الأنباء الجزائرية، إضافة لجملة من مشاريع الاتفاقيات من مثل التعاون الإعلامي، وبروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة، ومشروع اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وتشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين.

يعتبر موقف دولة الإمارات العربية من قضية الصحراء المغربية وعلى الرغم من عمق العلاقات التي تربطها بالمغرب موقفاً معتدلاً ينبع من حرص الإمارات على وحدة الصف العربي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وقد أكد ذلك قيام سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بزيارة إلى كل من الجزائر والمغرب في محاولة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع بين البلدين حول هذه القضية[١].

أما بالنسبة لعلاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع باقي شقيقاتها الدول العربية فهي جيدة ومتميزة، وربما تعتبر الأفضل بالنسبة لعلاقات بعض الدول العربية الأخرى مع باقي هذه الدول، ولكن هذا لم يمنع أن يتخلل هذه العلاقة بين الفترة والأخرى بعض أشكال الشد والتجاذب والخلافات الحدودية والأيديولوجية مع هذه الدولة أو تلك، ولكن بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجتها القيادة في التعامل مع هذه القضايا لم تكن هناك أية ردود سلبية تاجاه هذه العلاقات، فعلى سبيل المثال قامت الإمارات بتسوية العديد من الخلافات الحدودية مع الدول المجاورة، كما وقفت الإمارات إلى جانب الكويت أثناء الاحتلال العراقي لها وشاركت بنصرتها عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا.

---

(١) شراب، مرجع سابق، ص (١٧٩).

ربما يكون أهم ما لاحظناه في هذا المبحث هو عمق وشمولية العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول العربية في المشرق والمغرب على مختلف توجهاتها وتحالفاتها وأيديولوجياتها.

وإذا ما بحثنا في أسباب هذا التميز والشمول في العلاقات الإماراتية-العربية فإننا نجد أنه يعود في الدرجة الأولى إلى منطلقات وطبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة ومواد دستورها الدائم الذي أشار بكل صراحة ووضوح إلى عروبة هذه الدولة وانتمائها، ووجد ذلك ترجمة صادقة في السياسة العربية لدولة الإمارات على مختلف المستويات.

كما أن للموقع الاستراتيجي لهذه الدولة واقتصادها ممثلًا بالنفط، الدور الكبير أيضًا في صياغة هذه العلاقات المتميزة مع جميع شقيقاتها العربية، وإضافة لذلك فإن للطبيعة الدبلوماسية الإماراتية القائمة على الحكمة والاعتدال وعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين الأثر الواضح في توجيه دفة هذه السياسة.

وعليه وبناءً على هذه المعطيات فإنه ليس غريبًا أو عجيبًا أن تجسد دولة الإمارات العربية المتحدة هذه العلاقة وهذا الانتماء إلى المجتمع العربي من خلال الكثير من المواقف التي تم ذكر بعضها سابقًا.

وبالنسبة للمعونات التي قدمتها دولة الإمارات إلى أشقائها العرب، ففي الوقت الذي يصف فيه البعض ممن يعرفون الشيخ زايد عن قرب بأنه «لوحة إنسانية متكاملة» ويعطي كثيرًا وبسخاء، ولا يَمُنّ على أحد، ولا يتوقع إحسانا من أحد»[١] نجد أن الدعم المالي المتواصل الذي قدمه الشيخ زايد للقضايا والدول العربية منذ توليه رئاسة دولة الإمارات وجعل الهوية العربية هي الهوية السياسية الرسمية الأولى لدولة الإمارات، أثارت بعض الأوساط الأجنبية غير الراضية عن هذا التوجه، والتي ذهبت في نقدها لهذه السياسة المتعلقة بالمساعدات الخارجية إلى حد وصفها بأنها «اتسمت بالتبذير»[٢] وذلك بهدف ثني عزم الشيخ زايد ودولة الإمارات عن هذا النهج العربي القويم، إلا أن الشيخ زايد ودولة الإمارات لم يتخليا يوما واحد عن دورهما العربي تجاه الأمة العربية.

---

(١) استخدم عبد الله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا التوصيف للشيخ زايد في يومياته المعنونة بـ«**بين الملوك والشيخ والسلاطين**».

(٢) هذا الوصف استخدمه السفير البريطاني في أبو ظبي في أحد تقاريره التي بعث بها إلى حكومته عام ١٩٧٥م والذي ورد ضمن الوثائق البريطانية. انظر: دول مجلس التعاون الخليجي في الوثائق البريطانية عام ١٩٧٥م. من إصدار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ص ٣.

الفصل الخامس

توجهات سياسة الإمارات

نحو القضايا الخليجية والإقليمية

المبحث الأول

رؤية الإمارات لأمن الخليج العربي

يعتبر موضوع «**أمن الخليج**» قضية حركية ومعقدة، فهناك مسألة أمن الخليج نفسه كممر مائي دولي يتحتم المرور فيه من دون اعتراض أحد، شأنه في ذلك شأن البحر الأحمر وقناة السويس وقناة بنما.

وهناك أيضًا «**أمن دول منطقة الخليج**» وهو ما يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج، بما فيها إيران والعراق.

وهناك ثالثًا «أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي يفترض أن يكون متناسقًا مع الأمن الإقليمي الخليجي، وهناك أبعاد أخرى تتصل بموضوع «**أمن الخليج**» كالأمن العربي، وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإسرائيل وكلها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة[١].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تعريف مفهوم «**الأمن**» يتغير وفقًا لوجهة النظر المعبر عنها. فمن التعريفات ما يركز على القيم الداخلية، ويعتبر أن الأمن الوطني هو: «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية ضد التهديدات الخارجية»، كما يستلزم أن تكون الدولة أقوى من الدول المنافسة. ومنها ما يركز على المجال الاقتصادي، ويعتبر السيادة الاقتصادية هي «لب الأمن الوطني» ومن ثم يعتبر أن أي تهديد للبناء الاقتصادي هو تهديد للأمن الوطني، وهناك من يركز على التنمية الشاملة، ويعتبر أن «الأمن يفي التنمية» التي من دونها لن يتحقق للدولة أمنها[٢].

أما النظرة التقليدية تجاه: «الأمن الوطني» فتأخذ في اعتبارها كلًا من الأمنيين المادي والمعنوي اللذين يتعرضان لتهديدات داخلية وخارجية، وطبقًا لهذه النظرة، فإن الدولة الآمنة هي التي لا تتعرض للغزو الخارجي أو الاحتلال، وهي التي تؤمن شعبها من الفقر والجهل والمرض، وتحقق الرفاهية للمواطن.

ويعرف الأمن الوطني أيضًا بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة، في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها، في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية» وهذا التعريف يشمل كافة الإجراءات التي تنتهجها الدولة في كافة المجالات المتعلقة بمصالحها، مما يفيد بأن الاهتمام بالشئون الاقتصادية والدفاعية والسياسية والأمنية بالنسبة لأي دولة كل لا يتجزأ.

---

(١) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). أمن منطقة الخليج من منظور وطني. سلسلة محاضرات الإمارات (١٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص (٥).

(٢) المرجع السابق، ص (٦).

ويعرف أمن الخليج بأنه: «تحقيق الاستقرار والطمأنينة بعدم التعرض للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة، سواء من الداخل أو الخارج»، ويعرف كذلك بأنه «الغاية الاستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء وسيادتها، وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي».

والسؤال الآن: هل تعد الأوضاع الحالية في منطقة الخليج العربي أكثر خطورة مقارنة بما سبق من تحديات ومخاطر مرت عليها؟[١]

نعم، لقد هبت على هذه المنطقة عواصف انقلابية وسياسية وإيديولوجية وثورية وحربية في النصف الثاني من القرن العشرين، ونجحت في الاستجابة لتحدياتها القاسية، كما استطاعت أن تكبح جماحها وساعدت على اجتيازها تحولات اجتماعية واقتصادية وتنموية هائلة.

وبالرغم من كل المتغيرات السريعة التي جرت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فقد كان لزامًا على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تطور جملة من آلياتها وتقاليدها لمواجهة التهديدات الفعلية وقياس خطورتها على مستقبل الخليج العربي.

لا شك أنه ثمة اختلافات غاية في الدقة والتعقيد بين تحديات الأمس وتحديات هذه الأيام، وهو ما يفترض تبني دول الخليج العربي لأسس جديدة وسياسات جريئة واتخاذ قرارات شجاعة وحكيمة من أجل كبح جماح أي مخاطر تواجه المصالح الحيوية للخليج العربي، ليس من الناحية الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية فحسب، وإنما من النواحي التاريخية والمصيرية أيضًا[٢].

إن الحاجة باتت ماسة للتفكير والتخطيط الجيوستراتيجي في النظام الإقليمي للخليج العربي بعد إسقاط نظام صدام حسين الذي أوقع ضررًا بالغًا بالأمن الإقليمي للخليج العربي، والتركيز على إصلاح مواطن الضعف الداخلي والإقليمي وخصوصًا فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية وترشيد الإنفاق والمحافظة على الاستقرار والأمن في المنطقة والتنسيق في العمل المشترك خليجيًا وعربيًا وإقليميًا، وتهيئة الظروف لتفعيل الحوار الداخلي مع مختلف القوى الاجتماعية الخليجية لدعم الجبهة الداخلية الخليجية.

---

(١) الجميل، مرجع سابق، ٢٠٠٣.

(٢) هنتر، شيرين. (٢٠٠١). إيران بين الخليج العربي وبحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٣٨)، أبو ظبي.

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران برزت الحاجة لمفهوم جديد للأمن الإقليمي الخليجي يتيح التعايش السلمي بين مختلف دول منطقة الخليج العربية وغير العربية من خلال السعي لإيجاد حد أدنى من التوافق السياسي حول طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها المنطقة، إلا أن دول منطقة الخليج لم تتوصل إلى تحقيق الأمن الخليجي بالمفهوم الشامل، لعدم وجود الأرضية الأساسية المشتركة، ولاختلاف التصورات فيما بينها(١).

وعلينا ونحن نبحث في قضية «**أمن الخليج**» أن نتعرف على مواقف ورؤى أهم اللاعبين الأساسيين في المنطقة، الذين لا يمكن استبعادهم أو تجاهلهم؛ وهم: إيران، والعراق، وتركيا، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وروسيا.

وبالنسبة لإيران فقد حاولت تقديم عدة مشاريع لتحقيق الأمن الإقليمي، ولكنها لم تنل ثقة دول الخليج، نظرًا لسياستها التوسعية الرامية إلى بسط هيمنتها عن طريق المخططات الأمنية، مما يوحي بأن هدفها الأول هو القيام بدور أكبر في الخليج العربي عن طريق فرض نفوذها على الدول الصغيرة، ومن أهم الأطروحات الإيرانية في هذا الصدد اقتراحها بإقامة حلف عسكري تحت اسم «**منظمة الدفاع الإقليمية**».

وبالنسبة لإيران تشير التصريحات المعلنة والسلوك الفعلي للقيادة الإيرانية في مناسبات مختلفة إلى أن هناك خمسة أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني في الوقت الحالي(٢):

أولًا: ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي كما تدعي.

ثانيًا: تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة.

ثالثًا: الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.

رابعًا: إنعاش اقتصاد البلاد.

خامسًا: الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل، وتصديرها إلى الخارج.

وتعتنق إيران عقيدة عسكرية هي «**عقيدة الردع**» وتسعى إلى تحقيقها عن طريق تحقيق تفوق تسليحي ساحق على الدول المجاورة كافة لا سيما في المجال النووي والكيماوي، ومن هذا المنطلق تعمل القيادة الإيرانية ومنذ زمن

---

(١) حول هذا المفهوم انظر: آل سعود، خالد بن سلطان بن عبدالعزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص (١٢).

(٢) آل حامد، محمد أحمد. (١٩٩٧). أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سلسلة محاضرات الإمارات (١٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

بعيد على تحديث قواتها المسلحة من خلال التركيز على عدة مجالات أبرزها الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات، والعمل على تطوير قاعدة الصناعة الحربية المحلية لديها بأسلوب علمي، وتسعى كذلك لبناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيماوية والبيولوجية لاستكمال أعمال البناء التسليحي المتفوق(١).

أما الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج، كما تعلنه إيران في كل مناسبة فيمكن تلخيصه فيما يلي: إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة بشكل يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، على أن تستند هذه الترتيبات إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تقع مسئولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثماني المطلة على الخليج، وهي إيران والعراق والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكذلك رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال، وإخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية، فضلًا عن الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وأن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطًا بأقل عدد ممكن من القوات والأسلحة، ورفض أي دور لمصر أو سوريا في أمن الخليج، وهذا كله تطلقه إيران في تصريحاتها العلنية، وهو ما يفسر معارضتها لمجموعة «**دول إعلان دمشق**».

وتأييدًا لهذا التصور الإيراني لتحقيق أمن الخليج فإننا نورد في هذا المقام بعض من التصريحات الإيرانية حول ذلك(٢):

الأول: أن أية خطة أمنية لا تتضمن إيران -بصفتها أقوى دولة في المنطقة- لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد، وسيكون مصيرها إلى الفشل.

الثاني: إن إيران تريد أن يكون الأمن الخليجي أمنًا إقليميًا لا دور فيه للأطراف الخارجية (خاصة مصر وسوريا) ولا للأطراف الدولية أيضا وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

الثالث: إن تحمّل النصيب الأكبر من أمن الخليج يجب أن يكون مسئولية إيران دون منافس، بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الاجتماعي بالمنطقة.

---

(١) سويد، ياسين. (٢٠٠٤). الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(٢) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبدالعزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص (٣٢).

هذا ما جاء على لسان وقلم أكثر من مسئول وسياسي وباحث إيراني، وورد ذلك في العديد من المصادر والمراجع والدوريات، والذي يمثل النظرة الإيرانية لأمن منطقة الخليج العربي، ويبين بشكل واضح الهدف الإيراني الرامي إلى السيطرة على هذه المنطقة وبشكلٍ منفصل؛ لذا فإنها تعارض وبشدة أي وجود آخر لأية جهة فيها، ونحن بدورنا أوردنا هنا ما استطلعناه عن هذه النظرة، والتي لم تعد سراً يخفى على الرغم من محاولة الجانب الإيراني الادعاء بحرصه على المنطقة ودولها ومكتسباتها[١].

وبناءً على ما سبق فلعل أهم ما يؤثر في أمن الدول العربية في منطقة الخليج بشكل عام، وأمن دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص هو النظرة التوسعية الإيرانية خاصة مع استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث ورفضها مجرد البحث في هذا الموضوع أو حله بالطرق السلمية، وعليه فإنه يجب التركيز في هذا المقام على طبيعة التوازن بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون من جهة أخرى.

وفي نطاق مفهوم التوازن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيران فإن من أهم المحددات المؤثرة في عملية التوازن هذه[٢]:

الإمكانات المادية: وهي متوفرة لدى كل من إيران ودول مجلس التعاون، فقد خصصت إيران حوالي (٥٠) مليار دولار من ميزانيتها للتسليح مع نهاية التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، واستفادتها كذلك من نتائج حرب

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول النزاع بين دول الخليج العربية وإيران خاصةً بعد الثورة الإيرانية ووصول الخمينيون إلى الحكم، انظر:
هنتر، شيرين. (٢٠٠١). إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. دراسات عالمية (٣٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (٣٧-٣٩).
ومقلد، إسماعيل صبري. (١٩٨٤). أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسات للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات. الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع. ص (١١٩).
والعقاد، صلاح. (١٩٨٣). التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية). ص (٤١٢).
والمصري، شفيق. (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر. قدم له محمد المجذوب. بيروت: دار العلم للملايين.
(٢) آل حامد، محمد أحمد. (١٩٩٧).. سلسلة محاضرات الإمارات (١٦)، مرجع سابق، ص (٢٣- ٢٧).

الخليج الثانية بشكل واضح خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط، والأسلحة العراقية اللاجئة إليها.

تأثيرات حرب الخليج الثانية على دول المجلس: حيث استنزفت جزءًا كبيرًا من اقتصادها، كما سببت انخفاضًا عالميًا لأسعار النفط.

تفوق إيران بحجم العنصر البشري: وهذا يمكنها من زيادة حجم قواتها المسلحة النظامية والاحتياطية.

السياسة التسليحية الإيرانية: إذ أبرمت إيران العديد من الاتفاقات التسليحية مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، تم تنفيذ جزءًا كبيرًا منها، وهناك اتفاقات على طريق التنفيذ، إضافة إلى قدرتها على التصنيع العسكري، مما يضاعف من قدرات إيران العسكرية، ويؤثر بالتالي على ميزان القوى الاستراتيجية.

وفي مجال تقييم التوازن الاستراتيجي العسكري بين إيران ودول المجلس نجد تفوقًا واضحًا في حجم القوات البرية لصالح إيران وبنسبة (٣.٥: ١) مقابل دول مجلس التعاون مجتمعة، وبالمثل نجد تفوقًا إيرانيا نسبيًا في مجال القوات البرية والقوات الجوية، إضافة للمفارقات الكبيرة في بنية القدرات والنظم العسكرية لدى الطرفين من مثل: الخبرة القتالية، والعقيدة العسكرية، وهيئات الأركان، واستراتيجيات الردع والتعرض، وتعدد أنظمة القيادة والسيطرة، والتباين في أنماط التدريب، والمخزون الاحتياطي البشري الكبير لدى إيران، ومقابل ذلك حساسية مجتمعات دول مجلس التعاون من الخسائر البشرية في حين نجد عكس هذا تمامًا لدى إيران[١].

ولعل من أهم نقاط القوة في وضعية الدفاع الاستراتجي لدول مجلس التعاون: العمق الاستراتيجي الكبير سواء على مستوى دول مجلس التعاون أو على مستوى المحيط الجغرافي العربي، وسيطرتها على ممرين مائيين هامين هما الخليج العربي مضيق هرمز، والبحر الأحمر، والقدرة على حشد قوات

---

(١) آل حامد، محمد أحمد. (١٩٩٧). سلسلة محاضرات الإمارات (١٦)، مرجع سابق، ص (٢٣- ٢٧).

رو، وليم. (٢٠٠٣). ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (١٩-٢٤).

عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل. سلسلة أطروحات الدكتوراة (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص (٢٨٤-٢٨٦).

Anthony H. Cordesman, the Gulf & the Search for Strategies Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israel Military Balance (Boulder, Colo, London: West view Press, 1984), pp. 505-595.

عسكرية عربية رديفة لقوات دول المجلس، وتوزيع مراكز الثقل الاقتصادية والسكانية والعسكرية على مساحات واسعة ومتباعدة، وكذلك القدرات الاقتصادية الكبيرة التي تساعد على تدعيم القدرات العسكرية، من حيث زيادة حجم القوى البشرية وتوفير التكنولوجيا الحديثة، إضافة لتجانس القرب من حيث اللغة والدين والفكر الإيديولوجي والثقافات المشتركة، ومن حيث المفهوم الواحد لطبيعة التحديات التي تواجهها.

أما نقاط الضعف في وضعية الدفاع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي فيمكن حصرها في: طول السواحل الغربية وصعوبة الدفاع عنها، نظرًا لطبيعتها المفتوحة التي تتطلب أعداد قوات بحرية كبيرة، وكذلك ضعف القدرات البشرية في مواجهة التعداد الضخم والمتزايد لدى إيران، مما يخلق مشكلة كبيرة في التوازن الديمغرافي الذي ينعكس على حجم القوات المسلحة للجانبين، وكذلك وجود حجم كبير من الجاليات الأجنبية في دول المجلس تنعكس آثاره على أوضاعها الاجتماعية والثقافية والأمنية، إضافة للقرب الجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران(١).

وبعد هذا التوسع النسبي في الحديث عن علاقات القوى بين دول مجلس التعاون وإيران على أمن الخليج بشكل عام وما له من علاقة مباشرة بأمن دولة الإمارات بشكل خاص وذلك بسبب استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، فإننا سنتطرق فيما يلي لأثر باقي الأطراف في الأمن الإقليمي الخليجي، وهي:

١- **العراق**: فبعد زوال نظام صدام حسين واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها فإنه يبدو من الصعب الحديث عن دور محوري للعراق في مستقبل أمن المنطقة، ومحددات استقرارها، وعلاقة استقراره الداخلي بالأوضاع في منطقة الخليج العربي(٢).

٢- أما **تركيا** فإن التصور التركي لمسألة الأمن في منطقة الخليج يرى أنه يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة، أما بالنسبة لأمن «**الشرق الأوسط**» فنرى أنه

---

(١) آل حامد، محمد أحمد. (١٩٩٧). سلسلة محاضرات الإمارات (١٦)، مرجع سابق، ص (٢٨).
وانظر: هاني رسلان. التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١م)، ص (٦١، ٦٢) في وثائق مجلس التعاون.
وانظر أيضًا: هدى ميتيكس. مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والآفاق. المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣م). ص (٩٦).
(٢) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص(١٨- ١٩).

يتطلب إشراك الدول المجاورة للعراق في ترتيبات الأمن المستقبلية للمنطقة مثل تركيا وإيران وسوريا والأردن ومصر(١).

وتتطلع تركيا من خلال ذلك إلى إيجاد أرضية ممهدة لدخولها كقوة اقتصادية إلى منطقة الشرق الأوسط، وتهدف كذلك من خلال دعوتها لدول المنطقة لتفصيل الممارسة الديمقراطية إلى مغازلة دول الغرب كي تضمن تأييدها للتصور التركي لأمن المنطقة وتحسين صورتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي(٢).

أما بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، ولأن من مصلحتها أن تصبح إسرائيل قوة محلية مهيمنة ومسيطرة من منطلق «أن إسرائيل كنز استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة» فقد حرصت دائماً على دعم هذا الكيان عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا بكل قوة وعلى كافة الأصعدة والمحافل الدولية؛ ولا أدل على ذلك من استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لصالح إسرائيل مرات عديدة، والمساعدات المالية والعسكرية الضخمة والمستمرة (٣).

وبالنسبة لرؤيتها لمفهوم «**أمن الخليج**» فلا شك أن النفط ظل دائمًا وما يزال المصلحة الأولى والاهم للولايات المتحدة وحلفائها، وإذا استرجعنا المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي يرددها المسئولون الأمريكيون نجد أنها تتلخص في نقاط سبع:

أولًا: ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومعابره.
ثانيًا: أمن الممرات المائية الرئيسية في المنطقة.
ثالثًا: استمرار دعم إسرائيل وضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على جيرانها.
رابعًا: استمرار عملية السلام العربية-الإسرائيلية لتحقيق السلام الأمن والشامل.
خامسًا: مواجهة المد الإسلامي السياسي.

---

(١) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبدالعزيز. (١٩٩٧). أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني. سلسلة محاضرات الإمارات (١٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (٢٠-٢١).
(٢) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص (٢٠- ٢١).
(٣) تلحمي، شبلي. (١٩٩٧). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٩)، أبو ظبي.
ومطر، جميل وآخرون. (٢٠٠٤). صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية. الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص (٥١-٥٥).

سادسًا: العمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة «باستثناء السلاح النووي الإسرائيلي».

سابعًا: نمو العلاقات التجارية وازدهارها بين الأسواق العربية والاقتصاد الأمريكي.

وتعود بدايات الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي إلى فترة زمنية طويلة ابتدأت منذ الانسحاب البريطاني، إلا أنها لم تكن على استعداد لكي ترث الوجود العسكري البريطاني في المنطقة آنذاك.

وقد أظهرت الولايات المتحدة قلقاً كبيراً جراء الانسحاب البريطاني المفاجئ من منطقة الخليج، وبشكل متواز مع القلق الذي أظهرته دول الخليج العربية لما كان متوقعاً من امتداد للهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج، وخاصةً أن إيران كانت تطالب علانية بالسيطرة على جزر الخليج الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) الواقعة على مقربة من مضيق هرمز، مبررةً ذلك بمسؤوليتها في الحفاظ على أمن الخليج، وكان واضحاً أنها قد نظرت إلى تسليمها بحق تقرير المصير في البحرين ووصولها إلى الاستقلال باعتباره ورقة للمساومة كي تضع يدها على الجزر، محاولة استغلال الأجواء التي صاحبت الانسحاب البريطاني، والضجة السياسية والإعلامية الواسعة التي رافقت هذا الانسحاب وما سيؤدي إليه من فراغ سياسي وعسكري، والمخاوف من انتهاز العناصر الراديكالية المتطرفة لهذا الفراغ.

وبصرف النظر عن الطموحات الإيرانية في المنطقة فإن مصطلح (أمن الخليج) قد أصبح مصطلحاً أمريكياً في المقام الأول في أعقاب إعلان بريطانيا لسياسة الانسحاب؛ فكان من أهم الإجراءات حلول الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من بريطانيا في القواعد العسكرية التي أخلتها، ومن ثم قامت بطرح عدة مشروعات لإقامة تحالفات إقليمية بين الدول الخليجية والقوى المجاورة لها، غير أن تلك المشروعات لم تجد استجابة لها من دول الخليج العربية؛ خاصة من الكويت والمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من المحاولات والجهود الكثيرة التي بُذلت من أجل تحقيق أمن الخليج ذاتياً، وفي الوقت الذي تخلت فيه إيران عن ادعاءاتها تجاه البحرين، ولم تبد اعتراضاً على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فأن ذلك كله لم يكن كافياً من منظور السياسة الأمريكية لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ومن ثم كان يتعين عليها البحث في وسائل أكثر فاعلية.

وفي هذا الصدد أعد مجلس الأمن الأمريكي الذي كان يرأسه كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون آنذاك مشروعاً للأمن الخليجي يقوم على خيارين:

أولهما: أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا، وهذا يعني فرض السلام الأمريكي بدلاً من السلام البريطاني.

والخيار الثاني: هو الاعتماد على قوة أو أكثر من القوى الإقليمية، لتكون بمثابة وكيل لتأمين المصالح الغربية في المنطقة.

وقد استقر رأي الدوائر الأمريكية على الأخذ بالخيار الثاني، وقد أعلن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في خطابه أمام الكونجرس في فبراير/شباط ١٩٧٠م، لكنه لم يحدد صراحة الدولة أو الدول التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها الحيوية في الخليج، وإن اتجهت المؤشرات حينذاك إلى إيران.

وقد ارتكز هذا الاتجاه إلى اعتبارات عديدة، من أهمها:

أولا: أن إيران هي الجانب الأقوى من غيرها من الدول الإقليمية، فيما وصلت إليه من قوة عسكرية إلى جانب تطلعاتها للهيمنة السياسية.

ثانياً: أن العراق كان منشغلاً بأوضاعه الداخلية، فضلاً عن توثيق علاقاته مع الأنظمة ذات النزعات الراديكالية، لمواجهة التطلعات الإيرانية من ناحية والمصالح الغربية من ناحية أخرى.

ثالثاً: أن المملكة العربية السعودية كانت موضع شك من قبل الساسة الأمريكيين، خشية أن تقوم بتحويل الأسلحة والمعدات العسكرية – التي تقدم إليها- إلى دول المواجهة في الصراع العربي – الإسرائيلي.

رابعًا: أن موقع إيران على الحدود الجنوبية من الاتحاد السوفيتي -سابقًا- كان يعطي المبرر لتسليحها باعتبارها مهددة بشكل مستمر. والأهم من ذلك عدم وجود مشكلات بينها وبين إسرائيل، وبالتالي فلن تجد الولايات المتحدة الأمريكية معارضة في تسليحها من قبل جماعات الضغط الصهيونية.

وقد استمر شاه إيران يؤدي دور الوكيل أو شرطي المنطقة خدمةً للمصالح الأمريكية حتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، والتي قلبت حسابات الولايات المتحدة الأمريكية -المستندة إلى مبدأ نيكسون- رأساً على عقب؛ حيث أعلنت إيران -بعد نجاح الثورة- انسحابها من الحلف المركزي، وألغت عقود التسليح الأمريكية، وقد دأب المسئولون في النظام الإيراني الجديد على التأكيد بأن إيران لم تعد قوة بوليسية كما أراد لها الأمريكيون على عهد النظام الشاهنشاهي السابق.

وقد أدى نشوب الثورة الإيرانية إلى احتدام مشكلة الأمن في الخليج، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أولاً: التصريحات التي صدرت عن قادة الثورة الإيرانية، والتي كان يُفهم منها الاتجاه إلى تصدير الثورة وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة، وبالتالي ترويع الأنظمة الخليجية نتيجة التناقض بين النظام الثوري الإيراني وبين الأنظمة الخليجية المعتدلة.

ثانياً: استمرار إيران –رغم تغير نظامها السياسي- في محاولة تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، المتمثلة في جعل الخليج بحيرة فارسية، وإن اختلفت المصطلحات – من الخليج الفارسي في عهد الشاه إلى الوحدة الإسلامية بعد الثورة- بهدف إخفاء المطامع الإيرانية التوسعية.

ثالثًا: مساندة إيران الثورة للتيار الإسلامي، ومن المعروف أن الأنظمة الخليجية كانت تشجع هذا التيار للوقوف ضد التيارات اليسارية، ولكنه لم

يلبث أن تحول –نتيجة الدعم الإيراني- إلى حركة سياسية متطرفة أصبح يُخشى خطرها.

إزاء كل هذه المتغيرات الإقليمية كان على الولايات المتحدة أن تبحث عن وسيلة أو -بديل- للقيام بنفس الدور الذي كان يقوم به الشاه. ولكن وفي ظل غياب هذه القوة الإقليمية التي يمكن الاعتماد عليها، أصبح من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بدور مباشر. وليس من شك بأن الثورة الإيرانية، واحتلال الاتحاد السوفيتي آنذاك لأفغانستان قد قدما المبررات الكافية لأن تقوم الولايات المتحدة بذلك الدور مباشرة بحجة المحافظة على أمن الخليج.

وفي ضوء تلك التبريرات أوضح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في خطابه السنوي أمام الكونجرس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠م ارتباط أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي؛ وكدليل على التنفيذ العملي لمبدأ كارتر –الذي حل بدلاً من مبدأ نيكسون- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل ما عُرف بـ(قوة الانتشار السريع) التي وُضعت تحت إشراف القيادة المركزية الأمريكية، وقد حُددت مهام هذه القوة بالتدخل العسكري في منطقة الخليج والمناطق المجاورة لها كلما استدعت الضرورة ذلك.

ولعل ما يثير الانتباه أن هذه القوة كانت مدربة –بصفة خاصة- على حرب الصحراء مما أدى ببعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن تشكيل تلك القوة كان بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكري الأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية، أو بمعنى آخر أن عملية عاصفة الصحراء كان يتم الإعداد لها منذ أكثر من عشر سنوات.

وردًا على التحركات الأمريكية وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠م دعا ليونيد بريجنيف رئيس الاتحاد السوفيتي آنذاك إلى تحييد منطقة الخليج والمحيط الهندي، وإلى عدم إقامة قواعد عسكرية فيها، واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول وشعوب المنطقة.

وعلى الرغم من أهمية وجاذبية تلك المبادئ إلا أنها لم تلق استجابة من معظم دول المنطقة بسبب استمرار الوجود السوفيتي في أفغانستان، والسبب الآخر أن تلك المبادئ وجدت تفسيرًا آخر باعتبارها مجرد تحرك سوفيتي دبلوماسي يهدف إلى التصدي لمبدأ كارتر.

وفي غمار تلك التغيرات الدولية والإقليمية التي سادت الخليج إبان الثمانينيات ظهرت ردود فعل عربية ومحلية، ركزت على أن أمن الخليج يخص دوله وشعوبه. وشددت دول المواجهة العربية (مصر وسوريا والأردن) –بوجه خاص- على أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

أما على الساحة الخليجية فقد برزت اتجاهات عدة: من بينها اتجاه كان ينظر إلى قضية الأمن باعتبارها قضية قيم روحية ضد التسلل الشيوعي، وفي ظل سيادة هذا الاتجاه لم يعد أحد يرى خطرًا في وجود القواعد العسكرية في

المنطقة أو حتى التحالف مع الغرب ما دام ذلك مكرساً من اجل الوقوف ضد المد والزحف الشيوعي، الذي ابتلع أفغانستان.

وفي المقابل وعلى النقيض تمامًا فقد ظهر اتجاهًا آخر يدين التدخل الأمريكي الذي ليس له من هدف سوى الضغط على دول الخليج العربية حتى تفقد السيطرة على مواردها النفطية. وإلى جانب هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث ينادي بالوقوف موقف التوازن من القوى العظمى، وعدم تجاهل أي من الخطرين: الأمريكي والسوفيتي سابقاً.

ولكن الدول الخليجية كانت متفقة فيما بينها وعلى الدوام على أن مفهوم الأمن يتركز على حماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على ثرواتها، إلا أنها اختلفت في نظرتها لكيفية تحقيق ذلك الأمن؛ فهناك من يرى أن أمن الخليج لن يتحقق إلا بتسوية المشكلات الحدودية العالقة بين معظم هذه الدول، وهذا ما ألمحت إليه قطر بضرورة إصلاح البيت من الداخل، وإن أمن الخليج لا ينفصل عن الأمن القومي العربي مهما كان لدول الخليج من خصوصية.

ورغم أن كلًّا من الكويت والمملكة العربية السعودية قد اتفقتا على الربط بين أمن الخليج وتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي إلا أن نظرة الدولتين قد اختلفت فيما يتعلق بالوجود السوفيتي في افغانستان؛ فبينما اعتبرت المملكة العربية السعودية ذلك التدخل بمثابة تهديد لأمن المنطقة والخليج، كانت الكويت –على العكس من ذلك- ترى أن الأحداث التي وقعت في أفغانستان ليست لها أدنى صلة بمنطقة الخليج.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أعلنت صراحةً رفضها للقواعد العسكرية الأجنبية، على اعتبار أن المنطقة ليست بحاجة لتلك القواعد، وأن أمن الخليج هو من مسؤولية دوله فقط. واتفقت كل من البحرين وسلطنة عُمان على ضرورة وجود تنسيق امني وعسكري مشترك، وشددت سلطنة عُمان بصفة خاصة على أهمية تأمين وحماية مضيق هرمز، ودعت دول الخليج العربي إلى المساهمة في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية لحماية المضيق.

ولكن وبعد ما تعرضت له المنطقة من أحداث وهزات عنيفة تمثلت في ما عُرف بأزمات الخليج الثلاث: الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية)، والثانية (احتلال العراق للكويت)، والثالثة (الاحتلال الأمريكي للعراق)، وما ترتب عليها من نتائج، بالإضافة لسعي إيران إلى التسلح النووي ومحاولتها المستمرة لتصدير ثورتها وأيديولوجيتها إلى الدول المجاورة وحتى غير

المجاورة فقد اضطرت دول الخليج العربية إلى عقد اتفاقيات وترتيبات أمنية ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة وحلفاءها[١].

وخلال الأعوام الأخيرة الماضية ظهر عامل جديد وخطير أقحم نفسه في مسألة «**أمن الخليج**» وهو إسرائيل، حيث يشير كثير من المواقف والتقارير والدراسات إلى سعي إسرائيل لأن تكون جزءًا من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها بما في ذلك دول الخليج[٢].

أما روسيا فإنها تصنع لنفسها استراتيجية مستقلة؛ بحيث تكون منافسة للاستراتيجية الأمريكية، وليست بالضرورة مواجهة لها، وعلى الرغم من المحاولات الروسية في إقامة علاقات متوازنة مع كافة الأطراف في منطقة الخليج، إلا أن هذا الوضع يشكل معادلة صعبة بالنسبة لها، وهذا النهج يظهر في تصريح لأحد مستشاري الرئيس السابق يلتسن في شئون العالم العربي ويقول فيه: «لا نريد أن يكون أحد محاور سياستنا في الخليج نقيضًا للآخر، وتضع روسيا ضمن أولوياتها تحقيق المزيد من الانفتاح على منطقة الخليج الغنية ببترولها، وأسواقها والاهتمام بالمنطقة على جميع المحاور وفي جميع المجالات، خاصة مجالي الأمن والدفاع، وروسيا أقرب جار لدول الخليج، وبكونها دولة بحرية عظمى، وعضوًا دائمًا في مجلس الأمن، مهمتها أن تكون أحد ضامني الأمن في منطقة الخليج»[٣].

وعلى الرغم من بعض المواقف الروسية تجاه دول الخليج العربية مثل تضامنها مع الكويت بعد غزو العراق لها، لكن يظل هناك جانب من المعادلة يتعين على روسيا ان تجد له حلًا، وهي مسألة الدعم الروسي لإيران في المجالات العسكرية وإمدادها بالمفاعلات والوقود النووي؛ لاعتبارات مالية وسياسية.

---

(١) قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٧). مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، سلسلة محاضرات الإمارات (١١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

(٢) المسيري، عبد الوهاب محمد. (٢٠٠٣). الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب. سلسلة محاضرات الإمارات (٦٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
عبد الكريم، إبراهيم خالد. (٢٠٠٠). الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية. دراسات استراتيجية (٣٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
مصلح، محمد. (١٩٩٧). مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج. سلسلة محاضرات الإمارات (٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

(٣) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص (٢٣- ٢٦).

وهذه أمور تشكل خطورة على أمن الخليج، وتخلق مناخًا من عدم الاستقرار في المستقبل» وإزاء ذلك كله، فإن روسيا تسعى من خلال إتباع ما تسميه بـ«**دورها المتوازن**» إلى تهدئة دول الخليج العربية عن طريق التصريح دومًا بمساندتهم، وتأييد أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران(١).

وهكذا تحاول روسيا أن تدير « دورها التوازني» في إطار هذه المعادلة الصعبة، فهي تحافظ على وجودها، وتبذل الجهد لتبديد شكوك الخليجيين لكي تضمن استمرار مصالحها في المنطقة عسكريًا واقتصاديًا فضلًا عن ضمان مواجهة الدول الكبرى والإقليمية دون صدامات مباشرة وبما يحفظ أمن الخليج واستقراره.

والآن وبعد استعراض وضع «**الأمن الإقليمي الخليجي**» ودور الأطراف الفاعلة فيه، والظروف والعوامل المؤثرة فيه، ما هي الحلول والمقترحات من أجل الحفاظ على هذا الأمن في هذه المنطقة من العالم في الوقت الحالي والمستقبل؟ سواءً على مستوى الخليج بشكل عام، وعلى مستوى دولة الإمارات بشكل خاص؟

في ضوء ما تقدم نجد أن التهديدات التي قد يتعرض لها أمن الخليج تتسم بأربعة أبعاد رئيسية(٢):

أولًا: البعد الوطني؛ ويتمثل في المشكلات الداخلية التي تهدد أمن كل دولة واستقرارها، وتختلف هذه المشكلات من دولة لأخرى.

ثانيًا: البعد المحلي؛ ويتمثل في الأزمات التي تحدث بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهمها المشكلات الحدودية.

ثالثًا: البعد الإقليمي؛ وتتسم أنماط التهديد فيه بالقوة، واعتمادها أسلوب الردع واللجوء إلى العمل العسكري مثل ما حدث بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وما حصل ويحصل من طرق إيران مع دول المنطقة.

رابعًا: البعد الدولي؛ الذي يتخذ أشكالا عدة: اقتصادية، وسياسية، وأمنية.

أما بالنسبة لأهم المقترحات لضمان أمن الخليج، فإننا نورد ما يلي(٣):

---

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ١٩٩٢/٩/١م.
(٢) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). مرجع سابق، ص (٢٧- ٣٥).
(٣) جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). أمن دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مقترحات للعقد القادم. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (٨- ٢٢).

أولًا: على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ يجب أن تكون هناك خطة «أمن الخليج» شاملة لجميع الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، وضرورة امتلاك دول المنطقة لأسلحة ردع مناسبة للتغلب على نقص القوة البشرية، وأهمية تحسين وتطوير أساليب صنع واتخاذ القرارات،والسماح بمزيد من التطبيقات الديمقراطية، وزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات، وعرض البدائل على ولاة الأمر.

ثانيًا: على المستوى العربي؛ التأكيد على ضرورة ارتباط أمن الخليج بأمن البحر الأحمر، وبالأمن القومي العربي، ووضع استراتيجية عربية واضحة تشارك فيها دول الخليج العربية، والدول المطلة على البحر الأحمر من أجل الحفاظ على أمن المنطقة، وضرورة حل النزاعات العربية-العربية.

ثالثًا: على المستوى الإقليمي، المبادرة في تبني خيار «المصالح المشتركة» تجاه إيران حول بعض القضايا المهمة كالنفط وتسويقه، والأمن السياسي للمنطقة، وذلك مقابل أن تتفهم إيران أهمية العلاقات الاستراتيجية بين دول المنطقة والولايات المتحدة، والتخلي عن مطامعها التوسعية خاصة ما يتعلق باحتلال الجزر الإماراتية، وكذلك تبني خيارات واضحة تجاه العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وما السيناريوهات المتوقعة وكيفية التفاهم مع القوى الوريثة، وعدم تأييد أي مسعى قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران والعمل على تحسينها، وكذلك بناء منظمات إقليمية قادرة على حل النزاعات التي تنشب فيما بين دول المنطقة بالطرق السلمية والدبلوماسية والتخطيط لمواجهة أية تهديدات خارجية بجهود جماعية.

رابعًا: على المستوى الدولي، يجب أن لا نغفل الدور الأوروبي والدور الروسي والدور الصيني، لأحداث التوازن مع القوى الدولية الأخرى في المنطقة، والعمل على أن تبقى المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية.

وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تستفيد منها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز أمنها[١]:

أولًا: حل مسألة الحدود التي لم يتم ترسيمها بشكل نهائي، فالحروب التي تقع بين الدول إنما تندلع بسبب النزاعات الحدودية، فدولة الإمارات لا تستطيع تغيير موقعها الجغرافي كما لا تستطيع إقامة حدود طبيعية جديدة لتحل محل حدودها القائمة وفي هذا الصدد يقول جون فاسكويز (**John Vasquez**) باستطاعة أي دولتين متجاورتين تجنب الحرب، وذلك بالتوصل

(١) جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). أمن دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مقترحات للعقد القادم ـ سلسلة محاضرات الإمارات (٢٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (٨- ٢٢).

إلى ترسيم مقبول ومتفق عليه لحدودها المشتركة، ويجب على النخب في الدولتين التي ترغب في بسط السلام، أن تحاول التوصل إلى اتفاقيات تكسب الحدود شرعيتها وتلتزم بها الأجيال القادمة قانونيًا، وإن النظام أو المنطقة التي تصل فيها جميع الدول إلى اتفاقيات مع الجيران حول حدودها ستكون أكثر استقرارًا وسلامًا من الأنظمة أو المناطق التي لم تتوصل إلى تلك الاتفاقيات »[١].

إن المعلن رسميًا من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو أنه يعمل على ترسيم الحدود وحل النزاعات، وهذا هدف مرغوب فيه، ويظل نزاع دولة الإمارات العربية المتحدة مع إيران حول الجزر الثلاث عصيًا على المعالجة بسبب التعنت الإيراني، ولكن ما كان يجب القيام به هو ترسيم الحدود مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية خاصة وأن الفرصة مناسبة لتقليل المصادر المحتملة للصراعات التي قد تندلع مستقبلاً، ويفضل القيام بذلك قبل أن تنشأ نزاعات بسبب الخلاف على موارد النفط والمياه أو الموارد الأخرى. وبالفعل فقد تم ترسيم الحدود بين البلدين في ٢١ مارس ١٩٩٠م الموافق ١٤١٠هـ[٢].

ثانيًا: تقليل الاعتماد على النفط، وتوفير مصادر اقتصادية أخرى، وتقليل آثار المخاطر الناتجة عن تقلب أسعار النفط وانخفاض أسعاره لاسيما وأن مبيعات النفط تشكل ثلثي دخل دولة الإمارات العربية المتحدة من الصادرات، والعمل كذلك على مد خط أنابيب إلى الساحل الشرقي لتجنب المخاطر الناشئة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز.

ثالثًا: الانتباه والتحرص لأن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى من الالتزام بالدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج العربي وعن تعهداتها بحماية منطقة الخليج العربي بسبب عدم وجود ارتباط أيدلوجي، وفي حالة تضاؤل المصالح الأمريكية المادية في المنطقة، وبسبب التخمة النفطية الحالية التي قد تجعل من المدافعين الذين لا ينتمون إلى المنطقة اقل استعدادًا لتحمل تكاليف أو مخاطر رئيسية في سبيل تأمين منطقة الخليج

(1) John A. Vasques, "Why Do Neighbors Fight? Proxomity, Interaction, or Territoriality," Journal of Peace Research vol. 32, no. 3 (August 1995).
(2) Ahmed Mardini, Gulf Regional States Determined To Resolve Border Disputes. http//www.lead.org/ips/demo/archive/07-22-95/5.html.

العربي[1]، وهو ما يقتضي البحث لهذا الاحتمال ويتطلب التوصل إلى صيغة للأمن الخليجي الإقليمي تلقى قبول مختلف الأطراف الخليجية وأن تعزز بضمانات دولية.

رابعًا: المحافظة على الاستقرار الداخلي الذي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي لا يوجد له مثيل على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يمكن أن يتزعزع عن طريق تسرب أحداث من داخل إحدى هذه الدول وامتدادها إلى دولة الإمارات العربية، أو بالتدخل الخارجي (من إيران مثلاً) أو من العراق أو نتيجة لتطورات داخلية بحتة، والعمل كذلك على التقليل من الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية والذي يضاعف من احتمالات مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والاستنزاف المالي، ويقلل من فرص المواطنين الإماراتيين في المساهمة بجهدهم في تنمية مجتمعهم.

سادسًا: إيجاد حلول عملية من قبل إيران إزاء المشاكل المزمنة مع العرب وخصوصًا إرجاعها للجزر العربية الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى إلى أصحابها الإماراتيين الشرعيين بأسرع وقت.

ونظرًا لأن قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة تعتبر أهم قضية وطنية إماراتية رئيسية استوعبت وما زالت تستوعب جانبًا هامًّا من جهود السياسة الخارجية الإماراتية؛ فإننا سنفرد لها حيزًا خاصًّا في هذه الدراسة.

استعرضنا في ما سبق الرؤى المختلفة لدول الخليج العربية تجاه أمن الخليج، وكيف أن الإمارات العربية المتحدة قد كانت شديدة الحرص على مسألة أمن الخليج؛ لما لهذه المسألة من أهمية بالغة في حياة شعوب هذه المنطقة. وكيف أن الإمارات كانت وما زالت تشدد على مسألة الحلول الدبلوماسية لكل ما يقع من أزمات سياسية في المنطقة؛ لأن الحرب والقوة العسكرية لن تحل ما هو قائم من مشكلات، بل تقود إلى مفاسد أكبر.

كما أن الإمارات العربية المتحدة ترفض رفضًا قاطعًا أسلوب فرض الأمر الواقع في حل المشكلات السياسية، كما هو الحال في التصرفات غير المسئولة من قبل إيران من خلال احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، وهو عمل وتصرف ترفضه الإمارات حكومة وشعبا. ولكن الإمارات لم تحاول تصعيد الأمور وإيصالها إلى نقطة اللاعودة، وإدخال منطقة الخليج في صراع آخر،

(1) Kissinger on Oil, Food & Trade," Business Week, January 13, 1975, 69.

بل كانت حريصة على أمن الخليج؛ لذلك اعتمدت دولة الإمارات الأسلوب الدبلوماسي والمفاوضات لحل هذه الأزمة الخليجية.

– – –

– –

–

المبحث الثاني
الإمارات وقضية الجزر المحتلة الثلاث
والمواقف الدولية والعربية من تلك القضية

لمحة تاريخية:

تعتبر منطقة الخليج منطقة جاذبة للتنافس والصراعات الدولية والإقليمية وذلك بحكم ما تتمتع به من أهمية استراتيجية واقتصادية وعسكرية، وقد أدى سعي إيران الحثيث لأن تكون دولة إقليمية قوية في منطقة الخليج أرادت أن تأخذ لنفسها مكانًا على خريطة النفوذ في منطقة الخليج إلى محاولة السيطرة على المنطقة واعتبار نفسها شرطي الخليج، ومعارضتها لوجود أية قوة أخرى تنافسها وتنازعها هذا الدور؛ مما أدى إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والذي يمثل في حقيقة الأمر جزءًا من سياسة إيرانية متكاملة تسعى للاستفادة من التحولات الدولية والإقليمية؛ لاكتساب مكانة القوة العظمى في المنطقة(١).

ولم تظهر إيران كقوة خليجية مؤثرة إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولفترات محدودة على الرغم من حدودها الطويلة مع الخليج العربي، وذلك نتيجة لعوامل عديدة،؛ منها قلة خبرة الإيرانيين في شئون البحر وإدارة الأساطيل وانشغال الحكومات الإيرانية المتعاقبة بخلافاتها مع الدولة العثمانية في الغرب والشمال الغربي، والخطر الروسي القادم من حدودها الشمالية، والوجود العربي البحري القوي في الخليج العربي، خاصة خلال القرن الثامن عشر، ثم بعد ذلك الوجود البريطاني في الخليج العربي(٢).

إلا أن ذلك لم يكن يعني غياب الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج العربي حيث إن بعض حكام إيران الأقوياء قد رغبوا في أن يكون لهم وجود حقيقي ومؤثر في منطقة الخليج العربي، ومن هؤلاء الحكام نادر شاه (١٧٣٦-

---

(١) النفط ليس وحده محور اهتمامنا بالخليج. مقال لخبير في شئون السياسة الأمريكية. جريدة الخليج (١٩٩٧/٢/٢٦م).

(٢) قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٣). النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، مجموعة (١)، العدد (١)، ص (١٣- ٨٧).

١٧٤٧م) وناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م)، فقد سعت إيران منذ زمن بعيد للسيطرة على مجموعة الجزر العربية في الخليج العربي؛ مثل: جزيرة سري في البحرين وجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات، ولكن بريطانيا أيدت حق العرب في السيادة على هذه الجزر ووقفت حائلًا كدولة مستعمرة دون احتلال إيران لها، ولكن قبل ذلك تمكنت إيران عام ١٨٨٧م من السيطرة على جزيرة سري ووضع العلم الإيراني عليها، ومع أن بريطانيا عارضت ذلك إلا أنها أذعنت لهذه السيطرة(١).

وفي عام ١٩٠٤م أنزل الإيرانيون الإعلام العربية عن جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفعوا العلم الإيراني بالقوة، ولكن بريطانيا باعتبارها دولة مستعمرة للخليج العربي وبالضغط البريطاني على إيران انسحبت من الجزر ولكنها عادت بعدها لتطالب بالجزر عام ١٩٢٣م، وبذلت جهودًا مضنية لاستئجار جزر طنب من حاكم رأس الخيمة إلا أنه رفض، وكانت بريطانيا تحثه وتشجعه على رفض طلب الاستئجار لأن ذلك يتعارض ومصالحها(٢).

أما فيما يخص جزيرة أبو موسى فقد بقيت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية عليها، وفي عام ١٩٣٥م منح حاكم الشارقة شركة بريطانية امتيازًا لاستخراج النفط لمدة ٦ شهور، وفي عام ١٩٦٤م احتلت إيران الجزيرة وانسحبت منها بعد عشرين يومًا، وعادت إيران بنفس العام لتطلب من حاكم رأس الخيمة التخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات إلا أنه رفض الطلب الإيراني.

وفي تشرين الثاني ١٩٧١م وقع الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة اتفاقًا مع إيران نص على أن تمارس الشارقة سيادتها الفعلية على جزيرة أبو موسى وأن يكون المواطنون تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة وأن يرفع عليها علم الشارقة على أن يتم اقتسام البترول -إن اكتشف - مناصفة وأن

---

(١) الدوري، عبدالعزيز محمد. (١٩٩٥). العلاقات التاريخية بين العرب وإيران - ندوة العلاقات العربية الإيرانية. الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) العبدول، عبدالوهاب. (١٩٩٤). أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني. مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص (١١١-١٥٦).

تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها من قبل الطرفين مقابل أن تدفع إيران للشارقة مليون ونصف المليون جنيه إسترليني ولمدة تسع سنوات(١).

وبالرغم من أن الأطماع الفارسية في منطقة الخليج العربي قديمة ومثلت قاسمًا مشتركًا بين كل المحاولات التي استهدفت السيطرة على المنطقة إلا أنها لم تتحقق، لذا فقد عمدت إيران إلى هدف رئيس يتمثل في بناء قوتها البحرية، واستخدام الدعاية المغرضة بالادعاء بالسيادة على الخليج، واستخدام مبدأ ميكافيلي للتخفيف من الضغوط السياسية الداخلية التي كانت تتعرض لها الحكومات المتعاقبة بهدف لفت الأنظار عن الأوضاع الداخلية إلى قضية خارجية يلتف حولها الجميع، وبالتالي تمنح الحكومات لنفسها الفرصة لالتقاط أنفاسها ومحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية للتخفيف من وطأة تلك الضغوط، وبالتالي فإن الادعاءات لم تكن صحيحة بحالٍ من الأحوال، ولم تكن جديدة بل كان الهدف منها وكما ذكرنا هو غض نظرِ المواطنين عن سوء الأوضاع الداخلية، وإشغالهم خارجيًا بقضية رأي تلهيهم عما يحدث داخليًا(٢).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة الفارسية قد تحالفت مع القوى الغربية المستعمرة في سبيل اقتسام السيطرة على الخليج العربي والبحار العربية؛ فعلى سبيل المثال في عام ١٥١٥م عقدت الدولة الصفوية الحاكمة في بلاد فارس معاهدة مع البرتغاليين الذين قدموا إلى المنطقة من أجل استعمارها والسيطرة على بحارها ونهب ثرواتها، بحيث توضع السفن الحربية البرتغالية تحت تصرف القوات البحرية الفارسية من أجل الإغارة والهجوم على منطقة الخليج العربي(٣).

واستمر تعاون إيران مع القوى الاستعمارية الحديثة، ففي القرن السابع عشر تحول التحالف الفارسي من التعاون مع البرتغاليين إلى القوى الأوروبية الجديدة مثل بريطانيا وهولندا، حيث تحالف الشاه عباس الأول (١٥٨٧-

---

(١) السمري، عائشة أحمد. (١٩٩٧). أزمة الجزر (طني الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المعطيات والحلول، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي: الورة الثامنة، دبي، ص (٢١- ٩٩).

(٢) نورس، علاء الدين. (١٩٨٢). السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان ١٧٥٧-١٧٧٩م، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد. وانظر: قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٣). النزاع العربي الإيراني جول جزر أبو موسى والطنبين: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، مجاد (١)، عدد (١)، ص (١٣- ٨٧).

(٣) الأعظمي، وليد حمدي. (١٩٩٣). النزاع حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١م)، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن.

١٦٢٩م) مع بريطانيا بعد ضعف البرتغاليين وقام بطردهم من جزيرة «**هرمز**» بعد عمل عسكري مشترك مع البريطانيين، لتحل محلها في احتلال البحرين وجزيرتي هرمز وقشم، ولكن هذا الاحتلال لم يدم طويلًا حيث استطاعت قوة مسقط العربية أن تطهر المناطق العربية من الاحتلال الفارسي، ولم يكتف العرب بذلك بل قام القواسم ببسط نفوذهم على السواحل العربية، بل وسيطروا على بعض مناطق الضفة الشرقية (لنجة)، وقد أكد ذلك الرحالة الدنمركي «**بيبهور**» الذي زار منطقة الخليج عام ١٧٦٥م بقوله: «يسيطر العرب على كل الشاطئ البحري العائد للإمبراطورية الفارسية من مصب نهر الفرات حتى مصب نهر الأندلس». وأضاف: «القواسم كانوا يسيطرون على مدن: بندر عباس، كنغ، لنجة، وراس هيتي». وبالتالي كانت القوة البحرية للقواسم من أهم القوى البحرية في الخليج في ذلك الوقت(١).

وقد أوردنا هذه الشهادة في سياق هذه الدراسة لنقدم دليلًا إضافيًا على بطلان الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر المحتلة الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)؛ فقد كانت هذه الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر تابعة لشيوخ القواسم الذين حكموا رأس الخيمة والشارقة وما زالوا في الحكم حتى وقتنا هذا، فعندما استولى القواسم على لنجة في الجانب الشرقي من الخليج العربي أصبح حاكم لنجة يحكم ميناءها وجزر: الطنب، وأبو موسى، وسري باسم شيخ القواسم(٢).

ولكن وبالرغم من كل ما سبق إلا أن الأطماع الفارسية في الخليج العربي وجزره ومنافذه وخيراته قد استمرت واستمر معها تحالف إيران مع كل قوة استعمارية تصل المنطقة، فبعد تحالفها مع البرتغاليين والبريطانيين تحالفت مع الهولنديين لبناء أسطول بحري فارسي قوي للسيطرة على المنطقة، وبناءً عليه قام الإنجليز والهولنديين بإمداده بالسفن البحرية التي يحتاجها، وليتخذ من مدينة بوشهر الاستراتيجية قاعدة لانطلاق أسطوله الجديد للعدوان على السواحل العربية.

وقد توالت الادعاءات الفارسية بالسيادة على الجزر ومنطقة الخليج؛ ففي عام ١٨٤٤م بعث حاجي ميرزا آغاسي رئيس وزراء إيران إلى اللورد أبروين وزير خارجية بريطانيا آنذاك بشأن مشكلة البحرين بأن الخليج العربي

---

(١) شكارة، أحمد عبدالرزاق. (١٩٩٢). العد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، التعاون، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م، ص (٢٩- ٤٩).

(٢) العيسى، شملان. (١٩٩٦). الخلافات بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، العدد (٢٠٦)، أبريل ١٩٩٦م، ص (٥٢- ٦٢).

من شط العرب إلى مسقط تابع لإيران، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الجزر في الخليج العربي بدون استثناء[١].

ومع وصول ناصر شاه إلى الحكم في إيران عام ١٨٤٨م كان النفوذ البريطاني قد وطد أركانه في منطقة الخليج، فسعى ناصر شاه إلى بناء قوة بحرية فارسية استطاع من خلالها السيطرة على الساحل الشرقي للخليج، وتطلع بنفوذه نحو الجانب الآخر من الساحل طلبًا للسيطرة على الجزر العربية هناك ومنها جزيرة أبو موسى، والطنب وسري وطنين وفرارة، وقد شجع الإيرانيين على ذلك الضعف الذي دب في أوصال حكام لنجة في سبعينيات القرن التاسع عشر وكذلك ما قام به البريطانيون في عام ١٨٣٦م من وضع حدود بحرية تفصل بعض الجزر العربية عن باقي العرب في الساحل الغربي، وهو ما اعتقده الإيرانيون تقسيمًا للحدود بين إيران والساحل العربي، واعتبروا أن كافة الجزر الواقعة خلف هذا الخط ضمن حدودهم وممتلكاتهم[٢].

وقد يسر من مهمة الإيرانيين تلك ما كان من خلافات بين شيوخ المناطق العربية، ومثال ذلك الخلاف الذي حدث بين إمارتي رأس الخيمة ودبي، ونتيجة لذلك الوضع استطاع الإيرانيون احتلال ميناء لنجة وأرسلوا قوات لغزو جزيرة سري واحتلالها عام ١٨٨٧م، وهو ما اعترض عليه شيخ الشارقة.

وفي العام نفسه طالبت إيران بملكيتها لجزر طنب، ومن هنا بدأت المحاولات الإيرانية للسيطرة على الجزر العربية؛ حيث قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية بزيارة جزر طنب وأبو موسى عام ١٩٠٤م، وأنزل أعلام إمارة الشارقة ورفع العلم الإيراني عليها، ولكن الاحتجاج البريطاني أدى إلى إعادة الأعلام العربية مرة أخرى في ١٤ حزيران من العام نفسه[٣].

ومنذ ذلك التاريخ بدأت أزمة الجزر الإماراتية تأخذ منحى جادًّا وخطيرًا، وتعالت الأصوات الإيرانية المطالبة بالجزر الثلاث مؤكدة السيادة الإيرانية

---

(١) محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع على الجزر بين الإمارات وإيران: الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ص (٤٢).

(٢) شكارة، أحمد عبد الرزاق. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (١٨- ٢٤).

(٣) العيدروس، محمد حسن. (١٩٩٩). الإدعاءات الإيرانية على الجزر العربية (١٩٣٢- ١٩٤٨)، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، ص (١٣٥- ١٨٠). وانظر: محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع بين الإمارات وإيران، الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، مصدر سبقت الإشارة إليه.

عليها في أكثر من مناسبة، مقدمة في ذلك أسانيد وادعاءات قابلة للرفض والتفنيد.

واستمرت إيران في هذه الادعاءات الباطلة حتى أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨م، لتحقق إيران مآربها الباطلة وتحتل الجزر الثلاث عشية إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة تتكون من الإمارات السبع عام ١٩٧١م[١].

– – –

احتلال الجزر:

استغلت إيران إعلان بريطانيا للانسحاب من الخليج العربي فأرسلت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية لمهاجمة جزيرتي طنب الصغرى والكبرى، واحتلالها بعد معركة استشهد فيها عدد من شرطة إمارة رأس الخيمة وقتل ٣ أفراد من القوات الإيرانية؛ فقدمت رأس الخيمة احتجاجًا شديد اللهجة للحكومة البريطانية المسئولة عن الجزيرتين آنذاك، خصوصًا أن بريطانيا لم تنسحب بعد من الإمارات.

ولكن بريطانيا لم تكترث لموضوع الاحتلال ولم تحرك ساكنًا، وفي اليوم نفسه أكملت إيران احتلالها لجزيرة أبو موسى وقامت بطرد السكان العرب، مما أدى إلى قيام الشعب في دولة الإمارات بمظاهرات استنكرت الاحتلال الإيراني للجزر وطالبت بالانسحاب ومهاجمة المصالح البريطانية والإيرانية في الإمارات[٢].

ورغم اقتناع بريطانيا بأن السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى من حق إمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى من حق إمارة الشارقة، إلا إنها مهدت الطريق أمام إيران قبل انسحابها من الخليج للاستيلاء على هذه الجزر، وذلك حرصا من بريطانيا على خلق المشاكل، والعمل على ضمان مصالحها واستراتيجياتها الاقتصادية، والاستثمارية[٣].

---

(١) أحمدي، أمير. (١٩٩٥). النزاع الإيراني الإماراتي: الأبعاد الاستعمارية والسياسية، شئون الشرق الأوسط، العدد (٤٤)، سبتمبر ١٩٩٥م، ص (٣١- ٥٦).

(٢) الدوري، عبدالعزيز وآخرون. (٢٠٠١). العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ودراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(٣) عبد الله، محمد مرسي. (١٩٨١). بريطانيا وإيران والإمارات المتصالحة، دار القلم، الكويت، مرجع سابق، ص (٣٥٥- ٣٦٩).

ولقد وصفت صحيفة لوموند الفرنسية هذه الجزر بأنها تتحكم بمدخل الخليج العربي، وهي تسيطر على مضيق هرمز، الذي يبلغ عرضه في أضيق مكان نحو ٢٠ ميل وتمر به يوميا المئات من حاملات النفط، والبواخر التجارية.

ويرجع لوريمر إلى أن الخلاف بين الإمارات وإيران بشأن الجزر يرجع إلى عام ١٩٠٢م، أي عندما قامت إيران بالسيطرة على ميناء لنجة، وعلى إثرها تحولت التجارة من هذا الميناء إلى الجانب الآخر من الخليج، وخاصة دبي.

الأدلة على عروبة الجزر الإماراتية:

استنادًا إلى التاريخ القديم فإن هذه الجزر خضعت عبر التاريخ والعصور للمحتلين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج من يونان وروما وفرس ومغول وبرتغاليين وإنجليز، ويؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث خضعت لقبيلة القواسم العربية منذ عام ١٧٥٠م على الأقل، وأن قبائلها ينتمون إلى القبائل العربية للبر المقابل، إضافة لأن الأعلام العربية «الشارقة ورأس الخيمة» كانت ترفع عليها منذ ١٩٠٤ إلى ١٩٧١م حتى جاءت القوات الإيرانية وأنزلته عَنْوة[١].

ويؤكد د/هاولي (Dr. Hawley) أن الحكومة البريطانية اعتبرت منذ بداية وجودها في الخليج الجزر الثلاث ملكًا لإمارة رأس الخيمة والشارقة وأن الفرس لم يجعلوا من مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف ولم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة في شئون تلك الجزر.

وكذلك نستدل على عروبة وتبعية هذه الجزر من خلال طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسايكور (Percycor) من حاكم الشارقة ورأس الخيمة آنذاك للسماح له بإقامة فنار في الجزر لهدي البواخر العابرة للخليج، وفي عام ١٩٣٥م طلبت الدولة البريطانية من حاكم الشارقة بالإذن لأحد المهندسين بزيارة جزيرة أبو موسى، وفي عام ١٩٢٩م طلب المقيم البريطاني رفع العلم وإقامة منارة لإهداء السفن، وفي عام ١٩٥٧م كتب المعتمد البريطاني في دبي كتابًا برقم (١٢١١/٥٧) إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستزور رأس الخيمة وستسافر بعدها

---

(١) العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع جامعة قطر. بيروت: المركز (١٩٩٦)، ص (٤٣٥- ٤٤٧).

إلى جزيرتي طنب «**التي هي من ممتلكاتها**» بقصد نصب لوحة على شاطئها لتشير إلى ملككم(١).

بالإضافة إلى سلسلة متصلة من تصريحات المسئولين البريطانيين تؤكد جميعها تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة.

وكذلك تأكيد شيخ لنجة التابعة لإيران الذي اعترف أكثر من مرة بتبعية الجزر «**الطنب الواقعة ضمن ممتلكاتكم ونحن لا نمتلك أية ممتلكات هناك وليس لنا أي تدخل إلا بموافقتكم**».

وكذلك برسالة من مدير شركة الزيت الإيرانية ١٩٣٥م إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة لينـاقش مسألة التنقيب عن الزيت في «**جزركم داخل حدود بلادكم، ولنا الشرف بأن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب أننا سنواصل أن نطمح هناك إذا رأينا من الضرورة، وحيث إنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار**»(٢).

وعند مراجعة تاريخ الجزر الثلاث فإننا نستنتج ما يلي(٣):

١- إن الجزر الثلاث كانت إلى ما قبل احتلال إيران لها ترفع علم الشارقة (أبو موسى) وعلم رأس الخيمة (طنب الصغرى والكبرى) وتطبق قوانين وأنظمة وأعراف دولة الإمارات.

٢- إن سكان الجزر الثلاث يحملون جنسيات الإمارات.

٣- إن أمير الشارقة يستوفي رسومًا سنوية من صائدي اللؤلؤ والمرجان ورعي الماشية منذ ١٨٦٣م.

٤- إن الدوائر الحكومية والمرافق العامة، من دائرة جمارك ومدارس ومساجد وشرطة ومستشفيات ومشروعات مياه وكهرباء ومعلمين تتبع لحكومة الشارقة، وكذلك الأمر بالنسبة لطنب فإن دوائرها تتبع لرأس الخيمة.

---

(١) متى، أنطوان. (١٩٩٣). الخليج العربي من الاستقلال البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨)، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت. وانظر:ولكر، جوليان. (١٩٩٤). الأسس التاريخية للنزاع حول جزلر الخليج حتى سنة ١٩٧١م، في ندوة: جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل. مركز الداسات العربي الأوروبي، باريس، ص (٥٩- ٧٢).

(٢) خطاب المعتمد السياسي البريطاني في دبي إلى حاكم رأس الخيمة يطلب منه السماح للبارجة البريطانية بزيارة طنب. وانظر: غباش، حسين. (٢٠٠٣). الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، ص (١١٦).

(٣) الركن، محمد عبدالله. (١٩٩٢). البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، س (٧)، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م، ص (١٣- ٢٨).

إن إمارتي رأس الخيمة والشارقة قد منحتا امتيازات قانونية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية لشركة يونيون أويل إكسبلوريشن (**Union Oil Exploration**)، وكان هذا العقد بين حاكم رأس الخيمة وتلك الشركة عام ١٩٥٣م. وهذا العقد يدل صراحة على تبعية هذه الجزر لرأس الخيمة، وقد تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة البريطانية(١).

وتعتبر الجزر الثلاث عربية تاريخيًا وسياسيًا وقانونيًا وسكانيًا، وبريطانيا كدولة مستعمرة ومحتلة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث جزر عربية؛ إذ نجد في كتاب «**دليل الخليج**» للباحث لوريمر أن جزر: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى جزر عربية مارست عليها إمارتي الشارقة ورأس الخيمة سيادتهما الفعلية فيما يختص بالتعليم والشرطة وأن العلم العربي يرفع عليها.

يضاف إلى ذلك أن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج، بحيث تقسم منطقة مياه الخليج أفقيا وطوليًا بشكل متساوٍ من قبل الدول المستفيدة من مياه الخليج، والجزر هي أقرب ما تكون إلى المياه الإقليمية للدولة الإماراتية منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية(٢).

وسكانيًّا فسكان الجزر هم عرب أقحاح استوطنوا فيها منذ زمن بعيد، يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر؛ وعليه فالجزر الثلاث عربية(٣).

وهذه إحدى ثوابت سياسة دولة الإمارات العربية في النزاع القائم بينهما، وأن ترابها جزء لا يتجزأ من تراب دولة الإمارات المتحدة، وأنها محتلة عسكريًا من طرف إيران وأن عليها واجب استرجاعها بكافة الطرق والوسائل السلمية، وأن احتلالها لا يعتبر سندًا قانونيًا لممارسة السيادة عليها، وأن الأسس والوقائع التاريخية لممارسة السيادة الفعلية على الجزر عبر السنين والأدلة المادية والقانونية المدرجة تاليًا تحدد صاحب السيادة الحقيقي على هذه الجزر وهي دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١) التميمي، عبد المالك خلف. (١٩٨٨). الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية (١٨٨٧- ١٩٧١)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٤)، العدد (٥٥)، يوليو ١٩٨٨م، ص (١٢٩- ١٥٢).

(٢) فريد، عبد المجيد. (١٩٩٤). قضية الجزر: البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية، مركز الوثائق والمخطوطات، الديوان الأميري، رأس الخيمة، ص (١٠).

(٣) نوفل، سيد. (١٩٦٩). الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ص (١١٣- ١٢١).

ويمكن تلخيص الحجج والأسانيد القانونية والتاريخية التي تُثبت عروبة الجزر الثلاث فيما يلي:

١- تعتبر هذه الجزر عربية من النواحي: التاريخية والسياسية والقانونية والسكانية، وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية التي تشير صراحة إلى عروبة الجزر.

٢- يسكن هذه الجزر العرب الأقحاح الذين يشتركون مع باقي إخوانهم سكان الإمارات في أصولهم وقبائلهم وأسمائهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسماتهم، وهذا كان قائمًا حتى اليوم الأخير الذي تم فيه طرد العرب من طنب الكبرى.

٣- مارست الإمارتان المعنيتان بهذه الجزر (الشارقة ورأس الخيمة) السيادة الفعلية على هذه الجزر قرابة قرنين من الزمان، سواء كان ذلك برفع الأعلام التي تمثل سيادتها، أو بالدفاع عنها ضد القوى المستعمرة والغازية، والأنشطة الاقتصادية وجباية الرسوم والضرائب، ومنح الامتيازات الخاصة بالتنقيب عن النفط قرب سواحلها أو خارجها، كما كانت المؤسسات العامة في الجزر مملوكة لحكام الشارقة ورأس الخيمة[١].

٤- تقع الجزر الثلاث ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة، والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج أفقيًا وطوليًا بشكل متساو من قبل الدول المطلة على الخليج والمستفيدة من مياهه[٢].

٥- تقع جزيرة أبو موسى على مسافة أقرب إلى السواحل والمياه الإقليمية الإماراتية عنها من السواحل والمياه الإقليمية الإيرانية؛ حيث تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٥٨ كيلومترًا من ساحل الشارقة، بينما تقع على بعد ٧٢ كيلومترًا من الساحل الإيراني.

الادعاءات الإيرانية في السيادة على الجزر الثلاث:

يقول المبدأ القانوني «**البينة على من ادعى**» وادعاء إيران على الجزر الثلاث مجرد ادعاء لم يتخذ طابع الجدية والإصرار؛ بل إن الحكومة الإيرانية لم تكلف نفسها حتى الآن عناء ما يثبت دعواها بالسيادة على الجزر، وكل ما طلعت به إيران علينا هو مجموعة تصريحات تعبر من خلالها بأن سيادتها

(١) خطاب حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي للمعتمد السياسي البريطاني بتقديم شكوى لنزول الطائرة الإيرانية في جزيرة طنب.
(٢) راشد، علي محمد. (١٩٨٨). دولة الإمارات العربية المتحدة، في مجلة العربي (١٩٦٠- ١٩٨٠)، دبي، ص (٢٣٢).

على الجزر أمر مسلم به، مهددين باستخدام القوة المسلحة، هذا من وجهة نظر الحكومة الإيرانية وحدها.

أما الحكم الدولي فله وجهة نظر أخرى تبنى على أساس وقائع تاريخية وممارسة السيادة الفعلية على الجزر عبر السنين والأدلة المادية والقانونية التي تحدد صاحب السيادة القانونية الحقيقي(١).

وعليه فهل لإيران ما تدعيه مقابل ممارسة السيادة الفعلية؟ لا شيء البتة. كل ما تقوله إيران هو أنها مارست يومًا ما سيادتها على طنب الكبرى والصغرى قبل حوالي ثمانين عامًا؛ أي قبل بداية الوجود البريطاني في الخليج، ومن ثم تخلت عن هذه الجزر لبريطانيا التي تخلت عنها بدورها للإماراتيين العربيتين (الشارقة ورأس الخيمة)، وما يهمنا من أقوالها في هذا المجال هو اعترافها صراحة أنها لم تمارس على الجزر الثلاث أي عمل من أعمال السيادة الفعلية عبر الثمانين عامًا، ما عدا مسألة رفع علمها على أبو موسى لأيام معدودة عام ١٩٠٤م ومن ثم سحبته معتذرة، إضافة لأن إقرار شركة الزيت بأن أمر التنقيب عن النفط في الجزر يعود لحكامها العرب وليس للسلطة الإيرانية.

أما بالنسبة لوثائق وزارة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالجزر الثلاث فإن المتعمق في قراءتها ودلالتها يتبين له بطلان الادعاء الإيراني، لذلك فأننا سندلل على ذلك من خلال تحليل بعض هذه الوثائق:

١- رسائل وزارة الجمارك والبريد الإيراني إلى رئيس الوزراء الإيراني بتاريخ ١٩٠٤/٦/٨م أنه وبناءً على تقرير مدير جمارك موانئ الخليج الفارسي فإن شيخ رأس الخيمة قد ادعى ملكية جزيرة تامب (الطنب)، كما ادعى شيخ شرقا (الشارقة) هو الآخر ملكية جزيرة أبو موسى وقاما برفع علميهما في تلك المناطق.

٢- مذكرة وزير خارجية إيران عن المباحثات التفصيلية التي أجريت مع الوزير البريطاني المفوض في ١٩٠٥/٦/٢٩م؛ والتي تشير بوضوح إلى ملكية إمارة الشارقة أو شرقان كما تشير الوثيقة للجزيرتين، وربطها مع الخلاف على منطقة سري، وأن يستمر تدخل شيخ شرقان في هاتين المنطقين (تمب وأبو موسى) إلى أن يتم التحقيق والبت في الأمر. وقد أصرت السفارة البريطانية على إبقاء علمي الشيخين على الجزيرتين.

٣- برقية وزارة الخارجية الإيرانية إلى حاكم بوشهر (دريا بيكي) في ١٩٠٥/٧/٢٢م والتي يطالبه فيها بمتابعة تدخلات شيخ الشارقة في جزيرة

(١) شكري، محمد عزيز. (١٩٧٢). مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق، د.ت. ط١، ص (٣٠).

تمب والتأكد من إن كان قد أحدث تغييرات عليها وتقديم تقرير موثق لإجراء اللازم.

٤- رسالة الممثلية العليا لموانئ الخليج الفارسي لوزارة الخارجية الإيرانية قي ١٩١٠/١٠/١٩م والتي يصف فيها جزيرة أبو موسى من حيث الموقع والطبيعة والسكان، والتي يشير فيها إلى افتقار الجزيرة للمياه العذبة، ولكونها لم تكن ذات فائدة عملية وآنية لم يبادر مسئولو الموانئ إلى القضاء على سلطة المشايخ العرب في تلك المناطق كما يدعي كاتب الرسالة.

كما أشارت الرسالة أيضًا إلى أن مندوب شركة الملاحة الإيرانية في لنجة وللأسباب التي وجدها وجيهة آنذاك قد قام هو وربان آخر باستئجارها من شيخ الشارقة لاستخراج الطين الأحمر، ومن ثم قام الربان أو ابنه بالتنازل عن حقوقهما لوكالة التجارة الألمانية، والتي طلبت بدورها إنشاء بناية هناك وجلب أدوات العمل ولوازمه، إلا أن شيخ الشارقة قد منعهم من ذلك مما أدى إلى إجراء مباحثات بين البريطانيين والألمان بخصوص ذلك.

وذكرت هذه الوثيقة أيضًا بأن مدير جمارك جنوب إيران قد قام وقبل ثماني سنوات -أي في ١٩٠٢م- بالذهاب إلى جزيرة أبو موسى وقام برفع علم إيران وجلب معه مجموعة من الحراس المسلحين، إلا أن شيخ الشارقة وانطلاقًا من طبيعته العشائرية أو بتحريض من الآخرين قد هبَ مدعيًا ملكيته لهذه الجزيرة.

٥- رسالة من مجلس الشورى الإيراني إلى وزارة الخاجية الإيرانية في ٢٤-١٩١٠/١١/٢٥م يعلمه فيها بأن أحد النواب سيقوم بطرح سؤال عليهم حول جزيرة أبو موسى أحد جزر الخليج الفارسي الواقعة مقابل لنجة، وبيد من هي؟ وما هو وضعها الفعلي؟

٦- رسالة من الدائرة السياسية الأولى في وزارة الخارجية الإيرانية لوزير الخارجية الإيراني في ١٩١٠/١١/٢٠م والتي يبين فيها إعلان الوزير البريطاني المفوض في معرض رده على مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية المتعلقة بـ(أبو موسى) أن دولة إيران متى ما أرادت ادعاء حقها فيما بحوزة شيخ الشارقة فسنضطر نحن أيضًا إلى مطالبة حكومة إيران بجزيرة سيري.

٧- رسالة من الدائرة السياسية الأولى في وزارة الخارجية الإيرانية لوزير الخارجية الإيراني في ١٩١١/١/١٤م، والذي يشير فيها إنه وبناءً على التقرير الوارد من ممثلية بوشهر المتعلق بجزر تنب وأبو موسى وسيري وغيرها، واستفسار وزارة المالية عن ملكية الحكومة الإيرانية لهذه الجزر فقد صدرت الأوامر بإعداد تقرير مستخلص من ملفات وزارة الخارجية القديمة والحديثة وتقديمه.

وقد أشار هذا التقرير بوضوح إلى أن القنصل البريطاني العام المقيم في بوشهر قد أقدم على استئجار المناطق التي يوجد فيها الطين الأحمر في جزيرتي تنب وأبو موسى من شيخ الشارقة (أحد شيوخ جزر عمان) وقد تم -

وحسب أمر الوزير- إعداد تقرير بذلك من الملفات السابقة، وقد أشار هذا التقرير بوضوح إلى أنه عندما أراد مدير جمارك الموانيئ في عام ١٩٠٣م رفع علم إيران في جزيرتي تنب وأبو موسى قام شيخ رأس الخيمة وهو أحد شيوخ حزر عمان بالادعاء بملكية جزيرة تنب، كما أدعى شيخ الشارقة ملكية جزيرة أبو موسى، وقاما برفع علميهما على الجزيرتين.

وقد استندت السفارة البريطانية في كتابها المؤرخ في نفس العام ١٩٠٣م إلى هذه القضية قائلة: إن حكومة إيران ولكونها لم تتصرف في هاتين الجزيرتين تصرف المالك، وبما أن هذين الشيخين كانا هما أول من رفع العلم عليهما، فعليها -أي إيران- أن تنتظر حتى يتم النظر في حق كل من الطرفين، وقد قامت حكومة إيران بدورها بإنزال علمها بصورة مؤقتة، إلا أنها تداولت الموضوع فيما بعد مع السفارة البريطانية مرة أخرى.

وفي ربيع الأول من العام ١٩٠٣م التقى مدير الدائرة البريطانية بالوزير المفوض، والذي نفى بدوره تصريحات القنصلية البريطانية العامة في بوشهر القائلة بأن حكام ميناء لنجة سابقًا كانوا من القواسم، وأن شيوخ الشارقة هم أيضًا من نفس القبيلة، وهذا ما دعا حاكم لنجة إلى التدخل هناك، وأعلن أن القواسم فرع منفصل عن القواسم العمانيين، وإن تابعيتهم للدولة العلية أمر غير مشكوك فيه.

وأضاف هذا التقرير أيضًا أنه وبخصوص ما يتعلق بالجزر المذكورة فقد استُدل من الخارطة على أن هاتين الجزيرتين قريبتان من ساحل إيران وبعيدتان عن عمان وهما تابعتان لميناء لنجة، وأن تدخل الشيخين فيهما يتنافى والحق؛ إلا أن السفارة علقت الأمر إلى أن تتصل بلندن، وبقي الخلاف المذكور مستمرًا.

ومن ثم أمرت الوزارة بكتابة رسالة احتجاجية إلى السفارة وكان ذلك بتاريخ ١٩٠٣/٣/٢م، وقد ذكر فيها أنه نظرًا لحق حكومة إيران في السيادة على الجزيرتين المذكورتين ينبغي للقنصلية البريطانية العامة أن تتجنب استئجار مناطق الطين الأحمر بشكل غير قانوني.

وقد اتضح أن السفارة البريطانية قد علمت من مصدر خارجي بأمر الرسالة قبل إرسالها؛ فقامت بتسليم جناب الأشرف السيد مستوفي الممالك رئيس الوزراء في ذلك الحين مذكرة سلمت باليد، إلا أن السيد وزير الخارجية لم يكن على علم مسبق بذلك.

وبعد وصول الرسالة إلى السفارة قام الوزير المفوض البريطاني بإرسالها مرفقة برسالة أخرى معنونة إلى جناب الأشرف السيد مستوفي الممالك بواسطة وكيل السفير، وقد أعلم الوزير المفوض في كلتا الرسالتين السيد رئيس الوزراء بشكل ودي بأنه إذا تجدد ادعاء الملكية في تنب وأبو موسى فإن الحكومة البريطانية ستقوم بإجراءات حازمة لصيانة حقوق شيخ الشارقة في الجزر المذكورة.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أما الأدلة التي تدعيها إيران على ملكية لجزيرتي تنب وأبو موسى وطبقًا للملفات الموجودة في وزارة الخارجية فهي كالآتي:

أولًا: كانت جزيرتي تنب وأبو موسى فيما مضى تابعتين لميناء لنجة.

ثانيًا: إن الخارطة التي رسمتها وزارة الحرب البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية والتي أرسلت إلى وزارة خارجية إيران مرفقة بالكتاب المؤرخ في ١٨٨٨/٧/٢٧م قد اعتبرت جزر تنب وأبو موسى وسيري جزءًا من الأراضي الإيرانية، وقد رسمتها ملونة بنفس اللون الذي رسمت فيه الأراضي الواقعة داخل إيران، بينما لونت البحرين بلون الممتلكات الأجنبية.

ثالثًا: كان القواسم يتكونون من عشيرتين إحداهما عربية والأخرى أعجمية؛ سكنت الأعجمية في ميناء لنجة في جزر تنب وأبو موسى، وتابعية أفرادها لإيران أمر ثابت، وأن شيخ الشارقة الذي هو من القواسم العرب يعتبر تنب وأبو موسى جزءًا من حكومته بسبب كون سكان تلك الجزر من القواسم، وإذا لم تتابع حقوق حكومة إيران في تنب وأبو موسى، فسيضيع حقها في جزيرة البحرين التي تبعد عن سواحل إيران مسافة أكبر.

ثم إن السيد مصدق السلطنة وزير الخارجية آنذاك دخل في مفاوضات مباشرة مع الوزير البريطاني المفوض، وكان الوزير البريطاني المذكور قد قال: متى ما أرادت الحكومة الإيرانية تجديد ادعائها بجزيرتي تنب وأبو موسى فإن الحكومة البريطانية ستجدد المطالبة بجزيرة سيري التي التزمت الصمت تجاهها، لأن الحكومة الإيرانية قد مارست سلطتها على سيري منذ سبتمبر ١٨٨٧م حين أرسلت إلى تلك المنطقة، وإن الحكومة البريطانية لم تؤيد ذلك الاستيلاء والتزمت الصمت تجاه هذا الموضوع، والآن ومتى ما كررت الحكومة الإيرانية ادعاءها بالجزيرتين المذكورتين فستضطر الحكومة البريطانية إلى إثارة ادعائها بجزية سيري.

كما أعلن الوزير المفوض أن هذه القضية قد تم إغلاق ملفها عام ١٩٠٤م، وأن الحكومة الإيرانية تستطيع فحسب تقديم طلب بالنظر في الأمر في حالة تقديمها أدلة غير التي قدمتها، كما قال: إن الخارطة ومذكرة مركيز سالسبوري هي دليل جديد لم يقدم عام ١٩٠٤م ولا يمكن اعتباره وثيقة ادعاء للحكومة الإيرانية.

وقد كتب السيد مصدق السلطنة مذكرة لحفظها في الملف تقول: إنه قد تم في اجتماع عقد بتاريخ ١٨٨٣/١٠/٨م بمجلس الوزراء الموقر متابعة موضوع جزيرتي تنب وأبو موسى لإصدار قرار بشأنها، وللأسباب التي ذكرت في محضر الجلسة فقد قرر أن يتحلى بالصبر حتى يتحقق الهدف الذي تتوخاه الحكومة ويتم اتخاذ إجراء بعد عودة الوزير البريطاني المفوض من عربستان، ويقصد بالهدف المذكور آنفًا قضية تمرد الشيخ خزعل وإرسال القوات الحكومية إلى خوزستان.

وأضاف أن سفينة قد أرسلت مؤخرًا من قبل مديرية الجمارك للتفتيش في جزيرة أبو موسى مما أدى إلى احتجاج السفارة البريطانية تحريريًا في كتاب

أرسلته إلى رئيس الوزراء، كما تباحث الوزير المفوض (البريطاني) مباشرة مع السيد داود خان مفتاح وكيل وزارة الخارجية حول هذا الموضوع. والرأي بعد ذلك هو رأي الحكومة.

وحسب رأيي فإنه ينبغي أولًا جمع كافة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع؛ سواءً المحفوظة منها في وزارة الخارجية أم تلك التي في وزارات المالية والداخلية وغيرها من الأماكن بأسرع ما يمكن، وأن تتم دراسة دقيقة جدًا حول كل من الجزر التي ذكرت في هذا التقرير، وأن يحدد الوضع الراهن لكل جزيرة بشكل واضح ونهائي، وبطبيعة الحال فإنه يمكن الاستفسار من الخبراء وذوي الاطلاع على أحوال تلك المناطق، ومن ثم استخراج كافة الوثائق والأدلة التي تثبت ملكية إيران، ومن البديهي أنكم ستصدرون أوامركم الشاملة عند الضرورة للموظفين المحليين.

وثانيًا وبعد أن يتم تحديد أي جزء من الجزر المذكورة هي ذات ملكية ثابتة وأي منها متنازع عليها ينبغي اتخاذ الإجراء اللازم بحق ذات الملكية الثابتة لبسط النفوذ عليها، أما ما يتعلق بالجزء المتنازع عليه فينبغي القيام بدراسة عميقة لمعرفة السبل القانونية للاستيلاء عليها وتحديد الأسلوب الذي تستطيع الحكومة الإيرانية انتهاجه في هذا المضمار طبقًا للقوانين الدولية وإعلان عصبة الأمم.

من البديهي أنكم ستقومون بإعداد تقرير شامل لتقديمه لمجلس الوزراء على الفور بعد تبادل وجهات النظر مع مدير شعبة عصبة الأمم.

تذييل: تم إطلاع المقام السامي على أمر سيادة المساعد العام، فأمر بالتزام الصمت في الوقت الحاضر بسبب الوضع السياسي الراهن حتى تطرح القضية في حينها.

– – –

تناقض الخطاب الإيراني:

إن المتتبع للمواقف الإيرانية من قضية الجزر يجد تناقضًا كبيرًا وواضحًا في هذه المواقف، مما يدلل بصورة واضحة على أن البراهين والأدلة التي تظهرها إيران ضعيفة وواهية، كما يؤكد في الوقت نفسه بطلان الحجج الإيرانية بتبعية الجزر لها أيضًا.

ويلحظ المتتبع لهذه القضية من بداياتها وللوهلة الأولى تناقض الموقف الإيراني حول الجزر ودخولها في مفاوضات مباشرة مع الإمارات تبعًا لتغير المواقف العالمية والإقليمية ذات العلاقة، كما يلحظ أيضًا تناقضًا في مواقف القادة الإيرانيين تجاه الحل السلمي لهذه القضية من جهة وطبيعة الخلاف من جهة أخرى.

وفيا يلي استعراض سريع لهذه التناقضات مبينين فيه بالأدلة والبراهين تخبط وتناقض الموقف الإيراني من هذه القضية:

أولا: تناقض موقف إيران من مبدأ التغييرات الإقليمية:

ويطلق مفهوم التغييرات الإقليمية على مجموعة تصرفات تتخذها دولة ما حيال دولة أخرى لإحداث تغييرات في حدود تلك الدولة بالزيادة أو النقصان وهذا التغيير لا يثير أي مشكلة إذا تم بطريقة مشروعة، وهنا مرجع الشرعية أن يكون موافقًا لقواعد القانون الدولي.

أما إذا كان على خلاف قواعد القانون الدولي فإنه يعد بالتالي عملًا غير مشروع يتوجب الالتفات عنه وعدم الاعتراف به أو بآثاره المترتبة عليه.

ومن هذه التغيرات الإقليمية غير المشروعة تلك التي تأخذ شكل احتلال أراضي الغير وضمها بالقوة، ومنع شعب من الشعوب من ممارسة حقوقه المشروعة على أرضه ومنعه من تقرير المصير(١).

ونجد تناقضًا في الموقف الإيراني عند هذه النقطة وهذا المبدأ تحديدًا مرتين؛ فإيران قد طالبت الأمم المتحدة بتطبيق هذا المبدأ ودخلت بسببه في حرب ضروس مع العراق لمدة عشر سنوات على إثر احتلال العراق الأراضي التي تتتبع ملكيتها الوطنية، وادعت إيران على العراق أنه احتل أراضيها دون أن يتبع الوسائل الدبلوماسية لحل الخلاف بالطرق السلمية المنصوص عليها، وكذلك رفضت إيران قرار العراق بضم الكويت بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج ولن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية، وأوضحت أن إيران لن تقبل أي تغيير في الحدود الكويتية سواء في البر والبحر مطالبة بانسحاب العراق من الكويت لعودة الاستقرار في الخليج.

ونجد أن إيران ترفض التغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة ونجد تناقضًا في تعاطيها مع مشكلة الجزر باحتلالها للجزر الثلاث ورفض إرجاعها إلى الوطن الأم كما جاء في الخطاب السياسي الإيراني، ونجد هذا الاحتلال يشكل بصريح القانون احتلالًا حربيًا يتناقض مع موقف إيران من مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة(٢).

كذلك نجد تناقضًا آخر يتمثل في ضم الجزر إلى السيادة الإيرانية حيث تضم طنب الكبرى والصغرى وجزيرة نارور الكبرى ونارور الصغرى وجزيرة سري وهذا الضم يضفي تغييرا في الخريطة السياسية لهذه المنطقة، كذلك إصدار قانون يحدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميل بحري من خلال (**اتفاقية أبو موسى**) بين إيران والشارقة في ٢٩/نوفمبر/١٩٧١م، والذي من شأنه أن يعدل من طرف واحد الحدود البحرية الواقعة بين دولة الإمارات وإيران إذ أن هذا القانون يدخل الجزر الثلاث في نطاق المياه الإقليمية لإيران وهو ما يمثل تناقضًا مع طبيعة ووضع هذه المياه طبقًا للقانون الدولي البحري.

ثانيًا: تناقض الموقف الإيراني من الحل السلمي لمشكلة الجزر الثلاث:

---

(١) العبدول، عبدالوهاب. (١٩٩٤). مرجع سابق. ص (١١١- ١٥٦).
(٢) الركن، محمد عبدالله. (١٩٩٢). مرجع سابق، ص (١٢٨- ١٦٦).

التسوية السلمية للنزاعات الدولية واجبة على الدول لفض المنازعات بالطرق السلمية بحيث لا يجعل السلم والأمن عرضة للخطر، ونبذ الاتجاه للقوة كوسيلة لفض النزاعات ونجد سنده القانوني في الاتفاقات الكبرى المبرمة منذ مؤتمر لاهاي (١٨٩٩ – ١٩٠٧م) وكذلك في ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من مقاصده حفظ الأمن والسلم الدوليين عن طريق حث الدول على تسوية منازعاتها وخلافاتها بالوسائل السلمية وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي.

على الرغم من ذلك تأتي إيران وعلى لسان الشاه آنذاك ليصرح بأن إيران ليس لديها شك في موضوع سيادتها على الجزر؛ ولهذا ترفض إجراء مفاوضات على هذه السيادة(١).

وإذا أما علمنا أن جمهورية إيران من الدول الموقعة على هذا الميثاق وملزمة بما تضمنه والامتناع عن محظوراته ونواهيه باعتباره قانونا واجب العمل به تماشيًا مع مبادئ القانون الدولي، أما القول بأنها ملزمة بتطبيق نصوص هذا الميثاق في حالة توافقه مع دستور البلاد، فهو موقف يتناقض مع طالبت به بتطبيق نصوص هذا الميثاق في حربها مع العراق، وحملت العراق مسئولية هذه الحرب لعدم التجائها للطرق السلمية ووسائل حل الخلافات الناشئة عن تطبيق المعاهدة(٢).

أما فيما يختص بمضمون الخطاب السياسي الإيراني المتعلق بمشكلة الجزر الثلاث، فقد اقتصر على إطلاق التصريحات الكلامية المتضمنة لرغبة الجانب الإيراني في إيجاد حل مشكلة الجزر عبر آليات التسوية السلمية ثم المماطلة وتكرار للتصريحات، ولنا في ذلك نماذج عدة فمثلاً أعلن أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٢م أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أبلغه بأن موقف بلاده من الجزر ثابت وأن إيران تحبذ تسوية سلمية للخلافات بين الدول المطلة على الخليج، كما أكد ذلك تصريح لوزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٩٢م الذي أشار بدوره إلى أن إيران تؤكد عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى وأنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم على أساس التزام السيادة وحسن الجوار.

وفي رده على حديث للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في حديث لمجلة اليمامة السعودية، علق متحدث باسم الخارجية الإيرانية بأن

---

(١) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (-٣٢٧).
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.

بلاده على استعداد لإجراء محادثات مع الإمارات بشأن النزاع القائم على ملكية الجزر، ولم تتجاوز هذه التصريحات إلى الفعل واليقين العملي.

وعلى الرغم من كل هذه التصريحات إلا أننا لا نجد منها في الواقع إلا التناقض في الموقف الإيراني من كون جمهورية إيران تصر على تحقيق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج؛ دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، ففي المفاوضات التي تمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م بين الإمارات وإيران واستمرت ثلاث جلسات وعقب انتهاء الجلسة الثالثة أعلن رسميًا عن فشل المفاوضات، وقامت إيران بتبرير هذا الفشل بأن دولة الإمارات تستقبل حسن نوايا إيران بإثارتها لمطالب غير منطقية ولا أساس لها من الصحة، وأنها تحمِّل الإمارات فشل المفاوضات.

وهذا هو التناقض بعينه حيث إنها ترفض البتة حل المشكلة عن طريق التسوية القضائية رفضًا قاطعًا، وتتذرع في الوقت نفسه بذرائع وحجج واهية بعد كل لقاء وحوار مباشر مع الإمارات(١).

وأكد ذلك الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة السابق بأنه خلال زيارته لإيران ولأكثر من مرة كانت إيران ترفض إحالة المشكلة إلى محكمة العدل الدولية، وتأكد ذلك أيضًا في البيان الصادر عن وزارة الخارجية بدولة الإمارات المتضمن لرفض إيران إحالة مشكلة الجزر إلى محكمة العدل الدولية، وكذلك إعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بأن إحالة القضية إلى المحاكم الدولية لن يجدِ نفعًا(٢).

وعليه نلخص مما سبق بأن الموقف الإيراني متناقض فيما بين ما هو معلن وما هو مطبق؛ برفضها للتسوية السلمية للمنازعات الدولية ولا يفسر هذا التناقض إلا النظرة الإيرانية للجزر بأنها جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني وأنها قضية غير قابلة للنقاش مع الآخرين.

ثالثًا: التناقض حول طبيعة الخلاف على الجزر:

تنظر دولة الإمارات إلى الخلاف مع إيران على أنه خلاف حدودي يمكن تسويته قضائيًا أو بالحوار المباشر.

ولكن إيران تنظر إليه على أنه خلاف سيادة وليس خلاف حدودي يمكن تسويته بالتنازل أو التسوية القضائية، وتنظر إليه إيران على أنه مجرد سوء تفاهم يمكن حله بالمجاملات، وأنه سحابة صيف يمكن تجاوزها، أو كما قال رئيس مجلس شورى إيران من أنه نزاع ثانوي ولا يعدو أن يكون خلافًا

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.
(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد (٥٦٧١).

حدوديًا ليس إلا، وأن الحقائق التاريخية والجغرافية للمنطقة توجب القول بتبعية الجزر الثلاث لإيران[١].

وإثر الشكوى التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة نيابة عن حكومتي الشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩٧١م بعد الاحتلال مباشرة، وصرح مندوب إيران في مجلس الأمن بأن الجزر هي امتداد لتلك الجزر التي تشكل عمليًا مجموعة الجزر التي كانت جميعها جزءًا من إيران.

وتردد هذا الادعاء بتصريح عدد من المسئولين الإيرانيين؛ فقد صرح الدكتور محمد لاتشيني الدبلوماسي الإيراني السابق في ندوة عقدت في باريس بمركز الدراسات العربي الأوروبي، وكذلك في مؤتمر صحفي عقد في الدوحة على لسان وزير الداخلية الإيراني بأن هذا النزاع لا يطول إلا جزيرة واحدة فقط ويتجه الخطاب نحو إبعاد جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عن دائرة الخلاف باعتبارهما جزيرتين إيرانيتين وأنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وأن موضوع السيادة عليها ليس مطروحًا للمناقشة مع الغير، فهذا الإصرار على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال للجزيرتين من أهم أسباب فشل المفاوضات[٢].

وفي إطار سياسة إيرانية مخططة لإشاعة البلبلة زعم حسين صادق سفير الجمهورية الإيرانية لدى الكويت في تصريح له للصحف الكويتية «بأن المسألة انتهت بيننا وبين الإمارات وعلاقاتنا تتحسن وتتوسع يومًا بعد يوم». والانتهاء يقصد به تسليم الإمارات بوجهة نظر إيران حول الجزر. مما حدا بسفير الإمارات في الكويت لنفيه والتأكيد على أن الوضع ما زال على ما هو عليه منذ انتهاء مفاوضات أبو ظبي[٣].

ويأتي التناقض بعينه بتصريح رئيس الجمهورية الإيرانية بأن إيران ستحتفظ بالجزر بأي ثمن، محذرًا دولة الإمارات العربية المتحدة من مغبة محاولة استرجاع جزرها؛ لأن ذلك يعرضها لبحر من الدماء؛ ومفاد ما قاله رئيس الجمهورية الإيرانية هو إغلاق الباب أمام أي حل أو تسوية أو حوار وليس أمام الإمارات إلا التسليم بالواقع، فإيران لا ترى بأن هناك خلافًا يمكن وصفه بالبسيط أو الثانوي؛ لأنها مصممة على الاحتفاظ بحقها في جزرها الثلاث[٤].

رابعًا: التناقض حول التسوية:

---

(١) جريدة الخليج عدد ٥٢١٢.

(2) "Iran Asserts Claim To 3 Disputed Islands In Gulf", New York Times, December 27, 1992.

(٣) جريدة الخليج عدد (٥٠٥٣). بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣٠م.

(٤) جريدة الشرق الأوسط (٥٦٧١). بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨م.

المراقب العادي والباحث يجد تناقضًا في الموقف الإيراني من مسألة تسوية مشكلة الجزر سلميًّا فمن تصريحات المسئولين الإيرانيين بهذا الصدد يتضح لنا أن الخطاب الإيراني حول الجزر يدور حول نقطتين متعارضتين متناقضتين:

أولاهما: التأكيد الإيراني على تبعية الجزر لإيران انطلاقًا من معطيات الجغرافيا والتاريخ؛ حيث يؤكدون تبعية هذه الجزر لإيران زاعمين أنها كانت جزءًا من الإمبراطورية الفارسية وأن موقعها أقرب لإيران من العرب مما حدا بهم للفرح بعودة هذه الجزر لبلادهم؛ لتمارس عليها حقوقها التاريخية التي حرمت منها طوال ثمانين عامًا[١] رافضين أن يكون للعرب حق المطالبة بالجزر الثلاث بدعوة أن جميع دول الخليج تشكل تاريخيًّا جزءًا من الأراضي الفارسية[٢].

وثانيهما: ادعاء المسئولين الإيرانيين برغبتهم في إنهاء المشكلة سلميًا، وهنا نجد تناقضًا بتصريحات المسئولين الإيرانيين؛ فوزير خارجية إيران صرح بأن إيران لا تزال متمسكة بسيادتها على الجزر الثلاث وأنها ترغب في تسوية المسألة سلميًا، وفي الوقت نفسه صدر في طهران بيان عن خارجية إيران بعدم تغيير سياسة إيران في الجزر[٣].

وفي طهران أكد رئيس الجمهورية عدم وجود تغيير في سياسة إيران في الجزر وفي تصريحه له في لاهور يوم ١٩٩٢/٩/٨م أكد على أن جزيرة أبو موسى جزيرة إيرانية[٤].

ثم يؤكد وزير داخلية إيران ادعاءات إيران بالسيادة على الجزر داعيًا الإمارات إلى التفاوض واستئناف المفاوضات بين البلدين من دون شروط مسبقة، فنجد تناقضًا وتعارضًا صريحًا من خلال التصريحات، فأحدهم يدعو للمفاوضات وآخر يقول: المسألة محسومة وآخر يرفض مناقشة الموضوع

---

(١) جريدة إيران أفشار ١٣٧١هـ.

(2) (2002). The Islands Question: An Arabian Perspective, in Grey Sick & Lawrence Potter (eds), Security in The Persian Gulf, Gulf 2000 Project, New York, Palegrave, 2001, P.P. (155-170). Al-alkame, H. Hamdan

(٣) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (-٢٦٦).

(٤) عبدول، عبد الوهاب، المرجع السابق، ص (٢٦٥).

برمته كونه موضوعًا محسومًا بسيادة إيران على الجزر، فليس هناك وضوح في الرؤية والهدف[١].

جهود الإمارات لإنهاء الاحتلال واسترجاع الجزر:

معلوم للجميع أن غرض دولة الإمارات العربية المتحدة من تحريك مسألة جزرها المحتلة تحقيق جملة أهداف وطنية تتمثل في إنهاء حالة الاحتلال التي تعيشها الجزر وسكانها منذ أربعة وثلاثين سنة واسترجاع السيادة الإماراتية الكاملة عليها.

خاصة وأن الاحتلال العسكري هو احتلال قوات مسلحة تابعة لدولة معتدية وفرض سيطرتها الفعلية على كل أقاليم الدولة المعتدى عليها أو جزء منه؛ بحيث تصبح الأقاليم المحتلة خاضعة للسلطة الفعلية المعتدى عليها إلى درجة تغدو فيها الدولة المعتدى عليها غير قادرة فعليًا على ممارسة سلطتها الشرعية على المنطقة المحتلة[٢].

وتطبيقًا على موضوعنا نجد أن الاحتلال حالة فعلية واقعة حيث تفقد الإمارات العربية السيادة على جزء من أراضيها، خصوصًا أن القاطنين هناك قد فقدوا أموالهم وبيوتهم، مما يدلل بشكل لا مراء فيه على احتلالية الجزر الحربية بالمفهوم الدولي الحديث، إذ أنه يمس السيادة الإماراتية على جزرها الثلاث في عنصريها الأساسيين وهما عنصر الشمول وعنصر الاستئثار إلى حد أن دولة الإمارات العربية المتحدة فقدت كامل سيادتها على الجزر، ولها الحق في المطالبة بإنهاء الاحتلال بالطرق والوسائل المقررة لإنهاء النزاعات الدولية[٣].

واستنادًا إلى تصريحات المسئولين في دولة الإمارات فإنها تسعى إلى إثارة وتحريك مسألة الجزر لاسترجاع واستكمال سيادتها على جزرها وذلك من خلال ما يأتي:

توضيح الشيخ زايد رحمه الله لأبنائه الطلبة في الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة الإمارات قائلًا: إن ما وصلنا إليه الآن من تقدم قد جاء بعد عمل شاق

---

(١) جريدة الخليج عدد ٥٥٧١.

(٢) صغير، أنطوان. (١٩٩٤). الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، في ندوة جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل. مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص (٨٣- ١١٩).

(٣) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (٣٤٥).

وجهد لم يتوقف ليلًا نهارًا وصبر ومعاناة وبمواجهة الظروف الصعبة... ولم تبق إلا قضية الجزر الثلاث وإن شاء الله يرجع الحق إلى أهله(١).

إضافة لتصريح الشيخ حمدان بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك والذي أكد فيه أن دولة الإمارات لا يمكنها أن تتهاون أو تتنازل عن أي حق من حقوق شعبها مشيرًا إلى أنها سوف تقبل أي حكم في قضية الجزر تصدره محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن، كما أكَّد من خلال تصريح آخر بأن بلاده لا يمكنها أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى معلقة وحجر عثرة ولو لأجيال قادمة في وجه أي علاقة طبيعية مع إيران.

ومما سبق نجد سؤالًا عالقًا بحاجة إلى إجابة، وهو:

ما هي الوسائل الدبلوماسية التي تتبعها دولة الإمارات للوصول إلى أهدافها؟

ويجاب عن هذا السؤال بما يلي:

أولا: الحوار المباشر:

ومن هنا جاء التحرك بالتصريحات لتحقيق جملة أهداف وكوسيلة تسوية سلمية لكل المنازعات الدولية وجعلته أحد ركائز سياستها الخارجية، ودليل ذلك دعوة الإمارات الجانب الإيراني وبأكثر من مناسبة ومحفل عربي وإقليمي ودولي وعلى لسان أكثر من مسئول إلى إنهاء هذا النزاع عن طريق الحوار المباشر.

وقد تكررت هذه الدعوة أكثر من مرة وعلى أكثر من صعيد خاصة خلال السنوات الماضية، وأشهرها تصريح رئيس الدولة رحمه الله في الذكرى الثانية والعشرين لإعلان دولة الإمارات عن استعداد دولة الإمارات ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران، فيما يتعلق باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث والمناداة باللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة الدولة تمشيًا مع القوانين والأعراف الدولية وعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل.

وكذلك مطالبة الشيخ حمدان بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك أمام المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية في كراتشي قائلًا: بأننا قطعنا شوطًا كبيرًا في المسيرة السلمية البناءة من استقرار وأمن، ونؤكد استعدادنا استمرارية الحوار السلمي المباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل قضية الجزر الثلاث.

---

(١) المرجع السابق.

وفي مؤتمر الوزراء الرابع عشر مع دول السوق الأوروبية المشتركة قال وزير الخارجية: إن الإمارات تؤكد مجددًا استعدادها للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث عن طريق الحوار وضمن إطار سياسة حسن الجوار والأعراف والقوانين، وكذلك مناشدته في الدورة الثامنة والأربعين بالاستجابة لفتح الحوار وبدء المفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال وعلى أسس واضحة ومحددة.

وبمقابلة مع الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات مع مجلة اليمامة السعودية أفاد: إننا بانتظار استئناف المفاوضات لإنهاء الخلاف ونحرص كل الحرص على إيجاد حل سلمي مع إيران تماشيًا مع مبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار واعتماد الحوار الثنائي على أسس واضحة ومحددة.

كما أكدت الإمارات استعدادها لإرسال وفد للاجتماع مع مسئولين إيرانيين في طهران أو في أي مكان في العالم أو استقبال وفد إيراني في أبو ظبي، شرط تحديد جدول أعمال الاجتماع على أن يتضمن صراحة القضايا التي سيتم البحث فيها، وأعلن المصدر أن الإمارات تقبل كشرط للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران قبول المسئولين الإيرانيين إجراء حوار في شأن الجزر الثلاث من دون تسميتها إماراتية أو إيرانية، وتابع المسئول أن دولة الإمارات تقبل الوساطات أو التدخلات لحل القضية ولا مانع لديها من الحوار المباشر ولكن إيران لم تستجب لدعوة الحوار المباشر الإمارتية، وسعت لإجهاضها.

ثانيًا: اللجوء إلى الأمم المتحدة:

استخدمت دولة الإمارات أسلوب اللجوء إلى الأمم المتحدة كأسلوب سلمي لحل قضية الجزر الثلاث باعتبارها المنظمة الدولية التي أجاز ميثاق الجمعية العامة فيها أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن بينها تسوية المنازعات الدولية سلميًا، وحقيقة الأمر فإنه يمكن لهذه المنظمة أن تلعب دورًا مهمًا لحل الصراع في إطار الدبلوماسية الجماعية والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق عن طريق محكمة العدل العليا إذا طلب الجانبان وساطتها.

وقد أثيرت مشكلة الجزر أمام الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، فبعد الاحتلال الإيراني تقدمت العراق نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضواً حينذاك في اتحاد الإمارات بشكوى جرت بها مناقشات حادة بين الجانب العربي والإيراني، حيث قدم كل طرف حججه وأسانيده القانونية والتاريخية، إلا أن المناقشات لم تسفر عن نتائج، وأنهي النقاش وأسدل الستار على الشكوى نهائيًا باقتراح صومالي لإنهاء النقاش حتى تتاح للأطراف فرصة للتشاور، وتم الأخذ بهذا الاقتراح.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

والواقع أن الاقتراح الصومالي له ما يبرره وقتذاك حيث لم تكن الدول العربية موحدة إزاء تقديم هذه الشكوى وعرضها على مجلس الأمن، ولأن الدول العربية ينقصها -وقتها- الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات والأبحاث الخاصة بالجزر المحتلة، بل إن بعض الدول العربية لم تكن على إلمام كاف بهذه المشكلة وجذورها التاريخية والسياسية والقانونية في حين أن إيران جنّدت كل إمكاناتها لتأكيد حقها بالجزر الثلاث؛ مستخدمة الوثائق والمستندات المؤيدة لوجهة نظرها.

وزيادة على ذلك فإن موقف الولايات المتحدة وأوروبا كان آنذاك لصالح إيران؛ لذا فإننا نجد أن الاقتراح الصومالي كان في مكانه؛ فلا الدول العربية سلمت بالاحتلال الإيراني أو اعترفت به، ولا إيران نالت شرعية الاحتلال، كما أن مجلس الأمن لم يعطِ رأيه النهائي في الشكوى المقدمة إليه.

وكذلك بعثت دولة الإمارات عام ١٩٨٠م برسالةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت من خلالها تمسكها بسيادتها على جزرها الثلاث، ودعت إيران إلى حل المشكلة بالطرق السلمية، إلا أنه عقب انهيار المفاوضات أعلنت الإمارات عبر بيانها الرسمي أنها ستلجأ إلى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها الكاملة على جزرها، وبينت دولة الإمارات للمجتمع الدولي كل التجاوزات الإيرانية في الجزر الثلاث وذلك عبر وزير خارجيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين ونجد من ذلك أن عملية الحل السلمي لهذه القضية تُعيقه رغبة إيران غير الصادقة وغير الأكيدة في تسوية المسألة.

أما عن استصدار قرار دولي جاد وملتزم من مجلس الأمن بتطبيق تدابير معينة عقابية فهذا لن يصدر ما لم تكن مصالح الدول الكبرى: الأمنية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مهددة أو معرضة للخطر. فمصالح الدول الكبرى الاقتصادية أو السياسية تتمثل بضمان وصول إمدادات النفط إليها بأقل أسعار ومرور سفنها عبر مضيق هرمز دون مضايقة ووصول صادراتها إلى بلدان الخليج وضمان حصولها على قواعد وتسهيلات بحرية وإمدادات لوجستية[١].

ثالثًا: عرض النزاع على القضاء الدولي:

صرح الشيخ زايد رحمه الله وفي أكثر من مناسبة عن استعداد بلاده التام ورغبتها الجادة والصادقة لإجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران حول قضية الجزر الثلاث، ونادى بضرورة اللجوء إلى الحوار المباشر والالتزام بالطرق السلمية لإنهاء الاحتلال تمشيًا مع القوانين والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.

وفي حديث للشيخ زايد رحمه الله مع رئيس تحرير صحيفة الحياة اللندنية[١] حول ما إذا كان هناك خطوة جديدة يمكن أن تعيد الحق إلى نصابه أجاب رحمه الله: بأننا نريد شيئًا جديدًا ولكن نجد من تصريحات إيران بعدًا عما نفكر فيه نحن، فكيف تحصل على شيء ممن يستولي على حق من الحقوق ويدعي أن هذا ملك سابق له فكيف تتفاوض معه وتحصل على شيء، فإذا كان لدى إخواننا وجيراننا براهين فعليهم أن يأتوا بها، ولا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم فإذا قدموا وقدمنا براهيننا للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها.

ولدى سؤاله بهذا الصدد عما إذا كان يقصد من كلامه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فكانت إجابته صريحة بـ«نعم»[٢].

وبتصريح آخر أدلى به الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية أفاد بأن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا ينقص من قدرها أو وزنها الدولي بل هو إجراء طبيعي يقره العالم حين يصل الحوار بين الطرفين إلى طريق مسدود أو تنقطع به سبل التفاوض، إذ نتطلع إلى استجابة إيران لهذه الدعوة لاعتماد لغة الحوار واحترام الحقوق وذلك باللجوء إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كلُ منا حججه وبراهينه لإثبات حقه.

وتنبع أهمية هذين التصريحين من أنهما صدرا من قمة هرم التنظيم السياسي للدولة ورموزها، وأنهم على دراية تامة بكافة أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية وأنها قد صدرت عن شخص يؤمن إيمانًا تامًا بأهمية الوسائل السلمية، ومن أشخاص يحظون باحترام وتقدير كبير بين الأوساط السياسية والشعبية محليًا وعربيًا وعالميًا.

كذلك جدد الشيخ زايد رحمه الله في كلمته في العيد الوطني الثاني والثلاثين ١ ديسمبر ٢٠٠٣م دعوته لجمهورية إيران الإسلامية لبدء مفاوضات جدية لإنهاء الاحتلال أو إحالته للتحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولية[٣].

مما سبق يتضح لنا أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث قائم على مبررات واهية ودعاوى باطلة لا تمت إلى الحقيقة بصلة، فالاحتلال الإيراني للجزر العربية الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١م لا يعطي لإيران سندًا قانونيًا لممارسة السيادة على المناطق المحتلة، وإنما ينبغي أن تعامل تلك الجزر

---

(١) ورد الاقتباس منها في صحيفة (**Gulf News**) الإماراتية في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤م.
(٢) جريدة الخليج عدد ٥٤٢٤). العام ١٩٩٤م.
(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٣م.

بموجب الاتفاقيات الدولية المنظمة لأوضاع الأراضي والأقاليم الخاضعة للاحتلال.

والإمارات من جانبها وإن كانت تدعو إلى الحل السلمي عن طريق رفع القضية للتحكيم الدولي فإنها منذ بداية الأزمة قد أعلنت موقفًا حازمًا ومحددًا يؤكد على عدم التخلي ولو عن شبر واحد من أراضيها، وتمسكت بالسيادة الكاملة على الجزر الثلاث؛ لذلك قامت الإمارات بمطالبة إيران من خلال مذكرة تقدمت بها في اجتماعها مع مسئولين إيرانيين في سبتمبر ١٩٩٢م بإنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي الطنب (الكبرى والصغرى)، وتنفيذ إيران لالتزاماتها بشأن اتفاق التفاهم الخاص بجزيرة أبو موسى بعدم التدخل في ممارسة إمارة الشارقة لسيادتها على الجزء الخاص بها وفقًا لتلك الاتفاقية، وأن تلغي إيران كافة الإجراءات التي وضعتها عام ١٩٩٢م ضد مواطني وهيئات دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبو موسى مثل منع المواطنين العرب من العودة إلى الجزيرة وطرد المدرسين الذين يعملون تحت مظلة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتدخل في الشطر الجنوبي من الجزيرة الخاضع لسلطة دولة الإمارات وفقًا لاتفاق ١٩٧١م، كما طالبت إيران بالسعي إلى تسوية قضية السيادة على أبو موسى بأقرب فرصة.

ولكن وعلى الرغم من كل ما سبق فإن إيران لم تستجب لكل الدعوات الإماراتية المطالبة بإنهاء الاحتلال مما اضطر السلطات الإماراتية لعرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مرة؛ ففي الخطاب السنوي للدولة أمام أعضاء هذه المنظمة الدولية دعت الإمارات المجتمع الدولي إلى مساعدتها في نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها، وما زالت دولة الإمارات تأمل في استجابة إيران لمطالبها بتسوية الأزمة سلميًا دون حاجة إلى المزيد من التوتر والتصعيد.

رابعًا: اللجوء للمنظمات الإقليمية العربية والإسلامية:

(أ) مجلس التعاون.
(ب) الجامعة العربية.
(ج) الاتحاد المغاربي.

(أ) مجلس التعاون:

استجابت الدول العربية والأجنبية لدولة الإمارات لتطالب الجانب الإيراني بإنهاء الاحتلال للجزر الثلاث، ففي الرياض أعرب خادم الحرمين الملك فهد رحمه الله عن أمله في أن تستجيب الحكومة الإيرانية لدعوة دولة

الإمارات للحوار وفقًا للقوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار وذلك في الجلسة الافتتاحية للقمة الرابعة عشر لدول مجلس التعاون(١).

وفي الرياض فقد دعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم الرابعة عشر إيران إلى ضرورة الاستجابة لدعوة الشيخ زايد رحمه الله بإجراء حوار مباشر، والالتزام بكافة القرارات السلمية من أجل إنها ء الاحتلال، وأكدوا من خلال عدة جلسات لمجلس التعاون الخليجي دعمهم ومساندتهم وتأييدهم لسيادة الإمارات على الجزر الثلاث.

كما أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمته الرابعة والعشرين المنعقدة في ٢١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣م على موقفه الثابت بدعم دولة الإمارات في سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من دولة الإمارات، كذلك أكد الاتحاد البرلماني العربي خلال دورته الثالثة والأربعين المنعقدة في بيروت في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م دعمه لموقف الإمارات من قضية الجزر، ودعا إيران لقبول دعوة الإمارات السلمية لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة.

كذلك أكد جميع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق عام ١٩٩٧م في بيانهم الختامي على أهمية حل قضية الجزر الثلاث سلميًا وإنهاء الاحتلال، وأن أمن الإمارات جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية(٢).

وقد أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في بياناته الختامية للقمم التي يعقدها على ضرورة استجابة الجمهورية الإيرانية للدعوات الجادة والصادقة من دولة الإمارات، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول إعلان دمشق، وجامعة الدول العربية، ومن المنظمات، والهيئات، والتجمعات الإقليمية، والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع سلميا، كما أكد المجلس الأعلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الجزر، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات، والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة هذه الجزر، ومطالبة الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة المنشآت وإزالة ما تم بناؤه، وأدان إيران في استمرارها لممارسة الخروقات والتجاوزات ومحاولة تكريسها لاحتلال الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤م.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في الكويت في ١٩٩٤/٧/٥م أعرب الوزراء في بيانهم الختامي عن أسفهم البالغ لـ«عدم استجابة إيران للدعوات المتكررة من دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما مبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإجراء حوار جاد ومباشر لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة متفقاً مع القوانين والأعراف الدولية وعلى أساس من مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

وأكدوا على ضرورة الاستجابة لدعوة الإمارات الهادفة لحل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران بالطرق السلمية، تمشياً مع الأعراف والقوانين الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وأعلنوا في البيان الختامي لاجتماعهم تأييدهم لدولة الإمارات، ودعمهم الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث.

وإذا ما استعرضنا بشيء من التفصيل موقف كل من دول الخليج العربية وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر، والبحرين من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، لوجدنا أنها تجتمع على مساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في موقفها من احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ولكن بدرجات متفاوتة تبعاً لمؤثرات وعوامل أخرى تؤثر في علاقة كل من هذه الدول مع الطرف الثاني في الصراع وهو إيران.

فبدايةً يمكن وصف الموقف السعودي من قضية الجزر بأنه قد كان في البداية غير واضح، فلم تلجأ السعودية في معرض دفاعها عن استقلال البحرين إلى توجيه أي انتقاد علني للأطماع الإيرانية في الجوار، كما استُقبل خبر احتلال الجزر العربية الثلاث بصمت سعودي مطلق، ولم يصدر عن الرياض أي تعليق، ويمكن النظر إلى الموقف السعودي آنذاك والمهادن لإيران من زاوية حرص السعودية الدائم على عدم التعرض صراحةً لجاراتها الكبرى، وخاصةً إيران.

ولكن وفيما بعد تطور الموقف السعودي عما كان عليه من قبل وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل: «إن السعودية تلقت بقلق عميق التصريح الذي أعلنت فيه الإمارات فشل جهودها مع جمهورية إيران للتوصل إلى حل سلمي وودي، وإلى إقرار سيادتها التامة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

وقد صدر هذا التصريح عن الحكومة الإماراتية بعد إعلانها عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

أما الموقف الكويتي من قضية الجزر فقد تميز بأنه الموقف الأكثر صلابة بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى، فقد وصل الأمر إلى حد عقد اجتماع لمجلس الأمة الكويتي من أجل التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع

إيران نتيجة لاحتلالها الجزر العربية الثلاث، ومضى المشروع الذي تقدم به عددًا من نواب المجلس إلى اعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية، وأوصى المجلس بعرض الموضوع على مجلس الأمن، لكن لم تتم المقاطعة بسبب تدخل السلطة التنفيذية وحيلولتها دون صدور القرار.

وقد طالبت سلطنة عمان من خلال كلمة ألقاها وزير دولتها للشئون الخارجية يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بالطرق السلمية، وقد أعرب بن علوي في كلمته تلك عن قلق بلاده البالغ من احتمالات التطور السلبي للوضع في الخليج، بعد أن أعلنت دولة الإمارات في ١٩٩٢/٩/٢٩م عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على الجزر الثلاث، وطالب إيران اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف بما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون، مؤكدًا حرص سلطنة عمان على تشجيع عوامل استقرار المنطقة وصولًا إلى الأمن الذي ينشده الجميع وقال: «إن بقايا الخلافات الإقليمية ورواسب الإخفاق التقليدية من شأنها الإسهام في عدم استقرار المنطقة»(١).

وقد جاءت كلمة عمان في الأمم المتحدة تلك على لسان وزير خارجيتها في أعقاب إعلان الحكومة الإماراتية عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

وبالنسبة للموقف القطري فقد أعلن ناطق رسمي قطري أن قطر تحث الإمارات وإيران على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون الدولي بعد رفض إيران للمقترحات الإماراتية بشأن التفاوض على الجزر في عام ١٩٩٢م.

أما الموقف البحريني فقد اتسم بالحذر وذلك بسبب حساسية الوضع الداخلي وطبيعة العلاقة المتوترة مع إيران أصلاً.

(ب) الجامعة العربية:

أكد مؤتمر القمة العربية أكثر من مرة على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ودعمها وتأييدها ومساندتها لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة هذه الجزر، كما دعت الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها لهذه الجزر، والكف عن ممارسة سياسة الأمر الواقع

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ١٩٩٢/٩/٢٩م.

بالقوة، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

كما تم تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة هذه القضية، ووضع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٩٣م، قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران كبند دائم في جدول أعماله.

أما في مجلس جامعة الدول العربية فقد أكد المجلس أكثر من مرة على دعم جهود الإمارات لإستعادة كافة حقوقها الشرعية وسيادتها الكاملة وأعرب المجلس عن أمله في أن تستجيب إيران لمعالجة الأمر بالوسائل السلمية، كذلك صرح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية تأييد الجامعة لفلسفة دولة الإمارات العربية المتحدة الساعية لإيجاد حلول سلمية وفاقية لكل القضايا والمشكلات الراهنة، وتمنى أن يجد هذا الأسلوب الحضاري نتائج مرجوة لدى الطرف الآخر.

كما أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربي في قمته الرابعة والعشرين المنعقدة في ٢١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣م على موقفه الثابت في دعم دولة الإمارات في سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من دولة الإمارات.

كذلك أكد جميع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق عام ١٩٩٧م في بيانهم الختامي على أهمية حل قضية الجزر الثلاث سلميًا وإنهاء الاحتلال، وأن أمن الإمارات جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية[١].

(ج) الاتحاد المغاربي:

صرح الأمين العام للاتحاد المغاربي العربي أن الاتحاد المغاربي قد أكد على تضامنه مع الإمارات في الحفاظ على سيادتها وحرمة أراضيها والدفاع عن حقوقها في الجزر الثلاث، كما أعرب وزير خارجية المغرب في ١٩٩٢/٢/٣٠م، عقب الرفض الإيراني للأفكار الإماراتية بشأن التفاوض بشأن الجزر عن تقدير بلاده لدعوة رئيس دولة الإمارات لحل النزاع القائم بينها وبين إيران بالطرق السلمية.

وعبرت دول الاتحاد المغاربي في نص البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقد في الفترة الواقعة ما بين (١٠-١١) نوفمبر ١٩٩٢م في نواكشوط عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأعرب المجلس

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤م.

عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى[١].

– – –

– –

–

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

مواقف الدول العربية والأجنبية من قضية الجزر

فيما يلي عرض لأهم مواقف الدول العربية والأجنبية من قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧١م.

أولاً: المواقف العربية

دولة الكويت:

تميز الموقف الكويتي من قضية الجزر بأنه الموقف الأكثر صلابة بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى، فقد وصل الأمر إلى حد عقد اجتماع لمجلس الأمة الكويتي في جلسة عقدها من أجل التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة لاحتلالها الجزر العربية، ومضى المشروع الذي تقدم به عدداً من نواب المجلس إلى اعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية، وأوصى المجلس بعرض الموضوع على مجلس الأمن.

المملكة العربية السعودية:

تطور الموقف السعودي عما كان عليه من قبل وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل «إن السعودية تلقت بقلق عميق التصريح[١] الذي أعلنت فيه الإمارات فشل جهودها مع جمهورية إيران للتوصل إلى حل سلمي وودي، وإلى إقرار سيادتها التامة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

وقال: «إننا نعلن تأييدنا للموقف الذي اتخذته الإمارات حول هذه المسألة، وحول طلبها في أن تتراجع إيران عن الإجراءات التي اتخذتها من جانب وأحد، وأن تتم تسوية المشكلة عبر التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، إننا نؤيد جميع الإجراءات التي تعتبرها دولة الإمارات ضرورية لضمان سيادتها على الجزر الثلاث».

دولة قطر:

قال ناطق رسمي قطري بعد رفض إيران للمقترحات الإماراتية بشأن التفاوض على الجزر في عام ١٩٩٢م: إن قطر تحث الإمارات وإيران على

---

(١) صدر هذا التصريح عن الحكومة الإماراتية بعد إعلانها عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

اللجوء إلي محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون الدولي.

أعلنت قطر من خلال ناطق رسمي حثها لكل من الإمارات وإيران على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه السبيل الأفضل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون

– – –

سلطنة عمان:

طالبت سلطنة عمان من خلال كلمة ألقاها وزير دولتها للشئون الخارجية يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب إعلان الحكومة الإماراتية عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م، وأعرب فيها عن قلق بلاده البالغ من احتمالات التطور السلبي للوضع في الخليج، بعد أن أعلنت دولة الإمارات عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على الجزر الثلاث، وطالب إيران اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف بما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون، مؤكدًا حرص سلطنة عمان على تشجيع عوامل استقرار المنطقة وصولًا إلى الأمن الذي ينشده الجميع وقال «إن بقايا الخلافات الإقليمية ورواسب الإخفاق التقليدية من شأنها الإسهام في عدم استقرار المنطقة»(١).

– – –

دولة اليمن:

بالنسبة للموقف اليمني من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران؛ فإنه وبالإضافة للدعم المعنوي الذي تقدمه دولة الإمارات للجمهورية اليمنية من أجل إنهاء قضاياها الحدودية مع الدول المجاورة لها فإننا نجد بالمقابل دعمًا سياسيًا يمنيًا مسانداً لدولة الإمارات في قضيتها العادلة لاستعادة جزرها الثلاث المحتلة.

وقد تحدث عن ذلك وعن العلاقات الإماراتية اليمنية نائب رئيس الوزراء اليمني ووزير الخارجية اليمني، والذي أوضح موقف بلاده من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وقال في تصريح له سنة ١٩٩٢م: إن اليمن قد حدد موقفه من قضية الاحتلال تلك منذ اليوم الأول الذي قام به شاه إيران باحتلال تلك الجزر مؤكدًا أن بلاده ترفض مبدأ الاحتلال واستخدام القوة، وأوضح أن اليمن تؤيد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها الجلوس على

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ١٩٩٢/٩/٢٩م.

مائدة المفاوضات والوصول إلى حلول سلمية ودية بما في ذلك قضية التحكيم الدولي مؤكدًا موقف بلاده الذي أعلنته بأنها مع الشرعية الدولية.

إضافة إلى ذلك فإن العديد من الصحف اليمنية قد أشارت إلى موضوع الاحتلال الإيراني للجزر؛ حيث أوردت صحيفة «**الأسبوع**» اليمنية مثلًا في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٨م موضوع الجزر في مقال صحفي بعنوان: «حتى لا ننسى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى».

فقد نشرت جريدة (الحياء العربي) لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في اليمن في عددها رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٤م تعليق صحفي بشأن (الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، والعلاقات العربية الإيرانية)، وأشارت إلى أن عودة الجزر المحتلة هو المدخل الصحيح للعلاقات العربية الإيرانية.

كما نشرت جريدة «**الإحياء العربي**» الناطقة باسم حزب البعث الاشتراكي القومي في اليمن في عددها رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٤م تعليقًا صحفيًّا بشأن «الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث والعلاقات العربية الإيرانية»، وأشارت فيه إلى أن عودة الجزر المحتلة هو المدخل الصحيح للعلاقات العربية الإيرانية.

– – –

جمهورية مصر العربية:

أعلنت مصر تأييدها لجهود دولة الإمارات في إيجاد حل لأزمة الجزر، ووقوفها مع دولة الإمارات في نزاعها مع إيران وأكدت على ضرورة حل هذه القضية بالطرق السلمية واللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع، كما استنكرت الإجراءات التي قامت بها إيران من طرد للعاملين على الجزيرة.

جاء الإعلان المصري في أعقاب احتلال القوات الإيرانية للجزر الثلاث فور انسحاب القوات البريطانية منها في عام ١٩٧١م، وقد أدلى المتحدث الرسمي باسم جمهورية مصر العربية ببيان حول الوضع في الخليج العربي جاء فيه: «إن مصر قد فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية، في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج بعد أن يتم استقلالها، كما أن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر وإلى الدخول في مفاوضات للوصول إلى حل سلمي وعادل، وإن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف الضغط العسكري والاحتلال، كما أن بريطانيا لا تستطيع أن تتنكر لمسؤولياتها تجاه أمن الجزر، وعليها أن تفي

بمسؤولياتها التعاهدية تجاه أي اعتداء عليها، وستعمل مصر بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والأمن في الخليج»[١].

كما جاء في بيان مصر الرسمي: «إن احتلال الجزر الثلاث عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني، وإن مصر ترى أن بريطانيا هي المسئولة عن حماية الجزر الثلاث في الخليج من أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقية الحماية التي ما زالت نافذة المفعول».

واستمر الموقف المصري دون تغير. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التي ما زالت العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إيران مقطوعة.

– – –

الجمهورية العراقية:

دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الثلاث، وطالبت بموقف عربي موحد في وجه الأطماع الإيرانية في المنطقة، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة إياها مسئولية احتلال إيران للجزر الثلاث، كما قامت الحكومة العراقية بتوجيه مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية طالبتها من خلالها بسحب قواتها من الجزر وإنهاء الاحتلال فورًا، إضافة لذلك فقد لعبت وسائل الإعلام العراقية دورًا بارزًا وكبيرًا في شجب العدوان الإيراني، وشاركت المنظمات والاتحادات والهيئات الوطنية والمهنية العراقية استنكارها للعدوان[٢].

وأكدت العراق في عهد صدام حسين عدة مرات على استعدادها لحماية دولة الإمارات العربية ودول الخليج العربية الأخرى من سياسة الضم الإيرانية، وقد جاء ذلك في صحيفة الجمهورية العراقية الحكومية ١٩٩٢/٩/١٩م في أول عرض من نوعه تقدمه صحيفة تعبر عن سياسة الحكومة العراقية من أجل إعادة التعاون بين العراق ودول الخليج العربية بعد القطيعة المستمرة منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية ومضت تقول «إن الإماراتيين أو سواهم إذا ما أرادوا أن يلوحوا لإيران بأنهم قادرون على مواجهة أطماعها، فليس أمامها إلا الالتفات إلى العراق، وليس إلى أحد سواه،

(١) العيدروس، محمد حسن. (١٩٨٥). العلاقات العربية الإيرانية (١٩٢١- ١٩٧١)، منشورات دار ذات السلاسل الكويت. ص (٤١٤، ٤٦٥- ٤٦٦).
(٢) فريمان، تشاس وآخرون. (٢٠٠٣). إيران والعراق. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية (٤٨)، أبو ظبي.

سواءً كان عربيًا أو منتدبًا من منطقة بعيدة، أو حماية أجنبية غير معنية إلا بمصالحها».

_ _ _

الجمهورية العربية السورية:

شهدت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا بعد حرب الخليج الثانية نوعًا من سوء التفاهم بسبب التباين الذي ظهر في وجهات نظر البلدين بشأن قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث؛ فبحكم العلاقات التي نشأت بين سوريا وإيران بعد الثورة الإسلامية فيها فقد وجدت الدبلوماسية السورية نفسها في موقف محرج منذ أن تم تحريك ملف الجزر بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وذلك على خلفية الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد لتكريس احتلالها لتلك الجزر، حيث كان على الدبلوماسية التوفيق ما بين الحرص على استمرار العلاقات الخاصة التي تربطها مع إيران من جهة وبين رغبتها في توثيق عرى العلاقات الواعدة التي استعادت حيويتها بين دمشق ودولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب الخليج الثانية والتوقيع على إعلان دمشق.

ومن أجل تحقيق التوافق بين طرفي المعادلة عمدت دمشق إلى إلزام نفسها بمواقف مدروسة ومحسوبة بشكل دقيق في التعامل مع تطورات قضية الجزر، وفي تطبيقها لهذه السياسة درج المسئولون السوريون على تأكيد دعمهم وتأييدهم الكاملين لحقوق دولة الإمارات في الجزر الثلاث، إلا أنهم كانوا يتحاشون الإعلان عن هذا الموقف في البيانات والوثائق الرسمية التي يشاركون في إصدارها، وهو الأمر الذي أدى في مرات عديدة إلى تدخل الوفد السوري وتحفظه على بعض العبارات التي كان يطالب وفد الإمارات بإدراجها في البيانات التي تصدر عن مجلس الجامعة العربية وعن اجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق، والتي تندد صراحة بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث.

ولكن وبعد ذلك أصبح يُلاحظ في الفترة الأخيرة أن هناك نوعًا من التطور في طريقة التعبير عن الموقف السوري المعلن من قضية الجزر المحتلة الثلاث؛ وأصبح الموقف السوري الرسمي يعلن صراحة أنه مع حل قضية «جزر الإمارات الثلاث بالطرق الرسمية»، وذلك حسبما جاء في كلمة رئيس مجلس الشعب السوري أمام الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد في ٢٠٠٠/٥/٢م في العاصمة الأردنية عمان؛ حيث قال: «وفي سياق مطالبتنا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية فإننا ندعو إلى حل مشكلة الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالحوار والطرق السلمية لما فيه مصلحة الدولتين الجارتين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة»، وقد أوردت الصحف الرسمية السورية هذه العبارة بنصها.

إضافة لما سبق فإن موقف سوريا من الجزر الإماراتية المحتلة تحكمه المفاوضات السورية-الإسرائيلية، وكذلك التنسيق الإيراني في لبنان وتقاطعهما مع حزب الله في الجنوب، كما أشار الرئيس السوري بشار الأسد في حديثه لصحيفة الشرق الأوسط في يوم ٢٠٠١/٢/٨م إلى «أن المحادثات التي أجراها خلال الزيارتين اللتين قام بهما بداية إلى دولة الإمارات يوم ٢٠٠١/١/٢١م والزيارة التي أتبعها بها لإيران قد كشفتا له عن وجود رغبة مشتركة لدى البلدين من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر، كما ألمح إلى أنه لا يوجد مانع من حيث المبدأ لقيام سوريا بدور الوسيط لحل هذه القضية»[١].

– – –

الجمهورية اللبنانية:

بالنسبة لموقف لبنان من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران فإنه ومن خلال متابعة الوضع اللبناني نجد أنه يواجه العديد من الضغوط الإيرانية، لذلك لا يوجد أي تصريح لبناني رسمي بأحقية دولة الإمارات العربية المتحدة بجزرها الثلاث، ولكننا نجد أنه ومن خلال اللقاءات الجانبية مع المسئولين اللبنانيين فإن معظمهم يحرص على التأكيد على أحقية دولة الإمارات لجزرها الثلاث، وأن موقف لبنان من قضية الجزر واضح وهو الداعم لدولة الإمارات.

ولقد برز هذا الأمر بصورة واضحة خلال الأسبوع الثقافي الذي عقد في لبنان في العام ٢٠٠٣م عندما كان سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة رئيس الوفد آنذاك، حيث إنه ومن خلال ضغوطات إيران وحلفائها في لبنان طلب من القائمين على برنامج ذلك الأسبوع طلب من القائمين على برنامج الأسبوع الثقافي للدولة إلغاء ندوة كان مقرراً عقدها عن جزر الإمارات الثلاث، لكن ونتيجة للموقف الحازم للشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة رئيس الوفد، وبسبب تدخل رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود فقد تم إقامة الأسبوع الثقافي كاملاً بما فيه ندوة الجزر الإماراتية.

– – –

المملكة الأردنية الهاشمية:

أعربت الحكومة الأردنية عام ١٩٧١م عن أسفها لقيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث، وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأردنية

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية ـ العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

في تصريح له أن الأردن ترى وجوب إنهاء الخلاف بين إيران والدول العربية المعنية بالطرق السلمية حفاظاً على الأمن في المنطقة، وعلى العلاقات التقليدية التي تربط الشعبين: العربي والإيراني(١).

وفي الإطار ذاته فقد نشرت الصحف الأردنية الكثير من المقالات التي تؤيد موقف الإمارات من قضية الجزر، والتي تؤكد باستمرار على أن حل هذه القضية هو المخرج الوحيد لإقامة علاقات حسن جوار عربية مع إيران(٢).

– – –

الجماهيرية العربية الليبية:

اتخذ النظام الليبي موقفًا أشد صلابة تجاه المصالح البريطانية في ليبيا من منطلق شعار قومية المعركة العربية بالنسبة لجميع القضايا العربية، ومن منطلق أن بريطانيا هي المسئولة من الناحية العسكرية والتاريخية عن حماية الجزر بموجب المعاهدات المعقودة، وهذا ما جعل الحكومة الليبية تؤمم شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا وتطلق عليها اسم «شركة بترول الخليج العربي»، إضافة إلى سحب أرصدتها المودعة في المصارف البريطانية، وأعلنت أن هذه الإجراءات موجهة ضد بريطانيا بسبب تواطئها وتسليمها الجزر العربية في الخليج إلى نظام الشاه(٣).

وقامت ليبيا فور احتلال إيران للجزر الإماراتية بإيفاد أحد قيادات الجماهيرية الليبية واجتمع بحاكمي الشارقة ورأس الخيمة وعرض عليهما القيام بحرب شعبية والسماح لليبيا بإرسال مقاتلين شعبيين من أبنائها ومن أبناء دول عربية أخرى لتحرير الجزر.

وأيدت ليبيا جميع القرارات ذات العلاقة بالجزر الإماراتية المحتلة الصادرة عن مجلس الجامعة العربية.

كما عَبَّرَت ليبيا أيضًا ومن خلال الاتحاد المغاربي في بيان مجلس رئاسته الختامي في نوفمبر ١٩٩٢م عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات وأعرب المجلس عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في قضية جزرها المحتلة.

---

(١) جريدة الخليج (الشارقة ـ العدد ٣٤٠، ١٨ ديسمبر ١٩٧١م).
(٢) ورد في صفحة: عربي ودولي الصادرة عن صحيفة الرأي الأردنية في ٢٠٠٥/٥/١١م.
(٣) جريدة الخليج (الشارقة-العدد٣٣٢-٩ ديسمبر ١٩٧١م).

وشاركت ليبيا في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في القاهرة فيما بين (٢١-١٩٩٦/٦/٢٣م) والذي تضمن بيانه الختامي تأكيد القادة على سيادة الإمارات على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادتها.

– – –

الجمهورية التونسية:

تتعامل القيادة التونسية مع هذا الملف بحذر شديد؛ فهي مقتنعة بأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزرٌ إماراتية احتلتها إيران بالقوة، وهي تؤيد من حيث المبدأ الموقف الإماراتي الثابت تاريخيًّا، وتساند في الوقت نفسه حل الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، كما أنها أعربت أيضًا عن استعدادها للقيام بمساعٍ للتقريب بين موقفي دولة الإمارات وإيران وبالفعل أخطر وزير الشئون الخارجية التونسي الجانب الإماراتي في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م بأنه بمناسبة الزيارة التي يستعد للقيام بها إلى إيران، وتكليف الرئيس زين العابدين بن علي له بتقديم مقترح تونسي للقيام بوساطة لدى السلطات الإيرانية بشأن إيجاد حل تفاوضي لقضية الجزر المحتلة، فقد طلب الحبيب بن يحيى إشعاره بالطلبات أو المقترحات الإماراتية ليقوم بنقلها إلى الجانب الإيراني. وقد استجابت الإمارات لذلك، وأخبرته بوجهة نظرها ومطالبها ومقترحاتها بشأن هذه القضية.

ويلاحظ بصفة عامة أن الموقف التونسي بشأن الجزر الإماراتية المحتلة يتناغم مع المواقف العربية الصادرة عن اجتماعات الجامعة العربية، إلا أنه وبعد أن كان الموقف مساندًا تمامًا لدولة الإمارات خاصة أثناء قطع العلاقات التونسية الإيرانية في عقد الثمانينيات، فإنه شهد بالمقابل بعض التعديل خاصة في الفترة الأخيرة وذلك بعد استئناف العلاقات بين تونس وإيران والتي تشهد تطورًا متسارعًا، كما انعكست تداعيات هذا التطور على وسائل الإعلام الرسمية الناطقة باسم الحكومة والحزب الحاكم، وأصبحت لا تتطرق من قريب أو بعيد لقضية الجزر الإماراتية المحتلة من خلال المقالات الافتتاحية أو مقالات التحليل السياسي لمختلف القضايا.

– – –

المملكة المغربية:

أيدت المغرب جميع القرارات المتعلقة باحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والصادرة عن مجلس الجامعة العربية وعددها ثمانية عشر قرارًا وآخرها بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨م.

وقامت وزارة الخارجية والتعاون المغربية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤م بإصدار بلاغًا جاء فيه: «تلقت المملكة المغربية بقلق بالغ أنباء الإجراءات

التي تشكل انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، ولا تأخذ بعين الاعتبار علاقات الأخوة وحسن الجوار التي تجمع بين البلدين والشعبين: الإماراتي والإيراني، وإذ تعبر المملكة المغربية عن تضامنها التام مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في هذه القضية فإنها تطالب حكومة إيران بمراجعة موقفها وذلك بإلغاء الإجراءات المتخذة ومراعاة الظروف الإنسانية للمقيمين بالجزيرة، والعمل على حل القضية بالطرق السلمية وعلى أساس احترام مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وحسن الجوار والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية».

وقد عَبَّرَت المغرب كذلك عن موقفها هذا من خلال نص البيان الصادر عن مجموعة دول الاتحاد المغاربي في دورته العادية الخامسة في الفترة الواقعة ما بين (١٠-١١) نوفمبر ١٩٩٢م في نواكشوط، والذي أدان الإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية وأعرب عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

كما احتضنت مدينة الرباط المغربية بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣م وعلى هامش معرض أسبوع الإمارات بالمغرب ندوة حول جزر الإمارات المحتلة الثلاث تم فيها عرض دراستين حول الحقوق التاريخية القانونية لدولة الإمارات على جزرها الثلاث ألقاها الأستاذان عبد الوهاب عبدول وأحمد جلال التدمري وحضرتها عدة شخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية وصحافية مغربية، وقد حظيت الندوة بتغطية إعلامية رسمية وحزبية واسعة.

وقد تطرقت المغرب في كلمات وفودها في بعض دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية المحتلة الثلاث، ومنها الكلمة التي ألقاها الدكتور وزير الشئون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م في الدورة الحادية والخمسين، والتي جاء فيها حرفيًا: «لا زال موضوع الجزر الإماراتية؛ طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى لم يجد طريقه إلى الحل ومن منطق ما يجمع بيننا وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من وشائج القربى والأخوة، ومن منطلق ما يجمع بيننا وبين إيران من علاقات تاريخية أخوية فإننا ندعو الدولتين الجارتين إلى إيجاد حل نهائي لهذه الأزمة، يقوم على احترام سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عل جزرها وعلى احترام وحدتها الترابية بناءً على ما يجمع بين هاتين الدولتين من علاقات الجوار وعلاقات تقليدية يجب توظيفها لما فيه خير الشعبين: الإماراتي والإيراني، وبما يعود بالاستقرار على المنطقة».

– – –

دولة موريتانيا:

عند مراجعة الموقف الموريتاني من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة نلاحظ ما يلي:

- أيدت جميع القرارات المتعلقة باحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث الصادرة من مجلس الجامعة العربية وآخرها بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨م.

- عبرت موريتانيا بالإضافة لدول الاتحاد المغاربي حسب نص البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة الاتحاد المغاربي المنعقد فيما بين ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٢م بنواكشوط عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات وأعرب المجلس عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في الجزر الثلاث.

- كانت موريتانيا ضمن الدول العربية التي شاركت بمؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في القاهرة فيما بين ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣م والذي تضمن بيانه الختامي تأكيد القادة على سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادتها.

ومن خلال كلمات رؤساء الوفود المتحدثة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تطرقت موريتانيا في بعض الدورات إلى قضية الجزر، وآخرها الدورة (٥٢) لسنة ١٩٩٦م، وفيما يلي النص الحرفي للجزء الخاص بالجزر المحتلة خلال الدورتين (٥٢و٥٣) للجمعية العامة في سياق الكلمات التي ألقاها وزير خارجيتها:

- في الدورة (٥١) للجمعية العامة: «وفي منطقة الخليج أيضًا فإننا نجدد دعمنا لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل استرجاع سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى».

- وفي الدورة (٥٢) للجمعية العامة: «إن بلادي ترى أن لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الحق الثابت في استرجاع سيادتها كاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ونجدد تأييدنا ومساندتنا في عملها في الحصول على حقها بكل الوسائل الشرعية المتاحة».

– – –

دولة جيبوتي:

أما بالنسبة لموقف جيبوتي من قضية الجزر الإماراتية المحتلة؛ فقد أكد الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر حيلة أثناء زيارته لدولة الإمارات في ٧ أيار/مايو من العام ٢٠٠٠م دعم بلاده الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، وقال: إن جيبوتي تقف مع الإمارات في قضيتها العادلة مشيرًا إلى أن الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة منطق مرفوض ولا مبرر له.

– – –

ثانيا: المواقف الأوربية والدولية

دعا الاتحاد الأوربي أكثر من مرة إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع حول الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات، التي تحتلها إيران، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي، أو من خلال المفاوضات المباشرة، أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وقد أكد البرلمان الأوربي خلال جلسته المنعقدة في ٢٠٠٤/٥/١٧م تأييده ومساندته لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من احتلال القوات الإيرانية للجزر الثلاث، والتي تعود أحقيتها التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقام البرلمان الأوربي بتكليف رئيس البرلمان بنقل هذا التأييد إلى حكومات الدول الأعضاء في البرلمان، ولم تكتف الدول الأعضاء في البرلمان الأوربي بالتأييد، بل وعدت بالقيام بالمساعي المناسبة، لإعادة الجزر إلى الإمارات. وقد قامت هذه الدول بتنفيذ وعودها فعلاً مما أثار غضب الجانب الإيراني رافضاً الدعوة الأوروبية لمعالجة هذا الخلاف ومدعياً بأنه لا يوجد خلاف أصلاً.

– – –

المملكة المتحدة:

حثت الحكومة البريطانية السلطة الإيرانية لأن تسعى إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة أبو موسى مع جيرانها في الخليج، وقالت وزارة الخارجية في بيان لها: أن المحافظة على الاستقرار والسلام ينبغي أن يكون هدفًا رئيسا لكل دول المنطقة.

وكشفت المصادر عن أن الحكومة البريطانية قد أثارت الموضوع مع إيران في شهر إبريل ١٩٩٢م خلال زيارة مسئول إيراني (مدير إدارة غرب أوروبا) لبريطانيا، وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدي إلى وقوع خطر إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة، وإن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران من نوايا بأنها على استعداد للتعاون مع جيرانها في الخليج[١].

إضافة لذلك فقد نفت وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٩٢م، جود أي اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث أراض إيرانية.

وقد اتسم الموقف البريطاني في بدايته إزاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث بالصمت، وزعم متحدث بريطاني أن قيام الحكومة الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث لن يؤثر على سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

---

(١) جريدة الخليج، العدد (٤٨٧٣)، ١٩٩٢/٩/١٢م، ص (٢).

وفي حقيقة الأمر فإن الاحتلال تم قبل انتهاء مفعول معاهدة الحماية، ولما كانت بريطانيا مسئولة مسئولية مباشرة عن الشئون الخارجية لإماراتي الشارقة ورأس الخيمة طبقًا لهذه المعاهدة فأنه كان من المفروض عليها أن تدفع أي اعتداء يقع على سلامة أراضي هاتين الإمارتين، لكن مثل هذا للأسف لم يحدث، وأدى سكوتها على الاحتلال إلى إخلالها بالتزاماتها تجاه الإمارات العربية[١].

وهذا يعني أن بريطانيا تواطأت مع إيران (الشاه)، وهذا ما يشير إليه تسلسل الأحداث والسياسة البريطانية الاستعمارية عموماً، وهذا ما أكده السكوت والتواطؤ البريطاني، وغض النظر عن احتلال الجزر من قبل حليفها آنذاك شاه إيران.

_ _ _

الولايات المتحدة الأمريكية:

أكدت مصادر أمريكية مسئولة[٢] «أن الولايات المتحدة أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث أنها تعارض الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى، والتي تعطي انطباعًا قويًا يفيد بنية إيران ضم الجزيرة إليها، وشددت خلال هذا الاتصال على أن الإدارة الأمريكية تؤيد الحل السلمي للأزمة، وأنها تدعم دول الخليج» وقال مسئول كبير في الخارجية الأمريكية «يبدو أن إيران سعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبو موسى، لكنها لم تفعل ذلك بصورة كاملة، إذ أنها لم تطرد بقية رعايا الإمارات العربية المتحدة المقيمين على الجزيرة، ولكنها مارست الضغط على السكان من غير مواطني الإمارات»[٣].

وأضاف «ليس من الواضح ما الذي يعتقده الإيرانيون إذ أن ما فعلوه لا يخدم أي هدف مفيد، كما أنه أثار ذعر جيران إيران من العرب، ودفعهم إلى الاستنتاج بأن إيران معادية، إلا أن الدافع غير واضح، فهل السياسة الإيرانية معادية؟ أم هل ببساطة سياسة غير متجانسة وغير منسجمة؟».

وقال المسئول الأمريكي «الموقف الأمريكي واضح، فنحن نؤيد دول الخليج، فهي صديقتنا، وهي تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية»، كما أكدت تأييدها الكامل لموقف دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي

---

(١) الراوي، جابر إبراهيم. مرجع سابق. ص (٢٢٠).
(٢) خالد الملا، مرجع سابق، ص (١٦٧)، ومجلة الوسط، العدد (٣٤)، ١٩٩٢/٩/٢٨م وكذلك جريدة الاتحاد ١٩٩٢/١٠/٢م.
(٣) مجلة الوسط، العدد (٣٤)، ١٩٩٢/٩/٢٨م وكذلك جريدة الإتحاد ١٩٩٢/١٠/٢م.

والجامعة العربية إزاء مشكلة الجزر الثلاث، وأعلنت رفضها لممارسة إيران ومحاولة فرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى، وأكدت الإدارة الأمريكية لدول مجلس التعاون أنها ستتعاون معها عما قرب وبقوة لتحقيق وتوفير احتياجاتها الدفاعية.

– – –

جمهورية فرنسا:

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية: «إن هناك بعض القلق بشأن جزيرة أبو موسى التي يدور حولها الكثير من اللغط، وفيما يعنينا فأننا نتابع باهتمام وباتصال وثيق مع شركائنا الإماراتيين تطور الوضع في الجزيرة منذ الربيع الماضي (١٩٩٢م)، وإن فرنسا وانطلاقا من احترام مبدأ سلامة أراضي الدول والتعايش السلمي بين الأمم، تعتبر بأنه يتعين عدم اللجوء إلى أي تصرف من جانب وأحد يؤدي إلى تدهور وضع العلاقات بين بلدان المنطقة»(١).

– – –

جمهورية تركيا:

أيدت تركيا سنة ١٩٩٢م على ضرورة إيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة أبو موسى، وذكر ناطق باسم وزارة الخارجية التركية «أن على الدول المطلة على الخليج أن تجد حلاً بالتفاوض للمشكلة في إطار القانون الدولي، وأن تركيا تولي أهمية كبيرة لتوفير السلام والأمن في الخليج، حيث تسود الشكوك وبخاصة بعد حرب الخليج»(٢).

– – –

بناءً على ما ورد سابقًا فإننا نستنتج سلامة الموقف العربي الإماراتي فيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث، وبالمقابل يتبين لنا ضعف الموقف الإيراني وضعف حججه وتهربه من الواقع ورفضه لأي حوار أو حل سلمي للجزر.

وتبقى هذه القضية هي القضية المركزية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بقيت هذه القضية وعلى مدار سنوات الاحتلال تمثل الشغل الشاغل في السياسة الخارجية الإماراتية، ويعتبر موقفها الداعي لتسوية هذه

---

(١) جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٩/١٦م.
(٢) ملف الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ١٩٩٢/٩/١م.

القضية بالطرق السلمية معبرًا عن الحكمة والاعتدال التي تعتبر السمة الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية وصانع القرار فيها.

– – –

– –

–

المبحث الثاني
الإمارات وقضية الجزر المحتلة الثلاث
والمواقف الدولية والعربية من تلك القضية

لمحة تاريخية:

تعتبر منطقة الخليج منطقة جاذبة للتنافس والصراعات الدولية والإقليمية وذلك بحكم ما تتمتع به من أهمية استراتيجية واقتصادية وعسكرية، وقد أدى سعي إيران الحثيث لأن تكون دولة إقليمية قوية في منطقة الخليج أرادت أن تأخذ لنفسها مكانًا على خريطة النفوذ في منطقة الخليج إلى محاولة السيطرة على المنطقة واعتبار نفسها شرطي الخليج، ومعارضتها لوجود أية قوة أخرى تنافسها وتنازعها هذا الدور؛ مما أدى إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والذي يمثل في حقيقة الأمر جزءًا من سياسة إيرانية متكاملة تسعى للاستفادة من التحولات الدولية والإقليمية؛ لاكتساب مكانة القوة العظمى في المنطقة(١).

ولم تظهر إيران كقوة خليجية مؤثرة إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولفترات محدودة على الرغم من حدودها الطويلة مع الخليج العربي، وذلك نتيجة لعوامل عديدة،؛ منها قلة خبرة الإيرانيين في شئون البحر وإدارة الأساطيل وانشغال الحكومات الإيرانية المتعاقبة بخلافاتها مع الدولة العثمانية في الغرب والشمال الغربي، والخطر الروسي القادم من حدودها الشمالية، والوجود العربي البحري القوي في الخليج العربي، خاصة خلال القرن الثامن عشر، ثم بعد ذلك الوجود البريطاني في الخليج العربي(٢).

إلا أن ذلك لم يكن يعني غياب الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج العربي حيث إن بعض حكام إيران الأقوياء قد رغبوا في أن يكون لهم وجود حقيقي ومؤثر في منطقة الخليج العربي، ومن هؤلاء الحكام نادر شاه (١٧٣٦-١٧٤٧م) وناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م)، فقد سعت إيران منذ زمن بعيد للسيطرة على مجموعة الجزر العربية في الخليج العربي؛ مثل: جزيرة سري

---

(١) النفط ليس وحده محور اهتمامنا بالخليج. مقال لخبير في شئون السياسة الأمريكية. جريدة الخليج (١٩٩٧/٢/٢٦م).

(٢) قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٣). النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، مجموعة (١)، العدد (١)، ص (١٣- ٨٧).

في البحرين وجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات، ولكن بريطانيا أيدت حق العرب في السيادة على هذه الجزر ووقفت حائلًا كدولة مستعمرة دون احتلال إيران لها، ولكن قبل ذلك تمكنت إيران عام ١٨٨٧م من السيطرة على جزيرة سري ووضع العلم الإيراني عليها، ومع أن بريطانيا عارضت ذلك إلا أنها أذعنت لهذه السيطرة(١).

وفي عام ١٩٠٤م أنزل الإيرانيون الإعلام العربية عن جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفعوا العلم الإيراني بالقوة، ولكن بريطانيا باعتبارها دولة مستعمرة للخليج العربي وبالضغط البريطاني على إيران انسحبت من الجزر ولكنها عادت بعدها لتطالب بالجزر عام ١٩٢٣م، وبذلت جهودًا مضنية لاستئجار جزر طنب من حاكم رأس الخيمة إلا أنه رفض، وكانت بريطانيا تحثه وتشجعه على رفض طلب الاستئجار لأن ذلك يتعارض ومصالحها(٢).

أما فيما يخص جزيرة أبو موسى فقد بقيت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية عليها، وفي عام ١٩٣٥م منح حاكم الشارقة شركة بريطانية امتيازًا لاستخراج النفط لمدة ٦ شهور، وفي عام ١٩٦٤م احتلت إيران الجزيرة وانسحبت منها بعد عشرين يومًا، وعادت إيران بنفس العام لتطلب من حاكم رأس الخيمة التخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات إلا أنه رفض الطلب الإيراني.

وفي تشرين الثاني ١٩٧١م وقع الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة اتفاقًا مع إيران نص على أن تمارس الشارقة سيادتها الفعلية على جزيرة أبو موسى وأن يكون المواطنون تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة وأن يرفع عليها علم الشارقة على أن يتم اقتسام البترول -إن اكتشف - مناصفة وأن تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها من قبل الطرفين مقابل أن تدفع إيران للشارقة مليون ونصف المليون جنيه إسترليني ولمدة تسع سنوات(٣).

وبالرغم من أن الأطماع الفارسية في منطقة الخليج العربي قديمة ومثلت قاسمًا مشتركًا بين كل المحاولات التي استهدفت السيطرة على المنطقة إلا أنها لم تتحقق، لذا فقد عمدت إيران إلى هدف رئيس يتمثل في بناء قوتها

---

(١) الدوري، عبدالعزيز محمد. (١٩٩٥). العلاقات التاريخية بين العرب وإيران - ندوة العلاقات العربية الإيرانية. الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) العبدول، عبدالوهاب. (١٩٩٤). أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني. مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص (١١١- ١٥٦).

(٣) السمري، عائشة أحمد. (١٩٩٧). أزمة الجزر (طني الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المعطيات والحلول، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي: الورة الثامنة، دبي، ص (٢١- ٩٩).

البحرية، واستخدام الدعاية المغرضة بالادعاء بالسيادة على الخليج، واستخدام مبدأ ميكافيلي للتخفيف من الضغوط السياسية الداخلية التي كانت تتعرض لها الحكومات المتعاقبة بهدف لفت الأنظار عن الأوضاع الداخلية إلى قضية خارجية يلتف حولها الجميع، وبالتالي تمنح الحكومات لنفسها الفرصة لالتقاط أنفاسها ومحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية للتخفيف من وطأة تلك الضغوط، وبالتالي فإن الادعاءات لم تكن صحيحة بحالٍ من الأحوال، ولم تكن جديدة بل كان الهدف منها وكما ذكرنا هو غض نظرِ المواطنين عن سوء الأوضاع الداخلية، وإشغالهم خارجيًا بقضية رأي تلهيهم عما يحدث داخليًا(١).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة الفارسية قد تحالفت مع القوى الغربية المستعمرة في سبيل اقتسام السيطرة على الخليج العربي والبحار العربية؛ فعلى سبيل المثال في عام ١٥١٥م عقدت الدولة الصفوية الحاكمة في بلاد فارس معاهدة مع البرتغاليين الذين قدموا إلى المنطقة من أجل استعمارها والسيطرة على بحارها ونهب ثرواتها، بحيث توضع السفن الحربية البرتغالية تحت تصرف القوات البحرية الفارسية من أجل الإغارة والهجوم على منطقة الخليج العربي(٢).

واستمر تعاون إيران مع القوى الاستعمارية الحديثة، ففي القرن السابع عشر تحول التحالف الفارسي من التعاون مع البرتغاليين إلى القوى الأوروبية الجديدة مثل بريطانيا وهولندا، حيث تحالف الشاه عباس الأول (١٥٨٧-١٦٢٩م) مع بريطانيا بعد ضعف البرتغاليين وقام بطردهم من جزيرة «**هرمز**» بعد عمل عسكري مشترك مع البريطانيين، لتحل محلها في احتلال البحرين وجزيرتي هرمز وقشم، ولكن هذا الاحتلال لم يدم طويلًا حيث استطاعت قوة مسقط العربية أن تطهر المناطق العربية من الاحتلال الفارسي، ولم يكتف العرب بذلك بل قام القواسم ببسط نفوذهم على السواحل العربية، بل وسيطروا على بعض مناطق الضفة الشرقية (لنجة)، وقد أكد ذلك الرحالة الدنمركي «**بيبهور**» الذي زار منطقة الخليج عام ١٧٦٥م بقوله: «يسيطر العرب على كل الشاطئ البحري العائد للإمبراطورية الفارسية من مصب نهر الفرات حتى مصب نهر الأندلس». وأضاف: «القواسم كانوا

(١) نورس، علاء الدين. (١٩٨٢). السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان ١٧٥٧-١٧٧٩م، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد. وانظر: قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٣). النزاع العربي الإيراني جول جزر أبو موسى والطنبين: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، مجاد (١)، عدد (١)، ص (١٣- ٨٧).

(٢) الأعظمي، وليد حمدي. (١٩٩٣). النزاع حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١م)، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن.

يسيطرون على مدن: بندر عباس، كنغ، لنجة، وراس هيتي». وبالتالي كانت القوة البحرية للقواسم من أهم القوى البحرية في الخليج في ذلك الوقت[١].

وقد أوردنا هذه الشهادة في سياق هذه الدراسة لنقدم دليلًا إضافيًا على بطلان الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر المحتلة الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)؛ فقد كانت هذه الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر تابعة لشيوخ القواسم الذين حكموا رأس الخيمة والشارقة وما زالوا في الحكم حتى وقتنا هذا، فعندما استولى القواسم على لنجة في الجانب الشرقي من الخليج العربي أصبح حاكم لنجة يحكم ميناءها وجزر: الطنب، وأبو موسى، وسري باسم شيخ القواسم[٢].

ولكن وبالرغم من كل ما سبق إلا أن الأطماع الفارسية في الخليج العربي وجزره ومنافذه وخيراته قد استمرت واستمر معها تحالف إيران مع كل قوة استعمارية تصل المنطقة، فبعد تحالفها مع البرتغاليين والبريطانيين تحالفت مع الهولنديين لبناء أسطول بحري فارسي قوي للسيطرة على المنطقة، وبناءً عليه قام الإنجليز والهولنديين بإمداده بالسفن البحرية التي يحتاجها، وليتخذ من مدينة بوشهر الاستراتيجية قاعدة لانطلاق أسطوله الجديد للعدوان على السواحل العربية.

وقد توالت الادعاءات الفارسية بالسيادة على الجزر ومنطقة الخليج؛ ففي عام ١٨٤٤م بعث حاجي ميرزا آغاسي رئيس وزراء إيران إلى اللورد أبروين وزير خارجية بريطانيا آنذاك بشأن مشكلة البحرين بأن الخليج العربي من شط العرب إلى مسقط تابع لإيران، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الجزر في الخليج العربي بدون استثناء[٣].

ومع وصول ناصر شاه إلى الحكم في إيران عام ١٨٤٨م كان النفوذ البريطاني قد وطد أركانه في منطقة الخليج، فسعى ناصر شاه إلى بناء قوة بحرية فارسية استطاع من خلالها السيطرة على الساحل الشرقي للخليج، وتطلع بنفوذه نحو الجانب الآخر من الساحل طلبًا للسيطرة على الجزر العربية هناك ومنها جزيرة أبو موسى، والطنب وسري وطنين وفرارة، وقد

---

(١) شكارة، أحمد عبدالرزاق. (١٩٩٢). العد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، التعاون، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م، ص (٢٩- ٤٩).

(٢) العيسى، شملان. (١٩٩٦). الخلافات بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، العدد (٢٠٦)، أبريل ١٩٩٦م، ص (٥٢- ٦٢).

(٣) محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع على الجزر بين الإمارات وإيران: الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ص (٤٢).

شجع الإيرانيين على ذلك الضعف الذي دب في أوصال حكام لنجة في سبعينيات القرن التاسع عشر وكذلك ما قام به البريطانيون في عام ١٨٣٦م من وضع حدود بحرية تفصل بعض الجزر العربية عن باقي العرب في الساحل الغربي، وهو ما اعتقده الإيرانيون تقسيمًا للحدود بين إيران والساحل العربي، واعتبروا أن كافة الجزر الواقعة خلف هذا الخط ضمن حدودهم وممتلكاتهم(١).

وقد يسر من مهمة الإيرانيين تلك ما كان من خلافات بين شيوخ المناطق العربية، ومثال ذلك الخلاف الذي حدث بين إمارتي رأس الخيمة ودبي، ونتيجة لذلك الوضع استطاع الإيرانيون احتلال ميناء لنجة وأرسلوا قوات لغزو جزيرة سري واحتلالها عام ١٨٨٧م، وهو ما اعترض عليه شيخ الشارقة.

وفي العام نفسه طالبت إيران بملكيتها لجزر طنب، ومن هنا بدأت المحاولات الإيرانية للسيطرة على الجزر العربية؛ حيث قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية بزيارة جزر طنب وأبو موسى عام ١٩٠٤م، وأنزل أعلام إمارة الشارقة ورفع العلم الإيراني عليها، ولكن الاحتجاج البريطاني أدى إلى إعادة الأعلام العربية مرة أخرى في ١٤ حزيران من العام نفسه(٢).

ومنذ ذلك التاريخ بدأت أزمة الجزر الإماراتية تأخذ منحى جادًّا وخطيرًا، وتعالت الأصوات الإيرانية المطالبة بالجزر الثلاث مؤكدة السيادة الإيرانية عليها في أكثر من مناسبة، مقدمة في ذلك أسانيد وادعاءات قابلة للرفض والتفنيد.

واستمرت إيران في هذه الادعاءات الباطلة حتى أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨م، لتحقق إيران مآربها الباطلة وتحتل الجزر الثلاث عشية إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة تتكون من الإمارات السبع عام ١٩٧١م(٣).

الأهمية الاستراتيجية للجزر:

(١) شكارة، أحمد عبد الرزاق. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (١٨- ٢٤).
(٢) العيدروس، محمد حسن. (١٩٩٩). الإدعاءات الإيرانية على الجزر العربية (١٩٣٢- ١٩٤٨)، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، ص (١٣٥- ١٨٠). وانظر: محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع بين الإمارات وإيران، الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، مصدر سبقت الإشارة إليه.
(٣) أحمدي، أمير. (١٩٩٥). النزاع الإيراني الإماراتي: الأبعاد الاستعمارية والسياسية، شئون الشرق الأوسط، العدد (٤٤)، سبتمبر ١٩٩٥م، ص (٣١- ٥٦).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تحتل الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) أهمية استراتيجية خاصة؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المميز؛ حيث تقع في الخليج العربي وتشرف على مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية والتجارية الذي يمر عبره البترول العربي.

وتعتبر الجزر العربية الثلاث كذلك مركزًا هامًا للمراقبة يمكن من خلاله رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية؛ كما تصلح لإنشاء مناطق مراقبة وسيطرة عسكرية، وفنارات لإرشاد السفن وتجميع القوات وانطلاقها، ولا تقل أهمية هذه الجزر عن طنجة وجبل طارق في مدخل البحر المتوسط أو عدن عند مدخل البحر الأحمر، فمن يسيطر على هذه الجزر يسيطر تقريبًا على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل والخارج من الخليج العربي، كما أنه يستطيع أن يمارس قدرًا كبيرًا من الضغط على مجموعة الدول العربية المطلة على الخليج العربي، وباختصار تسيطر هذه الجزر تقريبًا على حركة النقل المائي بالنسبة للداخل والخارج من الخليج العربي وإليه[١].

وسوف أقوم فيما يلي بتقديم تعريف عن كل جزيرة من هذه الجزر الثلاث[٢]:

١- جزيرة أبو موسى:

تعتبر جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة أكبر جزر الإمارة، وتقع عند مدخل الخليج العربي على بعد حوالي (١٦٠) كيلومتر من مضيق هرمز، وتبعد (٥٨) كيلومترًا من ساحل الشارقة في حين تبعد (٦٧) كيلومترًا عن الساحل الإيراني، وهي جزيرة مستطيلة الشكل تبلغ مساحتها ٢٠ كم^{٢} بطول خمسة كيلومترات وعرض أربعة كيلومترات، وعدد سكانها حوالي ألف نسمة، وتحتوي على خامات بعض المعادن، ويعمل سكانها بالصيد والرعي والزراعة.

ويبلغ عمق المياه فيها حوالي (٧٥) قدمًا، وتمتاز الجزيرة بصلاحية مياهها لرسو السفن، وتمتاز أيضًا بوجود مرتفع صخري على أرضها يزيد ارتفاعه عن (٥٠٠) قدم، كما تقوم بعض الشركات الأجنبية باستغلال بعض مناجم خامات الجرانيت وأكسيد الحديد الأحمر، وتضم الجزيرة أيضًا عددًا من آبار المياه العذبة التي تساعد على الزراعة ولو في نطاق محدود، وقد زاد

---

(١) التدمري، أحمد جلال. (١٩٩٥). الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، رأس الخيمة، ص (٤٤٩).

(٢) عبد الرحمن، خير الدين. (١٩٩٢). جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأزمة المستقبل العربي. العدد (١٦٥)، نوفمبر ١٩٩٢م، ص (٥٣- ٦٤).

من أهمية الجزيرة أيضًا اكتشاف البترول في مياهها مثل حقل «**مبارك**» الذي يضم ثلاثة آبار، تملك حق استغلالها شركة «**بيوتس أويل جاز كومباني**» [١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد سبق وأن تعرضت جزيرة أبو موسى للاحتلال الإيراني عام ١٩٠٤م لكن هذا الاحتلال لم يدم طويلًا حيث انسحب الإيرانيون من الجزيرة نتيجة للضغط البريطاني ثم عادت إيران لاحتلال الجزيرة مرة أخرى عام ١٩٦٤م، وعادت وانسحبت تحت ضغط الرفض العربي، ثم كان الاحتلال الأخير عام ١٩٧١م، الذي لا زال قائمًا إلى الآن إضافة لجزر الطنب الأخرى[٢].

٢- جزيرة طنب الكبرى:

تتبع هذه الجزيرة لإمارة رأس الخيمة، وتقع على مسافة (٥٠) كيلومترًا إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، وعلى بعد (٥٩) كيلومترًا غرب جزيرة قشم، وعن رأس الخيمة (٣٥) كيلومترًا، وهي دائرية الشكل مساحتها ٩ كم٢ وتتوافر فيها المياه، وترتفع عن سطح البحر نحو (٦١٥) قدم، وهي عبارة عن قبة صحراوية غنية بالمعادن خاصة التراب الأحمر، وتعداد سكانها حوالي ٧٠٠ نسمة وجميعهم من العرب ومن قبائل جرير وتميم العربية يعملون بصيد السمك والاتجار به في أسواق دبي ورأس الخيمة، وقليل منهم لجأ إلى حرفة الرعي والزراعة[٣].

ويمر بهذه الجزيرة الخط الملاحي الذي يعبر الخليج العربي، لذلك أنشأت بريطانيا بها فنارًا لإرشاد السفن بينها وبين جزيرة أبو موسى عام ١٩١٢م بعد أخذ موافقة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي حاكم رأس الخيمة آنذاك مما زاد من الأهمية الاستراتيجية للجزيرة. وقد وفرت حكومة رأس الخيمة لأهالي الجزيرة العديد من المؤسسات الخدمية كالمدارس والمراكز الصحية والأمنية.

٣- طنب الصغرى:

---

(١) محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع بين الإمارات وإيران، الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات والنشر. وانظر: مهابة، أحمد. (١٩٩١). إيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٠٥)، ١٩٩٥م.

(٢) سكوفيلد، ريتشارد. (١٩٩٣). الخلاف حول جزر الخليج: أبو موسى وجزر طنب. خلفية تاريخية، الباحث العربي، العدد (٣٢)، مارس-يونيو ١٩٩٣م، ص (١١- ١٨).

(٣) اليوسف، فؤاد. (١٩٩٥). ردًا على محاولات التجزئة الاستعمارية لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى - الاحتلال الإيراني لأراضي دولة الإمارات، سبتة ومليلة والجزر المحتلة، الاحتلال الإسباني في أراضي المملكة المغربية، الطبعة الأولى، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها حوالي (١٢) كيلومترًا، وتبعد عن الساحل الشرقي للخليج (٤٣) كيلومترًا في حين تبعد عن الساحل الغربي (٨١) كيلومترًا، وهي جزيرة صخرية دائرية لا يتجاوز قطرها الكيلو متر الواحد، طولها حوالي (٢) كيلو متر وعرضها (٧٠٠) متر تغطي سواحلها مياه المد، وترتفع (١١٦) مترًا عن سطح البحر، وتعود ملكيتها لإمارة رأس الخيمة، وعرفت قديمًا باسم جزيرة (**نابيو**)، وهي جزيرة غير مأهولة بالسكان، مجدبة وخالية من المياه، ويلجأ إليها الصيادون عند اشتداد الرياح وعلو الأمواج[١].

– – –

احتلال الجزر:

استغلت إيران إعلان بريطانيا للانسحاب من الخليج العربي فأرسلت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية لمهاجمة جزيرتي طنب الصغرى والكبرى، واحتلالها بعد معركة استشهد فيها عدد من شرطة إمارة رأس الخيمة وقتل ٣ أفراد من القوات الإيرانية؛ فقدمت رأس الخيمة احتجاجًا شديد اللهجة للحكومة البريطانية المسئولة عن الجزيرتين آنذاك، خصوصًا أن بريطانيا لم تنسحب بعد من الإمارات.

ولكن بريطانيا لم تكترث لموضوع الاحتلال ولم تحرك ساكنًا، وفي اليوم نفسه أكملت إيران احتلالها لجزيرة أبو موسى وقامت بطرد السكان العرب، مما أدى إلى قيام الشعب في دولة الإمارات بمظاهرات استنكرت الاحتلال الإيراني للجزر وطالبت بالانسحاب ومهاجمة المصالح البريطانية والإيرانية في الإمارات[٢].

ورغم اقتناع بريطانيا بأن السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى من حق إمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى من حق إمارة الشارقة، إلا إنها مهدت الطريق أمام إيران قبل انسحابها من الخليج للاستيلاء على هذه الجزر، وذلك حرصا من بريطانيا على خلق المشاكل، والعمل على ضمان مصالحها واستراتيجياتها الاقتصادية، والاستثمارية[٣].

---

(١) الصراف، محمد حسن. (١٩٩٥). جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الادعاءات الإيرانية والحقوق التاريخية للإمارات، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد (١٨)، فبراير ١٩٩٥م، ص (٢٥٦- ٢٩٢).

(٢) الدوري، عبدالعزيز وآخرون. (٢٠٠١). العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ودراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(٣) عبد الله، محمد مرسي. (١٩٨١). بريطانيا وإيران والإمارات المتصالحة، دار القلم، الكويت، مرجع سابق، ص (٣٥٥- ٣٦٩).

ولقد وصفت صحيفة لوموند الفرنسية هذه الجزر بأنها تتحكم بمدخل الخليج العربي، وهي تسيطر على مضيق هرمز، الذي يبلغ عرضه في أضيق مكان نحو ٢٠ ميل وتمر به يوميا المئات من حاملات النفط، والبواخر التجارية.

ويرجع لوريمر إلى أن الخلاف بين الإمارات وإيران بشأن الجزر يرجع إلى عام ١٩٠٢م، أي عندما قامت إيران بالسيطرة على ميناء لنجة، وعلى إثرها تحولت التجارة من هذا الميناء إلى الجانب الآخر من الخليج، وخاصة دبي.

– – –

الآثار المترتبة على الاحتلال:

يعتبر الإحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى منذ عام ١٩٧١م خرقًا واضحًا وتحديًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي، ولمبادئ التعايش السلمي للشعوب، ويعتبر خرقًا كذلك لحسن الجوار بين الشعوب والدول التي أرسى دعائمها ميثاق الأمم المتحدة، ونقضًا لركائز صرح العلاقات الدولية، إضافة لأن استعمال القوة العسكرية لاكتساب حقوق وامتيازات إجراء نبذه المجتمع الدولي ويعارض قيم ومبادئ الشرعية الدولية المقننة في اتفاقية لاهاي، والمكرسة بنصوص وأحكام ومبادئ ميثاق الأمم التي أكدتها الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة في قراريها المشهورين: رقم (٢٥٦٢) الصادر عام ١٩٧٠م والمتعلق بمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتضارب بين الدول وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم (٣٣١٤) الصادر عام ١٩٧٤م بشأن تعريف العدوان، وقد أضحى ذلك من القواعد الآمرة في القانون الدولي ومن الأسس الراسخة للعلاقات الدولية المعاصرة.

– – –

العلاقات الإماراتية الإيرانية:

شهدت العلاقات الدولية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران فترات من المد والجزر بحكم قضية الجزر الثلاث التي احتلتها إيران قبل ثمان وأربعين ساعة من إعلان الاتحاد بين الإمارات السبع في ٢ ديسمبر ١٩٧١م كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من سبع إمارات[١].

---

(١) رجب، يحيى حلمي. (١٩٩٧). أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وقد انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها سياسة خارجية ترتكز على مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار ونبذ سياسة اللجوء إلى القوة والتهديد بها، والالتزام باتباع الوسائل السلمية لحل الخلافات في علاقاتها الدولية إيمانًا منها بالقيم والمبادئ السامية التي نادى بها الإسلام، وأيضًا تلك المبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة وسائر المواثيق والأعراف الدولية؛ وذلك لأنها تنطلق من عدة مرتكزات ثابتة تقوم على تحقيق المصالح الوطنية العليا وتجسيد الصلات التاريخية بين الدول وتوثيقها وحماية المصالح القومية للأمة العربية(١).

وقد اتسم نهج الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية بروح الحكمة والتوازن والمصارحة والمصداقية والوقوف بشجاعة إلى جانب الحق والعدل، والدعوة للتضامن والتآزر والتسامح ودعم العمل الخيري الإنساني في جميع أرجاء العالم، مما أكسب دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، واحترامًا كبيرًا في المحافل الإقليمية والدولية والإسهام الفاعل في تعزيز السلام العالمي بالانفتاح على العالم، لإقامة علاقات من الصداقة والتعاون مع كافة الدول والشعوب على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين(٢).

وجاء العدوان السافر من قبل النظام الإيراني ليحتل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة، بعد مقاومة باسلة من قوات الشرطة الإماراتية للقوة المعتدية دفاعًا عن سيادة الإمارات، وقد سقط نتيجة لهذا الهجوم قتلى وجرحى من الطرفين، وأجبر السكان على المغادرة إلى الإمارات تاركين ورائهم منازلهم وممتلكاتهم(٣).

أما الجزيرة الثالثة فهي جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة والتي احتلت إيران جزءًا منها بالرغم من مذكرة التفاهم المبرمة بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية تحت إشراف الحكومة البريطانية في نوفمبر عام ١٩٧١م، وعلى الرغم أيضًا من أن مذكرة التفاهم بنصها الصريح لا تمس

---

(١) العيدروس، محمد حسن. (٢٠٠٢). الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية: دراسة وثائقية أرشيفية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص (٤٣١- ٤٦٨).

(٢) البداوي، حمدان خلفان ماجد. (بال تاريخ). مشكلة جزر الخليج العربي وتأثيراتها الاستراتيجية على دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة جامعية غير منشورة، كلية الحرب الملكية، الأردن، ص (٨٩).

(٣) العلكيم، حسن. (١٩٩٣). الخلاف حول جزر الخليج: الغزو الإيراني يكشف عن نوايا الهيمنة على المنطقة، مجلة الباحث العربي، العدد (٣٢)، مارس/يونيو ١٩٩٣م، ص (٢٨- ٣٥).

ادعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة والتي لا تتجاوز كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقتًا فقط، إضافة لأنها وقعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في ظل ظروف ملحة وقاهرة تمثلت في:

- تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد الذي حددته وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.
- تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.
- تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران.

وقد شهدت قضية الجزر الثلاث تصعيدًا ملحوظًا في أعقاب أزمة الخليج الثانية (١٩٩١-١٩٩٢م)، وذلك نتيجة للتطورات والإجراءات التي قامت بها السلطات الإيرانية للتحرش بالسكان العرب في جزيرة أبو موسى، والتي وضعت القضية من جديد على ساحة الأحداث الرئيسة في الخليج والعالم، وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة السعي لحل هذه الأزمة بشكلٍ سلمي دون اللجوء إلى القوة المسلحة(١).

وقد حاولت العديد من الدول العربية الصديقة لإيران أن ثنيها عن تعنتها ورفضها إعادة الحق إلى أصحابه عن طريق الحل السلمي دون اللجوء للقوة المسلحة، إلا أن إيران قد رفضت المطالب العربية بهذا الخصوص، فمثلًا في اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق (دول مجلس التعاون الست + مصر وسوريا) في الكويت في ٥ تموز/يوليو ١٩٩٤م أعرب الوزراء في بيانهم الختامي عن أسفهم البالغ لـ«عدم استجابة إيران للدعوات المتكررة من دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء حوار جاد ومباشر لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقًا للقوانين والأعراف الدولية، وعلى أساس من مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول». إلا أن إيران قد رفضت ذلك المطلب العربي وشجبت الحكومة الإيرانية تلك الدعوة على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية الذي علق على البيان قائلًا: «كان على هذه الدول أن تحاول المحافظة على الاستقرار في المنطقة بدلًا من أن تنساق وراء دعاية تثير توتر... من غير الممكن نكران ملكية إيران للجزر الثلاث وأن الجمهورية الإيرانية تعتقد أن اتخاذ مثل هذه المواقف من قبل دول إعلان دمشق يتعارض ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

---

(١) بور، حسن عقيلي. (١٩٩٥). أسباب النزاع ومتطلبات الحل. الطبعة الأولى، ندوة جزر الخليج العربي. مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، ص (٧٣).

وفي نفس الإطار وردًّا على نفس البيان أكد الموقف الإيراني نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني في ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٤م بقوله: «إن إيران ستدافع عن الجزر الثلاث في الخليج الفارسي تمامًا كما تدافع عن طهران... إن هذه الجزر كانت دائمًا لإيران وسنقوم بكل ما بوسعنا للحفاظ عليها... إن إيران بسطت على مر الزمن سيادتها على الجزر الثلاث حتى خلال فترة الاحتلال البريطاني وإنها ستقطع اليد التي ستمتد إلى هذه الجزر»(١).

لذا فإن المتمعن في ردود الفعل الإيرانية هذه على المبادرات العربية السلمية وعند مقارنته بين الموقفين: العربي والإيراني يجد مدى حدة الأزمة بين الطرفين، ومدى تعنت الجانب الإيراني، وأنه ليس من السهل الوصول لحل سلمي لها إلا من خلال الحوار الهادئ، والالتزام بالقواعد القانونية والأعراف الدولية المتعارف عليها في مجال حل النزاعات الدولية، وإن هذه القضية المعقدة تحمل في طياتها أبعادًا مختلفة ومتشابكة؛ فهي قضية لها أبعاد تاريخية وجغرافية واستراتيجية، ولها بعدها السياسي والدولي، ولها بعدها القانوني أيضًا(٢).

الأدلة على عروبة الجزر الإماراتية:

استنادًا إلى التاريخ القديم فإن هذه الجزر خضعت عبر التاريخ والعصور للمحتلين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج من يونان وروما وفرس ومغول وبرتغاليين وإنجليز، ويؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث خضعت لقبيلة القواسم العربية منذ عام ١٧٥٠م على الأقل، وأن قبائلها ينتمون إلى القبائل العربية للبر المقابل، إضافة لأن الأعلام العربية «الشارقة ورأس الخيمة» كانت ترفع عليها منذ ١٩٠٤ إلى ١٩٧١م حتى جاءت القوات الإيرانية وأنزلته عَنْوة(٣).

ويؤكد د/هاولي (Dr. Hawley) أن الحكومة البريطانية اعتبرت منذ بداية وجودها في الخليج الجزر الثلاث ملكًا لإمارة رأس الخيمة والشارقة

---

(١) الحاج، عبد الله جمعة. (١٩٩٦). الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى، مجلة شئون اجتماعية، س (١٣)، العدد (٥٢)، شتاء ١٩٩٦م، ص (٥- ٤٩).
(٢) النظرة العربية للشئون الإيرانية، العدد التجريبي، السنة الأولى، أغسطس ١٩٩٤م، ص(٥). وانظر: عبد المجيد، أحمد عصمت. (١٩٩٤). جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل. مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص (٢٨٢).
(٣) العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع جامعة قطر. بيروت: المركز (١٩٩٦)، ص (٤٣٥- ٤٤٧).

وأن الفرس لم يجعلوا من مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف ولم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة في شئون تلك الجزر.

وكذلك نستدل على عروبة وتبعية هذه الجزر من خلال طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسايكور (Percycor) من حاكم الشارقة ورأس الخيمة آنذاك للسماح له بإقامة فنار في الجزر لهدي البواخر العابرة للخليج، وفي عام ١٩٣٥م طلبت الدولة البريطانية من حاكم الشارقة بالإذن لأحد المهندسين بزيارة جزيرة أبو موسى، وفي عام ١٩٢٩م طلب المقيم البريطاني رفع العلم وإقامة منارة لإهداء السفن، وفي عام ١٩٥٧م كتب المعتمد البريطاني في دبي كتابًا برقم (١٢١١/٥٧) إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستزور رأس الخيمة وستسافر بعدها إلى جزيرتي طنب «**التي هي من ممتلكاتها**» بقصد نصب لوحة على شاطئها لتشير إلى ملككم[١].

بالإضافة إلى سلسلة متصلة من تصريحات المسئولين البريطانيين تؤكد جميعها تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة.

وكذلك تأكيد شيخ لنجة التابعة لإيران الذي اعترف أكثر من مرة بتبعية الجزر «**الطنب الواقعة ضمن ممتلكاتكم ونحن لا نمتلك أية ممتلكات هناك وليس لنا أي تدخل إلا بموافقتكم**».

وكذلك برسالة من مدير شركة الزيت الإيرانية ١٩٣٥م إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة لمناقش مسألة التنقيب عن الزيت في «**جزركم داخل حدود بلادكم، ولنا الشرف بأن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب أننا سنواصل أن نطمح هناك إذا رأينا من الضرورة، وحيث إنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار**»[٢].

---

(١) متى، أنطوان. (١٩٩٣). الخليج العربي من الاستقلال البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨)، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت. وانظر:ولكر، جوليان. (١٩٩٤). الأسس التاريخية للنزاع حول جزلر الخليج حتى سنة ١٩٧١م، في ندوة: جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل. مركز الداسات العربي الأوروبي، باريس، ص (٥٩- ٧٢).

(٢) خطاب المعتمد السياسي البريطاني في دبي إلى حاكم رأس الخيمة يطلب منه السماح للبارجة البريطانية بزيارة طنب. وانظر: غباش، حسين. (٢٠٠٣). الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، ص (١١٦).

وعند مراجعة تاريخ الجزر الثلاث فإننا نستنتج ما يلي[١]:

١- إن الجزر الثلاث كانت إلى ما قبل احتلال إيران لها ترفع علم الشارقة (أبو موسى) وعلم رأس الخيمة (طنب الصغرى والكبرى) وتطبق قوانين وأنظمة وأعراف دولة الإمارات.

٢- إن سكان الجزر الثلاث يحملون جنسيات الإمارات.

٣- إن أمير الشارقة يستوفي رسومًا سنوية من صائدي اللؤلؤ والمرجان ورعي الماشية منذ ١٨٦٣م.

٤- إن الدوائر الحكومية والمرافق العامة، من دائرة جمارك ومدارس ومساجد وشرطة ومستشفيات ومشروعات مياه وكهرباء ومعلمين تتبع لحكومة الشارقة، وكذلك الأمر بالنسبة لطنب فإن دوائرها تتبع لرأس الخيمة.

إن إمارتي رأس الخيمة والشارقة قد منحتا امتيازات قانونية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية لشركة يونيون أويل إكسبلوريشن (**Union Oil Exploration**)، وكان هذا العقد بين حاكم رأس الخيمة وتلك الشركة عام ١٩٥٣م. وهذا العقد يدل صراحة على تبعية هذه الجزر لرأس الخيمة، وقد تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة البريطانية[٢].

وتعتبر الجزر الثلاث عربية تاريخيًا وسياسيًا وقانونيًا وسكانيًا، وبريطانيا كدولة مستعمرة ومحتلة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث جزر عربية؛ إذ نجد في كتاب «**دليل الخليج**» للباحث لوريمر أن جزر: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى جزر عربية مارست عليها إمارتي الشارقة ورأس الخيمة سيادتهما الفعلية فيما يختص بالتعليم والشرطة وأن العلم العربي يرفع عليها.

يضاف إلى ذلك أن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج، بحيث تقسم منطقة مياه الخليج أفقيا وطوليًا بشكل متساوٍ من قبل الدول المستفيدة من مياه الخليج، والجزر هي أقرب ما تكون إلى المياه الإقليمية للدولة الإماراتية منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية[٣].

---

(١) الركن، محمد عبدالله. (١٩٩٢). البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، س (٧)، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م، ص (١٣- ٢٨).

(٢) التميمي، عبد المالك خلف. (١٩٨٨). الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية (١٨٨٧- ١٩٧١)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٤)، العدد (٥٥)، يوليو ١٩٨٨م، ص (١٢٩- ١٥٢).

(٣) فريد، عبد المجيد. (١٩٩٤). قضية الجزر: البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية، مركز الوثائق والمخطوطات، الديوان الأميري، رأس الخيمة، ص (١٠).

وسكانيًّا فسكان الجزر هم عرب أقحاح استوطنوا فيها منذ زمن بعيد، يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر؛ وعليه فالجزر الثلاث عربية[١].

وهذه إحدى ثوابت سياسة دولة الإمارات العربية في النزاع القائم بينهما، وأن ترابها جزء لا يتجزأ من تراب دولة الإمارات المتحدة، وأنها محتلة عسكريًا من طرف إيران وأن عليها واجب استرجاعها بكافة الطرق والوسائل السلمية، وأن احتلالها لا يعتبر سندًا قانونيًا لممارسة السيادة عليها، وأن الأسس والوقائع التاريخية لممارسة السيادة الفعلية على الجزر عبر السنين والأدلة المادية والقانونية المدرجة تاليًا تحدد صاحب السيادة الحقيقي على هذه الجزر وهي دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن تلخيص الحجج والأسانيد القانونية والتاريخية التي تُثبت عروبة الجزر الثلاث فيما يلي:

١- تعتبر هذه الجزر عربية من النواحي: التاريخية والسياسية والقانونية والسكانية، وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية التي تشير صراحة إلى عروبة الجزر.

٢- يسكن هذه الجزر العرب الأقحاح الذين يشتركون مع باقي إخوانهم سكان الإمارات في أصولهم وقبائلهم وأسمائهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسماتهم، وهذا كان قائمًا حتى اليوم الأخير الذي تم فيه طرد العرب من طنب الكبرى.

٣- مارست الإمارتان المعنيتان بهذه الجزر (الشارقة ورأس الخيمة) السيادة الفعلية على هذه الجزر قرابة قرنين من الزمان، سواء كان ذلك برفع الأعلام التي تمثل سيادتها، أو بالدفاع عنها ضد القوى المستعمرة والغازية، والأنشطة الاقتصادية وجباية الرسوم والضرائب، ومنح الامتيازات الخاصة بالتنقيب عن النفط قرب سواحلها أو خارجها، كما كانت المؤسسات العامة في الجزر مملوكة لحكام الشارقة ورأس الخيمة[٢].

٤- تقع الجزر الثلاث ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة، والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج أفقيًا وطوليًا بشكل متساو من قبل الدول المطلة على الخليج والمستفيدة من مياهه[٣].

---

(١) نوفل، سيد. (١٩٦٩). الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ص (١١٣- ١٢١).

(٢) خطاب حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي للمعتمد السياسي البريطاني بتقديم شكوى لنزول الطائرة الإيرانية في جزيرة طنب.

(٣) راشد، علي محمد. (١٩٨٨). دولة الإمارات العربية المتحدة، في مجلة العربي (١٩٦٠- ١٩٨٠)، دبي، ص (٢٣٢).

٥- تقع جزيرة أبو موسى على مسافة أقرب إلى السواحل والمياه الإقليمية الإماراتية عنها من السواحل والمياه الإقليمية الإيرانية؛ حيث تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٥٨ كيلومترًا من ساحل الشارقة، بينما تقع على بعد ٧٢ كيلومترًا من الساحل الإيراني.

– – –

البعد القانوني للنزاع:

تزايدت الأطماع والتطلعات التوسعية الإيرانية في منطقة الخليج العربي منذ القدم، ولكن بعد مجيء الدولة الإسلامية وانحدار إمبراطورية ساسان الفارسية انحصرت هذه الأطماع إلى حدٍ كبير، ثم عادت لتظهر على السطح في عهد الشاه.

وإقدام إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث يمثل في حقيقة الأمر جزءًا من سياسة إيرانية متكاملة تسعى إلى الاستفادة من التحولات الدولية والإقليمية لاكتساب مكانة القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، كما يمثل الاحتلال أيضًا محاولة من جانب إيران لتوظيف الجزر اقتصاديًا وعسكريًا لخدمة أهدافها، وذلك من خلال استغلال الثروات النفطية والمعدنية الموجودة على الجزر أو قريبًا من سواحلها، والاستفادة منها كمواقع عسكرية ومراقبة لهذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، سعيًا منها نحو إقناع القوى الدولية العظمى بأن إيران هي القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وأنها هي الطرف القادر على التفاوض بشأن أي ترتيبات أمنية إقليمية في تلك المنطقة الاستراتيجية والهامة من العالم(١).

إلا أن ما سبق لا يعني أن تترك الدول الأخرى في المنطقة لإيران حق احتلال أراضيها بغرض حماية أمن ومصالح المنطقة ككل، فحفظ الأمن والاستقرار في منطقة ما هو مسئولية جماعية تتعاون في تحقيقه جميع الأطراف ذات العلاقة، فالدافع الإيراني هذا يعتبر دافعًا واهيًا وضعيفًا ولا يقف على أرض صلبة.

فالرغبة الإيرانية في التوسع والهيمنة هي الدافع الرئيس وراء الاحتلال؛ فلطالما ردد الشاه محمد رضا بهلوي رغبة بلاده في بناء قواعد بحرية في الجزر الثلاث ليتمكن من خلالها مراقبة الخليج والقضاء على أي عدو

---

(١) السعدون، جاسم خالد. (١٩٩٥). العلاقات العربية - الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (١١-١٤/سبتمبر ١٩٩٥م)، الدوحة، قطر.

محتمل، خاصة بعد حدوث المد القومي العربي وخوف إيران من سيطرة العرب على الخليج الذي يعتبر شريان الحياة في تصدير نفطها وتجارتها[١].

وأثناء الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٦٨م كانت القوة الإيرانية تكبر وأطماعها التوسعية تتزايد، لذلك لم تضيع إيران الفرصة، وبمجرد إتمام الانسحاب عام ١٩٧١م وجدت إيران الفرصة سانحة لتحقيق حلمها، فأعادت محاولاتها السابقة التي فشلت، فقامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث؛ ففرضت سياسة الأمر الواقع الذي لا سند قانونيا له.

وإدراكًا منه لفارق القوة وبسبب سلبية الدولة المستعمرة وانسحابها دونما رعاية أو حماية فقد توصل حاكم الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد القاسمي إلى مذكرة تفاهم مع إيران في نوفمبر ١٩٧١م، وتقضي هذه المذكرة بأن تحتفظ إمارة الشارقة بسيادتها على جزيرة أبو موسى مقابل اقتسام عوائد التنقيب عن البترول والمعادن الأخرى مع إيران إلى جانب تمركز بعض القوات الإيرانية في نقاط تمركز حددتها الاتفاقية لمدة (٩) سنوات مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ (١.٥) مليون جنيه إسترليني[٢].

والمتمعن في مذكرة التفاهم هذه والظروف والأوضاع الإقليمية التي أحاطت بها يجد أنها بما تحتويه من بنود ونقاط لم تكن سوى حل وسط ومؤقت بين الطرفين؛ فهي لم تحدد بشكل نهائي أحقية السيادة على جزيرة أبو موسى لأي من الطرفين؛ فالشارقة لم تحتفظ إلا بسيادة نظرية على الجزيرة، كما أن وجود قوات إيرانية على الجزيرة ينقص من تلك السيادة، لكنه لا يمثل تنازلًا من جانب حكومة الشارقة عن سيادتها على الجزيرة لصالح إيران، إنما هو في واقع الأمر لا يعدو عن كونه عقد استئجار لبعض المناطق المحددة من خلال مذكرة التفاهم مقابل عائد سنوي يدفع لإمارة الشارقة سنويًا ومحدد بفترة إيجار تسع سنوات، وعليه فإن هذا الاتفاق لم يهدر حق إمارة الشارقة في السيادة على الجزيرة ورفع علمها على مركز الشرطة التابع للجزيرة هناك[٣].

ومن الجدير ذكره هنا أن بريطانيا قد حاولت التوسط في الوصول إلى اتفاق مشابه بين إيران وحاكم رأس الخيمة بشأن جزيرتي: طنب الكبرى

---

(١) أمين، حسين. (١٩٨١). الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، دورية المؤرخ العربي، العدد (١٨)، ص (٩- ١٣).

(٢) عبد الرحمن سلطان. (١٩٨٢). المواجهة العربية الإيرانية، مطابع مينيكدس وشركاه، ص (٥١- ٥٤).

(٣) القحطاني، عبد القادر حمود. (٢٠٠٢). الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعال العربية والدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٤)، العدد (٥٥)، يوليو ١٩٨٨م، ص (١٢٩- ١٥٢).

وطنب الصغرى ولكن دونما جدوى، وعليه فإن إيران لم تمض أربع وعشرين ساعة على توقيع اتفاق التفاهم إلا وكانت القوات الإيرانية قد احتلت الجزيرتين.

وتتعلق إيران بالجذور التاريخية لتبرر احتلالها للجزر وسيادتها عليها، ويذهب بها الأمر بعيدًا إلى حد إنكار مسمى «**الخليج العربي**» والإصرار على تسميته «**الخليج الفارسي**»، وتدعي بأن الخليج وجزره ومنذ ما قبل ظهور الإسلام كان خليجًا فارسيًا لكن الاستعمار البريطاني هو الذي سلم إلى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة تلك الجزر الثلاث، ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن فترات السيطرة العربية الإسلامية على الجزر ومنطقة الخليج بشكل عام قد كانت هي الأطول في حين كانت فترة السيطرة الإيرانية قصيرة ومتقطعة وبالتالي ليس لإيران الادعاء بالحق التاريخي، بل إن الثابت أن الجزر جزء لا يتجزأ من تاريخ القواسم العرب، بل أنهم استطاعوا السيطرة على إمارة لنجة في الساحل الإيراني والتي اعترف حكامها بسيادة القواسم عليها حتى استعادتها إيران عام ١٨٨٧م(١).

وتناقض إيران نفسها كذلك فتعود لتقول بأن لها حقًا تاريخيًا في ملكية الجزر العربية الثلاث حيث تؤكد أن الخرائط البريطانية قد أقرت واعترفت بالسيادة الإيرانية على الجزر، كما تدعي بأن حماية مصالحها السياسية والاستراتيجية تقضي بأن يكون لها وجود فعلي في تلك الجزر، ولكن الدلائل التاريخية تؤكد عروبة الجزر (٢).

ومن هذه الدلائل تلك الآثار والأطلال العربية التي لا تزال ماثلة على أراضي تلك الجزر، والإعلام العربية التي تمثل إمارتي الشارقة ورأس الخيمة والتي بقيت مرفوعة فوق تلك الجزر لفترات طويلة، إضافة للممارسة الفعلية للسيادة العربية على الجزر لفترات طويلة، حيث كان سكان الجزر يدفعون الرسوم والضرائب لحكام الإمارتين، وقد أكد ذلك المؤرخ البريطاني المتخصص في شئون الخليج جي.جي. لوريمر حيث ذكر في دليله عن الخليج أن الجزر الثلاثة تعتبر تاريخيًا جزر عربية رغم الفترات القصيرة التي احتلتها فيها إيران(٣).

أضف إلى ما سبق تسلح الجانب الإيراني بحجج واهية لا يمكن أن تمثل بأي شكلٍ من الأشكال حججًا قانونية قوية تبرر السيادة أو الحاكمية على إقليمٍ

---

(١) خريطة اللورد كيرزون عام ١٨٨٧م.
(٢) العطار، صالح بكر. (١٩٩٤). الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية جزر الخليج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والوثائق، الديوان الأميري، رأس الخيمة، ص (١١).
(٣) العبدول، عبد الوهاب. (١٩٩٤). ص ٣٢٧.

ما، أو أن تسترشد به في تحديد نطاقها الجغرافي ومجال سيادتها الإقليمي أمام محاكم التحكيم الدولية.

ومن هذه الحجج: ادعاء إيران بملكيتها للجزر بناءً على خريطتين بريطانيتين:

الأولى: هي خريطة اللورد كيرزون عام ١٨٨٧م.

والثانية: الخريطة المسحية التي أصدرتها حكومة الهند عام ١٨٩٧م.

حيث ترى إيران أن اللون الذي طبعت به الجزر الثلاث مدار البحث على تلك الخرائط هو نفس اللون الذي طبعت به المساحات الجغرافية التابعة للدولة الإيرانية، مما يعني أن البريطانيين قد أقروا من خلال تلك الخرائط بدخول تلك الجزر في إطار الحدود الجغرافية للدولة الإيرانية وبالتالي خضوعها لسيادتها.

ولكن وكمثال على بطلان هذا الادعاء هو أن محكمة التحكيم في النزاع حول جزيرة «بالماس» عام ١٩٢٨م بين هولندا والولايات المتحدة الأمريكية لم تعتد بمئات الخرائط التي تقدمت بها الولايات المتحدة كدليل على ملكيتها للجزر، وكان الحكم لصالح هولندا على أساس الممارسة المستقلة للسيادة على الجزيرة كانت لتلك الأخيرة(١).

كذلك فإن الحكومة البريطانية ذاتها قد أكدت في مرات عديدة وفي مناسبات مختلفة أن هذه الخرائط غير مصدقة من جانبها، وأن ما ورد فيها هو خطأ غير مقصود لا تتحمل نتائجه سوى الحكومة البريطانية، كما أن هناك العديد من الوثائق البريطانية المضادة التي تؤكد عائدية الجزر الثلاث إلى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، ومن الأمثلة على هذه الوثائق تلك الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند البريطانية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢٨م، والتي تحدد وضعية الجزر الثلاثة، وكذلك التقرير الذي وضعته الوكالة البريطانية في الشارقة في كانون ثاني/يناير ١٩٤٩م بخصوص الجزر ومظاهر السيادة العربية عليها، وبالمقابل لا يوجد في الوثائق البريطانية ما يدل على ملكية إيران للجزر، ولو كان هناك ما يدلل على ملكيتها للجزر لما طالبت بتأجير الجزر من ملاكها العرب، كما أن بريطانيا نفسها وعندما رغبت ببناء فنار لإرشاد السفن في جزيرة طنب الكبرى عام ١٩١٢م لجأت إلى حاكم الشارقة وليس إلى حكومة إيران لأخذ الموافقة على إنشاء ذلك الفنار(٢).

---

(١) الأعظمي، وليد حمدي. (١٩٩٣). النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١م)، دار الحكمة، لندن، ص (٢١١).

(٢) الرشيدي، مديوس فلاح. ١٩٩٤). أبو موسى، طني الكبرى، طني الصغرى، لمن؟ ولماذا؟ جريدة القبس الكويتية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٤م.

وقد يذهب البعض إلى القول بأن مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة بشأن جزيرة أبو موسى في ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧١م تعني توافر عنصر الرضا من جانب حكومة الشارقة للتنازل عن جزء من سيادتها على الجزيرة لإيران؛ لكننا نقول بأن تحليل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بذلك الاتفاق تنافي ذلك التفسير، فقد تعرضت الشارقة لضغوط وإكراه من جانب إيران باستخدام القوة المسلحة لاحتلال الجزيرة إذا لم تتم تسوية التزام بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية في الوقت الذي كان الانسحاب البريطاني يعني سحب مظلة الحماية البريطانية عن الإمارات قبل تسوية موضوع الجزر، وفي الوقت الذي لاقت فيه إيران آنذاك دعمًا وتأييدًا من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فإن غياب الدعم الكافي لإمارة الشارقة خاصة العربي منه، والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر به كانت عوامل حاسمة وضعت إمارة الشارقة في موقف ضعيف في مواجهة القوة الإيرانية مما اضطرها مرغمة على توقيع الاتفاق المذكور، فعنصر الإكراه في ذلك الاتفاق متوافر مما يجعل معه شبه شك في بطلان ذلك الاتفاق أصلًا، ناهيك عن أن الاتفاق لم ينص صراحة عن تنازل الشارقة عن سيادتها عن الجزيرة لصالح إيران.

وأخيرًا فإنه لابد من الإشارة هنا إلى أن طرق اكتساب الإقليم في الأعراف والقوانين الدولية تقسم إلى طرق أصيلة وأخرى ناقلة؛ فالتنازل والفتح والتقادم طرق ناقلة، أما الاستيلاء والإضافة فهي طرق أصيلة، **والاستيلاء** هو إدخال دولة في حيازتها المادية إقليما بقصد فرض سيادتها عليه بحيث يكون هذا الإقليم غير مملوك أو تابع لأي دولة، أما **الإضافة** فهي إضافة مساحة جديدة تضاف إلى إقليمها الأصلي بفعل عوامل طبيعية لتصبح جزءًا من سيادتها دون الحاجة لإجراء عمل من جانبها لتعزيز سيادتها عليه، أما **التنازل** فهو تخلي دولة عن سيادة مساحة ما من أجزائها بمقتضى اتفاق بينها وبين دولة أخرى عن طريق مبادلة أو بيع أو دون مقابل، أما **الفتح** فهو إخضاع دولة لأقاليم دولة أخرى بواسطة القوة المسلحة وضمه لإقليمها، وأما **التقادم** وهو وضع اليد لمدة طويلة على إقليم يخضع بالفعل لسيادة دولة أخرى، فهو إذن من طرق الاكتساب الناقلة لعدم وجود قواعد تفصيلية تنظم التقادم أو قضاء مدة طويلة للحيازة الفعلية، وهذا ما يهمنا لأن معظم الدول ترتكز في سندها القانوني على مضي المدة الطويلة المستمر كقرينة لوجودها القانوني، وبتطبيق أحكام القانون الدولي لاكتساب السيادة القانونية على الإقليم نجد من الوقائع والأدلة أن القواسم الذين يحكمون الشارقة ورأس الخيمة

العربيتين هم من مارسوا الحكم بصورة مباشرة وفعالة ومستمرة على الجزر الثلاث [١].

الادعاءات الإيرانية في السيادة على الجزر الثلاث:

يقول المبدأ القانوني «**البينة على من ادعى**» وادعاء إيران على الجزر الثلاث مجرد ادعاء لم يتخذ طابع الجدية والإصرار؛ بل إن الحكومة الإيرانية لم تكلف نفسها حتى الآن عناء ما يثبت دعواها بالسيادة على الجزر، وكل ما طلعت به إيران علينا هو مجموعة تصريحات تعبر من خلالها بأن سيادتها على الجزر أمر مسلم به، مهددين باستخدام القوة المسلحة، هذا من وجهة نظر الحكومة الإيرانية وحدها.

أما الحكم الدولي فله وجهة نظر أخرى تبنى على أساس وقائع تاريخية وممارسة السيادة الفعلية على الجزر عبر السنين والأدلة المادية والقانونية التي تحدد صاحب السيادة القانونية الحقيقي[٢].

وعليه فهل لإيران ما تدعيه مقابل ممارسة السيادة الفعلية؟ لا شيء البتة. كل ما تقوله إيران هو أنها مارست يومًا ما سيادتها على طنب الكبرى والصغرى قبل حوالي ثمانين عامًا؛ أي قبل بداية الوجود البريطاني في الخليج، ومن ثم تخلت عن هذه الجزر لبريطانيا التي تخلت عنها بدورها للإماراتيين العربيتين (الشارقة ورأس الخيمة)، وما يهمنا من أقوالها في هذا المجال هو اعترافها صراحة أنها لم تمارس على الجزر الثلاث أي عمل من أعمال السيادة الفعلية عبر الثمانين عامًا، ما عدا مسألة رفع علمها على أبو موسى لأيام معدودة عام ١٩٠٤م ومن ثم سحبته معتذرة، إضافة لأن إقرار شركة الزيت بأن أمر التنقيب عن النفط في الجزر يعود لحكامها العرب وليس للسلطة الإيرانية.

أما بالنسبة لوثائق وزارة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالجزر الثلاث فإن المتعمق في قراءتها ودلالتها يتبين له بطلان الادعاء الإيراني، لذلك فأننا سندلل على ذلك من خلال تحليل بعض هذه الوثائق:

١- رسائل وزارة الجمارك والبريد الإيراني إلى رئيس الوزراء الإيراني بتاريخ ١٩٠٤/٦/٨م أنه وبناءً على تقرير مدير جمارك موانئ الخليج

---

(١) العبدول، عبدالوهاب. (١٩٩٢). الجزر العربية الثلاث ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية، سلسلة كتاب الأبحاث، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص (٤٠٢).

(٢) شكري، محمد عزيز. (١٩٧٢). مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق، د.ت. ط١، ص (٣٠).

الفارسي فإن شيخ رأس الخيمة قد ادعى ملكية جزيرة تامب (الطنب)، كما ادعى شيخ شرقا (الشارقة) هو الآخر ملكية جزيرة أبو موسى وقاما برفع علميهما في تلك المناطق.

٢- مذكرة وزير خارجية إيران عن المباحثات التفصيلية التي أجريت مع الوزير البريطاني المفوض في ١٩٠٥/٦/٢٩م؛ والتي تشير بوضوح إلى ملكية إمارة الشارقة أو شرقان كما تشير الوثيقة للجزيرتين، وربطها مع الخلاف على منطقة سري، وأن يستمر تدخل شيخ شرقان في هاتين المنطقين (تمب وأبو موسى) إلى أن يتم التحقيق والبت في الأمر. وقد أصرت السفارة البريطانية على إبقاء علمي الشيخين على الجزيرتين.

٣- برقية وزارة الخارجية الإيرانية إلى حاكم بوشهر (دريا بيكي) في ١٩٠٥/٧/٢٢م والتي يطالبه فيها بمتابعة تدخلات شيخ الشارقة في جزيرة تمب والتأكد من إن كان قد أحدث تغييرات عليها وتقديم تقرير موثق لإجراء اللازم.

٤- رسالة الممثلية العليا لموانئ الخليج الفارسي لوزارة الخارجية الإيرانية في ١٩١٠/١٠/١٩م والتي يصف فيها جزيرة أبو موسى من حيث الموقع والطبيعة والسكان، والتي يشير فيها إلى افتقار الجزيرة للمياه العذبة، ولكونها لم تكن ذات فائدة عملية وآنية لم يبادر مسئولو الموانئ إلى القضاء على سلطة المشايخ العرب في تلك المناطق كما يدعي كاتب الرسالة.

كما أشارت الرسالة أيضًا إلى أن مندوب شركة الملاحة الإيرانية في لنجة وللأسباب التي وجدها وجيهة آنذاك قد قام هو وربان آخر باستئجارها من شيخ الشارقة لاستخراج الطين الأحمر، ومن ثم قام الربان أو ابنه بالتنازل عن حقوقهما لوكالة التجارة الألمانية، والتي طلبت بدورها إنشاء بناية هناك وجلب أدوات العمل ولوازمه، إلا أن شيخ الشارقة قد منعهم من ذلك مما أدى إلى إجراء مباحثات بين البريطانيين والألمان بخصوص ذلك.

وذكرت هذه الوثيقة أيضًا بأن مدير جمارك جنوب إيران قد قام وقبل ثماني سنوات -أي في ١٩٠٢م- بالذهاب إلى جزيرة أبو موسى وقام برفع علم إيران وجلب معه مجموعة من الحراس المسلحين، إلا أن شيخ الشارقة وانطلاقًا من طبيعته العشائرية أو بتحريض من الآخرين قد هبَ مدعيًا ملكيته لهذه الجزيرة.

٥- رسالة من مجلس الشورى الإيراني إلى وزارة الخاجية الإيرانية في ٢٤-١٩١٠/١١/٢٥م يعلمه فيها بأن أحد النواب سيقوم بطرح سؤال عليهم حول جزيرة أبو موسى أحد جزر الخليج الفارسي الواقعة مقابل لنجة، وبيد من هي؟ وما هو وضعها الفعلي؟

٦- رسالة من الدائرة السياسية الأولى في وزارة الخارجية الإيرانية لوزير الخارجية الإيراني في ١٩١٠/١١/٢٠م والتي يبين فيها إعلان الوزير البريطاني المفوض في معرض رده على مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية

المتعلقة بـ(أبو موسى) أن دولة إيران متى ما أرادت ادعاء حقها فيما بحوزة شيخ الشارقة فسنضطر نحن أيضًا إلى مطالبة حكومة إيران بجزيرة سيري.

٧- رسالة من الدائرة السياسية الأولى في وزارة الخارجية الإيرانية لوزير الخارجية الإيراني في ١٩١١/١/١٤م، والذي يشير فيها إنه وبناءً على التقرير الوارد من ممثلية بوشهر المتعلق بجزر تنب وأبو موسى وسيري وغيرها، واستفسار وزارة المالية عن ملكية الحكومة الإيرانية لهذه الجزر فقد صدرت الأوامر بإعداد تقرير مستخلص من ملفات وزارة الخارجية القديمة والحديثة وتقديمه.

وقد أشار هذا التقرير بوضوح إلى أن القنصل البريطاني العام المقيم في بوشهر قد أقدم على استئجار المناطق التي يوجد فيها الطين الأحمر في جزيرتي تنب وأبو موسى من شيخ الشارقة (أحد شيوخ جزر عمان) وقد تم - وحسب أمر الوزير- إعداد تقرير بذلك من الملفات السابقة، وقد أشار هذا التقرير بوضوح إلى أنه عندما أراد مدير جمارك الموانيئ في عام ١٩٠٣م رفع علم إيران في جزيرتي تنب وأبو موسى قام شيخ رأس الخيمة وهو أحد شيوخ جزر عمان بالادعاء بملكية جزيرة تنب، كما أدعى شيخ الشارقة ملكية جزيرة أبو موسى، وقاما برفع علميهما على الجزيرتين.

وقد استندت السفارة البريطانية في كتابها المؤرخ في نفس العام ١٩٠٣م إلى هذه القضية قائلة: إن حكومة إيران ولكونها لم تتصرف في هاتين الجزيرتين تصرف المالك، وبما أن هذين الشيخين كانا هما أول من رفع العلم عليهما، فعليها -أي إيران- أن تنتظر حتى يتم النظر في حق كل من الطرفين، وقد قامت حكومة إيران بدورها بإنزال علمها بصورة مؤقتة، إلا أنها تداولت الموضوع فيما بعد مع السفارة البريطانية مرة أخرى.

وفي ربيع الأول من العام ١٩٠٣م التقى مدير الدائرة البريطانية بالوزير المفوض، والذي نفى بدوره تصريحات القنصلية البريطانية العامة في بوشهر القائلة بأن حكام ميناء لنجة سابقًا كانوا من القواسم، وأن شيوخ الشارقة هم أيضًا من نفس القبيلة، وهذا ما دعا حاكم لنجة إلى التدخل هناك، وأعلن أن القواسم فرع منفصل عن القواسم العمانيين، وإن تابعيتهم للدولة العلية أمر غير مشكوك فيه.

وأضاف هذا التقرير أيضًا أنه وبخصوص ما يتعلق بالجزر المذكورة فقد استُدل من الخارطة على أن هاتين الجزيرتين قريبتان من ساحل إيران وبعيدتان عن عمان وهما تابعتان لميناء لنجة، وأن تدخل الشيخين فيهما يتنافى والحق؛ إلا أن السفارة علقت الأمر إلى أن تتصل بلندن، وبقي الخلاف المذكور مستمرًا.

ومن ثم أمرت الوزارة بكتابة رسالة احتجاجية إلى السفارة وكان ذلك بتاريخ ١٩٠٣/٣/٢م، وقد ذكر فيها أنه نظرًا لحق حكومة إيران في السيادة على الجزيرتين المذكورتين ينبغي للقنصلية البريطانية العامة أن تتجنب استئجار مناطق الطين الأحمر بشكلٍ غير قانوني.

وقد اتضح أن السفارة البريطانية قد علمت من مصدر خارجي بأمر الرسالة قبل إرسالها؛ فقامت بتسليم جناب الأشرف السيد مستوفي الممالك رئيس الوزراء في ذلك الحين مذكرة سلمت باليد، إلا أن السيد وزير الخارجية لم يكن على علم مسبق بذلك.

وبعد وصول الرسالة إلى السفارة قام الوزير المفوض البريطاني بإرسالها مرفقة برسالة أخرى معنونة إلى جناب الأشرف السيد مستوفي الممالك بواسطة وكيل السفير، وقد أعلم الوزير المفوض في كلتا الرسالتين السيد رئيس الوزراء بشكل ودي بأنه إذا تجدد ادعاء الملكية في تنب وأبو موسى فإن الحكومة البريطانية ستقوم بإجراءات حازمة لصيانة حقوق شيخ الشارقة في الجزر المذكورة.

أما الأدلة التي تدعيها إيران على ملكية لجزيرتي تنب وأبو موسى وطبقًا للملفات الموجودة في وزارة الخارجية فهي كالآتي:

أولًا: كانت جزيرتي تنب وأبو موسى فيما مضى تابعتين لميناء لنجة.

ثانيًا: إن الخارطة التي رسمتها وزارة الحرب البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية والتي أرسلت إلى وزارة خارجية إيران مرفقة بالكتاب المؤرخ في ١٨٨٨/٧/٢٧م قد اعتبرت جزر تنب وأبو موسى وسيري جزءًا من الأراضي الإيرانية، وقد رسمتها ملونة بنفس اللون الذي رسمت فيه الأراضي الواقعة داخل إيران، بينما لونت البحرين بلون الممتلكات الأجنبية.

ثالثًا: كان القواسم يتكونون من عشيرتين إحداهما عربية والأخرى أعجمية؛ سكنت الأعجمية في ميناء لنجة في جزر تنب وأبو موسى، وتابعية أفرادها لإيران أمر ثابت، وأن شيخ الشارقة الذي هو من القواسم العرب يعتبر تنب وأبو موسى جزءًا من حكومته بسبب كون سكان تلك الجزر من القواسم، وإذا لم تتابع حقوق حكومة إيران في تنب وأبو موسى، فسيضيع حقها في جزيرة البحرين التي تبعد عن سواحل إيران مسافة أكبر.

ثم إن السيد مصدق السلطنة وزير الخارجية آنذاك دخل في مفاوضات مباشرة مع الوزير البريطاني المفوض، وكان الوزير البريطاني المذكور قد قال: متى ما أرادت الحكومة الإيرانية تجديد ادعائها بجزيرتي تنب وأبو موسى فإن الحكومة البريطانية ستجدد المطالبة بجزيرة سيري التي التزمت الصمت تجاهها، لأن الحكومة الإيرانية قد مارست سلطتها على سيري منذ سبتمبر ١٨٨٧م حين أرسلت إلى تلك المنطقة، وإن الحكومة البريطانية لم تؤيد ذلك الاستيلاء والتزمت الصمت تجاه هذا الموضوع، والآن ومتى ما كررت الحكومة الإيرانية ادعاءها بالجزيرتين المذكورتين فستضطر الحكومة البريطانية إلى إثارة ادعائها بجزية سيري.

كما أعلن الوزير المفوض أن هذه القضية قد تم إغلاق ملفها عام ١٩٠٤م، وأن الحكومة الإيرانية تستطيع فحسب تقديم طلب بالنظر في الأمر في حالة تقديمها أدلة غير التي قدمتها، كما قال: إن الخارطة ومذكرة مركيز

سالسبوري هي دليل جديد لم يقدم عام ١٩٠٤م ولا يمكن اعتباره وثيقة ادعاء للحكومة الإيرانية.

وقد كتب السيد مصدق السلطنة مذكرة لحفظها في الملف تقول: إنه قد تم في اجتماع عقد بتاريخ ١٨٨٣/١٠/٨م بمجلس الوزراء الموقر متابعة موضوع جزيرتي تنب وأبو موسى لإصدار قرار بشأنها، وللأسباب التي ذكرت في محضر الجلسة فقد قرر أن يتحلى بالصبر حتى يتحقق الهدف الذي تتوخاه الحكومة ويتم اتخاذ إجراء بعد عودة الوزير البريطاني المفوض من عربستان، ويقصد بالهدف المذكور آنفًا قضية تمرد الشيخ خزعل وإرسال القوات الحكومية إلى خوزستان.

وأضاف أن سفينة قد أرسلت مؤخرًا من قبل مديرية الجمارك للتفتيش في جزيرة أبو موسى مما أدى إلى احتجاج السفارة البريطانية تحريريًا في كتاب أرسلته إلى رئيس الوزراء، كما تباحث الوزير المفوض (البريطاني) مباشرة مع السيد داود خان مفتاح وكيل وزارة الخارجية حول هذا الموضوع. والرأي بعد ذلك هو رأي الحكومة.

وحسب رأيي فإنه ينبغي أولًا جمع كافة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع؛ سواءً المحفوظة منها في وزارة الخارجية أم تلك التي في وزارات المالية والداخلية وغيرها من الأماكن بأسرع ما يمكن، وأن تتم دراسة دقيقة جدًا حول كل من الجزر التي ذكرت في هذا التقرير، وأن يحدد الوضع الراهن لكل جزيرة بشكل واضح ونهائي، وبطبيعة الحال فإنه يمكن الاستفسار من الخبراء وذوي الاطلاع على أحوال تلك المناطق، ومن ثم استخراج كافة الوثائق والأدلة التي تثبت ملكية إيران، ومن البديهي أنكم ستصدرون أوامركم الشاملة عند الضرورة للموظفين المحليين.

وثانيًا وبعد أن يتم تحديد أي جزء من الجزر المذكورة هي ذات ملكية ثابتة وأي منها متنازع عليها ينبغي اتخاذ الإجراء اللازم بحق ذات الملكية الثابتة لبسط النفوذ عليها، أما ما يتعلق بالجزء المتنازع عليه فينبغي القيام بدراسة عميقة لمعرفة السبل القانونية للاستيلاء عليها وتحديد الأسلوب الذي تستطيع الحكومة الإيرانية انتهاجه في هذا المضمار طبقًا للقوانين الدولية وإعلان عصبة الأمم.

من البديهي أنكم ستقومون بإعداد تقرير شامل لتقديمه لمجلس الوزراء على الفور بعد تبادل وجهات النظر مع مدير شعبة عصبة الأمم.

تذييل: تم إطلاع المقام السامي على أمر سيادة المساعد العام، فأمر بالتزام الصمت في الوقت الحاضر بسبب الوضع السياسي الراهن حتى تطرح القضية في حينها.

_ _ _

التغييرات التعسفية التي أدخلتها إيران على الجزر:

تمارس السلطات المحتلة الإيرانية وعلى نحو منهجي إجراءات تعسفية ضد سكان الجزر بدءًا من سياسة الطرد الجماعي القسري والتضييق على المقيمين بمصدر رزقهم، وبشهادة بعض سكان الجزر فإنهم يحرمون من كل شيء في الجزيرة بدءًا من الحصول على إذن لشراء حوائجهم ومنع الهواتف عنهم والتفتيش الدقيق لمن يدخل أو يخرج، وانتهاءً بضرورة الحصول على تصاريح للدخول أو الخروج، وكذلك تعقيد الإجراءات والوثائق المطلوبة وضرورة التقديم قبلها بأسبوع، و كذلك الأمر بالنسبة لتصاريح الصيد، مع مصادرة بعض الطرادات الخاصة بالمواطنين.

وبشهادة أحد المواطنين فإن الإجراءات التعسفية التي تتخذها إيران عبر حاميتها في الجزر ضد القوارب العربية قد أدت بالسلطات الإيرانية إلى احتجاز الصيادين وتقطيع شباكهم والتحقيق معهم، وهذا ما أكده أحد الهنود الذي تعرض للتعذيب والركل واللكمات واللطم عندما احتجزه زورق إيراني يضم مسلحين اقتادوه وآخرين معصوبي الأعين للتحقيق معهم والتعرف إلى هويتهم واتهامهم بالعمل لصالح الشرطة الإماراتية، علمًا أن الزورق يتبع لأحد المواطنين من رأس الخيمة[١].

ومن سلوكها الداعي إلى تكريس مبدأ الاحتلال تبنى مجلس الشوري الإيراني في إبريل ١٩٩٣ قانونًا يحدد المياه الإقليمية لإيران بـ(١٢) ميلًا بحريًا ومؤداه -وفق القانون- أن تخضع الجزر الثلاث وبحر عُمان أيضًا للسيادة الإيرانية، على الرغم من أنه حتي ولو كان للدول حرية تحديد مناطقها البحرية ومياهها الإقليمية فإن هذه الحرية مرهونة بعدم تعارضها مع القواعد الدولية المنظمة لقانون البحار، لاسيما وأن لمنطقة الخليج العربي أهمية ومميزات جغرافية وسياسية واقتصادية خاصة تميزه عن غيره من البحار، لذا فإن تحديد المناطق الدولية البحرية يخضع لاتفاقات ثنائية لا لتصريحات انفرادية، خاصة وأن إيران قد سبق وأن أبرمت اتفاقات ثنائية مع كل من قطر وعمان والبحرين والسعودية ولا يوجد حتى الآن أي اتفاق ثنائي يحدد الجرف القاري بين الإمارات العربية المتحدة وإيران[٢].

---

(١) عبد الله، محمد مرسي. (١٩٨١). بريطانيا وإيران والإمارات المتصالحة، دار القلم، الكويت، ص (٣٠٣- ٣٩١).

(٢) عمران، عدنان. (١٩٩٤). الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي والأمن القومي، في ندوة جزر السلام: ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة (٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٩٤م. مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص (٣٧- ٤٦).

وأمام هذه التحديات والتجاوزات الإيرانية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تقف مكتوفة الأيدي فعمدت إلى استصدار القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣م، والذي يقضي بتحديد المياه الإقليمية للدولة بـ(١٢) ميلًا بحريًا مقاسًا من خط القاعدة؛ علمًا بأنه قبيل الاحتلال الإيراني للجزر الثلاثة وقعت الحكومتان: الإيرانية والشارقة مذكرة تفاهم بخصوص جزيرة أبو موسى تقضي بإعطاء هذه الجزيرة وضعية قانونية مميزة تنص على أن «لا إيران ولا الشارقة تتخلى عن ادعائها عن أبي موسى ولا تعترف أحداهما بادعاء الأخرى عليها... وتقضي المذكرة أيضًا حقوقًا بالصيد متساوية من المياه الإقليمية المقدرة ١٢ ميلًا» ولكن بعد كل التجاوزات المستمرة والمنظمة لمذكرة التفاهم فقد سعت إيران لإفراغها من مضمونها، إلى أن جاءت إيران لتطالب بإلغائها من جانب واحد، حتى غدت وثيقة تاريخية إلى جانب الوثائق التاريخية الأخرى لهذه الجزر والتي لا تعترف إيران بها[١].

وتمضي الإجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الإيرانية ضد الجزر الثلاث لتمس هويتها العربية، فالخطاب السياسي الإيراني تجاه الجزر الثلاث يصب في التأكيد على فارسيتها وتبعيتها لإيران وبأنها جزء لا يتجزأ من إقليمها، وتترجم إيران خطابها السياسي ذلك إلى وقائع مادية ملموسة يمكن الوقوف عليها من خلال الوقائع التالية[٢]:

أ- التشكيك في الأسماء العربية للجزر؛ حيث تشكك إيران بأسماء الجزر وتذكرها بأسماء فارسية المصدر والجذور، فتسمي جزيرة أبو موسى (أبو موسى) وطنب الكبرى (تنب بزرگ) وطنب الصغرى (تنب كوچك)، وبالتأكيد يختلف نطق بعض الأحرف على خلاف كتابتها، ومرد ذلك لدواعٍ سياسية لا لضرورة لغوية، والغاية منها طمس الهوية العربية لقول كلمة أبو موسى نسبة إلى حاكم فارسي حكم هذا المكان حسبما ذكر المؤرخ الإيراني إيراج فشار السيستاني.

أما تحريف طنب فتكتب (تنب) وتعني اللحم والسمنة، واشتهرت بوجود أنواع من الثعابين لذلك يطلق عليها أحيانًا بالفارسية (تنب مار) أي كومة الثعابين للدلالة على كثرة الثعابين فيها، وتعني طنب في العربية كما يشير

---

(١) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (٢٢٠- ٢٢٢).

(٢) النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، أبريل ١٩٩٥م، بدون بيانات، ص (١٢)، وراجع الوثيقتين: ١٥ و١٨ من وثائق الإمارات.

الفيروزآبادي[١]: «الطنب: بضمتين حبل طويل يشد به سرادق البيت أو الوتد». والثعالبي يقول: «إنها حبل الحناء أو بيت الشعر أو حبل الخيمة».

وعليه فإن عروبة الجزر الثلاث لا تحتاج إلى برهان لغوي سواءً سميت طنب أو تنب، وأن كثيرًا من جزر الإمارات العربية تبدأ بأبو: أبو ظبي، أبو الأبيض، بونعير...إلخ.

ب- استبدال الأسماء العربية لبعض معالم الجزر بأسماء فارسية؛ فتوجد بعض المعالم من تلال صخرية قليلة الارتفاع ويطلق عليها أسماء عربية صرفة مثل جبال محروقة وحارب وجبل سليمان ومثل العماميل وأعلى قمة الخلوة، إلا أنه في ظل الإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطات الإيرانية ضد الجزر الثلاث والهادفة إلى تغيير هويتها العربية فقد استبدلت أسماء فارسية بالأسماء العربية، فاستبدلت إيران الاسم العربي للجبل باسم جبل الحلوى (كوه حلوا) ورفع صورة الإمام الخميني فوقه ليراه القادم من مسافة ميلين.

جـ- شطب الأسماء العربية والعبارات الدالة على عروبة الجزر ضمن إطار الحملة الممنهجة لطمس الهوية العربية للجزر، فمثلًا أقدمت السطات الإيرانية على منع جميع المطبوعات التي تثبت عروبة الجزر ممثلة بالكتب المدرسية والصحف والمجلات والمرئيات والخرائط وامتد هذا المنع ليطال كتب المناهج المدرسية ولتتدخل السطات الإيرانية لشطب كل الأسماء والعبارات الدالة على عروبة الجزر[٢].

د- الإصرار على تسمية الخليج العربي بـ«**الخليج الفارسي**» وتدل المعطيات الجغرافية لمنطقة الخليج على أن تسمية الخليج باسم «**الخليج الفارسي**» كان مجرد خطأ تواتر الدارسون والباحثون القدامى على ترديده دون أي مغزى سياسي أو أيدولوجيا، خصوصًا أن هذا الخليج أطلق عليه أسماء عدة منذ قديم الزمن وقد جاءت هذه التسمية من اليونان حيث أطلقوا على اللسان المائي الممتد من رأس مسندم إلى مصب شط العرب حينما حاذى الجيش اليوناني جانب البر الفارسي من الخليج أثناء فتوحات الإسكندر الأكبر بلاد الهند وفارس، فلم يَرَ هذا الجيش إلا البر الفارسي بمدنه وقُرَاه وشواطئه وجزره، ولم يحيطوا علمًا بأن الشاطئ الآخر للخليج يقطنه عرب.

وعلى الرغم أن هذا الخليج عرف أسماء قديمة عدة إلا أن إيران تصر على التسمية التي تحمل في طياتها مغاز أيديولوجية، وأن فارسية الخليج

---

(١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط ج ١ ص ٩١.
(٢) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (٢٣٢- ٢٣٨).

تمنحها حق السيادة على منطقة الخليج أو بعض أجزائها وجزرها العربية خصوصًا أن سماء العلاقات العربية الإيرانية ملبدة بغيوم الحذر والترقب وعدم الثقة أحيانًا من الادعاء الإيراني بفارسية الخليج، والتي تعتبر أحد أسباب حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية-العراقية).

– – –

تناقض الخطاب الإيراني:

إن المتتبع للمواقف الإيرانية من قضية الجزر يجد تناقضًا كبيرًا وواضحًا في هذه المواقف، مما يدلل بصورة واضحة على أن البراهين والأدلة التي تظهرها إيران ضعيفة وواهية، كما يؤكد في الوقت نفسه بطلان الحجج الإيرانية بتبعية الجزر لها أيضًا.

ويلحظ المتتبع لهذه القضية من بداياتها وللوهلة الأولى تناقض الموقف الإيراني حول الجزر ودخولها في مفاوضات مباشرة مع الإمارات تبعًا لتغير المواقف العالمية والإقليمية ذات العلاقة، كما يلحظ أيضًا تناقضًا في مواقف القادة الإيرانيين تجاه الحل السلمي لهذه القضية من جهة وطبيعة الخلاف من جهة أخرى.

وفيا يلي استعراض سريع لهذه التناقضات مبينين فيه بالأدلة والبراهين تخبط وتناقض الموقف الإيراني من هذه القضية:

أولا: تناقض موقف إيران من مبدأ التغييرات الإقليمية:

ويطلق مفهوم التغييرات الإقليمية على مجموعة تصرفات تتخذها دولة ما حيال دولة أخرى لإحداث تغييرات في حدود تلك الدولة بالزيادة أو النقصان وهذا التغيير لا يثير أي مشكلة إذا تم بطريقة مشروعة، وهنا مرجع الشرعية أن يكون موافقًا لقواعد القانون الدولي.

أما إذا كان على خلاف قواعد القانون الدولي فإنه يعد بالتالي عملًا غير مشروع يتوجب الالتفات عنه وعدم الاعتراف به أو بآثاره المترتبة عليه.

ومن هذه التغيرات الإقليمية غير المشروعة تلك التي تأخذ شكل احتلال أراضي الغير وضمها بالقوة، ومنع شعب من الشعوب من ممارسة حقوقه المشروعة على أرضه ومنعه من تقرير المصير[١].

ونجد تناقضًا في الموقف الإيراني عند هذه النقطة وهذا المبدأ تحديدًا مرتين؛ فإيران قد طالبت الأمم المتحدة بتطبيق هذا المبدأ ودخلت بسببه في حرب ضروس مع العراق لمدة عشر سنوات على إثر احتلال العراق الأراضي التي تتتبع ملكيتها الوطنية، وادعت إيران على العراق أنه احتل أراضيها دون أن يتبع الوسائل الدبلوماسية لحل الخلاف بالطرق السلمية

(١) العبدول، عبدالوهاب. (١٩٩٤). مرجع سابق. ص (١١١- ١٥٦).

المنصوص عليها، وكذلك رفضت إيران قرار العراق بضم الكويت بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج ولن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية، وأوضحت أن إيران لن تقبل أي تغيير في الحدود الكويتية سواء في البر والبحر مطالبة بانسحاب العراق من الكويت لعودة الاستقرار في الخليج.

ونجد أن إيران ترفض التغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة ونجد تناقضًا في تعاطيها مع مشكلة الجزر باحتلالها للجزر الثلاث ورفض إرجاعها إلى الوطن الأم كما جاء في الخطاب السياسي الإيراني، ونجد هذا الاحتلال يشكل بصريح القانون احتلالًا حربيًا يتناقض مع موقف إيران من مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة(١).

كذلك نجد تناقضًا آخر يتمثل في ضم الجزر إلى السيادة الإيرانية حيث تضم طنب الكبرى والصغرى وجزيرة نارور الكبرى ونارور الصغرى وجزيرة سري وهذا الضم يضفي تغييرا في الخريطة السياسية لهذه المنطقة، كذلك إصدار قانون يحدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميل بحري من خلال (**اتفاقية أبو موسى**) بين إيران والشارقة في ٢٩/نوفمبر/١٩٧١م، والذي من شأنه أن يعدل من طرف واحد الحدود البحرية الواقعة بين دولة الإمارات وإيران إذ أن هذا القانون يدخل الجزر الثلاث في نطاق المياه الإقليمية لإيران وهو ما يمثل تناقضًا مع طبيعة ووضع هذه المياه طبقًا للقانون الدولي البحري.

ثانيًا: تناقض الموقف الإيراني من الحل السلمي لمشكلة الجزر الثلاث:

التسوية السلمية للنزاعات الدولية واجبة على الدول لفض المنازعات بالطرق السلمية بحيث لا يجعل السلم والأمن عرضة للخطر، ونبذ الاتجاه للقوة كوسيلة لفض النزاعات ونجد سنده القانوني في الاتفاقات الكبرى المبرمة منذ مؤتمر لاهاي (١٨٩٩ – ١٩٠٧م) وكذلك في ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من مقاصده حفظ الأمن والسلم الدوليين عن طريق حث الدول على تسوية منازعاتها وخلافاتها بالوسائل السلمية وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي.

على الرغم من ذلك تأتي إيران وعلى لسان الشاه آنذاك ليصرح بأن إيران ليس لديها شك في موضوع سيادتها على الجزر؛ ولهذا ترفض إجراء مفاوضات على هذه السيادة(٢).

وإذا أما علمنا أن جمهورية إيران من الدول الموقعة على هذا الميثاق وملزمة بما تضمنه والامتناع عن محظوراته ونواهيه باعتباره قانونا واجب

---

(١) الركن، محمد عبدالله. (١٩٩٢). مرجع سابق، ص (١٢٨- ١٦٦).

(٢) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (-٣٢٧).

العمل به تماشيًا مع مبادئ القانون الدولي، أما القول بأنها ملزمة بتطبيق نصوص هذا الميثاق في حالة توافقه مع دستور البلاد، فهو موقف يتناقض مع طالبت به بتطبيق نصوص هذا الميثاق في حربها مع العراق، وحملت العراق مسئولية هذه الحرب لعدم التجائها للطرق السلمية ووسائل حل الخلافات الناشئة عن تطبيق المعاهدة(١).

أما فيما يختص بمضمون الخطاب السياسي الإيراني المتعلق بمشكلة الجزر الثلاث، فقد اقتصر على إطلاق التصريحات الكلامية المتضمنة لرغبة الجانب الإيراني في إيجاد حل مشكلة الجزر عبر آليات التسوية السلمية ثم المماطلة وتكرار للتصريحات، ولنا في ذلك نماذج عدة فمثلاً أعلن أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٢م أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أبلغه بأن موقف بلاده من الجزر ثابت وأن إيران تحبذ تسوية سلمية للخلافات بين الدول المطلة على الخليج، كما أكد ذلك تصريح لوزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٩٢م الذي أشار بدوره إلى أن إيران تؤكد عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى وأنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم على أساس التزام السيادة وحسن الجوار.

وفي رده على حديث للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في حديث لمجلة اليمامة السعودية، علق متحدث باسم الخارجية الإيرانية بأن بلاده على استعداد لإجراء محادثات مع الإمارات بشأن النزاع القائم على ملكية الجزر، ولم تتجاوز هذه التصريحات إلى الفعل واليقين العملي.

وعلى الرغم من كل هذه التصريحات إلا أننا لا نجد منها في الواقع إلا التناقض في الموقف الإيراني من كون جمهورية إيران تصر على تحقيق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج؛ دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، ففي المفاوضات التي تمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م بين الإمارات وإيران واستمرت ثلاث جلسات وعقب انتهاء الجلسة الثالثة أعلن رسميًا عن فشل المفاوضات، وقامت إيران بتبرير هذا الفشل بأن دولة الإمارات تستقبل حسن نوايا إيران بإثارتها لمطالب غير منطقية ولا أساس لها من الصحة، وأنها تحمِّل الإمارات فشل المفاوضات.

وهذا هو التناقض بعينه حيث إنها ترفض البتة حل المشكلة عن طريق التسوية القضائية رفضًا قاطعًا، وتتذرع في الوقت نفسه بذرائع وحجج واهية بعد كل لقاء وحوار مباشر مع الإمارات(٢).

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.

وأكد ذلك الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة السابق بأنه خلال زيارته لإيران ولأكثر من مرة كانت إيران ترفض إحالة المشكلة إلى محكمة العدل الدولية، وتأكد ذلك أيضًا في البيان الصادر عن وزارة الخارجية بدولة الإمارات المتضمن لرفض إيران إحالة مشكلة الجزر إلى محكمة العدل الدولية، وكذلك إعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بأن إحالة القضية إلى المحاكم الدولية لن يجدِ نفعًا(١).

وعليه نلخص مما سبق بأن الموقف الإيراني متناقض فيما بين ما هو معلن وما هو مطبق؛ برفضها للتسوية السلمية للمنازعات الدولية ولا يفسر هذا التناقض إلا النظرة الإيرانية للجزر بأنها جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني وأنها قضية غير قابلة للنقاش مع الآخرين.

ثالثًا: التناقض حول طبيعة الخلاف على الجزر:

تنظر دولة الإمارات إلى الخلاف مع إيران على أنه خلاف حدودي يمكن تسويته قضائيًا أو بالحوار المباشر.

ولكن إيران تنظر إليه على أنه خلاف سيادة وليس خلاف حدودي يمكن تسويته بالتنازل أو التسوية القضائية، وتنظر إليه إيران على أنه مجرد سوء تفاهم يمكن حله بالمجاملات، وأنه سحابة صيف يمكن تجاوزها، أو كما قال رئيس مجلس شورى إيران من أنه نزاع ثانوي ولا يعدو أن يكون خلافًا حدوديًا ليس إلا، وأن الحقائق التاريخية والجغرافية للمنطقة توجب القول بتبعية الجزر الثلاث لإيران(٢).

وإثر الشكوى التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة نيابة عن حكومتي الشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩٧١م بعد الاحتلال مباشرة، وصرح مندوب إيران في مجلس الأمن بأن الجزر هي امتداد لتلك الجزر التي تشكل عمليًا مجموعة الجزر التي كانت جميعها جزءًا من إيران.

وتردد هذا الادعاء بتصريح عدد من المسئولين الإيرانيين؛ فقد صرح الدكتور محمد لاتشيني الدبلوماسي الإيراني السابق في ندوة عقدت في باريس بمركز الدراسات العربي الأوروبي، وكذلك في مؤتمر صحفي عقد في الدوحة على لسان وزير الداخلية الإيراني بأن هذا النزاع لا يطول إلا جزيرة واحدة فقط ويتجه الخطاب نحو إبعاد جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عن دائرة الخلاف باعتبارهما جزيرتين إيرانيتين وأنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وأن موضوع السيادة عليها ليس مطروحًا للمناقشة مع الغير،

(١) جريدة الشرق الأوسط، العدد (٥٦٧١).
(٢) جريدة الخليج عدد ٥٢١٢.

فهذا الإصرار على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال للجزيرتين من أهم أسباب فشل المفاوضات[١].

وفي إطار سياسة إيرانية مخططة لإشاعة البلبلة زعم حسين صادق سفير الجمهورية الإيرانية لدى الكويت في تصريح له للصحف الكويتية «بأن المسألة انتهت بيننا وبين الإمارات وعلاقاتنا تتحسن وتتوسع يومًا بعد يوم». والانتهاء يقصد به تسليم الإمارات بوجهة نظر إيران حول الجزر. مما حدا بسفير الإمارات في الكويت لنفيه والتأكيد على أن الوضع ما زال على ما هو عليه منذ انتهاء مفاوضات أبو ظبي[٢].

ويأتي التناقض بعينه بتصريح رئيس الجمهورية الإيرانية بأن إيران ستحتفظ بالجزر بأي ثمن، محذرًا دولة الإمارات العربية المتحدة من مغبة محاولة استرجاع جزرها؛ لأن ذلك يعرضها لبحر من الدماء؛ ومفاد ما قاله رئيس الجمهورية الإيرانية هو إغلاق الباب أمام أي حل أو تسوية أو حوار وليس أمام الإمارات إلا التسليم بالواقع، فإيران لا ترى بأن هناك خلافًا يمكن وصفه بالبسيط أو الثانوي؛ لأنها مصممة على الاحتفاظ بحقها في جزرها الثلاث[٣].

رابعًا: التناقض حول التسوية:

المراقب العادي والباحث يجد تناقضًا في الموقف الإيراني من مسألة تسوية مشكلة الجزر سلميًا فمن تصريحات المسئولين الإيرانيين بهذا الصدد يتضح لنا أن الخطاب الإيراني حول الجزر يدور حول نقطتين متعارضتين متناقضتين:

أولاهما: التأكيد الإيراني على تبعية الجزر لإيران انطلاقًا من معطيات الجغرافيا والتاريخ؛ حيث يؤكدون تبعية هذه الجزر لإيران زاعمين أنها كانت جزءًا من الإمبراطورية الفارسية وأن موقعها أقرب لإيران من العرب مما حدا بهم للفرح بعودة هذه الجزر لبلادهم؛ لتمارس عليها حقوقها التاريخية التي حرمت منها طوال ثمانين عامًا[٤] رافضين أن يكون للعرب حق

---

(1) "Iran Asserts Claim To 3 Disputed Islands In Gulf", New York Times, December 27, 1992.

(٢) جريدة الخليج عدد (٥٠٥٣). بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣٠م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط (٥٦٧١). بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨م.

(٤) جريدة إيران أفشار ١٣٧١هـ.

المطالبة بالجزر الثلاث بدعوة أن جميع دول الخليج تشكل تاريخيًّا جزءًا من الأراضي الفارسية(١).

وثانيهما: ادعاء المسئولين الإيرانيين برغبتهم في إنهاء المشكلة سلميًا، وهنا نجد تناقضًا بتصريحات المسئولين الإيرانيين؛ فوزير خارجية إيران صرح بأن إيران لا تزال متمسكة بسيادتها على الجزر الثلاث وأنها ترغب في تسوية المسألة سلميًا، وفي الوقت نفسه صدر في طهران بيان عن خارجية إيران بعدم تغيير سياسة إيران في الجزر(٢).

وفي طهران أكد رئيس الجمهورية عدم وجود تغيير في سياسة إيران في الجزر وفي تصريحه له في لاهور يوم ١٩٩٢/٩/٨م أكد على أن جزيرة أبو موسى جزيرة إيرانية(٣).

ثم يؤكد وزير داخلية إيران ادعاءات إيران بالسيادة على الجزر داعيًا الإمارات إلى التفاوض واستئناف المفاوضات بين البلدين من دون شروط مسبقة، فنجد تناقضًا وتعارضًا صريحًا من خلال التصريحات، فأحدهم يدعو للمفاوضات وآخر يقول: المسألة محسومة وآخر يرفض مناقشة الموضوع برمته كونه موضوعًا محسومًا بسيادة إيران على الجزر، فليس هناك وضوح في الرؤية والهدف(٤).

جهود الإمارات لإنهاء الاحتلال واسترجاع الجزر:

معلوم للجميع أن غرض دولة الإمارات العربية المتحدة من تحريك مسألة جزرها المحتلة تحقيق جملة أهداف وطنية تتمثل في إنهاء حالة الاحتلال التي تعيشها الجزر وسكانها منذ أربعة وثلاثين سنة واسترجاع السيادة الإماراتية الكاملة عليها.

خاصة وأن الاحتلال العسكري هو احتلال قوات مسلحة تابعة لدولة معتدية وفرض سيطرتها الفعلية على كل أقاليم الدولة المعتدى عليها أو جزء

---

(1) (2002). The Islands Question: An Arabian Perspective, in Grey Sick & Lawrence Potter (eds), Security in The Persian Gulf, Gulf 2000 Project, New York, Palegrave, 2001, P.P. (155-170). Al-alkame, H. Hamdan

(٢) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (-٢٦٦).

(٣) عبدول، عبد الوهاب، المرجع السابق، ص (٢٦٥).

(٤) جريدة الخليج عدد ٥٥٧١.

منه؛ بحيث تصبح الأقاليم المحتلة خاضعة للسلطة الفعلية المعتدى عليها إلى درجة تغدو فيها الدولة المعتدى عليها غير قادرة فعليًا على ممارسة سلطتها الشرعية على المنطقة المحتلة(١).

وتطبيقًا على موضوعنا نجد أن الاحتلال حالة فعلية واقعة حيث تفقد الإمارات العربية السيادة على جزء من أراضيها، خصوصًا أن القاطنين هناك قد فقدوا أموالهم وبيوتهم، مما يدلل بشكلٍ لا مراء فيه على احتلالية الجزر الحربية بالمفهوم الدولي الحديث، إذ أنه يمس السيادة الإماراتية على جزرها الثلاث في عنصريها الأساسيين وهما عنصر الشمول وعنصر الاستئثار إلى حد أن دولة الإمارات العربية المتحدة فقدت كامل سيادتها على الجزر، ولها الحق في المطالبة بإنهاء الاحتلال بالطرق والوسائل المقررة لإنهاء النزاعات الدولية(٢).

واستنادًا إلى تصريحات المسئولين في دولة الإمارات فإنها تسعى إلى إثارة وتحريك مسألة الجزر لاسترجاع واستكمال سيادتها على جزرها وذلك من خلال ما يأتي:

توضيح الشيخ زايد رحمه الله لأبنائه الطلبة في الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة الإمارات قائلًا: إن ما وصلنا إليه الآن من تقدم قد جاء بعد عمل شاق وجهد لم يتوقف ليلًا نهارًا وصبر ومعاناة وبمواجهة الظروف الصعبة... ولم تبق إلا قضية الجزر الثلاث وإن شاء الله يرجع الحق إلى أهله(٣).

إضافة لتصريح الشيخ حمدان بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك والذي أكد فيه أن دولة الإمارات لا يمكنها أن تتهاون أو تتنازل عن أي حق من حقوق شعبها مشيرًا إلى أنها سوف تقبل أي حكم في قضية الجزر تصدره محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن، كما أكّد من خلال تصريح آخر بأن بلاده لا يمكنها أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى معلقة وحجر عثرة ولو لأجيال قادمة في وجه أي علاقة طبيعية مع إيران.

ومما سبق نجد سؤالًا عالقًا بحاجة إلى إجابة، وهو:

---

(١) صغير، أنطوان. (١٩٩٤). الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، في ندوة جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل. مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص (٨٣- ١١٩).

(٢) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د. ب.) ص (٣٤٥).

(٣) المرجع السابق.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ما هي الوسائل الدبلوماسية التي تتبعها دولة الإمارات للوصول إلى أهدافها؟

ويجاب عن هذا السؤال بما يلي:

أولا: الحوار المباشر:

ومن هنا جاء التحرك بالتصريحات لتحقيق جملة أهداف وكوسيلة تسوية سلمية لكل المنازعات الدولية وجعلته أحد ركائز سياستها الخارجية، ودليل ذلك دعوة الإمارات الجانب الإيراني وبأكثر من مناسبة ومحفل عربي وإقليمي ودولي وعلى لسان أكثر من مسئول إلى إنهاء هذا النزاع عن طريق الحوار المباشر.

وقد تكررت هذه الدعوة أكثر من مرة وعلى أكثر من صعيد خاصة خلال السنوات الماضية، وأشهرها تصريح رئيس الدولة رحمه الله في الذكرى الثانية والعشرين لإعلان دولة الإمارات عن استعداد دولة الإمارات ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران، فيما يتعلق باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث والمناداة باللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة الدولة تمشيًا مع القوانين والأعراف الدولية وعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل.

وكذلك مطالبة الشيخ حمدان بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك أمام المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية في كراتشي قائلًا: بأننا قطعنا شوطًا كبيرًا في المسيرة السلمية البناءة من استقرار وأمن، ونؤكد استعدادنا استمرارية الحوار السلمي المباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل قضية الجزر الثلاث.

وفي مؤتمر الوزراء الرابع عشر مع دول السوق الأوروبية المشتركة قال وزير الخارجية: إن الإمارات تؤكد مجددًا استعدادها للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث عن طريق الحوار وضمن إطار سياسة حسن الجوار والأعراف والقوانين، وكذلك مناشدته في الدورة الثامنة والأربعين بالاستجابة لفتح الحوار وبدء المفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال وعلى أسس واضحة ومحددة.

وبمقابلة مع الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات مع مجلة اليمامة السعودية أفاد: إننا بانتظار استئناف المفاوضات لإنهاء الخلاف ونحرص كل الحرص على إيجاد حل سلمي مع إيران تماشيًا مع مبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار واعتماد الحوار الثنائي على أسس واضحة ومحددة.

كما أكدت الإمارات استعدادها لإرسال وفد للاجتماع مع مسئولين إيرانيين في طهران أو في أي مكان في العالم أو استقبال وفد إيراني في أبو ظبي، شرط تحديد جدول أعمال الاجتماع على أن يتضمن صراحة القضايا التي سيتم البحث فيها، وأعلن المصدر أن الإمارات تقبل كشرط للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران قبول المسئولين الإيرانيين إجراء حوار في شأن الجزر الثلاث من دون تسميتها إماراتية أو إيرانية، وتابع المسئول أن دولة

الإمارات تقبل الوساطات أو التدخلات لحل القضية ولا مانع لديها من الحوار المباشر ولكن إيران لم تستجب لدعوة الحوار المباشر الإمارتية، وسعت لإجهاضها.

ثانيًا: اللجوء إلى الأمم المتحدة:

استخدمت دولة الإمارات أسلوب اللجوء إلى الأمم المتحدة كأسلوب سلمي لحل قضية الجزر الثلاث باعتبارها المنظمة الدولية التي أجاز ميثاق الجمعية العامة فيها أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن بينها تسوية المنازعات الدولية سلميًا، وحقيقة الأمر فإنه يمكن لهذه المنظمة أن تلعب دورًا مهمًا لحل الصراع في إطار الدبلوماسية الجماعية والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق عن طريق محكمة العدل العليا إذا طلب الجانبان وساطتها.

وقد أثيرت مشكلة الجزر أمام الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، فبعد الاحتلال الإيراني تقدمت العراق نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضواً حينذاك في اتحاد الإمارات بشكوى جرت بها مناقشات حادة بين الجانب العربي والإيراني، حيث قدم كل طرف حججه وأسانيده القانونية والتاريخية، إلا أن المناقشات لم تسفر عن نتائج، وأنهي النقاش وأسدل الستار على الشكوى نهائيًا باقتراح صومالي لإنهاء النقاش حتى تتاح للأطراف فرصة للتشاور، وتم الأخذ بهذا الاقتراح.

والواقع أن الاقتراح الصومالي له ما يبرره وقتذاك حيث لم تكن الدول العربية موحدة إزاء تقديم هذه الشكوى وعرضها على مجلس الأمن، ولأن الدول العربية ينقصها -وقتها- الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات والأبحاث الخاصة بالجزر المحتلة، بل إن بعض الدول العربية لم تكن على إلمام كاف بهذه المشكلة وجذورها التاريخية والسياسية والقانونية في حين أن إيران جنّدت كل إمكاناتها لتأكيد حقها بالجزر الثلاث؛ مستخدمة الوثائق والمستندات المؤيدة لوجهة نظرها.

وزيادة على ذلك فإن موقف الولايات المتحدة وأوروبا كان آنذاك لصالح إيران؛ لذا فإننا نجد أن الاقتراح الصومالي كان في مكانه؛ فلا الدول العربية سلمت بالاحتلال الإيراني أو اعترفت به، ولا إيران نالت شرعية الاحتلال، كما أن مجلس الأمن لم يعطِ رأيه النهائي في الشكوى المقدمة إليه.

وكذلك بعثت دولة الإمارات عام ١٩٨٠م برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت من خلالها تمسكها بسيادتها على جزرها الثلاث، ودعت إيران إلى حل المشكلة بالطرق السلمية، إلا أنه عقب انهيار المفاوضات أعلنت الإمارات عبر بيانها الرسمي أنها ستلجأ إلى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها الكاملة على جزرها، وبينت دولة الإمارات للمجتمع الدولي كل التجاوزات الإيرانية في الجزر الثلاث وذلك عبر وزير خارجيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين

ونجد من ذلك أن عملية الحل السلمي لهذه القضية تُعيقه رغبة إيران غير الصادقة وغير الأكيدة في تسوية المسألة.

أما عن استصدار قرار دولي جاد وملتزم من مجلس الأمن بتطبيق تدابير معينة عقابية فهذا لن يصدر ما لم تكن مصالح الدول الكبرى: الأمنية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مهددة أو معرضة للخطر. فمصالح الدول الكبرى الاقتصادية أو السياسية تتمثل بضمان وصول إمدادات النفط إليها بأقل أسعار ومرور سفنها عبر مضيق هرمز دون مضايقة ووصول صادراتها إلى بلدان الخليج وضمان حصولها على قواعد وتسهيلات بحرية وإمدادات لوجستية[١].

ثالثًا: عرض النزاع على القضاء الدولي:

صرح الشيخ زايد رحمه الله وفي أكثر من مناسبة عن استعداد بلاده التام ورغبتها الجادة والصادقة لإجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران حول قضية الجزر الثلاث، ونادى بضرورة اللجوء إلى الحوار المباشر والالتزام بالطرق السلمية لإنهاء الاحتلال تمشيًا مع القوانين والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

وفي حديث للشيخ زايد رحمه الله مع رئيس تحرير صحيفة الحياة اللندنية[٢] حول ما إذا كان هناك خطوة جديدة يمكن أن تعيد الحق إلى نصابه أجاب رحمه الله: بأننا نريد شيئًا جديدًا ولكن نجد من تصريحات إيران بعدًا عما نفكر فيه نحن، فكيف تحصل على شيء ممن يستولي على حق من الحقوق ويدعي أن هذا ملك سابق له فكيف تتفاوض معه وتحصل على شيء، فإذا كان لدى إخواننا وجيراننا براهين فعليهم أن يأتوا بها، ولا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم فإذا قدموا وقدمنا براهيننا للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها.

ولدى سؤاله بهذا الصدد عما إذا كان يقصد من كلامه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فكانت إجابته صريحة بـ«نعم»[٣].

وبتصريح آخر أدلى به الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية أفاد بأن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا ينقص من قدرها أو وزنها الدولي بل هو إجراء طبيعي يقره العالم حين يصل الحوار بين الطرفين إلى طريق مسدود أو تنقطع به سبل التفاوض، إذ نتطلع إلى

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.
(٢) ورد الاقتباس منها في صحيفة (**Gulf News**) الإماراتية في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤م.
(٣) جريدة الخليج عدد ٥٤٢٤). العام ١٩٩٤م.

استجابة إيران لهذه الدعوة لاعتماد لغة الحوار واحترام الحقوق وذلك باللجوء إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كلُ منا حججه وبراهينه لإثبات حقه.

وتنبع أهمية هذين التصريحين من أنهما صدرا من قمة هرم التنظيم السياسي للدولة ورموزها، وأنهم على دراية تامة بكافة أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية وأنها قد صدرت عن شخص يؤمن إيمانًا تامًا بأهمية الوسائل السلمية، ومن أشخاص يحظون باحترام وتقدير كبير بين الأوساط السياسية والشعبية محليًا وعربيًا وعالميًا.

كذلك جدد الشيخ زايد رحمه الله في كلمته في العيد الوطني الثاني والثلاثين ١ ديسمبر ٢٠٠٣م دعوته لجمهورية إيران الإسلامية لبدء مفاوضات جدية لإنهاء الاحتلال أو إحالته للتحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولية(١).

مما سبق يتضح لنا أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث قائم على مبررات واهية ودعاوى باطلة لا تمت إلى الحقيقة بصلة، فالاحتلال الإيراني للجزر العربية الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١م لا يعطي لإيران سندًا قانونيًا لممارسة السيادة على المناطق المحتلة، وإنما ينبغي أن تعامل تلك الجزر بموجب الاتفاقيات الدولية المنظمة لأوضاع الأراضي والأقاليم الخاضعة للاحتلال.

والإمارات من جانبها وإن كانت تدعو إلى الحل السلمي عن طريق رفع القضية للتحكيم الدولي فإنها منذ بداية الأزمة قد أعلنت موقفًا حازمًا ومحددًا يؤكد على عدم التخلي ولو عن شبر واحد من أراضيها، وتمسكت بالسيادة الكاملة على الجزر الثلاث؛ لذلك قامت الإمارات بمطالبة إيران من خلال مذكرة تقدمت بها في اجتماعها مع مسئولين إيرانيين في سبتمبر ١٩٩٢م بإنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي الطنب (الكبرى والصغرى)، وتنفيذ إيران لالتزاماتها بشأن اتفاق التفاهم الخاص بجزيرة أبو موسى بعدم التدخل في ممارسة إمارة الشارقة لسيادتها على الجزء الخاص بها وفقًا لتلك الاتفاقية، وأن تلغي إيران كافة الإجراءات التي وضعتها عام ١٩٩٢م ضد مواطني وهيئات دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبو موسى مثل منع المواطنين العرب من العودة إلى الجزيرة وطرد المدرسين الذين يعملون تحت مظلة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتدخل في الشطر الجنوبي من الجزيرة الخاضع لسلطة دولة الإمارات وفقًا لاتفاق ١٩٧١م، كما طالبت إيران بالسعي إلى تسوية قضية السيادة على أبو موسى بأقرب فرصة.

ولكن وعلى الرغم من كل ما سبق فإن إيران لم تستجب لكل الدعوات الإماراتية المطالبة بإنهاء الاحتلال مما اضطر السلطات الإماراتية لعرض

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٣م.

الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مرة؛ ففي الخطاب السنوي للدولة أمام أعضاء هذه المنظمة الدولية دعت الإمارات المجتمع الدولي إلى مساعدتها في نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها، وما زالت دولة الإمارات تأمل في استجابة إيران لمطالبها بتسوية الأزمة سلميًا دون حاجة إلى المزيد من التوتر والتصعيد.

رابعًا: اللجوء للمنظمات الإقليمية العربية والإسلامية:

(أ) مجلس التعاون.
(ب) الجامعة العربية.
(ج) الاتحاد المغاربي.

(أ) مجلس التعاون:

استجابت الدول العربية والأجنبية لدولة الإمارات لتطالب الجانب الإيراني بإنهاء الاحتلال للجزر الثلاث، ففي الرياض أعرب خادم الحرمين الملك فهد رحمه الله عن أمله في أن تستجيب الحكومة الإيرانية لدعوة دولة الإمارات للحوار وفقًا للقوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار وذلك في الجلسة الافتتاحية للقمة الرابعة عشر لدول مجلس التعاون[١].

وفي الرياض فقد دعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم الرابعة عشر إيران إلى ضرورة الاستجابة لدعوة الشيخ زايد رحمه الله بإجراء حوار مباشر، والالتزام بكافة القرارات السلمية من أجل إنها ء الاحتلال، وأكدوا من خلال عدة جلسات لمجلس التعاون الخليجي دعمهم ومساندتهم وتأييدهم لسيادة الإمارات على الجزر الثلاث.

كما أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمته الرابعة والعشرين المنعقدة في ٢١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣م على موقفه الثابت بدعم دولة الإمارات في سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من دولة الإمارات، كذلك أكد الاتحاد البرلماني العربي خلال دورته الثالثة والأربعين المنعقدة في بيروت في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م دعمه لموقف الإمارات من قضية الجزر، ودعا إيران لقبول دعوة الإمارات السلمية لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٩٧م.

كذلك أكد جميع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق عام ١٩٩٧م في بيانهم الختامي على أهمية حل قضية الجزر الثلاث سلميًا وإنهاء الاحتلال، وأن أمن الإمارات جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية(١).

وقد أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في بياناته الختامية للقمم التي يعقدها على ضرورة استجابة الجمهورية الإيرانية للدعوات الجادة والصادقة من دولة الإمارات، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول إعلان دمشق، وجامعة الدول العربية، ومن المنظمات، والهيئات، والتجمعات الإقليمية، والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع سلميا، كما أكد المجلس الأعلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الجزر، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات، والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة هذه الجزر، ومطالبة الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة المنشآت وإزالة ما تم بناؤه، وأدان إيران في استمرارها لممارسة الخروقات والتجاوزات ومحاولة تكريسها لاحتلال الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في الكويت في ١٩٩٤/٧/٥م أعرب الوزراء في بيانهم الختامي عن أسفهم البالغ لـ«عدم استجابة إيران للدعوات المتكررة من دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما مبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإجراء حوار جاد ومباشر لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة متفقا مع القوانين والأعراف الدولية وعلى أساس من مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

وأكدوا على ضرورة الاستجابة لدعوة الإمارات الهادفة لحل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران بالطرق السلمية، تمشيا مع الأعراف والقوانين الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وأعلنوا في البيان الختامي لاجتماعهم تأييدهم لدولة الإمارات، ودعمهم الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث.

وإذا ما استعرضنا بشيء من التفصيل موقف كل من دول الخليج العربية وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر، والبحرين من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، لوجدنا أنها تجتمع على مساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في موقفها من احتلال إيران لجزرها

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤م.

الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ولكن بدرجات متفاوتة تبعاً لمؤثرات وعوامل أخرى تؤثر في علاقة كل من هذه الدول مع الطرف الثاني في الصراع وهو إيران.

فبداية يمكن وصف الموقف السعودي من قضية الجزر بأنه قد كان في البداية غير واضح، فلم تلجأ السعودية في معرض دفاعها عن استقلال البحرين إلى توجيه أي انتقاد علني للأطماع الإيرانية في الجوار، كما استُقبل خبر احتلال الجزر العربية الثلاث بصمت سعودي مطلق، ولم يصدر عن الرياض أي تعليق، ويمكن النظر إلى الموقف السعودي آنذاك والمهادن لإيران من زاوية حرص السعودية الدائم على عدم التعرض صراحةً لجاراتها الأكبرى، وخاصةً إيران.

ولكن وفيما بعد تطور الموقف السعودي عما كان عليه من قبل وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل: «إن السعودية تلقت بقلق عميق التصريح الذي أعلنت فيه الإمارات فشل جهودها مع جمهورية إيران للتوصل إلى حل سلمي وودي، وإلى إقرار سيادتها التامة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

وقد صدر هذا التصريح عن الحكومة الإماراتية بعد إعلانها عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

أما الموقف الكويتي من قضية الجزر فقد تميز بأنه الموقف الأكثر صلابة بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى، فقد وصل الأمر إلى حد عقد اجتماع لمجلس الأمة الكويتي من أجل التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة لاحتلالها الجزر العربية الثلاث، ومضى المشروع الذي تقدم به عددًا من نواب المجلس إلى اعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية، وأوصى المجلس بعرض الموضوع على مجلس الأمن، لكن لم تتم المقاطعة بسبب تدخل السلطة التنفيذية وحيلولتها دون صدور القرار.

وقد طالبت سلطنة عمان من خلال كلمة ألقاها وزير دولتها للشئون الخارجية يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بالطرق السلمية، وقد أعرب بن علوي في كلمته تلك عن قلق بلاده البالغ من احتمالات التطور السلبي للوضع في الخليج، بعد أن أعلنت دولة الإمارات في ١٩٩٢/٩/٢٩م عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على الجزر الثلاث، وطالب إيران اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف بما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون، مؤكدًا حرص سلطنة عمان على تشجيع عوامل استقرار المنطقة وصولًا إلى الأمن الذي ينشده الجميع وقال: «إن بقايا الخلافات الإقليمية

ورواسب الإخفاق التقليدية من شأنها الإسهام في عدم استقرار المنطقة»[١].

وقد جاءت كلمة عمان في الأمم المتحدة تلك على لسان وزير خارجيتها في أعقاب إعلان الحكومة الإماراتية عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

وبالنسبة للموقف القطري فقد أعلن ناطق رسمي قطري أن قطر تحث الإمارات وإيران على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون الدولي بعد رفض إيران للمقترحات الإماراتية بشأن التفاوض على الجزر في عام ١٩٩٢م.

أما الموقف البحريني فقد اتسم بالحذر وذلك بسبب حساسية الوضع الداخلي وطبيعة العلاقة المتوترة مع إيران أصلاً.

(ب) الجامعة العربية:

أكد مؤتمر القمة العربية أكثر من مرة على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ودعمها وتأييدها ومساندتها لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة هذه الجزر، كما دعت الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها لهذه الجزر، والكف عن ممارسة سياسة الأمر الواقع بالقوة، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

كما تم تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة هذه القضية، ووضع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٩٣م، قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران كبند دائم في جدول أعماله.

أما في مجلس جامعة الدول العربية فقد أكد المجلس أكثر من مرة على دعم جهود الإمارات لإستعادة كافة حقوقها الشرعية وسيادتها الكاملة وأعرب المجلس عن أمله في أن تستجيب إيران لمعالجة الأمر بالوسائل السلمية، كذلك صرح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية تأييد الجامعة لفلسفة دولة الإمارات العربية المتحدة الساعية لإيجاد حلول سلمية وفاقية لكل القضايا والمشكلات الراهنة، وتمنى أن يجد هذا الأسلوب الحضاري نتائج مرجوة لدى الطرف الآخر.

كما أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربي في قمته الرابعة والعشرين المنعقدة في ٢١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣م على موقفه الثابت في دعم دولة الإمارات في سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من دولة الإمارات.

---

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ١٩٩٢/٩/٢٩م.

كذلك أكد جميع وزراء خارجية الدول العربية في دمشق عام ١٩٩٧م في بيانهم الختامي على أهمية حل قضية الجزر الثلاث سلميًّا وإنهاء الاحتلال، وأن أمن الإمارات جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية[١].

(ج) الاتحاد المغاربي:

صرح الأمين العام للاتحاد المغاربي العربي أن الاتحاد المغاربي قد أكد على تضامنه مع الإمارات في الحفاظ على سيادتها وحرمة أراضيها والدفاع عن حقوقها في الجزر الثلاث، كما أعرب وزير خارجية المغرب في ١٩٩٢/٢/٣٠م، عقب الرفض الإيراني للأفكار الإماراتية بشأن التفاوض بشأن الجزر عن تقدير بلاده لدعوة رئيس دولة الإمارات لحل النزاع القائم بينها وبين إيران بالطرق السلمية.

وعبرت دول الاتحاد المغاربي في نص البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقد في الفترة الواقعة ما بين (١٠-١١) نوفمبر ١٩٩٢م في نواكشوط عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأعرب المجلس عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى[٢].

– – –

– –

–

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤م.
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية-العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

مواقف الدول العربية والأجنبية من قضية الجزر

فيما يلي عرض لأهم مواقف الدول العربية والأجنبية من قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧١م.

أولاً: المواقف العربية

دولة الكويت:

تميز الموقف الكويتي من قضية الجزر بأنه الموقف الأكثر صلابة بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى، فقد وصل الأمر إلى حد عقد اجتماع لمجلس الأمة الكويتي في جلسة عقدها من أجل التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة لاحتلالها الجزر العربية، ومضى المشروع الذي تقدم به عدداً من نواب المجلس إلى اعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية، وأوصى المجلس بعرض الموضوع على مجلس الأمن.

المملكة العربية السعودية:

تطور الموقف السعودي عما كان عليه من قبل وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل «إن السعودية تلقت بقلق عميق التصريح[١] الذي أعلنت فيه الإمارات فشل جهودها مع جمهورية إيران للتوصل إلى حل سلمي وودي، وإلى إقرار سيادتها التامة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

وقال: «إننا نعلن تأييدنا للموقف الذي اتخذته الإمارات حول هذه المسألة، وحول طلبها في أن تتراجع إيران عن الإجراءات التي اتخذتها من جانب وأحد، وأن تتم تسوية المشكلة عبر التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، إننا نؤيد جميع الإجراءات التي تعتبرها دولة الإمارات ضرورية لضمان سيادتها على الجزر الثلاث».

دولة قطر:

قال ناطق رسمي قطري بعد رفض إيران للمقترحات الإماراتية بشأن التفاوض على الجزر في عام ١٩٩٢م: إن قطر تحث الإمارات وإيران على

(١) صدر هذا التصريح عن الحكومة الإماراتية بعد إعلانها عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م.

اللجوء إلي محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون الدولي.

أعلنت قطر من خلال ناطق رسمي حثها لكل من الإمارات وإيران على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية خلافيهما، لأنه السبيل الأفضل للتوصل إلى تسوية عادلة على أساس من أحكام القانون

– – –

سلطنة عمان:

طالبت سلطنة عمان من خلال كلمة ألقاها وزير دولتها للشئون الخارجية يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب إعلان الحكومة الإماراتية عن فشل جهود المصالحة مع إيران بشأن قضية الجزر، وذلك في ١٩٩٢/٩/٢٩م، وأعرب فيها عن قلق بلاده البالغ من احتمالات التطور السلبي للوضع في الخليج، بعد أن أعلنت دولة الإمارات عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على الجزر الثلاث، وطالب إيران اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف بما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون، مؤكدًا حرص سلطنة عمان على تشجيع عوامل استقرار المنطقة وصولًا إلى الأمن الذي ينشده الجميع وقال «إن بقايا الخلافات الإقليمية ورواسب الإخفاق التقليدية من شأنها الإسهام في عدم استقرار المنطقة»[١].

– – –

دولة اليمن:

بالنسبة للموقف اليمني من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران؛ فإنه وبالإضافة للدعم المعنوي الذي تقدمه دولة الإمارات للجمهورية اليمنية من أجل إنهاء قضاياها الحدودية مع الدول المجاورة لها فإننا نجد بالمقابل دعمًا سياسيًا يمنيًا مسانداً لدولة الإمارات في قضيتها العادلة لاستعادة جزرها الثلاث المحتلة.

وقد تحدث عن ذلك وعن العلاقات الإماراتية اليمنية نائب رئيس الوزراء اليمني ووزير الخارجية اليمني، والذي أوضح موقف بلاده من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وقال في تصريح له سنة ١٩٩٢م: إن اليمن قد حدد موقفه من قضية الاحتلال تلك منذ اليوم الأول الذي قام به شاه إيران باحتلال تلك الجزر مؤكدًا أن بلاده ترفض مبدأ الاحتلال واستخدام القوة، وأوضح أن اليمن تؤيد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها الجلوس على

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ١٩٩٢/٩/٢٩م.

مائدة المفاوضات والوصول إلى حلول سلمية ودية بما في ذلك قضية التحكيم الدولي مؤكدًا موقف بلاده الذي أعلنته بأنها مع الشرعية الدولية.

إضافة إلى ذلك فإن العديد من الصحف اليمنية قد أشارت إلى موضوع الاحتلال الإيراني للجزر؛ حيث أوردت صحيفة «**الأسبوع**» اليمنية مثلًا في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٨م موضوع الجزر في مقال صحفي بعنوان: «حتى لا ننسى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى».

فقد نشرت جريدة (الحياء العربي) لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في اليمن في عددها رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٤م تعليق صحفي بشأن (الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، والعلاقات العربية الإيرانية)، وأشارت إلى أن عودة الجزر المحتلة هو المدخل الصحيح للعلاقات العربية الإيرانية.

كما نشرت جريدة «**الإحياء العربي**» الناطقة باسم حزب البعث الاشتراكي القومي في اليمن في عددها رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٤م تعليقًا صحفيًا بشأن «الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث والعلاقات العربية الإيرانية»، وأشارت فيه إلى أن عودة الجزر المحتلة هو المدخل الصحيح للعلاقات العربية الإيرانية.

– – –

جمهورية مصر العربية:

أعلنت مصر تأييدها لجهود دولة الإمارات في إيجاد حل لأزمة الجزر، ووقوفها مع دولة الإمارات في نزاعها مع إيران وأكدت على ضرورة حل هذه القضية بالطرق السلمية واللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع، كما استنكرت الإجراءات التي قامت بها إيران من طرد للعاملين على الجزيرة.

جاء الإعلان المصري في أعقاب احتلال القوات الإيرانية للجزر الثلاث فور انسحاب القوات البريطانية منها في عام ١٩٧١م، وقد أدلى المتحدث الرسمي باسم جمهورية مصر العربية ببيان حول الوضع في الخليج العربي جاء فيه: «إن مصر قد فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية، في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج بعد أن يتم استقلالها، كما أن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر وإلى الدخول في مفاوضات للوصول إلى حل سلمي وعادل، وإن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف الضغط العسكري والاحتلال، كما أن بريطانيا لا تستطيع أن تتنكر لمسؤولياتها تجاه أمن الجزر، وعليها أن تفي

بمسؤولياتها التعاهدية تجاه أي اعتداء عليها، وستعمل مصر بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والأمن في الخليج»[١].

كما جاء في بيان مصر الرسمي: «إن احتلال الجزر الثلاث عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني، وإن مصر ترى أن بريطانيا هي المسئولة عن حماية الجزر الثلاث في الخليج من أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقية الحماية التي ما زالت نافذة المفعول».

واستمر الموقف المصري دون تغير. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التي ما زالت العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إيران مقطوعة.

– – –

الجمهورية العراقية:

دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الثلاث، وطالبت بموقف عربي موحد في وجه الأطماع الإيرانية في المنطقة، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة إياها مسئولية احتلال إيران للجزر الثلاث، كما قامت الحكومة العراقية بتوجيه مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية طالبتها من خلالها بسحب قواتها من الجزر وإنهاء الاحتلال فورًا، إضافة لذلك فقد لعبت وسائل الإعلام العراقية دورًا بارزًا وكبيرًا في شجب العدوان الإيراني، وشاركت المنظمات والاتحادات والهيئات الوطنية والمهنية العراقية استنكارها للعدوان[٢].

وأكدت العراق في عهد صدام حسين عدة مرات على استعدادها لحماية دولة الإمارات العربية ودول الخليج العربية الأخرى من سياسة الضم الإيرانية، وقد جاء ذلك في صحيفة الجمهورية العراقية الحكومية ١٩٩٢/٩/١٩م في أول عرض من نوعه تقدمه صحيفة تعبر عن سياسة الحكومة العراقية من أجل إعادة التعاون بين العراق ودول الخليج العربية بعد القطيعة المستمرة منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية ومضت تقول «إن الإماراتيين أو سواهم إذا ما أرادوا أن يلوحوا لإيران بأنهم قادرون على مواجهة أطماعها، فليس أمامها إلا الالتفات إلى العراق، وليس إلى أحد سواه،

(١) العيدروس، محمد حسن. (١٩٨٥). العلاقات العربية الإيرانية (١٩٢١- ١٩٧١)، منشورات دار ذات السلاسل الكويت. ص (٤١٤، ٤٦٥- ٤٦٦).
(٢) فريمان، تشاس وآخرون. (٢٠٠٣). إيران والعراق. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية (٤٨)، أبو ظبي.

سواءً كان عربيًا أو منتدبًا من منطقة بعيدة، أو حماية أجنبية غير معنية إلا بمصالحها».

_ _ _

الجمهورية العربية السورية:

شهدت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا بعد حرب الخليج الثانية نوعًا من سوء التفاهم بسبب التباين الذي ظهر في وجهات نظر البلدين بشأن قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث؛ فبحكم العلاقات التي نشأت بين سوريا وإيران بعد الثورة الإسلامية فيها فقد وجدت الدبلوماسية السورية نفسها في موقف محرج منذ أن تم تحريك ملف الجزر بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وذلك على خلفية الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد لتكريس احتلالها لتلك الجزر، حيث كان على الدبلوماسية التوفيق ما بين الحرص على استمرار العلاقات الخاصة التي تربطها مع إيران من جهة وبين رغبتها في توثيق عرى العلاقات الواعدة التي استعادت حيويتها بين دمشق ودولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب الخليج الثانية والتوقيع على إعلان دمشق.

ومن أجل تحقيق التوافق بين طرفي المعادلة عمدت دمشق إلى إلزام نفسها بمواقف مدروسة ومحسوبة بشكل دقيق في التعامل مع تطورات قضية الجزر، وفي تطبيقها لهذه السياسة درج المسئولون السوريون على تأكيد دعمهم وتأييدهم الكاملين لحقوق دولة الإمارات في الجزر الثلاث، إلا أنهم كانوا يتحاشون الإعلان عن هذا الموقف في البيانات والوثائق الرسمية التي يشاركون في إصدارها، وهو الأمر الذي أدى في مرات عديدة إلى تدخل الوفد السوري وتحفظه على بعض العبارات التي كان يطالب وفد الإمارات بإدراجها في البيانات التي تصدر عن مجلس الجامعة العربية وعن اجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق، والتي تندد صراحة بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث.

ولكن وبعد ذلك أصبح يُلاحظ في الفترة الأخيرة أن هناك نوعًا من التطور في طريقة التعبير عن الموقف السوري المعلن من قضية الجزر المحتلة الثلاث؛ وأصبح الموقف السوري الرسمي يعلن صراحة أنه مع حل قضية «جزر الإمارات الثلاث بالطرق الرسمية»، وذلك حسبما جاء في كلمة رئيس مجلس الشعب السوري أمام الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد في ٢/٥/٢٠٠٠م في العاصمة الأردنية عمان؛ حيث قال: «وفي سياق مطالبتنا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية فإننا ندعو إلى حل مشكلة الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالحوار والطرق السلمية لما فيه مصلحة الدولتين الجارتين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة»، وقد أوردت الصحف الرسمية السورية هذه العبارة بنصها.

إضافة لما سبق فإن موقف سوريا من الجزر الإماراتية المحتلة تحكمه المفاوضات السورية-الإسرائيلية، وكذلك التنسيق الإيراني في لبنان وتقاطعهما مع حزب الله في الجنوب، كما أشار الرئيس السوري بشار الأسد في حديثه لصحيفة الشرق الأوسط في يوم ٢٠٠١/٢/٨م إلى «أن المحادثات التي أجراها خلال الزيارتين اللتين قام بهما بداية إلى دولة الإمارات يوم ٢٠٠١/١/٢١م والزيارة التي أتبعها بها لإيران قد كشفتا له عن وجود رغبة مشتركة لدى البلدين من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر، كما ألمح إلى أنه لا يوجد مانع من حيث المبدأ لقيام سوريا بدور الوسيط لحل هذه القضية»[١].

– – –

الجمهورية اللبنانية:

بالنسبة لموقف لبنان من قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران فإنه ومن خلال متابعة الوضع اللبناني نجد أنه يواجه العديد من الضغوط الإيرانية، لذلك لا يوجد أي تصريح لبناني رسمي بأحقية دولة الإمارات العربية المتحدة بجزرها الثلاث، ولكننا نجد أنه ومن خلال اللقاءات الجانبية مع المسئولين اللبنانيين فإن معظمهم يحرص على التأكيد على أحقية دولة الإمارات لجزرها الثلاث، وأن موقف لبنان من قضية الجزر واضح وهو الداعم لدولة الإمارات.

ولقد برز هذا الأمر بصورة واضحة خلال الأسبوع الثقافي الذي عقد في لبنان في العام ٢٠٠٣م عندما كان سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة رئيس الوفد آنذاك، حيث إنه ومن خلال ضغوطات إيران وحلفائها في لبنان طلب من القائمين على برنامج ذلك الأسبوع طلب من القائمين على برنامج الأسبوع الثقافي للدولة إلغاء ندوة كان مقررًا عقدها عن جزر الإمارات الثلاث، لكن ونتيجة للموقف الحازم للشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة رئيس الوفد، وبسبب تدخل رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود فقد تم إقامة الأسبوع الثقافي كاملًا بما فيه ندوة الجزر الإماراتية.

– – –

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية)، مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية ـ العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

المملكة الأردنية الهاشمية:

أعربت الحكومة الأردنية عام ١٩٧١م عن أسفها لقيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث، وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأردنية في تصريح له أن الأردن ترى وجوب إنهاء الخلاف بين إيران والدول العربية المعنية بالطرق السلمية حفاظًا على الأمن في المنطقة، وعلى العلاقات التقليدية التي تربط الشعبين: العربي والإيراني(١).

وفي الإطار ذاته فقد نشرت الصحف الأردنية الكثير من المقالات التي تؤيد موقف الإمارات من قضية الجزر، والتي تؤكد باستمرار على أن حل هذه القضية هو المخرج الوحيد لإقامة علاقات حسن جوار عربية مع إيران(٢).

الجماهيرية العربية الليبية:

اتخذ النظام الليبي موقفًا أشد صلابة تجاه المصالح البريطانية في ليبيا من منطلق شعار قومية المعركة العربية بالنسبة لجميع القضايا العربية، ومن منطلق أن بريطانيا هي المسئولة من الناحية العسكرية والتاريخية عن حماية الجزر بموجب المعاهدات المعقودة، وهذا ما جعل الحكومة الليبية تؤمم شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا وتطلق عليها اسم «شركة بترول الخليج العربي»، إضافة إلى سحب أرصدتها المودعة في المصارف البريطانية، وأعلنت أن هذه الإجراءات موجهة ضد بريطانيا بسبب تواطئها وتسليمها الجزر العربية في الخليج إلى نظام الشاه(٣).

وقامت ليبيا فور احتلال إيران للجزر الإماراتية بإيفاد أحد قيادات الجماهيرية الليبية واجتمع بحاكمي الشارقة ورأس الخيمة وعرض عليهما القيام بحرب شعبية والسماح لليبيا بإرسال مقاتلين شعبيين من أبنائها ومن أبناء دول عربية أخرى لتحرير الجزر.

وأيدت ليبيا جميع القرارات ذات العلاقة بالجزر الإماراتية المحتلة الصادرة عن مجلس الجامعة العربية.

---

(١) جريدة الخليج (الشارقة ـ العدد ٣٤٠، ١٨ ديسمبر ١٩٧١م).
(٢) ورد في صفحة: عربي ودولي الصادرة عن صحيفة الرأي الأردنية في ٢٠٠٥/٥/١١م.
(٣) جريدة الخليج (الشارقة-العدد٣٣٢-٩ ديسمبر ١٩٧١م).

كما عَبَّرَت ليبيا أيضًا ومن خلال الاتحاد المغاربي في بيان مجلس رئاسته الختامي في نوفمبر ١٩٩٢م عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات وأعرب المجلس عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في قضية جزرها المحتلة.

وشاركت ليبيا في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في القاهرة فيما بين (٢١-١٩٩٦/٦/٢٣م) والذي تضمن بيانه الختامي تأكيد القادة على سيادة الإمارات على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادتها.

– – –

الجمهورية التونسية:

تتعامل القيادة التونسية مع هذا الملف بحذر شديد؛ فهي مقتنعة بأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزرٌ إماراتية احتلتها إيران بالقوة، وهي تؤيد من حيث المبدأ الموقف الإماراتي الثابت تاريخيًّا، وتساند في الوقت نفسه حل الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، كما أنها أعربت أيضًا عن استعدادها للقيام بمساعٍ للتقريب بين موقفي دولة الإمارات وإيران وبالفعل أخطر وزير الشئونً الخارجية التونسي الجانب الإماراتي في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م بأنه بمناسبة الزيارة التي يستعد للقيام بها إلى إيران، وتكليف الرئيس زين العابدين بن علي له بتقديم مقترح تونسي للقيام بوساطة لدى السلطات الإيرانية بشأن إيجاد حل تفاوضي لقضية الجزر المحتلة، فقد طلب الحبيب بن يحيى إشعاره بالطلبات أو المقترحات الإماراتية ليقوم بنقلها إلى الجانب الإيراني. وقد استجابت الإمارات لذلك، وأخبرته بوجهة نظرها ومطالبها ومقترحاتها بشأن هذه القضية.

ويلاحظ بصفة عامة أن الموقف التونسي بشأن الجزر الإماراتية المحتلة يتناغم مع المواقف العربية الصادرة عن اجتماعات الجامعة العربية، إلا أنه وبعد أن كان الموقف مسانِدًا تمامًا لدولة الإمارات خاصة أثناء قطع العلاقات التونسية الإيرانية في عقد الثمانينيات، فإنه شهد بالمقابل بعض التعديل خاصة في الفترة الأخيرة وذلك بعد استئناف العلاقات بين تونس وإيران والتي تشهد تطورًا متسارعًا، كما انعكست تداعيات هذا التطور على وسائل الإعلام الرسمية الناطقة باسم الحكومة والحزب الحاكم، وأصبحت لا تتطرق من قريب أو بعيد لقضية الجزر الإماراتية المحتلة من خلال المقالات الافتتاحية أو مقالات التحليل السياسي لمختلف القضايا.

– – –

المملكة المغربية:

أيدت المغرب جميع القرارات المتعلقة باحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والصادرة عن مجلس الجامعة العربية وعددها ثمانية عشر قرارًا وآخرها بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨م.

وقامت وزارة الخارجية والتعاون المغربية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤م بإصدار بلاغًا جاء فيه: «تلقت المملكة المغربية بقلق بالغ أنباء الإجراءات التي تشكل انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، ولا تأخذ بعين الاعتبار علاقات الأخوة وحسن الجوار التي تجمع بين البلدين والشعبين: الإماراتي والإيراني، وإذ تعبر المملكة المغربية عن تضامنها التام مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في هذه القضية فإنها تطالب حكومة إيران بمراجعة موقفها وذلك بإلغاء الإجراءات المتخذة ومراعاة الظروف الإنسانية للمقيمين بالجزيرة، والعمل على حل القضية بالطرق السلمية وعلى أساس احترام مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وحسن الجوار والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية».

وقد عَبَّرَت المغرب كذلك عن موقفها هذا من خلال نص البيان الصادر عن مجموعة دول الاتحاد المغاربي في دورته العادية الخامسة في الفترة الواقعة ما بين (١٠-١١) نوفمبر ١٩٩٢م في نواكشوط، والذي أدان الإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية وأعرب عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

كما احتضنت مدينة الرباط المغربية بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣م وعلى هامش معرض أسبوع الإمارات بالمغرب ندوة حول جزر الإمارات المحتلة الثلاث تم فيها عرض دراستين حول الحقوق التاريخية القانونية لدولة الإمارات على جزرها الثلاث ألقاها الأستاذان عبد الوهاب عبدول وأحمد جلال التدمري وحضرتها عدة شخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية وصحافية مغربية، وقد حظيت الندوة بتغطية إعلامية رسمية وحزبية واسعة.

وقد تطرقت المغرب في كلمات وفودها في بعض دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية المحتلة الثلاث، ومنها الكلمة التي ألقاها الدكتور وزير الشئون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م في الدورة الحادية والخمسين، والتي جاء فيها حرفيًا: «لا زال موضوع الجزر الإماراتية؛ طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى لم يجد طريقه إلى الحل ومن منطق ما يجمع بيننا وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من وشائج القربى والأخوة، ومن منطلق ما يجمع بيننا وبين إيران من علاقات تاريخية أخوية فإننا ندعو الدولتين الجارتين إلى إيجاد حل نهائي لهذه الأزمة، يقوم على احترام سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عل جزرها وعلى احترام وحدتها الترابية بناءً على ما يجمع بين هاتين الدولتين من علاقات الجوار وعلاقات تقليدية يجب

توظيفها لما فيه خير الشعبين: الإماراتي والإيراني، وبما يعود بالاستقرار على المنطقة».

– – –

دولة موريتانيا:

عند مراجعة الموقف الموريتاني من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة نلاحظ ما يلي:

- أيدت جميع القرارات المتعلقة باحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث الصادرة من مجلس الجامعة العربية وآخرها بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨م.

- عبرت موريتانيا بالإضافة لدول الاتحاد المغاربي حسب نص البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة الاتحاد المغاربي المنعقد فيما بين ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٢م بنواكشوط عن إدانتها للإجراءات المخالفة للاتفاقيات الدولية التي عمدت إليها إيران بتغيير وضعية جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات وأعرب المجلس عن تأييده للحقوق الثابتة لدولة الإمارات في الجزر الثلاث.

- كانت موريتانيا ضمن الدول العربية التي شاركت بمؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في القاهرة فيما بين ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣م والذي تضمن بيانه الختامي تأكيد القادة على سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادتها.

ومن خلال كلمات رؤساء الوفود المتحدثة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تطرقت موريتانيا في بعض الدورات إلى قضية الجزر، وآخرها الدورة (٥٢) لسنة ١٩٩٦م، وفيما يلي النص الحرفي للجزء الخاص بالجزر المحتلة خلال الدورتين (٥٢و٥٣) للجمعية العامة في سياق الكلمات التي ألقاها وزير خارجيتها:

- في الدورة (٥١) للجمعية العامة: «وفي منطقة الخليج أيضًا فإننا نجدد دعمنا لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل استرجاع سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى».

- وفي الدورة (٥٢) للجمعية العامة: «إن بلادي ترى أن لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الحق الثابت في استرجاع سيادتها كاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ونجدد تأييدنا ومساندتنا في عملها في الحصول على حقها بكل الوسائل الشرعية المتاحة».

– – –

دولة جيبوتي:

أما بالنسبة لموقف جيبوتي من قضية الجزر الإماراتية المحتلة؛ فقد أكد الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر حيلة أثناء زيارته لدولة الإمارات في ٧ أيار/مايو من العام ٢٠٠٠م دعم بلاده الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة

بشأن جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، وقال: إن جيبوتي تقف مع الإمارات في قضيتها العادلة مشيرًا إلى أن الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة منطق مرفوض ولا مبرر له.

ثانيا: المواقف الأوربية والدولية

دعا الاتحاد الأوربي أكثر من مرة إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع حول الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات، التي تحتلها إيران، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي، أو من خلال المفاوضات المباشرة، أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وقد أكد البرلمان الأوربي خلال جلسته المنعقدة في ٢٠٠٤/٥/١٧م تأييده ومساندته لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من احتلال القوات الإيرانية للجزر الثلاث، والتي تعود أحقيتها التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقام البرلمان الأوربي بتكليف رئيس البرلمان بنقل هذا التأييد إلى حكومات الدول الأعضاء في البرلمان، ولم تكتف الدول الأعضاء في البرلمان الأوربي بالتأييد، بل وعدت بالقيام بالمساعي المناسبة، لإعادة الجزر إلى الإمارات. وقد قامت هذه الدول بتنفيذ وعودها فعلاً مما أثار غضب الجانب الإيراني رافضاً الدعوة الأوروبية لمعالجة هذا الخلاف ومدعياً بأنه لا يوجد خلاف أصلاً.

المملكة المتحدة:

حثت الحكومة البريطانية السلطة الإيرانية لأن تسعى إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة أبو موسى مع جيرانها في الخليج، وقالت وزارة الخارجية في بيان لها: أن المحافظة على الاستقرار والسلام ينبغي أن يكون هدفًا رئيسا لكل دول المنطقة.

وكشفت المصادر عن أن الحكومة البريطانية قد أثارت الموضوع مع إيران في شهر إبريل ١٩٩٢م خلال زيارة مسئول إيراني (مدير إدارة غرب أوروبا) لبريطانيا، وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدي إلى وقوع خطر إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة، وإن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران من نوايا بأنها على استعداد للتعاون مع جيرانها في الخليج[١].

إضافة لذلك فقد نفت وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٩٢م، جود أي اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث أراضٍ إيرانية.

---

(١) جريدة الخليج، العدد (٤٨٧٣)، ١٩٩٢/٩/١٢م، ص (٢).

وقد اتسم الموقف البريطاني في بدايته إزاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث بالصمت، وزعم متحدث بريطاني أن قيام الحكومة الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث لن يؤثر على سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

وفي حقيقة الأمر فإن الاحتلال تم قبل انتهاء مفعول معاهدة الحماية، ولما كانت بريطانيا مسئولة مسئولية مباشرة عن الشئون الخارجية لإماراتي الشارقة ورأس الخيمة طبقًا لهذه المعاهدة فأنه كان من المفروض عليها أن تدفع أي اعتداء يقع على سلامة أراضي هاتين الإمارتين، لكن مثل هذا للأسف لم يحدث، وأدى سكوتها على الاحتلال إلى إخلالها بالتزاماتها تجاه الإمارات العربية[١].

وهذا يعني أن بريطانيا تواطأت مع إيران (الشاه)، وهذا ما يشير إليه تسلسل الأحداث والسياسة البريطانية الاستعمارية عموماً، وهذا ما أكده السكوت والتواطؤ البريطاني، وغض النظر عن احتلال الجزر من قبل حليفها آنذاك شاه إيران.

– – –

الولايات المتحدة الأمريكية:

أكدت مصادر أمريكية مسئولة[٢] «أن الولايات المتحدة أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث أنها تعارض الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى، والتي تعطي انطباعًا قويًا يفيد بنية إيران ضم الجزيرة إليها، وشددت خلال هذا الاتصال على أن الإدارة الأمريكية تؤيد الحل السلمي للأزمة، وأنها تدعم دول الخليج» وقال مسئول كبير في الخارجية الأمريكية «يبدو أن إيران سعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبو موسى، لكنها لم تفعل ذلك بصورة كاملة، إذ أنها لم تطرد بقية رعايا الإمارات العربية المتحدة المقيمين على الجزيرة، ولكنها مارست الضغط على السكان من غير مواطني الإمارات»[٣].

وأضاف «ليس من الواضح ما الذي يعتقده الإيرانيون إذ أن ما فعلوه لا يخدم أي هدف مفيد، كما أنه أثار ذعر جيران إيران من العرب، ودفعهم إلى

---

(١) الراوي، جابر إبراهيم. مرجع سابق. ص (٢٢٠).
(٢) خالد الملا، مرجع سابق، ص (١٦٧)، ومجلة الوسط، العدد (٣٤)، ١٩٩٢/٩/٢٨م وكذلك جريدة الاتحاد ١٩٩٢/١٠/٢م.
(٣) مجلة الوسط، العدد (٣٤)، ١٩٩٢/٩/٢٨م وكذلك جريدة الإتحاد ١٩٩٢/١٠/٢م.

الاستنتاج بأن إيران معادية، إلا أن الدافع غير واضح، فهل السياسة الإيرانية معادية؟ أم هل ببساطة سياسة غير متجانسة وغير منسجمة؟».

وقال المسئول الأمريكي «الموقف الأمريكي واضح، فنحن نؤيد دول الخليج، فهي صديقتنا، وهي تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية»، كما أكدت تأييدها الكامل لموقف دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية إزاء مشكلة الجزر الثلاث، وأعلنت رفضها لممارسة إيران ومحاولة فرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى، وأكدت الإدارة الأمريكية لدول مجلس التعاون أنها ستتعاون معها عما قرب وبقوة لتحقيق وتوفير احتياجاتها الدفاعية.

– – –

جمهورية فرنسا:

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية: «إن هناك بعض القلق بشأن جزيرة أبو موسى التي يدور حولها الكثير من اللغط، وفيما يعنينا فأننا نتابع باهتمام وباتصال وثيق مع شركائنا الإماراتيين تطور الوضع في الجزيرة منذ الربيع الماضي (١٩٩٢م)، وإن فرنسا وانطلاقا من احترام مبدأ سلامة أراضي الدول والتعايش السلمي بين الأمم، تعتبر بأنه يتعين عدم اللجوء إلى أي تصرف من جانب وأحد يؤدي إلى تدهور وضع العلاقات بين بلدان المنطقة»(١).

– – –

جمهورية تركيا:

أيدت تركيا سنة ١٩٩٢م على ضرورة إيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة أبو موسى، وذكر ناطق باسم وزارة الخارجية التركية «أن على الدول المطلة على الخليج أن تجد حلا بالتفاوض للمشكلة في إطار القانون الدولي، وأن تركيا تولي أهمية كبيرة لتوفير السلام والأمن في الخليج، حيث تسود الشكوك وبخاصة بعد حرب الخليج»(٢).

– – –

بناءً على ما ورد سابقًا فإننا نستنتج سلامة الموقف العربي الإماراتي فيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث، وبالمقابل يتبين لنا ضعف الموقف الإيراني وضعف حججه وتهربه من الواقع ورفضه لأي حوار أو حل سلمي للجزر.

وتبقى هذه القضية هي القضية المركزية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بقيت هذه القضية وعلى مدار سنوات الاحتلال تمثل الشغل

---

(١) جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٩/١٦م.
(٢) ملف الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ١٩٩٢/٩/١م.

الشاغل في السياسة الخارجية الإماراتية، ويعتبر موقفها الداعي لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية معبرًا عن الحكمة والاعتدال التي تعتبر السمة الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية وصانع القرار فيها.

– – –

– –

–

الفصل السادس

توجهات سياسة الإمارات

نحو القضايا العربية

المبحث الأول
مواقف الإمارات من أهم القضايا العربية
وجهودها لدعم التكامل العربي

لقد أشرنا وفي أكثر من موقع على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على إعطاء انتمائها إلى أمتها العربية الصدارة في سياستها الخارجية ولا أدَل على ذلك من انضمامها إلى جامعة الدول العربية في اليوم الرابع مباشرة من استقلالها وإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد حدد الدستور الاتحادي الدائم الثوابت العربية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات وتم تفعيل هذه الثوابت على الصعيد العملي(١).

فقد حرصت الإمارات على إقامة علاقات طيبة وودية مع جميع الدول العربية، والسعي لتصفية الخلافات العربية من خلال دعوات المصالحة العربية وكذلك الجولات التي قام بها الشيخ زايد رحمه الله للمساهمة في حل القضايا العربية، وتدعيم مقومات الوحدة العربية معتبرًا أن الاتحاد هو نواة للوحدة العربية، ففي كلمة وجهها رحمه الله إلى أفراد القوات المسلحة الإماراتية بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لقيام الاتحاد عام ١٩٨٧م قال: «إن الوحدة التي تعتبر دولة الإمارات نواتها ليس حلمًا أو ضربًا من الخيال، بل هي واقع وقدرة هذه الأمة الذي يمكن تحقيقه إذا صدقت النوايا وتفاعلت الأماني والطموحات بالمساعي والعلم»(٢).

لقد تميزت ممارسات السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات بالفاعلية والحرص على المساهمة في نزع فتيل الخلافات بين الدول العربية ودعم قضايا العرب، وفي الوقت نفسه عملت على تقديم يد العون والمساعدة لهذه الدول في سبيل دعم البنى الاقتصادية في تلك الدول، وبالتالي فإن الجانبين الدبلوماسيين السياسي والاقتصادي قد سارا جنبًا إلى جنب في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الدول العربية.

وإذا ما استعرضنا مواقف دولة الإمارات تجاه القضايا العربية منذ استقلالها حتى الآن نجد أنها كانت دائمًا داعمة للمواقف العربية في مختلف القضايا ولمواجهة الأخطار والتهديدات التي أحدقت بالأمة العربية كالقضية الفلسطينية، وحرب لبنان ومحنة الشعب الصومالي، وغيرها الكثير.

---

(١) التدمري، أحمد جلال. (٢٠٠٢). ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥٩).
(٢) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). مرجع سابق. ص (٩٧- ١١٢).

وقد سعت الإمارات كذلك للمشاركة في العمل العربي المشترك، وتوحيد جهود الدول العربية بشكل عام، مدركة أهمية التلاحم العربي والعمل على بناء القوة الذاتية لمواجهة التحديات الإمبريالية والتهديدات الإيرانية المستمرة، والوقوف في وجه المؤامرات الصهيونية الموجهة ضد الأمن العربي، كما أن هذا التلاحم يدعم من قدرة الإمارات ودول الخليج الأخرى كدول منتجة للنفط في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

ومنذ تأسيسها قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالدعوة إلى وحدة الصف العربي، وكانت بداية الفاعلية السياسية والتضامن العربي الذي بلغ ذروته أثناء حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣م، إلا أن تلك المرحلة لم تستمر طويلًا،خاصة بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فبدأ النظام العربي يدخل في مرحلة من التفسخ والتداعي نتيجة للنزاعات والأخطار التي أحاطت بالمنطقة من نزاعات وسياسات من بعض الدول الإقليمية كإيران وإسرائيل(١).

وفي تلك المرحلة دعت دولة الإمارات إلى وحدة الصف ودفع الأخطار الخارجية عن الوطن العربي، فقد دعمت العراق في حربه مع إيران، وشجبت الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، واحتفظت بعلاقاتها مع مصر رغم المقاطعة العربية الدبلوماسية، ودعت إلى عودة مصر للصف العربي لأهمية دورها في النظام العربي.

وبعد أزمة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) أصاب النظام العربي حالة من التدهور والتفسخ بعد فترة من التقارب شهدتها مرحلة الثمانينيات، إلا أن هذه الأزمة قد طعنت حالة الوفاق العربي في الصميم، فقد جاءت الأزمة في وقت لم يكن الجسد العربي في تلك الحالة من القوة والتماسك التي تمكنه من تجاوز تلك الأزمة بسهولة حيث لم يكن النظام قد أتم مرحلة وقف التدهور التي بدأها عام ١٩٨٧م، وبالتالي كان من الطبيعي أن يحدث ذلك الانقسام الواضح في المواقف العربية تجاه أطراف أزمة الخليج، فوضعت هذه الأزمة النظام العربي في أزمة حقيقية فرضت واقعًا جديدًا يتعلق بمصير ذلك النظام فإما الاستمرار وإما الانهيار(٢).

وفي هذا الإطار فقط انطلقت نداءات الشيخ زايد رحمه الله بالدعوة للمصالحة العربية في الوقت المناسب، دعوة لإعادة وحدة الصف العربي وإعادة التلاؤم والالتحام بين الدول العربية ونبذ الخلافات جانبًا؛ لمواجهة الأخطار المحدقة بالنظام العربي ولمعالجة التقصير العربي «تجاه المهمة التاريخية والمسئولية الملقاة على عاتق القادة العرب»، فبدون التكاتف

(١) عبد الغني، جاسم محمد. (١٩٩١). المتغيرات العالمية وانعكاساتها على العالم العربي: الندوة الدبلوماسية في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام (١٩٨٨- ١٩٩٠).
(٢) سعيد، محمد السيد. (١٩٩٢). مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٥٨)، الكويت، فبراير ١٩٩٢م، ص (٧٠).

والتضامن وتوحيد الموقف لن نستطيع الوصول إلى حل قضايانا وسيظل العرب على حالتهم من الفرقة والتشتت والتردي[١].

وسنستعرض فيما يلي بعض المواقف الهامة التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضايا العربية، وسوف أخصص المبحث الآتي لمناقشة موقف الإمارات من هذه القضية الفلسطينية.

الإمارات والأزمات العربية الخلافات العربية – العربية:

ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في حل كثير من الأزمات والنزاعات العربية-العربية، متبعة في ذلك سياسة المبادرة أحيانًا ومكلفة من قبل المجموعة والجامعة العربية أحيانًا أخرى، مستغلةً في سبيل تحقيق ذلك علاقاتها الودية والمحايدة مع كافة الأطراف، وهذه الميزة هي التي دعت المجموعة العربية إلى اختيار الإمارات في معظم المهام، وقد أكدت دولة الإمارات منذ اندلاع الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥م، وما أعقبها من إفرازات وتداعيات، دعمها المطلق لسلامة لبنان ووحدة أرضيه وسيادته وعروبته، وقد حددت موقفها من هذه الأزمة وفق الأسس التالية:

١- دعم لبنان ماديًا ومعنويًا للمحافظة على طابعة العربي الأصيل.
٢- المساهمة في بسط سيطرة السلطة اللبنانية على كافة أراضي لبنان.
٣- التأكيد على وحدة لبنان أرضًا وشعبًا.
٤- الاستعداد للمساهمة في إعادة تعمير لبنان.

وتفعيلًا لهذه الثوابت وحينما اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية شاركت دولة الإمارات عام ١٩٧٧م، في قوات الردع العربية لحفظ الأمن في لبنان. ولم تترك سانحة إلا ودعت فيها المجتمع العربي والدولي إلى العمل على إنقاذ لبنان من محنته. خصوصا أنها تعتبر الحرب في لبنان كما يقول الشيخ زايد: «ضد مصلحة الأمة العربية، يضيع فيها المال والرجال بلا مبرر أو سبب، وتضعف القوة العربية بلا طائل، ونحن نسأل الله أن يمكن لبنان الشقيق من اجتياز المحنة حتى يعم السلام والاستقرار ربوعه وحتى ينطلق في مسيرة الإعمار والبناء».

وحين وصلت الأزمة اللبنانية إلى ذروتها في سبتمبر عام ١٩٨٧م، ولم يتمكن مجلس النواب اللبناني من الانعقاد لانتخاب رئيس جديد للبلاد، عندها أطلق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مبادرته الشهيرة التي دعا فيها إلى تحرك عربي فوري لإنقاذ لبنان ومساعدته على الخروج من محنته[٢].

---

(١) التدمري، أحمد جلال. (٢٠٠٢). مرجع سابق.
(٢) صحيفة اللواء اللبنانية، ١٩٨٨/١٠/٢٢م.

وفي أعقاب انفراجات على الساحة اللبنانية التي تمثلت في استسلام الجنرال ميشيل عون وبدء سيطرة الدولة على لبنان، أعرب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في حديث لجريدة الأنوار اللبنانية نشرته يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٠م، عن ثقته بأن لبنان على أبواب السلام والنجاة بعد محنته الأليمة التي دامت ١٥ عامًا.

ودعا الحكومة والمسئولين اللبنانيين إلى التركيز على دعم الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية وتقويتها وتعزيزها وخلق المزيد من أجواء التهدئة بين المواطنين مما يؤدي إلى استتاب الأمن وعودة الأمور إلى طبيعتها وبسط سيادة الدولة ومواجهة المعرقلين للسلام وتوحيد لبنان بقوة سيادة رادعة[١].

وقام ولي عهد دبي وزير الدفاع يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٠م، بأول زيارة يقوم بها مسئول عربي على هذا المستوى إلى لبنان لنقل تحيات وتهاني الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بعد تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي.

وأعلن لدى وصوله بيروت: « نحمد الله الذي كتب لنا أن نعيش هذه الأيام المجيدة وأن نرى إخوة لنا يحققون نصرًا مؤزرًا ويحررون أرضهم من الاحتلال الإسرائيلي، مسجلين واحدة من أنصع الصفحات في التاريخ العربي الحديث، وأقول لأهلنا في لبنان إن تحملكم أعباء كبيرة في تاريخ الصراع العربي مع إسرائيل وقدرتكم على الصمود وكفاح أبنائكم، قد أظهر معدنكم الأصيل وجدارتكم بوطن حر كريم، وأكد دوركم الريادي في محيطكم ومنطقتكم».

وقال: «لقد أثبتم أن العين التي تنظر في الاتجاه الصحيح يمكن أن تقاوم المعتدي وأن الدم الذي يبذل في المكان الصحيح ينبت شجرة الحرية، وأن فئة قليلة متمسكة بحقوقها تستطيع أن تصنع المعجزات وتتصدى للمعتدي وتلحق به الخسائر وتجبره على الفرار».

وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في لقاء مع رجال الصحافة والإعلام أن زيارته للبنان الشقيق تأتي بتكليف من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حيث نقل تحياته وتهانيه للبنان رئيسا وحكومة وشعبا، كما هنأ اللبنانيين باسمه على تكاتفهم والحفاظ على وحدتهم الوطنية مما أسهم في تحقيق هذا الانتصار العظيم على قوة عسكرية غاشمة.

وحول مساعدات دولة الإمارات للبنان في مسيرة البناء والتعمير أكد أن دولة الإمارات رئيسا وحكومة وشعبا تقف إلى جانب لبنان وشعبه في إعادة تعمير ما تم تخريبه من قبل العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني، وأشار

---

(١) مبارك، وليد. (٢٠٠٤). مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات(٨٦)، أبو ظبي.

في هذا الصدد إلى أن الوفد المرافق له والذي يضم عددا من كبار المسئولين ومدراء الدوائر سيتوجهون إلى الجنوب اللبناني يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٠م، للاطلاع على احتياجات الشعب اللبناني وتقديم ما يمليه علينا الواجب الوطني والقومي تجاه أشقاء عانوا طويلا من جراء الاحتلال الإسرائيلي المدمر.

كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١م، في بيروت على الاتفاقية الخاصة بتنفيذ مشروع التضامن الإماراتي لإزالة الألغام في جنوب لبنان، بتكلفة قدرها ٥٠ مليون دولار أمريكي. وأعرب الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الذي حضر توقيع الاتفاقية، عن تقدير الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان، للمساهمة القيمة التي قدمتها دولة الإمارات لمساعدة لبنان، واعتبر أن التحرير الحقيقي لجنوب لبنان لا يتم من دون التخلص من الألغام التي تشبه جنودًا صامتين يتربصون بالأبرياء. وقال: «نحن محظوظون بما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة من التزام، إذ سيساهم في تسريع عملية نزع الألغام، وسيخفض المدة من عشرات السنين إلى سنوات قليلة».

فعلى صعيد الحرب الأهلية اللبنانية قامت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جهود الشيخ زايد رحمه الله بدور هام لإيجاد حل لهذه الحرب، وشاركت بعد ذلك لأول مرة في تاريخها بوحدة من قواتها في قوات الردع العربية، وفي عام ١٩٧٨م. وحين لم يتمكن مجلس النواب اللبناني من حل الأزمة بعثت وزارة الخارجية الإماراتية بمذكرة رسمية إلى الجامعة العربية يوم ٢٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٨م، تدعو من خلالها إلى عقد مؤتمر قمة عربي من أجل إنقاذ لبنان، مما أسفر عن عقد قمة عربية استثنائية في المغرب وتشكيل لجنة ثلاثية وضعت الأساس للتسوية التي توصل إليها القادة اللبنانيون في الطائف بالسعودية في أواخر عام ١٩٨٩م.

وفي إطار إعمار لبنان وأثناء انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات إلى لبنان لما تعرض له من أوضاع غير طبيعية خلال العقدين الماضيين، وقد عبر مندوب الإمارات الدائم في الأمم المتحدة عن موقف بلاده بقوله: «إن الدولة تشاطر الإخوة في لبنان الشقيق مطالبهم من أجل تعمير لبنان، وإن مساهمات ودور الإمارات العربية المتحدة أمر طبيعي ناتج عن الانتماء العربي المشترك».

وفي مؤتمر باريس الذي خصص لدعم لبنان الذي عقد في شهر تشرين ثان/نوفمبر ٢٠٠٢م، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن مساهمتها بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة اللبنانية، وذلك تعزيزًا للتعاون والجهد الدولي مع الجمهورية اللبنانية، لسد العجز في الدين العام وتشريع الإصلاحات الاقتصادية، وعليه فقد وقع وزير الدولة لشئون المالية والصناعة في دولة

الإمارات مع وزير المالية اللبناني على اتفاقية سندات الخزينة بقيمة (٣٠٠)مليون دولار قدمتها الدولة للبنان[١].

وباختصار فإن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من لبنان قد تمثل في:

أولًا: التأكيد على وحدة لبنان أرضًا وشعبًا.

ثانيًا: المساهمة في بسط سيطرة السلطة اللبنانية على كافة اراضي لبنان.

ثالثًا: دعم لبنان ماديًا ومعنويًا في إعادة إعماره[٢].

أما عن دور الإمارات في حل النزاع بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي فقد تمثل من خلال تكليفها هي والكويت من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتوسط في إنهاء النزاع، وقد أسفرت الوساطة عن إبرام اتفاقية بين الجانبين بعد جولة من المفاوضات، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢م.

وعلى صعيد الحرب الأهلية اليمنية فقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة قصارى جهدها من أجل إنهاء النزاع بين اليمنين: الشمالي والجنوبي وقد جاء هذا الموقف من الروابط العميقة التي تربط بين الشعبين: الإماراتي واليمني، حيث قام المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمساع حثيثة لإنهاء الصراع من خلال توسطه بين الرئيسين اليمنيين قبل اندلاع الحرب الأهلية في اليمن بحوالي شهرين؛ أي في آذار/مارس ١٩٩٤م، وقال الشيخ زايد رحمه الله: إن الوضع اليمني خسارة للأمة العربية ومضر للشعب العربي، وبعد اندلاع الحرب كثف رحمه الله من وساطته، وتحدث مرارًا مع قادة الشمال والجنوب لإنهاء الحرب واللجوء إلى العقل، وبعد انتهاء القتال دعا الشيخ زايد رحمه الله اليمنيين إلى المصالحة الوطنية وقال: «لقد حان الوقت لتضميد الجراح... وتجاوز الماضي، والابتعاد عن الانتقام».

وفي عام ١٩٩٢م، عندما وقعت الصومال في حرب أهلية مرعبة، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة القادة العرب للتوسط والعمل بفاعلية لإنقاذ الصومال والمساعدة في إنهاء أزمته، وعندما قرر مجلس الأمن إرسال قوات إلى الصومال في إطار جهود إغاثته بموجب القرار رقم (٧١٤) أطلق عليها (**Unisom II**) وافقت دولة الإمارات ولأسباب إنسانية على المشاركة بقوة

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (١٦٨).
(٢) المرجع السابق.

عسكرية صغيرة، وصلت إلى الصومال في ١٢ يناير ١٩٩٣م، وبقيت هناك لمدة عام[١].

وحرصًا من دولة الإمارات على وحدة الصف العربي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية قام الشيخ زايد رحمه الله بزيارة إلى كل من المغرب والجزائر في محاولة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع الناشب بين البلدين حول قضية الصحراء المغربية التي يرى المغرب أنها جزء لا يتجزأ من أرضه وترابه الوطني، في حين تقوم الجزائر باحتضان ودعم جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء، وإقامة الدولة الصحراوية مما ساهم في تأزم العلاقة بين البلدين، وقد أدى ذلك إلى إصابة الاتحاد المغاربي بالجمود.

وفي إطار الأزمة التي طرأت على العلاقات العربية والمصرية عام ١٩٧٩م، نتيجة لتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، وانعكاس تداعيات هذه الأزمة على البنية الأساسية لجامعة الدول العربية حيث تم نقل مقر الجامعة مؤقتًا من القاهرة إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في الجامعة، بادر الشيخ زايد رحمه الله لإصلاح الشرخ بين مصر وبقية الدول العربية، وقال: «إن قوة مصر هي قوة للعرب، وقوة العرب قوة لمصر»، وعندما قرر العرب عودة مصر للصف العربي في قمة عمان ١٩٨٧م، بادر الشيخ زايد رحمه الله إلى زيارة مصر قبل أي رئيس عربي آخر، وقد انطلقت دولة الإمارات العربية في مبادرتها لعودة مصر للصف العربي من منطلق أن وجودها في جامعة الدول العربية هو في مصلحة الأمة العربية[٢].

وفي إطار جهود دولة الإمارات العربية المتحدة قبل وأثناء وبعد أزمة الخليج الثانية التي تمثلت في احتلال العراق للكويت وما ترتب عليها من نتائج وويلات سنتحدث عنها بإسهاب في موقع لاحق من هذه الدراسة، ولكن نود الإشارة هنا إلى بروز «**إعلان دمشق ١٩٩١م**» في إطار التعاون العربي الذي كان المعول عليه عربيًّا أن يحل محل التعاون مع الأجنبي، ولكنه للأسف تعثر نتيجة لعوامل متعددة[٣].

فقد جاء ذلك الإعلان نتيجة للوضع المأساوي الذي خلقه غزو النظام العراقي للكويت، والذي أدى إلى شرخ عميق في النظام العربي، وفي هذا الإطار حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التعاون مع شقيقاتها أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الدول العربية تتجاوز سلبيات الصيغ القديمة؛ لذلك تم طرح ما يسمى بـ (٦ +

(١) صبيح، علي. (٢٠٠٤). النزاعات الإقليمية في نصف قرن (١٩٤٥- ١٩٩٥)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص (٢٦٣- ٢٦٩).
(٢) الكتاب السنوي، ١٩٩٧م.
(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (١٧٢- ١٧٣).

٢) أي دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى مصر وسوريا اللتين شاركتا إلى جانبها في عملية تحرير الكويت، وقد نجم عن هذا المشروع «إعلان دمشق» الذي وقعت عليه الدول الثماني المذكورة بتاريخ ١٩٩١/٣/٦م، ومن بين ما تضمنه الإعلان: العمل على بناء نظام عربي جديد، وتعزيز التعاون الاقتصادي، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالنواحي الأمنية فقد نص هذا الإعلان على ما يلي:

أولًا: اعتبار وجود القوات السورية والمصرية على أرض المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، وأن هذه القوات تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل وفعاليته.

ثانيًا: السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وخصوصًا الأسلحة النووية(١).

ما سبق يعتبر أمثلة على بعض مواقف ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه العالم العربي وعلاقتها معه، وهذا يمثل مدى العلاقة الوثيقة التي تربط دولة الإمارات بجميع الدول العربية، وحرصها على توحيد الصف العربي ونصرة قضاياه.

أما على الصعيد الاقتصادي وفي إطار سعي دولة الإمارات العربية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، نجد أنه على الرغم من ضعف العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات والدول العربية، وخاصة التجارية منها، شأنها في ذلك شأن التبادل التجاري بين الدول العربية عامة والذي لا يتجاوز في مجمله ٨% من مجموع حجم التبادل العربي، قامت دولة الإمارات من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية والاستثمار بتمويل مشاريع عدة في الدول العربية، إما عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة، أو منح غير قابلة للسداد في قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والخدمات الإقليمية والخدمات العامة، فعلى سبيل المثال، قدم صندوق أبو ظبي ومنذ إنشائه عام ١٩٧١م، ولغاية عام ٢٠٠٠م، قروضًا ومنحًا للدول العربية قيمتها حوالي (١٣.٥) مليار درهم تمثل نسبة ٨٥.٤٧% من مجموع قروض هذا الصندوق ومنح حكومة أبو ظبي، شملت (١٩) بلدًا عربيًّا(٢).

وقد عملت دولة الإمارات جاهدة على تفعيل تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية العربية من خلال جملة من الآليات والوسائل من مثل: بناء العلاقات الاقتصادية العربية بما يتيح الاستغلال المشترك للموارد المتاحة

---

(١) تجمد هذا الإعلان وتوقف العمل به؛ لأسباب متعددة سنعرض لبعضها لاحقًا.
(٢) صندوق أبو ظبي للتنمية (٢٠٠١).

بغرض إعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية، والتخطيط والتطوير الإداري للعنصر البشري، ووضع جهود التنمية في جميع الدول العربية، واضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المعنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتسهيل حركة انتقال السلع فيما بين الدول العربية، وتنشيط دور الغرف التجارية العربية – العربية، والعربية-الأجنبية التي تساهم بحد كبير في تنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي، وإعطاء أهمية قصوى للأمن الغذائي والعمل على خلق المناخ الذي يشجع عودة رءوس الأموال العربية المهاجرة، والعمل على التطوير التشريعي للمؤسسات العاملة في الأسواق المالية، بما يتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمالية وضرورة تحرير المصارف العربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تطوير العمل العربي المشترك، وإعادة هيكلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فقد تقدمت العديد من الدول العربية بمجموعة من المبادرات والاقتراحات التي تم دراستها وصياغتها على شكل ملاحق ومشاريع قرارات من قبل الأمانة العامة،وفي هذا الإطار وفي إطار تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك تحديدًا فقد تقدمت دولة الإمارات العربية من خلال وزارة المالية والصناعة بمذكرة تقترح تشكيل المجلس المالي والاقتصادي الوزاري للدول العربية بجامعة الدول العربية.

وترى دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال هذه المذكرة، ضرورة إعطاء أهمية قصوى لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، لما لهذا القطاع من دور في تكامل اقتصاديات المنطقة وفتح الأسواق وتسهيل التجارة البينية، وتشجيع الاستثمار وحركة رءوس الأموال، وذلك لمواجهة التغيرات والتحديات التي تواجهها الدول العربية في ظل التحول الاقتصادي نحو العولمة وتشكيل التكتلات الاقتصادية بين الدول من ناحية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل لمواطني دول المنطقة من ناحية أخرى.

وقد بينت الإمارات في اقتراحها أهداف هذا المجلس والدور الرائد الذي يمكن أن يقوم به، وتحديد المهام المقترحة لهذا المجلس، واقترحت كذلك بأن يعقد اجتماع سنوي على الأقل لمتابعة المهام المسندة إليه، وله أن يقوم بتشكيل اللجان الفنية المختصة إذا دعت الحاجة لذلك.

إذن وعلى صعيد المصالحة العربية فإن دولة الإمارات العربية قد سعت باستمرار مستغلة كل فرصة تتاح لها في سبيل التركيز على ضرورة وجود العلاقات العربية - العربية الودية والإيجابية، ودعت دائمًا إلى إزالة الخلافات بين الأشقاء العرب فيما بين بعضهم البعض من جهة، وفيما بينهم وبين جيرانهم من جهة أخرى، وتخفيف حدة الخلافات إن وجدت، لذلك فإن الدعوة للتصافي وتنقية القلوب والمصالحة بين الدول العربية بعضها البعض كانت ضرورة حتمية ومطلبًا أساسيًا لمواجهة الظروف غير المستقرة التي كان وما

يزال يعيشها ويمر بها الوطن العربي الكبير؛ فتحقيق الوحدة والتضامن العربي الذي هو من مرتكزات السياسة العربية لدولة الإمارات لا يتأتى له النجاح إلا بتحقيق مصالحة عربية شاملة تنقى فيها القلوب وتنبذ فيها الخلافات جانبًا[١].

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن تلخيص سلوك السياسة الخارجية لدولة الإمارات في محيطها العربي بما يلي:

أولًا: التزام دولة الإمارات بالمصلحة العربية العليا، والدفاع عن القضايا العربية.

ثانيًا: سعي دولة الإمارات الدءوب من أجل تعزيز التضامن العربي، وتنقية الأجواء العربية. والعمل على تصفية الخلافات العربية.

ثالثًا: المساعدات المالية والاقتصادية.

رابعًا: المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية.

خامسًا: دعم القضية الفلسطينية ماديًا ومعنويًا وسياسيًا.

سادسًا: الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبكافة القرارات العربية.

سابعًا: تنمية علاقاتها مع الدول العربية سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الجامعة العربية.

ثامنًا: الابتعاد عن سياسة المحاور العربية وانتهاج سياسة الباب المفتوح مع كافة التيارات والاتجاهات السياسية.

– – –

– –

–

(١) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). مرجع سابق. ص (١١١).

المبحث الثاني
الإمارات والقضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وهي لب قضايا الشرق الأوسط، ويؤمن الجميع بأنه لن تحل هذه القضايا ما لم تحل القضية الفلسطينية. وتعتبر القضية الفلسطينية عند كافة الأقطار العربية القضية الأولى والمركزية؛ وذلك منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١)بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م، والخاص بتقسيم فلسطين؛ فمنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز على هذه القضية والالتزام بها أحد المقاييس الوطنية والقومية لأي نظام سياسي عربي، بحيث لم يستطع أي نظام عربي أن يتنصل منها أو يتخلى عن العمل لضمان الحقوق الشرعية لشعب فلسطين بأي شكل أو صيغة سياسية كانت أم عسكرية، وإن كانت درجة التعامل معها والأساليب المتبعة في ذلك متفاوتة ومتباينة من نظام عربي لآخر(١).

ودولة الإمارات العربية المتحدة كأحد هذه الأقطار قد أكدت منذ استقلالها وعلى لسان رئيسها آنذاك الشيخ زايد رحمه الله على الالتزام التام بالمسئولية القومية تجاه تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، ودعمها المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك - السلطة الفلسطينية حاليًا - بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتأييدها لها واعترافها بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكدت دولة الإمارات كذلك إيمانها المطلق بأن حل الصراع العربي الإسرائيلي مرتبط تمامًا بتسوية القضية الفلسطينية، والذي لا يمكن أن يقوم إلا على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتحرير القدس العربية وإيجاد تسوية عادلة تضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني(٢).

وانطلاقًا من الموقف الثابت لدولة الإمارات العربية الداعم للقضية الفلسطينية، ونضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة، رحبت الدولة بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام إلى جانب تأييدها للمفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية في أطر ذلك المؤتمر،

---

(١) ثابت، عمرو جمال الدين. (٢٠٠٢). مفاوضات السلام وديناميات الصراع العربي - الإسرائيلي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٤٣)، أبو ظبي.

(٢) عبد الكريم، إبراهيم خالد. (٢٠٠٠). الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٣٨)، أبو ظبي.

والقائمة على أسس الشرعية الدولية والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري مجلس الأمن (٢٤٢) لعام ١٩٦٧م، و(٣٣٨) لعام ١٩٧٣م، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي إطار هذا النهج أكدت دولة الإمارات دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واسترداده لحقوقه المشروعة، كما أكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله دعم الإمارات للاتفاق الذي توصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، من أجل تحقيق الأهداف، والمصالح العربية الفلسطينية المنشودة، معربًا عن أمله في أن يكون هذا الاتفاق الخطوة الصحيحة على الطريق الصحيح(١).

وقد أكد راشد عبد الله وزير الخارجية في كلمته أمام الأمم المتحدة في أكتوبر من عام ١٩٩٥م: أن تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الحكومة الإسرائيلية، يعتبر خطوة هامة، وأساسية في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، أسوة بباقي شعوب العالم.

كما أن دولة الإمارات ترى أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يقتضي إحراز تقدم ملموس على المسارين السوري، واللبناني، الأمر الذي يتطلب جهدًا دوليًا أكبر. وخاصة من قبل راعيي مؤتمر السلام، لحمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ تعهداتها والتزاماتها في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) و(٤٢٥) القاضية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل، غير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف، والجولان السوري(٢).

ولم يتوقف دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للقضية الفلسطينية، عند حدود معينة حيث كانت في طليعة الدول التي دعمت قضية القدس، وساندت صمود المدينة المقدسة، ووقفت في وجه المخططات الإسرائيلية الرامية إلى

---

(١) مصلح، محمد. (١٩٩٧). مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٧)، أبو ظبي.
(٢) العلكيم، حسن حمدان. (١٩٨٧). الإمارات والمسألة الفلسطينية، مجلة شئون اجتماعية، العدد (١٤)، صيف ١٩٨٧م، ص (٣- ٣١).

تهويدها، ومصادرة أراضيها، كما نددت بشدة بقرار الكونجرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[١].

وقد أعلن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله عند استقباله الوفود المشاركة في مهرجان (من أجلك يا قدس)، الذي أقيم في المجمع الثقافي في أبوظبي، في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥م: إن دعمنا للشعب الفلسطيني سيستمر حتى يحقق هذا الشعب طموحه في إقامة دولته المستقلة، كسائر إخوانه في الوطن العربي.

كما أعرب رحمه الله عن استعداده لتقديم أي مساعدة يطلبها الإخوة الفلسطينيون من أجل بناء وطنهم مؤكدًا أنه سيقدم كل عون لما تحتاجه مدينة القدس الشريف فهي أحق بالدعم والمساندة من غيرها[٢].

كما قرر رئيس الدولة رحمه الله تمويل إقامة عدد من المشروعات السكنية التي تحمل اسمه في مدينة القدس، وكذلك عدد من مشاريع الترميم في المدينة، وقد أعلن ذلك وزير الإعلام في افتتاح المهرجان، وقال: إن الشيخ زايد رحمه الله قد أمر كذلك مؤسسة زايد للأعمال الخيرية وجمعية الهلال الأحمر بالدولة بتلبية المتطلبات الطبية، والتعليمية، والاجتماعية، لسكان القدس المحتلة، وتوفير ما يلزم لدعم المؤسسات المعنية بهذه النشاطات حتى يتسنى للمدينة المقدسة الصمود في وجه محاولات التهويد المستمرة.

وإيمانًا منها بالوضعية الدينية، والحضارية، والإنسانية الخاصة لمدينة القدس، سارعت دولة الإمارات فور صدور قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بنهاية شهر مايو عام ١٩٩٩م، بالتنديد بهذا القرار واعتبرته صدمة كبيرة، لأنه يشكل انحيازًا صارخًا لجانب إسرائيل، مؤكدة أنه يضعف إلى حد كبير مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى، وكأحد راعيي السلام في الشرق الأوسط، كما أنه يهدد بتقويض دعائم السلم في المنطقة.

وقال الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية: إن هذا القرار يعتبر تحديًا سافرًا لمشاعر الأمة الإسلامية جمعاء، لأن مدينة القدس لها وضعية دينية وحضارية، وإنسانية خاصة وهي محل اهتمام جميع

---

(١) مسلم،طلعت أحمد. (٢٠٠١). الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥١)، أبو ظبي.

(٢) اليازعي، سعد عبد الرحمن. (٢٠٠٣). المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٧)، أبو ظبي.

الأديان السماوية، ولهذا فإن وضعها النهائي يجب أن لا يحدد من قبل طرف واحد. كما أعرب عن أمله في أن تستمر الإدارة الأمريكية في دورها الحيادي كشريك نزيه، وفعال في مسيرة السلام للمساهمة في الوصول إلى حل شامل، وعادل، ودائم للصراع العربي الإسرائيلي.

كما بذلت دولة الإمارات جهودًا حثيثة خلال توليها رئاسة مجلس جامعة الدول العربية من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن، يدين الحكومة الإسرائيلية لمصادرتها ٥٢ هكتارًا من أراضي القدس الشرقية، لإقامة مستوطنات عليها. وقد طلبت دولة الإمارات عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، لاعتماد مشروع القرار المقدم من دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، والذي يدعو إلى إلغاء قرار المصادرة، وحين استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضد مشروع القرار، أعربت دولة الإمارات عن أسفها واستغرابها للموقف السلبي للولايات المتحدة(١).

ومن منطلق الموقف القومي والمؤيد والداعي والداعم للوحدة العربية وحتميتها في فكر ووجدان الشيخ زايد رحمه الله فقد أكد على أن سياسة دولة الإمارات تحرص على القضية الفلسطينية كحرصها على نفسها، وأكد رحمه الله هذا القول بالأفعال وأعلن عن استعداد بلاده لاستخدام طاقاتها وإمكانياتها كافة في سبيل تأمين الحقوق العربية المشروعة في فلسطين، وتحمل كل تضحية مهما بلغت لتحقيق هذا الهدف، وهذا ما يتضح من قوله رحمه الله: «نحن في الإمارات العربية المتحدة انطلاقا من العهد الذي قطعناه على أنفسنا منذ استقلالنا أن نكون في مقدمة المؤيدين للشعب الفلسطيني في نضاله، لا نبخل عليه بطلب يرتجيه منا»(٢).

لقد شكلت القضية الفلسطينية الاهتمام الأول في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ تسلم الشيخ زايد رحمه الله مقاليد الحكم والمسئولية الأولى؛ فقد دعم رحمه الله النضال الفلسطيني في قضيته العادلة التي هي قضية العرب الأولى، وجوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وشرارة معظم ما يجري في العالم من أحداث وتطورات.

وقد أعلن رحمه الله باستمرار، وفي أكثر من مرة ومناسبة أن كل تسوية جزئية أو جانبية لن تغير شيئًا من المشكلة، لذا لا يمكن الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة في منطقة الصراع العربي - الصهيوني، ولا يمكن تحقيق

---

(١) بن سعيد. (٢٠٠٣). نقلا عن: شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك. (١٩٩١م). زايد والسياسة الخارجية. منشورات ديوان رئيس الدولة، مطبعة الخالدية التجارية، أبو ظبي.

(٢) نقلًا عن: زايد والسياسة الخارجية. مصدر سابق، ص (٢٣٨-٢٣٩).

الاستقرار في الشرق الأوسط دونما إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة المسلوبة، وذلك بإعادة أرضه وكرامته وحريته.

وقد ربط رحمه الله بين حل القضية الفلسطينية والاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام بقوله: «وقد أكدنا مرارًا وتكرارًا وفي جميع المحافل الدولية أن السلام لن يتأتى إلا إذا تحمل العالم مسئولياته، وأوقف العدو عن عدوانه، وذلك بكف المساعدات العسكرية والمادية من قبل القوى التي تدعمه، كما أكدنا ونؤكد الحقيقة التي أقرها المجتمع الدولي بأسره، وهي أن قضية فلسطين هي الجوهر والأساس لمشكلة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن تسوية المشكلة إلا بإعادة الحقوق إلى أهلها، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وإقامة دولته المستقلة في فلسطين»(١).

كما أوضح الشيخ زايد رحمه الله ذلك أيضًا في معرض حديثه أمام المجلس الوطني الاتحادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦م: «إن القضية الفلسطينية والعدوان الصهيوني المستمر على الأمة العربية هما جوهر الصراع في الشرق الأوسط ولن يكون هناك سلام دائم في المنطقة بدون التوصل إلى حل عادل وشامل يؤمِن للشعب العربي الفلسطيني الشريد حقه المشروع في تقرير مصيره على أرضه، ويضمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإننا ندعم شرعية التمثيل الفلسطيني المعترف به عربيًا ودوليًا، ونؤيد جهودها الرامية إلى استعادة الحق الفلسطيني بإرادة مستقلة ورأي موحد»(٢).

وفي الواقع إن التصريحات الرسمية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله تمثل التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية، كما يمكن استقراء هذا الموقف من خلال المشاركات والمواقف الإماراتية الفعلية لنصرة القضية الفلسطينية؛ فإضافة للدعم المادي والمعنوي اللامحدود، وإضافة للسخاء الذي لم يناظره سخاء نحو الشعب الفلسطيني وسلطته الشرعية فقد كان هناك مشاركات ومواقف فعلية لنصرة القضية الفلسطينية ودعم الانتفاضة الفلسطينية ودعم أسر الشهداء والأسرى هناك.

وقد حددت الإمارات أهم المبادئ الأساسية التي تحكم سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وهي:

---

(١) من خطاب سمو الشيخ زايد رحمه الله في قمة عدم الإنحياز عام ١٩٨٣م، نقلًا عن أحمد علي السخنيني، مرجع سابق ص(٩٣).

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، مسيرة خمسة عشر عامًا من البناء والتقدم. مرجع سابق، ص (٦٤).

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

١- القضية الفلسطينية هي قضية كل الشعوب التي تقف ضد العدوان وترفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

٢- تقديم العون والمساعدة لكل الدول العربية لكي تستعيد أراضيها المحتلة بكافة الوسائل المتاحة.

٣- قضية شعب فلسطين هي قضية كل أولئك الذين يؤمنون بأن من حق كل شعب أن يقرر مصيره بنفسه.

٤- إن استعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة في أقرب وقت هي شرط جوهري لحل مشكلة الشرق الأوسط حلًا عادلًا ودائمًا.

٥- إن المجتمع الدولي وخاصة تلك الدول التي تدخلت في فلسطين عام ١٩٤٨م تتحمل المسئولية الثقيلة المتعلقة في إنصاف شعب فلسطين من الظلم الذي اقترف في حقه.

٦- إن الشعوب الإسلامية لن تقبل أي اتفاق أو تفاهم يبقي القدس الشريفة تحت الاحتلال، أو يخضعها لغير سيادة المسلمين.

إضافة لما سبق فقد كان لدولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية؛ سواء قبل العملية السلمية أو بعدها؛ فنظرًا لأهمية الموقف الدولي بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن السياسة والدبلوماسية الإماراتية لم تترك فرصة أو موقف إلا ووظفته لصالح هذه القضية المركزية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بادر الشيخ زايد رحمه الله إلى ترتيب حوار فلسطيني ياباني في العاشر من كانون أول/ديسمبر ١٩٧٩م، في أبو ظبي من أجل دفع اليابان لاتخاذ مبادرة عالمية لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة، وقد أكد وزير النفط في دولة الإمارات الذي أشرف على الحوار؛ الالتزام المبدئي لدولة الإمارات تجاه القضية الفلسطينية، كما أكد السفير الياباني: «إن الحوار الياباني الفلسطيني متواصل ونحن تخطينا المرحلة النظرية في علاقاتنا مع منظمة التحرير - آنذاك - إلى المرحلة العملية وكان هذا بفضل مبادرة الشيخ زايد - رحمه الله - وسياسته الحكيمة»، وقد طلب من الحكومة اليابانية الموافقة على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو ووافقت اليابان على ذلك.

ويؤكد هذا النهج أيضًا ما جرى بين الشيخ زايد رحمه الله والرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران أثناء زيارته إلى أبو ظبي في الخامس من آذار/مارس ١٩٨٠م؛ حيث أكد رحمه الله: «إن ما ترجوه دولة الإمارات من أصدقائها هو العمل بكافة الوسائل لإيجاد حل دائم وعادل للصراع العربي الصهيوني يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامته دولته الفلسطينية المستقلة فوق أرضه فلسطين»، وفي المقابل أكد الرئيس الفرنسي

قيام بلاده بمشروع تسوية عادلة وشاملة لمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على وضعها موضع التنفيذ لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية(١).

وقد تابع الشيخ زايد رحمه الله الموقف الفرنسي هذا وتحركاته في هذا الإطار؛ فبعد زيارة الرئيس الفرنسي إلى إسرائيل في تلك الفترة صرح رحمه الله لصحيفة لوموند الفرنسية قائلًا: «إن زيارة الرئيس ميتران إلى القدس ليس فيها ما يستوجب اللوم في حد ذاتها، فإن فرنسا بلد مستقل ولرئيسه الحق في الذهاب إلى أي مكان يطيب له، وإنه لموقف جدير بالاحترام تمامًا أنه يريد أن يكون صديق طرفين متصارعين وأنه يسعى للتوفيق بينهما، وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أن مثل هذا الموقف يتطلب نزاهة مطلقة». إلا أنه رحمه الله قد تابع مذكرًا بالموقف الفرنسي متأسفًا: «وللأسف فإنه لم يكن يخالجنا الشعور بأن الرئيس ميتران قد راعى كل القواعد التي يتطلبها الإنصاف، وفي نظرنا إن تصريحاته لم تكن متوازنة؛ فهو لم يقل لهم أعيدوا للعرب جميع الأراضي التي اغتصبوها كمدينة القدس والضفة الغربية والجولان وغزة، ولم يطلب منهم أن يكفوا عن التوسع والاعتداءات المتكررة ضد الدول العربية، وبصفة خاصة ضد لبنان، ولم يلمهم على طرد الفلسطينيين من وطنهم ومن ديارهم ليقيم مكانهم اليهود الروس أو الأمريكان، ولم يستنكر انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات الجائرة والاضطهادات ونسف آلاف المنازل في الأراضي المحتلة».

واختتم رحمه الله حديثه بالقول: «هذه الإسقاطات قد أدخلت الشك في نفوسنا حول نزاهة رجل يريد الاعتراف بحق الطرفين». مؤكدًا في الوقت نفسه: «فإننا سنجد أنفسنا مجبرين لاتخاذ الإجراءات المناسبة، فعلى سبيل المثال قد نحول تجارتنا إلى دول أوروبية أخرى تراعي مصالحنا وإحساسنا».

وهكذا كانت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تولي جل اهتمامها في كسب الموقف الدولي المبدئي لصالح الحق العربي، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتعامل مع مصالح تلك الدول بمقدار مواقفها من القضايا العربية المصيرية ومنها القضية الفلسطينية.

وإضافة لما سبق فقد بقيت دولة الإمارات مستمرة في الربط بين الاستقرار في منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة وبين الحل العادل للقضية الفلسطينية، وفي هذا الإطار فقد رأت الإمارات في الطرح الذي قدمه الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية رحمه الله أساسًا لحل القضية الفلسطينية ووضع حد للخلافات العربية، وذلك بعد تقديمه إلى جامعة

(١) جريدة الأنوار اللبنانية، بيروت، العدد (٦٩٣٠)، ١٩٨٠/٤/٤م.

الدول العربية لإقراره ورفعه إلى مجلس الأمن الدولي للنظر فيه والعمل بموجبه إذا أقره التصويت الدولي في المجلس.

وقد تبنت جامعة الدول العربية هذا المشروع بنقاطه الثماني بالإجماع، وذلك في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، مع إجراء بعض التغييرات على بعض بنوده (الرابع والسابع والثامن) بحيث يضمن هذا المشروع تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، وأن يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، ويضمن في الوقت نفسه تنفيذ تلك المبادئ[١].

أما فيما يتعلق بشأن السياسة الخارجية التي انتهجتها وتنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الدول التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل فقد كانت صارمة؛ فعلى سبيل المثال قامت الإمارات بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع زائير وكوستاريكا بسبب نقل سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤م، كما قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيريا بسبب إعادة علاقاتها مع إسرائيل.

موقف الإمارات من الانتفاضة الفلسطينية:

عندما انطلقت الانتفاضة الشعبية الأولى في فلسطين في الثامن من كانون أول/ديسمبر ١٩٨٧م، خاطبها الشيخ زايد رحمه الله: «أقول للانتفاضة ورجالها وأطفالها استمروا واثبتوا، حتى تحققوا ما تريدون، وتصلوا إلى ما يرضيكم، وهناك فكروا ولا تستعجلوا، فكروا وتشاوروا ثم اتخذوا ما تشاءون تجاه انتفاضتكم»، وقد حثّ رحمه الله كلًّا من منظمة التحرير وقائدها آنذاك ياسر عرفات رحمه الله والسياسيين في الخارج على أن لا يقدموا شيئًا أو يؤخروا شيئًا إلا بعد الاستماع إلى قادة الانتفاضة الموجودين في الداخل والتشاور معهم، واصفًا الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في كلمة ألقاها بمجلس بلدية لندن في ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٩م، بأنها: «انتفاضة شعب أعزل من السلاح يرفض العبودية، ويتوق إلى التحرر وإلى التمتع بحقوقه الإنسانية»[٢].

ولا شك أن هذه وصايا حكيمة تهدف إلى تنظيم الانتفاضة واستمرارها، مؤكدًا دعم دولة الإمارات الثابت والمطلق للقضية الفلسطينية بقوله: «إننا في

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، ص (٩٨).
(٢) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). مرجع سابق. ص (١٠٨).

دولة الإمارات العربية المتحدة تنطلق نحو نظرتنا للقضايا العربية، بأنها قضايا مرتبطة ببعضها، وبأن الألم العربي ألم واحد، وحينما يتألم عربي في فلسطين المحتلة أو في لبنان، فإن هذا الألم يصيب أبناء الإمارات العربية. فالأمن القومي العربي واحد ولا يمكن أن يشعر أحد منا بالطمأنينة ويترك أخاه يتصدع وأمنه وحياته معرضان للخطر»،وقد أكد رحمه الله ذلك في أكثر من مرة خلال لقاءاته المتعددة مع الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وهكذا دعا الشيخ زايد رحمه الله إلى الدعم المستمر للانتفاضة الفلسطينية الباسلة في الأرض المحتلة، محذرًا من هضم الحقوق الفلسطينية، داعيًا إلى عقد مؤتمر دولي يهدف إلى حل النزاع العربي - الصهيوني وفق الشريعة الدولية، ويلزم إسرائيل بتنفيذها، إذ أن عدم التزامها بقرارات الهيئات الدولية بشأن هذه القضية يشكل عقبة كبيرة في سبيل إيجاد حل عادل وسلمي ومشرف لها.

وقد أكد رحمه الله ذلك في خطاب قومي له أمام المجلس الوطني الاتحادي في ٢٧ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٨م، قائلًا: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي هي جزء من الأمة العربية، ملتزمة بمسئوليتها القومية، كما أننا في الوقت ذاته نحيي الانتفاضة المباركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ببسالة وشجاعة في الأراضي المحتلة، كما نؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلام في إطار الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبحضور جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل سلمي دائم وعادل».

وعندما ابتدأت العملية السلمية في المنطقة رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعلان الأمريكي - الروسي المشترك الذي صدر في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩١م، بشأن عقد مؤتمر للسلام في مدريد في ٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩١م، واعتبرت ذلك بمثابة بداية صحيحة على طريق استرجاع الأراضي العربية المحتلة، وإقرار تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

وكذلك رحب الشيخ زايد رحمه الله في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م باتفاق المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، معبرًا عن ذلك بالقول: «إننا نؤيد هذا الاتفاق وإن ما يرضي الفلسطينيين يرضينا، وهم أدرى بمصلحتهم وبالقرار المناسب لهم»، كما أصدر مجلس الوزراء بيانًا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م أعلن فيه تأييده للاتفاق باعتباره خطوة أولى في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[1].

– – –

– –

(١) الملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). مرجع سابق. ص (١٠٩).

المبحث الثالث

الإمارات وغزو العراق للكويت

نظرًا لأهمية أحداث وتطورات الغزو العراقي للكويت أو ما يعرف بـ «**أزمة الخليج الثانية**» وما كان لهذه الأزمة من انعكاسات وتداعيات خطيرة على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام، ومنطقة الخليج العربية بشكل خاص، ونظرًا لما ترتب عليها من آثار عميقة فإننا سنفرد في دراستنا هذه مساحة واسعة للحديث عن تطورات هذا الغزو وهذه الأزمة وانعكاساتها الدولية والإقليمية والعربية، وسنبرز كذلك موقف دولة الإمارات العربية من هذا الغزو، حيث شكلت هذه الأزمة شرخًا في النظام العربي وصل إلى حد إنهائه والإجهاز عليه، وتولد عنها تحالف دولي شارك فيه قرابة (٣٥) دولة ضد العراق[١].

وسنتطرق في حديثنا عن هذا الموضوع إلى جذور هذه الأزمة، والبيئة الدولية والإقليمية والظروف السائدة آنذاك (١٩٨٩ – ١٩٩٠م) ومن ثم سنتعرف على ماهية هذه الأزمة ودوافعها، وما ردود الفعل العربية والدولية على الغزو العراقي للكويت، وأخيرًا سنتحدث وبشكلٍ مفصل عن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الغزو، وتنسيقها على المستوى الدولي، والعربي، وعلى مستوى مجلس التعاون، وكيف كان سلوك السياسة الخارجية الإماراتية على المستوى الداخلي والخارجي، وما موقفها بعد عملية تحرير الكويت.

فبعد أقل من عامين على انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، وبعد فترة قصيرة من التقاط دول مجلس التعاون الخليجي لأنفاسه قام النظام العراقي بغزو الكويت الدولة العضو في هذا المجلس في ٢ آب أغسطس عام ١٩٩٠م[٢].

وتعود جذور الأزمة إلى الثلاثينيات من القرن العشرين؛ فلقد كانت المحاولة الأولى للتفكير في احتلال العراق للكويت في عهد الملك غازي ولكن الحكومة البريطانية حالت دون ذلك... هذه تكررت المحاولة مرة أخرى

---

(١) ثابت، عمرو. (٢٠٠١). الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٤١)، أبو ظبي.

(٢) الدجاني وآخرون. (١٩٩٧). أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

في أوائل الستينات عندما حاول عبد الكريم قاسم ذلك ولكن تدخل الجامعة العربية بإرسال قوات من الدول العربية حال أيضًا دون نجاح هذه المحاولة، وفي أوائل السبعينيات أيام حكم حزب البعث قام العراق بحشد قواته على الحدود مع الكويت مطالبًا بتأجيره جزيرتي «**وربة وبوبيان**» واستمر الوضع كذلك في استناد القيادة العراقية إلى بعض الدعاوي التاريخية المتكررة في تبرير غزوه للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠م(١).

وكما أشرنا فإن الغزو العراقي للكويت جاء بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بفترة وجيزة لم تعطِ دول المنطقة الفرصة لالتقاط أنفاسها، وفي فترة شهد العالم خلالها تغيرات غير عادية لم يشهد لها مثيلًا منذ الحرب العالمية الثانية؛ فقد شهدت هذا الفترة انهيار أحد قطبي النظام العالمي وهو الاتحاد السوفيتي بعد مروره بجملة من الأحداث بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى حدوث تصدعات سياسية هائلة داخل هذا الكيان أدت في النهاية إلى انهياره نهائيًا، كما أدى إلى تخلي الروس عن جميع التزاماتهم العقائدية والحزبية، ورغم محاولتهم العودة إلى لعب دور مؤثر في السياسة العالمية، وعلى الرغم من نجاحهم في تشكيل «**الكومنولث الجديد**» إلا أن هذه العودة كان ينقصها الكثير من عوامل القوة، وبالتالي لم يفلحوا في استعادة دورهم السابق كقوة عظمى(٢).

كما شهدت الفترة نفسها حدوث تحولات عالمية أخرى تمثلت في انهيار جدار برلين وما تلاه من أحداث شهدتها أوروبا الشرقية أدت إلى انهيار ما كان يطلق عليه الكتلة الشرقية الاشتراكية من الناحية السياسية والاقتصادية «**الكوميكون**» والعسكرية «**حلف وارسو**» وأدت الأحداث التي شهدتها أوروبا الغربية كذلك الى تعزيز الكتلة الغربية الليبرالية من الناحية السياسية بتوحيد المواقف تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، والناحية الاقتصادية من خلال تعزيز السوق الأوروبية وإنجاز التكامل الاقتصادي إلى درجة الحديث وقتئذ عن عملة واحدة وأطر واحدة، والعسكرية بزيادة الإصرار على إعادة هيكلة حلف شمالي الأطلسي وعضويته(٣).

---

(1) Edmund Ghareeb & Majid Khadduri, War in the Gulf 1990-1991. USA: Oxford University, Press 1997.
وانظر: خالد السرجاني جذور الأزمة بين العراق والكويت السياسة الدولية، العدد (١٠٢) تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠. ص (١٤- ١٧).

(٢) المصري، شفيق. (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر. دار العلم للملايين، بيروت، ص (٣٢- ٣٦).

(٣) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص ٢٦٢. وقد تم تحقيق ذلك في مرحلة لاحقة.

ونتيجة لهذه الأحداث الهامة لم يعد هناك عمليًا عالمًا ثنائي القطبية، وبالتالي لم يعد توازن القوى هو نقطة التوازن في النظام العالمي القائم تلك الفترة (١٩٨٩م) وما بعدها، وإنما أصبح العالم يخضع لقطبية أحادية سقط في ظلها مفهوم توازن القوى، وقد عززت الولايات المتحدة موقعها في النظام العالمي الجديد بفعل استغلالها لحرب الخليج الثانية بشكل كبير لتحقيق أهدافها في فرض زعامتها العالمية.

وعلى المستوى الإقليمي الخليجي فقد اتجهت أنشطة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو الجانب الاقتصادي، كما تزايد اهتمامها بالمسائل الأمنية الإقليمية وكان لموقف الحرب العراقية الإيرانية الأثر الأكبر في هذا الاتجاه، ولكن بقيت العلاقات فيما بين دول مجلس التعاون وإيران متوترة إلى حد ما، نظرًا لدور هذه الدول في مساندة العراق أثناء الحرب حسب وجهة النظر الإيرانية، إضافة للخلاف والصراع القائم بين إيران والسعودية حول قضية الحج، وقيام الحجاج الإيرانيين بأنشطة ومظاهرات سياسية، وكذلك استمرار قضية احتلال الجزر الإماراتية.

ويدل على اهتمامات مجلس التعاون بهذه القضايا تلك البيانات الصادرة عنه بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ودخول المنطقة مرحلة جديدة، ومثال ذلك البيان الصادر عن مؤتمر القمة العاشرة لهذا المجلس في ١٩٨٩/١٢/٢١م؛ والذي ركز على أمن الخليج واستقراره من ناحية والسعي إلى دفع عملية التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول الخليج من جهة وبين التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى، وقد أكد قادة دول مجلس التعاون في ذلك المؤتمر على جملة من القضايا الإقليمية من مثل: مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي وذلك انسجامًا مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والقوانين والأعراف الدولية، كما ركز بيان المؤتمر كذلك على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية يجب تدعيمها، واعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض النزاعات بين الدول تمشيًا مع مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية، وكذلك دعم الجهود الرامية إلى تثبيت السلام بين العراق وإيران[١].

وعلى المستوى الإقليمي العربي فإن أكثر ما كان يميز تلك الفترة هو الاتجاه إلى العمل العربي على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف بديلاً عن العمل العربي العام، كما سادت الواقعية على الشعارات الثورية، وكان هناك اتجاهاً وحدوياً ينظر إلى إمكانية القيام بخطوات وحدوية وسيطة ممكنة التحقيق وتتوفر لها مقومات النجاح بدلاً من تحقيق الوحدة العربية الشاملة الصعبة المنال في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك؛ بحيث تقوم هذه الفكرة على

(١) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، مؤتمر القمة العاشرة ١٩٨٩/١٢/٢١م.

تقسيم الوطن العربي إلى عدة أقاليم ومناطق فرعية تستطيع كل منها أن تدخل في علاقات تعاون وتكامل جماعيين، وترقى من خلال ذلك وفي غضون سنوات معدودة إلى مستوى السوق الأوروبية المشتركة، ومن المناطق العربية التي يمكن أن تخدمها هذه الرؤية هي تجمعات منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة المشرق العربي، ومنطقة وادي النيل ومنطقة المغرب العربي الكبير مع وجود بعض الدول المفصلية التي تشكل حلقات وصل بين هذه المناطق والتجمعات الأربعة.

وقد اعتقد كثير من الباحثين في تلك الفترة بأن بوادر الانفراج في العلاقات العربية بدأت بالظهور وأن عهد التردي العربي قد انحسر وأن العمل العربي المشترك من خلال التجمعات الإقليمية العربية قد حل محل التنابذ والصراعات والخلافات، ولا أدل من ذلك على ما ذهب إليه القادة العرب المؤتمرون في مؤتمر القمة العربية في بغداد في ١٩٩٠/٥/٣٠م، والذي أكد وقوف الدول العربية إلى جانب العراق ضد التهديدات الأمريكية الإسرائيلية، وتحميل واشنطن مسئولية استمرار العدو الإسرائيلي في سياساته العدوانية، كما أكد المؤتمر كذلك على وحدة الأمن القومي العربي والحق في ردع العدوان بالوسائل المناسبة، والتضامن مع العراق وليبيا، ودعم اتفاق الطائف الذي وضع حد للحرب الأهلية في لبنان، كما وربط المؤتمر بين إزالة الأسلحة المدمرة بالحل الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك دعم الانتفاضة الفلسطينية والأردن، ونـدد بالهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة[١].

ولكن بواطن الأمور كانت عكس ظواهرها؛ ففي ١٧ تموز/يوليو من عام ١٩٩٠م ألقى الرئيس العراقي السابق صدام حسين خطابًا في ذكرى ثورة ١٩٦٨م اتهم فيه بعض حكام الخليج بإلحاق الضرر باقتصاديات العراق نتيجة زيادة إنتاجهم من النفط مما أدى إلى خفض الأسعار وما يترتب على ذلك من خسائر فادحة للاقتصاد العراقي، وقد أكد هذا الموقف الرسالة التي قام وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز بتسليمها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس وأثار فيه قضيتين: الأولى؛ الحدود مع الكويت حيث اتهم الحكومة الكويتية بالتعدي على الحدود العراقية، والثانية؛ هي اتهام حكومة الكويت وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية العالمية وخفض أسعار النفط مما يشكل عدوانا على العراق.

---

(١) انظر موجز يوميات الوحدة العربية: أيار/مايو ١٩٩٠م، مجلة المستقبل العربي، السنة (١٣)، العدد (١٣٧)، تموز/يوليو ١٩٩٠م، ص (١٦٦- ١٦٧).

وبالنسبة لتطورات أزمة الخليج الثانية المتمثلة باحتلال العراق للكويت وما ترتب عليها من تداعيات وأحداث حتى وقتنا الحالي؛ فتعود بداية التوتر إلى نهاية عام ١٩٨٨م عندما راح العراق يطلب من الكويت تأجيره جزيرة «**بوبيان**» كي يحصل على منفذ بحري، إلا أن الكويت رفضت ذلك خشية من ردود الفعل الإيرانية التي هددت الكويت مرارًا من مغبة منح العراق أية تسهيلات، وكذلك ما وجهه وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز من انتقاد شديد اللهجة إلى الدول الأعضاء والمسئولة عن زيادة الإنتاج البترولي، والتي كانت الكويت من ضمنها حسب ترجيح الأوساط البترولية حينها.

وتوالت الأحداث لتزيد من تطور الأزمة وتعقيدها عندما قام الرئيس العراقي صدام حسين أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٠م، باتهام بعض القادة العرب في الخليج بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة تستهدف خفض أسعار النفط، وأضاف بأن الحروب يمكن أن تندلع لأسباب اقتصادية، ومنوهًا بأن انخفاض سعر برميل النفط دولارًا وأحدًا يكلف العراق ألف مليون دولار خسارة من عائدات النفط سنويًا، في الوقت الذي يحتاج فيه العراق لعدة مليارات من أجل حل مشكلاته الاقتصادية وديونه التي ترتبت عليه نتيجة حربه مع إيران.

وفي ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٠م نشرت بغداد الرسالة التي أبلغ بها العراق جامعة الدول العربية في ١٦ يوليو والتي يتهم بها الكويت بسرقة «البترول العراقي منذ عام ١٩٨٠م» وقضم جزء من أراضيه، وبذلك يطالب العراق الكويت بسداد (٢.٤) مليار دولار قيمة النفط المسروق، وهو يصف السلوك الكويتي بأنه عدوان عسكري على العراق، «كما اتهم العراق الكويت بانتهاز فرصة اندلاع الحرب بينه وبين إيران لتقوم بتنفيذ خطة التقدم التدريجي والمبرمج في اتجاه الأراضي العراقية»[١].

كما اتهم العراق كلًّا من حكومتي: الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصصها المقررة في منظمة الأوبك، واعتبرت الرسالة العراقية أن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يعتبر عدوانًا على العراق[٢].

وقد نفت الكويت الاتهامات الموجهة إليها من قبل العراق في اليوم التالي لتلقيها نص رسالة الاتهام في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٠م واتهمت العراق بمحاولة حفر آبار للبترول داخل الأراضي الكويتية أكثر من مرة وطلبت من جامعة الدول العربية التحكيم في نزاع الحدود القائم بين الدولتين، وبعد ذلك

(١) عبيد، مجدي علي. (١٩٩٠). المقدمات السياسية للغزو. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠، ص (١٨- ١٩).
(٢) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (٣٢٢- ٣٢٣).

بيومين ٢١ يوليو ١٩٩٠م اتهم العراق الكويت بالأعداد لتدخل القوات الأجنبية في الخليج، وذلك بطرح المشكلة على منظمة الأمم المتحدة متخلية في ذلك عن «**العمل العربي**» المتمثل في وساطة جامعة الدول العربية.

وقبل هذه التداعيات بشهر أي في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠م كان العراق قد أوفد السيد سعدون حمادي إلى الكويت وباقي الدول الخليجية الأخرى من أجل الاتفاق على التحضير لوضع سياسة عربية نفطية مشتركة موضع التنفيذ، خاصة بعد هبوط برميل النفط من (١٩) دولار إلى (١٦) دولار، طارحًا فكرة خفض الإنتاج بهدف رفع الأسعار، وأبلغ في الوقت نفسه قيادات هذه الدول بأن الشعب العراقي مهدد بالفقر، وطلب من كل دولة عربية خليجية تسديد مبلغ (١٥) مليار دولار لمساعدة العراق على بناء اقتصاده بعد حربه مع إيران التي «حمت الجناح الشرقي من الأمة العربية».

وقد طلب ذلك من جميع دول الخليج العربية بما فيها الإمارات، ولكنه ركز على الكويت والإمارات متهمًا إياهما بزيادة الانتاج، وبالتالي خفض أسعار النفط.

وردًّا على هذا الطلب اقترحت الكويت تقديم مبلغ (٥٠٠) مليون دولار تدفع خلال ثلاث سنوات.

وعلى الرغم من وساطات بعض الزعماء العرب في تلك الفترة، وحتى ٢ أغسطس ١٩٩٠م من مثل لقاء القمة بين الملك الحسين بن طلال والرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية، وشارك فيه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، وذلك في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٠م، كذلك الزيارة التي قام بها الرئيس المصري مبارك إلى كل من بغداد والكويت، إضافة لوساطة الملك حسين رحمه الله، إلى أن جميع هذه الوساطات والمساعي لم يكتب لها النجاح، وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠م أي قبل الغزو بيومين التقى ممثلون عن كل من العراق والكويت بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية لإجراء مفاوضات حول حقول النفط المتنازع عليها، ولكن بعد ساعتين من بدئها انهارت المحادثات وفي هذه الفترة تمكن العراق من حشد ما يقارب (١٠٠) ألف جندي على الحدود مع الكويت[١].

وفي الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م كان غزو النظام العراقي للكويت إذ صدر بيان عن وزارة الدفاع الكويتية في ذلك اليوم يفيد بعبور القوات العراقية للحدود الشمالية للكويت واستيلائها على عدة مواقع استراتيجية داخل الأراضي الكويتية، وفي بغداد صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة العراقية جاء فيه أن العراق استجاب لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة بالتعاون

(١) انظر: يوميات الأزمة (٣مايو- ١٥سبتمبر). مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠، ص (٢٠٤- ٢١٧).

معها ضد أي تدخل من الخارج في الشئون الكويتية على أن تنسحب القوات العراقية حالما يستقر الوضع.

وعند التعمق في دراسة أزمة الخليج والتعرف إلي الدوافع التي دفعت النظام العراقي للقيام باحتلال الكويت لوجدنا أن ممارسة السلطة المطلقة في بعض الأحيان قد تقود إلى نزعة المغامرة أو تؤدي بالنتيجة إلى الكثير من عدم الاستقرار، ولوجدنا أن تسلسل الوقائع واضح في أن خطأ الحسابات العراقية كان شرارة في المكان الخطأ في الزمن الخطأ في المناخ الخطأ(١).

ولعل سوء التقدير الذي رافق القرار العراقي باحتلال الكويت والمتمثل في: سوء تقديره للموقف العربي، وسوء تقديره بالنسبة لأهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة والغرب لما تحتويه من مخزون نفطي يشكل الشريان الحيوي لصناعاتهم، وإن صدام حسين لم يضع المتغيرات في الموقف السياسي الدولي في حساباته، وتصوره بأن الاتحاد السوفيتي سيقف إلى جانب العراق ومجيء الأزمة كذلك في وقت كانت تسود فيه أجواء الوفاق الأمريكي-السوفيتي وفي إطار توازن المصالح والابتعاد نسبيًّا عن مفهوم توازن القوى، كل ذلك ساهم في تورط العراق بهذه الأزمة التي لا مبرر لها، ناهيك عن أن الغزو بشكل عام غير عقلاني وغير أخلاقي، ولا ضير من الإشارة هنا بأن سياسة العراق قد انتقلت من «القضم والهضم» التي كانت سائدة في عهد نوري السعيد إلى سياسة «الضم» في عهد صدام حسين(٢).

وإذا كان نظام صدام حسين قد برر ظاهريًّا غزوه للكويت يتعلق بإغراقها السوق بالنفط والضغوطات الاقتصادية التي مورست على العراق، والتذكير بالارتباط التاريخي بين العراق والكويت ومحاولات العراق ضم الكويت له أكثر من مرة، فإن التحليل العميق لدوافع وأهداف الغزو قد كشفت لنا أمورًا أخرى، ودوافع أخرى نحو قرار الغزو والتي تقود إلى جملة من العوامل أهمها:

---

(١) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (٣٢٠- ٣٢٣). وانظر:
Robert Marbo. "Political Dimention of the Gulf Crisis" Gulf & World Oil Issues Series: Paper 1, Oxford Institute for Energy Studies, 3 October 1990. P.5.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات. (١٩٩٣). الآثار القانونية لغزو العراق لدولة الكويت ـ مقالات نشرت في بعض الدوريات المتخصصة/فهد بن عبد الله بن صالح ج ٢ كانون ثاني/يناير ١٩٩٣م.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولًا: طبيعة شخصية صدام حسين الاستبدادية، وتعطشه للسلطة وما تنتجه السلطة من إحساس بالعظمة، ثم نزعته الدائمة إلى المغامرة، ومركب الاضطهاد المترسب في عقلة الباطن[1].

ثانيًا: الوضع العربي وطموح صدام حسين لزعامة العالم العربي بعد عبد الناصر، ثم بعد المقاطعة الدبلوماسية لمصر من طرف العالم العربي بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، فاعتقد صدام أن بإمكانه أن يحتل مكانة جمال عبد الناصر، وأن تتبوأ العراق مكانة مصر الإقليمية.

ثالثًا: يضاف إلى ذلك تداعيات الحرب العراقية والإيرانية؛ فلقد كان للحرب العراقية الإيرانية وما ترتب عليها من آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية دورًا كبيرًا في الدفع نحو أزمة الخليج الثانية؛ فقد كان صدام حسين يردد دائمًا بأن العراق قام بحماية البوابة الشرقية للوطن العربي، ووقفه لتطلعات وأطماع الثورة الإيرانية تجاه المجتمعات الخليجية، وإحساسه بأهمية وجود منفذ بحري له على الشاطئ الشمالي للخليج العربي، كما خرج النظام العراقي من هذه الحرب بقوة عسكرية يحسب حسابها وترسانة أسلحة متطورة (مليون جندي مشكل من (٥٥) فرقة، (٥٠٠) طائرة، (٥٥٠٠) دبابة قد عززت جميعها من طموحات الهيمنة الإقليمية والعربية لدى الرئيس العراقي، وساهمت في اتخاذه قرار الغزو موجهًا جيشه إلى النقطة الأضعف (**الكويت**).

كما ترتب على هذه الحرب عاملًا آخر ساهم في أزمة الخليج واحتلال الكويت وهو عامل سياسي اجتماعي فبعد خروج العراق من الحرب منهكًا اقتصاديًا فإن التفكير بتسريح أعدادا كبيرة من الجيش سيزيد من مشكلة البطالة الموجودة أصلًا، وسيترتب عليه تطور اجتماعي سيكون سببًا لحدوث مشكلات سياسية تعززها تساؤلات الجند والشعب حول جدوى الحرب التي خاضوها لمدة ثمانية أعوام مع إيران، فرأى صدام حسين إشغال الداخل والجيش بقضية خارجة، وهي غزو الكويت.

رابعًا: الوضع الاقتصادي؛ لعل من أخطر النتائج التي خرج بها العراق من حربه مع إيران هو خسارته الاقتصادية الفادحة بسبب برامجه الطموحة في مجال التسليح والتصنيع العسكري، فبعد أن كان يملك احتياطي نقدي مقداره (٣٠) مليار دولار خرج من الحرب بديون تجاوزت الـ(١٠٠) مليار دولار فطالبت القيادة العراقية الدول العربية النفطية الثرية (**السعودية،**

(1) Robert Mabro. “Political Dimention of the Gulf Crisis” Gulf & World Oil Issues Series: Paper 1, Oxford Institute for Energy Studies, 3 October 1990. P.5.

الكويت، الإمارات) بمساعدة العراق في تسديد هذه الديون، وطلب من الكويت تمويله بـ(١٥) مليار دولار[١].

وزاد من تدهور الأوضاع بين العراق والكويت إن اتخذت الكويت في شهر أغسطس/آب عام ١٩٨٨م قرارًا بزيادة إنتاجها النفطي، مما حدا بالعراق إلى اعتباره عملًا استفزازيًّا وادعى أن ذلك أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمي وإلى خسارة العراق حوالي (٧) مليارات دولار سنويًا أي ما يوازي فوائد الديون التي ينبغي عليه تسديده سنويًّا، لا سيما وأن (٩٥%) من اقتصاده يعتمد على النفط، وخرج صدام وكبار القادة العراقيين يتصور أن هناك مؤامرة اقتصادية لخنقه نظامه، وعبروا عن ذلك في أكثر من موقف ومناسبة، ولا أدل على ذلك من حديث طارق عزيز وزير الخارجية العراقي آنذاك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس عندما قال: «إني أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانًا مباشرًا عليه، وأن العراق سيرد على هذا العدوان. فهو أمام حالة حرب». فتناثرت بذور الخلافات القديمة مرة أخرى – ولكن على أرضية جديدة، وفي أجواء مغايرة، وفي حين راح العراق يبحث في ملفات التاريخ راحت الكويت تتمسك بالوقائع الراهنة[٢].

خامسًا: أثرت الضغوط الغربية بشكل عام على العراق، ومع الولايات المتحدة بشكل خاص على توجهه لغزو الكويت. فكون العراق حليفًا للاتحاد السوفيتي في المنطقة ونتيجة للصراع على النفط، والصراع العربي-الإسرائيلي، إضافة لزيادة مشتريات السلاح العراقي، وتنامي القوة العسكرية العراقية، واستخدامه للغازات ضد الأكراد العراقيين والقوات الإيرانية، جميعها عوامل جعلت من العلاقات بين واشنطن وبغداد علاقات متشابكة ومتجاذبة أحيانًا، ومتنافرة أحيانًا أخرى، فراح الغرب يوجه اتهامات للعراق بامتلاكه قدرات نووية وكيماوية وبيولوجية، ومدفعًا عملاقًا وصواريخ بعيدة المدى تهدد جيرانه[٣]، وبدأت واشنطن تتراجع عن دعمها لنظام صدام حسين بعد أن أدى مهمته في تحجيم تطلعات وطموحات الثورة الإيرانية في منطقة الخليج التي تعتبر منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

وزاد من سوء هذه العلاقات أيضا إعدام العراق لجاسوس بريطاني من أصل إيراني، وتهديد صدام بحرق نصف إسرائيل فيما إذا استخدمت سلاحها

---

(١) بيار سالينجر وإريك لوران. (١٩٩١).حرب الخليج: الملف السري. دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت. ص ٧.
(٢) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص ٣٢٦.
(3) Edmund Ghareeb & Majid Khadduri, War in the Gulf 1990 1991. USA: Oxford University, Press ١٩٩٧. P. (95-96)

النووي، فاعتقدت القيادة العراقية بأنها عرضة لهجوم إسرائيلي مدعوم أمريكيًا فدفعه ذلك نحو استباق الأحداث وتحدي الغرب، فساهم هذا العامل مع ما سبق من عوامل في اتخاذ صدام حسين لقراره بغزو الكويت واحتلاله، متوهمًا أن الولايات المتحدة لن تقوم بضربه داخل الكويت حفاظًا على منتجات الكويت النفطية التي تشكل أهمية حيوية للصناعات الغربية، فكان التقدير خطأ من حيث الزمان والمكان والظروف المحيطة[١].

ردود الفعل العربية والدولية:

أحدث الغزو العراقي الكارثي للكويت وتفاعلاته انقسامًا عميقًا في العالم العربي، امتد ليتخطى الانقسام بين الأنظمة العربية ليشمل ولأول مرة الشعوب العربية نفسها محدثًا شرخًا كبيرًا بينها[٢].

فقد انقسم الموقف العربي إلى قسمين: ففي حين كانت تنظر بعض أقطار دول الخليج إلى التدخل الأمريكي بأنه مهمة إنقاذ على المدى القصير وأيدت الحل العسكري للأزمة من خلال قوات عربية وأجنبية إن لم ينسحب العراق سلميًا، فإن أقطار عربية أخرى كانت تنظر إلى التدخل الأجنبي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص بأنه عودة للقوى الأجنبية للمنطقة تحت ستار مخالفات أمنية وعسكرية وعليه فأنه يجب حل الأزمة في الإطار العربي.

وقد وصف محمد عابد الجابري حالة الأمة العربية أثناء هذه الأزمة بالاتي: «لقد عاشت الأمة تناقضين في وقت وأحد، تناقض عربي – عربي يمثله الغزو العراقي للكويت، وتناقض عربي-أمريكي تمثله نية ظهرت على الفور في حرب العراق وتدمير قوته، وكان التناقض الأول يحدث جرحًا في قلب الأمة، أما التناقض الثاني فكان يهددها بالذبح». وكان رأي الجابري في ذلك: «أن التناقض الأول كبير، وأما التناقض الثاني فهو خطير»[٣].

وعلى الصعيد الرسمي فقد باءت جميع الاجتماعات والوساطات التي قام بها الزعماء العرب بالفشل، وتقدمت سوريا وغيرها من الدول العربية بطلب عقد مؤتمر للقمة العربية يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث الأزمة، وفي ١٠ أغسطس/آب ١٩٩٠م صدر البيان الختامي للقمة العربية الطارئة، والذي جاء فيه الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة وإدانة

(١) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص ٤٣٨.
(٢) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق.
(٣) ورد ذلك في كتاب: هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (٤٢١-٤٣٨)

العدوان العراقي، وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت، والتمسك بنظام الحكم الشرعي الذي كان قائمًا قبل الغزو، واستنكار التهديدات العراقية لدول الخليج العربية والاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها في الدفاع عن أراضيها[١].

وقد وافق على هذا القرار (١٢) دولة عربية هي دول مجلس التعاون الست إضافة لمصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي، واعترضت عليه دولتان هما العراق وليبيا، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت هي الأردن والجزائر واليمن، وتحفظت عليه ثلاث دول هي السودان وفلسطين وموريتانيا، وتغيبت تونس، وفي المحصلة وقفت مصر وسوريا والمغرب إلى جانب دول الخليج في المشاركة بقوات عسكرية، بينما وقفت الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية موقفًا وسطًا فلم تكن مؤيدة لضم العراق للكويت ولكنها تدعو في الوقت ذاته إلى حل عربي للأزمة وتندد بوجود القوى الأجنبية في المنطقة، إلا أن واقع الأزمة اتسم بالحدة، ولم يترك مكان لحل الوسط، بل كان الشعار «من ليس معنا فهو ضدنا». وفي هذه الأثناء حاولت القيادة العراقية وصدام حسين أن تلعب على الأوتار الحساسة أثناء خطبها وتصريحاتها لتحريك الشارع العربي، من مثل الدين، وقضية فلسطين، وتوزيع الثروة... الخ[٢].

أما بالنسبة للمواقف الدولية من الأزمة، فقد أخذت الولايات المتحدة منذ البداية زمام المبادرة وقامت بإرسال قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكري ضد العراق، واتبعت في ذلك سياسة ذات ركيزتين: الأولى تصعيد الموقف الدولي إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والثانية أنها سعت في الوقت نفسه إلى تنمية وجودها العسكري واستكمال قدرتها العسكرية في منطقة الخليج العربي بالقرب من مسرح الأحداث لتكون في أعلى درجة من درجات الاستعداد استعدادً للحرب كركيزة ثانية، نقد رأي بعض المحللين في ذلك أن العوامل الاستراتيجية الكامنة وراء التدخل الأمريكي ليست قضية سيادة دولة واحترام القانون الدولي، بل على العكس من ذلك، فقد وفرت قضية احتلال العراق للكويت الفرصة المناسبة والإطار الملائم لإضفاء الشرعية الدولية على تدخل المجتمع الدولي، من أجل تحقيق عامل استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة هو محاولة السيطرة على نفط منطقة الخليج وموقعها الاستراتيجي، لأن هناك

(١) أصفهاني، نبيه ١٩٩٠). وثائق خاصة بالأزمة. مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠، ص (٢٠٤- ٢٠٣).
(٢) القصيبي، غازي. (١٩٩١). أزمة الخليج: محاولة للفهم (لندن: دار الساقي ١٩٩١) ص (٨٠).

إجماع على أن من يتحكم في النفط إنتاجا وسعرًا وتوزيعًا سوف يكون الطرف الأقوى في تحديد معالم وشكل النظام الدولي(١).

وقد تمثل موقف الولايات المتحدة نحو الأزمة في البيانات التي صدرت عن البيت الأبيض منذ الساعات والأيام الأولى للاحتلال، فقد أصدر البيت الأبيض (٣) ثلاثة بيانات:

البيان الأول: أدان بشدة الغزو العسكري العراقي للكويت، وطالب بسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وطالب مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لبحث الأزمة.

البيان الثاني: أكد بأن مجلس الأمن سيعقد جلسة طارئة في صباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ وناشد الجماعة الدولية بإدانة العدوان، كما أفاد كذلك بأن الحكومة الأمريكية تستعرض الخيارات المتاحة للرد على العدوان العراقي.

البيان الثالث: وتضمن قرار الرئيس الأمريكي تجميد جميع الممتلكات الكويتية الخاضعة للقوانين الأمريكية، والتي توجد في حيازة أو تحت إشراف أفراد في الولايات المتحدة وبذلك بهدف حمايتها وأيضًا تجميد جميع الممتلكات العراقية، ومنع أي صادرات أو واردات من وإلى العراق، بما في ذلك النقد وغيره من الأدوات المالية، وطلبت الحكومة الأمريكية من جميع الدول اتخاذ مثل هذه الإجراءات الوقائية.

كما صدرت بيانات إدانة بالغزو والدعوة إلى الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت من قبل المجتمع الدولي. بما فيهم الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا... كما صدر بيان أمريكي وسوفيتي مشترك يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب مجلس الأمن بالإدانة الفورية.

وقد منح الكونغرس الرئيس بوش الأب سلطة استخدام القوة والذي أفصح بدوره عن المبادئ التي تسترشد بها السياسة الأمريكية إزاء أزمة الخليج، وهي:

أولًا: المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت.
ثانيًا: إعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت.
ثالثًا: الالتزام الأمريكي تجاه السلام والاستقرار في منطقة الخليج.
رابعًا: حماية الرعايا الأمريكيين في المنطقة.

وفي ٥ أغسطس ١٩٩٠م قام وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني بزيارة مفاجئة إلى الرياض حيث التقى المسئولين السعوديين، وذلك بهدف إقناعهم بأن العراق يهدف إلى اختراق الحدود السعودية أيضًا، والواقع أن السعودية لم

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص ٢٨٣.

تكن في البداية راغبة في القيام بعمل عسكري إلا مع نهاية عام ١٩٩٠م، عندما بدا أن الحل السلمي بعيد المنال[١].

وتبعًا للموقف الأمريكي فقد كانت مواقف الدول الغربية متشابهة ومتوافقة إلى حد كبير؛ فالموقف البريطاني كان أبرز المتحالفين وأشد المتحمسين لعمل عسكري ضد العراق، وربما يعود ذلك إلى العلاقة التاريخية التي تربط بريطانيا بالكويت، إضافة لشخصية رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، ويعتقد بعض المراقبين أن مصادفة وجودها في الولايات المتحدة حين وقع الغزو قد عززت تصميم الرئيسي الأمريكي على معارضة الغزو[٢].

وفيما اتسم الموقف الفرنسي بداية الأزمة بمحاولة التوسط ومحاولة الاحتفاظ بقدر من حرية المناورة نظرًا للعلاقات القوية التي تربطها مع العراق خاصة الاقتصادية منها، ورؤية الدبلوماسية الفرنسية بأن تحتفظ بموقعها على مسافة ما من الولايات المتحدة وبريطانيا إلا أن هذا الموقف قد اصطدم في النهاية بعناد صدام حسين من جهة، وخطط الولايات المتحدة وتقدير الحكومة الفرنسية لتطورات الموقف من جهة أخرى.

وفيما بعد شاركت ايطاليا وأسبانيا واليونان وبعض الدول الغربية الأخرى بقوات عسكرية، أما ألمانيا واليابان فكانت مشاركتهما مالية، حيث أن الدستور في هاتين الدولتين لا يسمح لهما بإرسال قوات عسكرية.

أما بالنسبة للموقف السوفيتي، فإنه وعلى الرغم من مراهنة الرئيس العراقي على دعم الاتحاد السوفيتي له في مواجهته ضد التحالف الدولي إلا أن هذا الرهان لم يربح، وذلك بسبب الأوضاع والظروف التي كان يمر بها الاتحاد السوفيتي، والذي كان يلهث وراء الولايات المتحدة، وكان غير مستعد لمجاراة مغامرة صدام حسين، وكذلك الصين فقد كانت تدرك تمامًا أن المراهنة على صدام حسين إنما هي مراهنة على حصان خاسر.

وبالتالي فقد أدت هذه المواقف الدولية، خاصة الغربية منها إلى جعل الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة على مجلس الأمن فعلًا، بحيث استطاعت وباسم الشرعية الدولية أن تمرر ما ترغب من قرارات دولية لم يشهدها تاريخ مجلس الأمن منذ نشأته.

كما وتراوحت المواقف الإقليمية غير العربية ما بين المشاركة في قوات التحالف من مثل: تركيا وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش، وبين الإدانة للغزو العراقي للكويت دون مشاركة عسكرية مثل إيران والهند وغيرها؛ فقد لعبت تركيا دورًا نشطًا في التحالف الدولي ضد العراقي على الرغم من العلاقات

---

(١) مقلد، إسماعيل صبري وربيع، محمد محمود. (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ص ٨٣٩.
(٢) القصيبي، غازي. (١٩٩١). مرجع سابق. ص (٨٨).

الاقتصادية التي تربطها معه، وذلك من باب سعي تركيا وركضها وراء أوروبا لإدخالها ضمن السوق الأوروبية المشتركة وخوفًا من أن تضحي بمستقبلها وعضويتها في حلف شمال الأطلسي بالمراهنة على ورقة خاسرة.

أما إيران فقد وقفت عبر الأزمة بما ويتماشى ومصالحها، فقد أدانت الغزو العراقي للكويت بشدة، ورفضت الاعتراف بأية تغييرات إقليمية تنتج عنه، واكتفت بإدانة لفظية للوجود الأجنبي في الخليج.

وبالنسبة لإسرائيل فقد تميز موقفها بالترقب والتأهب في آن معًا وكانت على اتصال مباشر مع الولايات المتحدة منذ بدء الأزمة حتى انتهائها، وطلبت الولايات المتحدة منها عدم الاشتراك الفعلي في قوى التحالف خشية من ردود فعل في الشارع العربي، مما سيؤدي إلى حدوث تصدع في القوى العربية المتضامنة والمشتركة في التصدي لغزو الكويت[١].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه المواقف الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت بمجمله قد ساهمت مع عوامل أخرى في زيادة صلابة موقف دولة الإمارات العربية المتحدة، فصانع القرار السياسي الرشيد لا بد أن يأخذ في حساباته السياسية المحيط الإقليمي والدولي.

ونتيجة للمواقف الدولية تلك فقد مجلس الأمن بالإجماع في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠م، قراره رقم (٦٦١)، والذي يتضمن التدابير التي ستتخذ لضمان سحب العراق لجميع قواته من الأراضي الكويتية وإعادة الأمن، وفي نفس اليوم رد مجلس قيادة الثورة العراقي على ذلك بإصدار قرارًا يفيد بـ«إعادة ضم الكويت إلى العراق في شكل وحدة اندماجية».

وردًا على قرار العراق، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم (٦٦٢) الذي يقر أن ضم العراق للكويت إجراء غير مشروع ويعتبر لاغيًا وباطلًا، ويطالب جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بهذا الضم، ويقرر استمرار إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المجلس.

وتتابعت القرارات الصادرة ضد العراق منذ غزوه الكويت عن مجلس الأمن حتى وصلت إلى (١٩) تسعة عشرة قرارًا وكان أهم قرار فيها هو القرار رقم (٦٧٨) تاريخ ٢٦ تشرين ثاني/نوفمبر عام ١٩٩٠م والذي أجاز للدول الأعضاء استخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل تطبيق قرارات المجلس السابقة.

وفي ١٢ يناير ١٩٩١م وصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى بغداد وبدأ مع القيادة العراقية مباحثات أطلق عليها مباحثات الفرصة الأخيرة لنزع فتيل الأزمة وتجنب الحرب، لكن دون ما جدوى[٢].

---

(١) نيكسون، ريتشارد. (١٩٩٩). نصر بلا حرب.
(٢) هيكل، محمد حسنين. (١٩٩٢). مرجع سابق. ص (٥٣٣- ٥٣٦).

وقبل ذلك وفي شهر كانون ثاني/يناير ١٩٩١م أكملت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة استعداداتها العسكرية، حتى بلغ عدد قوات الحلفاء حوالي (٧٠٠) ألف جندي إضافة إلى حوالي (٢٠٠٠) طائرة مقاتلة، ومن الجانب العربي شاركت قوات مصرية وسورية بـ(٣٥٠٠٠) جندي.

أما القوة الضاربة الأساسية في هذا التحالف فقد كانت القوة العسكرية الأمريكية التي شاركت بـ (٣٥٠) ألف جندي و(١٢٠٠) طائرة قاذفة ومقاتلة و(٩٠٠) دبابة، ويعود ذلك إلى رغبتها وتصميمها على القيام بعمل عسكري ضد الغزو العراقي منذ البداية، واستخدام نفوذها السياسي والاقتصادي أيضًا، تليها بريطانيا بـ(٩٠) ألف جندي.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون فقد شاركت السعودية بـ(٤٠) ألف جندي و(١٨٠) طائرة و (٥٠٠) دبابة، والكويت بـ (٧٠٠٠) جندي و(٢٠) طائرة و(٦٠) دبابة، كما وشاركت الإمارات وعمان وقطر والبحرين بـ (٨٠٠٠) جندي، و(٨٠) طائرة، و(٢٤) دبابة[١].

وفي فجر يوم ١٧ كانون أول/يناير ١٩٩١م قامت مئات من طائرات التحالف بشن غارات على عشرات المواقع والأهداف العراقية لتبدأ عملية «**عاصفة الصحراء**» وبعد أقل من شهر من بدء العمليات وتحديدًا في ١٧ كانون أول/يناير أعلنت القيادة العراقية بشكل مفاجئ في إطار مناورة سياسية استعدادها للانسحاب من الكويت وربطت انسحابها بوقف إطلاق النار، وجلاء كل القوات الأجنبية من المنطقة خلال شهر وأحد وجلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٩١م بدأت قوات الدول المتحالفة هجومًا بريًا كاسحًا وواسع النطاق لتحرير الكويت تحت غطاء من الغارات الجوية المكثفة وعمليات الإنزال البرمائية وبعد يومين من بدء الهجوم البري أي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١م أصدر الرئيس العراقي صدام حسين الأوامر لقواته بالانسحاب من الكويت بعد مرور ٤٨ ساعة على بدء الهجوم، وبعد ذلك بيوم أي في ٢٧ فبراير ١٩٩١م تم الإعلان رسميًا عن تحرير الكويت[٢].

وبعد انتهاء الحرب بفترة صدر القرار الأخير في ٣ نيسان/إبريل ١٩٩١م والذي حمل رقم (٦٨٧) الذي يعلن انتهاء حرب الخليج رسمياً، ويعتمد اتفاق عام ١٩٦٣م لترسيم الحدود بين العراق والكويت، ويطالب بتجريد النظام العراقي من أسلحة الدمار الشامل، وإجباره على دفع التعويضات وإقامة منطقة معزولة من السلاح بينه وبين والكويت.

---

(١) موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٨٣٦.
(٢) الدسوقي، مراد إبراهيم. (١٩٩١). عاصفة الصحراء.. الدروس والنتائج، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١م، ص ٢١.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أمَا عن نتائج هذه الحرب فقد أدت هذه الحرب إلى نتائج خطيرة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والبيئية والاجتماعية، وغيرها، فقد أدت هذه الحرب إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية جسيمة في منطقة الخليج يمكن إيجازها بما يلي:

أولًا: سقوط مئات الآلاف من الضحايا ما بين قتيل وجريح ومشرد وأسير.

ثانيًا: تدمير هائل للمنشآت وللبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق.

ثالثًا: تهديد خطير للبيئة الكويتية، وما جاورها من دول الخليج، نتيجة إشعال النار في آبار النفط الكويتية.

رابعًا: تدمير جانب كبير من رصيد القوة العسكرية العراقية باستخدامها أولًا استخدامًا عدوانيًا غير مشروع، تم بتقديمها لقمة سائغة لقوة عسكرية متفوقة، وتبذير الجهد والمال الهائل الذي انفق من أجل إعدادها.

خامسًا: تبديد الثروة العربية في الإنفاق على معركة خاطئة، ثم تمويل اعمال عسكرية لمحو آثار العدوان الخاطئ، وأخيرًا الإنفاق على تعمير ما خربته الحرب، حيث يقدر التقرير الاستراتيجي الدولي حجم الخسائر بـ (١٠٢) مليار دولار.

وفي هذا الإطار فإن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الغزو العراقي للكويت بشكل خاص، وموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من هذا الغزو بشكل عام انطلق من اعتبارات عدة في مقدمتها:

أولًا: كانت إحدى ذرائع الغزو العراقي للكويت اتهام العراق لكل من الكويت ودولة الإمارات في تموز/يوليو ١٩٩٠م بزيادة حصتيهما النفطية مما أدى إلى خفض سعر النفط وإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي ـ حسب الادعاء العراقي ـ الأمر الذي حدا بدولة الإمارات إلى تقديم مذكرة إلى جامعة الدول العربية في ٢٠ من الشهر نفسه فندت من خلالها الاتهامات العراقية، وتؤكد أن سياسة دولة الإمارات النفطية تقوم على استقرار سوق النفط ووحدة الأوبك[١].

ثانيًا: التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بواجباتها كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انتهك هذا الغزو حرمة وسيادة أحد أعضائه وهي الكويت، وحاول إلغاءها من الخريطة السياسية.

ثالثًا: طبيعة الحدث نفسه، وهو الغزو العراقي للكويت والذي جاء مخالفًا لكل المواثيق العربية والاتفاقيات الدولية وضاربًا بها عرض الحائط.

---

(1) William Rugh. Diplomacy & Defense Policy Of The United Arab Emirates, The Emirates Center for Strategies Studies & Research, 2002) P.P. 55- 56. (Abu Dhabi

رابعًا: وجود إجماع عربي ودولي على إدانة هذا الغزو، والتزام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عملية لمواجهته لا سيما وأن عدد الدول التي شاركت في حرب تحرير الكويت قد تجاوز الـ(٢٨) دولة.

خامسًا: التماثل فيما بين النظام السياسي والاقتصادي لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، فهما نظامان وراثيان ومحافظان يتبعان اقتصاد السوق الحرة، بينما النظام العراقي نظام جمهوري علماني يتبنى الإيديولوجية البعثية المعارضة لسياسات دول الخليج العربي الأخرى.

وبالتالي فإن هناك اختلافًا في النظام السياسي والاقتصادي والتوجه الإيديولوجي فيما بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمخطط التالي يبين طبيعة العلاقة العراق ودولة الإمارات من جهة، والكويت والإمارات من جهة ثانية، ودولتي العراق والكويت من جهة أخرى:

شكل رقم (٢)
مخطط يبين طبيعة العلاقات بين الإمارات والكويت والعراق
والشكل التالي يوضح باختصار طبيعة هذه العلاقة بين هذه الجهات الثلاث

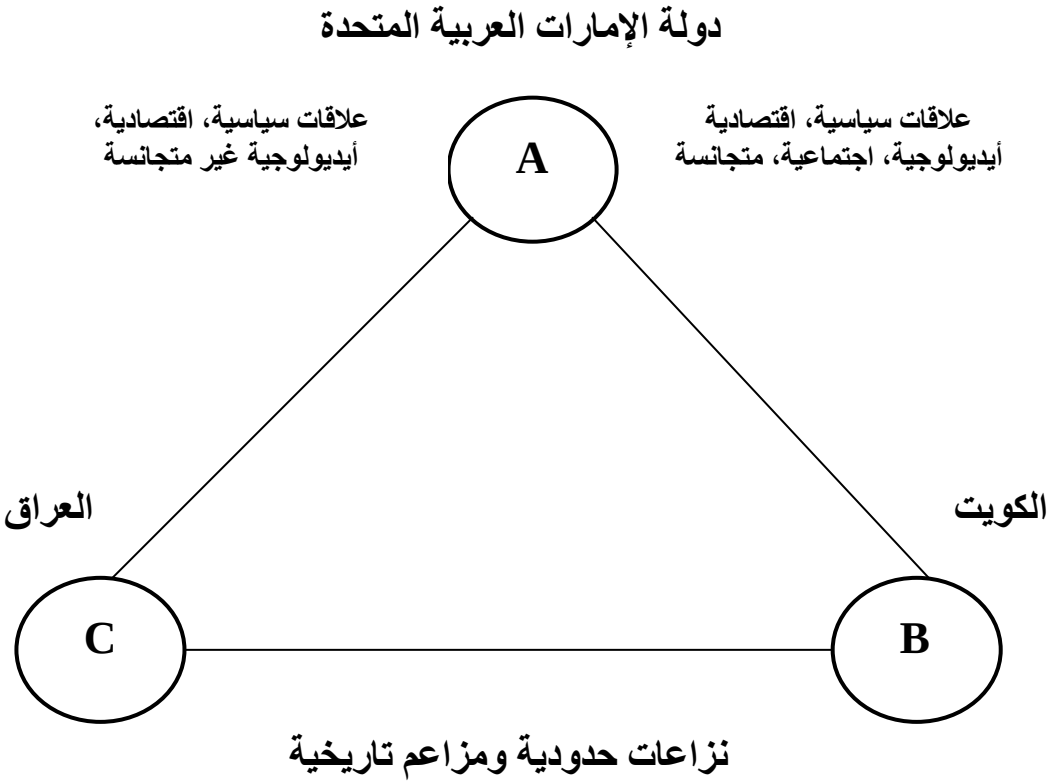

ويبقى العامل الأهم في تحديد الموقف الإماراتي من هذا الغزو هو شعور دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها كانت مستهدفة من قبل النظام العراقي في حينها، وفي مؤشر فسره بعض المحللين على أنه تحذير للعراق قامت القوات المسلحة في دولة الإمارات بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية في تموز/يوليو ١٩٩٠م[١].

وعلى الصعيد الدولي قامت دولة الإمارات بإدانة الغزو لحظة حدوثه، وأجرت العديد من الاتصالات على جميع المستويات الدولية والإقليمية والعربية فعلى الصعيد الدولي قام الشيخ زايد رحمه الله بالتشاور مع قادة الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والسعودية وإيران وتركيا وقادة آخرين، وذلك من أجل تنسيق الجهود واتخاذ الخطوات العملية في سبيل التوصل إلى أفضل السبل لمواجهة هذا العمل الذي ينتهك كل الأعراف الدولية.

كما أوضح وزير خارجية دولة الإمارات السابق راشد عبد الله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن «العدوان العراقي على الكويت يمثل أكثر ما يمثل تحديًا للمفاهيم والأخلاق والقيم العربية التي تعارفت عليها مجتمعاتنا، كما يمثل خرقًا للمبادئ والقوانين والمواثيق العربية والدولية، وأنه مهما كانت نتائج هذا العدوان فإن الخاسر الأكبر هم العرب في جميع أقطارهم».

وقد خلص وزير الخارجية الإماراتي إلى دعوة المجتمع الدولي إلى العمل بشكل حازم وسريع لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت بغية تجنيب المنطقة كارثة غير محمودة النتائج. ولكن العراق لم يستجب للنداءات والقرارات الدولية القاضية بالانسحاب من الكويت، مما أدى إلى حرب الخليج الثانية التي أسفرت عن آثار مدمرة ليس على مستوى منطقة الخليج فحسب بل على مستوى العالم بأسره»[٢].

وهذا ما أكده الشيخ زايد رحمه الله في تصريح أدلى به لمجلة (لوموند) الفرنسية بقوله: «إن آثار حرب الخليج لم تقتصر على منطقة الخليج، ولكنها امتدت إلى جميع أنحاء العالم، وانعكست آثارها أكثر فأكثر على من تسبب فيها، فالذي بدأ بالحرب هو الذي يتعثر الآن ويعيش في الرمل، ويدفع ثمن ما ارتكبه بالأمس[٣].

---

(1) William Rugh. Diplomacy & Defense Policy Of The United Arab Emirates, The Emirates Center for Strategies Studies & Research, 2002) P.P. 55- 56. (Abu Dhabi

(٢) بن حارب عبد الرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص (٣٠٤- ٣٠٥).

(٣) نقلًا عن المرجع السابق ص ٣٠٥.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أما على الصعيد العربي فقد قامت دولة الإمارات العربية ومنذ اللحظات الأولى للغزو بجملة من التحركات حرصًا منها على حل الأزمة ضمن الإطار العربي؛ ففي هذا الإطار قام الشيخ زايد رحمه الله بزيارة إلى الرياض والتقى بالعاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز ودعا الزعيمان عقب لقائهما إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية لحل الأزمة.

وفي ذات الإطار فقد قام رحمه الله بإجراء مشاورات مع أمير دولة الكويت وسلطان عُمان ورئيسي كل من مصر واليمن في سبيل إيجاد حل عاجل للأزمة، كما شاركت دولة الإمارات بفعالية في الاجتماعات الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة في الثاني والثالث من أغسطس ١٩٩٠، وترحيبها كذلك بانعقاد مؤتمر قمة عربية طارئ في القاهرة يومي التاسع والعاشر من الشهر نفسه أيضًا، ذلك المؤتمر الذي أدان العدوان العراقي وأقر حق دول الخليج في الاستعانة بقوات من الدول الشقيقة والصديقة للدفاع عن نفسها(١).

وبعدما فشلت كل المحاولات والجهود العربية الجماعية والثنائية منها في إقناع النظام العراقي في التراجع عن غزوه للكويت، وفي هذا الإطار راحت دولة الإمارات تنسق جهودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى من خلال عضويتها في المجلس، فعلى الصعيد الدبلوماسي وعلى الرغم من الصدمة التي أحدثها احتلال العراق للكويت، وعلى الرغم من محدودية القدرات البشرية والعسكرية لدى مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه أثبت قدرته على التماسك والتنسيق ورسم سياسات دبلوماسية وإعلامية وعسكرية موحدة، والتكيف مع تطورات الأزمة من منطلق التحرك السياسي الدبلوماسي لدول المجلس على مسارين متوازيين: جماعي يمثله مجلس التعاون، وأفرادي يساند العمل الجماعي ويعززه.

وقد وضح ذلك خلال الاجتماعات المتتالية التي عقدها وزراء الخارجية والدفاع والإعلام والاقتصاد منذ الأيام الأولى للغزو لتدارس تداعيات الأزمة واستحداث أساليب لمواجهتها، وكان أول الردود الجماعية لدول مجلس التعاون تجاه الأزمة بعد اجتماع وزراء خارجيتها في القاهرة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ والذي شدد على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت إلى مواقعها قبل ١ آب/أغسطس ١٩٩٠، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، وطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد(٢).

---

(١) بن حارب. عبدالرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص ٣٠٤.

(٢) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مؤتمر القمة العاشرة ١٩٩٠/١٢/٢١م، أبو ظبي، وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٩٠م.

وقد أدى التحرك الدبلوماسي الجماعي النشط لدول مجلس التعاون الخليجي إلى استصدار بيان عن جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٥ تنص الفقرة الرابعة منه على «تأييد الكويت في ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته، والفقرة الخامسة على «تأييد الإجراءات التي تتخذها السعودية ودول الخليج الأخرى).

في حين تنص الفقرة السادسة من بيان جامعة الدول العربية الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣ على «رفض المجلس القاطع – مجلس الجامعة العربية – لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشئون العربية، حيث كان مفهومهم لهذه الفقرة بأن التدخل هذا لا يقع ضمن الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأن الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المعنية قانونيًا بحفظ السلام والأمن في العالم وأن قراراتها وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي، لا سيما وأن وجهة نظرهم كانت تنطلق من أن الأزمة أكثر تعقيدًا من أن تدخل في إطار جامعة الدول العربية.

وتدعيمًا لهذا الموقف الذي اتخذه مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد انعقد المجلس في جدة في السابع من آب/أغسطس ١٩٩٠ لبحث التطورات الناجمة عن أزمة احتلال العراق للكويت، وقد أكد البيان الصادر عن الاجتماع على الموقف السابق للمجلس بدعوة العراق للانسحاب، ورفض المجلس للعدوان وأية آثار مترتبة عليه، وفي ذات الأثناء عقد رؤساء أركان جيوش دول مجلس التعاون الخليجي ووزراء دفاعها اجتماعات لهذا الغرض[١].

أما على المستوى الإعلامي فقد عقد وزراء الإعلام في دول المجلس مؤتمرًا طارئًا في جدة في ١٥ آب أغسطس ١٩٩٠ أكد فيه على موقف المجلس من الغزو وأشاروا إلى اعتمادهم على خطة إعلامية مشتركة، كما تم الاتفاق على وقف التعاون الإعلامي مع العراق بمختلف أشكاله وصوره، وأن تقوم الأجهزة الإعلامية في مجلس التعاون ببث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر محطات تلفزيونات دول المجلس، بهدف الإبقاء على صوت الكويت حاضرًا لمواجهة الحملات الإعلامية القوية التي كان يشنها الإعلام العراقي ضد هذه الدول أيضًا.

ولم يقتصر النشاط السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التنسيق فيما بينها داخل إطارات المؤتمرات، بل تعدى ذلك إلى القيام بنشاط دبلوماسي مكثف، حيث قام وزراء خارجية دول مجلس التعاون بإجراء بعض اللقاءات على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١) رسلان، هاني. (١٩٩٠). دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠، ص ٥٠.

الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في نيويورك، والتي كان من أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وإيران، واليابان، ودول السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى الاجتماعات مع وزراء جنوب شرقي آسيا في إطار الحملة التي قام بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وإلزامه بتنفيذ جميع القرارات الدولية(١).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مواقف دول مجلس التعاون لم تكن متطابقة تمامًا، ففي أول مؤتمر للقمة الخليجية بعد الغزو في العاصمة القطرية - الدوحة - ما بين ٢٢-٢٥ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٠م ظهر بعض التباين في المواقف أثناء مناقشتها للمسائل المترتبة على احتلال العراق للكويت، ففي الوقت الذي سعت فيه بعض دول المجلس للتركيز على الجانب السلمي لحل الأزمة وهي الإمارات العربية المتحدة وعُمان وبدرجة أقل قطر، سعت دول أخرى إلى تغليب الحل العسكري وهي السعودية، والكويت والبحرين، وهذا يعد أحد أسباب ضعف التماسك الخليجي الذي بدأ يظهر شيئًا فشيئًا في أعقاب تحرير الكويت.

فسلطنة عمان وعلى الرغم من التزامها بالموقف الخليجي العام، وإعلان رفضها الغزو وإرسالها قوات عمانية للمرابطة على الحدود السعودية – الكويتية في إطار قوات درع الجزيرة إلا أن سياستها الخارجية قد تميزت بانتهاج سياسة مستقلة وأبقت الباب مفتوحًا تجاه بغداد وعلى الدول التي ساندت العراق؛ فقد قام أكثر من مسئول عماني بزيارات إلى الأردن واليمن حاملين رسائل من السلطان قابوس، كما استقبلت مسقط الملك حسين بن طلال رحمه الله في أول زيارة له لدولة من دول مجلس التعاون بعد تحرير الكويت، وكذلك تميزت السياسة العمانية بتناول الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي للكويت من خلال وسائلها الإعلامية بهدوء واضح نسبيًّا.

وعلى صعيد التنسيق الاقتصادي فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء الأزمة عقد وزراء المالية في هذه الدول اجتماعًا مشتركًا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تم بحث دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية المشتركة، وتذليل أي صعوبات قد تعترضها نتيجة الأوضاع غير العادية المترتبة على الأزمة.

كما انعقد اجتماع آخر حضره أربعة من وزراء المالية في دول المجلس للبحث في سبيل المشاركة في النفقات المترتبة على وجود القوات في منطقة الخليج بناءً على اتفاق مابين الإدارة الأمريكية وكل من المملكة العربية

---

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (٢٨٩).

السعودية والكويت، وقد تغيب عن هذا الاجتماع وزيرا المال البحريني والعماني.

وفي الاجتماع الذي عقده وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس في مسقط بتاريخ ١٩٩٠/١١/٩، وحضره محافظو البنوك المركزية في دول المجلس تم إقرار الإجراءات التي اتخذها محافظو البنوك لتقليل الآثار السلبية للأزمة، ومن هذه الإجراءات: توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس الأخرى وبالأسعار نفسها، مما أدى إلى طمأنة المواطنين على ودائعهم وأعاد حالة الاستقرار لهذا القطاع، ومن بين هذه الإجراءات أيضًا إلزام البنوك الخليجية بتحويل مبلغ (٥٠٠) دينار كويتي ولمرة واحدة لكل عائلة أو فرد كويتي[١].

وعلى الصعيد العسكري فقد لجأت دول مجلس التعاون إلى طلب المساعدة العسكرية من الدول العربية والإسلامية والأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي ساهمت بحوالي (٣٥٠) ألف جندي أي ما يقارب نصف عدد القوات التي شاركت في تحرير الكويت، وقد أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمني لدول مجلس التعاون وإدراكها كانت غير قادرة على الوقوف أمام قوات صدام حسين، كما أحدثت هذه الأزمة شرخًا هائلًا وجرحًا عميقًا في النظام العربي، وبصفة خاصة فِقْدَان المصداقية في ضمانات الأمن القومي العربي[٢].

ومن النتائج العسكرية التي ترتبت على احتلال العراق للكويت والأزمة التي ولدها قيام دول مجلس التعاون بالسعي الحثيث إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، وعقد صفقات ضخمة من أجل التسليح وإقامة اتفاقيات دفاع مشترك على أطراف خارجية، ففي مؤتمر القمة الحادية عشرة في الدوحة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠، وهو القمة التي سبقت تحرير الكويت جاء في البيان الختامي لهذا المؤتمر (إعلان الدوحة): «أن الغزو العراقي للكويت قد كشف عن عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون «ودعا البيان إلى «وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس... تكفل الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست».

ومن ثم راحت دول المجلس تدرس البدائل المتاحة في سبيل تحقيق الأمن القومي وحماية كياناتها ومصالحها، فجاء (المشروع العماني) الذي اقترح تشكيل قوة خليجية قوامها (١٠٠.٠٠٠) جندي من جميع دول المجلس، لكن

---

(١) رسلان، هاني. (١٩٩١). التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة. مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون ثاني/ديسمبر ١٩٩١م، ص (٦١- ٦٢)..

(٢) وثائق مجلس التعاون الخليجي، التعاون، السنة ٦، العدد ٢١ (آذار/مارس ١٩٩١م) ص٥٠.

هذا المشروع لم يلق التأييد الكافي من جميع دول المجلس لمحدودية الموارد البشرية العسكرية، وفي تشرين ثاني نوفمبر ١٩٩٣ أقر وزراء دفاع دول المجلس الخليجي صيغة بديلة للمشروع العماني المقترح، تقوم على ما يلي:

أولًا: تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

ثانيًا: تعزيز التعاون بين جيوش دول المجلس.

ثالثًا: تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل فرق خليجية مدرعة يصل قوامها إلى (٢٥) ألف رجل خلال السنوات الثلاث المقبلة (١٩٩٣ – ١٩٩٦)، علمًا بأن هذه الخطوة رمزية أكثر من كونها عملية قادرة على رد العدوان.

أما ما قامت به دولة الإمارات العربية على صعيد حماية جبهتها الداخلية فقد وضعت ومنذ إعلان قرار القيام بتحرير الكويت من الغزو والاحتلال العراقي كل إمكانياتها وطاقاتها من أجل هذه الغاية، فقامت بفتح مراكز للمواطنين من أجل تلقي تدريبات عسكرية لمدة ستة أسابيع استعدادًا لتداعيات الأزمة.

ويجدر الإشارة أنه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ أعلنت دولة الإمارات وللمرة الأولى منذ استقلالها موافقتها على استقبال قوات من الدول العربية والصديقة، وفي الرابع من شعر سبتمبر ١٩٩٠، أعلنت دولة الإمارات عن وصول قوات عسكرية من مصر وسوريا والمغرب إلى أراضيها انطلاقًا من روح المساندة الأخوية من أجل تعزيز القدرات الدفاعية لدولة الإمارات.

وفي ذات الإطار استقبل المسئولون في دولة الإمارات وزير الدفاع الأمريكي وقائد القوات الأمريكية المرابطة في منطقة الخليج الجنرال شوارزكوف، وعندما زار وزير الخارجية الأمريكي دولة الإمارات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ صدر بيان مشترك يدعو إلى انسحاب غير مشروط للقوات العراقية من الكويت[١].

وعندما رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت وفي ١٧ يناير ١٩٩١ وبدأت الحرب الجوية، شاركت الطائرات الإماراتية المقاتلة بحوالي (١٢٣) طلعة جوية حتى ٢٤ يناير ١٩٩١م، كما شاركت القوات البرية الإماراتية في الهجوم البري، وكانت من بين طلائع القوات التي دخلت للمساعدة في تحرير الكويت، إضافة لدعمها السياسي والدبلوماسي للكويت موظفة في سبيل تحقيق ذلك جميع إمكانياتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، واعتبرت أن عدوان العراق على الكويت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، كما عبر عن ذلك وزير الخارجية الإماراتي عندما قال بأنه لا بد من التصدي للعدوان

(١) عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). مرجع سابق. ص (٢٨٦- ٢٩٨).

العراقي على الكويت بشكل حاسم، وألا أصبحت الدول الصغيرة مهددة في أمنها ووجودها[١].

وبعد انتهاء عملية، عاصفة الصحراء وتحرير الكويت اجتمع ممثلون عن كل من دول: مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الست في دمشق في شهر آذار/مارس ١٩٩١، ودعوا من خلال ما سمي بـ «إعلان دمشق» إلى إنشاء قوة حفظ سلام عربية في الخليج بعد انسحاب القوات الحليفة من المنطقة، ولكن هذه المبادرة قد فشلت لأسباب متعددة منها معارضة إيران لوجود قوات غير خليجية في المنطقة[٢]، وعدم إصرار بعض دول المجلس عليها، إضافة لموقف الولايات المتحدة منها لرغبتها بالاستثمار بالمظلة الأمنية لهذه الدول.

ورغم كل ما سبق فإن القيادة الإماراتية ممثلة بشخص زعيمها الشيخ زايد رحمه الله بقيت تؤمن بأن ما حدث من شرخ وانقسامات غير دائمة، وأنه لا بد أن يأتي يوما سيلتئم فيه شمل العرب مهما طالت فترة التشرذم، وأن الانقسام الذي تعاني منه الأمة ما هو إلا مرض عابر ولا بد أن تشفى منه، لأن طبيعتها على مر العصور لا تحتمل سوى الوحدة والتضامن.

وفي الإطار ذاته دعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التضامن العربي والتسامح وإلى إقامة نظام دولي جديد عادل ومتوازن يكفل مصالح الدول الصغيرة، ويهدف إلى إرساء نوع من التكامل الدولي، وهو ما تضمنه إعلان وزير الخارجية الإماراتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١م من أن بلاده تؤيد تشكيل هيئة دولية تتولى دراسة الأضرار الاقتصادية التي خلفتها أزمة الخليج وتنفيذ القرار (٦٦١) لعام ١٩٩٠ بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن، وتكوين صندوق للتبرعات تساهم فيه جميع الدول من أجل إعانة الدول المتضررة وأنها على استعداد تام لأن تساهم بمبلغ مليار دولار من أجل إنشاء هذا الصندوق لإعانة الدول المتضررة من الأزمة وتجنيب العالم كارثة اقتصادية، حيث لم يكن ممكنًا تجنب الكارثة السياسية[٣].

كما رحبت دولة الإمارات بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٢) لعام ١٩٩٢ المتعلق بترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وضمان حرمة الحدود الدولية بين البلدين، ووصفته بأنه خطوة ايجابية وإسهام دولي أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، كما أكدت في الوقت نفسه على وحدة العراق

(١) بن حارب. عبدالرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص ٣٠٤.
(٢) المصري، شفيق. (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت. ص (٨٢- ٨٣).
(٣) بن حارب. عبدالرحمن يوسف. (١٩٩٩). مرجع سابق. ص ٣٠٧.

وسلامته الإقليمية، وحمَلت النظام العراقي مسئولية عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن(١).

وعلى الرغم من الخطأ الفادح الذي ارتكبته القيادة العراقية باحتلال الكويت، ووقوف الإمارات إلى جانب الكويت أثناء معركة التحرير،، ومن منطلق ضرورة التضامن العربي، وتجاوز مبررات وتداعيات أزمة الخليج فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح وعودة العراق إلى الصف العربي، خاصة بعد المعاناة التي لاقاها الشعب العراقي نتيجة لويلات الحرب والحصار، كما وبادرت إلى إعادة فتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٠م تطبيقًا لسياسة الانفتاح ورص الصف العربي.

ويؤكد ذلك تلك الرسالة التي وجهها الشيخ زايد رحمه الله إلى القمة العربية المنعقدة في عمان في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩ وكرر فيها وجهة النظر الإماراتية بضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق، وحث بغداد على تنفيذ التزاماتها تجاه الأمم المتحدة، كما أكد مندوب دولة الإمارات العربية في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١م على أن إعادة اللحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل الجاد لحل المشكلات العالقة بينهما والتي نجمت عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م(٢).

كما طالبت الإمارات أيضًا بضرورة إيجاد صيغة مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع العقوبات الدولية المفروضة على شعب العراق وتحافظ في الوقت نفسه على سيادة العراق ووحدة أراضيه، ويؤكد ذلك أيضًا موقف الإمارات الرافض للحملة الإعلامية الأمريكية خلال شهر آذار/مارس٢٠٠٣م لضرب العراق وتقدمها بمبادرتها المعروفة إلى الجامعة العربية في حينه، والتي سنعرض مضمونها في الفصل السادس التالي.

– – –

– –

(١) ملحق جريدة الاتحاد بمناسبة العيد الوطني في ٢ ديسمبر ٢٠٠١م.
(٢) محمود، أحمد إبراهيم. (٢٠٠٣). (الخليج... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣م). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.

–

المبحث الرابع
الإمارات والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م

يرجع المراقبون اختيار أمريكا للعراق كمحطة ثانية لحربها على ما تسميه الإرهاب لعدة أسباب، أولاها؛ قدمت للإدارة الأمريكية في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١م عدة تقارير استخباراتية تفيد بوجود علاقة بين صدام حسين وأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وثانيها؛ هو الاقتناع الأمريكي بأن الشرق الأوسط هو منبع الإرهاب في العالم، والذي تخرج منه وتنتمي إليه كافة المنظمات الإرهابية، أما السبب الثالث؛ هو ما عُرف عن صدام حسين بأنه معاداته لجهود السلام في المنطقة العربية، وأنه هو من قاد ما سُمي بجبهة الصمود والتصدي التي عارضت اتفاقية السلام التي وقعها الرئيس المصري الراحل أنور السادات مع إسرائيل(١)، فضلًا عن الترويج – فيما بعد- لامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

ادخل الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق المجتمع العراقي ومنطقة الخليج والشرق الأوسط والعالم في ظروف جديدة، وأوجد تشابكًا من العلاقات قد لا يكون مألوفًا في التاريخ الحديث من قبل من حيث تناقضاته وموضوعاته الصراعية(٢).

ويلاحظ أنه منذ أواخر التسعينيات وبعد انتهاء الحرب الباردة تولد لدى الأمريكيين انطباع عام أولي يفيد بأن القوة العسكرية لم تعد هي المعيار الأول والرئيس لزعامة العالم لأنه لم يعد هناك العدو الذي كان يسمونه بـ (**Global Enemy**). وبدأ العامل الاقتصادي يأخذ أهمية متزايدة، وبنظرة مستقبلية رأت الولايات المتحدة انه بازدياد أهمية العامل الاقتصادي لن تستطيع ان تكون القوة الكبرى الوحيدة في العالم (٣)، فالاتحاد الأوروبي يعادل ناتجه القومي الناتج القومي الأمريكي، والصين يتوقع لها أن يصل ناتجها القومي إلى مستوى الناتج القومي الأمريكي في سنة ٢٠١٠م أو ٢٠٢٠م، إضافة لدول جنوب شرق آسيا التي تعتبر قوى اقتصادية عملاقة، لذلك ظهرت حاجة الولايات المتحدة لورقة ضغط تستخدمها بشكل قاسي مع هؤلاء المنافسين كلما استدعى الأمر ذلك.. من هنا نشأت فكرة السيطرة على النفط ليس لتوفير

---

(١) خلف الله، أحمد طه. (٢٠٠٤). سقوط العرب في الحرب على العراق ـ الأسباب والنتائج ـ دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة.
(٢) الربيعي، (٢٠٠٤).
(٣) جرجس، فواز. (٢٠٠٤). السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حاجة الولايات المتحدة فقط بل وللتحكم في تصديره وأسعاره، وبالتالي تكون أوروبا واليابان والصين والهند كلها تابعة لها[١].

وسرعان ما بدأ التساؤل في الولايات المتحدة عن المكاسب التي حققها الانتصار على السوفيت ومن هو المستفيد؟ وبدأت بعض القوى السياسية الأمريكية تقول أن الأمريكيين قد صرفوا موارد مالية كبيرة إضافة إلى خسائر بشرية خلال الحرب الباردة وبالتالي يجب أن يحصلوا على عائد اقتصادي لذلك وطالب البعض العودة إلى مفهوم «الحصن الأمريكي»، والابتعاد عن التدخلات الخارجية المكلفة والتركيز على الإنفاق الداخلي. والحد من مخاطر أن تصبح أمريكا شرطي العالم، إلا أنه برز لدى الأمريكيين وباتفاق الحزبين: الجمهوري والديمقراطي انطباعا يفيد بأن القيادة الأمريكية للعالم عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيا قد أصبحت مسألة ضرورية وحاجة ملحة وهدفًا استراتيجيًّا للسياسة الأمريكية، خاصة بعد بروز مفهوم العولمة وتكتلات عالمية اقتصادية متماسكة، والحفاظ كذلك على علاقات ومصالح اقتصادية مع دول مهمة، ورفض الإمبريالية وبناء مؤسسات دولية قوية لتعزيز التعاون، وبناء عالمي يحمي المصالح الأمريكية من خلال العمل على نشر قيم الديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان والعولمة، والحاجة لبناء القوات الأمريكية وتطويرها والعمل على ضمان تحقيق الاقتصاد غير المكلف بشريًا[٢].

ويمكن القول أنه بالإضافة إلى الأبعاد الخارجية المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية كالهيمنة على النفط والغاز والحفاظ على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة وحاجة إسرائيل وضمان هيمنة القطب الواحد، فان هناك أبعادا وقوى داخلية تتعلق بدور مجموعتين أساسيتين داخل أمريكا كانت لهما اليد الطولى في العمل على أحداث التغييرات الراديكالية في المجتمع الأمريكي، فقد شكلت أحداث ١١ سبتمبر تحولًا محوريًا في السياسة الداخلية والخارجية حيث تم تطوير الحرب على الإرهاب لتشمل قوى لا علاقة لها بتلك الأحداث، ولكنها ترتبط بالاتجاه الذي سيطر عقائديًّا واجتماعيًّا داخل الكونغرس والبيت الأبيض ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث من قبل ما سمي بمجموعات المحافظين الجدد ونزعتهم الإمبراطورية، واتصالًا بذلك فقد شهدت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تغييرات راديكالية في السياسة الخارجية ومن بينها بدء نقاش حاد وغير متوازن بين أنصار التحرك

---

(١) حسيب، (٢٠٠٤).
(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (١٩٩٨). أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي.

الانفرادي وأنصار التحرك المتعدد أو الصقور مقابل الحمائم، والصراع بين التقليديين والمحافظين الجدد[١].

وقد خلصت وثيقة جديدة أعدتها الإدارة الأمريكية إلى بروز مفاهيم جديدة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تتماشى مع آراء المحافظين الجدد، وتقترح شن هجمات استباقية ضد دول تعتبرها معادية، أو ضد منظمات إرهابية قد تقوم بتطوير أسلحة دمار شامل، وتعتبر هذه الوثيقة أول تفسير شامل لسياسة الإدارة الخارجية الأمريكية بجوانبها المختلفة التي تعنى بكل شيء من استراتيجية الدفاع إلى ارتفاع مستويات درجة الحرارة العالمي[٢].

إضافة لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن تسمح لأي طرف في العالم بأن يتحدى تفوقها العسكري مثلما كان الوضع عليه قبل الحرب الباردة، وتنوي استغلال قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام مجتمعات أخرى منفتحة على العالم، تؤمن مصالحها بدل الحصول على مكاسب فردية لها، وتركز الوثيقة أيضا على وجود ائتلاف بين القيم الأمريكية والمصالح الوطنية الأمريكية، وان هذا يعكس توجهًا للعب دور أمريكي مميز على مستوى العالم.

وتقول الوثيقة أيضا إنه في الوقت الذي ستبحث فيه الولايات المتحدة عن حلفاء في معركتها ضد الإرهاب، فإنها لن تتردد عن التحرك بمفردها إذا اقتضت الضرورة لممارسة «حقنا في الدفاع عن النفس والتحرك بطريقة وقائية» وهذا يشمل إقناع أو إجبار الدول على تحمل مسئولياتها السيادية لكي لا تدعم الإرهابيين، وهذا هو المبدأ الذي تبناه الرئيس الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٣].

ويركز معظم الباحثين بشئون السياسة الخارجية على أهمية المصالح القومية والأهداف السياسية، وبينما يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمريكية تأتي نتيجة لعملية عقلانية تعتمد على تقييم المصالح الوطنية، واختيار أفضل السبل لحماية وتسويق هذه المصالح، إلا أن الواقع يختلف إلى حد بعيد. فالسياسة ومخططوها في الدوائر المختلفة يحاولون قدر الإمكان تقديم دراسات وتحليلات موضوعية لصانعي القرار، ولكن صناع القرار لا يعتمدون فقط على الخطط التي يرسمها مساعدوهم وخبرائهم في الدوائر المختلفة، فهناك

---

(١) عرابي، (٢٠٠٣).
(٢) تلحمي، شبلي. (١٩٩٧). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٩)، أبو ظبي.
(٣) حسيب، خير الدين. (٢٠٠٤). مستقبل العراق (الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٥)، بيروت، لبنان.

دور لأصحاب المصالح الخارجية من قوى ولوبيات، وشركات كبرى، ونقابات، ورجال دين، ومنظمات إنسانية، وأنصار البيئة، وهم غالبًا من الذين يضغطون على الإدارة وعلى الكونغرس لتحقيق أهدافهم ومصالحهم(١).

وتلعب وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث واستطلاع الرأي أدوارا رئيسية في مناقشة العملية السياسية والتأثير عليها، وبالتالي فان السياسة الخارجية الأمريكية تأتي نتيجة لعملية معقدة ومركبة تتأثر أساسا بالفهم غير المتجانس أو غير المتلائم بين عناصر توجيه الواقعية والمثالية السياسية المتأثرين بقوة في المجتمع والفكر الأمريكي من ناحية، وفي تاريخ التجربة الأمريكية من ناحية ثانية(٢).

ويمكن القول بأن ثوابت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد إدارة بوش لم تختلف لا نوعيًا ولا جوهريًا عن غيرها من الإدارات الأمريكية.. وكذلك بالنسبة للمصالح في مناطق متعددة من العالم، وما اختلف قد يكون أولوية وحجم هذه المصالح، فهناك عدة مصالح رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة وهي: ضمان أمن إسرائيل تفوقها النوعي والاستراتيجي على الدول العربية مجتمعة، وتحقيق سلام بين العرب وإسرائيل، ومعارضة أي هيمنة أجنبية على المنطقة ومنع بروز دول عربية قوية في المنطقة لتنافس إسرائيل وتركيا، والوصول إلى النفط والمواد الخام وبأسعار معقولة، وتأمين طرق المواصلات الأمريكية في المنطقة، ومكافحة الإرهاب ودعوتها لنشر مبادئ الحرية والمساواة واقتصاد السوق والعولمة، والحفاظ على مصداقية الإدارة والولايات المتحدة ودورها العالمي، وحفظ أمن القوى الصديقة للولايات المتحدة، وحماية المصالح التجارية والمالية الأمريكية، ولذلك حماية المواطنين أينما حلوا والممتلكات الأمريكية أينما وجدت(٣).

وبالإضافة إلى ذلك فإن المحافظين الجدد وحتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر كانوا يخططون لإسقاط النظام العراقي وجاءت هجمات سبتمبر لتعطيهم مبررًا للتحرك... على صعيد آخر يمكن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر لم تغير

---

(١) قرني، بهجت وآخرون. (٢٠٠٤). صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية. الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
(٢) جرجس، فواز. (٢٠٠٤). مرجع سابق.
(٣) غريب، إدموند. (٢٠٠٣). مرجع سابق.

الموقف تجاه العراق فحسب بل والمنظور الأمريكي تجاه المنطقة بأكملها... والتي كانت أمريكا ولفترة طويلة تحتفظ بصداقة مع حكوماتها[١].

ورأي صقور الإدارة الأمريكية أن تبدأ عملية تغيير الأوضاع في المنطقة بأفغانستان ثم العراق، حيث تستطيع الولايات المتحدة بعد ذلك التحرك ضد سوريا وإيران وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وتقليل الاعتماد بشكل أقل على النفط السعودي والخليجي.

ورغم أن هذا التفكير لا يمثل السياسة الأمريكية الرسمية إلا انه بات يشكل ذريعة للهجوم العسكري ضد العراق، وقد بدأنا نرى استراتيجية أمريكية تعكسها خطب وتصريحات تشيني ورامسفيلد ترى أن الهجوم على العراق هو نقطة البداية، وقد رافق هذه التصريحات عمليات وتحركات عسكرية أمريكية واسعة، بحيث يتم نقل القواعد والقوات الأمريكية الى أراضي العراق بدلاً من بقاء وجودها في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الاستيلاء على حقول النفط العراقية بدل الاعتماد الكلي على نقط السعودية، وهكذا فالمملكة العربية السعودية تشكل لدى بعض المحافظين الجدد خطرًا يكاد يماثل خطر العراق ويجب مواجهته وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا وإيران ومصر[٢].

هذه الركائز في السياسة الخارجية الأمريكية، وما عززها من أحداث عالمية خاصة أحداث ١١ سبتمبر عجلت من سعى الولايات المتحدة لضرب العراق وتحقيق أهدافها. فعلى الرغم من تصريح فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بعدم العثور على هذه الأسلحة وعلى لسان رئيسها، وعلى الرغم من تعهد وزير الخارجية العراقي في قمة الجامعة العربية المنعقدة في بيروت في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢م بأن العراق لن يغزو الكويت أبدًا مرة أخرى، وكذلك المصافحة في جلسة مغلقة بين عزة إبراهيم ممثل العراق والشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس وزراء الكويت، وتمخض القمة عن قرار يرفض «**بصورة قاطعة**» أي ضربة ضد العراق، وبالرغم من معارضة الوطن العربي بكامله، وبما فيه الكويت للحرب الأمريكية – البريطانية المخطط لها على العراق، وعلى الرغم من أنه إذا ما شن بوش وبلير حملة عسكرية جديدة ضد الشعب العراقي وفي اتجاه معاكس للرأي

---

(١) جريجوري، جون الثالث. (٢٠٠٣). السياسة الأمريكية تجاه العراق. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٣)، أبو ظبي.

(٢) سيموزنز، جيف. (٢٠٠٤). استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

المعلن للأمين العام للأمم المتحدة وثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية[١].

وعلى الرغم من رفض مجلس الأمن الدولي لمنح الشرعية الدولية للحرب إلا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أعلن بأنه سوف يمهل الرئيس العراقي صدام حسين مهلة أخرى أمدها (٤٨) ساعة فقط ليترك العراق ويجنب العراق ويجنب الشعب العراقي ويلات الحرب والدمار.

وهنا كان الكثير من العراقيين والسياسيين والمثقفين وحشد من رجال الإعلام وبعض كبار قيادات حزب البعث العراقي يمنون أنفسهم بأن يبادر صدام حسين ويعلن للعالم بأنه سيضطر لقبول التحذير الأخير، وبأنه لا يريد لبلده وشعبه الموت والدمار.،وبأنه سيثبت للعالم بأن القوات الأمريكية لم تأت للإطاحة به فحسب أو بحثًا عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة، إنما جاءت لاحتلال العراق والسيطرة على موارده وثرواته وخيراته، ولكسر شوكة الأمتين العربية والإسلامية إكرامًا لعيون إسرائيل، لكي تقوم بدور شرطي المنطقة وتنام قريرة العين بعيدًا عن الإزعاجات التي يمكن أن تسببها لها القوى العربية والإسلامية التي ما زالت تناضل من اجل تحرير فلسطين[٢].

وكانت هذه الخطوة قد سبقها خطوة قام بها الشيخ زايد رحمه الله على شكل مبادرة قدمها إلى القمة العربية الأخيرة التي عقدت في القاهرة تهدف إلى اعتزال صدام حسين السلطة في العراق لتجنب الشعب العراقي الحرب باعتبارها الخطوة الأخيرة والحل الأسلم لحقن الدماء.

إذن فإن هذه المبادرة قد قوبلت بالرفض الشديد من قبل الحكومة العراقية، وقام الإعلام الرسمي العراقي بمهاجمتها، أفرحت الكثير من العراقيين، وبثت الأمل في نفوسهم من جديد لإبعاد شبح الحرب عن العراق، إلا أنهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة بعد رفض نظام صدام حسين لهذه المبادرة. والأمر نفسه تكرر مع المهلة الأخيرة التي حددها الرئيس الأمريكي لصدام حسين لمغادرة العراق؛ إذ سارع مجلس الوزراء العراقي وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى رفض هذا التهديد قبل انتهاء المهلة المحددة، وعند ذلك تأكد العالم بأن الحرب واقعة لا محاله، خاصة بعد أن استكملت القوات الأمريكية حشد جيوشها في الخليج العربي، الذي كان فيه وقتها ما يقرب من (٢٥٠) ألف جندي أمريكي بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الجنود البريطانيين[٣].

---

(١) سيمونز، جيف. (٢٠٠٤). المرجع السابق.
(٢) الجابري، علي. (٢٠٠٤). أسرار الساعات الأخيرة قبل سقوط بغداد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
(٣) جريدة أخبار العرب ٢٠٠٣/٣/٤م.

لقد مثّلت مبادرة الشيخ زايد رحمه الله جزءًا مما قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه العراق؛ فبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية وبعد مشاركة الإمارات في معركة عاصفة الصحراء التي هدفت إلى تحرير الكويت، وتأييدها لفرض عددًا من القيود على العراق، وبعد إخراج القوات العراقية من دولة الكويت، فقد توقعت دولة الإمارات العربية المتحدة سقوط نظام صدام حسين أو أن يقبل قرارات الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن شركائها الآخرين في التحالف، لكن ما أظهره النظام العراقي من مقدرة على البقاء جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في تقديم دعمها الكامل لجهود التحالف الدولي بأساليب عدة.

ومع مرور الوقت بعد انتهاء عاصفة الصحراء واستمرار صدم حسين في السلطة، واستمراره على نفس النهج، فقد أضحت الإمارات أكثر إحباطًا لأن الحظر لم يحقق أهدافه من حيث الضغط على النظام بقدر ما أضر بالشعب العراقي، وشعر المسئولون في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الشعب العراقي -وهم أشقاء عرب- يعانون من الحرمان المادي وصعوبة الظروف المعيشية والصحية والخدماتية، لاسيما وإن هذا الأمر يزداد سوءًا مع مرور الوقت، إضافة لتخوفهم على العراق الذي ما زال يعتبر أقوى دولة عربية في منطقة الخليج العربي، خاصة وإنه يتعرض لاستنزاف قواه إلى حد خطير قد يجعله اقل قدرة على أداء دور موازٍ لدور إيران في المستقبل مما سيؤدي إلى اختلال موازين القوى في المنطقة وسيضر بالمصلحة الوطنية الإماراتية التي تتعلق باستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث(١).

كان هذا الوضع محرجًا أيضا لمفهوم التضامن العربي عند قادة دولة الإمارات العربية المتحدة الذين كانوا يدركون ان صدام حسين مسئول بصفة شخصية عن معاناة شعبه وتدهور أوضاع بلاده، لأن الحصار المفروض من قبل الأمم المتحدة كان يمكن ان يخفف أو يرفع لو انه التزم التزامًا كاملًا بقرارات الأمم المتحدة التي صدرت عقب «**عاصفة الصحراء**»، إلا أنه استمر في تحديه للأسرة الدولية، بل واستمر في تحميل الخطأ من خلال خطاباته وحملاته الانتخابية للغرب ولدول الخليج العربية.

ومع استمرار هذا الوضع الحرج كان القادة في دولة الإمارات يعملون على إيجاد مخرج له، لكن ولأنهم لم يجدوا خيارًا سهلًا فقد استمروا في تأييد التحالف ضد صدام حسين أملًا منهم في أن يتمكن هذا التحالف من إسقاطه

(١) رو، وليم.(٢٠٠٣). ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ص (٦٨- ٧٣).

في اقرب وقت ممكن، كما تعاونت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا مع قوى التحالف في اعتراض المهربين الذين يحاولون تجاوز الحظر المفروض على العراق، وقدمت تسهيلات وقبلت إدخال سفن التهريب وحجزها في موانئها[١].

وبعد حوالي أربع سنوات من تحرير الكويت وفي عام ١٩٩٩م ومع بقاء صدام حسين في السلطة، ومع استمرار معاناة الشعب العراقي، بدأ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله بالرد بقدر اكبر على الدعاية التي كان يروج لها صدام حسين؛ ففي آذار/مارس ١٩٩٩م قال رحمه الله: «نحن غير مسئولين عن معاناة الشعب العراقي،إن معاناة الشعب العراقي يتحمل مسئوليتها الرئيس العراقي نفسه، ونطلب من الله ان يهدي صدام حسين في يوم من الأيام، وإذا اتفق العرب مع بعضهم، ربما يغير رأيه وينتهج الطريق الصحيح الذي يسره ويسر الشعب العراقي والأمة العربية، وربما يتحقق ذلك، ويجب ألا نيأس من اتجاه إنسان أو تغييره».

وتأكيدًا لهذا الموقف وعندما تحركت قوات عراقية كبيرة نحو الحدود العراقية في مستهل تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩م جاء رد الشيخ زايد رحمه الله حازمًا وسريعًا؛ فأكد من خلال اتصال هاتفي مع أمير دولة الكويت وقوف دولة الإمارات إلى جانبهم واستعدادها لحماية أراضيهم من أي عدوان خارجي، وقام بإرسال كتيبة مشاة ميكانيكية إماراتية لنشرها إلى جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى[٢].

وكان الموقف الإماراتي يتطور مع تطورات الأزمة، وزاد اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمعاناة الشعب العراقي وبهذه المواجهة غير المحسومة، وقامت ومنذ بدايات عام ١٩٩٥م إلى المطالبة العلنية برفع الحصار عن الشعب العراقي والتأكيد على وحدة العراق وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شئونه الداخلية، وفي مطلع عام ١٩٩٧ بدأ مواطنو دولة الإمارات العربية بدعوة من الشيخ زايد رحمه الله في القيام بجهود مباشرة لمساعدة الشعب العراقي.

وقد أكد الشيخ زايد رحمه الله وفي أكثر من موقف على اهتمامه بأمر المصالحة العربية ورأب الصدع، والعمل على إعادة العراق إلى الصف العربي ورفع العقوبات المفروضة عليه، وأعلن صراحة تأييده للعمل الدبلوماسي لحل الأزمة عندما ذهب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الى العراق في شباط/يناير ١٩٩٢م عند تفجر أزمة المفتشين الدوليين، وأكد أن اللجوء إلى العمل العسكري ستكون له انعكاسات على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

---

(١) جريدة الخليج ٢٠٠٣/٣/٣م.
(٢) رو، وليم.(٢٠٠٣). ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق ص (٧٣- ٨٣).

وقد دعا الشيخ زايد رحمه الله جميع الأطراف المعنية إلى إفساح المجال بشكل أرحب أمام الجهود الدبلوماسية وفي مقدمتها مهمة كوفي عنان، وقال: «إن العمل العسكري ضد العراق ستكون له انعكاساته على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، وسيعيد المنطقة الى الوراء؛ لأنه ليس في صالح أحد، وستكون له عواقب سيئة على حاضر العلاقات بين الشرق والغرب وعلى مستقبلها، وسيهدم الكثير من منجزات الثقة والتعاون التي تحققت في السنوات الماضية، وان الحريق إذا بدأ لا سمح الله فأنه لا يمكن لأحد التكهن بمداه، وأن الشعب العراقي الشقيق هو المتضرر الأكبر في معاناته وخسائره البشرية والمادية، كما أن منطقة الخليج العربي تحديدًا والدول العربية عمومًا ستتضرر بصورة مباشرة أيضا، لان هذا الوضع سينعكس سلبًا لا محالة على كل القضايا العربية، وعلى القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية المتعثرة في الشرق الأوسط، بخاصة في ظل عدم نجاح الجهود الأمريكية في تحريك هذه العملية والوصول بها إلى نتائجها المرجوة، وكذلك مستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وقد ناشد الشيخ زايد رحمه الله القيادة العراقية عمل كل ما يمكن من أجل إزالة الأسباب التي يمكن أن تجلب الحرب وما سيسفر عنها من دمار وخراب[١].

إضافة لما سبق فقد اختلف الشيخ زايد رحمه الله مع الولايات المتحدة الأمريكية في تأكيدها على أن العراق يشكل تهديدًا خطيرًا في أكثر من موقف ومناسبة، فعلى سبيل المثال في شباط/فبراير ١٩٩٨ قال الشيخ زايد رحمه الله «إن العراق لا يشكل تهديدًا لجيرانه، وكرر مطالبته للولايات المتحدة بأن تتخلى عن اللجوء إلى استخدام القوة ضد العراق في الأزمة الجارية حينها بشأن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وناشد الولايات المتحدة الأمريكية ضبط النفس والتفكير مليًا في العواقب التي قد تتمخض عن تصعيد الوضع الحالي[٢].

وأضاف رحمه الله أن الضربة العسكرية إن حصلت فأنها لن تجدي شيئًا ولن تزيد الأمور إلا تعقيدًا، وأنه ليس هناك خير في الحرب التي تعني مجرد الدمار والخراب ولا تحل المشكلات، إن أمريكا دولة عظمى ونأمل أن تكون سياستها مع الحق والعدل، وان الضربة العسكرية (ضد العراق) أمر مرفوض من قبلنا وسيء وكريه، ومن شأنها أن تتسبب في مشكلات لا نهاية لها وتضر بعلاقات الصداقة والتعاون بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى، أنني أناشد المجتمع الدولي وكل الخيرين في

(١) جريدة جلف نيوز ١٩٩٨/١/١٧.
(2) United Arab Emirates , The Economist Intelligence Unit, (Country Report), May, 2003. PP.12-14.

العالم بذل كل المساعي الصادقة لتجنب المواجهة العسكرية في الأزمة العراقية، وأن لا تستعجل الولايات المتحدة الأمريكية العمل العسكري، ويجب على العراق الاستجابة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل حرمان أمريكا من حجج ومبررات القيام بضربة عسكرية وحماية شعب العراق من ويلات الحرب»[١].

وتوالت موقف الإمارات التي اتسمت بالاستمرار وبالرسوخ والتأكيد من خلال تصريحات الشيخ زايد رحمه الله، وتأكيده على ضرورة تجنيب المنطقة الحرب لما لها من آثار مدمرة على العراق والمنطقة والعالم.

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على شخص صدام حسين باعتباره المشكلة أجاب الشيخ زايد رحمه الله أثناء مقابلة صحفية في حزيران/يونيو ١٩٩٨م على سؤال يتعلق بمدى استعداد الولايات المتحدة البدء حوار مع العراق «اعتقد ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد بدء حوار مع صدام حسين بل تريده أن يختفي تمامًا، كيف يمكن أن يحدث هذا؟ إنها لا تعرف كيف، وليس هناك من يعرف».

وفي نفس الشهر الذي أجريت فيه المقابلة طالب رحمه الله أثناء لقائه وزير الدفاع الأمريكية آنذاك وليم كوهين بإيجاد حل سلمي للأزمة القائمة بينه العراق والأمم المتحدة بشأن التفتيش عن الأسلحة، ودعاه إلى ضبط النفس ومراعاة الحفاظ على مصالح الشعب العراقي واحترام قرارات الأمم المتحدة[٢].

وفي عامي ١٩٩٨م و ١٩٩٩م وعندما قامت القوات الأمريكية بعمل عسكري ضد العراق، قرر الشيخ زايد رحمه الله عدم السماح للأمريكيين باستخدام أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لشن العمليات، وذلك لأنه كان يرى أن الوضع لا يستلزم توجيه ضربات عسكرية كما أشرنا سابقًا.

ومع نهاية عقد التسعينيات ومع تعذر التوصل إلى حل للمشكلة العراقية أعرب الشيخ زايد رحمه الله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠م عن قلقه بشأن معاناة الشعب العراقي، وأوضح «أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته بالتوصل إلى صيغ تفاهم تؤدي إلى تنفيذ كامل قرارات مجلس الأمن الدولي من أجل رفع العقوبات الاقتصادية عنه وإنهاء معاناة «شعبه»»، وقال رحمه الله أيضا: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على تمسكها وحرصها التام على استقلال العراق ووحدة

---

(١) المصدر السابق.
(٢) جريدة أخبار العرب ١٩٩٨/٦/٢٥م.

وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية "، وحث الدول العربية على عقد لقاء قمة عربية عاجلة لحل الخلافات الراهنة».

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد واصلت التأكيد على ضرورة تقيد العراق بقرارات الأمم المتحدة فان علاقاتها الثنائية معه قد كانت تشير بصورة تدريجية نحو المزيد من التطبيع وتجاوز الماضي؛ ففي نهاية عام٢٠٠٠م تم افتتاح خط بين دبي في الإمارات وبين البصرة في العراق، وفي العام نفسه أيضا اتخذت دولة الإمارات العربية قرارًا يقضي بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وفي ٢٦ تشرين ثاني/نوفمبر أقر مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منطقة تجارية حرة بين دولة الإمارات والعراق.

وقد استمرت هذه العلاقة بالتطور واستمر موقف الإمارات المعارض لشن حرب على العراق والداعي إلى المصالحة وعدم المساس بوحدة العراق، وكان آخرها مبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لحل الأزمة التي تحدثنا عنها بإسهاب في موضع سابق من هذه الدراسة.

وبعد الحرب على العراق واحتلاله عقد في أبو ظبي خلال يومي (١١-١٢) تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣ مؤتمرًا دوليًا للتعرف على الآثار الإقليمية المترتبة على الحرب على العراق تحت رعاية الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان عضو المجلس التنفيذي ورئيس وديوان ولي عهد أبو ظبي تحت عنوان «الآثار الإقليمية لنتائج الحرب على العراق»، وذلك بالتعاون مع برنامج الشرق الأوسط لدى المعهد الملكي للشئون الدولية.

وقد أشار الشيخ سعيد بن سيف آل نهيان مدير إدارة البحوث والدراسات في كلمته الافتتاحية للمؤتمر إلى تفاعلات نتائج الحرب على العراق على دول المنطقة بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، والتي تمر أصلاً عبر مرحلة دقيقة جدًا، وبأوضاع اقتصادية صعبة بشكل النفط أبرز معالمها. وأكد كذلك على أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنطلق في سياستها الخارجية، من مبادئ أساسية أرسى قواعدها الشيخ زايد رحمه الله تهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار والرخاء على المستويين الإقليمي والدولي، وتهدف كذلك إلى تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع الدول الصديقة، والتمسك بالشرعية الدولية أساسا للتعامل بين مختلف الدول، وان استقرار منطقة الخليج العربي يمثل عاملًا في عملية التنمية المستدامة لشعوب المنطقة وركنًا أساسيا في الاستقرار الاقتصادي العالمي، وانطلاقًا من هذه الحقيقة فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وبحكم موقعها الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وعلاقاتها الأخوية المتميزة مع جميع دولها تعمل جاهدة على دعم مبادئ الشرعية الدولية حفاظًا على السلام والأمن الدوليين[١].

---

(١) مجلة شئون عامة. (تشرين الثاني ٢٠٠٣م). مؤتمر دولي بعنوان: الآثار الإقليمية لنتائج الحرب على العراق. مجلة دورية محكمة تصدر عن إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، أبو ظبي. ص (١١٠-١٢٥).

وقد جاء في تمهيد دليل هذا المؤتمر والمعبر عن موقف دولة الإمارات أن الحرب على العراق قد أدت إلى مضاعفات خطيرة عليه وعلى جيرانه، وريثما يحاول العراقيون التقاط أنفاسهم وإعادة بناء مجتمعهم واقتصادهم، فان دور الولايات المتحدة في توفير مقتضيات الأمن والاستقرار غير مضمون، فللولايات المتحدة تطلعات في المنطقة ربما لا تتوافق مع أولويات الدول المجاورة للعراق في قراءتها للتطورات الإقليمية التي أفرزتها الحرب.

يتضح لنا مما سبق أن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة اتسم برفض الحملة الأمريكية لضرب العراق من منطلقات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وتأكيدًا لهذا الموقف فقد تقدمت الإمارات بأفكار إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ في مصر في الأول من شهر مارس/آذار ٢٠٠٣م للحيلولة دون ضرب العراق واحتلاله، وتقدمت بها كذلك في المؤتمر الوزاري لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة في الثاني من الشهر نفسه.

وكما أسلفنا سابقًا فأن المتمعن في هذا الموقف سيرجعه بلا ريب إلى طبيعة الدبلوماسية الإماراتية التي تتسم بالاستناد إلى الحكمة والعقلانية في حل المشكلات والأزمات، والبعد عن التهور والاحتكام إلى القوة.

كما أن هذا الموقف قد بني على المنطلقات التي تم ذكرها سالفًا؛ فمن الناحية الأمنية فأن أمن العراق يؤثر في أمن جميع الدول المجاورة له خاصة دول الخليج، لاسيما وأن العراق هو الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مواجهة نزعة السيطرة والأطماع الإيرانية في الخليج العربي. ومن الناحية الاجتماعية فإن آثار وانعكاسات احتلال أية دولة لا تخفى على أحد؛ سواءً كان ذلك على مجتمع الدولة المحتلة أو الدول المجاورة لها؛ وما يحدث في العراق الآن من تداعيات وتدهور يؤكد على هذا التوقع. ومن الناحية السياسية؛ فالعراق دولة عربية مؤسسة لمنظومة الجامعة العربية وعضو مؤثر في صناعة القرار السياسي العربي عمومًا والخليجي خصوصًا؛ فبتالي فإن أي تغيير يحدث فيها سيؤثر في المنظومة العربية والعالم ولا ريب. إضافة لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالدرجة الأولى بإنتاج النفط وتصديره، وتأثير الاحتلال في أسعاره العالمية.

وعليه فقد جاء مجمل الموقف الإماراتي منسجمًا مع هذه المنطلقات والمبادئ، لاسيما وأن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الخليجية التي بادرت إلى نجدة الشعب العراقي أثناء الحصار وبعد الاحتلال، وهي أول من بادر إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد فترة طويلة من القطيعة لم تؤدي إلى حل.

– – –

– –

–

استعرضنا من خلال فصول هذه الدراسة بالوصف والتحليل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه محيطها العربي خصوصًا ومحيطها الإقليمي والعالمي عمومًا، وذلك بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على قيام هذه الدولة الاتحادية الفتية، والتي أصبحت بفعل جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من أكثر الدول الخليجية والعربية ارتباطاً واندماجًا مع العالم الخارجي، ويتضح ذلك من شمولية وتنوع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الواسعة مع كل الدول القريبة والبعيدة.

ونظرًا لقرب الباحث من مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية بحكم وظيفته فقد لمس عن قرب مدى ما تتسم به من عمق عربي أكثر من أي بعد آخر فهذا البعد يحتل مرتبة الصدارة في توجهات السياسة الخارجية الإماراتية، وعليه تأتي هذه الدراسة لتبحث في عمق هذا البعد.

وقد تناولت هذه الدراسة بالوصف والتحليل المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهدافها وسماتها وآليات تنفيذها، والتي ارتبطت مع العالم الخارجي بكل أشكال الارتباطات، وتتفاعل مع دول العالم على المستويات كافة.

ويعد قرار الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح على دول العالم في كل المجالات من أهم القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الدولة الاتحادية، لا سيما وأنه قد جلب للإمارات مكاسب ونجاحات عديدة، أدى الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته دولة الإمارات إلى تقوية اقتصادها بشكل كبير، وقد اشتمل هذا الاقتصاد على قطاعات حيوية متعددة من مثل قطاعات: المصارف والبنوك، العقارات، والنقل الجوي والبحري، وقد انعكست آثار هذا الانتعاش على حياة جميع المواطنين والمقيمين على أرض الدولة من مستثمرين وعاملين.

وقبل ذلك كله فقد كانت الإمارات تعيش حالة من الانعزال السياسي والانغلاق الاجتماعي النسبي؛ إذ كانت منقطعة انقطاعًا سياسيًا كاملاً عن العالم الخارجي الذي لم يكن يتعامل معها بشكل مباشر وإنما عبر المستعمر والوسيط البريطاني الذي كان يدير علاقات الإمارات بالعالم الخارجي ويحدد طبيعتها واتجاهاتها وبخاصة على الصعيد الرسمي وبما يتوافق مع مصالحها الإمبريالية وفي أضيق الحدود الممكنة.

لقد كان للاستعمار البريطاني الدور الرئيس في هذا الانقطاع عن العالم الخارجي إضافة لمجموعة من العوامل الداخلية التي يأتي في مقدمتها تواضع الإمكانات والقدرات المتوافرة لدولة الإمارات في فترة ما قبل الاستقلال وقيام الدولة الاتحادية، وقد رسخت هذه العوامل انقطاع الإمارات عن العالم الخارجي وعدم الانفتاح على العصر، وحالت دون إقامة علاقات واسعة مع

هذا العالم الخارجي حتى قيام الدولة الاتحادية المستقلة؛ والتي انتهى ذلك الانقطاع بقيامها، واندمجت الإمارات على إثر ذلك مع البيئة الخليجية والعربية والدولية بشكلٍ سريعٍ وعميق، وأصبحت هذه الدولة الفتية فجأة وبدون مقدمات في قلب العالم، وأصبحت تتعامل مع هذا المحيط برغبة داخلية وبناءً على إرادتها الحرة وبما يتوافق مع مصالحها الوطنية العليا دونما وسيط ومستعمر يتحكم بمصالحها ويوجهه حسب رغباته.

ومن خلال استعراضنا للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أهم ما نخلص إليه وأهم ما يميز هذه الدولة الفتية هو موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب منطقة الخليج العربي وإطلالها على مضيق هرمز الذي يعتبر من أهم المنافذ التجارية، ولاسيما أنه يعبر من خلاله حوالي ٧٠% من الإنتاج النفطي العالمي من خلاله.

ومن الناحية الديمغرافية فهذه الدولة عربية الانتماء وإسلامية المعتقد وقليلة السكان، تتميز بتعدد وكثرة الجاليات الوافدة للعمل فيها، وهي دولة صغيرة الحجم نسبيًّا (**مساحةً وسكانًا**)، إضافة لكونها دولة اتحادية في تركيبتها السكانية والاقتصادية.

وقد لعبت الثروة النفطية دورًا مساعدًا في بناء الدولة وتكوين التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ولعبت كذلك دورًا رئيسًا في تنميتها وتوجيه دفة السياسة فيها، وقد كان لشخصية مؤسس الاتحاد الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رحمه الله الدور المحوري في صياغة سياستها الخارجية وصناعة القرار فيها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة مدفوعة دفعًا نحو التعامل مع العالم الخارجي، وعليها إدارة علاقاتها مع عدد متزايد من دول العالم في ظل نظام عالمي جديد برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين، علمًا بأن هذا النظام العالمي الجديد بسماته وخصائصه وقواعده ومنظماته الحاكمة هو نظام مليء بالفرص المعرفية والاستثمارية كما هو مليء بالمخاطر السياسية والثقافية المختلفة، وعليه فإن البقاء في مثل هذا النظام يتطلب صيانة الاستقلال والحفاظ على الكيان الوطني من الذوبان ورد التدخلات والتأثيرات الخارجية غير المرغوب فيها.

ورأينا أن سياسة الأمن الإقليمية لدولة الإمارات لم تُراعِ الأمن القومي فقط، بل امتدت لتشمل التضامن مع الأمتين العربية والإسلامية.

ورأينا كيف أن دولة الإمارات في سياستها الخارجية الإقليمية كانت ضد الاختراق والتبعية لقيادة النظام الدولي، خاصة في منطقة الخليج العربي أو ما يسمونه بـ«**الخليج العربي النفطي**».

ومن خلال هذا المبحث استطعنا أن نلمس دور الإمارات العربية في محاولة إزالة حالة الصراع وعدم الاستقرار السائدة في منطقة الخليج العربي، مع مراعاتها لتلك الحساسية الأمنية الشديدة لتلك المنطقة.

وقد كان لنظام دولة الإمارات كدولة اتحادية أهمية كبيرة في مساعدة الدولة ككل على لعب دور أكبر في سياسة الأمن الإقليمية.

وقد استوعبت السياسة الأمنية الإقليمية لدولة الإمارات حقيقتين غاية في الأهمية وهي تخطط لتحديد توجهات سياستها العربية:

الحقيقة الأولى: مدى الشرخ والجرح الذي أحدثه اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت وما تبع ذلك من تداعيات في المنطقة.

الحقيقة الثانية: وجود بعض التحفظات على عضوية إيران والعراق في النظام الإقليمي الخليجي؛ وذلك لانخفاض مستوى التجانس بين هاتين الدولتين مع دول النظام.

كما أخذت الإمارات في حسبانها دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في ضمان الأمن الإقليمي الخليجي.

هذا وقد اتسم النظام الإقليمي الخليجي بالتطور وكذلك تفاعلاته البينية ومدى ثباتها أو تغيرها، مما جعلنا نقسمه إلى ثلاث مراحل: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة، ثم مرحلة الاستقطاب والصراع، ثم مرحلة الانفجار والمراجعة والتي لا تزال ممتدة حتى الآن.

وقد كانت القيادة السياسية في دولة الإمارات على وعي كامل بتطلعات دول الجوار في منطقة الخليج العربي، خاصة التطلعات الإيرانية المريبة في المنطقة.

وقد اتسم موقف الإمارات من معظم التطورات الإقليمية بالحكمة والعقلانية؛ بداية من حرب الخليج الأولى وما تبعها من أحداث عظام في المنطقة، خاصة موضوع احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران. وقد كانت كافة تحركات الإمارات متناغمة مع التحركات الخليجية والعربية؛ وذلك سعيًا منها لحفظ الأمن الإقليمي الذي هو أحد ركائز السياسة الخارجية.

وقد حاولنا جاهدين من خلال هذه الدراسة أن نجيب بصورة مباشرة وغير مباشرة على جملة من الأسئلة المتعلقة بمجمل قضايا السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من مثل: كيفية تعاملها مع النظام السياسي العالمي وكيف ترتبط بالعالم الخارجي عمومًا ومحيطها العربي والخليجي خصوصًا؟ وكيف عملت هذه الدولة الفتية على إدارة شؤونها الخارجية على الرغم من التطورات والمستجدات العالمية المتلاحقة؟

كما حاولنا من خلال تناولنا للعديد من القضايا والأمثلة أن نستنتج الأهداف والسمات العامة لهذه السياسة؟ وهل حققت هذه السياسة أهدافها أم لا؟ وهل مارست دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة خارجية نشطة أم سياسة انعزالية؟

وقد كان لسياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط من قبل دولة الإمارات على العالم الخارجي وسعيها إلى تكوين أواصر الصداقة والتعاون مع دول العالم أثر كبير على علاقات الإمارات الخارجية، مما ساعدها وبنجاح على توظيف

تلك العلاقات الطيبة في خدمة قضايا الأمة العربية في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد العربي في سياسة الإمارات الخارجية.

وقد ظهرت هذه السياسة الخارجية بشكل قوي إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من تداعيات واسعة المدى في الخليج العربي خاصة والعالمين العربي والإسلامي بشكل عام ووصف العرب والمسلمين بتهم الإرهاب والدموية والهمجية. وقد ساعد على ازدياد حدة هذه النبرة الأمريكية تولي قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة «**المحافظين الجدد**» وعلى رأسهم جورج دبليو بوش الذين يُوصفون بـ«**اليمين المسيحي المتصهين**». فما كان من دولة الإمارات إلا أن تحركت بشكل فوري للدفاع عن العرب وذلك بالتوازي مع التحركات العربية الأخرى.

فقد جددت الإمارات في بيان لها أمام الأمم المتحدة في ١٧ نوفمبر ١٩٩٩م نبذها وإدانتها القاطعة للإرهاب، في خطوة مهمة منها لإزالة تلك الصورة المشوهة التي ألصقت بالعرب والمسلمين، وذلك مظهر آخر من مظاهر تجليات البعد العربي في السياسة الخارجية الإماراتية.

كذلك شاركت الإمارات في مؤتمر (**الحوار بين الحضارات**) الذي أقامته الأمم المتحدة يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٩م لنفس الغرض.

وقد حاولت دولة الإمارات بكل السبل إقناع الإدارة الأمريكية وحلفاءها الغربيين بأن أحداث سبتمبر ليست معبرةً عن العقلية والأيدلوجية العربية، بل الذين قاموا بذلك مجموعة غير مقبولة في الواقع العربي والإسلامي.

كل ذلك يظهر لنا أهمية السياسة الخارجية لدولة الإمارات بالقضايا العربية وأنها سياسة ذات بعد عربي واضح، وقد قدمت أمارات على ذلك.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية يأتي في مقدمتها أنها دولة نفطية اتحادية صغيرة وحديثة الاستقلال نسبيًا، والتي تعتبر سمات زائلة وقابلة للتغير ما عدا سمة العروبة التي هي أكثر السمات أصالة وديمومة ولا يمكن تجاوزها أو استبدالها أو التخلي عنها.

علاوة على ذلك فقد هدفت هذه الدراسة أيضًا إلى اختبار فرضية أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة قد أعطت الأولوية المطلقة لبيئتها العربية والخليجية، وهي البيئة السياسية المباشرة التي تحتوي على أكبر قدر من الفرص والمخاطر التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن دولة الإمارات العربية المتحدة ومن خلال ما قامت به من خلال سياستها الخارجية وما اشتملت عليه من مبادرات واستجابات قد حرصت دائماً على إقامة علاقات متميزة مع باقي شقيقاتها الدول العربية، ووقفت معها وناصرت قضاياها بكل ما تمتلك من إمكانيات مادية ومعنوية، لا سيما إمكاناتها الاقتصادية الضخمة القائمة على النفط.

وبالإضافة لذلك فقد عمدت دولة الإمارات إلى توظيف علاقاتها مع باقي دول العالم، خاصةً الدول القوية وصاحبة القرار في المحافل الدولية من أجل خدمة القضايا والمصلحة العربية العليا.

وقد تأكدت هذه النتيجة من خلال المواقف والأمثلة الكثيرة التي أوردناها خلال عرضنا لهذه الدراسة وعلى كافة الصعد: الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، .. إلخ.

وأخيرًا وبعد هذا العرض الشامل والمفصل والمتعمق في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي خصوصًا ودول العالم عمومًا، والذي أشتمل على جميع الجوانب ذات العلاقة بدءًا من المنهجية التي اتبعتها هذه الدراسة مرورًا بأهدافها وأهميتها، وشرح أهداف السياسة الخارجية الإماراتية ووسائل تنفيذها والجهات الصانعة لقرارها.

وقد لاحظنا أنه على الرغم من أن السياسة الخارجية تعني بصورة عامة سلوك الدولة وطريقة تعاملها مع محيطها الخارجي، إلا أن عوامل متعددة داخلية وخارجية ثابتة ومتغيرة تلعب دورًا أساسيًا في تحديد هذا السلوك الذي نطلق عليه مسمى السياسة الخارجية؛ وعليه فقد تضمن هذا البحث شرح تفصيلي وتحليل للعوامل المؤثرة في هذه السياسة مع التركيز على عاملي: الاقتصاد ومن ضمنه توظيف القدرات المالية للدولة والموقع الاستراتيجي اللذين أعطيا هذه السياسة قوة وتأثيرًا أكثر من غيريهما من العوامل نظرًا لما يتمتع به الاقتصاد الإماراتي وموقع الدولة من خصائص ونقاط قوة، إضافة إلى دور القيادة السياسية المتمثلة في شخص رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد.

كما تم التركيز في هذا البحث أيضًا على العوامل الإقليمية وتأثيرها في تعاطي هذه السياسة مبادرة واستجابة وهما إشكالية الأمن الإقليمي في هذه المنطقة الحساسة من العالم والذي يصل إلى درجة التعقيد في كثير من الأحيان وتطلعات وطموحات دول الجوار غير العربية لاسيما إيران وخصوصية العلاقة التي تربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

أما بالنسبة للعلاقات الأمريكية-العربية عمومًا والخليجية خصوصًا ودولة الإمارات العربية المتحدة تحديدًا فقد تم تناولها من مختلف جوانبها وبشكل متعمق لما لهذه العلاقة من تأثير كبير على سياسات المنطقة عمومًا خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما تم أخذ العلاقات مع الإتحاد الأوروبي والدول الآسيوية بعين الاعتبار لما تمثله من عنصر توازن هام.

بعد ذلك انتقل البحث إلى الحديث عن آليات صنع قرار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وما السلطات التي تصنعها مع التركيز على الدور الكبير الذي تقوم به وزارة الخارجية بدوائرها المختلفة في هذا الاتجاه لاسيما وأن وزير الخارجية يعتبر مستشارًا سياسيًا لرئيس الدولة الذي يعتبر رأس السلطات جميعها.

لقد أوضحت هذه الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتبعت في العموم سياسة خارجية نشطة ومنفتحة تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية، وقد أكدت الدراسة أيضًا أن دولة الإمارات تعطي اهتمامًا خاصًا للكل العربي وهو الاهتمام الذي يوازي اهتمامها بالبيئة الخليجية، ويأتي هذا الاهتمام بالكل العربي من منطلق أن العالم العربي هو خط الدفاع السياسي الأول لها وهو ملاذها الاستراتيجي وحصنها الثقافي الذي تستمد منه هويتها وشخصيتها الحضارية.

لكن على الرغم من أن الجزء الأكبر من علاقاتها واهتماماتها يتركز بطبيعة الحال في البيئتين الخليجية والعربية فإن ذلك لم يدفعها في أي وقت من الأوقات إلى ممارسة سياسة الإنعزال عن العالم الخارجي؛ فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة دائمًا إيجابية في رؤيتها للعالم وأبدت أكبر قدر من الاستعداد للتعاون والتعايش مع محيطها ومن منطلق الاحترام المتبادل.

لذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وبقدر ما ترتبط به اليوم من روابط وثيقة مع الدول العربية والخليجية فأنها ترتبط بروابط سياسية ودبلوماسية واقتصادية واستراتيجية وثقافية متنامية مع بقية دول العالم، بل إنها تبدو من أكثر الدول في المنطقة انفتاحًا على العالم وأكثرها اندماجًا في الاقتصاد العالمي.

وتتركز أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الأمن والسلامة الإقليمية للدولة وشعبها وكذلك دعم القضايا الخليجية في شقها العربي وتعزيز التضامن العربي وكذلك إقامة العلاقات الدولية المتوازنة. لقد تجاوزت دولة الإمارات العربية المتحدة حالة الانغلاق النسبي وتمكنت من تحقيق هدف الحد الأدنى المتمثل في الحفاظ على كيانها الوطني وحماية استقلالها السياسي وصد أكبر قدر من الضغوطات والتهديدات الخارجية التي تعرضت لها خلال الفترة التأسيسية الأولى، وتمكنت كذلك من تحقيق هدف الحد الأقصى المتمثل في تأكيد حضورها السياسي والدبلوماسي وتوسيع نطاق نفوذها على الصعد الخليجية والعربية والدولية.

وتتحرك هذه السياسة في اتجاهات أربعة: السعي حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية، وتوسيع قاعدة الإتحاد وذلك بترك الباب مفتوحًا أمام من يريد الانضمام إليه من دول المنطقة، وكذلك دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية وفي كل المجالات، وأخيرًا الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في مختلف المجالات والالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للوسائل المؤدية لهذه الأهداف تحديدًا والرامية إلى تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات فتتركز في الوسيلة الدبلوماسية والوسيلة الاقتصادية والوسيلة الإعلامية مع الاعتماد على الوسيلة الاقتصادية بشكل أكبر والذي جعل من الإمارات قوة مؤثرة في السياسة العامة للمنطقة على

الرغم من صغرها النسبي وقلة عدد السكان، إضافة لنجاح الدبلوماسية الإماراتية في احتواء الأزمات والمساعدة في حل الخلافات العربية بل والعالمية على الرغم من حداثة تجربتها.

لقد تصرفت الإمارات العربية المتحدة في المجال الخارجي من وحي سماتها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول في العالم؛ فهي دولة صغيرة نسبيًا وحديثة الاستقلال، كما أنها دولة اتحادية وغنية بالنفط. لقد أعطت هذه السمات خصوصية لسلوكها الخارجي وكانت باستمرار حاضرة ومؤثرة تأثيرًا حاسمًا في كل أفعالها وردود أفعالها تجاه بيئتها الخليجية والعربية والدولية والتي تتفاعل معها بشكل يومي ومتواصل.

لكن رغم أهمية هذه السمات فإن سياستها الخارجية قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بشخص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والذي كان يقوم بدور محوري في صنع أولويات السياسة الخارجية وتحديدها، وذلك بصفته أعلى سلطة سياسية ودبلوماسية آنذاك. ورغم توسع الجهاز الإداري الذي يدير السياسة الخارجية فإن موقع رئيس الدولة قد تعزز مع مرور الوقت، لذلك تبدو المؤسسات الاتحادية الأخرى كالمجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي مجرد مؤسسات مكملة لدور رئيس الدولة في مجال صنع القرار السياسي، أما وزارة الخارجية الإماراتية فهي الجهة التنفيذية التي تتولى مهمة الترجمة العملية لقناعات رئيس الدولة وتوجهاته وقراراته.

لقد استمدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيويتها من قناعات رئيس الدولة؛ والتي يأتي في مقدمتها ضرورة أخذ المبادرات وعدم الاكتفاء بالاستجابات في التعامل مع التطورات الخليجية والعربية والدولية، وكانت هذه هي القاعدة الحاكمة للسلوك السياسي الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية؛ لذلك فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تجاوز محيطها السياسي والقفز فوق سقفها الإقليمي وتمكنت من إيصال حضورها الدبلوماسي إلى الأفق البعيد. إن سجل المبادرات في المجال الخارجي هو مصدر اعتزاز للدولة الاتحادية، بل أن هذا السجل من المبادرات هو أهم رصيد وطني تحقق لشعب الإمارات، والذي سوف يفيده ويعتمد عليه في تعامله وتعاطيه المستقبلي مع عالم العولمة وتحديات القرن الجديد.

وفي رؤيتها لأمن منطقة الخليج العربي فقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على عدم تدخل القوى الأجنبية في شؤون منطقة الخليج من منطلق أن أهل هذه المنطقة أدرى بظروفها وأقدر على ما قد يعترضها من مشكلات ودرءًا للهيمنة على المنطقة واستنزاف ثرواتها، لكن ما آلت إليه هذه المنطقة بعد احتلال النظام العراقي لدولة الكويت وما تبعه من تداعيات، إضافة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر قد حالت دون ذلك المبدأ وغيرت من ذلك الاتجاه.

وفي هذا الإطار فقد خلصت الدراسة إلى حصر الأخطار التي تهدد أمن منطقة الخليج سواءً على البعد الوطني لدولة الإمارات، والبعد المحلي على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبعد الإقليمي على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك البعد الدولي.

أما بالنسبة لقضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران فقد انتهجت دولة الإمارات العربية سياسة حازمة من جهة وحكيمة من جهة أخرى وذلك بتصميمها على استرجاع هذه الجزر بالطرق السلمية وحشد التأييد العربي والدولي لمشروعية هذا المطلب، وقد أكدت أحقيتها في ملكية هذه الجزر بالدلائل والبراهين والوثائق التاريخية التي لا مجال للتشكيك فيها، وبينت في الوقت نفسه تناقض الموقف الإيراني في الادعاء بتبعية هذه الجزر.

وقد عمدت هذه الدراسة إلى إبراز كل من وجهتي النظر: الإماراتية والإيرانية، وأدلة كل من الطرفين ووثائقه، وبينت قبل ذلك كله الأهمية الاستراتيجية للجزر، والجذور التاريخية للمشكلة، وكيف تمت عملية الإحتلال والآثار المترتبة عليه، كما اتخذت الدراسة من هذه القضية مثالًا على الدبلوماسية الإماراتية الهادئة في حل القضايا المختلفة، كما وتناولت الدراسة ومن زاوية أخرى أهم المواقف العربية والعالمية تجاه هذه القضية وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد أشارت هذه الدراسة في أكثر من موقع إلى صدق وحقيقة انتماء دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أمتها العربية ولا أدل على ذلك من سرعة انضمامها إلى المنظومة العربية الرئيسة وهي جامعة الدول العربية، كما وسعت الإمارات دائمًا إلى حل الخلافات العربية ـ العربية واحتوائها والأمثلة على ذلك كثيرة، كما وسخرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدراتها النفطية والاقتصادية في جزء كبير منها لخدمة القضايا العربية وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول العربية من خلال صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي وغيره من المصادر.

كما أكدت الدراسة أيضًا على صدق انتماء دولة الإمارات العربية المتحدة لأمتها العربية من خلال العديد من المبادرات المتعلقة بمختلف القضايا العربية من مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والأزمة اللبنانية وإعادة إعمار لبنان وإزالة الألغام، والصومال، والحرب العراقية ـ الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، ومن ثم حصار العراق واحتلاله، وغيرها الكثير من المواقف.

وقد مثلت هذه الدراسة وفي أكثر من موقع على تعدد أوجه الدعم والتكامل الذي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيقه بين الدول العربية، ويأتي على رأس ذلك كله ما قدمته هذه الدولة الفتية لأمتها العربية من تضحية ومخاطرة كبيرة عندما قامت بحظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر/١٩٧٣م عندما أعلن مؤسس هذه الدولة وموجه

سياستها الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله عن ذلك بمقولته المشهورة «النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي».

وبالنسبة لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من احتلال النظام العراقي السابق لدولة الكويت، ولموقفها من الحرب على العراق وهو ما سمي بأزمتي الخليج الثانية والثالثة على التوالي حيث شكلت الحرب العراقية - الإيرانية بالأزمة الأولى فقد انطلق كلا الموقفين من نفس المبدأ وهو رفض احتلال أراضي الغير بالقوة، كما وحرصت دولة الإمارات على حل هذه الأزمات بالطرق الدبلوماسية والسلمية واللجوء إلى الحكمة ولغة الحوار، ومن ثم سعت إلى المصالحة العربية بعد هدوء الأزمة وذكرت في أكثر من موقف ومناسبة على أن الحصار المفروض على العراق يؤثر في الشعب العربي هناك أكثر مما يؤثر في قيادته.

وتأكيدًا لسياسة الانفتاح ورص الصف العربي فأن دولة الإمارات قد كانت أول دولة عربية خليجية تبادر إلى إعادة فتح سفارتها في العراق وتعيين الدبلوماسي أحمد عبدالله بن سعيد سفيرًا لها هناك وذلك في العام ٢٠٠٠م، ومن ثم بادرت إلى إطلاق مبادة الشيخ زايد رحمه الله لحل الأزمة الناشبة بين العراق والولايات المتحدة وحلفائها من أجل تجنيب العراق وأهله ويلات الحرب لكن دونما جدوى.

وأخيرًا وليس آخرًا وبعد هذا الاستعراض الشامل والموسع للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فإنه يمكن وصف هذه السياسة بالحكمة واعتمادها مبدأ الاستجابة أحيانًا والمبادرة أحيانًا أخرى، والدبلوماسية الهادئة التي لا تفرط بحق وتقف باستمرار وبكل ما تملك إلى جانب قضايا أمتها العادلة.

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- إذا كانت معظم الدول النامية تعاني في تحديد توجهاتها الخارجية وصنع قراراتها مما يسمى بـ«**معضلة فجوة الموارد**»، وما تقوم به قوى وجماعات أجنبية من استغلالها للقيام بعمليات الاختراق في عملية صنع القرار فيها، فإن دولة الإمارات العربية بفضل فيض عائدات النفط وضيق القاعدة الديموجرافية وتوجهات رئيس الدولة السياسية، حرر معظم قرارات دولة الإمارات الخارجية من أغلب هذه الضغوط إلى حد كبير، واستمر مسار السياسة الإماراتية العربية متسمًا بخاصيتين:

الخاصية الأولى: ضيق الفجوة بين السياسات العربية المعلنة إن لم نقل بندرة وجودها والمعبر عنها في الخطاب السياسي لرئيس الدولة الراحل الشيخ زايد، وبين الممارسات الفعلية والتطبيقية لمضمون هذا الخطاب، سواء على مستوى المواقف الفعلية الداعمة للقضايا العربية أو توظيف علاقات الإمارات الإقليمية والدولية لخدمة تلك القضايا.

الخاصية الثانية: لم توظف الإدارة المالية لدى دولة الإمارات كوسيلة ضغط على مواقف مختلف الدول تجاه قضية الإمارات الأولى؛ وهي (الجزر الثلاث التي تحتلها إيران)، بل استمرت دولة الإمارات في تقديم دعمها للدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث؛ لاقتناع قيادتها العليا بأن ذلك حق واجب.

٢- رغم ضعف المقومات العسكرية والديموجرافية لدولة الإمارات وافتقارها للعديد من عناصر القوة الشاملة، فإن ذلك لم يمنعها من أن تلعب دورًا عربيا يتجاوز إمكانياتها، وإذا جاز لنا توصيف هذا الدور فإنه كان دورًا رائدًا ومتميزًا بالدرجة الأولى في النظام الإقليمي العربي، وبصفة خاصة تجاه القضايا العربية في الفترة موضوع الدراسة.

٣- أدت السياسة الإماراتية في بعدها العربي ومواقفها المعلنة من القضايا العربية إلى كسب التعاطف والتأييد المعنوي لهذه القضايا؛ لاستناد المواقف الإماراتية إلى مبادئ الشرعية الدولية.

٤- لم تستند مواقف سياسة الإمارات العربية على توجهات رئيس الدولة فحسب، بل كان لها سندا إماراتيا شعبيا، وهو ما انعكس مثلا في حجم التأييد المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية وتفرعاتها، فلم يتوقف هذا الدعم والإغاثة الشعبية في مختلف المراحل.

٥- إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات ذات البعد العربي خاصة تعد دون شك سياسة ناجحة، حيث استطاعت الإمارات وبفضل دبلوماسيتها الهادئة الحكيمة أن تساهم بشكل حيوي فعال -ولا أبالغ إن قلت: رئيسي- في دعم القضايا العربية في كافة المحافل الدولية وعلى مختلف الصعد.

٦- استطاعت السياسة الخارجية الرشيدة لدولة الإمارات المتحدة أن توازن بشكل كبير بين الثوابت الوطنية والعربية وبين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، وذلك من خلال جهود دولة الإمارات في إزالة اللبس وسوء الفهم والذي يحدث أحيانا بين الولايات المتحدة من جهة والدول العربية أو بعضها من جهة أخرى.

– – –

– –

–

أولاً: المصادر والمراجع العربية

إبراهيم، حسن. (١٩٨٤). «الخليج والوطن العربي». مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة، العدد (٦٦) آب/أغسطس ١٩٨٤م).

إبراهيم، محمد. (١٩٧٥). أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي.

أبو النصر، عبد الكريم. (١٩٨٤). «تفويض أمريكي لإسرائيل بالتدخل في حرب الخليج» المستقبل (باريس، ٧/أبريل/نيسان ١٩٨٤).

أبو علي، سيد أنور. (٢٠٠٤). جامعة الدول العربية... وفلسفة التطوير. دورية شئون عربية، العدد (١١٧)، ربيع ٢٠٠٤م، القاهرة.

أحمد، محمد سيد. (١٩٧٨). العوائد النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣/أغسطس ١٩٧٨م.

أحمدي، أمير. (١٩٩٥). النزاع الإيراني الإماراتي: الأبعاد الاستعمارية والسياسية. شئون الشرق الأوسط، العدد (٤٤)، سبتمبر ١٩٩٥م.

إدريس، محمد السعيد. (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. سلسلة أطروحات الدكتوراة (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية.

أسطل، كمال محمد. (٢٠٠١). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الأشعل، عبدالله. (١٩٨٣). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي: حول خصائص النظام كما هي واردة في النظام الأساسي للمجلس. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أصفهاني، نبيه. (٢٠٠٢). « أبعاد التقارب الروسي الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر». مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٤).

أصفهاني، نبيه. ١٩٩٠). «وثائق خاصة بالأزمة». مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠.

الأعظمي، وليد حمدي. (١٩٩٣). النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١م)، دار الحكمة، لندن.

آل حامد، محمد أحمد. (١٩٩٧).. سلسلة محاضرات الإمارات (١٦). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (١٩٩٧). أمن منطقة الخليج من منظور وطني. سلسلة محاضرات الإمارات (١٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

آل نهيان، سلطان بن خليفة بن زايد. (١٩٩٣). الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية. رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة.

آل نهيان، عبدالله بن زايد. (٢٠٠٢). الخليج وتحديات المستقبل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

أمين، حسين. (١٩٨١). الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، دورية المؤرخ العربي، العدد (١٨).

انتوني، جون ديوك. (٢٠٠٢). دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة. سلسلة محاضرات الإمارات (٦٢)، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

بداوي، حمدان خلفان ماجد. (بلا تاريخ). مشكلة جزر الخليج العربي وتأثيراتها الاستراتيجية على دولة الإمارات العربية المتحدة. رسالة جامعية غير منشورة، كلية الحرب الملكية، الأردن.

بدر، أحمد. (١٩٨٤). أصول البحث العلمي ومناهجه. الطبعة السابعة، وكالة المطبوعات، الكويت.

بدران، ودودة، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج». في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات.

براون، كريس. (٢٠٠٤). فهم العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

برو، شارل سان. (٢٠٠٣). السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. سلسلة محاضرات الإمارات (٧٠).

بزاز، حسن. (٢٠٠١). إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

بسام، عبد العزيز. (١٩٩٨). السياسة التربوية في دولة الإمارات: واقعها واتجاهات تطويرها. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، تجربة دولة الإمارات الوحدوية.

بشارة، عبد الله وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

بن حارب، عبد الرحمن يوسف. (١٩٩٩). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

بن سعيد، أحمد عبدالله. (٢٠٠٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة اتجاه الوطن العربي (١٩٧١-١٩٩٠م). الطبعة الأولى، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

بور، حسن عقيلي. (١٩٩٥). أسباب النزاع ومتطلبات الحل. الطبعة الأولى، ندوة جزر الخليج العربي. مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

بيار سالينجر وإريك لوران. (١٩٩١).حرب الخليج: الملف السري. دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت.

التدمري، أحمد جلال. (١٩٩٥). الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، رأس الخيمة.

التدمري، أحمد جلال. (٢٠٠٢). ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥٩).

التقرير الاستراتيجي الخليجي (١٩٩٩-٢٠٠٠م)، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (سبتمبر/أيلول٢٠٠١) ملحق ٦/٦.

تلحمي، شبلي. (١٩٩٧). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٩)، أبو ظبي.

التميمي، عبد المالك خلف. (١٩٨٨). الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية (١٨٨٧- ١٩٧١)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٤)، العدد (٥٥)، يوليو ١٩٨٨م.

تيلفورد، أيرل. (١٩٩٨). رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية. سلسلة منشورات مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٢٣)، أبو ظبي.

ثابت، عمرو جمال الدين. (٢٠٠١). الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٤١)، أبو ظبي.

ثابت، عمرو جمال الدين. (٢٠٠٢). مفاوضات السلام وديناميه الصراع العربي الإسرائيلي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٤٣)، أبو ظبي.

جابري، علي. (٢٠٠٤). أسرار الساعات الأخيرة قبل سقوط بغداد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). أساسيات الأمن القومي (تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة) سلسلة محاضرات الإمارات (٢١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

جارنم، ديفيد. (١٩٩٨). أمن دولة الإمارات العربية المتحدة مقترحات للعقد القادم سلسلة محاضرات الإمارات (٢٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

جرجس، فواز. (٢٠٠٤). السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جريجوري، جون الثالث. (٢٠٠٣). السياسة الأمريكية تجاه العراق. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٣)، أبو ظبي.

جلول، عياد عباس. (١٩٩٥). إشكالية التجمعات الإقليمية العربية في ضوء واقع ومستقبل النظام الإقليمي العربي، دورية شئون عربية، العدد (٨٢)، يونيو ١٩٩٥م، القاهرة.

جوردون، فيليب. (١٩٩٨). سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٥)، أبو ظبي.

حاج، عبد الله جمعة. (١٩٩٦). الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى، مجلة شئون اجتماعية، س (١٣)، العدد (٥٢)، شتاء ١٩٩٦م.

حتي، ناصيف يوسف. (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

حديثي، خليل إسماعيل. (٢٠٠١). تسوية المنازعات العربية ومشكلة التفريط والإفراط بين الجامعة والدول الأعضاء، دورية شئون عربية، العدد (١٠٥)، مارس ٢٠٠١م، القاهرة.

حديثي، نزار. (١٩٨٢). العلاقات العربية الفارسية، دراسة تاريخية، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.

حسن، نوري مقصود. (٢٠٠٤). مستقبل باكستان بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٨)، أبو ظبي.

حسنين، توفيق إبراهيم. (١٩٨٩). السياسة الخارجية والشرعية الدولية في الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر/١٩٨٦م.

حسيب، خير الدين. (٢٠٠٤). مستقبل العراق (الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٥)، بيروت، لبنان.

خزرجي، ثامر كامل محمد (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٥). العلاقات السياسية الدولية. الطبعة الأولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

خلف الله، أحمد طه. (٢٠٠٤). سقوط العرب في الحرب على العراق الأسباب والنتائج دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة.

داوود، محمود علي. (١٩٨٠). آفاق التعاون الاقتصادي في الخليج العربي في دولة الإمارات، وزارة الخارجية، الندوة الدبلوماسية الثامنة.

دجاني وآخرون. (١٩٩٧). أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الدسوقي، أبو بكر. (٢٠٠١). «أمريكا والإرهاب؛ الحدث والتداعيات». مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٦)، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١م، ص (٩٩-١٠٤). وأنظر التقرير الإستراتيجي الخليجي (٢٠٠١/٢٠٠٢).

الدسوقي، مراد إبراهيم. (١٩٩١). «عاصفة الصحراء.. الدروس والنتائج»، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١م.

الدوري، عبد العزيز محمد. (١٩٩٥). العلاقات التاريخية بين العرب وإيران ندوة العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدوري، عبد العزيز وآخرون. (٢٠٠١). العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ودراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

راجان كاناجا وآخرون. (١٩٩٧). النظرة الآسيوية نحو دول الخليج. سلسلة منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٣)، أبو ظبي.

راشد، حسن راشد. (١٩٩٤). التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب والرفض. مجلة درع الوطن، العدد (٢٧٢).

راشد، علي محمد. (١٩٧٢). «مولد دولة». مجلة العربي، العدد (١٦٠). دبي، آذار/مارس ١٩٧٢م.

راوي، جابر إبراهيم. بلا تاريخ. الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة، منشورات وزارة الإعلام العراقية، دائرة الإعلام الداخلي، السلسلة الإعلامية.

ربيع، حامد. (١٩٧٤). سلاح البترول والصراع العربي الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

رجب، يحيى حلمي. (١٩٩٧). أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة.
رسلان، هاني. (١٩٧٨). إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
رسلان، هاني. (١٩٩٠). «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي»، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠.
رسلان، هاني. (١٩٩١). «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون ثاني/ديسمبر ١٩٩١م.
رضوان، أروى طاهر. (١٩٧٣). اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت.
ركن، محمد عبدالله. (١٩٩٢). البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، س (٧)، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م.
رمضاني، مازن إسماعيل. (١٩٩١). السياسة الخارجية دراسة نظرية. مطبعة دار الحكمة، بغداد.
رميحي، محمد غانم. (١٩٨١). البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة.
رو. وليم. (٢٠٠٣). ملامح الدبلوماسية والسياسة الفاعلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٧٣)، أبو ظبي.
زادة، بيروز مجتهد وآخرون. (١٩٩٦). العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية.
زبينغيو بريجنسكي (ترجمة: أمل الشرقي). (١٩٩٩). رقعة الشطرنج: الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
سخنيني، أحمد علي. (١٩٩٢). الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، مكتبة الرائد العلمية، مسقط، عمان.
سرجاني، خالد. (١٩٩٠). «جذور الأزمة بين العراق والكويت» السياسة الدولية، العدد (١٠٢) تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠.
سعدون، جاسم خالد. (١٩٩٥). العلاقات العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (١١-١٤/ سبتمبر ١٩٩٥م)، الدوحة، قطر.
سعيد، محمد السيد. (١٩٩٢). مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٥٨)، الكويت، فبراير ١٩٩٢م.
سكوفيلد، ريتشارد. (١٩٩٣). الخلاف حول جزر الخليج: أبو موسى وجزر طنب... خلفية تاريخية، الباحث العربي، العدد (٣٢)، مارس- يونيو ١٩٩٣م.
سلامة، غسان. (٢٠٠٣). «التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية». المستقبل العربي، العدد (٢٨٨)، فبراير ٢٠٠٣م.
سليم، محمد السيد. (١٩٩٧). اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٣)، أبو ظبي.
سليم، محمد السيد. (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

سمري، عائشة أحمد. (١٩٩٧). أزمة الجزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المعطيات والحلول، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي: الدورة الثامنة، دبي.

سوكولسكي، ريتشارد وجونسون، ستيوارت. (٢٠٠٤). أمن الخليج العربي وتحسين مساهمات الحلفاء العسكرية. الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.

سويد، ياسين. (٢٠٠٤). الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

سويدي، جمال سند وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

سيموزنز، جيف. (٢٠٠٤). استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

شامسي، فاطمة سعيد وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

شاهين، عبدالرحيم عباللطيف. (١٩٨٦). «طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القاهرة.

شبيب، قصي كامل. (١٩٨٦). أهمية باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصر ية، بغداد.

شراب، ناجي. (١٩٨٧). دراسة في الحكم والسياسة. الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العيد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شريف، عبده حمود. (٢٠٠٤). العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. أوراق بحثية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

شقاقي، خليل. (١٩٩٧). العلاقات الفلسطينية العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٢٠)، أبو ظبي.

شكارة، أحمد عبد الرزاق. (١٩٩٢). البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، التعاون، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٩٢م.

شكري، محمد عزيز. (١٩٧٢). مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق.

شيرين. (٢٠٠١). إيران بين الخليج العربي وبحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية (٣٨)، أبو ظبي.

صابر، محي الدين. (١٩٨٥). ميثاق جامعة الدول العربية والتحديات أمام الأمة العربية، دورية شئون عربية، العدد (٤١)، مارس ١٩٨٥، القاهرة.

صادق، شعبان. (١٩٨٥). أدوار ووظائف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلة دورية عربية، العدد (٤١)، مارس ١٩٨٥، القاهرة.

صالحي، عبد الرحمن إسماعيل. (١٩٩٥). تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية، دورية شئون عربية، العدد (٨١)، مارس ١٩٩٥م، القاهرة.
صباح، أمل يوسف. (١٩٧٩). سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في جغرافية السكان. مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، عدد ٤٤ أكتوبر ١٩٨٥م.
صبيح، علي. (٢٠٠٤). النزاعات الإقليمية في نصف قرن (١٩٤٥- ١٩٩٥)، دار المنهل اللبناني، بيروت.
صراف، محمد حسن. (١٩٩٥). جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين ادعاءات الإيرانية والحقوق التاريخية للإمارات، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد (١٨)، فبراير ١٩٩٥م.
صغير، أنطوان. (١٩٩٤). الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، في «ندوة جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل»، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.
صلح، رغيد كاظم. (٢٠٠٣). العلاقات العربية الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
ضعيفي، شمس الدين وسكسك محمد خليل. (١٩٩١). زايد والبناء الوطني. منشورات ديوان رئيس الدولة. الطبعة الأولى. مطبعة الخالدية، أبو ظبي.
عبد الرحمن سلطان. (١٩٨٢). المواجهة العربية الإيرانية، مطابع مينيكدس وشركاه.
عبد الرحمن، خير الدين. (١٩٩٢). جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأزمة المستقبل العربي العدد (١٦٥)، نوفمبر ١٩٩٢م
عبد الغني، جاسم محمد. (١٩٩١). المتغيرات العالمية وانعكاساتها على العالم العربي: الندوة الدبلوماسية في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام (١٩٨٨-١٩٩٠).
عبد المجيد، أحمد عصمت. (١٩٩٤). جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل/ مركز الدراسات العربي الأوروبي.
عبد الوهاب، أيمن السيد. (٢٠٠٢). «تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونسيا»، السياسة الدولية، (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢م.
عبدالرحيم غنيم ومحمد الشاعر. (١٩٨٧). الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الجليل، دمشق.
عبدالكريم، إبراهيم خالد. (٢٠٠٠). الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٣٨)، أبو ظبي.
عبدالله، عبد الخالق. (١٩٩٣). «النظام الإقليمي الخليجي» مجلة السياسة الدولية، السنة (٢٩)، العدد (١١٤)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣م.
عبدالله، عبد الخالق. (١٩٩٦). «العلاقات العربية الخليجية»، مجلة المستقبل العربي، السنة (١٨)، العدد (٢٠٥)، آذار/مارس ١٩٩٦م.
عبدالله، عبد الخالق. (١٩٩٨). النظام الإقليمي الخليجي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
عبدالله، عبد الخالق. (١٩٩٩). «التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي». دار قرطاس للنشر، الكويت.

عبدالله، عبد الخالق. (٢٠٠١). المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠١). دراسات استراتيجية (٦٥). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
عبدالله، محمد مرسي. (١٩٨١). بريطانيا وإيران والإمارات المتصالحة، دار القلم، الكويت، ص (٣٠٣- ٣٩١).
عبدالله، مطر أحمد. (٢٠٠٠). واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة محاضرات الإمارات (٤٣)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
عبدول، عبد الوهاب. (١٩٩٢). الجزر العربية الثلاث ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية، سلسلة كتاب الأبحاث (١٩١)، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.
عبدول، عبد الوهاب. (١٩٩٤). أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني. مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ص (١١١- ١٥٦).
عبيد، مجدي علي. (١٩٩٠). «المقدمات السياسية للغزو». مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠.
عبيد، نايف علي. (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
عبيد، نايف علي. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
عتيبة، مانع سعيد. (١٩٧٧). البترول واقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ١٩٧٧م.
عسومي، محمد عبد الرحمن. (٢٠٠٢). محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥٦)، أبو ظبي.
عطار، صالح بكر. (١٩٩٤). الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية جزر الخليج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والوثائق، الديوان الأميري، رأس الخيمة.
علكيم، حسن حمدان. (١٩٨٥). العلاقات العربية الإيرانية (١٩٢١- ١٩٧١)، منشورات دار ذات السلاسل الكويت.
علكيم، حسن حمدان. (١٩٨٧). «الإمارات والمسألة الفلسطينية»، شئون اجتماعية، العدد ١٤، (الشارقة: صيف ١٩٨٧م).
علكيم، حسن حمدان. (١٩٩٣). الخلاف حول جزر الخليج: الغزو الإيراني يكشف عن نوايا الهيمنة على المنطقة، مجلة الباحث العربي، العدد (٣٢)، مارس/يونيو ١٩٩٣م.
علكيم، حسن حمدان. (١٩٩٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينات. مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٩)، مارس ١٩٩٣م.
علكيم، حسن حمدان. (١٩٩٤). العرب وأمريكا والنظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، شتاء ١٩٩٤م.
علكيم، حسن حمدان. (١٩٩٩). الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. دراسة استشرافية، قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

علوي، مصطفى. (١٩٩٤). «أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمن أم ترتيبات أمنية مترابطة؟» في: مصطفى علوي، محرر، مصر وأمن الخليج بعد الحرب. مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

عمران، عدنان. (١٩٩٤). الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي والأمن القومي، في «ندوة جزر السلام: ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة (٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٩٤م» مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.

عيدروس، محمد حسن. (١٩٩٩). الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية (١٩٣٢- ١٩٤٨)، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية.

عيدروس، محمد حسن. (٢٠٠٢). الجزر العربية الثلاث والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية: دراسة وثائقية أرشيفية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عيسى، شملان. (١٩٩٦). الخلافات بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، العدد (٢٠٦)، أبريل ١٩٩٦م.

غالي، بطرس بطرس. (٢٠٠٢). «العلاقات الدولية بعد ١١ سبتمبر» مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢م.

غباش، حسين. (٢٠٠٣). الجزر الإماراتية في وثائق البريطانية: خطاب المعتمد السياسي البريطاني في دبي إلى حاكم رأس الخيمة يطلب منه السماح للبارجة البريطانية بزيارة طنب، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة.

غريب، أدموند. (٢٠٠٢). «السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وانعكاساتها». الشئون العامة، العدد (٢١)، يناير ٢٠٠٢م.

غنيم' عبد الرحمن والشاعر، محمد إبراهيم. (١٩٩٨) الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة. بيروت.

غيلين، روبرت. (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. الطبعة الأولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

فرجاني، نادر. (١٩٩٩). أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات في التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فريد، عبد المجيد. (١٩٩٤). قضية الجزر: البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية، مركز الوثائق والمخطوطات، الديوان الأميري، رأس الخيمة.

فريمان، تشاس وآخرون. (٢٠٠٣). إيران والعراق. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية (٤٨)، أبو ظبي.

فضة، محمد إبراهيم. (١٩٨٠). مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

فيل، محمد رشيد. (١٩٨٨). الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي. الطبعة الثانية، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٣). النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، مجموعة (١)، العدد (١).

قاسمي' خالد بن محمد. (١٩٩٢). التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٤٥- ١٩٩١)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

قحطاني، عبد القادر حمود. (١٩٩٦). نشأة جامعة الدول العربية ومحاولة تعديل ميثاقها، دورية التعاون، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو ١٩٩٦م، الرياض.
قحطاني، عبد القادر حمود. (٢٠٠٢). الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعال العربية والدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س (١٤)، العدد (٥٥)، يوليو ١٩٨٨م.
قرني، بهجت وآخرون. (٢٠٠٤). صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية. الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
قصيبي، غازي. (١٩٩١). أزمة الخليج: محاولة للفهم. دار الساقي، لندن.
كوردونير، إيزابيل. (٢٠٠١). النظام العسكري والسياسي في باكستان. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية (٣٧)، أبو ظبي.
مبارك، وليد. (٢٠٠٤). مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات(٨٦)، أبو ظبي.
متى، أنطوان. (١٩٩٣). الخليج العربي من الاستقلال البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨)، الطبعة الأولى، دار الجبل، بيروت.
مجموعة مؤلفين (بلا تاريخ). الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
محمد، ثامر كامل. (١٩٨٢). دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد.
محمد، جاسم محمد. (١٩٨٢). من يهدد أمن الخليج، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية الاستراتيجية، السلسلة الخاصة (٦٤).
محمد، محمد عبد القادر. (١٩٩٩). استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (٢٥)، أبو ظبي.
محمد، منذر. (٢٠٠٢). مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع بين الإمارات وإيران، الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات والنشر.
محمود، أحمد إبراهيم. (١٩٩٥). النزاع على الجزر بين الإمارات وإيران: الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة.
محمود، أحمد إبراهيم. (٢٠٠٤)،الخليج... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣م). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
مراد، نسرين عبد الرحمن. (١٩٩٩). «العلاقات الدولية والإقليمية للإمارات»، شئون عامة، العدد ٢، (أبو ظبي: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).
مرر، خليفة شاهين وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
مرسي، مصطفى عبد العزيز. (٢٠٠٤). الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية (٩٦)، أبو ظبي.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (١٩٩٨). أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي.
مرهون، عبد الجليل. (١٩٩٦). العلاقات الخليجية العراقية: بنية الوزن الجيو بوليتيكي (القسم الثاني)، « شئون الشرق الأوسط، السنة ٥، العدد ٤٩ (شباط/فبراير ١٩٩٦).
مسعد، نيفين. (١٩٩٦). «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج» في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات.
مسلم، طلعت أحمد. (٢٠٠١). الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٥١)، أبو ظبي.
مصري، شفيق. (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت.
مصلح، محمد. (١٩٩٧). مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٧)، أبو ظبي.
مطر، جميل وهلال،علي الدين. (٢٠٠١). النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
معلوم، حسين. (٢٠٠٢). «الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع.... والآفاق». مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢م.
مقلد، إسماعيل صبري. (١٩٨٤). امن الخليج وتحديات الصراع الدولي. شركة ربيعان للتوزيع والنشر، الكويت.
مقلد،اسماعيل صبري وربيع، محمد محمود. (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت.
ملا، خالد أحمد محمد. (١٩٩٨). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١-١٩٩٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
منذر، محمد. (٢٠٠٢). مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
مهابة، أحمد. (١٩٩١). إيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٠٥)، يوليو ١٩٩٥م.
مهيري، سعيد حارب وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
نعيمي، عبد الرحمن محمد.(١٩٩٢). الصراع على الخليج العربي. المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت.
نفيسي، عبد الله فهد.(١٩٨٣). مجلس التعاون الخليجي، الإطار السياسي والاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، العدد الأول ١٩٨٣م.
نقر، علي السيد فؤاد. (٢٠٠١). السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا سلسلة دراسات استراتيجية (٦٣)، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.
نورس، علاء الدين. (١٩٨٢). السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان ١٧٥٧م – ١٧٧٩م، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.

نوفل، سيد. (١٩٦٩). الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت.
نيكسون، ريتشارد. (١٩٩٩). نصر بلا حرب.
هاملي، حيي جمعة وآخرون. (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سلسلة محاضرات الإمارات (٢٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
هزاط، محمد. (٢٠٠٣). «الحرب الأمريكية على العراق والشرعية الدولية»، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٢)، حزيران/يونيو ٢٠٠٣م.
هيثي، صبري فارس. (١٩٨١). الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الثانية، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد.
هيكل. محمد حسنين. (١٩٩٢). أوهام القوة والنصر. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
وارنر، دانيال. (١٩٩٨). السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٥).
ولكر، جوليان. (١٩٩٤). الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة ١٩٧١م، في ندوة «جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل»، مركز الداسات العربي الأوروبي، باريس.
يازعي، سعد عبد الرحمن. (٢٠٠٣). المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٧)، أبو ظبي.
ياسين، السيد. (١٩٩٠). «الصراع العراقي الإيراني». مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
يوسف، فؤاد. (١٩٩٥). ردًا على محاولات التجزئة الاستعمارية لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى الاحتلال الإيراني لأراضي دولة الإمارات، سبتة ومليلة والجزر المحتلة، الاحتلال الأسباني في أراضي المملكة المغربية، الطبعة الأولى، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي.

ثانيا: تقارير منظمات إقليمية عربية ومنظمات دولية

أمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (١٩٩٧)، موجز إنجازات مجلس التعاون.
الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠١م). أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة (١).
الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠١م). أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة (٢).
الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠١م). أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة (٤).
الأمم المتحدة. (٢٠٠٠). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غرب آسيا(٣).

ثالثا: وثائق وتقارير وكتب سنوية إماراتية

دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٧٢). الدستور الدائم، الجريدة الرسمية، دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١). الدستور المؤقت، الجريدة الرسمية، السنة الأولى.
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٧٣). الكتاب السنوي ١٩٧٢م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٧٥). الكتاب السنوي ١٩٧٤م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٨٢) منشورات ديوان الرئاسة.. خطب سمو الشيخ زايد رحمه الله، أبو ظبي.
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٨٨). دولة الإمارات العربية المتحدة، في مجلة العربي (١٩٦٠- ١٩٨٠)، دبي.
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٨٩). الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين دولة إمارات ساحل عمان وبريطانيا (١٨٠٦- ١٩٧١م)، الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٩م.
دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٩٨). الكتاب السنوي ١٩٩٧م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٠). الكتاب السنوي ١٩٩٩م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٢). الكتاب السنوي ٢٠٠١م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٤). الكتاب السنوي ٢٠٠٣م
دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٤). وزارة الخارجية (دائرة الشئون العربية). مراجعة ذاتية قام بها الباحث للعلاقات الإماراتية العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠- ٢٠٠٣م).
دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٥). الكتاب السنوي ٢٠٠٤م
دولة الإمارات العربية المتحدة.(١٩٨٦)، وكالة أنباء الإمارات.
دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٠١). قرار مجلس الوزراء ١١/٨ /٢٠٠١لسنة ٢٠٠١م بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية، المادة (٣) منشور في الجريدة الرسمية العدد (٣٩٥)، السنة ٣١ فبراير ٢٠٠١م
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، مركز المعلومات (١٩٩٣) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مؤتمر القمة العاشرة ١٩٩٠/١٢/٢١م.
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، مركز المعلومات. (٢٠٠٣). وثائق مجلس التعاون الخليجي.
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، مركز المعلومات. (٢٠٠٢). التقرير الاستراتيجي الخليجي.
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، مركز المعلومات. (١٩٩٣). الآثار القانونية لغزو العراق لدولة الكويت مقالات نشرت في بعض الدوريات المتخصصة/فهد بن عبدالله بن صالح/ج٢ كانون ثاني/يناير ١٩٩٣م.
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، مركز المعلومات.(١٩٩٣) مجلة التعاون، السنة ٦، العدد ٢١ (آذار/مارس ١٩٩١م) ص٥٠.
وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي ١٩٩٢م، أبو ظبي ١٩٩٣م.
وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي «زايد فكر... وعمل». أبو ظبي.
وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٢). المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠١م.
وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي، ١٩٨٠م.
وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٠٣).

رابعا: الدوريات والصحف

جريدة الاتحاد، ملحق بمناسبة العيد الوطني في ٢ ديسمبر ٢٠٠١م.

جريدة الاتحاد، ٢٠٠٣/٣/٢١
جريدة الاتحاد، ١١/٨ /٢٠٠١.
جريدة الاتحاد، ٨ أكتوبر ٢٠٠١.
جريدة الاتحاد، ١٩٩٢/١٠/٢م.
جريدة الاتحاد، ١٩٩٢/٩/١٦م.
جريدة الاتحاد، في ١٩٨٩/١٢/٥م. من حديث الشيخ زايد رحمه الله مع رجال الإعلام في ١٩٨٩/١٢/٤م.
جريدة الاتحاد، في ١٩٨٩/١١/٥م، من نص حديث الشيخ زايد رحمه الله أمام مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية الذي عقد في أبو ظبي في ١٩٨٩/١١/٤م.
جريدة الاتحاد، ١٩٧٩/١٢/٢م.
جريدة الاتحاد، أبو ظبي، العدد (٢١٧)، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١م.
جريدة الاتحاد العدد (٢١٧)، ٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٧١م.
جريدة أخبار العرب، ٢٠٠٣/٣/٤م.
جريدة أخبار العرب، ٢٠٠٣.
جريدة أخبار العرب، ١٩٩٨/٦/٢٥م.
جريدة أخبار العرب، ٢٢/أغسطس/١٩٩٧م
جريدة أخبار العرب، ١٢/كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦م.
جريدة الأنوار اللبنانية، بيروت، العدد (٦٩٣٠)، ١٩٨٠/٤/٤م.
جريدة جلف نيوز ١٩٩٨/١/١٧.
جريدة جلف نيوز، ١٩٩٤/٤/١٢م.
جريدة جلف نيوز، ١٩٩٦/١١/١٧م.
جريدة الخليج ٢٠٠٣/٣/٣م.
جريدة الخليج، ٢٠٠٣/٣/٢م.
جريدة الخليج، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣م. عبدالله، عبد الخالق. (٢٠٠٣). «لا خليجية للحرب»
جريدة الخليج، (الشارقة: ١٨/مارس/٢٠٠٠م)
جريدة الخليج، ٢٥/ حزيران /يوليو ١٩٩٨م
جريدة الخليج ٢٠/ حزيران /يوليو ١٩٩٨م
جريدة الخليج، (١٩٩٧/٢/٢٦م)، «النفط ليس وحده محور اهتمامنا بالخليج». مقال لخبير في شئون السياسة الأمريكية.
جريدة الخليج، عدد ٥٤٢٤، العام ١٩٩٤م.
جريدة الخليج العدد (٤٨٧٣)، ١٩٩٢/٩/١٢م.
جريدة الخليج، عدد ٥٥٧١
جريدة الخليج، عدد ٥٢١٢
جريدة الخليج، عدد ٥٠٥٣
جريدة الخليج (الشارقة العدد ٣٤٠، ١٨ ديسمبر ١٩٧١م
جريدة الشرق الأوسط، العدد (٥٦٧١)
جريدة القبس الكويتية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٤م. الرشيدي، مديوس فلاح. ١٩٩٤). أبو موسى، طني الكبرى، طني الصغرى، لمن؟ ولماذا؟.

جريدة كل العرب، العدد (٥٩) في ١٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٢م حوار مع وزير النفط في دولة الإمارات العربية بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على قرار حظر النفط.
صحيفة اللواء اللبنانية، ١٩٨٨/١٠/٢٢م.
صحيفة العمل الفرنسية (١٩٧٢م)، من حديث صاحب السمو لمندوب صحيفة العمل التونسية في ١٩٧٢/٦/٦م نقلاً عن زايد والسياسة الخارجية، المصدر السابق، ص (١٥٦)
مجلة الوسط، العدد (٣٤)، ١٩٩٢/٩/٢٨م
مجلة الحوادث، لندن، ١٩٨٩م.

خامسا: المصادر والمراجع الأجنبية

Abdulaziz Al-Fahad, The «Imama vs. The »Iqal: Hadari-Bedoin Conflict & The Formation Of The Suadia States RSCAS Mediterranean Program, European University Institute , Policy Paper, RSC No.2002/11, for a fuller account of the establishment of the modern day state of Saudie Arabia.

Ahmed Mardini, Gulf Regional States Determined To Resolve Border Disputes. http//www.lead.org/ips/demo/archive/07-22-95/5.html .

Al-alkame, H. Hamdan (2000). The Gulf Subregion in The Twenty – First Century: US Involvement & Sources of Instability, American Studies International, Feb. 2000, vol. XXXVIII, No. 1, P.P. (72-94).

Al-alkame, H. Hamdan 2000 Project, New York, Palegrave, 2001, P.P. (155-170).

Al-alkame, H. Hamdan.(2001). «The Arabian Gulf At The New Melliennium: Security Challenges», in Joseph Kechichian (ed.), Iraq, Iran & the Arab Gulf States, New York: Palegrave, P.P. (407-425).

Arnaud Jacomet, «The Rule of WEU in the Gulf Crisis,» in Nicole Gnesotto & John Roper (ed.), Western Europe & The Gulf (The Institute for Strategic Studies: Paris, 1992) P.23.

Bruce M. Russet.(1967). International Regions & International System; A Study In Political Ecology, Rand McNally Series In Comparative Government & International Politics (Chicago, IL; Rand McNally), P2.

Chubin & Tripp «Iran – Saudi Arabia Relations & Regional Order: Iran & Saudi Arabia In The Balance Of Power In The Gulf» PP. 314 – 315

Dickey, Christopher. «The Once And Future Petrol Kings» Newsweek,(8/4/2002).

Duke, J. Anthony(1982), «Transformation Amidust Tradition: The UAE In Transition: IShahram Chubin, Robert Litwak & Avi Plascov, Security In The Gulf, Adelphi Library A ldeshort, Hants UK: Published For The International Institute For Strategies Studies By Gower, 1982, PP (19-30).

Edmund Ghareeb & Majid Khadduri, War in the Gulf 1990-1991. USA: Oxford University, Press 1997. P. (95-96).

Edmund Ghareeb & Majid Khadduri, War in the Gulf 1990-1991. USA: Oxford University, Press 1997.

Foreign Affairs, 2002, Volume (81), NO (5). September/October 2002, PP (18-95) 11/9: One Year Later.

Grey Sick & Lawrence Potter (ads),. (2002). The Island Question: An Arabian Perspective, in Security in The Persian Gulf.

Hassan Hamdan Al-Alkimm, The GCC States in An Unstable World: Foreign Policy Dilemmas Of Small States (Saqi Books: London, 1994) P.35.

James A. Bell, «The Geometry of In Stability in The Gulf; The Rectangle of Tention,» in Jamal S. Ahrarim ed., Iran & The Gulf: A Search for Stability (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center Of Strategies Studies & Research,1996.

Jodeph Ketchikan (ed.), «The United Arab Emirates & Subregional Powers, In A Century In Thirty Years: Sheikh Zayed & The United Arab Emirates, Washington, DC: Middle Al-alkame, H. Hamdan Pp (99-206).East Policy Council, P.P. (169-198).

John A. Vasquez, «Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality,» Journal of Peace Research vol. 32, no. 3 (August 1995).

John Duke Anthony, After the Gulf War: The G.C.C & the world. (Washington D. C. Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992). P.123.

Katinka Barysch & Heather Grabbe, «Who is Ready For EU Enlargement» Center for European Reform, working paper, November 2002, P.34.

Kissinger on Oil, Food & Trade,« Business Week, January 13،

Malcolm Yapp, «The Nineteenth & Twentieth Centuries» in The Persian Gulf States: A General Survey Alvin J. Cottrell, (ed), (Baltimore & London: The John Hopkins University Press, 1980) P. 47.

Middle East Journal(1988).

New York Times, December 27, 1992 «Iran Asserts Claim To 3 Disputed Islands In Gulf.،»

Nivien Saleh, «The European Union & The Gulf States: A Growing Partnership,» Middle East Policy Council Journal: Middle East Policy vol. VII, no. 1, October 1999, P.2.

Nivien Saleh, «The European Union & The Gulf States: A Growing Partnership,» Middle East Policy Council Journal: Middle East Policy vol. VII, no. 1, October 1999, P.5.

Obied, N. Ali.(1988).United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade; Belgrade University Press, 1988). Pp: (78-79)

Policy: A Reader In Research & Theory.(New York: Free Press,1969.

Robert Marbon. «Political Dimension of the Gulf Crisis» Gulf & World Oil Issues Series: Paper 1, Oxford Institute for Energy Studies, 3 October 1990. P.5.

Saleh Al-Mani, « The Ideological Dimension In Saudi – Iranian Relations», In: Al-Suwaidim ed., Ibid., P.171.

Snyder, Richard, H.W. Burk & Burton Spain. «The Decision Making Approach To The Study Of International Politics» In Resenau, James N. International Politics & Foreign.

Steven Everts, The EU & The Middle East: a cell of action Center for European Reform, working paper, January 2003, P.37

The Emirates Center for Strategies Studies & Research, 2002) P.P. 55- 56. William Rugh. Diplomacy & Defense Policy Of The United Arab Emirates, Abu Dhabi.

United Arab Emirates , The Economist Intelligence Unit, (Country Report), May, 2003. PP.12-14

William Rugh, Op. Cit., P30, PP.(44-45).

Zalmay Khalilzad, The United States & The Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony, «Survival, Vol.37 NO. 2. (1995).

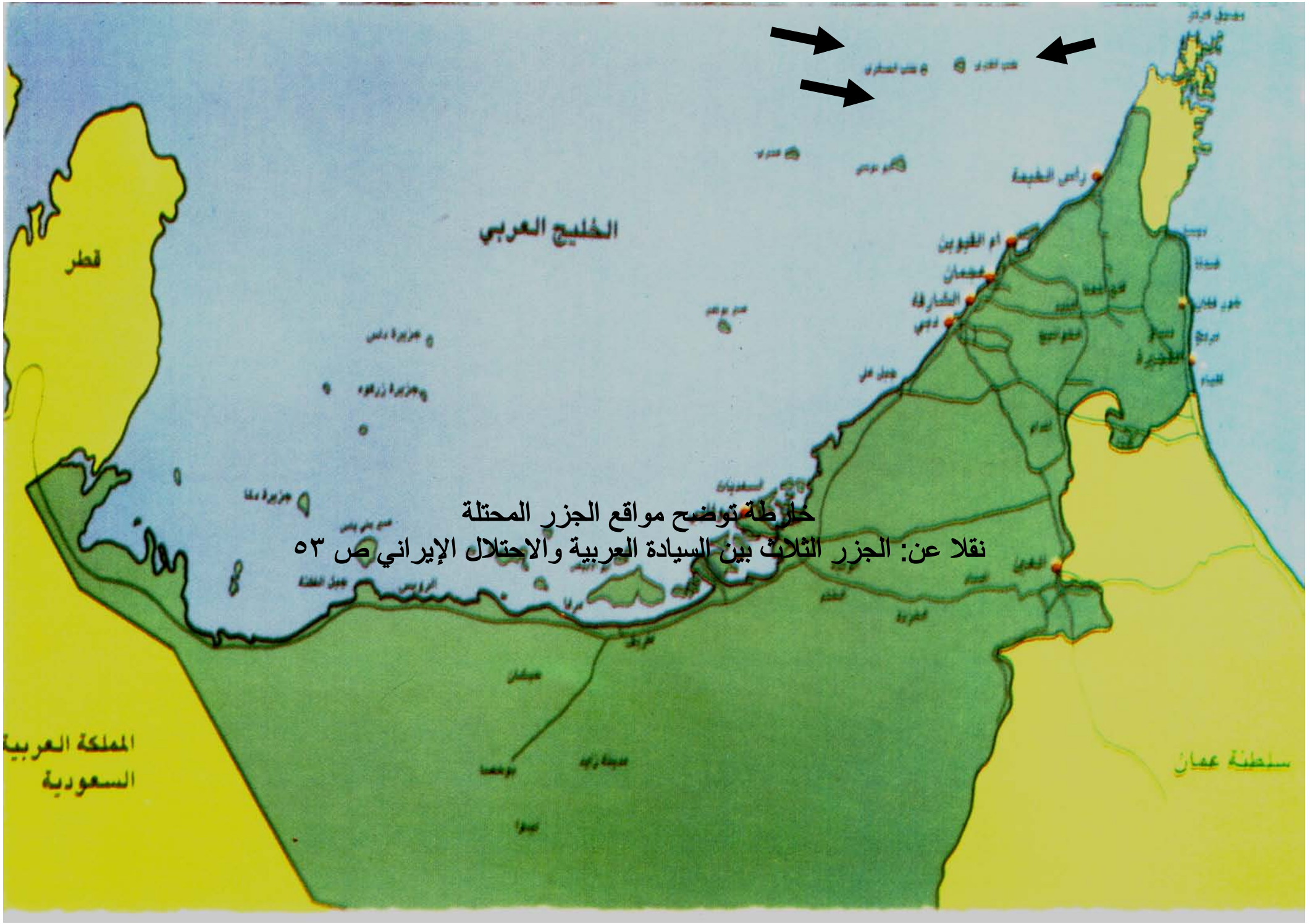

خارطة توضح مواقع الجزر المحتلة
نقلا عن: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني ص ٥٣

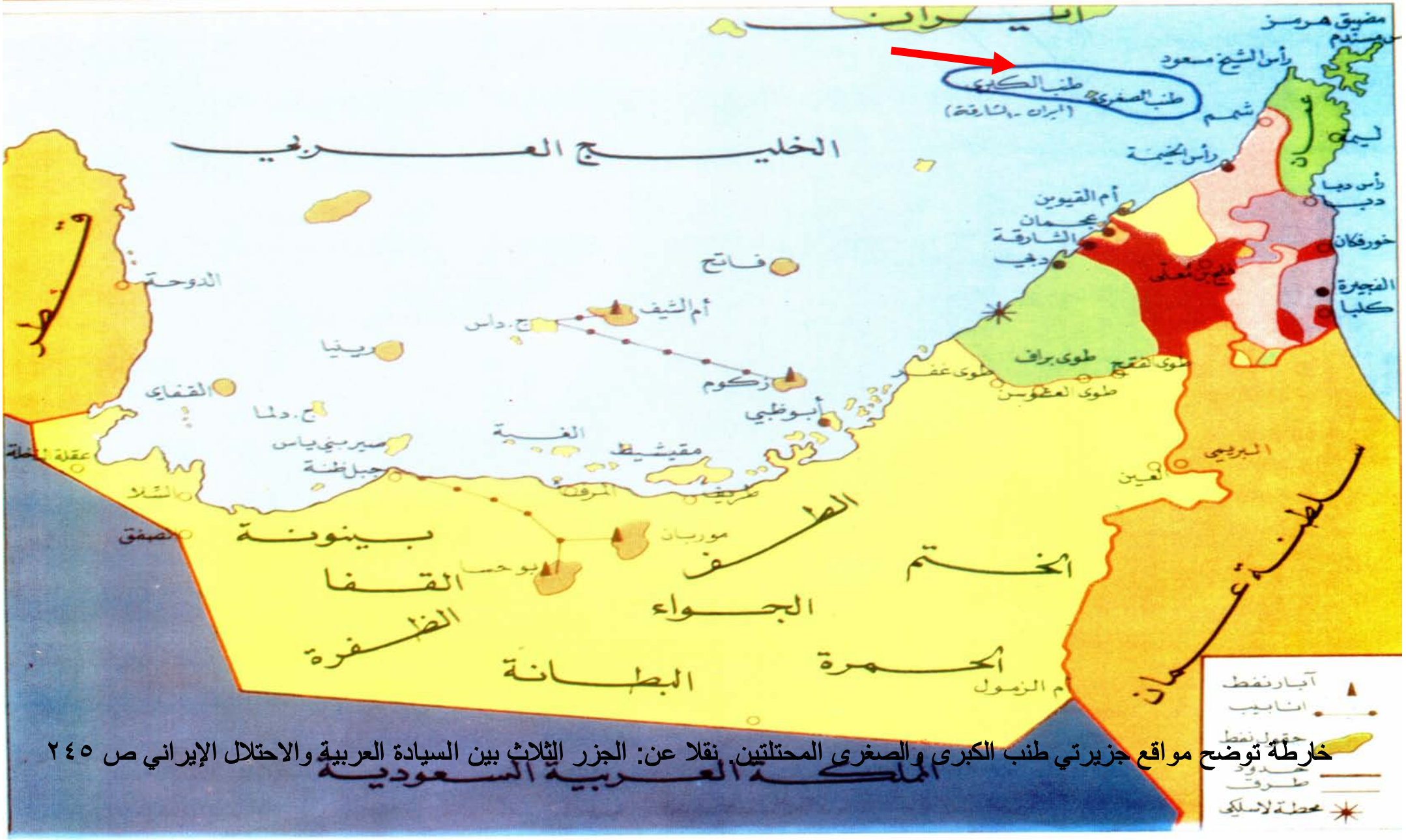

خارطة توضح مواقع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى المحتلتين. نقلا عن: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني ص ٢٤٥